CARNEGIE ENDOWMENT
for International Peace

الدار العربية للعلوم ـ ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

ليليا شيفتسوفا

روسيا بوتين

منتدى اقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com

بسم الله الرحمن الرحيم

يضم هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
PUTIN'S RUSSIA
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
Carnegie Endowment for International Peace
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم
Copyright © 2005 Carnegie Endowment for International Peace
All rights reserved
All rights published by arrangement with the publishers
Carnegie Endowment for International Peace

Arabic Copyright © 2006 by Arab Scientific Publishers

روسيا بوتين

تأليف

ليليا شيفتسوفا

ترجمة

بسام شيحا

الدار العربية للعلوم - ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو اقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

ردمك 9953-29-235-3

الطبعة الأولى

1427 هـ - 2006 م

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الدار العربية للعلوم ـ ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (961-1)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان
فاكس: 786230 (961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

مقدمة 7
تمهيد 11
الفصل الأول: الكرملين ولعبة السلطة 17
الفصل الثاني: نهاية عصر يلتسين 65
الفصل الثالث: بوتين، الزعيم الروسي الجديد 95
الفصل الرابع: لحظة الحقيقة 137
الفصل الخامس: سلطة في قبضة واحدة 173
الفصل السادس: روسيا تجنح إلى الهدوء 207
الفصل السابع: التقدم الذي طال انتظاره 235
الفصل الثامن: ارتباك الكرملين 275
الفصل التاسع: روسيا تشهد انتخابات جديدة 321
الفصل العاشر: روسيا تحصل على رئيس جديد: بوتين مرة أخرى 363
الفصل الحادي عشر: من الديكتاتورية النخبوية إلى الديكتاتورية البيروقراطية 395
الفصل الثاني عشر: أجندة جديدة وخيبات أمل جديدة 431
الفصل الثالث عشر: القصة غير المنتهية لروسيا 483
المراجع 497

مقدمة

لا يزال لروسيا تأثير كبير على الساحة الدولية، فالعديد من التحديات العالمية الكبرى، كالحرب على الإرهاب الدولي، ومواجهة الأصولية الإسلامية، والحفاظ على الأمن الأوروبي والعالمي، وتثبيت أسواق الطاقة المتقلبة، ومكافحة تزايد أسلحة الدمار الشامل، والتعامل مع الصراعات الإقليمية، بما فيها أزمة الشرق الأوسط لا يمكن التصدي لها بدون مساهمة بنّاءة من روسيا. من هنا، يُعتبَر ضمان دمج روسيا في المجتمع الدولي واحداً من أكثر التحديات طموحاً بالنسبة للغرب في القرن الواحد والعشرين.

لقد قام الزعيم الروسي فلاديمير بوتين بالفعل بتحوُّل مناصر للغرب منذ الهجمات الإرهابية التي حصلت في 11 أيلول 2001، وذلك حين أصبحت روسيا حليفة للولايات المتحدة في حملتها لمكافحة الإرهاب دون أن تطلب أي شيء بالمقابل، ودون المساومات الاعتيادية الصعبة التي اعتاد القادة السوفيات اللجوء إليها عند تقديم أي تنازل للغرب. ولكن، للتاريخ لعبته في صنع القادة. ففي خريف عام 2001، تمكنت الهجمات من تحويل سياسي كان حتى ذلك الحين حذراً ومتردداً إلى قائد أدهش العالم بإعطائه دوراً جديداً لروسيا، دوراً ربما لم يسبق أن لعبته في كل تاريخها: داعم غير مشروط للغرب.

مع ذلك - كما تذكّرنا الأحداث التي تلت العام 1945 - فلن يتمكن التحالف في زمن الحرب من الصمود حتى نهايتها، إلا إذا كان يجسّد مصالح وقيماً

مشتركة. فهل كل من روسيا والغرب مستعدان لتطوير حلفهما المعادي للإرهاب من مجرد حلف إلى شراكة استراتيجية بنّاءة. تعتمد الإجابة أولاً على التطورات المحلية في روسيا بوتين، وعلى مدى سرعة تقبل النخبة الروسية والمجتمع الروسي للقواعد الديمقراطية الليبرالية للعبة.

على أي حال، لا تزال روسيا حتى الآن منطقة محاطة بالغموض. والمتفائلون والمتشائمون، على حدٍّ سواء، يمكنهم إيجاد براهين تدعم وجهتي نظرهم. فمن جهة، يمكن للمرء أن يلاحظ بدء بوتين بإصلاحات اقتصادية، كانت قد تعطلت أثناء حكم سلَفه بوريس يلتسين، وقيامه بثورة في السياسة الخارجية عن طريق انفتاح روسيا على الغرب. لقد استهل نوعاً جديداً من القيادة السياسية؛ براغماتية، عقلانية، مع نوع من الحكم يمكن التوقع به بشكل أكبر مما كان مع أسلافه.

لكن من جهة أخرى، أبدى الزعيم الروسي عدم ارتياح شديد من العناصر الرئيسة للديمقراطية الليبرالية: التعددية السياسية، والمعارضة المستقلة، ووسائل الإعلام الحرة. لقد ارتكز في حكمه على مزيج من الليبرالية الاقتصادية، والسلطوية البراغماتية، وتوجّه مناصر للغرب. لعل هذه التوليفة كافية لتحديث بلد زراعي، ولكنها حتماً لن تساعد روسيا في التصدي لتحديات عصر ما بعد الحقبة الصناعية. وعاجلاً أم آجلاً، ستنكشف عيوب حكم الرجل الواحد - حتى لو كان مغلفاً بغلاف أكثر براغماتية - وتصبح واضحة للجميع.

لقد أثبتت الأحداث الدراماتيكية التي وقعت في روسيا في العام 2004، بأن الاستقرار لم يكن قد تحقق بعد، وأن على روسيا أن تتعامل بشكل فعّال مع عواقب الحرب الشيشانية، ومع التهديدات الإرهابية المتنامية. في مواجهة هذه المتغيرات الجديدة، اختار الرئيس بوتين تعزيز حكمه الديكتاتوري. ولهذا السبب، تثير خطواته السياسية قلقاً جدّياً بخصوص مستقبل روسيا وسياستها الخارجية.

لهذا السبب أيضاً، يبقى السؤال مطروحاً: كيف ستحضر روسيا لتحقيق تقدمها الكبير: تفكيك سلطتها الفردية، وإقامة مؤسسات مستقلة، وترسيخ حكم القانون؟ عندئذ فقط، يمكن لروسيا الجديدة أن تصبح شريكاً حقيقياً للغرب.

يُعتبَر كتاب "روسيا بوتين"، الذي صدرت طبعته الأولى في العام 2003، بمثابة أول وصف شامل لعملية التحول المضطربة لروسيا، وقيادتها الجديدة، وعلاقاتها مع الغرب. وتتضمن هذه الطبعة المنقحة من كتاب يُعتبَر كلاسيكياً في ميدانه، تحليلاً جديداً للنتائج التي تمخضت عن فترة رئاسة بوتين الأولى وبداية فترته الثانية. لطالما كانت مؤلفة الكتاب، ليليا شيفتسوفا، وهي عضوة هامة في البرنامج الروسي، والروسي الأوروبي التابع لمؤسسة كارنيجي للمنح، ومراقبة متحمسة للسياسة الروسية، مقسمة وقتها بين موسكو وواشنطن. إنها واحدة من أكثر المحللين السياسيين احتراماً في روسيا والغرب على حدٍّ سواء ممن تتبعوا عن قرب عملية التحول الروسية عقب الحقبة الشيوعية. وكانت دراستها المميزة السابقة، "روسيا يلتسين" قد نُشرت أيضاً بواسطة مؤسسة كارنيجي.

إننا نشكر الدعم الذي قدّمه كل من البرنامج الروسي، والروسي الأوروبي التابع لمؤسسة كارنيجي للمنح في نيويورك، ومؤسسة ستار، ومؤسسة تشارلز ستيوارت موت.

جيسيكا ت. ماثيوز
رئيسة مؤسسة كارنيجي
للمنح من أجل السلام الدولي

تمهيد

في 13 كانون الأول 1999، أصبحت روسيا يلتسين روسيا بوتين. فلقد غادر بوريس يلتسين – السياسي المنشقّ الذي حاول حتى النهاية لعب الدورين اللذين لا يمكن الجمع بينهما، وهما الديمقراطي والقيصر – الكرملين على نحو غير متوقع وسلّم السلطة، وكأنها هدية رأس السنة، إلى فلاديمير بوتين، وهو ضابط مخابرات سابق غير معروف لم يحلم أبداً بأن يصبح زعيماً لروسيا.

من الواضح أن يلتسين – التعب، والمريض، والمضطرب، والفاقد لقوته – فهم بأنه لم يعد باستطاعته الحفاظ على السلطة في قبضته أكثر من ذلك. لقد كان قراراً تاريخياً بالنسبة لسياسي كان الصراع الدائم على السلطة والهيمنة بالنسبة له جوهر الحياة وطموحه الأساسي. غير أن صحته المتدهورة، والنوبات القلبية المتعددة – في الواقع – لم تكن الأسباب الرئيسة وراء استقالته غير المتوقعة.

لقد جاءت اللحظة الحاسمة عندما لم يعد باستطاعة يلتسين التحكم في الوضع أكثر من ذلك، والأهم من هذا، أنه لم يكن يعرف كيف يتعامل مع التحديات الجديدة التي كانت تواجه روسيا. لقد اعتاد يلتسين على دكّ حصون أعدائه، وإلحاق الهزيمة بهم، وتذليل العقبات، لكنه لم يكن مستعداً لبناء دولة، ولمشقات الحكم اليومي، وتحقيق الإجماع، وتأسيس وحدة وطنية جديدة. كان يلتسين، بطبيعته، مصارعاً قادراً على القضاء على أعدائه، لكنه لم يكن قائداً قادراً على التغيير. ولهذا السبب، كان الوقت قد حان بالنسبة إليه كي يتنحى بلباقة ويسلّم السلطة لخلفه.

أصبح الزعيم الروسي الجديد فلاديمير بوتين رمزاً لمزيج مذهل من الاستمرارية والتغيير. بالنسبة لقسم من الشعب الروسي، كان بوتين يجسد صلة وصل مع ماضي يلتسين، بينما كان يمثل بالنسبة للقسم الآخر انقطاعاً حاداً عن ذلك الماضي. في الحقيقة، كان زعيم الكرملين الجديد ذكياً بما يكفي ليترك الشعب يفكر كيفما يشاء، ويتخيل ما يصبو إليه.

في الظاهر، تغيرت القيادة الروسية إلى حدٍّ كبير جداً مع اعتلاء بوتين للسلطة. فعندما دخل بوتين الكرملين للمرة الأولى كان شاباً على نحو غير معتاد بالنسبة لزعيم روسي، لقد كان في الثامنة والأربعين من عمره، حيوياً، وصارم الملامح، مما شكّل تناقضاً حاداً مع بوريس العجوز، المثير للشفقة، في أيام حكمه الأخيرة. لقد نجح بوتين ليس فقط في ترويض النخبة الروسية، والمتنفذين المتعجرفين، بل في المحافظة على نسبة قبول تساوي 70 بالمائة لعدة سنوات أيضاً.

لم يحاول بوتين حتى أن يلعب دور الحاكم المطلق. كان يريد أن يُقبَل كمدير براغماتي. خلال فترته الرئاسية الأولى (2000-2004)، نجح بوتين - ظاهرياً على الأقل - في تحقيق النظام والاستقرار، وبدأ ثورة مناصرة للغرب في السياسة الخارجية، ودفع بالإصلاحات الاقتصادية قدماً بعد أن توقفت في زمن يلتسين. ولكنه أبدى في الوقت نفسه عدم ارتياح شديد من المؤسسات الديمقراطية الأساسية، ورغبة واضحة في الحفاظ على سيطرة محكمة على المجتمع. كان الزعيم الجديد، بعكس يلتسين الذي عرف كيف يستمرّ في جو من الإذعان والامتثال، بفضل التبعية والإخلاص. ولكنه، مع ذلك، بدا غير واثق من قدرته على الموازنة بين الحريات السياسية ومركزية سلطته، وبين الهيمنة والتحاور مع كل من المجتمع والقوى السياسية.

لم يتغير قائد روسيا ونموذج قيادتها في تلك السنوات فحسب، بل إن روسيا نفسها تغيرت أيضاً، وكأن شخصاً أغلق فصلاً وبدأ آخر. فانتقل البلد - الممزق، مؤخراً فقط، بين أقصى اليمين وأقصى اليسار في سياق بحثه المحموم عن ذاته الجديدة - بشكل تدريجي إلى حالة من الهمود، مدفوعاً من التوق إلى عيش حياة منعزلة هادئة، والقرف من أية أفكار كبرى، والخوف من حدوث تقلبات جديدة.

وأصبح الرئيس بوتين تجسيداً لهذا الاشتياق إلى الاستقرار والهدوء. فهو لم يكن ليصل إلى القمة لو كانت البلاد تريد الاستمرار في ثورتها.

خلال فترته الرئاسية الأولى، أعلن بوتين بأنه يملك في جعبته برنامجاً لروسيا: يشتمل تحديثاً في السلطة، وشراكة مع الغرب. في الحقيقة، إن الإنجاز المذهل الذي حققته إدارته بخصوص التعزيز الاقتصادي الإجمالي وعلاقاته الودية مع القوى الغربية أكّد بأنه كان يسير في الطريق السليم، وبأنه وجد أخيراً ما كانت روسيا بحاجة إليه. لكن تباطؤ الإصلاحات الاقتصادية في العام 2003-2004، والمشاكل الاجتماعية المتفاقمة، واستمرار الحرب في الشيشان، وخطر امتدادها إلى جمهوريات قوقازية شمالية أخرى، وأخيراً، الازدياد المأساوي للأعمال الإرهابية في روسيا، كل ذلك وضع القيادة الروسية تحت الاختبار؛ وفشلت فيه. لقد واجهت هذا الزعيم الروسي تحديات جديدة، وكانت ردة فعله تجاهها مشابهة لكل ردود الفعل التقليدية التي اتخذها الحكام الروس والسوفيات من قبله: فلقد بدأ السير على طريق المركزية، محكماً قبضته على اللاعبين السياسيين المستقلين، والحريات السياسية ولا يخفى على أي مراقب للتطورات الأخيرة في روسيا أن تجسيده للسلطة في شخصه كان السبب الرئيسي وراء الفساد المستوطن، وبروز المجموعات المتنفذة ذات المصالح الخاصة التي وقفت حائلاً دون تحقيق المزيد من الإصلاحات، وفشل عملية رسم السياسات العامة، وافتقار كبار المسؤولين للمعلومات المتعلقة بالوضع الحقيقي للمجتمع. بكلمات أخرى، باختياره ذلك الشكل المفرط من المركزية، دفع بوتين روسيا أكثر فأكثر نحو الوقوع في المصيدة.

لقد أثبتت أحداث العام 2004 بأن المظهر الهادئ لروسيا ما هو إلا مظهر مخادع. والكثير من الأسئلة ما تزال تتراكم: ما مدى قدرة النظام السياسي الروسي على البقاء؟ هل ستحافظ روسيا على الأقل على بعض الحريات السياسية التي ورثتها من فترتي حكم غورباتشوف ويلتسين؟ كيف سيتمكن بوتين من المزج بين أساليبه الديكتاتورية، وبين الليبرالية الاقتصادية، والسياسة المناصرة للغرب؟ كيف سيؤثر الصراع المتوالي وإعادة توزيع الثروة على مستقبل روسيا؟ هل ستتجه روسيا نحو الديكتاتورية، أم أن بوتين - أو أية قوة أخرى - سيحاول إيقاف هذه العملية؟

لكن عهد بوتين لم ينتهِ بعد، وكل من الرئيس وروسيا قد يذهلاننا بأجوبتهما على هذه الأسئلة. إن روسيا بوتين قصة لم يُكتَب الفصل الأخير منها بعد.

يبيّن هذا الكتاب كيف تحاول روسيا تحت حكم فلاديمير بوتين تعريف هويتها الجديدة دولياً ومحلياً، متأرجحة في سعيها هذا بين التفاؤل والأمل تارة، والقلق والاستياء تارة أخرى. إنه كتاب يتحدث عن غموض انتقالي. فمن جهة، يساعد هذا الغموض في المحافظة على استمرارية عهد يلتسين وما قبل يلتسين، ويلعب دور المسترضي لأولئك الذين يرغبون في العيش في الماضي؛ وعلى هذا الأساس أصبح عاملاً أساسياً في المحافظة على التوازن. أما من جهة أخرى، فهو يمنع روسيا من القيام بعملية تحوّل أكثر قوة، مع كل ما يرافقها من توترات حتمية. إن كل بلد يعيش طوراً انتقالياً يواجه معضلته الخاصة ما بين الاستقرار والتقدم. وبالنسبة لروسيا، فهذه المعضلة أكثر تعقيداً من أي مكان آخر، لأن التحول الجذري يساعد على بروز تطورات قد لا تكون روسيا قادرة على السيطرة عليها.

في الفترة الثانية من رئاسته، يبدو أن فلاديمير بوتين قد بدأ بتقليص التناقض المتعلق بمسلكه بالذات، وذلك بانتقاله من سياسة تحاكي سياسات الغرب إلى أساليب أكثر سلطوية، وإبدائه تشككاً أكبر تجاه شركائه الغربيين. من المؤكد أن هذه الفترة ستكون مؤلمة بالنسبة للقوى الاقتصادية الليبرالية في روسيا. بيد أن الوجهة المباشرة لبوتين تعني أيضاً خداعاً أقل وأوهاماً أقل. فالمجتمع سيرى نتائج حكمه السلطوي، وسيتوقف عن الأمل في أن "القبضة الحديدية" ستنقذ روسيا.

يعرض هذا الكتاب أيضاً لتناقضات المرحلة الانتقالية. حيث كانت مراقبة اصطدام ذوي المناصب المنتهية شرعيتهم - الشيوعيون الذين يقاتلون من أجل الديمقراطية البرلمانية، والليبراليون الذين يدافعون عن الديكتاتورية والحكم الفردي - مع بعضهم البعض مرحلة مثيرة للاهتمام من الناحية الفكرية، ولكنها مرعبة من الناحية السياسية. إنه لأمر محيِّر بالفعل أن ترى الكولونيل السابق في الاستخبارات الروسية (الكي جي بي) بوتين وهو يقود التحول المؤيد للغرب.

ومن المثير للذهول أيضاً أن تجد أن مشاركة روسيا في التحالف مع الغرب ضدّ الإرهاب يساعدها في الحفاظ على حالتها وقوتها التقليديتين. وقائمة ما يذهل لم تنته بعد. إليكم تناقضاً آخر: الشعب الروسي العادي أكثر قابلية للتحديث من النخبة الروسية التي تفضّل بقاء الوضع على حاله، كولها غير قادرة أبداً على الحكم بشكل ديمقراطي.

سيتحدث هذا الكتاب أيضاً عن القيادة، تلك القيادة التي استطاعت، بدءاً من العام 2000، إعادة الحيوية إلى روسيا. مع أن هذه القيادة نفسها هي المؤسسة السياسية الوحيدة التي تعيق تحوّل روسيا إلى دولة ديمقراطية ليبرالية عصرية. فمنذ العام 2004، أصبحت القيادة الروسية العقبة الأكثر خطورة في وجه التحول المستقبلي للبلد.

إنه كتاب لا يناسب أولئك الذين يبحثون عن أجوبة سريعة ومحددة، إلا أنه يناسب أولئك المستعدين للبحث عما وراء الوقائع الواضحة، الذين يريدون فهم الأسباب الكامنة وراء التأرجح، والذين يستطيعون تخيّل مدى صعوبة محاربة اليأس والفزع، وخاصة إذا كانت الطبقة السياسية غير مؤهلة للتّصدي للمهام الصعبة الراهنة.

إنه ليس مجرد كتاب يتحدث عن بلد ورئيسه فقط. إنه قصة كفاح مستمر، عن التحديات والفرص، وعن القدرة على التعلم من الخسارة وارتكاب الأخطاء. فإذا نجحت في إثارة اهتمامكم لمحاولة حل معضلات روسيا، فستكون مهمتي قد أنجزت.

الفصل الأول

الكرملين ولعبة السلطة

انتهى عصر يلتسين. معادلة بريماكوف. من يحكم روسيا؟
الكرملين يبحث عن وريث. فضيحة مصرف نيويورك.52
يأتي بوتين. روسيا تريد النظام. استخدامات الحرب.

إنها موسكو في العام 2000، بعد أقل من نصف سنة على ظهـــور فلاديمـــير بوتين في الكرملين كزعيم جديد لروسيا. كانت الطبقة الحاكمة - التي كانـــت في السابق مستبدة وطاغية، فإذا بها الآن تعيش في خوف وترقـــب مـــن أن تزورهـــا الشرطة السرية بأقنعتها السوداء - قد نقلت مسبقاً أموالها وعائلاتها إلى الخـــارج، وأصبحت تعيش بعيداً عن الأضواء[1]. إن الوحيد الذي كان يحاول يائســـاً بنـــاء معارضة لتحدي زعيم الكرملين الجديد هو بوريس بيريزوفسكي (Berezovsky)، رجل الأعمال القوي، والسيئ السمعة الذي كان هو نفسه واحـــداً مـــن الـــذين خططوا لوصول بوتين إلى السلطة؛ ولكن أحداً لن يتجرأ على الانضـــمام إليـــه. فالمسؤولون الروس والأثرياء الإقليميون - معظمهم كانوا يديرون إقطاعات شـــبه مستقلة في عهد سلف بوتين، بوريس يلتسين - باتوا ينظـــرون إلى موســـكو الآن نظرة الخادم لسيده. وأروقة الكرملين تغصّ بأشخاص ذوي هيئـــات عســـكرية، ووجوه عادية لا تنطبع في الذهن.

أما النساء، وعلى الأخص متوسطات الأعمار منهن، فهن مفتونات بـــالرئيس بوتين، المغمور الذي أصبح رئيساً للوزراء، والمنتصر في الانتخابات الرئاسية الـــتي

جرت في آذار، وبطل *القبضة الحديدية* في الشيشان و"السلطة العامودية" (مصطلح ابتكرته النخبة الروسية لوصف نظام الحكم الديكتاتوري المرتكز على الخضوع وعلى هيمنة السلطة التنفيذية). حتى أن بعضهنّ أعربن عن حبهنّ لقائدهن الرياضي النحيف في مقابلات تلفزيونية. وهذا ليس مستغرباً لأن بوتين بنشاطه الدائم، وسيمائه الذي يوحي بالتصميم، حيَّر المراقبين الذين اعتادوا على مشاهدة زعيم عليل على الدوام، إضافة إلى تقدم التخمينات المتعلقة بمن سيحكم روسيا. في الحقيقة، هذا الرئيس الجديد يشيع القلق بين مجموعات متنوعة، إذ إن أحداً لا يعرف بالضبط ماذا يدور في خلده.

يقوم رؤساء التحرير في الصحف، ومدراء الشبكات التلفزيونية الكبرى في البلاد بمهمة الرقابة على وسائل الإعلام الجماهيرية، فيحذفون منها أي موضوع يمكن أن يزعج زعيم الكرملين الجديد. أما المثقفون فقد أصبحوا يكتفون بتوجيه انتقاداتهم إلى السلطات في المطابخ على قدح من الشاي أو كأس من الفودكا، كما اعتادوا على فعل ذلك في سنوات بريجينيف التي نُسيت منذ فترة طويلة. أما بالنسبة لعامة الشعب، فلم يكن لهم لا حول ولا قوة.

في الحقيقة، لا أنفك أرغب بقرص نفسي لأتأكد من أنني مستيقظ نظراً لعدم قدرتي على تصديق ما يجري، كلما تذكرت الأطوار الأخيرة التي مرّ بها يلتسين. فقبل ستة أشهر فقط، مع نهاية التسعينيات، كانت روسيا دولة مختلفة تماماً فقدَ يلتسين السيطرة عليها وعلى نفسه. أما بيريزوفسكي فقد كان يهمس بخططه المتعلقة بروسيا في أذن ابنة الرئيس الجميلة، التي رفعت وأسقطت بعضاً من كبار المسؤولين، ورسمت سياسات الدولة. فيما شرَّعت القلة الحاكمة أبواب المكاتب الحكومية على مصاريعها، وأدارت لمنفعتها الخاصة ما بقي من الاقتصاد الروسي، الذي دُمِّر معظمه بفعل سنوات طويلة من الترهّل والضعف، ونتيجة مباشرة للانهيار الاقتصادي الذي وقع في العام 1998. أما الزعماء المحليون فقد حكموا مقاطعاتهم كقياصرة صغار، إما بعدم إعارة أي اهتمام للكرملين أو بابتزاز التابعين المتملقين في موسكو والرئيس نفسه.

هكذا تآكلت الدولة الروسية، وفقدت سلطتها، ومعها القدرة على القيام

بوظائفها الأساسية[2]، الأمر الذي أدى إلى وقوعها في أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة كانت تزداد عمقاً يوماً بعد يوم: هبوط متوسط الأعمار (بالنسبة للرجال، من 64.2 سنة في العام 1989 إلى 57.6 في العام 1994)؛ عودة الأمراض المعدية، التي كانت قد استُؤصلت من الاتحاد السوفياتي إلى الظهور من جديد، تفشّي الانحلال في المدارس، تشرّد مئات الآلاف من الأطفال، ملايين المهاجرين، اقتصاد منكمش - تراجع في عهد يلتسين عملياً بنسبة 40 بالمائة - وأخيراً، انتشار الفساد ومخالفة القانون اللذان أصبحا نمط الحياة *الطبيعية* في روسيا. كل ذلك أفقدَ الشعب الروسي العادي ارتباطه بماضيه وحاضره، أما المستقبل فقد أصبح ملتبساً بالنسبة للكثيرين منهم. ومع ذلك، لا الرئيس ولا النخبة الروسية بدا عليهما الاكتراث - فقد كانا منشغلين بالتظاهر بالحكم، بيد أنهما كانا، في واقع الأمر، يصارعان للحصول على المناصب العليا ونهب الدولة.

لقد هاجمت الصحف يلتسين بقسوة شديدة، ولكن الناس العاديين سئموا من هذه الحرية غير المسبوقة في انتقاد الحكومة، لأنها لم تحدث أي تقدم. كان يُنظَر إلى الرئيس نظرة هي مزيج من الإشفاق والازدراء. وكان الناس يحمّلون السلطات المسؤولية في كل شيء بدءاً من الآمال التي أُحبطت بعيش حياة طبيعية بعد سقوط الشيوعية، إلى مشاعر الإحباط واليأس التي تسيطر على الشعب. وهكذا فقد الكرملين جوّ القداسة والغموض الذي كان يكتنف الحكام الروس عبر العصور، وتحوّل في أعين الناس إلى سوق يُباع ويُشترَى فيه كل شيء.

وفي جانب آخر محبط، بدت الرئاسة الروسية وكأنها ارتدّت إلى نموذج حكم المسنّين الذي كان سائداً أيام الحقبة السوفياتية، وفيها كان الحاكم الروسي العجوز يظل متربعاً على سدّة الحكم حتى يغيّبه الموت، فيخلفه رجل مسن آخر. بالنسبة للرئيس يلتسين - الذي كان ذات يوم قوياً وآسراً، مع قوة إرادة مذهلة مكّنته من تدمير الحزب الشيوعي والإمبراطورية السوفياتية معاً - فقد انتهى به الحال إلى التواري عن أنظار العالم، وقضاء أيامه متنقلاً بين الأكواخ الروسية (dachas) الواقعة في ضواحي موسكو. وكانت قلة قليلة فقط تتمتع بحق الاتصال به أو زيارته إلى جانب عائلته وأطبائه. أما بالنسبة لحالته الصحية، فقد جرت محاولة للتقليل من

مدى سوئها، حيث إنه لم يكن يشكو من مرض القلب فقط - رغم اعترافه لاحقاً بإصابته بخمس نوبات قلبية شديدة - بل كان يعاني، على ما يبدو، من مشاكل صحية في كل شيء تقريباً، بما فيها المشي، والمحافظة على نفسه منتصباً، والتركيز، وحتى استيعاب ما كان يُطلَب منه. وعندما ظهر على التلفزيون، كان الأطباء وحدهم الذين يعرفون أي جهد قام به كي يحمل نفسه على البقاء واعياً، بالرغم من أنه لم يكن مسناً إلى ذلك الحدّ، فهو كان في أواخر العقد السادس من عمره لا أكثر.

هكذا كان المتعاقبون على الكرملين، شأنهم في ذلك شأن يلتسين، بعيدين كل البعد عن المجتمع وأمراضه. ولم تكن تثير قلقهم الاتهامات الدائمة بالفساد ولا المشاكل القومية الماحقة، فكل همهم كان منصباً على الاحتفاظ بالسلطة وبالفوائد التي تعود عليهم من خلالها. أما بالنسبة لأولئك الذين يشكلون بطانة الكرملين، فقد كانوا أشخاصاً متهورين، وطائشين، واثقين من أنفسهم ومن سيطرتهم على اللعبة. ومن فرط ثقتهم بأنفسهم لم يخطر ببالهم قط أن اللعبة قد تنتهي يوماً.

في نهاية التسعينيات، لم يكن هناك أحد يدير شؤون البلاد بشكل فعلي. فمنذ العام 1996، كانت الطبقة السياسية مشغولة بمسألة متى سيتنحى بوريس يلتسين عن السلطة، ومن سيحكم روسيا بعده؟ كيف يبدو القيصر بوريس اليوم، هل هو سليم العقل أم لا؟ كم سيبقى على رأس السلطة؟ وكل ما عدا ذلك كان ثانوياً. وهكذا عاش المجتمع الروسي على ما كان يعتقد أنه الوداع المطول للبطريرك، في حين كانت روسيا ماضية قدماً في تدهورها الاقتصادي والسياسي.

من كان قد سمع بفلاديمير بوتين في تلك الأثناء؟ خارج دائرة ضيقة في موسكو، من كان يعرف اسمه حتى في بداية العام 1999؟ والقليلون الذين كانوا يعرفونه من قبل واجهوا بعض الصعوبة في تذكر أن يلتسين هو الذي عيّنه رئيساً لجهاز الأمن الفدرالي (FSB)، الكي جي بي سابقاً. في العام 1998 أو في معظم فترات العام 1999، كانت مجرد الإشارة إلى أن بوتين يمكن أن يكون الرئيس المقبل لروسيا مثير الذهول، إن لم نقل السخرية.

كان التداعي البطيء للسلطة الرسمية يبدو أنه غير قابل للإيقاف، وكانت إعادة تعزيز وفرض الرقابة المركزية بعيدة الاحتمال إلى حدٍّ كبير، ولكن سرعان ما تبيّن أن تلك التوقعات، وأخرى غيرها، كانت غير صحيحة. فقد بدا أن يلتسين لن يتخلى عن منصبه طوعاً، وذلك قبل وقت قصير جداً من نهاية فترته الشرعية؛ أي أنه سيبقى في الكرملين إلى أن يموت. وكان يبدو أن صراعاً قاسياً سينشب ما بين "جماعات الحكم"، أو الجماعات ذات المصالح، حتى أن بعض زعمائهم كانوا يتخيلون انتصاراتهم المقبلة وشعورهم الغامر بالرضى من جرّائها. وكان يبدو جلياً أيضاً أن أهم منافسَيْن على عرش يلتسين هما عمدة موسكو، يوري لوجكوف (Luzhkov)، الذي انتصر في صراعه مع السلطات الفدرالية حول السلطة والمال، ورئيس الوزراء الجديد، يفغيني بريماكوف (Primakov)، الشيوعي الخبير والرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الفدرالية (SVR) ووزير الخارجية الحالي. وأخيراً، بغض النظر عما كانت ستؤول إليه نتيجة الصراع على القمة، فالعديد من المراقبين كانوا يعتقدون أن الشعب الروسي قد اعتاد مؤخراً على العيش بحرية وعفوية، وعلى المناقشات السياسية التافهة الدائمة، وعلى سوء انضباط النخبة الروسية، وأنه سيرفض حتماً العودة مجدداً إلى "القبضة الحديدية". لكن أولئك الذين اعتقدوا ذلك اكتشفوا بأنهم كانوا يعرفون القليل عن روح الشعب الروسي، واكتشفوا كذلك كيف يمكن للخوف والذعر أن يغيّرا العقلية السياسية للملايين.

مع نهاية عقد التسعينيات، لعبت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، والحمى التي أحدثتها بين الجماهير، دوراً هاماً في تسريع الأحداث في روسيا. في عام 1998، كانت روسيا تتجه نحو انهيار مالي لا مجال لإيقافه. في تلك السنة، انخفضت الأسهم الروسية بشكل كبير – وكانت مستمرة في الانخفاض – وبلغت الفائدة على السندات الحكومية ما بين 130 إلى 140 بالمائة، في حين كان البنك المركزي الروسي يحاول جاهداً المحافظة على الروبل مستقراً. في 19 آب، اضطرت وزارة المالية إلى تغطية 34 مليار روبل (تساوي 5.7 مليار روبل قبل انخفاض قيمة

العملة) كانت تستحق الدفع (سندات حكومية قصيرة الأجل). ولم تكن الخزينة تملك هذا القدر من المال، كما لم يكن بإمكانها اقتراضه من أي مكان آخر. أما القرض الذي منحه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - تحت ضغط كبير من الرئيس الأميركي بيل كلينتون - والذي بلغ 22 مليار دولار، فقد ذهب إلى جهات غير معروفة.

خلال الفترة الانتقالية ما بعد الشيوعية، التي اعتبرها الكثير من عامة الشعب بأنها كانت مؤلمة، اعتادت روسيا على اضطرابات العمال، واضطرابات الجائعين، والانتحار على سبيل الاحتجاج بدافع من اليأس والإحباط. لكن الوضع ازداد تفاقماً في العام 1998، حيث بدأ عمال المناجم المملوكة من الحكومة، الذين لم يحصلوا على رواتبهم منذ أشهر، بسد السكك الحديدية، في حين جاء ممثلوهم إلى موسكو ونصبوا خيمة أمام البيت الأبيض، حيث يقع مقر مجلس الوزراء الروسي. ولم تقتصر مطالب عمال المناجم على الحصول على رواتبهم فقط، بل طالبوا أيضاً باستقالة يلتسين. ما زلت أذكر الرجال، عراة الصدر في الشمس الحارقة، وهم يجلسون في الشارع ويضربون خوذاتهم بشكل إيقاعي على حصى التزفيت الساخنة. ما زلت أذكر نظراتهم الغاضبة إلى سيارات الليموزين الحكومية بنوافذها المغلقة والقاتمة وهي تجتازهم بسرعة كبيرة. كانت موسكو في طريقها إلى استعادة ذلك الحقد الطبقي الذي كان سائداً منذ وقت طويل. لقد جاءت روسيا الجائعة من المقاطعات إلى موسكو كي تذكّر العاصمة بوجودها، وكانت تلك الدعوة للصحوة تنذر بالسوء. في أواخر الثمانينيات، كان عمال المناجم - عندما كانوا يريدون يلتسين في الكرملين - هم الذين هزوا أركان العرش من تحت غورباتشوف. وها هم الآن يريدون يلتسين خارج الكرملين. يبدو أن السلطة في الكرملين بدأت تشعر بالأرض تهتز من تحت أقدامها مرة أخرى.

مع ذلك، لم يتعرّض عمال المناجم إلى أية مضايقات، فقد أعطى العمدة يوري لوجكوف أوامره بالسماح لهم بالتظاهر، وليس هذا فقط، بل قدّم لهم الطعام أيضاً. في الحقيقة، كانت مصلحة لوجكوف، الطامح للوصول إلى الكرملين، تقضي بإبقاء عمال المناجم في موسكو أكبر وقت ممكن، إذ كان

بإمكانهم تسريع عملية انتقال السلطة. وهو كان، بالطبع، أول المنتظرين لتسلُّم جائزته.

كانت روسيا بحاجة ماسة إلى القيادة في تلك الفترة الحساسة من تاريخها، ولكن، لا الرئيس ولا الوزراء ولا الشخصيات السياسية الأخرى كانوا يملكون حلولاً للمشكلات التي تعاني منها البلاد. والرئيس يلتسين كان في معظم الأحيان مختفياً عن الأنظار، أما المناسبات المتباعدة التي كان يظهر فيها بشكل علني، فقد كانت معدة فقط للتأكيد على أنه ما يزال حياً. والتبرير الرسمي لغيابه عن الكرملين، "بأنه يعمل على الوثائق"، كان يرسم ابتسامات متشككة على شفاه الروس. حتى الليبراليون الواثقون من أنفسهم بدوا وكأنهم بدأوا يفقدون أعصابهم. أما بالنسبة لرئيس الوزراء ذي الأعوام السبعة والثلاثين، سيرجي كيرينكو، الذي لقّبته الصحافة باسم "كايندرسربرايز" (تيمناً بنوع من الشوكولاته المشهورة بين الأطفال الروس)، فقد كانت تبدو عليه الحيرة والارتباك. وهي الصورة النقيضة لصورة الرجل الواثق من نفسه التي ظهر عليها عندما رُقّي إلى منصب رئيس الوزراء قبل وقت قصير من ذلك. وفي محاولة واضحة منه لإخفاء ارتباكه، كان يتكلم بلا توقف، مع أن كلماته، كما المطر الطويل الممل، كانت دون أي معنى.

لم يكن كيرينكو، المسؤول عن معالجة أزمة مالية كانت تزداد صعوبة، يملك الوقت الكافي - وبدرجة أقل، المقدرة الكافية - لتقدير مدى خطورتها. فخبرته كقائد لمجموعة من الشبيبة الشيوعية (komsomol)، ومن ثم كمدير مصرف في مدينة نيجني نوفغورود قبل مجيئه إلى موسكو في العام الفائت لم تكن كافيه لتحضيره لمثل هذه المهمة. ما زلت أذكر ردة فعل المسؤولين في المنظمات الدولية التي تعاملت مع كيرينكو: "يا إلهي، كيف سيدبر أمره؟" تساءلوا وهم يمسكون برؤوسهم: "إنه حتى لا يعرف على أي الأزرار سيضغط"

قبل نهاية العام 1998، كان يتوجب على مسؤولي وزارة المالية إيجاد 113 مليار روبل (18 مليار دولار) لدفع الفائدة المترتبة على القروض الحكومية (GKOs وOFZs). كما كان يتوجب على موسكو أن تدفع رواتب عمال القطاع العام - ورواتبهم التقاعدية أيضاً - فالمبالغ التي لم تُدفَع كانت تتراكم منذ بداية العام. لم

تكن عوائد الضرائب تتجاوز 164.6 مليار روبل (22.5 مليار دولار)، حين كان النظام المصرفي الروسي الهش على حافة الانهيار، والاقتصاد يتفكك، والغرب لم يعد باستطاعته المساعدة أكثر. كان الشعب الروسي ما يزال صابراً، لكن ذلك الصبر قد ينفد في أي لحظة. حينئذ، لم يكن ثمة أحد يريد أن يفكر فيما يمكن أن يحصل لروسيا بعد ذلك.

سرعان ما اكتشف بعض أعضاء فريق يلتسين أن الأزمة المالية - مع تدفق ملايين الروبلات خارج روسيا - شكّلت فرصة فريدة لإثراء بعض الأشخاص الذين حافظوا على هدوئهم. على أي حال، كل من كان في السلطة آنذاك نجا من الانهيار، لا بل استمر في الازدهار من الناحية المالية، حتى أفضل من السابق. إن التاريخ الروسي يُظهر مدى إمكانية استخلاص الفوائد من الأزمات، وخاصة إذا كنت من يديرها.

في 17 آب 1998، بعد قليل من التردد، أعلنت حكومة كيرينكو إفلاس روسيا، وقررت اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة وإعلان عدم قدرتها على دفع التزاماتها المالية في آن واحد معاً؛ وحدث ذلك بعد الوعد الذي قطعه يلتسين بعدم تخفيض العملة. وتضمنت الدائرة الصغيرة التي اتخذت هذا القرار الإصلاحيين البارزين أناتولي تشوبايس، وييغور غايدار. وكان كيرينكو قد طار في اليوم السابق برفقة هذا الأخير، إلى المنزل الريفي الذي يقيم فيه يلتسين ومعهما مقترحات كان الرئيس مرغماً على الموافقة عليها، إذ ما من خيارات أخرى أمامه. وهكذا فقدَ يلتسين المضطرب السيطرة على الأحداث.

إدراكاً منه بنفوذ المجموعات المتنفذة، قابل كيرينكو ممثليهم في وقت متأخر من ذلك المساء لإعطائهم تقريراً عمّا حدث. على الأغلب، كان المتنفذون القريبون من يلتسين يعرفون بما سيحصل. ولهذا السبب، اتهم غريغوري يافلينسكي، زعيم الحركة الديمقراطية "يابلوكو"، علناً كيرينكو بالعمل لصالح الأثرياء المتنفذين، قائلاً: "كان الانهيار الأخير خطأ كيرينكو، وذلك لأن أداءه لم يكن فعالاً، والأهم من ذلك هو أنه (أي أداءه) كان يصب في مصلحة مجموعات متنفذة بعينها". على أي حال، كل هؤلاء الأثرياء أخرجوا أموالهم من البنوك المنهارة في الوقت

المناسب، ثم، بعد فترة وجيزة، أسسوا بنوكاً جديدة خاصة بهم واستمروا في الازدهار، في حين فقد المواطنون الروس العاديون كل مدّخراتهم في ذلك الانهيار وكان عليهم البدء من الصفر. ومع هذه الحقائق نرى اليوم قاسماً عاماً من يدعون إلى النظام الشيوعي والامبراطورية السوفياتية وأن الحل الوحيد لمشاكلنا هي أن نلتزم بالماركسية والشيوعية، لاشتر

مع ذلك، لم تكن حكومة كيرينكو مسؤولة بالكامل عن الأزمة المالية التي حدثت في آب 1998، فجزء من تلك الأزمة كان مجرد ردّة فعل على الانهيار الاقتصادي الآسيوي الذي كان قد بدأ في العام المنصرم. أضف إلى ذلك، كانت كل الشروط اللازمة الممهّدة لحدوث هذا الانهيار قد نضجت في روسيا في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق فيكتور تشيرنوميردين، الذي تمكّن من البقاء في منصبه لفترة طويلة بالرغم من التعديلات الوزارية الدائمة التي كان يجريها يلتسين. عُيِّن تشيرنوميردين رئيساً للوزراء في العام 1992 بعد إبعاد غايدار، ولكنه أُقيل من منصبه في العام 1998 فقط لأن يلتسين شكّ في أنه كان يخفي رغبة مبيتة بمنصب الرئيس؛ وكان مصيباً في ذلك. (كان أحد أسباب إقالته هو زيارته إلى الولايات المتحدة التي تقابل خلالها مع شريكه التفاوضي القديم، النائب آل غور، الذي عامل "تشيرنو" كزعيم مستقبلي لروسيا. ولم يستطع يلتسين تحمّل ذلك).

في الواقع، إن الذي قاد روسيا إلى الانهيار المالي هو البرلمانية الشعبوية والسلوك الدنيء لرئيس الوزراء. فبدلاً من بذل كل جهد ممكن من أجل وضع ميزانية عملية وقابلة للنجاح، اختار تشيرنوميردين السياسة المالية المسمّاة "هرم GKO" – أي اقتراض الأموال بفائدة مرتفعة جداً. أما بالنسبة للبرلمان – الذي وضع أموالاً غير مضمونة في الميزانية – فنحن نعرف أن الرضوخ لمطالب الشعب وتمدلته في حال حدوث إهمال مالي يُعتبَر من المهام الرئيسة والدائمة للبرلمان، لكن الأمر مختلف في روسيا، ذلك أن الدوما (المجلس الأدنى في البرلمان الروسي) لا يشكل الحكومة وهو بالتالي غير مسؤول عن سلوكها. وهذا كان سارياً في عهد يلتسين، وما يزال سارياً في عهد بوتين.

ولم تكن حكومة كيرينكو بمنأىً عن المسؤولية على أي حال. فكيرينكو كان يملك من المعرفة المالية ما يكفي لكي يدرك بأنه كان يستطيع تجنب الكارثة عن طريق التخفيض التدريجي لقيمة العملة، لكنه لم يفعل ذلك، إما لأنه كان مذعوراً أو لأنه كان متأكداً بأن الحظ لن يخالفه. وإلا، فلأنه كان يعمل لصالح الأثرياء المتنفذين، كما اتهمه يافلينسكي.

هرع الروس لإنقاذ أموالهم، محاولين سحبها من البنوك الخاصة، ولكن الكثيرين كان قد فقدوا كل شيء. حتى الأجانب فقدوا أموالهم أيضاً، فأغلق الكثيرون منهم مكاتبهم ورحلوا. وهكذا بدا أن الحلم بالثروة الروسية قد انتهى مرة واحدة وإلى الأبد. وبعد قليل من التردد، حلّ يلتسين حكومة كيرينكو وقرّر إعادة فيكتور تشيرنوميردين، الذي كان يعوّل عليه، آملاً في أن يتمكن ثقله السياسي من إيجاد مخرج من الورطة. أما يلتسين نفسه، فقد لزم بيته الواقع خارج موسكو، لعدم قدرته على مواجهة شعبه الذي يراقب بلده وهو ماضٍ في طريقه نحو الهاوية.

أثار غياب يلتسين أثناء الأزمة إشاعات تقول بتنحّيه عن السلطة. ومنها ما قالته شبكة سي بي أس الإخبارية في الولايات المتحدة، وهو أن الرئيس الروسي وقّع رسالة استقالته من منصبه وسلم كل السلطة إلى خلَفه، على أن تُقرَأ بعد أن يقبل البرلمان ترشيح تشيرنوميردين. وقد عمد المقرّبون من تشيرنوميردين إلى نشر هذه الإشاعة بحرص كبير، آملين بأن تساعد في دفع الأحداث في هذا الاتجاه. وهكذا سارع الصّحفيون، مرة أخرى، لنشر أوراق نعي يلتسين، من الناحية السياسية.

وأخيراً، عندما أصبحت شائعات استقالته القصة الإخبارية الأولى في ذلك الوقت، ظهر يلتسين على الملأ. حدث ذلك في 12 آب، حين قام يلتسين المريض بتفقد الأسطول الروسي الشمالي وزيارة السفينة الحربية المسيّرة على الطاقة النووية *بطرس الأكبر*. كانت زيارته رسالة تحذيرية: "لا تقتربوا مني، فورائي قوة عسكرية تساندني" بالرغم من وجود مستشفى بكاملها ترافق يلتسين في ظهوره ذاك – مثل بريجينيف في أيامه – إلا أنه كان يستطيع إحداث الكثير من المشاكل فيما يبدو.

كان الدب العجوز يملك القدرة على إقالة الناس، وتغيير الحكومة، وإعادة تغييرها من جديد، واستخدام القوة إذا ما استدعت الضرورة. الله وحده كان يعرف ماذا يمكن أن يفعل زعيم الكرملين، الذي لا يمكن لمخلوق أن يتوقع سلوكه، إذا ما هُدِّد أو شعر بالإحباط أو الغضب، أو إذا ما احتار فيما سيفعل.

في 28 آب، ظهر يلتسين في مقابلة تلفزيونية - لا بد أنها حُضِّرت وأُنتجت بعناية فائقة - كانت الأولى له منذ وقت طويل. بدا يلتسين عجوزاً ومريضاً جداً في تلك المقابلة، إذ كان يجد صعوبة واضحة في التكلم، وصعوبة أكبر في التفكير. ولم تدبّ الحيوية في عروقه إلا مرة واحدة، حين صرّح بحزم: "أنا لن أستقيل". حينئذ فقط بدا عليه سيماء الأحياء، ولمع العناد القديم في عينيه. كان واضحاً أن المقابلة أُجريت من أجل تلك العبارة بالذات.

ولكن الأحداث جاءت بعكس ما كان يشتهي يلتسين، وذلك حين رفض البرلمان ترشيح تشيرنوميردين. وهكذا بقيت البلاد، المثقل كاهلها باقتصاد متداع، بدون حكومة. كان بإمكان يلتسين أن يصرّ على اقتراح تشيرنوميردين مرة ثانية، وثالثة، فإذا ما رفض أعضاء البرلمان مرشّحه لمنصب رئيس الوزراء ثلاث مرات، فسيصبح بإمكانه حل البرلمان والدعوة لإجراء انتخابات جديدة. وذلك كان يعني خوض حرب مع البرلمان. ولكن الرئيس لم يعد بإمكانه المضي قدماً لأنه لم يكن واثقاً من أن المجتمع وأجهزة السلطة الرئيسة (الجيش، والبحرية، وأجهزة الاستخبارات، والشؤون الداخلية - سيلوفيكي كما تُدعَى في روسيا) والأثرياء الإقليميين سيدعمونه بعد ذلك. وهكذا بدأ الذعر يدبّ في أرجاء الكرملين بشكل فعلي الآن، وقاطنوه الذين كانوا في الأمس القريب يقتلهم الزهو والغرور، أصبحوا فجأة مسكونين بالخوف الذي شلّ قدرتهم على معالجة الفوضى المتعاظمة.

ألقى مشاهدو التلفزيون نظرة أخرى إلى الجنرال ألكسندر ليبيد - الذي لطالما أخاف الشعب الروسي بطموحاته الديكتاتورية - عندما وصل إلى موسكو والأمل يحدوه بأن يكون قد دُعي من أجل تولّي المسؤولية. قبل عدة سنوات، كان ليبيد واحداً من أكثر السياسيين نفوذاً في روسيا، ولقد حلّ ثالثاً في الانتخابات الرئاسية لعام 1996، وكمكافأة على طلبه من مؤيديه إعطاء أصواتهم إلى يلتسين في الجولة

الثالثة، مُنح منصب وزير المجلس الأمني (الهيئة التي تنسّق أنشطة أجهزة السلطة الرئيسة). وكان ليبيد هو الذي وقع اتفاقية خازافورت للسلام مع الشيشان التي أنهت الحرب الشيشانية الأولى (1994-1996). لكنه لم يتمكن من كبت مطامحه الرئاسية، الأمر الذي دفع بالرئيس إلى إقالته، وذلك في أواخر العام 1996. إلا أنه استطاع بعد ذلك الفوز في انتخاب الترشح على منصب حاكم إحدى أغنى المقاطعات التابعة لسيبيريا، كرازنويارسكي كراي، وأصبح واحداً من القياصرة الإقليميين[3].

لم يستطع الجنرال أن يكبح ابتسامة النصر وهو ينزل على سلم الطائرة إبان عودته، وكان لسان حاله يقول، "حسناً، يبدو أنه يتوجب علي إنقاذ هذا البلد!" كان يُفترَض بأن ظهور ليبيد في موسكو سيحثُّ الكرملين على الاستعداد لاستخدام القوة من أجل الحفاظ على السلطة التي كانت تُنتزَع منه. ولكن، لم يكن ثمة داعٍ لذلك، لأن الجميع يعرف بأن الجنرال كانت لديه طموحات واسعة وبدون أية كوابح. باختصار، كان رجلاً لا يمكن الوثوق به. ولو آلت الأمور في الكرملين بشكل أصبح فيه ليبيد منقذاً ليلتسين، لكان أقصى ما يمكن أن يتوقعه يلتسين وفريقه هو إحالتهم على التقاعد في اليوم التالي مباشرة.

أظهر العام 1999، الذي كان حاسماً بالنسبة لمستقبل روسيا، كم من الأشواط قطعت روسيا بعد انتهاء عهود السلطة الاستبدادية الثابتة، التقليدية، وإلى أي حدّ كانت ما تزال تعيش على نمطها، رغم أن السلطة انتقلت إلى الزعيم الجديد بواسطة آليات ديمقراطية. كانت روسيا مزيجاً غريباً ومزعجاً من الاستمرارية والتغير، توليفة عجيبة من الحكم؛ روسيا القديمة ولكن مع عناصر ديمقراطية ليبرالية. إن الضعف الذي أصاب رئاسة يلتسين وتداعي سلطته، اللذين تسارعت وتيرتهما بعد الانهيار المالي، كشفا عن جوهر نظام الحكم الذي أوجده يلتسين، وهو "الملكية المنتخَبة" في الحقيقة، إن يلتسين، التغييري الفريد من نوعه الذي وجّه ضربة قاتلة إلى الإمبراطورية الروسية والشيوعية، قد ساعد، دون قصد في الحفاظ

على خصائص "النظام الروسي" الذي تمكّن من البقاء على مرّ القرون، رغم مروره بحقبتي القيصرية والثورة البولشفية.

إن النظام الروسي هو نموذج مميز من أنظمة الحكم تشتمل مواصفاته على مبدأ الرعاية الأبوية، وهيمنة الدولة على الفرد، والانعزال عن العالم الخارجي، مع الطموح بأن تكون دولة عظمى. وفي قلب هذا النظام يقبع الزعيم الكلّي السلطة، الذي يعلو فوق القانون، والذي يحتكر كلّ السلطات، بدون أي محاسبة، والذي يهمّش كل المؤسسات الأخرى ويحولها إلى مجرد وظائف إدارية ثانوية. إن النظام الروسي لم يكن بحاجة إلى قواعد ثابتة للّعبة، بل كان بحاجة إلى مصلحين.

إن ارتقاء يلتسين إلى السلطة من خلال انتصاره في انتخاب عادل ونزيه قوّض النظام الروسي وأدخل إلى الحياة السياسية في روسيا نوعاً جديداً من الشرعية التي قضت على قدسية السلطة وجعلتها تعتمد، ولو جزئيا، على المجتمع. لقد أضعف يلتسين، بصفته رئيساً، النظام الروسي عن طريق فتح المجتمع على الغرب والابتعاد عن – على الأقل – بعض تناقضات القوة العظمى. لكن الزعيم غير الشيوعي الأول لروسيا، بحفاظه على مبدأ حكم الرجل الواحد، قد حافظ بذلك على رمز القصور الذاتي للنظام الروسي، ليس في ذهنية الشعب وحسب، وإنما في نموذج الحكم الرئاسي، وفي العلاقات بين السلطات والمجتمع.

لقد أثبتت روسيا عبر ما شهدته في عقد التسعينيات بأن نظام حكم الرجل الواحد يستطيع أداء وظيفته بشكل جيد نسبيا في بيئة مستقرة ولكنه لا يستطيع النجاح أبدا أثناء الأزمات، وخاصة إذا كان الزعيم غير قادر من الناحية الجسدية على القيام بالمهام الروتينية للزعيم، ولا يملك الدعم من الشعب، ولا يمكنه الاعتماد على الجيش وعلى أدوات الإكراه الأخرى. وبغياب المؤسسات الخبيرة، كان يلتسين مرغماً بالطبع على مشاركة السلطة مع أقرب الأشخاص إليه وأكثرهم موثوقية وإخلاصاً. ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء الأشخاص الأكثر إخلاصاً وموثوقية هم أفراد عائلته وبعض أصدقاء العائلة.

تضمّ عائلة يلتسين السياسية ابنة الرئيس الصغرى تاتيانا (تانيا) داياشينكو؛ وصديقها المقرب، الذي تبيّن لاحقاً بأنه كان عشيقها، فالينتين يوماشيف (تزوجا

بعد استقالة يلتسين)؛ ورئيس أركان يلتسين، ألكسندر فولوشين، وأحد المتنفذين، رومان أبراموفيتش. أما بوريس بيريزوفسكي السيئ السمعة، وسيد المكائد، فقد كان زعيم المجموعة وعقلها المُفكّر. هؤلاء هم الأشخاص الذين حكموا الكرملين في أواخر التسعينيات واستمروا في بسط نفوذهم على السياسة الروسية.

إنها قصة تكرّرت في العديد من البلدان في مراحل تاريخية مختلفة: الزعيم القوي الذي عمل جاهداً ولفترة طويلة على جمع كل السلطات في يديه، يصبح رهينة حاشيته عندما يتقدم في السن. ومن داخل سجنه، يراقب سلطته وهي تتراجع، وسمعته وهي تسوء. وقد يدرك، في بعض الأحيان، بأنه أصبح ضعيفاً أو حتى أضحوكة، ولكنه في أغلب الأحيان، لا يدرك هذه الحقيقة.

كان من الصعب تخيُّل أن بوريس يلتسين، أو ما تبقى منه، في نهاية التسعينيات هو نفسه ذلك الرجل الذي قاد موجة الديمقراطية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، والذي كان يستطيع الحصول على دعم غير مشروط من الجماهير بمجرد حضوره. ذلك الزعيم، الذي جعل من إعادة روسيا إلى أوروبا وتحويلها إلى دولة ديمقراطية مزدهرة مهمته الأولى، انتهى به الأمر ليصبح سياسياً يعتمد اعتماداً كلياً على أتباعه في الكرملين، وينحدر إلى مستوى يجعله يلجأ إلى المكائد والخدع البدائية من أجل البقاء في السلطة.

كل ظهور ليلتسين خارج الكرملين كان يشكل خطراً ليس فقط على هيبته الشخصية وإنما على هيبة البلاد أيضاً. وروسيا والعالم كله عرف بتصرفاته الغريبة: يلتسين الثمل يقود فرقة موسيقية في ألمانيا، وفي مكان آخر، يخرج يلتسين ببطء شديد من طائرته، منتفخ الوجه مترنح الخطوات، بعد تخلفه عن اجتماع رسمي مع رئيس وزراء إيرلندا. بالطبع، هذا ما وصلنا عبر وسائل الإعلام، أما ما لم تستطع كاميرات المراسلين الغربيين إلتقاطه، فما علينا إلا تخمين ماذا يمكن أن يكون. وهكذا أصبح النظام الرئاسي الجبار في الظاهر، ضعيفاً بشكل واضح مع تدهور حالة يلتسين الصحية، ومتحولاً إلى سلطة شمولية عاجزة وواهنة.

مع ازدياد ضعف فترته الرئاسية الثانية، تمثّلت استراتيجية يلتسين الأساسية في ممارسته للسلطة عبر التغيير الدائم لموظفيه. ففي سنوات رئاسته الثماني، غيَّر يلتسين

رئيس الوزراء سبع مرات، والنائب العام ست مرات، ومدير جهاز الأمن الفدرالي (FSB) سبع مرات ووزير الشؤون الخارجية ثلاث مرات. في الحقيقة، أصبحت مسألة تغييره الدائم لفريقه السياسي أداته الأهم لتمسّكه بالسلطة، حيث كانت تعطي انطباعاً - في الأسبوع أو الأسبوعين التاليين - بأنه ما زال ممسكاً بزمام الأمور، كما كانت توجد نوعاً من الحاجة المختلَقة إليه كي يلعب دور المنسق والوسيط. بكلمات أخرى، كان الأمر كله لا يعدو كونه إيهاماً بالحكم.

بعد فقدانها الدافع إلى الإصلاح، تحوّلت السلطة المنتخَبة إلى مصدر لعدم الاستقرار. ووفقاً للدستور الروسي، الذي عدّله يلتسين بعد حلّه للبرلمان في العام 1993، لا تملك الأطراف المنتخَبة في البرلمان الحقّ في تشكيل الحكومة ولا يملك البرلمان الشكلي أي فرصة حقيقية للتأثير في سياساتها. وهكذا قدّم الحكم لروسيا برلماناً غير مسؤول مع نظام متعدد الأحزاب، غير مسؤول أيضاً، حافظا على وجودهما عن طريق شنّ هجمات دائمة على السلطة التنفيذية. ومجلس الوزراء، الذي يُشكّل من قبل الرئيس وتابعيه، ليس أكثر مسؤولية على أي حال. وهو يتألف، بكامله تقريباً، من ممثلين لجماعات متنفذة يعملون من أجل خدمة مصالحها. بالطبع، مثل هذا النظام لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يواجه التحديات التي كانت تواجه روسيا. وأقصى ما كان يمكنه القيام به هو المحافظة على الوضع الراهن.

إن جلّ ما كان يشغل يلتسين في العام 1999 هو إيجاد مرشح لمنصب رئيس الوزراء يكون مقبولاً من البرلمان، وفي الوقت نفسه لا يشكل تهديداً له. وفي هذا الشأن، كان عمدة موسكو يوري لوجكوف - كما كان يبدو - يظنّ بأن الوقت قد حان بالنسبة إليه لكي يحظى بالعرش الروسي. ولهذا السبب بالذات، كان ينبغي عليه أولاً أن يصبح رئيساً للوزراء. ووفقاً للدستور الروسي، فإن أفضل فرصة لرئيس الوزراء لكي يتسلم الرئاسة تأتي من خلال استقالة الرئيس لأسباب صحية. ففي هذه الحالة، ينظم رئيس الوزراء انتخابات جديدة، مما يوفر له - وعلى الأخص في روسيا - كل الموارد اللازمة لضمان نجاحه.

إلاّ أن المشكلة كانت في أن بعض أعضاء فريق يلتسين نفسه كانوا يراهنون على لوجكوف، الأمر الذي كان يوحي بوجود شعور بالانهزام يخيِّم على هذا الفريق. بيد أن لوجكوف، العنيد والمستقل - الذي حكَم موسكو على طريقة عرّابي المافيا - لم يكن مقبولاً على الإطلاق من قبل الرئيس، أو بالأحرى، من قبل عائلته. لكن المشكلة الأكبر التي كانت تواجه فريق يلتسين كانت تكمن في حاشية لوجكوف، فلقد كان واضحاً، حتى بالنسبة لمراقب غبي، العداوة بين حاشية الكرملين وحاشية موسكو، وكانت هذه العداوة تتطوّر في بعض الأحيان لتتحول إلى حرب مفتوحة.

عندما ظهر اسم وزير الخارجية يفغيني بريماكوف على الساحة السياسية، قرّر يلتسين على الفور بأنه مناسب لشغل منصب رئيس الوزراء لديه. وكان غريغوري يافلينسكي، زعيم الحزب الديمقراطي يابلوكو، أول من اقترح هذه الفكرة. كان يافلينسكي يجد بريماكوف أقل مكراً من المرشحين الآخرين للمنصب، وكان يعتقد بأنه لن يرغب بأن يصبح رئيساً بل سيكون مجرد شخص انتقالي يساعد روسيا على تجنّب حدوث انقلابات، أو اضطرابات سياسية من أي نوع كانت خلال انتقال السلطة الحتمي من يلتسين إلى خلَفه.

كان بريماكوف شيوعياً سوفياتياً خبيراً يعرف كيف يحافظ على علاقات جيدة مع كل المجموعات الهامة. فلقد نجح في تجاوز محنة انهيار الاتحاد السوفياتي دون أن يعادي غورباتشوف أو يلتسين. حتى أنه كان صديقاً لكل من الرئيس العراقي صدام حسين ووزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت! كان بريماكوف يتجنّب الصراعات ويعرف كيف ينتظر، والأهم من هذا وذاك أنه كان يعرف كيف يكون مخلصاً دون خنوع. هذا هو الرجل الذي يمكن أن يحظى بدعم الجميع على تنوع مشاربهم؛ فهو محافظ معتدل كان في ذلك الحين النموذج المثالي للاستقرار الذي كان يتطلع إليه، ويحتاجه، أغلب الشعب الروسي.

على أي حال، عرض يلتسين منصب رئيس الوزراء على بريماكوف، فردّ عليه هذا الأخير، كما جاء في كتابه (سنوات من العمل السياسي الناجح)، "رفضت بشكل قاطع" غير أنه، بعد خروجه من مكتب يلتسين، هرع إلى ابنة

الرئيس الصغرى، تاتيانا داياشينكو، وصديق العائلة فالينتين يوماشيف - أي الشخصين اللذين كانا يحكمان الكرملين - اللذين نجحا في إقناعه بقبول عرض يلتسين. وقد فسّر بريماكوف تحوّله هذا بقوله: "لبرهة، تراجع المنطق وسيطر الحدس"

بتسميته بريماكوف رئيساً للوزراء، استطاع يلتسين تمديد فترة حكمه لفترة وجيزة. في بدايات العام 1999، ومع تحول الثقل السياسي إلى مجلس الوزراء، ساد نوع من الحكم المزدوج اللارسمي في روسيا، وذلك بعد أن أدخل رئيس الوزراء الجديد المقربين إليه إلى الحكومة وجعلها المؤسسة الأساسية في صنع القرار بحيث أنها لم تعد تنتظر النصائح أو المصادقة من المستشارين الرئاسيين - وهذا التطوّر لم يحظَ بترحيب عائلة يلتسين على الإطلاق. وهكذا بدأ "حزب حاكم" جديد بالتشكل حول بريماكوف، وانضمت إليه كل المجموعات ذات المصالح التي لم تكن راضية بالأدوار المعطاة لها.

كانت المرة الثانية، خلال عقد واحد فقط من تاريخ روسيا ما بعد الشيوعية، التي تبدأ فيها المطالبة بإعادة توزيع السلطة في الحكومة. حدثت المحاولة الأولى أثناء الصدام الذي وقع بين الرئيس والبرلمان بين عامي 1991 و1993، عندما تنافست السلطتان التنفيذية والتشريعية لمعرفة من الأكثر نفوذاً. لقد انتهى ذلك الصراع بشكل مأساوي: بحلّ البرلمان، وإعطاء يلتسين الأمر بالهجوم على "البيت الأبيض"، وهو مبنى البرلمان السابق في موسكو. لم تكن ثمة إمكانية للفصل بين السلطتين بشكل سلمي، لأن كل واحدة منهما كانت تريد احتكار السلطة لنفسها وكلتاهما لم تكونا مستعدتين لوضع قيود على نفسيهما.

في العام 1999، بدأ بريماكوف عملية إعادة توزيع الموارد السياسية ضمن السلطة التنفيذية. وتضمنت هذه العملية تعزيز سلطة مجلس الوزراء، الذي لم يكن أبداً مستقلاً أو قوياً في روسيا، واستلام رئيس الوزراء الأجندة الاقتصادية. أما بالنسبة لما تبقى من أجهزة الحكم، بما فيها السياسة الأمنية والسيطرة على أجهزة السلطة الرئيسة، فقد بقيت في أيدي فريق يلتسين. كانت عملية إعادة تقسيم للسلطة ضمن السلطة التنفيذية، بحيث جعلت من القسمة بين الرئيس ومجلس

الوزراء ورئيس الوزراء أكثر تساوياً مما كانت عليه في السابق. لقد أعربت عدة قوى سياسية متنفذة - الشيوعيون إضافة إلى ممثلين عن نخب محلية أساسية - عن مساندتها المفتوحة لفكرة الإصلاح البنيوي التي ستزيل السلطات الزائدة للرئيس، وتصادق بشكل قانوني على مسألة تغيير القوانين التي استهلّها بريماكوف. انتهت المقترحات الأساسية بشأن الإصلاح إلى الفكرة التي تقول بضرورة تحوّل روسيا إلى نظام حكم مركب، يضمّ الرئيس ورئيس الوزراء، بحيث تنقص فيه السلطة الشخصية للرئيس والبرلمان فيما يمتلك مجلس الوزراء الدور الأكبر.

كان الإصلاحيون الليبراليون الروس، وعلى الأخص أولئك المقربون إلى غايدار وتشوبايس، منذ البداية معارضين لنظام مؤلف من قوى موازية لسلطة الرئيس، لأنهم كانوا يعتقدون بأن ذلك قد يبطئ الإصلاح الاقتصادي. وكان موقفهم مفهوماً، لأن الجناح اليساري المهيمن على البرلمان - الأمر الذي كان يعزز من قوة السلطة التشريعية ويشكّل الحكومة، وهذا هو الأهم، على أساس الأغلبية البرلمانية - يمكن أن يسبب مشكلة للإصلاح الاقتصادي. إذاً، خشية من العواقب الاقتصادية، عارض الإصلاحيون الليبراليون مبدأً في غاية الأهمية من مبادئ الديمقراطية الليبرالية، وهو مبدأ "توزيع السلطة" التي تضمنه المؤسسات القوية.

وهكذا وقعت روسيا في فخ تاريخي، بمعنى أن أولئك الذي يسمّون أنفسهم ليبراليين لم يثقوا بالمؤسسات التمثيلية أو المجتمع، لأنهم كان يخافون إطلاق عنان السياسة الشعبوية. لقد كانوا يفضلون ترك الحكم حصرياً في يديْ الزعيم، جاعلين منه مركز السلطة الوحيد. غير أن خشية الليبراليين من السياسة الشعبوية لم تكن بلا أي أساس، بالرغم من أن الحكم من خلال الأسلوب الرئاسي المطلق الصلاحيات لم يعجّل من سرعة عجلة التحول الاقتصادي في روسيا بأي حال من الأحوال، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ إن الإجراءات الإصلاحية التي جاءت عن طريق المراسيم الرئاسية كانت تفتقر إلى الشرعية، وغالباً ما كانت تُقاطَع من قبل عدد كبير من البيروقراطيين وكذلك من قطاعات اجتماعية كانت تشعر بأن تلك المراسيم تشكل تهديداً لمصالحهم. والأهم من ذلك أن السلطات الواسعة للرئيس شجعت أولئك المتنفذين على المضيّ نحو مزيد من الاستبداد الصريح.

صحيح أن يلتسين لم يسلك هذا الاتجاه، لكن خلَفَه قد يحاول.

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف المؤسسات كان يعني أن الرئيس مرغم على الاهتمام بإدارة الشؤون اليومية للبلاد، وهو أمر مرهق حتى بالنسبة لشخص أقوى وأكثر قدرة على التحمل من يلتسين. فعندما كانت سياسته تثبت فشلها، كان ببساطة يقيل جميع أعضاء الحكومة، أو يقيل رئيس الوزراء، الذي كان في عهده مجرد موظف معين من قبله بدون حزب قوي يدعمه في البرلمان. من هنا، فإن نموذج الحكم في سنوات يلتسين، التي كان خلالها مجلس الوزراء ضعيفاً - وكان في واقع الأمر امتداداً لفريق الرئيس - هو الذي أفسح المجال لتصرفات الزعيم الشاذة والمتقلبة.

في بداية العام 1999، قدّمت حكومة بريماكوف، المدعومة من الدوما، أكثر الميزانيات ليبراليةً في تاريخ روسيا، حيث قامت بتخفيض إنفاق الحكومة وجعلت من مسألة السيطرة على التضخم هدفاً من أهدافها. والأمر الأكثر إثارة للذهول كان تأييد الحزب الشيوعي للتقشف الاقتصادي. يبدو أن الجناح اليساري، المرغم على تحمل مسؤوليات الحكومة، كان مضطراً لوضع حدّ لشهيته.

غير أن "صيغة بريماكوف" لم يتسنَّ لها أن تصبح جزءاً من الدستور. ففي 12 أيار 1999، أُرغم بريماكوف على الاستقالة، وفشلت بذلك تجربة فصل السلطات في روسيا؛ وعلى الأخص إعادة تقسيم السلطة التنفيذية. وبعد الاستقالة مباشرة، أجرت "مؤسسة الرأي العام" استطلاعاً حول مسألة الإقالة، فأعرب 18 بالمائة من المشتركين فيه عن عدم موافقتهم على ذلك، بينما بلغت نسبة الموافقين 8 بالمائة فقط. وقد قال 22 بالمائة بأنهم سيصوتون لبريماكوف إذا ما رشح نفسه للرئاسة، متفوقاً بنسبة 15 بالمائة على زعيم الحزب الشيوعي غينادي زيوغانوف، و11 بالمائة على يافلينسكي و7 بالمائة على لوجكوف. وهكذا بدا أن بريماكوف أصبح يحظى بشعبية جيدة، وأنه يملك فرصة مواتية لكي يصبح أكثر من مجرد شخص انتقالي. وذلك لم يكن يتناسب مع خطط يلتسين وحاشيته.

بريماكوف ليس ديمقراطياً ولا ليبرالياً بطبيعته - ولم يكن كذلك أبداً من قبل - بل هو مناصر للرأسمالية البيروقراطية، ومعروف بكرهه للانتقاد وبارتيابه من الصحفيين[4]. ولهذا السبب، يرجّح أنه لم يكن ليحتمل المعارضة فيما لو تسنّى له الفوز بالسلطة. إضافة إلى ذلك، فهو لا يثق بالغرب، وعلى الأخص الولايات المتحدة؛ وعندما علم بقصف حلف الناتو ليوغوسلافيا في آذار من العام 1999، وكان في ذلك الحين في طريقه إلى الولايات المتحدة، طلب بريماكوف من الطيار أن يدير الطائرة ويعود أدارجه إلى موسكو، ومنذ ذلك اليوم اشتُهرت هذه الحادثة باسم "انعطافة بريماكوف". وهذه الانعطافة، بالطبع، جعلت منه بطلاً في روسيا على الفور.

على أي حال، ينبغي علينا ألا ننفق الكثير من الوقت في رثاء بريماكوف. صحيح أنه أعطى دفعة إلى التغييرات الدستورية التي قلصت السلطة الهائلة التي كان يتمتع بها الرئيس الروسي، لكننا إذا ما وضعنا في أذهاننا نفوذ الجناح اليساري والقوى المركزية، فإننا سنعرف بكل تأكيد أن مثل هذه التغييرات كان من شأنها أن تبطئ التحول الاقتصادي حتى أكثر مما كان عليه حاله. وفوق ذلك، ليس لدينا أي سبب وجيه يدعونا للتصديق بأن بريماكوف كان سيشرع ببناء مؤسسات قوية بعد اعتلائه سدّة الحكم. وأخيراً، قد نستنتج من كل ما سبق أن بريماكوف لم يكن ليقوم بذلك التحول المؤيّد للغرب الذي قام به بوتين في 2001، وهذا بحد ذاته يدفعنا لأن لا نأسف على رحيله. معناه الحصول عند التحول التبعية للغرب

لماذا لم تنجح تجربة بريماكوف؟ لا يُعقَل أنها لم تنجح لأن يلتسين لم يكن باستطاعته تحمّل أن يصبح مكتب رئيس الوزراء هو محور أنشطة الحكومة. لقد كان ذلك أحد العوامل بالطبع، ولكن العامل الأهم هو أن سيطرة عائلة يلتسين على السلطة وفق صيغة بريماكوف لم تكن مضمونة، إذ إن وجود رئيس وزراء مستقل مدعوم من مجلس الدوما ومع وجود قاعدة سلطته ضمن جهاز الدولة لم يكن ليسمح لفريق يلتسين بتسمية أي شخص آخر، غير بريماكوف، كوريث

ليلتسين. وعائلة يلتسين لم تكن تريد أن ترى بريماكوف القوي والمستقل، والـذي لا يرتبط بأي إلتزام مع العائلة، وريثاً.

وهكذا عاد إلى الساحة من جديد تقليد روسي قديم مع اقتراب مسألة الخلافة: إنه الفشل في تأسيس الآليات اللازمة لإجراء انتقال شرعي وحقيقي للسلطة. فقد شهدت روسيا في السابق، بفضل افتقادها إلى مثل هذه الآليات، الكثير من انقلابات القصور أيام حكم القياصرة، ولاحقاً الانقلابات العسكرية التي جلبت معها أمناء عامين جدد للحزب الشيوعي. وحتى انتقال السلطة من غورباتشوف إلى يلتسين في كانون الأول من العام 1991 كان قد ترافق مع سقوط الحكومة، واتخذ شكل انقلاب أُدير من قبل ثلاثة زعماء جمهوريين، كان يلتسين أحدهم. وبعد ثماني سنوات، عندما تلاشى نفوذ يلتسين وتشكلت شبكة خفية حوله، اتخذت مسألة كيفية حلّ مشكلة انتقال السلطة صيغة دراماتيكية، إذ إن الحل ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الآن تحدياً آخر، وهو ضمّ رغبة طبقة النخبة في الاستمرار في الحكم مع الآليات الديمقراطية الجديدة في روسيا، وعلى الأخص منها الانتخابات.

لم يكن فريق يلتسين يريد فقط أن يحصل على ضمانات تكفل حمايته في المستقبل، بل كان يريد الاحتفاظ بالسيطرة على ما جمعه، هو والأثرياء المتنفذون القريبون منه، من سلطة وثروة خلال حكم يلتسين. كان باستطاعة بريماكوف أن يضمن سلامة يلتسين، ولكن لم يكن باستطاعته أن يعد بحياة آمنة لكامل حاشيته؛ وخاصة لأنه تجرّأ بعد تعيينه رئيساً للوزراء على إعلان الحرب على الفساد، أي على طبقة النخبة القوية القريبة من الكرملين. لقد انتشرت شائعات في موسكو تقول بأن القوات الخاصة الموالية لبريماكوف كانت قد أعدّت لائحة بأسماء الضحايا المحتملين، وعلى رأس هذه اللائحة - وفقاً لتلك الشائعات - كان يوجد اسم بوريس بيريزوفسكي، صديق ومستشار ابنة يلتسين تاتيانا، وسياسي متنفذ بارز. لكن استعداء بيريزوفسكي كان أمراً خطراً حتى بالنسبة لذئب سياسي محنك مثل بريماكوف.

لم يكن بيريزوفسكي وحده من يجد بريماكوف مثيراً للإزعاج، إذ إن العديد

من المؤيدين الآخرين ليلتسين كانوا يشاركونه الرأي نفسه. مثل التكنوقراطيين والبيروقراطيين، الذين خرجوا فائزين من عملية تقسيم السلطة والثروة في عهد يلتسين، فأولئك لم يكونوا أقل اهتماماً منه (أي من يلتسين) بالمحافظة على الشبكات الخفية، التي مكّنتهم من عقد صفقات مربحة خلف الكواليس، ولا أقل تخوفاً من موقف بريماكوف المعادي للفساد. كما أن بريماكوف بموقفه المتشكك من الحريات السياسية، وبشكل خاص حرية الصحافة، كان يثير قلق الليبراليين، الذين لا يمكنهم أن يعذروا له عدم ثقته في الغرب ولا حتى موقفه المتصلب من القوى الغربية. من هنا، لم يكن بريماكوف قادراً على ضمّ مصوّتي يلتسين إليه، الذين كانوا يتضمنون ليس فقط طبقة النخبة والليبراليين، بل كل أولئك الذين استفادوا من حكم يلتسين.

لكن تحدّي بريماكوف لزمرة يلتسين، في واقع الأمر، هو الذي وقّع على شهادة موته السياسي. فحاشية يلتسين لم تستطع أن تغفر لرئيس الوزراء سلطته التي جمعها، أو تهديده باستخدام تلك السلطة ضد بعض أعضاء الزمرة الحاكمة في الكرملين. كان واضحاً من طريقة تصرف يلتسين أثناء لقاءاته مع رئيس الوزراء بأنه لم يكن يحبه أو يثق به. حتى أنه صرّح في وقت لاحق بأنه لم يكن ينوي تسليم بريماكوف السلطة وأنه كان ينظر إليه على أنه شخص انتقالي. "ساعدني يفغيني ماكسيموفيتش بالصدفة على تحقيق هدفي السياسي الأساسي، ألا وهو إيصال البلاد إلى العام 2000 وإلى الانتخابات بشكل هادئ. وبعد ذلك، كما كنت أعتقد في ذلك الحين، كان بإمكاننا جميعاً أن نبحث عن سياسي شاب وقوي لتسليمه عصا القيادة السياسية"، كما كتب يلتسين، بشكل غير مخلص إلى حدٍّ ما، عن بريماكوف في كتابه "الماراثون الرئاسي"[5].

في الشهر الأخير من حكم يلتسين، أصبح الرئيس وفريقه عدائيين بشكل صريح نحو رئيس الوزراء المستقل. عندما ظهر الزعيمان معاً في التلفزيون، بدا يلتسين متجهماً، غير قادر على إخفاء انزعاجه، وتحاشى أي التقاء لعينيه مع عيني بريماكوف. أما رئيس الوزراء فقد حاول جاهداً أن يبدو هادئاً، ولكن كان واضحاً تماماً كم كلّفه ذلك. في كتابه "الماراثون الرئاسي"، شرح يلتسين عدم رضاه عن

قوله أن بريماكوف جمع حوله عدداً من نخبة المجتمع الذين كانوا يحلمون "بالعودة إلى الأساليب القديمة" لكن الأمر الذي وجده يلتسين لا يُغتفَر هو أن بريماكوف كان قد أصبح في نظر الكثير من الشعب الروسي مرشحاً لخلافته من غير رضاه.

تسارعت وتيرة خطط يلتسين في التخلص من بريماكوف مع اقتراب موعد تصويت أعضاء البرلمان من أجل محاكمة الرئيس، والذي حدَّده الشيوعيون في 14 أيار 1999. لقد خشي الكرملين أن تؤدي محاكمة يلتسين المحتملة من قبل المجلس الفدرالي - المجلس الأعلى في البرلمان الروسي، الذي كان عداؤه للرئيس يتزايد باضطراد - إلى تعزيز سلطة ثاني أكبر شخصية متنفذة في روسيا بعد تنحية يلتسين.

في النهاية، قرَّر المحارب الخبير داخل يلتسين توجيه ضربة استباقية. فقبل يومين فقط من التصويت المذكور من قبل المجلس الفدرالي، ودون سابق إنذار، أقال يلتسين رئيس الوزراء. يبدو أن الخطر قد أعاد النشاط والعزم إلى يلتسين الضعيف والمرهق، وزاد من حدة حاسة الشم السياسية لديه، لأنه بدا قادراً ليس فقط على الدفاع عن نفسه، بل على المبادرة إلى الهجوم أيضاً. لكن الحقيقة كانت شيئاً آخر تماماً، وهي أن يلتسين لم يكن يستطيع أن يتحمل وجود شخص بجانبه، لأنه كان يريد أن ينفرد تماماً بالسلطة.

على كل حال، فبريماكوف لم يتوسَّل إلى يلتسين كي يبقيه في منصبه، بعكس ما قام به عدة رؤساء للحكومة وتقريباً كل مستشاري يلتسين الآخرين، الذين وجدوا أنفسهم في نفس الموقف."أنا أقبل بقرارك، لأن الدستور يكفل لك هذا الحق، ولكنني أعتبره خطأً" هذا كل ما قاله بريماكوف خلال وداعه ليلتسين قبل مغادرته الغرفة. لقد تقاعد بكرامة، دون أن يطلب أي شيء من أي أحد.

لم يُثِرْ رحيل بريماكوف مظاهرات في روسيا، بالرغم من قلق الكرملين من ردّة الفعل هذه، بيد أنه كان بمثابة ضربة ثقيلة إلى الحاشية التي تشكلت حول رئيس الوزراء وحلمت بمناصب مستقبلية. ولهذا السبب بدأت "عائلة بريماكوف السياسية" بالتلمُّس حولها بحثاً عن ملجأ آخر، حتى أن بعض أعضائها حاولوا كسب رضا يلتسين من جديد. لأنه عندما يكون الزعيم هو المصدر الوحيد

للسلطة والحياة السياسية، فإن المهارة الوحيدة التي تستحق أن يمتلكها السياسي هي قدرته على رؤية الاتجاه الذي تسير وفقه السلطة. تحت مثل هذه الظـروف، مـن الصعب البقاء مخلصاً للأشخاص أو المبادئ. وهذا الشخص يسمى دنيئاً.

وهكذا فشلت محاولة التخلص من يلتسين، وتركت إقالة بريماكوف المعارضة بلا أي قوة. وهذا بالطبع ساعد على إحداث جوٍّ جديد في الكرملين، حيث مـنح الفريق الرئاسي شعوراً جديداً بالقوة والتصميم والثقة بالنفس. وكانت كل طاقاتهم موجهة نحو تسوية مسألة واحدة، وهي إيجاد وريث سياسي يدين بالولاء ليلتسـين ولهم. في ربيع العام 1999، بدا يلتسين بأنه كان يفكر في مغادرة المسرح السياسي بشكل دائم. وكانت حاشيته تعاني الأمرَّين في السيطرة على سلوكه والمحافظة على تمثيلية التظاهر الذي كان هو نفسه بطلها.

اشتد مرض يلتسين إلى درجة كبيرة في ذلك الوقت. وعلى الرغم من أنه كان يشهد فترات متقطعة يبدو فيها بأنه حاضر تماماً من الناحية الذهنية والبدنية، إلا أن المرء يشك في أن ذلك الحضور كان يحدث فقط بسبب فعل الأطباء وتأثير الأدوية. كان القيصر بوريس يلتسين ينهار شيئاً فشيئاً، وانهياره هذا كـان يـثير الخـوف والشفقة في آن معاً. فهو، من جهة، زعيم دولة نووية كبرى؛ ومن جهة أخرى، إن مراقبته تجعلك تشعر بأنك ترى جنازة سياسية لرجل كان ذات يوم قوياً ومهيباً. في ذلك الحين، لم يكن أي شخص يعتقد بأنه سيعود إلى الظهـور علـى المسـرح السياسي من جديد. لكن يلتسين كان دائماً قادراً على إدهاشـنا، إلا أن ذلـك سيحدث بعد فترة طويلة؛ بعد تركه منصبه كرئيس للدولة.

مع ازدياد ضعف يلتسين، ازداد اعتماده على من حوله من أشخاص، وبخاصة ابنته الصغرى تاتيانا، التي كانت في منتصف الثلاثينيات من عمرها آنـذاك. وقـد اعترف يلتسين في "الماراثون الرئاسي" بأن تاتيانا لعبت دوراً جوهرياً في الكرملين: "لقد ساعدتني تانيا بالفعل من خلال حضورها المتواضع ونصائحها الـتي كانـت تسديها إليَّ في الأوقات الحرجة".

هذا تقدير متواضع جداً لمساهمة ابنته الصغرى على أي حال، ففي واقع الأمر، أصبحت تاتيانا في السنوات الأخيرة من فترة حكمه الثانية الحاكمة الفعلية للبلاد. وحدث ذلك في بداية العام 1996، عندما كان الصراع مستعراً من أجل إبقاء يلتسين لفترة رئاسية ثانية، وكان صديق العائلة، الصحافي فالينتين يوماشيف هو صاحب فكرة الإتيان بتاتيانا إلى الحملة الانتخابية لكي تكون صلة الوصل المباشرة بين فريق الحملة والرئيس. وهكذا وجدت المرأة الشابة الجميلة، الطفلة من الناحية العملية نظراً لخبرتها المحدودة في الحياة، نفسها فجأة في خضمِّ الأحداث السياسية الكبرى.

في أيام بريجينيف الأخيرة، كانت ممرضته الشخص الذي يمتلك التأثير الأكبر عليه. أما يلتسين فقد كانت ابنته الصغرى، ولكن كان يمكن أن تكون ممرضته، أو سائقه أو حتى طباخه، إذ قبل أن تصبح لعائلته التأثير الأكبر عليه، كان الحارس الشخصي ليلتسين، ألكسندر كورجاكوف، صاحب النفوذ الخفي في الكرملين[6]. في الواقع، في المسرح السياسي الذي يحتلّه رجل واحد - وخاصة إذا كان رجلاً ضعيفاً كيلتسين - ومع غياب المؤسسات المستقلة، يمكن للسلطة أن تصبح، عندما يدخل الزعيم في مرحلة التداعي، في أيدي أشخاص آخرين بشكل عشوائي تماماً.

بعد العام 1996، سيطرت تاتيانا تدريجياً على كل التعيينات الهامة في البلاد. وكان كافياً أن تلوي وجهها بتكشيرة تنم عن الكره كي يُقال أحد الأشخاص، أما إذا علت وجهها ابتسامة من الرضا عن شخص آخر فهو يوم سعده الذي أتى من غير موعد. وهكذا، أُبعد كل الأشخاص الفاعلين في حاشية يلتسين ليحلّ محلهم إما أناس مجهولون كانوا يفضلون العمل خلف الستائر، أو أناس عديمو الرحمة لدرجة أنهم لم يكونوا يجدون أي غضاضة في إظهار طبيعتهم هذه. بكلمات أخرى، لقد اختير فريق يلتسين الأخير - الفريق الذي أعدّ مشروع الوريث - من قبل ابنته وأصدقائها المقربين.

أصبح أصدقاء تاتيانا مدراء المؤسسات الحكومية، وحصلوا على قطع ضخمة من أملاك الدولة. وكانت تاتيانا هي التي تقرر موعد ظهور الرئيس أمام الشعب

وهي التي تعدّ مسودات خطاباته. كانت تتحكم بعواطف - وفي المرحلة الأخيرة - وبسلوك أبيها الذي كان يزداد عجزاً وقلة حيلة مع مرور الوقت. صحيح أن يلتسين كان عنيداً وأنانياً، لكنه كان يحب تاتيانا، ولهذا السبب تركها تفعل معه تقريباً كل ما كانت تريد، إلى درجة أنه تحوّل إلى ألعوبة بيديها. وهكذا أوصلت التقاليد الروسية وضعف المجتمع المدني البلاد إلى مرحلة لم يعد باستطاعتها أن تفعل شيئاً سوى الجلوس ومراقبة أحداث انهيار السلطة والدولة وتداعي شخصية الرئيس.

في نهاية التسعينيات دخلت روسيا حقبة العائلة السياسية، وهي الحقبة التي دان فيها الحكم لابنة الرئيس وأصدقائها الذين لا يتمتعون بأي خبرة أو حنكة أو موهبة. لكن الوضع أصبح أكثر سوءاً مع الفريق الحاكم التالي، الأمر الذي يثبت بأن الحكم المرتكز على الولاء والالتزامات المشتركة لا يمكنه أن يأتي أبداً بأشخاص لامعين ومسؤولين إلى المراكز العليا. ولم تكن أسماء أصدقاء تاتيانا، حتى الأكثر أهمية منهم - فالينتين يوماشيف، ألكسندر فولوشين، رومان أبراموفيتش - تعني شيئاً بالنسبة لأي شخص في روسيا، باستثناء مستشار تاتيانا، بيريزوفسكي، العقل المُفكّر الأول في حاشية القيصر، الذي كان معروفاً بشكل جيد، وكان ذلك يعود فقط إلى أنه كان ممن يحبون الظهور. ولكن، في السنوات الأخيرة من عمر إدارة يلتسين، أُرغم بيريزوفسكي على الخروج من التركيبة بواسطة أشخاص أصغر سناً منه، رغم أنه هو من قدّمهم إلى ابنة الرئيس، إلا أن الأخيرة شعرت بارتياح أكبر معهم؛ أشخاص مثل أبراموفيتش وفولوشين اللذين كانا يمتلكان ماضياً غريباً، وحتى مثيراً للريبة، ممزوجاً بصفقات غير شريفة[7]. من الجائز أن هؤلاء الأشخاص، الذين برزوا على السطح فجأة وأثاروا إعجاب ابنة الرئيس وأصبحوا أصدقاءها المقربين، كانوا يتكلمون لغتها ويشاركونها المصالح ذاتها. ومن المرجّح أيضاً أنهم قدّموا خدمات متنوعة إلى عائلة يلتسين مما قرّبهم من العائلة وربطهم معها برباط وثيق.

مع اعتياد الأخوة في الكرملين على سيارات الليموزين المصفّحة والحراس الشخصيين الرسميين، وعلى فتح كل الأبواب أمامهم وعدم وجود أي مراقبة على

تصرفاتهم، فقدوا كل إحساس لديهم بالحدود. فبدأوا بتشويه سمعة كل الخصوم المحتملين والمنافسين الاقتصاديين، كما في الأيام السوفياتية الغابرة، ولم يسلم من شرّهم - بالطبع - إلا الخاضعين والمطيعين. إنه لأمر جيد، على أي حال، أن تكون العائلة مدفوعة فقط بدافع الجشع وحده، وأن أعضاءها، لحسن الحظ، لم يكونوا مهتمين في السياسة الخارجية أو العلاقات الدولية في ما بعد الحقبة السوفياتية. إنهم لم يجدوا متعةً في بناء الدولة. وكل ما كانوا قادرين على فعله هو تحريك القطع على رقعة الشطرنج السياسية. بيد أنهم أتقنوا هذه اللعبة إتقاناً كاملاً، حيث إنهم أداروا شبكة سرية واسعة من الأنشطة كانت تهدف إلى إحداث انطباع ظاهري بأنها كانت تحدث بأمر من الرئيس، العجوز العليل، الذي أمّن بدوره - ربما دون إدراك منه - الغطاء لهم. وهكذا، قام هؤلاء الأصدقاء الفاسدون وشركاء الأعمال المتآمرون، من موقعهم في داخل الكرملين، بتكوين ثقب أسود هائل لشفط الأموال خارج روسيا، وإلى جيوبهم بالذات.

ثم جاءت اللحظة التي أصبحت فيها مسألة الخلَف أكثر أهمية بالنسبة لحاشية الكرملين والمقربين إليهم مما هي بالنسبة ليلتسين نفسه. وكلما ازداد ضعف الرئيس، كلما كانت حاجة العائلة لإيجاد خلَف له يمكنها الاعتماد عليه بعد رحيله تصبح أشد إلحاحاً. لقد أصبحت رغبتهم بالبقاء على الساحة السياسية واستمرار نفوذهم شاغلهم الأوحد طوال العام 1999. وكان يتوجب على الوريث أن يكون محضّراً بشكل شرعي من خلال خدمته كرئيس للوزراء، وذلك كي يكون معروفاً من قبل الطبقة السياسية، إذ كان فريق الكرملين يدرك تماماً بأن تنصيب مرشحهم على عرش يلتسين بشكل مباشر لم يكن بالأمر الممكن أبداً، حتى بالنسبة لمجتمع روسي صبور.

في الواقع، حتى يلتسين نفسه شغله أمر الوريث لفترة ما. فقبل العام 1997، كانت أهداف يلتسين مختلفة تماماً، إذ كان مهتماً في ذلك الحين بإيجاد زعيم يمكنه الاستمرار في مهمته، أي السعي لتحقيق إصلاحاته. ولكنه، بدءاً من العام 1997،

شرع بالنظر حوله، متأملاً في من يمكنه أن يأتمنه على إرثه السياسي. في البداية، بدا أنه كان معجباً بشكل خاص ببوريس نيمتسوف، حاكم نيجني نوفغورود، وهو شاب ليبرالي جريء أصبح لاحقاً أحد قادة اتحاد قوى الحق (SPS). وبعد نيمتسوف، راقب يلتسين عن كثب عمل الجنرال نيكولاي بورديوجا، الذي شغل منصب رئيس أركانه لبعض الوقت.

غير أن بحث يلتسين عن الوريث، على أي حال، كانت له جوانب ميكيافيلية إضافية، فالرئيس كان يستفز الراغبين غير الظاهرين بكرسيّه الرئاسي حتى يتمكن من معرفة موقفهم تجاهه. ولهذا السبب، انتهت الحياة السياسية لكل من تقدَّم للعب دور الخلَف، كما حدث مع رئيس الوزراء تشيرنو ميردين، الذي اعتبر نفسه الوريث في عامي 1997 و1998. بعبارة أخرى، كان البحث عن الوريث يعني البحث عن المنافسين من أجل إبعاد خطرهم، أو بالأحرى، محوهم من الخارطة السياسية. ولكن، بحلول العام 1999، لم يعد باستطاعة يلتسين أن يحكم أكثر من ذلك، حينئذ توجَّب عليهم إيجاد حل لمسألة الوريث.

في 19 أيار 1999، أصبح سيرجي ستيباشين رئيس الوزراء الجديد لروسيا[8]. كان ستيباشين يدين بالولاء ليلتسين وكان قد شغل عدة مناصب من قبل؛ فلقد كان مدير جهاز مكافحة الجاسوسية الفدرالي (الذي تحول إلى جهاز الأمن الفدرالي FSB)، ووزيراً للعدل، ووزيراً للشؤون الداخلية. ولستيباشين حياة سياسية متناقضة إلى حدٍّ كبير، فالرجل الذي كان ذات مرة ديمقراطياً، تسلَّم في العام 1994 مهمة إنهاء التمرد في الشيشان. غير أن مثل هذه التحولات الحادة كانت أمراً طبيعياً بالنسبة للسياسيين المعيَّنين من قبل يلتسين. كان ستيباشين رجلاً حذراً بطبيعته فهو لم يحاول أبداً أن يلعب أدواراً قيادية. في الحقيقة، إن لجوء يلتسين إلى تعيين أشخاص من أجهزة السلطة البنيوية (سيلوفيكي) في منصب رئيس الوزراء يعكس طريقة تفكير المجموعة الحاكمة، إذ لا بد أن الكرملين كان يعتقد بأن رئيس الوزراء في حكومة انتقالية يجب أن يكون شخصاً ترأس من قبل الجيش أو أجهزة السلطة البنيوية الأخرى، لأنه قد يُطلَب منه الدفاع عن الكرملين في وجه المنافسين المحتملين.

ولكن، في أيار 1999، لم يكن قد تمّ التوصل بشكل نهائي إلى المرشح الأمثل للخلافة. وهذا ما أوضحه يلتسين فيما بعد في "الماراثون الرئاسي"، حيث قال: "بالرغم من أنني رشحت ستيباشين، إلا أنني كنت أعرف بأنني سأقيله" في الحقيقة، إن عدم توصل فريق يلتسين إلى قرار نهائي بخصوص مسألة الوريث هو التفسير الوحيد لحضور مسألة الإخلاص في الدائرة الضيقة المحيطة بيلتسين أثناء مرحلة فكتور أكسيونينكو - وزير المواصلات - الذي كان يكافح لكي ينال موقع الشخص الأكثر إخلاصاً. وإذا ما قارنا بين أكسيونينكو الفظ والمنافق، الذي كان دائماً موضع شبهة بارتكاب أعمال احتيال مالية، فإن المرشحين الآخرين للعرش، بمن فيهم وزير الخارجية إيغور إيفانوف، ووزير الداخلية فلاديمير روشايلو، وبوتين، كانوا أشبه بمفكرين عظام وأمثولات للضمائر الحية.

على أي حال، انتهى الأمر بيلتسين وزمرته إلى تفضيل فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين. في مذكراته، يقول يلتسين إنه وضع عينه على بوتين في بداية العام 1997، العام الذي انتقل فيه بوتين إلى موسكو. كان يلتسين "مذهولاً من ردّات فعل بوتين السريعة". كان لدى الرئيس شعور يقول بأن "هذا الشاب... كان مستعداً لأي شيء في الحياة، وهو سيردّ على أي تحدٍّ بوضوح لا يقبل الشك". يبدو أن شباب بوتين النسبي (45 سنة في ذلك الوقت) قد أثّر على يلتسين بعض الشيء، فهو لا بد أنه أحس بأن حاجة روسيا إلى الدينامية كانت أكثر من حاجتها إلى الاستقرار أو الثبات. إذا أردنا أن نصدق يلتسين، فيمكننا القول إنه استخدم ستيباشين كواقٍ للصدمات بين بريماكوف والوريث الحقيقي، لأنه لم يكن يجرؤ على اقتراح بوتين المجهول في الوقت الذي كان بريماكوف فيه ما يزال محتفظاً بنفوذه. ولكن، من المرجّح أن الأمر لم يكن لهذا التعقيد، فالكرملين ببساطة كان ما يزال متردداً بخصوص من يختار.

يصوّر يلتسين نفسه في كتابه بأنه ذكي وحاد الذهن في تحكمه في سير الأحداث، ويتجلى ذلك من خلال طريقة اختياره أو ورفضه للمرشحين، وإمعانه في النظر في عواقب خياراته. لكن الحقيقة أكثر مدعاة للإشفاق مما يصوّرها يلتسين، فهو لم يكن ليتخلى عن منصبه أو يبحث عن وريث لو كان الأمر بيده.

لم يكن إذن مقدَّراً لستيباشين أن يكون الوريث ليلتسين؛ وهو لم يكن يدري بذلك. لقد لعب دور رئيس الوزراء بإخلاص تام، حتى أنه حاول أن يؤلف مجلسه، مع أن الكرملين نصحه بألا يفعل. أي إهمال لا يُغتفَر! يبدو أنه لم يفهم بأنه إذا أراد البقاء، فعليه أن يكون مطيعاً. لكن الأهم من ذلك، على كل حال، هو أن الكرملين لم يكن متأكداً من أن ستيباشين قادر على حماية المحسنين إليه. ولهذا السبب، طُرد ستيباشين في 9 آب، بعد أقل من ثلاثة أشهر على تعيينه، بأشد الطرق إذلالاً[9]. كان الكرملين على عجلة من أمره، فقد حان الوقت لتقديم الوريث الحقيقي إلى الشعب، الوريث الذي تم اختياره مع بداية شهر آب[10]. وهكذا كانت لعبة البوكر المتعلقة برئاسة مجلس الوزراء تشرف على نهايتها.

ظهر فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين على المسرح السياسي الوطني بشكل غير متوقع من قبل الطبقة السياسية ولا من قبل الشعب، ولكن الجميع كانوا مرهقين من المراحل التي أدّت إلى هذه النتيجة لدرجة أن الحائز الجديد على منصب رئيس الوزراء لم يثرْ أية معارضة. لقد رأوا فيه مجرد رئيس وزراء آخر، مجرد شخص عرضي. وقد ساعدت شخصية بوتين والاختيار غير المتوقع على إبعاد الشكوك. ولهذا السبب، لم يدرك أحد بأن هذا الشخص هو الوريث الفعلي، حتى أن الكثيرين لم يعيروه أي اهتمام بل اعتبروا تعيينه أمراً يدعو إلى الضحك.

من كان هذا الشخص النكرة إذن؟ كان ضابطاً في الكي جي بي وخدم في ألمانيا الشرقية، ولكن لا توجد معلومات واضحة عن طبيعة عمله هناك. هل كان يجمع المعلومات أو يتجسس على مواطنيه؟ تقاعد بوتين في رتبة كولونيل، وهذا يعني أن حياته المهنية في الكي جي بي لم تكن لامعة جداً. ثم شاءت الأقدار بأن تجعله مساعداً مقرباً للمحافظ الليبرالي لمدينة سان بطرسبورغ، أناتولي سوبتشاك. ولكن، لم يكن مسار بوتين – من الخدمة الخاصة إلى الليبراليين – غير عادي على الإطلاق في روسيا ما بعد حقبة الاتحاد السوفياتي، فرئيس الوزراء السابق ستيباشين كان قد اتبع نفس المسار ولكن بشكل معاكس. في الواقع، خلال عهد يلتسين،

قام الكثير من الناس بتحولات لا تُصدَّق، فتارة تجدهم في معسكر ما ثم لا تلبث أن تسمع بانتقالهم إلى معسكر آخر، وتارة تجدهم قد اعتلوا المناصب وتارة أخرى تسمع بانتزاعها منهم.

بعدما أصبح مساعداً لسوبتشاك، تحوَّل بوتين إلى مدير حقيقي. وإذا ما أردنا فهم كيفية وصوله إلى موقعه الحالي، فإن علاقته مع رئيسه ذات أهمية قصوى في هذا الخصوص. فقد أثبت بوتين قدرته على الإخلاص والوفاء، وأثبت كذلك بأن الدعم المخلص للرؤساء والأصدقاء كان في غاية الأهمية بالنسبة له. أو لنقل ببساطة إنه اتبع القواعد وكان شخصاً يمكن الاعتماد عليه؛ ونحن نعترف بأن هذه الصفة الأخيرة كانت وما تزال صفة نادرة بالنسبة للسياسيين والمدراء الروس. أضف إلى ذلك حس اللياقة الذي تميَّز به بوتين في تصرفاته مع من كانت تربطه بهم علاقات والتزامات. وخير دليل على ذلك استقالته من عمله بعد خسارة سوبتشاك لمعركته الانتخابية على منصب حاكم سان بطرسبورغ في تموز من العام 1996، بالرغم من أنه كان يستطيع الاستمرار في عمله مع الحاكم الجديد، فلاديمير ياكوفليف. وحتى بعد انتقاله إلى موسكو وتعيينه من قبل يلتسين كمدير لجهاز الأمن الفدرالي، أظهر بوتين مرة أخرى إخلاصه إلى رئيسه السابق. وسنتحدث عن ذلك لاحقاً.

من ناحية الشكل الخارجي، لم يكن بوتين بالاختيار المتوقع لكي يكون زعيماً، فهو ليس وسيماً، وأقرب إلى القِصَر، مع وجه ذي تعابير باردة وسلوك خجول في المناسبات العامة. على الأقل، لم يكن يمتلك بالتأكيد تلك الشخصية الكاريزماتية الساحرة. وبالمقارنة مع يلتسين الطويل القامة وذي البنية الجسمانية المتينة، كان بوتين أشبه بالصبي. أضف إلى ذلك أنه لم يكن ينتمي إلى حاشية يلتسين، بل كان مجرد شخص موجود في فلكها لتنفيذ الأوامر. في البداية، بدا بوتين بأنه خجول وانطوائي، بعيد كل البعد عن أن يكون شخصية شعبية. وفي هذا الخصوص، من غير المحتمل أن يكون حتى أشد خبراء السياسة الروسية معرفة ودراية قد رأوا فيه الحاكم المستقبلي لروسيا. كان بارداً لا يوحي للناظر إليه بأي شيء، إما لطبيعته الخاصة أو لكونه ضابطاً في المخابرات؛ من المؤكد أنه دُرِّب بشكل جيد كي لا يلفت الأنظار. على أي حال، لا يوجد شيء يمكن تذكّره فيه

سوى اهتمامه بالفن القتالي، الجودو، ما يوحي بأنه لم يكن بسيطاً كما كان يبدو، بل كان يمتلك قوة داخلية وطموحاً خفياً.

عندما سأله يلتسين ما إذا كان مستعداً لكي يصبح رئيساً للوزراء، أجاب بوتين على الفور - وفقاً لما يقوله يلتسين نفسه في كتابه "الماراثون الرئاسي" - بأسلوب عسكري: "ساعمل في أي وظيفة توكلني بها". وقد أسرَّ هذا الجواب يلتسين بالطبع. وهكذا صادق مجلس الدوما في 16 آب عام 1999 على تعيين بوتين كرئيس للوزراء. وقد سارت المصادقة بشكل سلس من دون أي صعوبات لأن أحداً لم يأخذ بوتين على محمل الجدّ. حتى أن الكثيرين رأوا في تعيينه إشارة على تخلي الكرملين عن صراعه على السلطة. ولا بد، في هذا الخصوص، أن لوجكوف وبريماكوف كانا مسرورين لاختيار يلتسين، فمن المؤكد أن بوتين، المغمور والسطحي ظاهرياً، لم يكن يوحي بأنه يشكّل تهديداً جدّياً لطموحاتهما الرئاسية. لقد كان تقدير هذين الخبيرين العتيقين في السياسة غبياً!

في مذكراته، يتكلم يلتسين (أو الكاتب الذي كتب مذكراته) كثيراً عن إعجابه بخليفته بوتين، الذي يصفه على النحو التالي: "يمتلك بوتين عينين مثيرتين للانتباه، إذ يبدو للناظر بأنهما تقولان أكثر مما تقوله كلماته... لدي شعور... بأن هذا الرجل، الشاب، كان مستعداً تماماً لكل شيء في هذه الحياة، وأن بإمكانه مواجهة كل التحديات". غير أن تصريحات الحب هذه الواردة في كتاب يلتسين، الذي نُشر بعدما أصبح بوتين رئيساً، ما هي على الأرجح إلا محاولة من قبل "عائلة يلتسين" لإبقاء بوتين ضمن دائرتها، والقول للشعب بأنها هي من اختارته وإفهامه بأنه مدين لها بما وصل إليه.

في الحقيقة، لم تكن عينا بوتين ولا إجاباته الدقيقة هي التي أقنعت يلتسين باختياره، إذ ثمة شيء ما في هذا الرجل - في سلوكه، في خبرته بالحياة - شجع يلتسين وأصدقاءه على ائتمانه ليس فقط على البلد، وإنما على أرواحهم أيضاً. فبعد عملية اختيار طويلة وملتوية، تضمّنت اختبار عدد من المطالبين بالعرش، رأى الفريق الحاكم في فلاديمير فلاديميروفيتش شيئاً جعلهم يعتقدون بأنه لن يخونهم، وبأنه شخص يمكن الوثوق به، وأنهم معه يستطيعون الاطمئنان على مستقبلهم.

وهم الذين يمتلكون سبباً وجيهاً للخوف من المستقبل، وذلك بسبب اتهامهم بالفساد، وبسبب اكتسابهم الكثير من الأعداء، وكذلك لأنهم كانوا يتحملون مسؤولية كل الأمراض التي ألمّت بالبلاد.

في هذا الشأن، ثمة حادثة في حياة بوتين لا بد أنها ساهمت في طمأنتهم إلى حدٍّ كبير. لقد ساعد بوتين أناتولي سوبتشاك، رئيسه السابق، الذي كان متهماً بإساءة السلطة والفساد في سان بطرسبورغ، على الهرب إلى باريس بشكل سري. وهذا أنقذ سوبتشاك من الخضوع للمحاكمة وربما من تدمير سمعته بالكامل فيما لو أُدين. وتطلّب إيصال سوبتشاك إلى فرنسا القيام بعملية عسكرية استلزمت قوات خاصة وطائرة مستأجرة وتغطية للمسارات التي ستسلكها الطائرة. وفي باريس، ربما كان سوبتشاك تحت حماية وكالة بوتين أيضاً. بكلمات أخرى، استخدم بوتين موقعه كرئيس لجهاز الأمن الفدرالي FSB من أجل مساعدة شاهد ومشتبَه به على الإفلات من العدالة. وقد اعتبر يلتسين هذا الأمر صنيعاً حسناً، حيث قال في مذكراته إنه يكنُّ "احتراماً كبيراً" للرجل الذي يقوم بمثل هذا العمل. وهنا يمكننا أن نرى الطريقة التي ينظر بها كل من الرئيسين الحالي والسابق لروسيا إلى القانون. مما سبق يمكننا القول بأن قصة سوبتشاك هذه لعبت دوراً هاماً في إقناع يلتسين وحاشيته بأن بوتين لن يتخلى عنهم، حتى لو عرّض هذا الأمر حياته السياسية للخطر.

توفي سوبتشاك بشكل مفاجئ في 1 شباط من العام 2000، بعد تولّي مساعده السابق زعامة الكرملين بفترة قصيرة. وبكى بوتين بحرقة وألم أثناء حضوره الجنازة، ولم يحاول إخفاء دموعه عن كاميرات التلفزة. لم يكن بوتين يمثّل، وكان باستطاعة المرء أن يتبين ذلك بوضوح، فهو كان حزيناً فعلاً على موت رئيسه السابق. وقد ألهب سلوك بوتين هذا مشاعر الشعب الروسي الذي رأى الجانب الإنساني في زعيمه الجديد. وهكذا نجح بوتين - رغم صعوبة توقع ذلك إلى حدٍّ ما - ليس فقط في أن يحظى بقبول العائلة الحاكمة، وإنما في أن يكون محبوباً من قبل الشعب أيضاً.

في ربيع العام 1999، أثبت بوتين إخلاصه عندما دافع عن يلتسين خلال صراعه مع يوري سكوراتوف، الذي كان نائباً عاماً في ذلك الحين، بالرغم من أن الكثير من نخبة الطبقة السياسية كانوا قد أداروا ظهورهم ليلتسين، وبالرغم من أن الوضع كان يوحي بأن هذا الأخير كان على وشك الإطاحة به. كانت تلك هي المرة الأولى التي يظهر فيها بوتين في بؤرة الضوء، حيث لعب دور كاشف أسرار سكوراتوف في محاولة منه للدفاع عن الرئيس[11]. وبوقوفه إلى جانب الرئيس، أحرق بوتين كل جسوره وسفنه في وقت كان الجميع، حتى أشد مؤيدي يلتسين إخلاصاً، يحاولون إبعاد أنفسهم عن الكرملين (وجزء من السبب في ذلك يعود إلى أن يلتسين كان يلعب بطريقة قذرة). ولذلك، وجدت العائلة الحاكمة في بوتين رجلاً يمكن الوثوق به، رجلاً يمكن الاعتماد عليه.

أما السبب الأهم في اختيار فلاديمير بوتين كخلف ليلتسين فهو أنه كان ملزَماً كلياً بيلتسين، فبوتين لم يكن يملك أي شيء - لا مؤيدين، لا شخصية ساحرة، لا إيديولوجيا، لا شعبية، لا خبرة - يجعل منه شخصية مستقلة. لقد صُنع من قبل الأشخاص المحيطين بيلتسين، ولهذا السبب كانوا يتوقعون ولاء وعرفاناً بالجميل منه.

ولكن، قد تكون هنالك ظروف أخرى في تاريخ حياة بوتين ضمنت اعتماده الكلي على صانعيه. لكننا، في الواقع، لا نملك إلا أن نلجأ إلى التخمين إذا ما أردنا أن نعرف ماهية هذه الظروف. فمن المحتمل، على سبيل المثال، أن يكون فريق يلتسين قد طلب من بوتين ضمانات أكبر من مجرد وعود الولاء والإخلاص. غير أن ذلك ليس إلا تخميناً، إذ لا يوجد دليل عليه. أو لعل يلتسين كان يرى حقاً في بوتين شخصاً يستطيع مواصلة ما بدأه، فهو كان ليبرالياً ذات مرة في السابق وينتمي إلى جيل أكثر شباباً منه.

كان أمام الوريث المعيَّن ما يكفي من الوقت لإثبات إخلاصه، ليس إلى يلتسين وعائلته فحسب بل إلى بعض أفراد طبقة النخبة الأكثر نفوذاً أيضاً. لقد تذكَّر بوريس بيريزوفسكي فيما بعد: "كان بريماكوف ينوي زجي في السجن. وكان آنذاك عيد ميلاد زوجتي... وبشكل غير متوقع... أتى بوتين إلى الحفلة. ثم

اقترب مني وقال [أنا لا أكترث البتة بما سيظنه بي بريماكوف فأنا أشعر في هذه اللحظة بأن هذا هو عين الصواب]". يمكن النظر إلى تصرّف بوتين، عندما كان مصير بريماكوف غير مؤكد، من زاويتين، إما أنه دليل على لياقته الإنسانية - بمساندته شخصاً كان يعرف بأنه يعاني من المشاكل - أو أنه دليل على براغماتيته؛ بمساندته شخصاً كان ما يزال يمتلك نفوذاً هائلاً. ولكن، يرجّح أن الحادثة تُظهر أن بوتين كان قادراً على الوقوف إلى جانب الأشخاص الذين يشاركونه نفس الخندق. إذاً، فقد جاء بوتين إلى حفلة يقيمها رجل يمكن أن ينتهي به الأمر في السجن، بعبارة أخرى، من الواضح أن الرجل لم يكن جباناً على الإطلاق. على أي حال، ثمة احتمال بأن يكون بوتين يعرف بأن أيام بريماكوف كانت معدودة، الأمر الذي جعله يقوم بزيارته تلك دون أي خوف. ولكن، لو أنه فقط كان يعرف بأن بيريزوفسكي سيصبح بعد وقت قصير ألدّ أعدائه!

أن لا يمتلك بوتين علاقات سياسية بالرغم من امتلاكه حضوراً قوية في أجهزة السلطة الرئيسة كان أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للفريق الحاكم في روسيا. إذ كان ذلك الفريق يعتقد بأنه من الأفضل له أن يحظى بحماية الجيش أثناء الفترة القصيرة التي سيجري فيها تنحي يلتسين عن السلطة واستلام خلفه. في الواقع، إن مسألة عدم امتلاك بوتين روابط مع أية مجموعة سياسية كان عاملاً إيجابياً ومفيداً بالنسبة لروسيا الجديدة، لأن ذلك يمكن أن يعني بأنه لن تكون هنالك أية مجموعة سياسية لها حقوق عليه. إضافة إلى ذلك، فالمرشح النهائي الذي لم يكن يملك ماضياً سياسياً كان على الأقل يمثل وجهاً جديداً كلياً لم يملّه الناس بعد. وأخيراً، فإن غياب الالتزامات الإيديولوجية جعل من الممكن بالنسبة للفريق الحاكم أن يصيغ صورة بوتين بالشكل الذي يريد؛ حيث كان باستطاعته تقديمه إما كشخص ليبرالي، أو محافظ، أو وطني.

ولكن، كي يُنظَر إلى رئيس الوزراء الجديد - الذي لم يكن معروفاً إلا على نطاق ضيق جداً خارج حدود الطريق السريع المحيط بموسكو - بشكل جدّي على

أنه زعيم لروسيا، كان لا بد من وجود حاجة ملحوظة ضمن الشعب الروسي يقوم بوتين بتلبيتها. وكانت هذه الحاجة واضحة تماماً بعد الانهيار المالي للعام 1998 ومنذ اللحظة التي استلم فيها بريماكوف منصبه. كانت روسيا بالفعل بحاجة إلى دولة قوية وزعيم حازم مستعد لوضع حدٍّ للتدهور. ومن سخرية القدر أن انتشار أنباء فضيحة دولية في ذلك الوقت بالذات، في آب 1999، ساهم في تعزيز شعور الشعب الروسي بالحاجة المُلحّة إلى حاكم قوي. كانت تلك الفضيحة عبارة عن تورّط بنك نيويورك بغسيل 4.2 مليار دولار هرّبت من روسيا، وأشارت أصابع الاتهام إلى أن مسؤولين في الحكومة الروسية وأشخاصاً مقربين منهم لعبوا دوراً في عملية غسيل الأموال تلك[12]. وبالطبع، تصدّرت قصة الأموال الروسية والفساد الروسي صفحات الصحافة العالمية في ذلك الوقت.

أغضبت فضيحة بنك نيويورك إلى حدٍّ بعيد الدوائر الحاكمة في روسيا. فإن تشتبه السلطات الأمنية في سويسرا الصغيرة أو حتى إيطاليا بقيام مسؤولين روس رفيعي المستوى وأعضاء في عائلة يلتسين بغسيل أموال وتقبّل الرشاوي شيء، وأن تعمد الأجهزة السرية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى تسليط الضوء على هذه الفكرة شيء آخر تماماً. ولم ينته الأمر عند هذا الحدّ، فقد اتسعت دائرة الفضيحة وأفضت إلى عقد جلسات استماع في الكونغرس الأميركي، والتهديد بفرض عقوبات على رجال الأعمال الروس، واحتمال إجراء تحقيقات في الصفقات المالية للسياسيين الروس.

لقد عززت العواطف والمخاوف التي حررتها الفضيحة الشعور بالضعف بين النخبة السياسية في روسيا[13]. فبعض أفراد هذه النخبة ممن تورطوا في أنشطة مشبوهة وعمليات تزوير مالية وصفقات غير قانونية أدركوا وقتئذ بأنهم قد يفقدون الملاذات الآمنة التي أعدوها في البلدان الغربية، مع أن الكثيرين منهم كانوا قد أرسلوا مسبقاً عائلاتهم إلى تلك البلدان. وبذلك أرغمت النخبة السياسية على الصراع من أجل البقاء داخل روسيا. من هنا برزت الحاجة الماسة إلى زعيم قوي يمكنهم الاعتماد عليه في الدفاع عنهم وعن مصالحهم.

وفي ذروة الاضطراب الذي ثار حول مسألة غسيل الأموال، انتشرت أنباء

فضيحة جديدة جذبت اهتمام الناس، وكانت تتعلق ببطاقات الاعتماد التي قدمتها شركة مابيتكس السويسرية - كما قيل - لأفراد من عائلة يلتسين[14]. عندها اتصل الرئيس الروسي، الذي كان قد إلتزم الصمت حتى تلك اللحظة، بالرئيس الأميركي بيل كلينتون لكي ينكر الادعاءات التي تقول بوجود علاقة له ولعائلته مع الشركة السويسرية تلك. من الواضح أن يلتسين كان يهتم لسمعته في الغرب. ولكن، لماذا يحتاج هو وعائلته إلى بطاقات اعتماد من مابيتكس ولديهم بلد مترامي الأطراف تحت تصرفهم؟

في تلك الأثناء، لم يكن قلق الطبقة السياسية في روسيا كافياً لإحداث دعم شعبي لنظام "اليد الحديدية" في روسيا، إذ كانت الجماهير بحاجة لأن تشعر بالحاجة لحكم حديد وقوي في آن معاً. وجاءت الفرصة بسرعة، وذلك من خلال الغزو الذي قام به انفصاليون من الشيشان لجارتهم جمهورية داغستان الروسية في 2 آب من العام 1999. وقد قيل إن الانفصاليين استغلوا الاضطراب الحاصل في الحياة السياسية الروسية في محاولة منهم لتكوين دولة إسلامية في الشيشان والمناطق المجاورة لها. ولكن، لماذا هاجموا داغستان في الوقت الذي كانت تستعد فيه موسكو لنقل السلطة؟ ولماذا لم تحاول موسكو إيقاف الغزو؟ لماذا راقبت الوزارات الروسية بهدوء عملية تجميع الانفصاليين المسلحين المكشوفة على المناطق الحدودية؟ والأهم من ذلك، لماذا سُحبت على وجه السرعة إحدى الفرق العسكرية التابعة لوزارة الداخلية التي كانت تقوم بحماية الحدود بين داغستان والشيشان قبل الغزو تماماً؟

كتب بعض الصحفيين الروس بشكل علني أن بعض الأشخاص المقربين إلى الكرملين، وعلى الأخص منهم بيريزوفسكي، قد يكونوا هم الذين دفعوا المقاتلين الشيشانيين لمهاجمة داغستان من أجل زيادة الشعور بالضعف والعرضة للهجوم لدى الشعب وتمهيد الطريق أمام تغيير الحكم[15]. وفي هذا الصدد أيضاً، تساءلت مجلة بروفيل في 30 آب، مشيرة إلى الانتخابات البرلمانية المزمَع انعقادها في شهر كانون الأول: "لماذا تحركت الشيشان قبل إعادة انتخاب يلتسين؟ لماذا أصبح هناك الآن داغستان قبل هذه الانتخابات؟ من أمر بإشعال حرب في داغستان، ولماذا؟"[16].

في أي بلد آخر، مثل هذه الأسئلة كانت ستؤدي إلى إجراء محاكمات علنية وإلى حدوث عملية طرد جماعية للمسؤولين. ولكن، في روسيا تمّ تجاهل الأمر ببساطة. هذا هو تأثير العيش مع الفضائح المستمرة والخوف المغروس في الأنفس من السلطات.

في الشهر التالي، آب 1999، فُجِّرت عدة مبانٍ سكنية في موسكو ومدن روسية أخرى قُتل فيها 300 من المدنيين، الأمر الذي أثار موجة من الرعب اجتاحت البلد بأكمله[17]. وفي أيلول، بعد التفجيرات مباشرة، اعتبر المواطنون الروس "السلامة الشخصية" أولوية ذات مرتبة أعلى من "الضمانات الاجتماعية" (40 بالمائة مقابل 28 بالمائة)، بالرغم من أن الضمانات الاجتماعية كانت قد أصبحت قضية أساسية بعد فقدان شبكة الضمان الاجتماعي السوفياتية التي شغلت بالهم في السابق. أما "الجريمة" و"عدم الاستقرار" فقد تصدرتا قائمة ما يثير قلق الشعب الروسي (47 و46 بالمائة على التوالي). على أي حال، أعلن الكرملين - حتى قبل فتح التحقيق - عن وجود "أثر شيشاني" في الجرائم، فبدأت الشرطة بجمع كل من بدا أنه يشبه الشيشانيين، حتى لو كانت قرابته بالشيشانيين بعيدة. مع ذلك، لم تتمكن السلطات من إيجاد الإرهابيين، مما أثار الشكوك حول تورّط أجهزة الخدمة السرية الروسية في التفجيرات.

ولكن نظرية المؤامرة وحدها لا تفسر هذا التغيير الكبير في الرأي العام الروسي، لأن في ذلك تبسيط للمسألة أيما تبسيط. ففي جو الاضطراب الذي كان سائداً في روسيا، ومع التسرب الدائم للمعلومات من القمة، فحتى أجهزة الخدمة السرية لم يكن باستطاعتها تنفيذ مثل هذه العملية دون أن تترك الكثير من الدلائل والشهود خلفها. على أي حال، ليس هناك أسرار في روسيا اليوم، وكل ما هو مخفي الآن سيُكشَف عاجلاً أم آجلاً. ولكن، في نفس الوقت، علينا أن نعترف أنه لا توجد حتى الآن أجوبة معقولة على الأسئلة العديدة التي أثارتها تلك المرحلة. إضافة إلى أن المرء لا يشعر بوجود رغبة لدى الكرملين في إجراء تحقيق شامل في تلك الأحداث يمكن أن يؤدي إلى الإمساك بالفاعلين ووضع حدٍّ لكل الشائعات[18].

لقد اغتنم رئيس الوزراء الجديد بوتين الفرصة السانحة ليظهر نفسه كسياسي قوي وصلب، حيث قال في سياق حديثه أمام مجلس الدوما بعد التفجيرات، واصفاً التحديات التي تواجه روسيا: "بتفجير منازل مواطنينا، يفجر قطّاع الطرق الدولة، إنهم يقوضون السلطة". ثم صرّح بأن هدفه الرئيس هو "حماية السكان من قطّاع الطرق". وبذلك، فهو قال بالضبط ما كان ينتظره المواطنون من زعيم. عندما كان بوتين يتكلم من منصة الدوما، وجد الشعب الروسي أخيراً ما كانوا يريدونه وجهاً صلباً وحازماً، ومشية رشيقة لرجل رياضي، و... عينين باردتين. بالفعل، كان معظم الشعب يريد رجلاً قوياً في الكرملين، لأنهم سئموا من مشاهدة يلتسين وهو يتداعى.

وعلى الرغم من أن بوتين لم يفعل شيئاً سوى التعبير عن تصميمه، إلا أنه حصل على دعم كبير من القوى الرئيسة في المجتمع الروسي. وهذا ليس مستغرباً، فالمخاوف المتراكمة، والفوضى، والشعور بالخطر، و"متلازمة ويمار" الروسية الحقيقية [*نسبة إلى جمهورية ويمار، وهو الاسم الذي كان يُطلَق على الجمهورية الألمانيا التي دامت من عام 1919 إلى عام 1933 عندما اغتصب أدولف هتلر السلطة]، كلها جعلت الشعب يتوق إلى النظام وإلى وجه جديد في الكرملين. وفي هذا الخصوص، كتب عالم الاجتماع يوري ليفادا في الطبعة الأخيرة من كتابه *Moskovskie novosti* التي صدرت في العام 1999: "لم يسبق أن رأى أي باحث المجتمع الروسي في هذه الحالة... كل المخاوف والمشاعر التي كانوا يكبتونها ويصبرون عليها ظهرت إلى السطح فجأة وانكشفت الطبقة المخبّأة من وعينا"

وهكذا تدفقت كل المشاعر التي كانت مكبوتة في صدور الناس خلال سنوات إدارة يلتسين، وذلك بسبب تحررهم من الوهم وتوقهم إلى التغيير. لكن ذلك التوق تجلّى بشكل رئيس في البحث عن زعيم جديد، وليس في المطالبة بالتخلي عن نموذج الحكم الفردي. في الحقيقة، كان الشعب الروسي - من شدة تلهفه إلى الأمن والنظام - سيدعم أي وجه جديد طالما أنه يبدو واثقاً وقوياً. كانوا يريدون رئيساً شاباً ديناميكياً، وليس عجوزاً أنهكته السنين وأرهقته، وذلك بحدّ

ذاته، أيضاً، كان يمثّل تحررهم من التقليد الذي عانوا منه لفترة طويلة؛ ألا وهو خضوعهم لزعماء كهول لا حول لهم ولا قوة.

على كل حال، أصبح الرد العسكري الانتقامي على التفجيرات التي حصلت في المدن الروسية أمراً محتوماً. وهكذا، دخلت القوات الفدرالية الشيشان في 30 أيلول عام 1999، مشعلة حرباً واسعة النطاق. كانت حرباً أهلية، النصر فيها أشبه بالمستحيل، حيث إن كل ما كان يُظَنّ أنه انتصار كان يمكن أن ينقلب بسهولة إلى هزيمة منكرة. ولكن، بما أن العمليات العسكرية انطلقت تحت اسم "مكافحة الإرهاب"، لم تكن الحكومة الروسية ملزمة بأخذ الموافقة من المجلس الأعلى في البرلمان أو مجلس الاتحاد، ولم تكن ثمة حاجة لإعلان حالة الطوارئ في الشيشان. إذاً، فالحرب أديرت خارج إطار الشرعية، ولهذا السبب، كان بالإمكان القيام بكل ما هو مطلوب في الشيشان دون أي إعاقة.

في بداية العام 1999، لم يكن أي شخص عاقل يُفكّر في إشعال حرب جديدة في القوقاز الشمالي، ولكن، بحلول فصل الخريف من نفس العام، ساعدت الحرب الشيشانية الثانية على توحيد المجتمع الروسي وتهدئة عقدة الشعور بالضعف والعجز عند الشعب الروسي. كانت العملية العسكرية ضد الشيشان قد أُعدّت من قبل بريماكوف وستيباشين، ولكن كعملية محدودة فقط ضد الإرهابيين الشيشانيين والعناصر الإجرامية. وكانت الخطة تقضي بنقل الجيش إلى نهر تيريك (Terek) من أجل تشكيل منطقة فاصلة بين المنطقة المؤيدة لروسيا ومنطقة الانفصاليين، وكذلك لشنّ هجمات استئصالية على قواعد الإرهابيين.

لماذا إذن عبرت القوات الروسية نهر تيريك ودخلت إلى العمق؟ لماذا بدأ الجيش بعملية قصف واسعة على الشيشان أدّت إلى وقوع آلاف الضحايا بين قتلى وجرحى وعشرات الآلاف من اللاجئين؟ نحن نعلم بأن الجنرالات الروس كانوا يريدون الانتقام للإهانة التي ألحقت بهم على أيدي عدد قليل من المقاتلين، المسلحين بأسلحة بسيطة، في الحرب الشيشانية الأولى. ربما تمكن هؤلاء الجنرالات من إقناع

بوتين بالمضي في الحرب حتى نهايتها لأنهم كانوا متيقنين من النصر. وربما كان بوتين نفسه يريد ذلك. على أي حال، من المعلوم أن رئيس الوزراء نفسه هو من اقترح البدء بعملية مكافحة الإرهاب تلك، فقد سأله أحد المراسلين الصحفيين ذات يوم: "إذاً، فالمسؤولية الكاملة (على الحرب الشيشانية) تقع على عاتقك أنت؟" فأجاب بوتين: "هي كذلك إلى درجة كبيرة. قلت لنفسي: لدي مدة محدودة من الزمن - شهران، ثلاثة، أربعة - لتشتيت قطّاع الطرق أولئك. وبعدها، فليطردوني"[19]. ولكن، هل كان يعلم إلى ماذا يمكن أن تتحول العملية العسكرية في الشيشان؟ فما إن بدأت، حتى أصبح تغيير قراره بحكم المستحيل، لأنه أصبح رهينة الحرب الجديدة ورهينة طموحات الجنرالات.

نظر معظم الشعب الروسي إلى الحرب الشيشانية الأولى على أنها حرب لا أخلاقية، لكن الحال انقلب في الحملة العسكرية الثانية في الشيشان، إذ اعتبروا عدم مساندتها هو اللاأخلاقي. ففي استطلاع أجري في كانون الثاني من العام 1995، طالب 54 بالمائة من المشتركين في الاستطلاع بسحب القوات الروسية من الشيشان (27 بالمائة كانوا يدعمون وجود القوات هناك، و19 بالمائة لم يكن لهم رأي). بالمقابل، في تشرين الثاني وكانون الأول من العام 1999، وافق ما بين 61 إلى 70 بالمائة من المشتركين على العملية العسكرية في الشيشان. وحتى عندما أصبحت الإصابات الفادحة معلومة لدى الجميع في تموز 2000 - آلاف من القتلى والجرحى بين صفوف القوات الروسية والمدنيين - كان 70 بالمائة من الشعب الروسي يعتقدون بأنه لا ينبغي أن تكون هناك مفاوضات في الشيشان، وأن النظام يجب أن يُفرَض فرضاً على الجمهورية بمساعدة الجيش.

بعد بدء الهجوم العسكري على الشيشان، لم يعد بوتين بحاجة لمتابعة الصراع الصعب على السلطة، إذ إن كل ما كان ينبغي عليه فعله هو توجيه اهتمامه نحو العدو، أي الشيشانيين طبعاً. وهكذا رفعته الحرب إلى ذروة الهرم السياسي.

في الواقع، ثمة عوامل أخرى ساعدت على ضمان انتقال بوتين إلى السلطة الفعلية، وأول هذه العوامل تمثّل في اللعبة الفعالة التي لعبها الكرملين. لقد نجح الأشخاص الذين كانوا يشكلون الدائرة القريبة المحيطة بيلتسين - بالرغم من أنهم لم

يكونوا بالغي الذكاء – في إيجاد آلية مكّنتهم من البقاء على الساحة السياسية. ومع أن هذه الآلية لم تكن معقدة على الإطلاق، إلا أنها نجحت، على الأقل لبعض الوقت. فقد تمكّن الفريق الحاكم بفضل هذه الآلية من استرداد سيطرته على موارد السلطة وعلى مزاج المجتمع – جزئياً على الأقل – وذلك عن طريق التركيز على أشد مخاوف الناس سوءاً، وتعزيز رغبتهم بالاستقرار بأي ثمن. وهكذا تبيّن أن الشيشان تصلح لأن تكون سبباً جيداً للتضامن، لأنها لعبت معاً دور العدو الداخلي والخارجي في آن واحد.

بعد آب من العام 1999، أدّت الرغبة العارمة بالأمان لدى كافة أوساط المجتمع الروسي عملياً إلى حدوث تضامن فعلي، ولكن على الطراز السوفياتي. فقد ساعد التلاعب المقصود، والقذر في الرأي العام الروسي من قبل وسائل الإعلام الجماهيرية التي تديرها الدولة على إعادة فرض السيطرة المركزية. ولكن، من الأهمية بمكان أن نعترف بأن الكثيرين من الشعب الروسي قد أذعنوا بالفعل في تلك الفترة، وربما كانوا مرتاحين للعودة إلى نموذج الحكم القديم والمألوف، فقد شهدوا تغيراً كبيراً – ربما كان يتطلب في ظروف أخرى حياةً أكملها – خلال عشر سنين أو أكثر بقليل فقط. كان المجتمع الروسي، المنقطع عن تقاليده، المتشكك في مستقبله، التائه والعاجز، عالقاً بين طابقين في مصعد التاريخ؛ بين الماضي والمستقبل. ولهذا السبب وجد مواطنو ما بعد الحقبة السوفياتية المرهقون والخائبون في العودة إلى القرارات القاطعة والنموذج السلطوي والبحث عن العدو بعض السكينة والراحة، ولو بشكل مؤقت.

ولضمان ارتقاء بوتين على سلّم السلطة، كان الكرملين بحاجة إلى إخلاء الساحة من منافسيْه الأساسيين، لوجكوف وبريماكوف، اللذين شكّلا حركتيهما السياسيتين الخاصتين بهما، "أرض الأجداد" و"كل روسيا". (كان الرجلان قد أجّلا محاولتهما في إنجاح علاقتهما والوصول إلى قرار بشأن من سيكون المتحدي الأساسي على الموقع في الكرملين). قام الكرملين بالقضاء سياسياً على لوجكوف وبريماكوف من خلال حملة قذرة في وسائل الإعلام الحكومية، والضغط على بعض أعضاء المعارضة، ورشوة أعضاء من حركتيهما السياسيتين بالذات. أما الطبقة

السياسية الفاسدة فقد أعادت توجيه نفسها من جديد، مركزة على اللاعب الأقوى، وهو الكرملين، مرة أخرى. وعادت كذلك عادة إطاعة السلطة المركزية، وذلك حين قام أولئك الذي أقسموا بالأمس على الولاء إلى لوجكوف بالانحناء اليوم أمام رجل الكرملين الجديد. كان أمراً محبطاً حقاً مراقبة الصحفيين، والمحللين السياسيين، والمستشارين، وحتى الطفيليين الصريحين الذين احتشدوا منذ فترة قريبة فقط حول بريماكوف ومحافظ موسكو، وهم ينقلبون على أعقابهم. بعضهم اختفى من المشهد السياسي، بينما هرب البعض الآخر لبعض الوقت ثم بدأوا بالبحث عن طريقة تمكّنهم من الوصول إلى بوتين.

لقد أدرك المسؤولون الروس في فترة متأخرة نسبياً مدى أهمية التلفزيون بالنسبة إلى السياسة. ففي الحملة الرئاسية لعام 1996 كان مسؤولو التلفزيون الروسي، ولأول مرة، يختبرون قدرتهم على التأثير في الرأي العام، وذلك عندما حاولوا إظهار يلتسين الضعيف والمتداعي بصورة الزعيم القوي والنشيط. أما الآن فقد أصبح التلفزيون الأداة الرئيسة لتدمير منافسي بوتين، وعلى الأخص منهم لوجكوف وبريماكوف. وقد أوكل إلى سيرجي دورينكو، وهو مقدم أخبار شهير في التلفزيون الحكومي، مهمة تشويه سمعتيهما - وكان يقف وراءه بيريزوفسكي، وهو أحد المساهمين في القناة الأولى في التلفزيون الحكومي. كان دورينكو، في كل ليلة سبت، يصب كمية جديدة من القاذورات على منافسي الكرملين. فقد اتهم لوجكوف، مثلاً، بأنه كان لصاً، وأن زوجته كانت تحوّل الأموال إلى خارج البلاد، وأنه كان شريكاً في جريمة قتل رجل أعمال أميركي. ولم يتمكن لوجكوف من غسل هذه السمعة السيئة بالسرعة الكافية. وما إن انتهى من لوجكوف، حتى تحوّل إلى بريماكوف مستخدماً كل وسيلة ممكنة لتصويره كرجل مريض هرم. والرسالة التي كان التلفزيون الحكومي يريد إيصالها هي أن الكرملين ليس المكان الملائم لبريماكوف، بل دار العجزة.

لقد كانت المعركة بين الاتجاهات السياسية المتشابهة أشد عنفاً وضراوة منها

بين الاتجاهات المختلفة، فالكرملين الذي استخدم كل مصادره لتدمير المعارضة تجاهل عامداً متعمداً الشيوعيين، بل ومنحهم معاملة أثيرة. لكن موقف الكرملين المتوازن هذا من الشيوعيين كان له هدف محدد، حيث أن فريق يلتسين/بوتين بحاجة إلى عرض مقنع من قبل الشيوعيين في الانتخابات البرلمانية والرئاسية القريبة يبدو من خلاله غينادي زيوغانوف بأنه المنافس الأساسي لبوتين. بكلمات أخرى، كان الفريق الحاكم يريد استخدام نفس الاستراتيجية التي اتبعها بنجاح في انتخابات العام 1996، عندما ساعدت مسألة كون زيوغانوف المنافس الرئيس ليلتسين على بقائه في السلطة، فروسيا التي وُضعت أمام خيارين، هما الماضي الشيوعي أو المستقبل غير الواضح مع زعيم مريض، اختارت الخيار الثاني. وعلى هذا الأساس، كان الكرملين مستعداً في الانتخابات الثانية لدعم زيوغانوف، مادياً وتنظيمياً، من أجل المحافظة عليه كمنافس وحيد. على أي حال، لم يكن فريق الكرملين بحاجة إلى الكثير من الإبداع في تلك الفترة في تعامله مع الناخبين الروس الذين يعيشون حالة من الاضطراب والتشويش.

خلال فترة قصيرة جداً من الزمن في خريف العام 1999، وعلى نحو مثير للدهشة، تغيرت الحياة السياسية الروسية بشكل دراماتيكي، ففي صيف ذلك العام، كانت الطبقة السياسية ستدعم بريماكوف كخلف ليلتسين، وكان المجتمع مستعداً في ذلك الحين للقبول بزعيم عجوز وشديد الحذر، ومستعداً أيضاً للمصادقة على التعديلات الدستورية التي كانت ستشكل حكومة قوية وبرلماناً متنفذاً. وفي الخريف، تحوّل المجتمع والطبقة السياسية - وكأنهما نسيا وجود بريماكوف كلياً - إلى ذلك الشاب المجهول الذي يعطيك بمجرد النظر إليه انطباعاً بأنك أمام نموذج للنظام الصارم والحكم الفردي القاسي.

بكلمات أخرى، لقد أصبح واضحاً أن الذهنية الروسية كانت ما تزال ليّنة، وغير متشكلة، وقابلة للتحكم بها. ولم يكن للمؤسسات السياسية أي دور على الإطلاق، فقد حدّدت حفنة من الأشخاص في الكرملين - أولئك المتحكمون بكل الموارد الحكومية - مصير الرئاسة ومعه مقدرات بلد مترامي الأطراف. لقد تمكنوا، باستخدام الضغط والتلاعب الصريحين، من تغيير الشخصيات والمواقع وفحوى

اللعبة السياسية برمتها. وإضافة إلى ذلك، فإن الاضطرابات التي عانى منها المجتمع الروسي خلال حقبة يلتسين جعلته جاهزاً مسبقاً للموافقة على المشاركة في العرض الذي كان الكرملين ينوي القيام به.

راقب الشعب الروسي خدعة الكرملين بهدوء وإذعان، على الرغم من أنها كانت بسيطة ومكشوفة، فلماذا قبلت روسيا بهذا العرض المهين وهو يتكشّف أمام عينيها؟ ربما ما هو إلا دليل آخر على القدَرية الروسية؛ لا يمكنك فعل شيء، لأنك لا تستطيع محاربة صنّاع القرار. ولم يحتجّ على ذلك سوى مجموعة صغيرة من المثقفين والصحفيين، ولكن، من يبالي؟ في الواقع، أن تقوم عصبة الرئيس بالعمل على اختيار خلَفه من دون أن تثير اهتمام أو صدمة إلا عدد قليل من الأشخاص - بل إن الغالبية العظمى وجدت الأمر طبيعياً - فهذه دلالة على واحد من أمرين: إما أن تقليد الحكم الفردي كان ما يزال حياً في روسيا، أو أن الشعب الروسي لم يكن يهتم كثيراً بشأن النظام السياسي، بعد أن أصبح مقتنعاً بأنه سيجد وسائل تمكنه من البقاء على قيد الحياة في ظلّ أي شكل من أشكال الحكم. أضف إلى ذلك أن الكثير من الناس كانوا قد بدأوا يحبون المرشح الجديد للعرش.

في تلك الفترة من نهاية العام 1999، يمكن تفسير الخطوات الصغيرة التي أخذها بوتين بصفته رئيساً للوزراء على أنها عودة إلى الماضي السوفياتي؛ بدون شيوعية ولكن مع شيوعيين. كان هنالك شعور بأنك ترى أو تعيش ظرفاً عشته من قبل، بيد أن الوقت كان مبكراً جداً لاستخلاص استنتاجات نهائية بخصوص النظام الجديد، فحياة بوتين كانت تتضمن فترة سان بطرسبورغ مع الليبرالي أناتولي سوبتشاك، الأمر الذي لم يكن بالإمكان - ولا يمكن - إغفاله. لكن الأمر الذي كان ما يزال بحاجة إلى نظر هو الكيفية التي زاوج من خلالها بوتين بين العادات السوفياتية والخلفية الاستخباراتية، وبين المبادئ الليبرالية التي اكتسبها في سان بطرسبورغ.

كان قبول رئيس الوزراء الجديد لدى أوساط الشعب الروسي إيجابياً في الأشهر الأخيرة من عام 1999، وكانت معدلاته تتزايد باضطراد. فبحسب المركز الروسي لأبحاث الرأي العام (VTsIOM)، وافق 65 بالمائة من الشعب

الروسي على سياسات بوتين في تشرين الأول، بالمقارنة مع 52 بالمائة في أيلول، و33 بالمائة في آب. كما وجد الاستطلاع الذي أجراه المركز المذكور في نهاية شهر تشرين الثاني بأن 29 بالمائة من المشتركين سيصوّتون لبوتين في الانتخابات الرئاسية، مقابل 17 بالمائة لزيوغانوف، و13 بالمائة لبريماكوف. وهكذا أصبح واضحاً قبل موعد انتخابات مجلس الدوما التي ستُجرى في كانون الأول بأن الطرف الثاني في السلطة، أي لوجكوف وبريماكوف، لم يكونا يملكان أي فرصة للنجاح.

أما بالنسبة للحرب الشيشانية، فقد أيّد 48 بالمائة من الشعب الروسي في تشرين الثاني عام 1999 "عملية مكافحة الإرهاب" التي أطلقها بوتين (حتى أن 29 بالمائة طالبوا باتباع سياسات أكثر قسوة ضد الشيشان، في حين اعتقد 7 بالمائة فقط بأن القوة المفرطة غير مبررة). وهكذا، رجع المجتمع الروسي، لأول مرة منذ سنوات طويلة – على الأقل منذ مجيء غورباتشوف إلى السلطة – إلى الفكرة المخلّصة، فكرة الوطنية العسكرية، التي أصبحت ملاذاً لكل من كان يشعر بالخوف والضعف في روسيا.

إضافة إلى ذلك، انضمّ الليبراليون إلى معسكر الحرب، فها هو أناتولي تشوبايس، زعيم الليبراليين في روسيا والمناصر الحديث للغرب يصرّح في تشرين الثاني من عام 1999 قائلاً: "ما يحدث اليوم في الشيشان لا يتعلق بتقرير مصير مسألة الشيشان، بل بمسألة أكثر أهمية بما لا يقاس، ما يحدث اليوم في الشيشان هو إعادة بعث الجيش الروسي من جديد" وبعدما اتهم الغرب روسيا بانتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان، ردّ عليهم تشوبايس باتهام مماثل: "أنا أعتبر موقف الغرب برمته... فيما يتعلق بالشيشان بأنه غير أخلاقي، أعتبر موقف الغرب بأنه موقف منافق" على هذا النحو ارتدّ أحد الليبراليين الكبار، وأحد أصدقاء الغرب ليصبح معادياً للغرب. وهكذا، تبيّن أن السياسي الذي لطالما اعتُبر شجاعاً وذا مبدأ ما هو إلا رجل ضعيف ومتخاذل. غير أننا ينبغي ألا نتجاهل احتمال أنه ربما كان يؤمن بما يقول فعلاً، فإن الكثيرين غيره كانوا يؤمنون بذلك حقاً.

في 14 تشرين الثاني عام 1999، أعلن يلتسين احتضانه لبوتين، مؤكداً مرة أخرى على أنه "الخيار الوحيد لروسيا" وعلى هذا الأساس، تبدّدت كل الشكوك المتعلقة بالسيناريو الذي ستتبعه روسيا بعدئذ، إذ بات معلوماً تماماً أن الخلَف قد تمّ تعيينه مسبقاً. ولكن، مع ذلك، كان يتوجب على الزعيم الجديد أن يجتاز اختبار الانتخابات؛ الانتخابات البرلمانية ومن ثم الانتخابات الرئاسية.

وهكذا، بعد استهلاك كل المصادر القديمة لشرعية السلطة في روسيا – من خلال "الحزب القائد"، أو الإيديولوجيا الماركسية، أو حتى الإكراه الصريح – تحوّلت عصابة الكرملين إلى الانتخابات، التي أصبح دورها في ذلك الحين واضحاً كل الوضوح: كانت قد أصبحت مجرد آلية لدعم الملك المعيَّن. بعبارة أخرى، لم يكن هنالك أي شيء – باستثناء ما هو غير متوقع بالطبع – يمكنه إيقاف مسيرة بوتين نحو الكرملين.

نهاية عصر يلتسين

الانتخابات البرلمانية لعام 1999. المصير الصعب لليبرالي روسيا.
الحزب الشيوعي كعنصر ما يزال فعالاً.
يلتسين يذهل الجميع ثم يرحل. ماذا ترك يلتسين لخلفه.

جرت انتخابات مجلس الدوما، وهو المجلس الأدنى في البرلمان الروسي (برلمان فدرالي مؤلف من مجلسين تشريعيين) في 19 كانون الأول عام 1999[1]. كانت هذه المنافسات البرلمانية أشبه بالانتخابات الأولية بالنسبة لبوتين والمرشحين الآخرين الذين سيتنافسون بعد ثلاثة أشهر في الانتخاب الرئاسي. للقضاء على منافسيه الأساسيين ولتكوين قاعدة له في البرلمان الجديد، شكّل الكرملين، في ظرف أسابيع قليلة فقط، حركة دعاها "الوحدة" (أو Medved، نسبة للدب الذي كان رمزاً لها). وكان بيريزوفسكي - وهو ذو معين لا ينضب من الأفكار وأحد المهيمنين على وسائل الأعلام - من أهم المنظمين لهذه الحركة المؤيدة للكرملين، فهو الذي سافر إلى مختلف الأقاليم وأقنع حكامها بمساندة حركة الكرملين بدلاً من حزب OVR (أرض الأجداد وكل روسيا) الخاص بلوجكوف وبريماكوف.

كل عائلة يلتسين كانت منهمكة في الإعداد لانتصار وريثها، وذلك من خلال الضغط على وسائل الإعلام، والحصول على دعم حكام الأقاليم المختلفة، وجمع المعلومات التي تكشف عيوب وأخطاء المنافسين المحتملين وتعريض سمعتهم للخطر. وهذه الحملة المحمومة الداعمة لبوتين كانت توحي بأنهم كانوا يتوقعون

معاملة مماثلة من جانب الزعيم المقبل للكرملين. فهل سيتمكن الزعيم المصطنع الجديد من الإفلات من قبضة أسياده، ومن ضمنهم ابنة الرئيس تاتيانا وأصدقاؤها؟ من الطبيعي أن نفترض أن بوتين، إذا ما أراد إضفاء الشرعية على حكمه، لن يصبر طويلاً على صانعيه أولئك - الممسكين الفعليين بزمام الأمور - لكن ذلك كان يعتمد على ما كان يربطهم ببعضهم البعض وعلى درجة اعتماد بوتين على عائلة يلتسين، إضافة إلى مدى قوة، وتصميم، وإرادة الزعيم الجديد.

في البداية، قلة قليلة من الناس صدّقوا مسألة تكوين حزب جديد للكرملين. وهذا طبيعي، إذ كيف يمكن لهذه المهمة أن تكون جدّية؛ تشكيل حركة جديدة، بدون برنامج، قبل بضعة أشهر فقط من الانتخابات؟ ولكن، شيئاً فشيئاً، اكتسبت الفكرة وجوداً مادياً حقيقياً. واختير لزعامة حركة الوحدة هذه أشخاص يُفترَض بأنهم كانوا يمثّلون تجسيداً للقوة والحزم، وهم وزير الطوارئ سيرجي شويغو؛ وبطل العالم في المصارعة ألكسندر كاريلين؛ ووزير الداخلية الجنرال ألكسندر غوروف الذي حارب المافيا الروسية. إذاً فهي لم تكن إلا لعبة علاقات عامة بسيطة جداً، تمثلت بالتلويح بالصور البطولية والرجولية للمنقذ، والمصارع، والشرطي الصالح. وقد تمّ اختيار هذه الصور بالطبع للتأثير في المواطن الروسي العادي الذي كان في أمسّ الحاجة للحماية والأمن، وخاصة في تلك الفترة المتقلبة، إذ لا بد أنه كان سينظر إلى هؤلاء الأشخاص الثلاثة كنماذج للشرف، والاستقامة، والصلاح. كان يُراد منهم أن يلهبوا مشاعر الناس وأن يشيعوا جواً من الإثارة بينهم، ولو كان مزيفاً. على هذا الأساس شكّل صانعوهم هذه الحركة لتكون قاعدة لبوتين وحكمه.

من بين أوائل الذين انضموا إلى حركة الوحدة أولئك الحكام الذين لم يكونوا على علاقة حسنة مع القانون، مثل حاكم كورسك ألكسندر راتسكوي، وحاكم بريموري ألكسندر نازدراتنكو، وحاكم كالينينغراد ليونيد غوربينكو. وحصلت الدببة أيضاً على الدعم من الأقاليم التي تعتمد اعتماداً كلياً على مساعدات الكرملين. باختصار، لقد اجتذبت الحركة الجديدة الأشخاص الاتكاليين وذوي السمعة السيئة.

كانت حركة الوحدة عبارة عن بدعة افتراضية، فهي لم تكن تملك إيديولوجيا أو نظاماً حتى عندما بدأت الانتخابات. كانت، ببساطة أكثر، حركة وهمية. ما زلت أذكر الاجتماعات الأولى للدببة، ليس لشيء مميز فيها أبداً بل لأن افتقارها لكل ما هو مميز كان مثيراً للدهشة بحيث أن المرء يمكن أن يخرج بانطباع مفاده أن التقلبات السياسية السابقة لا بد أنها استهلكت الإمكانات الفكرية في البلاد ولم تترك للدببة إلا الفتات. غير أن هذه النماذج الجديدة من السياسيين كانت تتشاطر خاصية مسلية، وهي الثقة بالنفس. على كل حال، إنهم لم يدّعوا امتلاك أفكار حكيمة أو حتى طموح، بل كانوا يريدون فقط أن يدعموا بوتين، وكانوا متأكدين من أن هذا سيضمن لهم النصر في الانتخابات المقبلة، ومن ثم دوراً ما في شبكة الكرملين.

بالطبع، لم يكن صانعو حزب الكرملين يريدون أشخاصاً حيويين ومبدعين أو سياسيين خبيرين، بل كانوا بحاجة إلى جماهير طيّعة. وأصبح بوتين نفسه هو البرنامج السياسي للحزب، معوّضاً بذلك عن انعدام المقومات الأساسية الأخرى للحزب السياسي. وكان لدى الدببة أملاً مشرقاً واحداً، يتمثل بالصعود إلى المسرح السياسي متعلقين بأطراف معطف بوتين. كان حزبهم الملاذ الأخير لنظام الدولة الذي كان حتى ذلك الحين قد تدبر أمره جيداً بالتكيّف والبقاء في كل العهود السابقة، من ستالين، وخروتشوف، وبريجينيف، وغورباتشوف وصولاً إلى يلتسين. لقد أصبح الآن مستعداً لخدمة زعيم جديد حتى دون أن يعرف الاتجاه الذي سيسلكه.

لكن "الحزب" الجديد يمكن أن يصبح قوة حقيقية إذا ما دعمه بوتين بشكل صريح. وهذا ما حصل في 24 تشرين الثاني عام 1999، بعد فترة تردّد قصيرة، عندما أعلن بوتين بأنه سيدعم "الوحدة" "كمواطن وكصديق لسيرجي شويغو"، أحد زعماء الحركة. كان لهذا الكلام تأثير كبير على قبول الناس لهذا الحزب، الذي أصبح بنظرهم أشبه "بحزب بوتين"، ففي حين كانت نسبة قبول "الوحدة" في أواخر تشرين الأول تبلغ 4 بالمائة فقط (وفقاً للمركز الروسي لأبحاث الرأي العام الذي يرأسه عالم اجتماع شهير يُدعى يوري ليفادا)، ارتفعت هذه النسبة لتصل في

أواخر تشرين الثاني 19 بالمائة. يبدو أن هناك أناساً أحسوا بالفرصة السانحة أمامهم للوصول إلى السلطة.

وفي نفس الوقت، لمّح بوتين إلى قبوله – ولو أنه كان قبولاً مشروطاً – اتحاد قوى الحق (SPS) المشكل حديثاً – في آب 1999[2]. ترأس هذا الاتحاد العديد من الليبراليين – يغور غايدار، سيرجي كيرينكو، بوريس نيمتسوف وإيرينا خاكامادا – لكن أناتولي تشوبايس، "قيصر الخصخصة"، كان الزعيم الحقيقي والممول الرئيسي. وكانت العلاقة بين تشوبايس وبوتين علاقة صعبة وذات طبيعة خلافية، فتشوبايس العدواني بطبيعته، المعتاد على التصرف كيفما يشاء، أصبح مضطراً الآن للحذر في تعامله مع بوتين، الذي لم يكن بدوره بحاجة إلى شخص قوي وطموح حوله.

على أي حال، إن مساندة بوتين لحركة الوحدة وتكرّمه في إبداء موقف إيجابي من اتحاد قوى الحق كانت خطوة جريئة بحق. لأن هاتين الحركتين إذا ما خسرتا الانتخابات البرلمانية، فسيخرج بوتين من الساحة السياسية وسيتوجب على يلتسين حينئذ البحث عن وريث آخر. إذاً، فقد قرّر بوتين المجازفة في كل شيء؛ ولم لا، طالما أن الخطة بحدّ ذاتها المتمثلة بجلب رجل جديد بدون أي خبرة سياسية إلى السلطة كان فيها قدر كبير من المجازفة.

دعمت إدارة الكرملين ترشيح بوتين دعماً كبيراً، حيث نظّمت حملة نشيطة ضد كل من حزب OVR (أرض الأجداد وكل روسيا) والحركة الديمقراطية "يابلوكو" بزعامة غريغوري يافلينسكي، الكتلة السياسية التي ترعى مرشحين آخرين للرئاسة. وكان الهدف من هذه الحملة واضحاً تماماً، وهو تدمير هذه الكتلة من خلال برنامج عمل معتدل وديمقراطي في الانتخابات البرلمانية وبالتالي شلّ مرشحيها في الانتخاب الرئاسي. كان فريق يلتسين يريد ضمان فوز بوتين.

مارس الكرملين ضغطاً هائلاً على حكام الأقاليم المختلفة من أجل التخلي عن لوجكوف وبريماكوف، المنافسين الأساسيين لبوتين، فرضخوا لمطلبه مفضلين عدم المقاومة. حتى أن بعض زعماء الأقاليم أظهروا قدرة عجيبة على المرونة، حيث شاركوا في كل الحركات الداعمة للكرملين، مثل حركة يلتسين ويغور غايدار

"خيار روسيا"، التي أصبحت فيما بعد تحت اسم "خيار روسيا الديمقراطية"، و"روسيا هي وطننا" بزعامة فيكتور تشيرنوميردين. وبعد وقفتهم المؤقتة مع OVR، تحوّلوا كلهم إلى حركة الوحدة وكأنهم كانوا على موعد محدد.

على أي حال، لقد أثبتت الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول من عام 1999 بأن الديمقراطية الروسية كانت قابلة للتحكم بها بشكل كلّي أو شبه كلّي. فنتيجة لمؤامرات الكرملين، حصلت حركة الوحدة على 23 بالمائة من نسبة التصويت واتحاد قوى الحق - التي قفزت إلى "قطار بوتين" في الوقت المناسب - على 9 بالمائة، وهي نتيجة جيدة. وبذلك فقد شكلت تلك الحركتان قاعدة صلبة لبوتين في مجلس الدوما. وحصل الحزب الشيوعي على أقل من المعتاد؛ 24 بالمائة من التصويت. بينما حصل حزب OVR على 13 بالمائة، وكتلة جيرينوفسكي على 6 بالمائة ويابلوكو على 5 بالمائة. وتوزعت المقاعد البرلمانية في مجلس الدوما بنتيجة ذلك التصويت على النحو التالي: حصل الشيوعيون على 85 مقعداً، والمجموعة المتحالفة معهم - وهي الكتلة الصناعية الزراعية - على 43 مقعداً، الوحدة على 83، وحليفتها مجموعة نواب الشعب على 56، اتحاد قوى الحق على 32، OVR (أرض الأجداد وكل روسيا) على 49، والمجموعة المؤيدة للحكومة "الأقاليم الروسية" على 47، الديمقراطيون الليبراليون على 12، ويابلوكو على 17 مقعداً.

أما بالنسبة للمقاعد الـ 21 المتبقية، فقد أخذها نواب مستقلون. (في مجلس الدوما في العام 1995، حصل الشيوعيون على 157 مقعداً وحصلت حليفتهم الكتلة الصناعية الزراعية على 20، والمجموعة المؤيدة للحكومة "روسيا هي وطننا"، سلَف حركتي الوحدة وOVR على 55، الديمقراطيون الليبراليون على 51، يابلوكو على 45، والخيار الديمقراطي لروسيا، سلَف اتحاد قوى الحق على 9 مقاعد. فيما قُسِّمت بقية المقاعد بين زمر أصغر حجماً). وهكذا أظهر هذا الانتخاب الأولي الفريد بأن بوتين كان يملك فرصة جيدة للفوز في الانتخاب الرئاسي، فالأصوات التي حصلت عليها كل من الوحدة واتحاد قوى الحق كانت في واقع الأمر أصواتاً لصالح الزعيم الجديد.

كان لحملة "مكافحة الإرهاب" في الشيشان، التي كانت قد بدأت في أيلول والتي احتُضنت من قبل غالبية الشعب الروسي، تأثير عميق على التصويت، لأن حركتي الوحدة واتحاد قوى الحق كانتا من أكبر الحركات المؤيدة لها من بين الأحزاب المتنافسة. وفي هذا الخصوص، ذهبت مقالة نُشرت في مجلة ليبرالية تُدعى "إيتوجي" في 23 كانون الأول أبعد من ذلك: "لقد أغنت حملة انتخاب الدوما في العام 1999 العلم السياسي الروسي باكتشاف ثوري لا جدال عليه، وهو إمكانية استخدام عملية عسكرية واسعة النطاق بدم بارد كتقنية انتخابية".

بوجود أحزاب قوية مثل "الوحدة"، و"نواب الشعب"، و"الأقاليم الروسية"، و"اتحاد قوى الحق" في مجلس الدوما لأول مرة، امتلك زعيم الكرملين دعماً كبيراً في البرلمان الذي لم يتح ليلتسين في السابق أي وقت للراحة. وكان إضعاف OVR، الذي وضع خططاً كبرى في الصيف، يعني في واقع الأمر هزيمة نهائية لبريماكوف، المنافس الأساسي لبوتين في الصراع على الكرملين. إذاً، فقد حسمت الطبقة السياسية الروسية خيارها في انتخاب الدوما، وكان لصالح بوتين. على أي حال، سرعان ما انضم حزب لوجكوف - بريماكوف في الدوما إلى معسكر الكرملين، فأحزاب الوسط في روسيا لم تكن مستعدة بعد لعيش حياة مستقلة، ولهذا السبب فهي كانت بحاجة إلى ظل من السلطة كي تبقى على قيد الحياة. وفي نهاية المطاف، بدأت هذه الأحزاب بالتنافس مع حزب الوحدة التابع لبوتين على دور الحزب الأكثر ولاءً للرئيس.

بعد قليل من التفكير، انسحب بريماكوف من السباق الرئاسي، لمعرفته بعدم وجود أي أمل له في الفوز. وبعد ذلك، منح دعمه لبوتين وأصبح زائراً دائماً للزعيم الجديد. ولماذا ينبغي عليه البقاء في المعارضة حينما بدأ بوتين باستيعاب فلسفة السلطة التي كانت مشابهة تماماً لفلسفته بالذات؟ على أي حال، فبريماكوف هذا لم يبقَ في الساحة السياسية ويزدهر في السابق إلا لارتباطاته بزعماء روسيا المتعاقبين[3].

أظهرت الانتخابات البرلمانية بأن الوقت كان مبكراً جداً لدفن الحزب الشيوعي، الذي فقد بعضاً من تأثيره لكنه بقي قوة نافذة بالرغم من ذلك. خلال

سنوات التطوير في عهد يلتسين، أصبح الحزب الشيوعي مكوّناً ثابتاً في النظام الروسي ولعب دوراً مساعداً في الحفاظ على الاستقرار، وذلك بمنعه المعارضين من أنصاره من المبالغة في ردود أفعالهم والتوصّل إلى تسويات سياسية مع فريق الكرملين في الأوقات الحرجة. وبالمقابل، حصل الشيوعيون على بعض الأمور التي ساعدت في إرضاء المجموعات المؤيدة لهم، إذ لطالما اهتم الكرملين بمصالح اللوبي الزراعي، ومصالح الجيش والصناعة العسكرية، ومصالح المناطق الداعمة للحزب الشيوعي.

وهكذا كسب خليفة يلتسين معارضة يسارية قوية أظهرت عدم رغبتها في تقويض النظام الرئاسي. فقد قبل الحزب الشيوعي بالقواعد التي وضعها الفريق الحاكم، مؤكداً على أنه لم يعد مهتماً بشكل جدي بالصراع على الكرملين وأنه سيستقر على لعب دور المعارض الدائم. ولهذا السبب، تأقلم الشيوعيون، الذي كانوا في السابق جزءاً من نظام يلتسين، بسهولة مع نظام بوتين. صحيح أن وجود الحزب الشيوعي كجزء هام من نظام ما بعد الحقبة الشيوعية يعبِّر عن تناقض واضح، إلا أنه ليس التناقض الوحيد في روسيا الجديدة.

ثمة تناقض آخر، وهو نجاح الشيوعيين في توسيع قاعدتهم الانتخابية بالرغم من فقدانهم بعضاً من دعمهم التنظيمي المحلي. فالمتقاعدون لم يكونوا هم الوحيدين الذين أعطوا أصواتهم إلى حزب غينادي زيوغانوف - الباقي الرئيسي من الماضي السوفياتي وفي نفس الوقت الحزب الأكثر نفوذاً في روسيا ما بعد الشيوعية - بل كان هناك الأطباء والمعلمون والعسكريون الذين تحرروا من وهم إصلاحات السنوات العشر الماضية. وهؤلاء الناخبون لم يمنحوا أصواتهم إلى الشيوعية بل إلى سياسة أكثر اهتماماً بالشأن الاجتماعي. وبما أن الضغوط الاجتماعية لم تكن مرجّحة للتناقص في المستقبل القريب، لم يكن الجناح اليساري من الطيف السياسي بدوره مرجحاً للانكماش.

كان من الممكن أن ينتقل الحزب الشيوعي، تحت ضغط قاعدته الجديدة، للعب دور المعارض الحقيقي، لا المعارض الزائف، للكرملين. ولكن، مع وجود قادة شبيهين بقادة الاتحاد السوفياتي السابق، لم يكن باستطاعة الشيوعيين أن يصبحوا

قوة بناءة في روسيا، كما فعلت الأحزاب الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية.

إن وجود معارضة دائمة على شكل الحزب الشيوعي، الذي حافظ على درجة كبيرة من الصبغة السوفياتية اللا ليبرالية، قلّل من فرص ظهور قوة معارضة أخرى في روسيا، بما فيها البدائل الديمقراطية. فبوجود الحزب الشيوعي كممثل رئيس للمعارضة، كان باستطاعة السلطات الادعاء بأنها كانت تدير حكماً ديمقراطياً ليبرالياً، مع أن الحكومة، في واقع الأمر، لم تكن ليبرالية بمعنى الكلمة وبالكاد كانت ديمقراطية. بكلمات أخرى، لقد ساعد الشيوعيون الإدارة في المحافظة على الصورة الليبرالية. فبدون هذا الحزب، لم يكن باستطاعة تشوبايس أو غايدار، وبدرجة أقل منهما بوتين، التظاهر بشغل الموقع الليبرالي.

إن الليبراليين الذين احتمعوا ضمن إطار اتحاد قوى الحق (SPS) وجدوا أنفسهم في موقف صعب بعد انتخابات الدوما. كان SPS قد نجح في ضم جزء كبير من الناخبين الإصلاحيين (آخذاً قسماً من مؤيدي يابلوكو) آملاً في أن يصبح حليفاً جدياً لبوتين، إن لم يكن الحليف الأول[4]. غير أن بوتين لم يكن يشعر بالالتزام نحو الليبراليين، ومن الواضح أنه لم يكن يريد الاعتماد على أي شخص على الإطلاق. في هذا الأمر، اتبع بوتين تقليد يلتسين. ولكن، بعد انتخابات الدوما، تجاهل بوتين صراحةً ليبراليي SPS، في حين أنه عقد اتفاقاً مع الحزب الشيوعي تقاسما من خلاله مناصب مجلس الدوما فيما بينهما. كما دعم الشيوعي غينادي سيليزنيف كي يصبح المتحدث باسم المجلس الأدنى.

أظهر بوتين من خلال هذه الأفعال أن الإيديولوجيا لم تكن تشكل اعتباراً هاماً بالنسبة إليه، فهو كان يفضل استخدام البراغماتية الصرفة. وكان هدف الرئيس من ذلك هو الحصول على ولاء البرلمان، حيث أغلب أعضائه كانوا من جماعة اليسار والوسط. ولم يكن بوتين قلقاً بشأن مشاعر SPS، لأنه كان متأكداً من أنهم لن يجرؤوا على تشكيل مقاومة، وأنهم سيقبلون بالوضع في نهاية المطاف. وهذا ما حصل فعلاً، فقد ابتلع قادة SPS كبرياءهم ودعموا الرئيس في الانتخابات البرلمانية، وكرروا ذلك مرة أخرى بعد ثلاثة أشهر، في الانتخاب الرئاسي.

صادق قادة SPS، وخاصة تشوبايس ورئيس الوزراء السابق كيريينكو، بشكل غير مشروط على سياسة بوتين في الشيشان وعلى ميوله إلى المركزية. وفي هذا الخصوص، صاغ كيريينكو - محاولاً تبرير نفسه وساعياً، في الوقت نفسه، لإيجاد مكان له في التركيبات الحكومية الجديدة - إعلان المبادئ الجديد للحق الروسي، المليء بالعبارات الطنانة، في جريدة كوميرسانت ديلي وذلك في 14 نيسان عام 2000.

عرّف كيريينكو الليبرالية الجديدة بأنها "ليبرالية نمط العيش"، مؤكداً على أن النسخة القديمة منها، والتي دعاها "ليبرالية الموقف"، قد أصبحت عتيقة وبالية. وقال كيريينكو بأن الليبرالية الروسية "تلبي مطالب الجيل الجديد"، والجيل الجديد هو "جيل المؤمنين بمبدأ المركزية ومناصري القوة العظمى". أي أن الليبراليين يجب ألا يفكروا في الأفراد والحقوق والحريات بل في إنشاء دولة قوية وحسب. وفوق ذلك، فالليبراليون لا يمكنهم معارضة سياسة بوتين، وفقاً لمؤيد الليبرالية الجديدة. "أية معارضة، في وقت فاتنا فيه الوقت؟" تساءل كيريينكو ببساطة مفتعلة.

اعتبرت غالبية الليبراليين الروس المنضوين تحت راية SPS بأن هدفهم الأول هو التعاون مع الرئيس وتنفيذ سياسته. ومع ذلك، فهم لم ينسوا التأكيد على أن الأولويات الاقتصادية - السوق وليس الديمقراطية - كانت هامة بالنسبة لهم، حيث طالب علّة ليبراليين حسورين (بيتر آفين، على سبيل المثال) بوتين بأن يصبح "بينوشيه روسيا"، اعتقاداً منهم بأن الديكتاتورية وحدها هي التي يمكنها متابعة إصلاحات السوق في البلد. ولكن، خلف تلك الفكرة البسيطة ثمة فكرة أخرى أكثر أهمية بالنسبة للكثيرين من مؤيدي السوق وكبار المتنفذين المرتبطين معهم، وهي أنهم كانوا يتصورون بأن الدكتاتورية هي الطريقة المثلى لحماية مواقعهم من منافسيهم ومن أي ردّة فعل احتماعية عنيفة قد تحصل.

ما زلت أذكر النقاش الذي دار في موسكو في تلك الفترة. سأل المحللون السياسيون واحدهم الآخر عن الأشخاص الذين ذهبوا ليخدموا بوتين، والأشخاص الذين كانوا ينتظرون حتى تنجلي الأمور. الغالبية العظمى من الليبراليين المقربين من قيصر الخصخصة تشوبايس كانوا قد "انبطحوا" سلفاً تحت بوتين. وذلك مفهوم،

لأن أياً من قادة الليبراليين لم يكن يفكر في التضحية في سبيل الحرية والديمقراطية. وما أنقذهم هو حقيقة أن بوتين كان يؤمن في السوق، الأمر الذي أتاح لهم فقدان الحدّ الأدنى من ماء الوجه عند انضمامهم إلى حركة الوحدة وحصولهم على الوظائف من الزعيم الجديد[5].

تصرف أغلب الليبراليين الروس المقربين من السلطة مثل التكنوقراطيين في الأنظمة تصرف الاستبدادية البيروقراطية في أميركا اللاتينية، الذين كانوا مستعدين لخدمة حتى الأنظمة الديكتاتورية إذا ما قامت تلك الأنظمة بعملية تحديث اقتصادي. لكن المشكلة في روسيا، مع الدور التقليدي الهائل للدولة والقواعد الملتبسة للعبة السياسية، كانت تكمن في إمكانية أن يصبح الليبراليون واجهة لنظام فاسد. وكان أولئك الليبراليين من الذكاء بحيث أنهم لم يلاحظوا ذلك.

قلة من قادة SPS - مثل بوريس نيمتسوف وإيرينا خاكامادا - بدوا غير مرتاحين بشكل واضح مع الوضع الجديد، حيث سمحوا لأنفسهم بإبداء آراء نقدية، وإن كانت معتدلة، حول سياسة الكرملين. أما بالنسبة لأبي الإصلاحات في روسيا، يغور غايدار، فقد اختار البقاء صامتاً، وكانت تلك إشارة انتقادية أيضاً للإدارة لكنه فضّل عدم الإفصاح عنها علناً. إن استياء هؤلاء الليبراليين المتميزين وانتقادهم للكرملين سمح لهم بالحفاظ على نفوذهم على جزء من المجموعات المعارضة ضمن المجتمع، حتى أنهم حاولوا لعب دور "المعارضة البنّاءة" (لاحقاً، ابتكر قادة SPS مصطلح "المعارضة الحاكمة" سعياً منهم لتبرير محاولتهم القيام بدورين منفصلين تماماً في نفس الوقت).

اعتقد بعض المراقبين الروس بأن قادة SPS تقاسموا الأدوار عن عمد - تشوبايس وكيرينكو كانا عادة يمدحان الحكومة والرئيس، فيما كان نيمتسوف وآخرون ينتقدونهما - وبهذه الطريقة كانوا يحاولون المحافظة على الأجزاء المتضاربة من الناخبين تحت سيطرة SPS. أما بالنسبة للسلطات، فإن السماح لأقلية مستاءة - لم تكن تشكل تهديداً لها بأي شكل من الأشكال - بالتنفيس عن غضبها بشكل لطيف ساعد هذه السلطات لتحافظ على صورة متحضرة.

كان ليبراليو SPS، من شدة رغبتهم في أن يكونوا جزءاً من الحكومة بأي

ثمن، مستعدين للاستمرار في دور المحافظ على الاستقرار الذي لعبوه خلال فترة إدارة يلتسين. وهنا، وقع SPS في نفس الفخ الذي وقعت فيه حركة "روسيا الديمقراطية" - أول حركة ديمقراطية روسية تشكلت في عهد غورباتشوف - عندما ساعدت يلتسين في صراعاته على السلطة في بدايات التسعينيات. فقد سعت روسيا الديمقراطية لأن تصبح حليفة يلتسين، آملة في الحصول على حصتها من الكعكة، لكنها، عندما تجاهلها يلتسين، قبلت بدور الحليف الذي لا يُكافأ على مساندته، داعمةً الرئيس بالرغم من ذلك.

ونتيجة ذلك، لم يعد ليبراليو الموجة الثانية، المتّحدون حول حركة غايدار "خيار روسيا"، ثم فيما بعد حول حركة "خيار روسيا الديمقراطية"، يطالبون يلتسين بأي شيء، وذلك بعد أن أصبحوا جزءاً من الحكومة وبدون شروط مسبقة. لقد أصبحوا جزءاً مهماً من شبكة عنكبوت يلتسين الخفية، منحزين بعض الإصلاحات الخفيفة من وقت لآخر. وكان ليبراليو السلطة يبررون ذلك بقولهم: من سيقوم بهذا غيرنا؟ وفي نهاية المطاف، أصبح الليبراليون، مثل الشيوعيين، عنصراً داعماً لاستقرار النظام. وهكذا نجح نظام يلتسين، الذي كان يمرّ في مرحلة انتقاله إلى الزعيم الجديد، في الاستناد إلى من كان يُفترَض أنهم أعداء أبديين وغير قابلين للتسوية؛ أي ليبراليو SPS والشيوعيون.

لكن الدور الداعم للاستقرار الذي لعبه ليبراليو SPS ضمن إطار الملكية المنتخَبَة جرَّد فكرة الديمقراطية الليبرالية من مضمونها. وعلاوة على ذلك، فقد أدَّت تجزئة الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية إلى حدوث نوع من الرأسمالية الاستبدادية غير الخاضعة لسلطة القانون، لم تكن فيها الحرية الاقتصادية مترافقة مع حرية سياسية وحكم القانون، بل كانت مقيدة بتلاعب الجهاز الحكومي.

أما بالنسبة للمعارضة الديمقراطية (غير الشيوعية) الوحيدة لبوتين - أي يابلوكو - فقد فقدت ما يزيد عن 900.000 ناخب ما بين الانتخابات السابقة في العام 1995 وانتخابات العام 1999. وانخفض عدد مقاعدها في الدوما بما يزيد عن النصف، من 45 مقعداً في الدوما القديم إلى 17 فقط. في الواقع، كانت هزيمة حركة يابلوكو ناتجة عن خيبة أمل المجتمع من القيم الليبرالية الديمقراطية، دافعةً فيما

يبدو من دفاعها عن تلك القيم، ومن بينها موقف زعيمها، غريغوري يافلينسكي، المعارض للحرب، كان جزء من قاعدة يافلينسكي يؤيد الحرب في الشيشان. والأنكى من ذلك أن جزءاً كبيراً من الناس ذوي التوجّه الليبرالي كانوا يفضلون SPS على يابلوكو لأنه، حسب قولهم، "لا يمكنك الاستمرار في انتقاد الحكومة، إذ سيتوجب عليك في نهاية المطاف مساعدتها". غير أن يافلينسكي ردّ على هذا بقوله: "إذا بدأنا في التعاون مع إدارة ستستخدمنا كغطاء لها، فإننا بذلك سنعمل على تدمير أنفسنا"؛ وكان محقاً في قوله هذا. لكن المأساة بالنسبة ليابلوكو في تلك اللحظة التاريخية كانت تكمن في أن الحيّز المتوفر للمعارضة الديمقراطية كان ضيقاً جداً.

لقد عكس إضعاف نفوذ يابلوكو حاجة روسيا إلى شكل جديد من المعارضة يضيف إلى حركات حقوق الإنسان أساليب أكثر تأثيراً في دعم الإدارة. يبدو أن حزب المثقفين الصغير، الذي يتواجد دائماً في المعارضة ولا يصل أبداً إلى السلطة، لم يكن يناسب الأشخاص الطموحين الذي كانوا يرون في الحزب السياسي وسيلة للتقدم فقط. كما أن تضامن الحكم حول فكرة النظام، التي راقت للمجتمع والنخبة السياسية، لم يساعد بالطبع على تقوية التحالف الديمقراطي المعارض. أما بالنسبة لأولئك الذين كانوا يخشون من "قبضة حديدية" جديدة، فقد آثروا تجنب انتقاد الإدارة، ولهم العذر في هذا الحذر، فذكريات الماضي السوفياتي كانت ما تزال ماثلة في الأذهان. دون أن ننسى، بالطبع، صلة بوتين الماضية بالكي جي بي، التي كانت تمثّل تذكاراً بالقمع السوفياتي وفي الوقت نفسه عاملاً في كبح جماح العواطف السياسية. باختصار، كانت الساحة السياسية الروسية تكتسب مظهر الإذعان والامتثال.

بعد انتصار "الوحدة" في الانتخابات الأولية، أصبحت مسيرة بوتين نحو السلطة غير قابلة للإيقاف. ولكن، مع الأمزجة المتقلبة للمجتمع والطبيعة غير القابلة للتوقع بها للحرب الشيشانية، لم تكن هنالك ضمانة أكيدة بانتصار بوتين في انتخاب حزيران من العام 2000، عند نهاية فترة حكم يلتسين. من هنا كانت خشية مؤلفي "مشروع بوتين" - ابنته تاتيانا، ومستشاره فاليتين يوماشيف،

ورئيس موظفيه ألكسندر فولوشين، وأصدقاؤهم من المتنفذين – من عدم تمكنهم من الحفاظ على معدلات بوتين عالية حتى حزيران، خوفاً من حدوث شيء ما يفسد خططهم. ولهذا السبب، كان ينبغي إيصال بوتين إلى السلطة فوراً.

وهنا، أذهل يلتسين العالم، عندما أعلن أول رئيس لروسيا في 31 كانون الأول من العام 1999، مع احتفالات البلد برأس السنة، بأنه سيستقيل. وأثناء قراءته لتصريحه، انهمرت دمعة على خد يلتسين. قال يلتسين في بث مسجل للأمة "لقد اتخذت قراراً، لقد فكرت ملياً وطويلاً. اليوم، في آخر يوم من القرن الآفل، ها أنا أستقيل... أريد أن أطلب منكم كلكم أن تغفروا لي، لأن الكثير من أحلامنا لم يُكتَب لها أن تتحقق".

بدا يلتسين رصيناً وعاطفياً، وحزيناً أيضاً. كانت عشية رأس السنة والألفية الوشيكة مناسبة تماماً لوداع أول رئيس لروسيا ما بعد الشيوعية. وكان الروس حول موائدهم المبتهجة بالعيد وأقداح الشمبانيا في أيديهم مستعدين لمسامحة زعيمهم على الكثير من الأشياء، بما فيها وعوده الفارغة التي كان كثيراً ما يحب إعطاءها، فالشعب الروسي ليس حقوداً. يبدو أن هذا الإعلان غير المتوقع لم يصدم البلاد أو يسبب اضطراباً كبيراً، بل يمكن تمثيل ردّة فعل معظم الشعب الروسي على هدية الكرملين في رأس السنة بعبارة: "أخيراً!"[6] كانت استقالة يلتسين تعني بأن بوتين سوف يكون مسؤولاً عن الكرملين وعن روسيا وعن انتخاباته الرئاسية الخاصة به. ولكن، لم يكن ثمة ما يدعو الكرملين للقلق، إذ ما من أحد حاول إفساد السيناريو المخطط له، ولم يكن هنالك "غرباء" يطالبون بالعرش.

كانت التحضيرات لرحيل يلتسين أشبه بالتحضير لعملية عسكرية سرية، حيث لم يشترك فيها سوى قلة قليلة من الأشخاص الموثوقين والمختبَرين؛ أولئك الذين أقنعوا يلتسين بأن يجعل من بوتين خليفته، وأولهم تاتيانا بالطبع. حاول يلتسين في سيرته الذاتية "الماراثون الرئاسي" أن يجعل الأمر يبدو وكأنه هو نفسه من اتخذ القرار وأنه أخبر حاشيته في اللحظة الأخيرة. وهذا ما أكدته تاتيانا إلى جريدة

كومرسانت ديلي: "لم أعلم بأي شيء حتى اللحظة الأخيرة تقريباً". لكن يلتسين، في الواقع، لم يكن في وضع يؤهله لتخطيط وتنفيذ استقالته لوحده من دون مساعدة من أحد. إنه لم يكن المخرج، ولا المنتج، ولا كاتب السيناريو في هذه المسرحية بل مجرد نجم عجوز دُعي للعب دوره الأخير.

بحسب كتاب يلتسين، أول محادثة أجراها مع بوتين حول استقالته وحول انتقال بوتين لكي يصبح الرئيس المؤقت حدثت في 14 كانون الأول[7]. يقول يلتسين أن بوتين كان متردداً بخصوص عرض يلتسين. إليكم فيما يلي ردّة فعل بوتين على اقتراح يلتسين بأن يكون خلفاً له، وفقاً لكتابه "الماراثون الرئاسي": "أنت تعلم يا بوريس نيكولايفيتش، إذا أردت الحقيقة، بأنني لست متأكداً مما إذا كنت مستعداً لهذا الأمر أو إذا كنت أريده، لأنها حياة صعبة إلى حدٍّ ما" من الواضح أن الكولونيل بوتين كان متردداً. وكانت تلك هي الإجابة الصحيحة المطلوبة. ببساطة، ردّة فعل بوتين هذه أقنعت يلتسين في أنه وجد الرجل المطلوب، الرجل الذي لم يكن مستعجلاً للوصول إلى العرش. دعونا لا ننكر على بوتين صدقه، فقد كان واضحاً أن بوتين لم يكن واثقاً من نفسه في البداية وأنه كان يريد المزيد من الوقت لكي يستعد، لكنه وافق - على أي حال - على قبول وظيفة الكرملين بعد حواره مع يلتسين.

هل كان بوتين يعلم بما سيقترحه عليه الرئيس في 14 كانون الأول؟ لا بد أنه كان يعلم، لأنه حتماً كان يدرك - منذ شهر آب - بأن إخلاصه وأداءه كانا تحت الاختبار. لقد عقد بعض أفراد "عائلة يلتسين" عدة اجتماعات في بيوتهم الريفية ناقشوا خلالها تفاصيل انتقال السلطة. كانوا يحضّرون بوتين لساعة الصفر، وكان هو بدوره يحضّر نفسه لها كذلك. وبصفته ضابط استخبارات سابق، لا بد أنه فهم ما كان يجري. علاوة على ذلك، فالعملية نفسها كانت تعتمد على تعاونه، وذكائه، وخبرته الاستخباراتية.

عندما تقابل يلتسين مع بوتين ثانية، في 29 كانون الأول، كان بوتين يعلم بأنه أصبح الزعيم الجديد لروسيا. كان الحديث بين الملك المغادر وخلَفه مجرد عملية شكلية، إجراء رمزي، مثل توقيع معاهدة، إذ كان بوتين وحاشية يلتسين قد اتفقوا

مسبقاً على تفاصيل المشروع. كان واضحاً، مع ذلك، أن العائلة الحاكمة لم تستطع التخلي عن السلطة بهذه البساطة. وعلى هذا الأساس، وُزِّعت الأدوار وتمّ التوافق على الإلتزامات المشتركة ما بين الأطراف. بعبارة أخرى، كانت عملية انتقال معقدة للسلطة الفردية، واستمرار للسلطة الحاكمة، وفي نفس الوقت، مصادقة على الملكية المنتخَبة المشكَّلة من قبل يلتسين. لقد أخذت السلطة كل وقتها في اختيار وريثها، وبذلت جهداً هائلاً للقضاء على منافسيه الحقيقيين أو الافتراضيين، واستخدمت كل الوسائل الممكنة للوصول إلى أهدافها، من حملات تشويه سمعة مناهضي الحرب الشيشانية إلى التسبّب في إحباط المجتمع. وإذا ما أردنا تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية، فإننا سنقول بأن العملية ما هي إلا مؤامرة من قبل الكرملين لتسليم السلطة إلى شخص معين، ومن ثم، ضمان نجاحه.

تحوّلت الأطراف بعد ذلك إلى تجهيز المسرح وإضفاء شيء من الشرعية على حدث استقالة يلتسين. فتأكّدوا أولاً من أن الأخبار لم تتسرب مسبقاً. نُقل الشريط المسجل لرسالة يلتسين إلى الأمة - والذي سُجِّل بأقصى ما يمكن من السرية - إلى استوديوهات تلفزيون أوستانكينو في سيارة مصفحة برفقة حماية عسكرية. وطُلب من كل المحطات التلفزيونية الوطنية أن تبثّ الشريط في تمام منتصف ظهر 31 كانون الأول، مع دخول المنطقة الزمنية الشرقية القصوى من روسيا العام الجديد. وبذلك، فإن سكان تلك المنطقة وسكان سيبريا وصلتهم أنباء تغيير المشهد السياسي في موسكو وهم جالسون حول موائدهم أثناء احتفالهم بالعام الجديد.

في تلك الأثناء، كان الكرملين منشغلاً في تنظيم الاجتماعات، التي بدأت باللقاء الذي جمع يلتسين وبوتين مع البطريارك أليكسي الذي بارك باسم الكنيسة الأورثوذكسية الروسية عملية انتقال السلطة (لطالما لبَّت الكنيسة الأرثوذكسية رغبات الدولة، تماماً كما كان يحدث أيام القياصرة). ومن ثم أتت عملية انتقال الحقيبة النووية، رمز السلطة والبرهان على وضع روسيا كقوة عظمى، إلى بوتين. وقد سُجِّل هذا أيضاً. وبعد ذلك جاء اللقاء الذي جمع الرئيس المستقيل وخلَفه مع وزراء السلطة (السيلوفيكي)، وكان اللقاء الأكثر اهمية، لأن انتقال السلطة كان

ينبغي أن يتمّ بموافقة وزيري الدفاع والداخلية وأجهزة الأمن. ثم جاءت الوليمة الوداعية مع وزراء السلطة، وبعد ذلك شاهدت الأمة كلها برنامج يلتسين على التلفزيون.

حوالى الساعة الواحدة من بعد الظهر، بتوقيت موسكو، كان يلتسين يصافح الجميع. ثم سُمح بالدخول للصحفيين وكاميراتهم التي سجلت الدقائق الأخيرة ليلتسين في دوره كزعيم للبلاد. وبعد ذلك، راقبت روسيا يلتسين وهو يغادر الكرملين. كان يبدو وكأنه يعاني من صعوبة في التكلّم والتنقل. أظهرت الكاميرات يلتسين وهو يغادر المكتب الرئاسي للمرة الأخيرة؛ إذ توقف لبرهة وجال بنظره في الغرفة ثم استدار نحو بوتين، وكأنه كان يترك المكتب له كهدية: الآن أنت سيد كل هذا. ثم خرج إلى سلّم الكرملين بخطوات ثقيلة وقال شيئاً آخر لبوتين، علمنا فيما بعد أنه قال: "اعتنِ بروسيا". كانت لحظة مسرحية، ومؤثرة إلى حدٍّ ما. ولكن، لطالما كان يلتسين ممثلاً بارعاً، وخاصة في أفضل سنواته. فكرت في نفسي وأنا أنظر إلى يلتسين في دوره الجديد – دور السجين – وقلت: كل شيء له بداية، وله نهاية.

بدا بوتين متوتراً وشاحباً خلال الاحتفال الذي أعدّه الكرملين والذي راقبته روسيا كلها. كان وجهه بلا تعابير وكانت نظرته عميقة الغور. تلك هي الطريقة التي تعامل فيها مع الحدث الهام. شاب من سان بطرسبورغ، شخص عادي من أسرة عاملة، سياسي حديث العهد، كان يتسلّم بلداً ضخماً ليحكمه، وذلك كان كافياً كي يُصاب رأسه بالدوار. لكنه، من الناحية الخارجية على الأقل، سيطر على مشاعره، إذا كانت هنالك أية مشاعر. وهكذا انتهت حقبة يلتسين، ودقّت روسيا أجراسها احتفالاً بمجيء العام الجديد مع زعيم جديد.

أثناء توجّه يلتسين إلى منزله الريفي – حيث توارى فيه لأكثر من سنة وأصبح الآن مقره الرسمي – اتصل به بيل كلينتون. كان الرئيس الأميركي صادقاً في مشاعره الدافئة والمشوشة لأنه كان مضطراً لتوديع الرجل الذي وضعه القدر السياسي بجانبه على المسرح العالمي. من المؤكد أن كلينتون كان يحب بوريس العجوز، الذي غمرته العاطفة والإرهاق إلى درجة أنه لم يستطع التكلم فطلب إرجاء المكالمة إلى المساء.

فيما يتعلّق بضمان الخلَف، يمكن اعتبار استقالة يلتسين المبكرة بأنها عملية مخططة بشكل جيد ومنفذة بشكل جيد أيضاً. وفي هذا الخصوص، أثبت فريق يلتسين، الذي كان في البداية عديم الخبرة على نحو مثير للشفقة، بأنه يستطيع تعلّم فنّ المكائد. ونجح هذا الفريق في نهاية المطاف في "مشروع الخلَف" هذا. على أية حال، من المؤكد أن يلتسين - الذي كان في عزلة شبه كاملة، والذي لم يتعامل مع العالم الخارجي منذ عام على الأقل - لم يكن باستطاعته القيام بذلك لوحده.

إذاً، لضمان انتصار بوتين في الانتخاب الرئاسي، كان على يلتسين أن يغادر في وقت باكر. ولكن، لم يصدق كل الناس بأن يلتسين قادر على إخضاع طموحه وكبريائه إلى سلطان العقل، بالرغم من أن الإشاعات المتعلقة باستقالته كانت تلوكها الألسن منذ وقت طويل. من هنا، كانت مسألة عدم توقّع تنحّيه عنصراً حاسماً في ضمان نتيجة العملية برمتها. في الحقيقة، يصعب معرفة ما الذي أقنع يلتسين بالتنحي: الضغط من العائلة، أم تفهّمه للحقائق السياسية، أم رغبته بإيجاد خلَف له قادر على المحافظة على إرثه وإحياء الإصلاحات المحتضرة؟ هل كان يلتسين العليل يفكر في أي شيء غير مرضه الدائم؟ إلى أي درجة كان يفهم المشاكل التي يخلّفها إلى وريثه؟ من الأرجح أن حاجته إلى ضمان أمنه وأمن عائلته كانت تحتل الأولوية العليا في حساباته، مهما تكن تلك الحسابات. وإلا، لماذا اختار رجلاً ليس له أي خبرة في السياسة العامة وإدارة شؤون الدولة العليا، رجلاً لم يكن معروفاً لدى المجتمع بشكل عام لكنه أثبت إخلاصه إلى معلميه؟

كان سلوك بوتين كرئيس لجهاز الأمن الفدرالي (FSB) عاملاً حاسماً بالنسبة ليلتسين والعائلة في اختيارهم له كوريث. كان بوتين حذراً وحريصاً و لم يظهر طموحاً مفرطاً. وكان دقيقاً ومنضبطاً، فهو لم يتورّط في أي علاقة يمكن أن تشوّه سمعته. كان يعرف كيف ينتظر، ولا يستعجل أبداً، وبدا بأنه رجل عقلاني وبراغماتي. لكن الأهم من ذلك كله هو إثباته بأنه قابل للوثوق به حتى في أحلك الأوقات. هذه هي الصفات التي حدّدت مصير بوتين ومصير الدولة.

إضافة إلى ما سبق، ثمة أمران آخران. أولاً، كان بوتين شاباً نسبياً بالمقارنة مع يلتسين، فهو كان في عامه السابع والأربعين في ذلك الوقت. وكان يلتسين يحبّ

السياسيين الشباب، لأنه كان يشعر بأنهم مستقبل روسيا. والأمر الثاني يتعلق بماضي بوتين الليبرالي في سان بطرسبورغ. بالطبع، أولئك الذين نقلوا بوتين إلى القمة كانوا يعرفون بأنهم لن يستطيعوا تنصيبه على العرش بدون قبول الشعب، ولهذا السبب أصبحت مسألة فوز الحركات المؤيدة لبوتين في الانتخابات البرلمانية عاملاً حاسماً في الاختيار النهائي للوريث.

وهكذا، سلّم يلتسين إلى بوتين هديته، التي كانت روسيا. ومنذ ذلك الحين، لم يكن ثمة شك في أن كل مقدرات الدولة ستُستخدَم لضمان رئاسة بوتين.

وبذلك أسدل الستار على حكم بوريس يلتسين، أول رئيس لروسيا[9]، الذي بدأ حكمه بثقة الملايين بمستقبل أفضل لروسيا، وانتهى بخيبة أمل وانعدام الأمان. في نهاية التسعينيات، تحوّل يلتسين، الذي كان رمزاً للتحديد والقوة في نهاية الثمانينيات، إلى عجوز عليل مهزوز اعتُبر من قبل الشعب الروسي بأنه بريجينيف آخر، ولهذا السبب كانوا ينتظرون رحيله بفارغ الصبر لخشيتهم من أن يقوم بشيء غير متوقع، مثل عملية تغيير جديدة أو التورط في صراع سياسي أو عسكري جديد. لم يعد بإمكانهم الصبر أكثر من ذلك، و لم يعد ثمة مكان للشفقة في قلوبهم فقد حلّ محلها الاحتقار والسأم.

كان بمقدور الناس تأييد أي شخص آخر من أجل التخلص من يلتسين. لقد قُضي عليه، ليس فقط لأنه لم يعد مقبولاً، بل لأن ذلك المنشقّ المستقل فقد ثقته المعهودة بنفسه. باختصار، كانت روسيا بحاجة إلى إنهاء فصل يلتسين. لكن بعض أولئك الذين تمنوا رحيل يلتسين، واعتبروه سبباً في الانهيار السياسي الحاصل - مما يثير السخرية - سيغيرون رأيهم في حكمه ويبدأون في تذكر أيامه والحنين إليها. وهذا طبيعي، لأن المقارنة وحدها تجعلك قادراً على الحكم بشكل صحيح على الأشخاص والتاريخ.

مع أن يلتسين كسر العديد من التقاليد، إبان وصوله إلى الكرملين، ودمّر الإمبراطورية السوفياتية، إلا أنه حافظ فقط على التقليد السوفياتي المتمثل بعدم

رحيل القادة السوفيات في الوقت المناسب. فمن سبقه إلى سدّة الحكم إما حُملوا إلى خارج الكرملين حملاً على النعوش أو أُجبروا على الخروج جبراً. ويلتسين نفسه، الذي كان منذ عهد قريب قوياً ومتنفذاً، فخوراً وطموحاً، بقي في السلطة حتى أصبحت بمجرد رؤيته تثير الألم في النفوس. فهل سيكون بوتين أول من يكسر هذا التقليد، وكيف؟

ترك يلتسين وراءه بنية سياسية معقدة مليئة بالمجموعات المتنفذة ذات المصالح الخاصة. ويُظهر نموذج القيادة الذي أورثه يلتسين نقاط الضعف والقوة في شخصيته وفي مفهومه للرئاسة. فالنظام الذي أوجده تميّز بالشك والفردانية، وترافق مع رغبة بامتلاك سلطة شاملة ومطلقة مع عدم الاستعداد لاستخدام هذه السلطة كديكتاتور. نظام يُعتبر امتداداً لشخصية يلتسين وفي نفس الوقت امتداداً للتقليد الروسي القديم المتعلق بالحكم الملكي المستبد. نظام أدام، على الأقل، بعض جوانب نموذج الحكم الروسي مثل رعايته الأبوية، واعتماده على بقاء "الحاكم - الحكَم" فوق الصراع، ودمجه للدولة مع المجتمع، وللاقتصاد مع السياسة. وعلى هذا الأساس، يمكننا القول إنه مهما كان نوع القيادة التي سيحاول وريث يلتسين بناءها، فسيكون من الصعوبة بمكان تدمير ذهنية يلتسين السياسية، والعادات المتجذرة في بنى السلطة، وفلسفتها، والتعقيدات السياسية التي ساعدت على بقائه.

ستعود روسيا إلى شخصية يلتسين مرات ومرات في محاولتها لفهم إرثه وتحديد ما إذا كان هذا الإرث، في المحصلة، إيجابياً أم سلبياً. وسيفكر المجتمع ملياً في ماهية يلتسين بالنسبة لبلده المعذّب: أكان مصلحاً أم مؤمناً بالاستقرار، ليبرالياً أم محافظاً، مؤمناً بمركزية الدولة أم مدمراً للدولة؟ إلى أين كان متجهاً؟ فإذا كان إلى المستقبل، فأي نوع من المستقبل؟ أو، هل حاول إبطاء الحركة التقدمية للمجتمع ليحافظ على جزء من الماضي السوفياتي وما قبل السوفياتي، خوفاً من التغيير الزائد عن الحدّ في زمن قليل؟

يشير عدم وجود اتفاق في روسيا على تقييم يلتسين إلى أن دراسة دوره قد تكون مرتبطة بتغييرات معينة، وأن هذا يعتمد كثيراً على ما سيصبح عليه خلَفه وعلى الطريقة التي سيستخدم فيها إرثه. ربما سيُنظَر إلى يلتسين في المستقبل بطريقة

ألطف بكثير مما كان يُنظَر إليه في نهاية حياته السياسية، وهذا ما تؤكده الوقائع اليوم، بعد عدة سنوات فقط من حكم بوتين، حيث بدأ حتى نقّاد الرئيس الأول ينظرون إليه بشكل أكثر تعاطفاً من ذي قبل.

على أية حال، ثمة شيء واحد واضح كل الوضوح، وهو أن يلتسين في بداية التسعينيات أصبح زعيم روسيا لسبب رئيس وهو أنه كان يجمع في شخصيته وفي حكمه ما بين الارتباط بالماضي والرفض لذلك الماضي في آنٍ معاً. وبطريقة مشابهة إلى درجة تثير العجب، بدأ بوتين، هو الآخر، حكمه بالادعاء باستمرارية الخط "اليلتسيني" وفي نفس الوقت رفضه.

كان أسلوب يلتسين السياسي يشتمل على المبادئ الأولية للسياسي السوفياتي النموذجي إلى جانب رغبة بتدمير الخواص الشيوعية التي يمتلكها. فهو قد يتصرف كأحد النبلاء المتعجرفين من روسيا القديمة في احتقارهم للتابعين والمرؤوسين، ويفضل اتخاذ القرارات بشكل شخصي وخلف الكواليس، ملتجئاً إلى المكائد، وهي الخاصّية التي كانت تميِّز طبقة النخبة في العهود الشيوعية وحتى في أزمنة الإقطاع. لم يكن يلتسين يستطيع أداء عمله بشكل جيد في نظام يفصل بين السلطات، ولهذا السبب تجده يسعى بكل قوته من أجل احتكار تلك السلعة، أي السلطة، التي امتلكها في قبضته وأبعد عنها بالقوة كل من يمكن أن تسوّل له نفسه المطالبة بها.

وفي نفس الوقت، أظهر يلتسين ميلاً للديمقراطية، حيث فهم أهمية الحريات المدنية الأساسية وقبلها. وهو كان يتحمَّل النقد، ولو بصعوبة، حتى عندما يكون قاسياً وجارحاً. فعلى سبيل المثال، لم يمسّ يلتسين الصحفيين بأي سوء، حتى أولئك الذين جعلوا من انتقاده والتهجّم عليه شغلهم الشاغل. إضافة إلى ذلك، كان يلتسين يعرف كيف يلجأ إلى الناس في صراعه مع جهاز الدولة ومنافسيه، لأنه كان يدرك قوة الناس. والأهم من هذا كله هو أن يلتسين لم يكن ميالاً للانتقام، فهو لم يضطهد أياً من أعدائه ومنافسيه، وهذا كان جديداً على روسيا التي اعتادت في ميدان السياسة على الانتقام، وليس الغفران والصبر. وبذلك بدأ يلتسين مسبقاً بتقويض نظام الحكم الروسي التقليدي.

في السنتين الأولتين من عمر إدراته - 1991 و1992 - كان لدى يلتسين هدفين أساسين - رغم أنه ربما لم يفكر في كيفية تحقيقهما - هما دمج روسيا في أوروبا وجعلها دولة ديمقراطية قوية ومتمدنة. لكنه عندما شعر بالمقاومة، التي بدأت في بداية العام 1992، وأدرك أنه لم يكن يملك رؤية واضحة لما كان يريد تحقيقه، تحوّل إلى ما كان يعرفه مسبقاً، وهو محاربة منافسيه وتقوية نظام حكمه الفردي. في تلك اللحظة، بدأ التفكير في الإصلاحات، ولكن في سياق حماية موقعه فقط. فإذا كانت تلك الإصلاحات غير متعارضة مع سلطته، استمر بها؛ أما إذا كانت تعمل على تعقيد حياته، فإنه كان يبطئ العمل بها أو حتى يوقفها نهائياً. ظاهرياً، كان يلتسين ما يزال الضامن الوحيد للتوجّه الجديد نحو الغرب والليبرالية. لكنه، بدءاً من العام 1993، توقف عن كونه القوة الدافعة وراء عملية الإصلاحات، التي كانت تزداد ركوداً شيئاً فشيئاً.

ولم يكن أسلوب أول رئيس لروسيا وحده هو الذي يتصف بالتناقض، بل معتقداته السياسية أيضاً. فعلى الرغم من أنه جعل من معاداة الشيوعية إيديولوجيته، ونجح في تدريب الطبقة السياسية على العمل في جوٍّ من التعددية، وأعطى أول حكومة له إلى مجموعة شابة من التكنوقراطيين الليبراليين غير المعروفين - ناسفاً بذلك التقليد الروسي المتمثل بحكم الكهول الذي رفض دائماً الاعتراف بسلطة الشباب باستثناء الفترة الثورية الوجيزة خلال عشرينيات القرن الماضي - إلا أنه ارتدَّ في نهاية المطاف وحوَّل حكمه إلى حكم أشبه بالملكي. وهكذا فشل يلتسين في الحكم بطريقة مختلفة عن أسلافه، فمَلَكيته "المنتخَبَة" لم تكن سوى نظام حكم فردي غير مجزأ وغير متغير، كما كان الحال في روسيا منذ وقت طويل. صحيح أن النظام الآن يتطلب شرعية انتخابية ديمقراطية، إلا أن الحكم الفردي يشوِّه الديمقراطية ويزيِّفها. وإضافة إلى ذلك، فهذه البنية السياسية الهجينة، القديمة الجديدة، مقدَّر لها أن تكون من الداخل ممزقة وغير مستقرة ومتناقضة.

استلم يلتسين السلطة في لحظة حاسمة من التاريخ الروسي وذلك بفضل

الطبيعة المتناقضة لحياته السياسية، لأنه كان مجرد متمرد أتى من أحشاء النظام القديم، وكان ما يزال ينتمي إليه عندما بدأ بتفكيكه. من الصعب أن نتصور المنشق أندري ساخاروف زعيماً لروسيا. والأمر يصبح أكثر صعوبة مع فاشلاف هافل أو ليش فاليسا. إن صعودهما إلى سدّة الحكم في تشيكوسلوفاكيا وبولونيا يعكس الخبرة الكبيرة لهذه الأنظمة السابقة مع التحرر، الذي حصل حتى تحت الحكم الشيوعي. أما روسيا، فكان عليها اختيار التحرر والديمقراطية في الوقت عينه، وهذا هو سبب حاجتها إلى زعيم يمكنه توحيد جزءي المجتمع، الجزء الذي لم يكن مستعداً للتخلي عن الماضي السوفياتي بل كان يريد فقط تجديد النظرية الاشتراكية، والجزء الذي كان يحاول التحرر من الماضي والتخلص من آثاره بشكل كامل وإلى الأبد. ولهذا السبب، كان يلتسين - كونه كان ما يزال يعيش في كلتا الحقبتين - السياسي المثالي القادر على الجمع، ولو بشكل موقت، بين رغبتين وأجندتين متعارضتين كلياً.

يمكننا، من الناحية النظرية، أن نتخيّل مساراً آخر للتغلب على الشيوعية: اجتثاث جذري لكل عناصر السوفياتية، وتتضمن هذه العملية استبدال طبقة النخبة السياسية وبناء مؤسسات جديدة. لكن مثل هذا التحوّل الجذري كان سيتطلب زعيماً مستعداً لاستخدام العنف من أجل إبطال تأثير الفئات الاجتماعية غير المستعدة لهذه التغييرات الحاسمة، والتي كانت تشكل الأغلبية في روسيا. وإضافة إلى ذلك، فمثل ذلك النوع من التحوّل كان سيتطلب وجود قوة ديمقراطية منظّمة تمتلك خطة للعمل وزعيماً يملك إرادة سياسية لتوحيد المجموعات السياسية المهتمة بمثل هذا التطور الحساس.

على أي حال، لم يكن هنالك مثل هؤلاء الزعماء أو القوى السياسية في روسيا أثناء الانفصال عن الشيوعية، ولا هم موجودون الآن. وحتى مع النجاح الظاهري لهذا التحول الجذري على مستوى القمة، كان يمكننا أن نتوقع أن نشهد، في نهاية المطاف، تشوّه هذه الصيغ والمؤسسات الجديدة بفعل تأثير تقاليد المجتمع الروسي وبيئته الثقافية وخصائصه التاريخية. ولهذا السبب لم تستطع روسيا تطبيق نموذج بولونيا وتشيكوسلوفاكيا، الذي تمثّل باتفاق القوى السياسية الأساسية في

البلدين على تقسيم السلطة بين النخبتين القديمة والجديدة، وذلك لأن المعارضة المعادية للشيوعية في روسيا كانت ضعيفة جداً في حين أن طبقة النخبة الشيوعية كانت قوية جداً مما أهّلها للقيام بإصلاحات على أساس من الإجماع. إن مأساة - وما يدعو للسخرية أيضاً - التحوّل ما بعد الشيوعي لروسيا تتمثل في أن المؤسسة السوفياتية المَوْلّد، كانت ما تزال هي محرك وقاعدة هذا التحوّل. بعبارة أخرى، إن التغيير في روسيا الجديدة كان، في جوهره، مجرد استمرارية للماضي.

من أجل خروج تدريجي وغير دموي من الشيوعية، وخاصة مع عدم وجود إجماع وطني على الماضي أو الحاضر أو المستقبل، كانت روسيا بحاجة إلى زعيم من طراز خاص، سياسي يمتلك شخصية كاريزماتية يمكنه أن يكون بديلاً عن غياب النخب الجديدة، والأجندة المنظمة، ومستعدّاً لبناء مؤسسات جديدة. ومثل هذا الزعيم يمكن أن يمتلك في داخله تعقيدات الماضي وفي نفس الوقت رغبة بوضع نهاية لهذه التعقيدات، لكنه لا يمكن أن يكون ثابتاً وواضحاً ومحدداً من الناحية السياسية والإيديولوجية، لأنه قد يضطر للتذبذب، والانخراط في صراعات، والتحرك في اتجاهات متعاكسة. ولكن، قد تكون كلفة هذه القيادة تأخيراً، أو حتى رجوعاً عكسياً، في عملية التطور الديمقراطي الليبرالي.

لعل يلتسين كان أفضل من سيحكم روسيا في مرحلة التغلب على الشيوعية، والزعيم الجديد للمرحلة التالية، لأنه كان يستطيع توحيد الأمة على برنامج ديمقراطي بدلاً من برنامج معاد للشيوعية. ولكن، بعد العام 1996، كان ينبغي على يلتسين أن يتقاعد من الحياة العامة لسببين: أولاً لأنه كان مريضاً و لم يعد يصلح لها، وثانياً لأنه لم يكن يدرك ماذا ينبغي عليه فعله في المرحلة التالية أو كيف سيغيّر؟ في الواقع، إنه لم يكن يعرف ما هي الأهداف التي ينبغي عليه وضعها باستثناء الإبقاء على وضعه هو بالذات. كان ينبغي على يلتسين أن يترك منصبه كي تتمكن روسيا من المضي قدماً باتجاه المزيد من التحرر والمزيد من الديمقراطية المنظّمة، وكي يحافظ على كرامته ويبقى في نظر التاريخ زعيماً "تغييرياً" لا غبار عليه.

غير أن يلتسين كان قد بدأ مسبقاً بالتركيز على بقائه في السلطة بأي ثمن بعد العام 1992، وذلك عندما أقال غايدار من رئاسة حكومته. كم كانت مدهشة

سرعة انحدار صحة يلتسين، بالنسبة لرجل كان ذات يوماً قوياً من الناحية الجسدية. لقد هرم بسرعة كبيرة بالقياس مع غورباتشوف المولود في نفس العام[10]. يبدو أن حياته المحفوفة بالضغوطات، والإجهاد النفسي، والإفراط في شرب الخمر، والعادات الأخرى غير المعتدلة، كلها كانت لها ضريبتها الثقيلة على صحته. لكن الإنهاك الجسدي، في الواقع، لم يكن هو السبب وراء فقدانه حدسه، وعدم قدرته على استيعاب المشاكل والتحديات الجديدة، واضطرابه، ومن ثم وقوعه في الكآبة أو محاولته الردّ بأساليبه القديمة، وهي طرد المسؤولين وتعيين آخرين غيرهم.

أدّى بقاء يلتسين في الكرملين بعد العام 1996 إلى إضعاف السلطة وإيقاعها في الفوضى. وكانت إمكانية الإنقاذ معدومة لأن الرئيس كان قد عمل لسنوات على تدمير أي فرصة لظهور نخب وزعامات جديدة في روسيا. أضف إلى ذلك ما قامت به غالبية الليبراليين الروس من المراهنة على الزعيم ونبذهم للحاجة إلى مؤسسات مستقلة، الأمر الذي أضعف ثقة المواطنين بفكرة الديمقراطية الليبرالية نفسها. كانت روسيا واقعة بين طرفي كماشة. فمن جهة، أدت إعادة انتخاب يلتسين لفترة رئاسية ثانية إلى إصابة الحكومة بالركود. ومن الجهة الأخرى، لم يكن ثمة بديل عنه، وهذا كان - جزئياً على الأقل - خطأ الليبراليين والديمقراطيين. كان الخيار البديل الوحيد ليلتسين في العام 1996 هو عودة الحزب الشيوعي إلى السلطة برئاسة زيوغانوف. ولهذا السبب، اضطر يلتسين للبقاء على المسرح السياسي، بالرغم من انتفاء الحاجة إلى موحِّد معادٍ للشيوعية، وبالرغم من أنه أصبح عقبة في وجه مرحلة جديدة من التحوّل.

خلال حكم يلتسين، كان المبدأ الديمقراطي الشعبي على تعارض دائم مع المبدأ الديكتاتوري الفردي. وهذا الصراع بين التوليفة غير المنسجمة للديمقراطية مع القيادة من خلال السلطة الفردية أدى بالديمقراطية أن أصبحت واجهة تخفي وراءها مضموناً مختلفاً تماماً.

عاشت روسيا في ظل القيادة الديكتاتورية قروناً طويلة، مغيرة فقط من ألوانها الإيديولوجية وطرق شرعيتها. فخلال المرحلة الشيوعية، استمدت الديكتاتورية شرعيتها من الحزب واختبأت وراء قناع القيادة الجماعية التي لم تستطع فعل الكثير

لتغيير جوهرها. وبعد انهيار الشيوعية، أحيا يلتسين تقليداً لطالما ميّز روسيا عن بقية بلدان أوروبا، تقليداً جعل من السلطة الفردية – هذه المرة بدون غطاء "الملكية الجماعية" – نواة الحياة السياسية. وفي التسعينيات أيضاً، أصبحت سلطة الزعيم، وليس المجتمع، المادة الرئيسة في الدستور. كل المؤسسات الرئيسة في الحياة السياسية الروسية كانت تعمل في الفراغ الذي تخلقه لها السلطة المركزية، كما كان الحال لقرون طويلة. صحيح أنه في عهد يلتسين، نال اللاعبون السياسيون في روسيا الحرية وأصبحت الفعاليات السياسية عفوية وغير قابلة للتوقع بها (نتيجة القواعد المتغيرة للعبة السياسية)، غير أن هذا لم يحصل بسبب خضوع السلطة لعملية تحوّل جوهري ولأن أولئك الموجودين في السلطة فهموا الأسباب المنطقية للتعدد السياسي والحرية بل لأن السلطة كانت ضعيفة ومضطربة.

لم تكن ملَكية يلتسين المنتخَبة، التي كانت تحكم في مجتمع طبقي تسوده بيروقراطية فاسدة وأجهزة سلطة رئيسة ضعيفة، أكثر من محاكاة رديئة للديكتاتورية الشمولية التي سادت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. فقد لجأت هذه الملَكية المنتخَبة مضطرةً – بغية المحافظة على وضعها – إلى مشاركة سلطتها مع المجموعات المتنفذة في البلاد، وذلك من أجل مواجهة العوائق والقيود المتعددة، وأيضاً من أجل عقد الصفقات بصفة دائمة. أي أن الزعيم الديكتاتوري ظاهرياً، الذي يملك في يده كل السلطات، كان في حقيقة الأمر زعيماً شبه ديكتاتوري.

هذا النمط من النظام كان يشبه النظام الذي أطلق عليه جويليرمو أودونيل مصطلح "الديمقراطية التخويلية"؛ نظام من السلطة يستند إلى مبدأ يقول بأنه "مهما كان الشخص الذي يُنتخَب رئيساً، فإنه يكون بموجب ذلك مخوَّلاً للحكم بما يراه مناسباً"[11]. بالنسبة لروسيا، كانت "الديمقراطية التخويلية" التي اتبعها يلتسين في التسعينيات تمثّل خطوة واضحة إلى الأمام من النموذج السابق للحكم الديكتاتوري الشمولي. ولكن، بسبب التناقضات والأفخاخ الداخلية في روسيا، لم يكن باستطاعة هذا الحكم أن يكون فعالاً أو قابلاً للاستمرار. والسؤال هو كيف ستتمكن روسيا من التخلص من فخ هذه السلطة الفردية المطلقة، الضعيفة، والمضطربة.

بدت الطبيعة الفردية لحكم يلتسين بأنها ستساعد في قضية الإصلاح الاقتصادي، لكن الدخول إلى السوق العملي والحضاري سرعان ما أثبت بأن ذلك كان مجرد وهم. صحيح أن إجراء الإصلاحات الاقتصادية وإبطال مقاومة الفئات الاجتماعية غير المستعدة للتخلي عن رعاية الدولة كان أكثر سهولة تحت نمط الرئاسة الفردية المطلقة، لكن العودة إلى السلطة الفردية، في نفس الوقت، جعلت من مسألة تطوير حياة سياسية تضم في إطارها مؤسسات مستقلة ومتعددة، كل واحدة منها تعمل في موضوع يهم أعضاءها، أمراً غير قابل للتحقيق. وعلى الرغم من أن إصلاح السوق استفاد من مركزية السلطة على المدى القصير، إلا أنه فشل على المدى البعيد بسبب التقدم البطيء في إحداث مجتمع ديمقراطي ليبرالي. إضافة إلى ذلك، فإن رأسمالية السوق في غياب مؤسسات مستقلة، وأفراد مستقلين، وقوانين واضحة للعبة السياسية (وأولها سيادة القانون) لا يمكنها أن تكون أكثر من محاكاة سخيفة للسوق.

يمكننا أن نكون أقل انتقاداً لعمل يلتسين إذا ما سلّمنا بأن عدد التحديات التي كانت تواجه روسيا في العام 1991 كان كبيراً جداً، وأن سبل حلّ تلك المشاكل على الطريق المؤدية إلى الديمقراطية الليبرالية كانت محدودة. ولكن، دعونا لا ننسى أن يلتسين كان يمسك بالعديد من مفاصل السلطة في يديه وأنه - قبل أن يتخذ المجتمع والحياة السياسية في فترة ما بعد المرحلة السوفياتية شكلهما الواضح - كان يملك تأثيراً كبيراً على مسار الأحداث. ولهذا السبب، ليس لديه أي عذر في إخفاقه في دفع التحوّل الليبرالي بقوة أكبر، وهو مسؤول شخصياً عن الفرص الضائعة فيما يخص الإصلاحات الروسية.

لو واظب أي زعيم آخر واجهته نفس العقبات على المحاولة في التحرر من قيود الديكتاتورية وأفخاخ سياسة القصور، وفهِم بوضوح أكبر التحديات الروسية، لتمكّن من مساعدة البلاد على القيام بخطوات كبيرة تجاه نظام حكم أكثر تمدناً، ومؤسسات مستقلة، ومجتمع مدني. ولكن، ثمة مشكلة هنا: كم عدد الزعماء الذين كانوا يمتلكون سلطة مطلقة ومع ذلك أقدموا بكل شجاعة وبشكل طوعي على مشاركة سلطتهم مع قوىً ومؤسسات أخرى؟ إن الانتقال

إلى نظام ديمقراطي ليبرالي يعني بالدرجة الأولى القدرة على مشاركة السلطة.

ومع ذلك، ينبغي علينا أن نوفي الرئيس بوريس يلتسين حقّه. فروسيا أثناء حكمه جنّبت نفسها والعالم الكثير من السيناريوهات المدمرة. على سبيل المثال، كان يلتسين المسؤول الرسمي عن مسألة التخفيض السلمي للقوة النووية العظمى والمرحلة الأولى من تحوّلها، بالرغم من أنه لم يتعامل معها بالطريقة الحسنة التي يتصورها البعض. ومع أن الثمن الذي دفعه الملايين من الشعب الروسي كان فادحاً، لكنه كان يمكن أن يكون أكثر فداحة من ذلك.

ولكن، في نفس الوقت، يجدر بنا ألا نلطّف من تقييمنا لقيادة يلتسين لمجرد أن روسيا نجت من الدمار أثناء حكمه ولأنه لم يكن ثمة مرشحين أقوياء للرئاسة. فبالرغم من أنه ساعد المجتمع في الحصول على الحريات، لكنه أخفق في فهم دور حكم القانون والمحاسبة. وإذا ما نظرنا إلى الحاجة لإنجاز المشروع الديمقراطي، والفرص - وإن كانت محدودة - التي سنحت له، لقلنا بدون أدنى شك بأن يلتسين كان زعيماً ضعيفاً وغير كفوء. على أي حال، أن يرغب المجتمع بعد رحيل يلتسين "بيدٍ قوية" وأن يكون متلهفاً للنظام هو بحدّ ذاته تقييم لحكمه.

كان يلتسين يمتلك سلطات رسمية واسعة، لكنه مع ذلك لم يكن قادراً على تنفيذ قراراته. كان، من الناحية الشخصية، يميل إلى الزعامة، لكنه تُرك بدون دعم شعبي، ولهذا السبب كان يجد نفسه مضطراً دائماً للسعي لكسب رضا الناس والظهور بمظهر المدافع عن الجماهير. كان زعيماً مبدؤه نظام رئاسي واحد، لكنه أُرغم على أداء دوره في مرحلة من التفكك. كان سياسياً يكره التسويات، فإذا به يضطر لعقد الكثير من الصفقات ومنح الكثير من التنازلات. كان رجلاً يدّعي التمسّك بالديمقراطية كهدف، ومع ذلك أشرف بنفسه على إحداث ملَكية منتَخَبة. كان ذلك الرئيس الذي فاز بانتخابين ليصبح ستاراً تختبئ خلفه المافيات. كان مثالاً للشخصية القوية الديناميكية فإذا به يصل إلى مرحلة يحارب فيها ضعفه وانعدام ثقته بنفسه.

جعل يلتسين من التغييرات الحكومية الجذرية المستمرة وسيلته للبقاء في سدّة

الحكم. وكلما اشتدت قلة ثقته بنفسه، لجأ أكثر إلى القيام بتلك التغييرات المبالغ فيها. لقد أصبح التغيير الشامل بالنسبة إليه وسيلة للحفاظ على الوضع الراهن، نموذج الحكم الذي اعتاد عليه؛ تناقض آخر من تناقضات المرحلة الانتقالية. كان هو من دمّر الشيوعية، ومع ذلك أصبح الحزب الشيوعي بفضله عنصراً هاماً في عمل نظامه. وذلك النظام، الذي تأسس في بداية التسعينيات مع الكثير من الآمال العريضة والنوايا الطيبة، انتهى به المطاف بدفع جزء هام من الأمة إلى كره الديمقراطية ومعاداتها.

ومع ذلك، جعل يلتسين من العودة إلى الشيوعية في روسيا أمراً مستحيلاً. وعوّد كذلك الطبقة السياسية على أسلوب أكثر تمدناً في التعامل مع القضايا الدولية. فمنذ بداية رئاسته، أصبح من الصعب على روسيا - إن لم يكن مستحيلاً - أن تعود إلى الحرب الباردة مع الغرب. وضمن، بطرق عديدة، تفكيكاً سلمياً للاتحاد السوفياتي وظهور دول مستقلة على أراضيها. كما علّم الطبقة السياسية على التواجد في جوٍّ من التعددية وحرية التعبير. (رغم أن مسار الأحداث في عهد بوتين سيُظهر أن إمكانية العودة إلى الوراء لم تُستبعَد كلياً). وأخيراً، هنالك شيء آخر جعله يلتسين مستحيلاً في عهده: إنه الاقتصاد المركزي المنظم.

ثمة نتيجة أخرى لإدارته أعتقد بأنها تستحق الاستحسان: لقد أرغمت قيادة يلتسين الضعيفة والمضطربة والعاجزة في معظم الأحيان جزءاً كبيراً من المجتمع على التفكير بنفسه، والاعتماد على قواه الخاصة، والخروج من ظل الدولة. بعبارة أخرى، إن الإحباط الذي شعر به الناس تجاه زعيمهم جعلهم يتعلمون كيف يتخذون خطواتهم بأنفسهم وعلى مسؤوليتهم الخاصة. وتلك الحقيقة قد تساعد روسيا على البقاء تحت حكم أي زعيم.

سيتوجّب على روسيا أن تدفع ثمناً باهظاً كي تخلص نفسها من نموذج الحكم الفردي العاجز الذي أحياه يلتسين. ولكن، علينا أولاً أن نترقب ما إذا كان بوتين سيحمل نظام حكم يلتسين شبه الديكتاتوري يعمل أم لا. فإذا تبيّن بأنه لا يستطيع (وهو الأرجح)، فإن المجتمع سيضطر لدفع ثمن أخطاء "أبي النظام" وأخطاء وريثه

أيضاً، الذي حاول الحفاظ على القسم المحين من داخل النظام على قيد الحياة. وعلى هذا الأساس، قد يتقرّر نجاح يلتسين كمغيِّر بمدى سرعة تفكيك ملَكيته المنتَخَبة، وكذلك مدى قدرة العادات الديمقراطية والذهنية الجديدة التي اكتسبتها روسيا في عهده على البقاء.

ذلك هو الإرث الذي تركه بوريس يلتسين إلى لفلاديمير بوتين. كانت عملية تسليم السلطة إلى بوتين، كوصي ووريث، بحدّ ذاتها تأكيداً على مبدأ الملَكية المنتخَبة المتأصلة في النظام الذي أوجده يلتسين. أما استقالة يلتسين المبكرة، فلم يكن لها أي شأن بالديمقراطية، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ أثبتت عدم أصالة مفهوم الديمقراطية عند يلتسين، وذلك لأن رحيله كان ضرورياً مع الاضمحلال البطيء لصورته كسياسي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن التطور المزيف للانتخابات - الطريقة التي تمّ التلاعب بها - كان له هدف واحد هو ضمان حكم فريق سياسي واحد.

بعبارة أخرى، جاء استلام بوتين للسلطة - وكان ما يزال حينذاك في دور الرئيس المؤقت - تأكيداً على منطق نظام يلتسين. ولكن، مع فرصة لإظهار مدى مرونة وقدرة ذلك النظام على التطور وفي أي اتجاه. وفي هذا الخصوص، كان على الزعيم الروسي الجديد اجتياز عدة اختبارات صعبة، أولها كان اختبار شكره وامتنانه للفريق الحاكم القديم.

قبل استقالة يلتسين في كانون الأول من العام 1999، لعب بوتين دور المعيَّن المطيع بشكل مثالي، حيث قام بكل ما بوسعه لإثبات أنه لم يكن لديه أية طموحات خاصة به، وهذا قد يكون صحيحاً بالفعل في تلك الفترة، لأنه بدا وكأنه كان يريد أن يكون مجرد موظف وليس شخصاً مميزاً أو زعيماً. لربما كان ما يزال خائفاً من تحمُّل المسؤولية أو من قلة خبرته. أو ربما كان يخشى أن يغير يلتسين رأيه في اللحظة الأخيرة ويعيِّن وريثاً آخر.

في الحقيقة، لم يكن ثمة أية ضمانة بأن هذا الوريث سيكون هو الخيار الأخير. ومن يمكنه أن يعرف بماذا يفكر الرجل المريض أو ابنته في الخطوة التالية؟ ولهذا السبب، كان بوتين مرغماً على أن يكون مطيعاً وأن لا يجذب الانتباه إليه وأن

يصبر وينتظر فرصته. ربما كان هذا دوراً طبيعياً بالنسبة إليه، بصفته ضابطاً سابقاً في المخابرات، حيث لعب في تلك الفترة دور المساند والداعم مرات ومرات. وربما كان ما يزال يجد صعوبة في التأقلم مع الحياة العامة. أو يمكننا أن نكون محللين نفسيين سيئين ونقول بأننا لا نستطيع استبعاد فكرة أن بوتين ربما لم يكن يأبه كثيراً لما إذا كان سيصبح الملك التالي أم لا.

على أية حال، لم يكن ثمة شك في أن بوتين - بعد استقالة يلتسين - سيربح الانتخاب الرئاسي المزمع إجراؤه في آذار من العام 2000. لكن الأمر الذي لم يكن معروفاً بعد هو ما إذا كان سيتبع منطق إرث يلتسين أم سيبدأ في تغييره. ولكن، بصرف النظر عن شعوره إزاء نظام يلتسين، فإنه سيضطر للعيش معه لوقت طويل، إما بشكل سلمي أو بشكل صدامي. وستقضي روسيا وقتاً طويلاً في إيضاح موقفها من الرجل الذي ترك الساحة على نحو غير متوقع عشية العام 2000.

الفصل الثالث

بوتين،
الزعيم الروسي الجديد

انتخابات رئاسية بدون خيار. أي مسار سيُسلك؟

شبكة عنكبوت الكرملين الجديدة. تشكيل الحكومة. ترويض الحكام.

على من سيُعتمد؟ المثقفون قلقون.

بعد احتفالات العام الجديد 2000 مباشرة، أصدر بوتين، بصفته رئيساً مؤقتاً، أول مرسوم له منح بموجبه الحصانة ليلتسين[1]. وفقاً لذلك المرسوم، لم يكن بالإمكان مقاضاة يلتسين لسوء التصرف الإداري أو الجرمي في أي من أفعاله كرئيس. وفوق ذلك، اعتُبر مساعدو يلتسين (ابنته تاتيانا وبقية المقربين منه) بأنهم مسؤولون أمامه فقط، أي أنهم بُرِّئوا من أية مسؤولية قضائية. بعبارة أخرى، أوجد مرسوم بوتين منطقة من الحصانة حول الرئيس السابق يمكن أن تمتد، وفقاً لمشيئته، لتشمل أفراد حاشيته أيضاً.

علّق أحد المراقبين الأجانب على مرسوم بوتين قائلاً بأنه "أعطى الأساس لكل التهم التي وُجهت إلى يلتسين من قبل أعدائه"[2]. على أي حال، لم يكن هذا هو شعور ذلك المراقب الأجنبي فقط، فالكثير من المراقبين الروس كانوا يشاركونه نفس الشعور. ولكن، علينا أن نعترف بأن ضمانة الحصانة للزعيم الراحل في روسيا كانت الطريقة الوحيدة التي تكفل مغادرة الفريق الحاكم القديم المسرح بدون وقوع معركة شرسة.

في تلك الأثناء، إن شعبية رئيس الوزراء بوتين وما ورثه من أدوات إدارية جعلت نتيجة الانتخاب الرئاسي، الذي سيُجرَى في 26 آذار من العام 2000، محتومة. وفقاً للدستور، كان يُفترَض إجراء الانتخاب الرئاسي في حزيران، لكن استقالة يلتسين المبكرة جعلت من الممكن تحديد موعد أبكر لذلك الانتخاب، وذلك لضمان فوز بوتين نظراً لشعبيته القوية التي كان يحظى بها آنذاك.

كان هنالك عشرة مرشحين آخرين إلى جانب بوتين، من بينهم نفس الأشخاص الذين كانوا يتنافسون مع يلتسين في الانتخابات السابقة، مثل الزعيم الشيوعي غينادي زيوغانوف، وزعيم حزب يابلوكو الديمقراطي غريغوري يافلينسكي، وزعيم "الحزب الديمقراطي الليبرالي" القومي الطابع، المهرج السياسي فلاديمير جيرينوفسكي. بينما دخل بقية المرشحين السباق الرئاسي بدون أدنى فرصة ليس فقط في الفوز بل حتى في الحصول على دعم ذي أهمية. كل ما كانوا يريدونه هو الشهرة والتغطية التلفزيونية حتى يتمكنوا لاحقاً من تحقيق مآرب أخرى.

على أي حال، إن الاشتراك في الانتخاب الرئاسي ليس له أي مسؤولية قانونية. كونستنتين تيتوف، وإيلا بامفيلوفا، وسيرجي جوفوروخين، ويوري سكوراتوف، وأليكسي بودبيريسكين، وعمر جبرائيلوف (حسب ترتيب الأصوات التي حصلوا عليها) كلهم ترشحوا للانتخابات لمجرّد الترشح فقط وليس للفوز، وكأنهم كانوا يريدون إظهار أن الغاية ليست لها أي أهمية وأن الإجراء فقط هو المهم. والجميع كانوا يعرفون بأن ليس لأحد أية فرصة في الفوز باستثناء بوتين، لأن كل قوى الدولة كانت مسخرة لصالحه.

لقد سمحت الحرب الشيشانية لبوتين بأن يلعب دور الزعيم القوي والحازم، ولكن ثمة عوامل أخرى، ليست أقل أهمية، ضمنت نجاحه. فمن جهة، كان بوتين الخليفة الرسمي ليلتسين، بمباركة من الرئيس الروسي الأول نفسه، الأمر الذي ضمن دعم الطبقة الإدارية وانتقالاً سلمياً للسلطة. ومن جهة أخرى، فإن صورته كزعيم صارم لا يزيح عن مبادئه كانت إيجابية بالمقارنة مع صورة يلتسين الضعيف الواهن. بعبارة أخرى، أمكن لهذا الوريث أن يكون مقبولاً من كلٍ من الموالين والمعارضين على حدٍّ سواء؛ من أولئك الذين كانوا يريدون انتقالاً منظماً وهادئاً واستمرارية لما

سبق، وكذلك من أولئك الذين كانوا يطالبون بالتغيير على مستوى القمة وبالقطيعة مع الماضي.

والأهم من ذلك هو أن بوتين كان قد أصبح الطريقة المثلى للتخلص من يلتسين - لصالح طبقة النخبة والمجتمع بصفة عامة - فالكل سئم من الزعيم المتقلب، غريب الأطوار. حتى إن أقرب مساعديه السابقين ومؤيديه المخلصين كانوا يعتقدون في قرارة أنفسهم بأن السيل قد بلغ الزبى.

إن غموض صورة بوتين السياسية جعلته كاللوح الفارغ الذي يستطيع كل شخص أن يكتب عليه أي شيء يريده. ربما كان الأمر غير شعوري بالنسبة لبوتين في البداية، لكنه كان في الواقع يحاول إرضاء الجميع، بحيث أمكن لكل الفئات السياسية والاجتماعية بأن تأمل في أنه - على المدى البعيد - سيدعم صيغتها الخاصة لتحقيق الاستقرار والنظام في روسيا. كان بوتين يجمع ما بين التصميم والوضوح، المرتبطين في أذهان الناس بالجيش عموماً، وبين نوع ما من الالتباس يكتنف شخصيته. ذلك الغموض جعل هذا الرجل يروق لكل طبقات المجتمع ومكّنه من تجنب الإجابات الدقيقة على الأسئلة التي كانت تؤرق روسيا. وتلك كانت استراتيجية حكيمة بالنسبة لشخص يستهل حياته السياسية ويحضّر لخوض انتخابات لأول مرة.

ساندت طبقة النخبة بوتين مساندة كاملة، آملة بأن يحافظ الزعيم الجديد على القواعد الحالية للّعبة، فهي كانت تريد، عبر مساندتها له، التأكيد على الوضع الراهن الذي استفادت منه إلى حدٍّ كبير وأرادت استمراره[3]. ثم كان هنالك أولئك الذين كانوا يريدون من بوتين، بصفته ممثلاً للأجهزة الأمنية، أن يعيد المجتمع إلى الطريقة التي عاشها أيام الاتحاد السوفياتي أو أن يقدم نظاماً ديكتاتورياً صرفاً. فيما أمل بعض الليبراليين بأن يتابع بوتين، نظراً لماضيه في سان بطرسبورغ، الإصلاحات الاقتصادية المتوقفة منذ فترة طويلة. لكن الرغبة الساحقة لدى الطبقة السياسية والشعب الروسي عموماً كانت تكمن في أن يثبّت بوتين نفسه كزعيم قادر على جلب النظام بعد الفوضى التي أحدثها يلتسين، ووضع حدّ لتقلّب الكرملين.

قبل الانتخاب، رفض بوتين التفصيل في بيان مبادئه السياسي، محاولة منه للحفاظ على المصداقية عند مؤيديه المتنوعين. لكنه لن يتمكن من البقاء صامتاً إلى الأبد. في ذلك الوقت، كان قد تكلّم مرة واحدة فقط حول تطور روسيا في مقالة حملت عنواناً متكلفاً، "روسيا على حافة الألفية"، ظهر في 30 كانون الأول من العام 1999. في تلك المقالة، استند بوتين كثيراً إلى الماضي حيث دعا إلى مزج القيم الإنسانية العالمية مع العدالة الاجتماعية، والوطنية، والمركزية، والملكية الجماعية، والتقاليد الروسية[4]. تلك المبادئ كانت رائجة فعلاً في العهود السوفياتية، عندما كانت الأمة تحاول شقّ "طريقها الخاص". ولكن، مع سقوط الشيوعية، أصبحت كل تلك الادعاءات بالتفرد الروسي أو البديل الروسي باطلة ضربة واحدة. كان بوتين – عن إدراك أو عن غير إدراك – يحاول إعادة إحياء فكرة أثبتت أنْ لا مستقبل لها. لربما كان يحاول التأثير في المحافظين من الشعب الروسي. لكنه ارتكب – هو أو مستشاروه – خطأً هنا.

حلب بوتين على نفسه من جراء ذلك انتقاد الليبراليين والمؤيدين للغرب. كان بإمكانه بالطبع تجاهل استيائهم، لأن هذه المجموعات كانت تشكّل أقلية في روسيا. ومن الواضح أيضاً أن كَسْبَ تفهّم ودعم مؤيدي السلطة المركزية كان أكثر أهمية بما لا يقاس بالنسبة إليه، فهؤلاء كانوا يمثلون مجموعة أكبر بكثير. ولكن، لأنه كان يعرف بأن الليبراليين كان لهم نفوذ في وسائل الإعلام الجماهيرية وبين المقاولين، سرعان ما عدّل من موقفه.

في رسالة مفتوحة إلى الناخبين في شباط عام 2000، أثبت بوتين ومساعدوه بأنهم تعلموا درسهم: هذه المرة، حاولوا تجنّب أية أفكار يمكن أن تثير هجوماً أو حتى انتقاداً. حاول خليفة يلتسين إزالة كل الأفكار الإيديولوجية مركزاً فقط على القيم الإجماعية التي لا يمكن أن ترفضها حتى القوى المتنافسة – سواء أكانت ليبرالية أم يسارية أم تلك المؤيدة للسلطة المركزية. وخلصت الرسالة بمجملها إلى إعطاء دور متزايد للدولة (بدون تحديد موقع الزيادة) وإجراء المزيد من الإصلاحات على السوق وإعادة إحياء فكرة العدالة الاجتماعية.

وفي نفس الوقت، جرَّب بوتين توجيه موقف نقدي إلى إدارة يلتسين. "أولى

مشاكلنا وأهمها على الإطلاق هي ضعف الإرادة. غياب إرادة ومثابرة الدولة في إكمال المشاريع التي بدأت بها. التردد، التلكؤ، عادة تأجيل المهام الصعبة إلى وقت لاحق"، كتب بوتين، محاولاً إبعاد نفسه عن اليلتسينية واجتذاب منتقدي سياسة يلتسين[5].

رفض بوتين القيام بحملة من أجل انتخاب آذار، مركزاً على واجباته كرئيس للوزراء وكرئيس مؤقت، تلك الواجبات التي غُطّيت بشكل واسع من قبل محطات التلفزة ووسائل الإعلام الأخرى، التي تتبعت كل خطوة قام بها رئيس الوزراء. ارتأى فريقه، بحكمة، أن يقدمه ليس كزعيم مميز بل كأي شخص آخر: "رجل الشارع"، حيث أصبح بإمكان أي روسي عادي ينظر إلى بوتين - بوجهه الخالي من الوسامة، وثيابه السيئة التفصيل، وأسلوبه المباشر، والأخرق إلى حدٍّ ما - أن يتخيل نفسه رئيساً. حتى استخدامه العرضي للّهجة العامية (كوعده بأن "يمسح" الإرهابيين الشيشانيين "في المرحاض")، الذي صدم المثقفين، أثار إعجاب بقية المواطنين ببساطة الزعيم الجديد.

كان العامل النفسي في غاية الأهمية بالنسبة لموقف الشعب الروسي في الأشهر القليلة التي سبقت الانتخاب. يتضمن الشعب الروسي "فئة متذبذبة" كانت تدعم شخصاً جديداً في كل انتخاب، بحثاً عن بطل جديد. وقد دعمت هذه الفئة، في انتخاب العام 1996، الجنرال ألكسندر ليبيد، إلا أنها سارعت إلى مساندة بريماكوف في بداية العام 1999. أما بطلهم الجديد الآن فهو بوتين، بالطبع، الذي عُزي ارتفاع معدلات شعبيته في تلك الفترة - في جزء كبير منه - إلى انخفاض نصيب السياسيين الآخرين من الدعم؛ أولئك الذين تواجدوا على الساحة منذ عشر سنوات، وبعضهم أكثر من ذلك، لدرجة أنهم أصبحوا مزعجين. كان بوتين وجهاً جديداً والناس كانوا يتوقون إلى الجدّة. في الواقع، كانوا سينجذبون إلى أي بديل عن نظام يلتسين الفاسد. لكن المثير للسخرية في الأمر هو أنهم دعموا بديلاً اختير من قبل حاشية يلتسين. يبدو أن المواطنين الروس لم يكونوا مستعدين لدعم شخص من المعارضة. أو أنهم لم يكونوا محبطين بما يكفي ولا غاضبين بما يكفي لاتخاذ قرارهم بدون موافقة أو استحسان الفريق الحاكم.

آخر استطلاع أجراه المركز الروسي لأبحاث الرأي العام (VTsIOM) قبل التصويت أظهر بوتين بأنه الفائز المؤكد تقريباً، حيث أعرب 53 بالمائة من المشتركين عن نيتهم بالتصويت للرئيس المؤقت (كانت النسبة 58 بالمائة قبل وقت قصير). كانت معدلات شعبية بوتين قد بدأت بالانخفاض، ولكن ليس بنسب خطورة. أما بالنسبة لغينادي زيوغانوف، زعيم الحزب الشيوعي، فقد استقر على نسبة 21 بالمائة، بينما حصل يافلينسكي من يابلوكو الليبرالي على 6 بالمائة فقط.

عندما سُئل المشتركون في الاستطلاع عما تحتاجه روسيا، أجاب 71 بالمائة منهم "زعيم قوي" و59 "دولة قوية". أما "المؤسسات الديمقراطية" فلم تكن تشكل أولوية بالنسبة للشعب الروسي على ما يبدو، حيث أتى على ذكرها 13 بالمائة منهم فقط. كأن المجتمع الروسي كان يقول رأيه - بطريقة معاكسة - في حقبة يلتسين، بربطها بزعيم ضعيف أو دولة ضعيفة. لكن المثير للقلق في الأمر هو محاولة روسيا، مرة أخرى، التحرر من أزمة اليلتسينية عبر البحث عن منقذ جديد وليس عبر إقامة مؤسسات قادرة على البقاء.

وما يثير القلق أيضاً هو أن الشعب الروسي لم يكن يصدق أن بوتين سيأتي إلى السلطة بأسلوب نزيه، سواء من خلال مؤامرات الآخرين أم من خلال مؤامراته هو، ومع ذلك فإن الكثيرين ممن فكّروا على هذا النحو كانوا سيصوتون له في كل الأحوال. كان الناس يشعرون بالإحباط من الانتخاب على الطريقة الروسية، الذي كان يُستخدَم لإضفاء الشرعية على الخيارات التي اُتخذت من خلال الصفقات غير الشرعية، ولكنهم، بالرغم من ذلك، كانوا يقبلون هذه الخيارات. غالبية الذين اشتركوا في هذا الاستطلاع - 54 بالمائة - كانوا يشعرون بأن حملة بوتين الرئاسية كانت مضلّلة، و72 بالمائة منهم كانوا يعتقدون بحدوث عملية غشٍّ عند إحصاء الأصوات.

عشية الانتخاب، ذكرت وسائل الإعلام أن 63 بالمائة من الشعب الروسي كانوا يثقون في بوتين ثقة كاملة، بعد أن كانت النسبة 76 بالمائة قبل أسبوعين فقط (بالرغم من أن 25 بالمائة فقط أبدوا انزعاجهم من حقيقة عمله السابق في الكي جي بي وجهاز الأمن الفدرالي). وفقاً للمركز الروسي لأبحاث الرأي العام،

العاملان الأساسيان لانخفاض معدلات شعبية بوتين هما تأكيد روابطه مع الفئة الحاكمة (58 بالمائة)، والحرب المستمرة في الشيشان (57 بالمائة). بينما كان يشعر 55 بالمائة بالقلق إزاء افتقاره إلى برنامج محدد. ولكن، بالرغم من كل ذلك، لم يجد الشعب خياراً آخر.

أظهرت الصورة التي رسمها علماء الاجتماع عن "البوتيني" النموذجي استناداً إلى هذه الاستطلاعات بأن الدعم الأساسي الذي تلقاه الرئيس المؤقت جاء من الشباب ومن أولئك الذين تخطوا الستين من عمرهم، وأن نصيبه من دعم الإناث كان أكبر من دعم الذكور. أما الدعم الأقوى فقد حصل عليه من ذوي التعليم المتوسط. بالمقابل، فأولئك الذين كانوا متشككين منه كانوا في أغلب الأحيان حاصلين على مستويات أعلى من التعليم، وكانوا بين 30 و50 من أعمارهم، ويعيشون في مدن كبيرة. ولهذا السبب كان دعم بوتين ضعيفاً في موسكو، لأن هذه المدينة كانت دائماً أكثر ديناميكية وثقافة وتطوراً من بقية المدن في روسيا.

أظهر الاستطلاع الذي أجراه المركز الروسي لأبحاث الرأي العام في 9 آذار، أي قبل أسبوعين من الانتخاب، بأن نسبة كبيرة من الناخبين الذين يساندون بوتين - 56 بالمائة - كانوا يرفضون فكرة تمديد الفترة الرئاسية من أربع سنوات إلى سبع (24 بالمائة وافقوا على التمديد و11 لم يدلوا بآرائهم). لقد أظهرت هذه النتيجة أن الشعب الروسي لم يعد يقبل بالحكم مدى الحياة وأوحت كذلك بأن توق الروسيين إلى الاستقرار المرتكز على زعيم واحد قد يكون مرحلياً فقط.

إن استقالة يلتسين المبكرة لم تعطِ منافسي بوتين الوقت الكافي للاستعداد للانتخاب المعدّ مسبقاً، و لم تعطِ الشعبَ الوقت الكافي ليسأم من بوتين. أما المرشحون الآخرون في السباق الرئاسي فقد جعلوه يبدو وكأنه سباق حقيقي، وذلك بمنحهم بوتين الفرصة لكي يجعل من تعيينه من قبل حاشية يلتسين شرعياً من خلال نصر انتخابي. في هذا الوضع، كان بوتين يحتاج فقط إلى تحويل سلطاته الرئاسية المؤقتة إلى سلطات شرعية. كان قدّر فلاديمير فلاديميروفيتش أن يربح، لأنه لم يكن باستطاعته أن يخسر - لم يكن هنالك أحد ليخسر أمامه - حتى لو أراد ذلك.

نجح الفريق الحاكم ومرشحه في الحفاظ على صورته كزعيم قوي وفعال إلى أن جاء يوم الانتخاب، تلك الصورة التي بُنيت فقط على قدرته على تحمّل مشاق رحلاته المستمرة في أرجاء البلاد وعلى دلائل أخرى تشير إلى نشاطه البدني. أما بشأن خططه الحقيقية، فلم يُعلَن عنها أبداً. عندما سأله أحد الصحفيين عن ماهية برنامجه، أجاب بوتين: "لن أفصح عنه". هذا الجملة المستفزة، في الواقع، كانت تمثل جوهر حملة بوتين الانتخابية؛ لا تقل أي شيء ملموس، ولا تعد بأي شيء. وبالنسبة لأولئك المعتادين على المعايير السياسية الغربية، فهذه الجملة كانت تحدياً فظاً إضافة إلى كونها تعبر عن ازدراء بالرأي العام، وكأن لسان حاله يقول: "أنتم تعلمون بأنكم ستنتخبونني حتى بدون برنامج". وكان محقاً في ذلك.

في 26 آذار، فاز بوتين بالرئاسة في الجولة الأولى بتأييد حوالى 53 بالمائة من الناخبين. في حين حصل منافسه الرئيس زيوغانوف على 29.2 بالمائة، وزعيم المعارضة الديمقراطية يافلينسكي على 5.8 بالمائة. أما الحاكم أمان توليفيف فقد حصل على 2.95 بالمائة، والقومي فلاديمير جيرينوفسكي على 2.7 بالمائة، والحاكم كونستنتين تيتوف على 1.47 بالمائة. بينما حصل بقية المرشحين مجموعين على أقل من 1 بالمائة.

لعبت رعاية الفريق الحاكم لبوتين، من خلال توظيف "الموارد الإدارية" في إبعاد خطر منافسيه وتنظيم الدعم له، دوراً كبيراً في فوزه بالانتخاب الرئاسي. حيث قامت السلطات المركزية والمحلية على مختلف المستويات بكل ما هو ممكن لتحقيق النصر له؛ "كل ما هو ممكن" يعني عدداً كبيراً من الأساليب والطرق، من ترغيب وترهيب الناخبين، إلى مضايقة المرشحين الآخرين، إلى ضمان إحصاء "صحيح" للأصوات.

أشار عالما الاجتماع ليف جودكوف وبوريس دوبين، في معرض تفسيرهما لانتصار بوتين، إلى رغبة الشعب الروسي بالانضمام إلى ومساندة معسكر المنتصر، الذي يمثله الآن بوتين. لم يُبد أحد اهتماماً – فيما يبدو – بأهداف الزعيم الجديد وإيديولوجيته، فما يهمّ هو أنه كان يجلس مسبقاً على كرسي الرئيس وأنه كان مدعوماً من أجهزة السلطة الرئيسة، الجيش ووزارة الداخلية ووكالات

الاستخبارات، المؤسسات الروسية الوحيدة (إضافة إلى الكنيسة الأورثوذوكسية) التي كانت تتمتع حتى ذلك الحين باحترام الناس وتُعتبَر في نظرهم خالية تقريباً من الفساد.

ولهذا السبب حصل بوتين في الانتخاب على أصوات 12 بالمائة من الشيوعيين، و40 بالمائة من مؤيدي يابلوكو، و40 بالمائة من حزب جيرينوفسكي الديمقراطي الليبرالي، وأكثر من ثلثي ليبراليي اتحاد قوى الحق (SPS)، و70 بالمائة من أنصار حزب بريماكوف - لوجكوف، أرض الأجداد وكل روسيا. هؤلاء الناخبون دعموا بوتين لأنهم كانوا يعتقدون بأنه سيفوز، ولأنه وفريقه كانوا يكافحون من أجل تحقيق النظام، وأيضاً لأنه أظهر القوة. في روسيا الجديدة التي تعصف بها الاضطرابات، كان الناس متشوقين للنظام ويحترمون القوة[6].

كان انتخاب الرئيس الروسي الأول يلتسين، الذي جرى في العام 1991، انتخاباً من أجل إنجاز تغيير جذري؛ في حين كانت انتخابات العام 1996، التي فاز بها يلتسين أيضاً، تهدف إلى وضع نهاية للماضي الشيوعي. أما الانتخاب الرئاسي لعام 2000 فقد كان تصويتاً من أجل الاستقرار، حيث لم تعد ثمة رغبة واسعة بالتغيير. كان المجتمع تعباً ويريد الأمن والسلام. غير أن الرغبة بالنظام لم تكن مطلقة على أي حال، لأن الناس لم يكونوا راغبين بفقدان الحريات التي منحهم إياها غورباتشوف ويلتسين. ولهذا السبب، كان على الزعيم الجديد أن يجد علاقة تبادلية جديدة بين الحرية والنظام.

في 7 آذار، جرى حفل تنصيب الرئيس الثاني لروسيا. في هذا الحفل، تبدَّت الطبيعة الانتقائية للقيادة الجديدة حين حاول الكرملين تقديم مظاهر من عهود مختلفة إلى الجمهور: من الديكتاتورية القيصرية، ومن الحقبة السوفياتية، وكذلك من مرحلة ما بعد الشيوعية. يلتسين وبوتين يراقبان الاستعراض من المنصة التي كان يقف عليها القياصرة لتحية شعبهم؛ قوائم الحضور أُعدَّت على الطريقة السوفياتية التقليدية من أجل الضيوف، الذين قُسِّموا بحسب منزلتهم وطُلب منهم البقاء في

القاعة المخصصة لهم؛ والزعيم الجديد يدلي بالقسم الرئاسي على دستور يلتسين. في الواقع، لقد عكس الاحتفال جوهر الفريق الحاكم الجديد وطرازه الهجين، الذي كان يتضمّن جوانب تبدو ظاهرياً بألها غير متجانسة: ماضي زعيم الكرملين الجديد في الكي جي بي، ونشاطه الليبرالي، وارتقاؤه شبه الملكي إلى السلطة بتخطيط وتنظيم من المعارضين للشيوعية والثوريين!

إن هذه الطريقة "ما بعد الحداثوية" في ارتقاء بوتين إلى السلطة ستتبدّى مظاهرها في إدارته كذلك، حيث ستحتوي هذه الإدارة على عناصر مختلفة من عهود مختلفة، مثل الخلافة والمكائد على الطريقة القيصرية، والإخلاص والولاء على الطراز السوفياتي، وبراغماتية ونفعية العصر الجديد؛ كلها معاً ستصبح قوة محركة للنزعات المتعارضة والاحتمالات المختلفة. ما علينا إلا أن نراقب كيف سيعيش ويحكم هذا الرجل - الذي ينبغي أن يكون واضحاً، وعاقد العزم، وخالياً من الشكوك، وينشد حلولاً قاطعة - في بيئة تعددية، مجزّأة، ومتناقضة. غني عن البيان، بالطبع، القول بأن هذه الفترة "ما بعد الحداثوية" في روسيا لا تمثّل في حقيقة الأمر انقطاعاً حقيقياً عن الماضي، ما قبل السوفياتي وما بعد السوفياتي كذلك. من هنا، فإن أولئك الذي فهموا هذه الحقيقة وتمكنوا من التحوّل في جو من المؤشرات والمنحنيات المختلطة إلى مبادئ غير متجانسة ظاهرياً كانوا يملكون فرصة بالبقاء على القمة.

بدا بوتين عصبياً خلال حفل التولية. تطلّب السيناريو منه القيام بمشية طويلة عبر أروقة الكرملين حتى يصل إلى الغرفة التي سيُجرَى فيها الاحتفال. أثناء صعوده أدراج الكرملين التي لا تنتهي، أظهرت كاميرات التلفزيون وجهه الشاحب المتوتر، وجسده القوي، ولكن الصغير، الذي كان ضائعاً تقريباً وسط ضخامة الكرملين. وببذلته غير المناسبة، بدا غير منسجم إلى حدٍّ بعيد مع الطقس الملكي. وهذا أمر طبيعي تماماً بالنسبة لشخص اعتاد على التواجد في الظل، وراء رئيس ما، ينفّذ المهمات - مساعد رئيس الكي جي بي، نائب عمدة سان بطرسبورغ، عضو غير

ذي أهمية في إدارة رئاسية – فإذا به يجد نفسه فجأة سيداً للكرملين.

جُمع الضيوف في قاعات مختلفة، استناداً إلى مراكزهم في الهرمية السياسية التي وضعها فريق يلتسين. وهكذا ضمّت القاعة الرئيسة حشداً شديد التنوع من الناس: طبقة النخبة، أولاد طبقة النخبة، "كاردينالات متنفذون"، رؤساء وزراء متقاعدون، وشابات حسناوات لم يكن لهن فيما يبدو علاقة مباشرة مع الحدث. أما لوجكوف وبقية السياسيين الهامين فلم يكونوا موجودين في تلك القاعة. غير أن غورباتشوف كان مدعواً، بمبادرة شخصية من بوتين (كأن بوتين كان يحاول إعادته إلى الحياة السياسية من جديد).

هذا كان آخر ظهور رسمي ليلتسين، ولهذا السبب كان محط أنظار الجميع؛ كيف كان يبدو، هل بمكنه أن يتكلم، كيف يمشي، ما هو شعوره في دوره الجديد؟ حاول يلتسين الإدلاء بخطاب يبقى للذكرى، لكنه كان خطاباً طويلاً وذا طابع تعليمي دفع ببوتين، الواقف إلى جانبه، إلى رمقه بنظرات توحي بنفاد صبره. أما خطاب بوتين، الذي كان قصيراً ونابضاً بالحيوية، فقد ألقاه دون أن يتوقف ولو لمرة واحدة. في الحقيقة، كان مظهر بوتين وحده يعكس الفارق بينه وبين الزعيم المسنّ الواقف بجانبه، وهذا الفارق كان يبعث على الاطمئنان بالنسبة للكثيرين.

كان الزعيم الروسي الجديد في وضع استثنائي لربما كان يلتسين يحسده عليه. فليس هنالك من منافسين يهددون سلطته. وطبقة النخبة بدت مخلصة، بل خاضعة، له. أما الشعب فقد كان ينظر إليه بأمل، مع أن آماله لم تكن مبالَغ فيها. وهذا أمر جيد أيضاً بالنسبة لبوتين، لأنه لن تكون هناك خيبة أمل شعبية في حال لم تتحقق هذه الآمال[7].

كان الوضع الاقتصادي في بداية العام 2000 مستقراً إلى حدٍّ ما، بل إن روسيا كانت قد حققت بعض النمو أيضاً. ففي شهر شباط من ذلك العام كان معدل التضخم الشهري يتراوح بين 0.7 و0.8 بالمائة فقط. فيما أظهر الإنتاج زيادة ملحوظة خلال العام الفائت بلغت 11.0 بالمائة، مما أدّى إلى حدوث فائض في

الميزانية. أما سعر النفط فقد كان ثابتاً ومرتفعاً نسبياً، 21.50 دولاراً للبرميل الواحد، وذلك كان جيداً للجزء الأساسي من عوائد الاقتصاد.

وبالنسبة للحرب الشيشانية - بالرغم من حقيقة أنها كانت متوقفة - فهي كانت ما تزال تحظى بدعم الشعب، الذي كان يريد المضيّ في القتال إلى أن يُسحَق الانفصاليون. كل هذا يعني أن بوتين كان يملك مساحة واسعة للمناورة فيما يتعلق بإرساء ما يريد إرساءه.

ولكن، في نفس الوقت، وبالرغم من امتلاكه حرية حركة غير اعتيادية، فإن الرئيس الجديد كان مقيداً إلى حدٍّ بعيد بواسطة نظام الرئاسة المطلقة الذي ورثه عن يلتسين، ذلك النظام الذي يتوجب فيه على الرئيس أن يهتم بكل شيء، حتى التفاصيل. لأنه إذا ما توقف عن كبس الأزرار، فإن النظام كله سينطلق في رحلة بدون ربان. إضافة إلى ذلك، إن إخفاقات الإدارة، حتى على المستوى المحلي، تضرّ بشرعية الرئيس، لأنه الشخص الوحيد - في نظر الناس - الذي يتحكّم بكل أدوات السلطة، ولأنه مسؤول عن كل شيء.

غير أن هذا النظام، في الوقت نفسه، كان يرعى لامسؤولية الرئيس، لأنه حتى لو كانت هنالك أخطاء وإخفاقات، فمن الصعوبة بمكان - وربما من المستحيل - إقصاؤه عن منصبه. إضافة إلى ذلك، فإن الزعيم الجديد قد ورث، من جملة ما ورث، بيروقراطية النظام السابق وأجهزة السلطة الرئيسة فيه (وزارتي الداخلية والدفاع والأجهزة الأمنية) التي أصبحت مدعومة من قبل الجماعات المتنفذة ذات المصالح، التي كانت تهدف إلى الحفاظ على القواعد السابقة للّعبة، والتي كانت تراقب وتنتظر، وهي على أتمّ الاستعداد إما لدعم بوتين أو لإعاقة سياساته. ولهذا السبب، كان يتوجّب على الوافد الجديد أن يتعلم منطق النظام الذي، ورثه وأن يقرر ما إذا كان سيتّبعه أو سيحاربه.

ثمة مشكلة خطيرة أخرى تواجه بوتين، إنها المزج الحاصل في روسيا بين السلطة ورأس المال، بين السياسة والاقتصاد، وبين الخاص والعام؛ تقليد روسي لم

يفشل يلتسين فقط في القضاء عليه بل قام بتعزيزه في بعض النواحي أيضاً. فإذا ما غضّينا الطرف عن العاقبة الكارثية بحدّ ذاتها المتمثلة بإشاعة الفساد والتسبب بانهيار الدولة الروسية، فإن المزج ما بين السلطة ودنيا التجارة والأعمال قد ساهم في المحافظة على، بل وتوسيع المنطقة الرمادية، تلك المنطقة المظلمة التي كان يتم فيها إنتاج وبيع كميات هائلة من البضائع والخدمات دون أن يدفع أي شخص كوبكاً واحداً كضريبة. واليوم، إنك لا تجد هناك الموظفين الرسميين الفاسدين والسماسرة فقط، بل جزءاً كبيراً من السكان قد استقروا هناك أيضاً؛ الملايين من الناس كانوا يعملون في المنطقة الرمادية. في تلك الأثناء، ما يزيد عن 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي كان يُنتَج في تلك المنطقة.

كانت المنطقة الرمادية قد أصبحت بمثابة شبكة الأمان بالنسبة للعاطلين عن العمل، ولذوي الأجور المنخفضة، ولأولئك الذين لهم مستحقات متأخرة عند الدولة. بعبارة أخرى، لقد ساعدت هذه المنطقة المجتمع على تخطي المرحلة الانتقالية. صحيح أن الدولة كانت تخسر مبالغ ضخمة من تلك الضرائب الضائعة، في حين كان الخارجون عن القانون يربحون، لكنها لو حاولت القضاء على هذه المنطقة، فإنها قد تعرِّض الاستقرار الاجتماعي إلى الانهيار، ما لم تنشئ في الوقت نفسه أماكن قانونية لممارسة النشاط الاقتصادي. و لم تكن المناطق الرمادية حكراً على الاقتصاد وحده، فالسياسة أيضاً كانت قد انتقلت لتعيش في ظلالها، حيث كانت تُتخذ الكثير من القرارات الهامة خلف الأبواب الموصدة، وتحت ضغط من قبل الجماعات المتنفذة. باختصار، لم يكن بالإمكان السيطرة على المنطقة الرمادية، وفوق ذلك فهي كانت تنطوي على خطر يتهدد سلطة الزعيم، ما لم يكن يريد إطاعة قوانينها.

حتى الخلفية الاقتصادية الإيجابية التي تمتعت بها إدارة بوتين كانت في حقيقة الأمر غير مبنية على أساس صلب، لأن الأسعار المرتفعة للنفط كانت هي السبب الرئيس وراء ذلك - تماماً كما في السابق - أيام الحقبة الشيوعية. من هنا، بدون إصلاحات بنيوية، واستثمار ضخم، وتطوير القطاعات الأخرى للاقتصاد، فإن هذه الحالة الاقتصادية الجيدة ظاهرياً يمكن أن تنهار إذا ما انخفضت أسعار النفط.

لم يكن صعباً على بوتين أن يدرك أن غالبية الطبقة السياسية كانت تخشى من استمرار عملية تحرير السوق. حتى حاشيته نفسها كانت تمثّل مشكلة بالنسبة للسياسة الاقتصادية، حيث كان أعضاؤها ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة، وكل واحد منهم كان يسعى منذ البداية لإقناعه بطريقته الخاصة في التفكير؛ بمعنى أنهم لم يكونوا يشكلون فريقاً محترفاً منسجماً مترابطاً بحيث يمكنهم دفعه باتجاه إنجاز إصلاحات حاسمة. أما طبقة النخبة الباقية من عهد يلتسين، التي احتفظت بالكثير من نفوذها، فقد كانت، في غالبيتها، ضد تغيير الوضع الراهن وضد الفصم – وهو الأهم – فيما بين السلطة والتجارة، وذلك واضح لأن أي تغيير سيحصل يمكن أن يخفّض من أرباحها وربما قد يزيل نفوذها بالكامل. في بداية العام 2000، أيّد 15 بالمائة فقط من الشعب إنشاء سوق حرة غير مقيدة، وهؤلاء كانوا يشكلون مجموعة متنوعة المشارب، غير قادرة على تقديم دعم هام للنظام. فيما كان 25 بالمائة من الشعب الروسي يؤيدون مبدأ مُلكية الدولة وأن تكون هي المسؤولة عن التنظيم الاقتصادي. أما الباقي فقد كانوا يمثلون "المستنقع" المتشكك أبداً.

بعض المترددين من الشعب الروسي كانوا يتحوّلون إلى رفض السوق. ففي العام 1993، كان 27 بالمائة من المواطنين يؤيدون الملكية الخاصة للمشاريع الأساسية، في حين أن هذه النسبة انخفضت إلى 20 بالمائة في العام 2000. وبالنسبة لتحديد الدولة لأسعار المؤسسات التجارية، فقد ازدادت نسبة المؤيدين لهذه المسألة من 45 بالمائة في العام 1993 إلى 51 بالمائة في العام 2000 (10 بالمائة فقط رفضوا أيّ تدخل للدولة في تحديد الأسعار). وفي العام 1993 كذلك، 13 بالمائة من الشعب الروسي كانوا يعتقدون بوجوب السماح للأجانب بامتلاك أراضٍ كبيرة، إلا أن هذه النسبة تناقصت لتصل إلى 5 بالمائة فقط بحلول العام 2000[8]. وهذه، بالطبع، كانت مؤشرات مثيرة للقلق بالنسبة لأي زعيم إصلاحي التوجُّه.

لا بد أن بوتين كان يدرك بأن نافذة الفرصة لن تبقى مفتوحة إلى الأبد. فإذا كان يريد الدفع باتجاه القيام بأي إجراءات متعلقة بتحرير السوق، فقد كان يتوجب عليه الإسراع. الشعبية والثقة قيمتان لا يمكن الاعتماد عليهما أبداً، لأنهما مرجّحتان للتقلّص دائماً.

من جهة أخرى، أشارت نتائج استطلاع آخر إلى بوتين بالاتجاه السياسي الذي ينبغي أن يسلكه. في ذلك الاستطلاع، 39 بالمائة من المشتركين لم يكونوا يحبون علاقة بوتين بيلتسين وحاشيته. من الواضح أن بوتين كان مضطراً للتفكير في كيفية قطع حبال الفريق الحاكم القديم. بالمقابل، 12 بالمائة فقط انتقدوا افتقاره إلى خط سياسي واضح[9]. ولأن هذه النسبة الأخيرة كانت ضئيلة، ولأن تجنبه تبنّي سياسات محددة قد أكسبه دعماً من قبل فئات اجتماعية متنوعة، فقد كان بإمكان بوتين الإبقاء على وضعه الحالي لبعض الوقت. بعبارة أخرى، كانت ثمة إمكانية بأن تضمن له هذه العطالة السياسية تواجداً هادئاً طوال فترته الرئاسية الحالية، وحتى إعادة انتخابه في العام 2004 إذا ما صمد الاقتصاد.

كان باستطاعة بوتين، مدفوعاً بالدعم المعنوي الذي قدمته له معدلات القبول الابتدائية والظروف المساعدة، القيام بتغييرات طفيفة، ولكن واعدة، على الجبهتين الاقتصادية والسياسية. في الحقيقة، كان هنالك احتمال بأن يفقد بوتين فرصة هامة، وقد يندم عليها، إذا لم يبدأ القيام بإصلاحات بنيوية وذلك للفوائد الجمة التي قد تجلبها على روسيا. ولكن، بالمقابل، ثمة احتمال آخر بأن يؤدي القيام بتغييرات جذرية من دون تشكيل دعم سياسي إلى إسقاطه، كما حصل مع غورباتشوف و"البيريسترويكا" خاصته. من هنا، كانت المحافظة على الوضع الراهن والركود، في أغلب الأحوال، أكثر منفعة من التغيير فيما يخص الحفاظ على السلطة.

بدأ بوتين وظيفته الجديدة بالحدّ الأدنى من الخبرة السياسية وبعادات اكتسبها عبر سنوات في عمله القديم، قد تعمل في غير صالحه. لقد وقع أعلى منصب في البلد في حضنه بعد أربعة أشهر فقط من "التدريب" عندما كان رئيساً للوزراء. كما أنه لم يكن يملك حساسية سلَفَه السياسية أو قدرته الإدارية (ولم يكن باستطاعته امتلاكهما من وظائفه السابقة). وإضافة إلى ذلك، فهو لم يكن شخصية شهيرة ممن يمتلكون القدرة على التأثير في الجماهير إذا ما دعت الضرورة. ولهذا السبب، كان عليه تعلّم كل ما يتعلق بعمله الجديد، بدءاً من المبادئ الأولية الخاصة بإدارة جهاز سياسي قومي واتخاذ القرارات الرئاسية. من جهة أخرى، فإن عمله في الكي جي بي قد علّمه إطاعة الأوامر، علّمه كيف يكون تابعاً؛ في حين أنه الآن

أصبح مضطراً لاستخدام السلطة وممارسة القيادة. كان قراره الشخصي الوحيد الذي اتخذه في مرحلة مبكرة من إدارته هو بدء "عملية مكافحة الإرهاب" في الشيشان، ذلك القرار الذي يدلّ على استعداده لتطبيق معالجات بسيطة على مشاكل معقدة. وقد يكون هذا القرار ناتجاً عن عدم نضوجه السياسي، أو اتباعه مبادئ بعينها، أو محاولته استرضاء جماعة المحافظين الكبيرة في روسيا، أو قد يكون ناتجاً عما تعلّمه في الكي جي بي.

يُقال - ولمة سبب وجيه لذلك - بأن العمل في الأجهزة السرية، وخاصة الكي جي بي السوفياتية، ليس مهنة بل طريقة في التفكير. وتلك الطريقة في التفكير تتميز بكره الانشقاق من أي نوع كان، وبعدم القدرة على تحمل التنوع في المحيط، ورفض أي شيء غريب أو لا يمكن فهمه بسهولة، وإفراط في الشك، وميل إلى اتخاذ القرارات بسرية مطلقة. أولئك الذين يمتلكون مثل هذه الذهنية لا يشعرون بالاطمئنان إلا في دائرة جماعتهم الضيقة. أما إلى أي مدى كانت هذه الطريقة الزمروية (نسبة إلى الزمرة) في التفكير تمثل منهج بوتين في التفكير، فهذا ما كان على الشعب الروسي أن ينتظر لكي يعرفه. ولكن، قد يستبشر المرء خيراً في حقيقة أنه عمل في سان بطرسبورغ مع عمدتها الليبرالي أناتولي سوبتشاك، وأنه تلمّس طريقه آنذاك في جوٍّ من المخاطرة، والكفاح، وتحمل الآراء الأخرى.

في الحالات غير المألوفة بالنسبة إليه، أظهر بوتين حذراً وروية، حيث كان ينتظر، ويتأمل، ويحاول جاهداً الوصول إلى جوهر المسألة. إن رغبته في فهم التفاصيل، والتعامل مع كل شيء بنفسه، وإصغائه إلى محاوريه كانت من بين صفاته الإيجابية بكل تأكيد. لقد استطاع بوتين توسيع رقعة جمهوره عن طريق دعوة أناس من كل الطبقات الاجتماعية إلى الكرملين، وطرح الأسئلة عليهم بكل اهتمام، والاستماع إلى أجوبتهم بكل مودة. أعرف الكثير من الناس الذين كانوا حذرين من - إن لم نقل متشككين كلياً - بوتين إلى أن قابلوه، ثم ما لبثوا أن أصبحوا بعد ذلك من مناصريه الفاعلين. كان يعرف كيف يكسب الأصدقاء. لقد أوجد مصادر بديلة للمعلومات، ولم يكن معزولاً كما كان حال يلتسين.

ولكن، في الحالات التي ينبغي فيها اتخاذ قرارات استراتيجية بسرعة، فإن اهتمام ومثابرة بوتين ورغبته بمعرفة كل التفاصيل قد تمنعه من رؤية النقاط الأساسية. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الأسلوب في القيادة الذي يصرّ على تفحّص كل شيء بشكل يومي أسلوب مضنٍ ومرهق، لذا، بالرغم من شباب بوتين وقدرته على التحمل، فمن غير المحتمل أن يقدر على مواكبة الأحداث لوقت طويل. لقد حاول يلتسين في البداية الإلمام بكل تفاصيل العملية الإدارية، إلى أن أدرك بأن ذلك كان مستحيلاً. وعلى هذا الأساس، فإن بوتين سيضطر، عاجلاً أم آجلاً، إلى اتخاذ واحد من قرارين، إما تقوية المؤسسات وإعادة توزيع بعض المسؤوليات على الحكومة والبرلمان، أو تسليم بعض من مسؤولياته إلى أناس مقربين منه، نسجاً على منوال يلتسين.

في أشهره الأولى في منصبه، اعتمد بوتين الرويّة وعدم الاستعجال، الأمر الذي جعله يبدو متردداً. ولكن، إذا ما نظر المرء إلى ماضيه، فسيعرف بالتأكيد أن هذا الحذر كان طريقته الوحيدة لتأمين موقعه. في البداية، لم يكن بوتين يملك أي شخص يستند إليه باستثناء فريق يلتسين الذي كان يمسكه في قبضته. ولكن، لسبب ما اضطر بوتين إلى البدء بالعمل بنفسه، وإلى إظهار قدرته على التحكم بعملية صنع القرارات. كان عليه تعلّم فنّ الحكم. وذلك لم يكن بالأمر اليسير على أي حال. فبوتين، بعكس العديد من أسلافه، كان مضطراً لأن يصبح سياسياً بعد تسلمه منصبه. وفوق ذلك، لم يكن ثمة ضمانات بأنه - حتى إذا أصبح سياسياً - سيمضي قدماً ويصبح زعيماً.

الكثير من الناس يصفون بوتين بأنه عملي، وذكي، وسريع التعلم. فمنذ البداية، أظهر بوتين قدرة على التفكير والتحدث بمنطقية ودقة. وعرف كيف يتواصل مع الجمهور العريض، حتى أنه أضاف سحراً خاصاً إلى شخصيته الودودة. كما تعلّم كيف يتحدث إلى الصحافة ويعطي إجابات عميقة. كان مجتهداً ومثابراً في عمله إلى أقصى الحدود، الأمر الذي أكسبه، بعد مدة قصيرة فقط، كمية هائلة من المعلومات حول جوانب متعددة من أسلوب الحكم. وفوق ذلك، فإنه كان يملك ذاكرة رائعة، تماماً كما كان يلتسين في أفضل سنينه. وهكذا أثبت الزعيم

الجديد بأنه منهجي على نحو منهل وشغوف بالمعرفة إلى أبعد الحدود، ووظّف هاتين الميزتين في فهم جوهر طريقة عمل السلطة الروسية.

قال بوتين أشياء منطقية تماماً، وسرعان ما بدأ باتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح؛ إذا اعتبرنا أن نقل البلاد باتجاه اقتصاد سوق أكثر فاعلية هو الفعل الصحيح. ومن أجل ذلك، وظّف بوتين ليبراليين من أمثال جيرمان غريف، وأندريه إيلاريونوف، وأليكسي كودرين، وآخرين عرفهم في سان بطرسبورغ، وأحضرهم جميعاً إلى الحكومة. طلب من غريف ابتكار استراتيجية جديدة لتنمية البلاد وتحديد الأولويات فيما يتعلق بمهام الإصلاح الاقتصادي. أعطى وجود هؤلاء الليبراليين، الذين جعلهم بوتين جزءاً من دائرته الخاصة، انطباعاً بأنه لن يسمح بحدوث ردّات فعل عنيفة مضادة للسوق، بالرغم من تنامي ميل الشعب إلى المركزية. يبدو أن بوتين اعتاد على تفكير السوق وأنه كان يستطيع أداء دوره بفاعلية أكبر في إطار اقتصاد السوق.

مما لا شك فيه أن الزعيم الجديد كان يملك طاقة إيجابية، وأن هذه الطاقة كان يمكن استخدامها من أجل المزيد من الخير، ولكن ضرورة البقاء - أو ربما تعقيدات بوتين الخاصة وأفكاره المسبقة - كانت قادرة، ربما، على دفن هذه الطاقة.

قسّم بوتين الجميع، بدافع من قلقه الداخلي، إلى أصدقاء وأعداء. فمنح زملاء السلاح من حاشية بلتسين صكّ البراءة (مثل رئيس الإدارة السابق بافل بورودين، الذي اتّهم مراراً بالفساد)[10]. ولم يعطِ بوتين، بالطبع، نفس الحق إلى أولئك الذين كانوا يخالفون سياساته، أو أولئك الذين لم يُظهروا ما يكفي من الطاعة. وسرعان ما أكّد هذا الأمر مع فلاديمير غوزينسكي وإمبراطوريته الإعلامية ميدياموست، ومن ثم مع "عرّابه" بيريزوفسكي.

كان موقف بوتين من حرية الصحافة سبباً في إثارة القلق في المجتمع. حيث بدأ الزعيم الجديد، بشكل تدريجي، باعتبار أي انتقاد لسياساته بأنه تحدٍّ للدولة مستغلاً أي فرصة كانت تسنح له للردّ على المنتقدين. وكان أندريه بابيتسكي -

مراسل صحفي يعمل لصالح راديو ليبرتي كان ينتقد سياسة موسكو في الشيشان في تقاريره التي كان يرسلها من ميدان المعركة خلال عامي 1999 و2000 - أوّل ضحايا امتعاض بوتين من استقلال وسائل الإعلام. وتحمّل بابيتسكي من جراء ذلك الإجراءات القضائية الروسية التعسّفية، حيث اتُّهم بالتجسس لصالح المتمردين الشيشانيين، ووُضع في زنزانة انفرادية، واستُجوب، ومن ثمّ تم تبادله - كأي إرهابي - مقابل جنود روس وسُلّم إلى مجموعة شيشانية مسلحة. من الواضح أن معتقليه كانوا يريدون إخفاءه دون أن يترك أي أثر.

يمكن تعريف حادثة بابيتسكي بأنها "أعراض نظام توتاليتاري في مجتمع تعددي"؛ عودة إلى الطريقة السوفياتية النموذجية في التعامل مع الصحفيين المستقلين الذي يمتلكون الشجاعة لمواجهة السلطة بآراء مختلفة عن الخط الرسمي العام. من المؤكد أن الاضطهاد الذي تعرض له بابيتسكي على أيدي أجهزة الأمن قد تمّ بمعرفة بوتين الشخصية، لأن حالة بابيتسكي أصبحت الموضوع الأبرز في وسائل الإعلام الروسية آنذاك. في رسالة احتجاج جماعية، كتب بعض الصحافيين:

> منذ بدء البيريسترويكا، لم يحدث ولا لمرة واحدة أن سمحت السلطات لنفسها بالقيام بمثل هذا العمل المهين والمخالف للقانون ضد أحد ممثلي وسائل الإعلام الجماهيرية. فإذا كان الصحفي بابيتسكي قد ارتكب عملاً غير قانوني من وجهة نظر السلطات الرسمية، فإن مسألة البتّ في إدانته أو براءته ينبغي أن تُقرَّر في محاكمة قضائية علنية. وإذا كانت الأفعال التي ارتُكبت بحق بابيتسكي ردّة فعل على محتوى تقاريره من الشيشان، فإن ذلك انتهاك مباشر لمبدأ حرية الصحافة الذي كفله الدستور(11).

لم يجرؤ الكرملين على إبقاء بابيتسكي في السجن أو إعدامه، خوفاً من ردّة فعل المجتمع الدولي والمجتمع الروسي كذلك، فأُطلق سراحه، وأُسقطت جميع التّهم الموجهة ضده. في الواقع، كان هذا التراجع الإجباري من قبل السلطات الأمنية مؤشراً إلى اعترافها بالواقع السياسي الجديد. على أي حال، ذهب بابيتسكي إلى

الخارج، وتعلّم باقي مجتمع وسائل الإعلام الدرس، وكانت روسيا في طريقها لتصبح مكاناً غير ودّي بالنسبة للصحفيين المستقلين.

ثمة عامل فائق الأهمية في أي إدارة - وعندما تكون السلطة التنفيذية قوية والمؤسسات ضعيفة تصبح أهمية هذا العامل أكبر بكثير - إنهم الأشخاص الذين يحيط الزعيم نفسه بهم ويستمع إلى نصائحهم في السياسة. وفي كرملين بوتين، استمرت الصلات التي كانت معقودة في عهد يلتسين كما هي، وحافظ المقربون من الكرملين على بعض أو معظم نفوذهم.

بعد الانتخاب، لم يكن بوتين قادراً على تخليص فريقه من أعضاء حاشية يلتسين (مثل كبير المساعدين الرئاسيين، ألكسندر فولوشين). ادعى الرئيس الجديد بأنه يقف على مسافة واحدة من كل الطبقة الحاكمة، بيد أن ممثلي هذه الطبقة ظلوا جزءاً من دائرته الداخلية، فارضين قدراً كبيراً من النفوذ - رغم أنه لم يكن واضحاً وصريحاً كما في السابق - على القرارات الهامة. حتى أن بعضهم بدأ بالتسلق إلى السلطة، ومن بينهم سيرجي بوجاتشيف، الذي كان يعرف بوتين من سان بطرسبورغ. إن وجود بوجاتشيف في أروقة الكرملين كان بمثابة رسالة من الزعيم الجديد تفيد بأنه لم يكن مستعداً لاستئصال الطبقة الحاكمة بالكامل، بل كان ببساطة يقسّمهم إلى مخلصين وغير مخلصين.

بدافع من الامتنان، أو لأسباب عملية بالأحرى، استمر بوتين بالعمل وفق "نموذج الإخلاص" هذا، وهو نظام من الإلتزامات المتبادلة ضمن دائرة معينة، تعتمد أحياناً على الصداقة والعلاقات السابقة ولكنها في أغلب الأحوال تعتمد على الصفقات والخوف من إشاعة معلومات تثير الشبهات. لربما كان هذا هو النموذج الذي منعه من قطع صلاته القديمة، وهو ما يفسر عدم رغبته في - وربما عدم قدرته على - الانفصال عن الماضي في تلك المرحلة. عندما أصبح بوتين جزءاً من دائرة مكونة من أصدقاء يقيدون يديه، أصبح من الصعب، أو من المستحيل بالنسبة له، أن يخلّص نفسه من حاشية يلتسين والتابعين المريبين الآخرين ما لم يؤسس قاعدته

الخاصة ويتعلم فنّ الحكم الروسي ذاته. في بداية العام 2000، كان ثمة انطباع بأنه لم يكن مستعداً بعد للتحرر.

بشكل تدريجي، بدأ الرئيس الجديد بجلب زملاء قدامى له إلى الكرملين، أشخاص كان يعرفهم في سان بطرسبورغ ويمكنه الوثوق بهم. لكن معظم هؤلاء الأشخاص كانت لهم روابط مع أجهزة السلطة الرئيسة، وبصفة خاصة الأجهزة الأمنية. وكان من بينهم أشخاص اضطهدوا المعارضين من قبل، وهذا وحده كان كافياً لإثارة قلق ذوي التوجهات الديمقراطية من الشعب الروسي وناشطي حقوق الإنسان. وكان قلقهم مبرراً بكل تأكيد، فبالاستناد إلى ضعف الآليات الديمقراطية وتدفق موظفين سابقين في الكي جي بي إلى أعلى المستويات في الإدارة، فإن العودة إلى السلوك الاستبدادي كانت تبدو محتومة.

حاول مجتمع موسكو، لبعض الوقت – حتى قبل أن يصبح رئيساً – معرفة من هم المقربين من بوتين. كان الرجل، فيما يبدو، محاطاً بخليط متغير باستمرار من الأوجه القديمة والجديدة، كلهم كانوا يحاولون إيجاد أقرب موقع ممكن منه، شخصيات معروفة ممتزجة مع أناس غير معروفين كلياً ببذلات سوداء وقمصان بيضاء بالتأكيد. ثم جاء الأمر بغربلة هذا الخليط، وبشكل تدريجي انتقل الكثير من الأشخاص من حقبة يلتسين إلى الأطراف وقد ارتسمت على وجوههم علامات الاستجداء والتوسل، أما في الوسط فقد تجمّع أشخاص بدوا واثقين من أنفسهم، وثقتهم هذه كانت تزداد مع الوقت، إضافة إلى ازدياد مهارتهم في إيجاد طريقهم عبر أروقة الكرملين. ثم هدأت الأمور، وكشفت عن تكوُّن عدة دوائر حول بوتين.

تألفت الدائرة الأولى من أشخاص من الفريق السياسي القديم ليلتسين، وكان الأبرز فيهم هو فولوشين (كبير موظفي الرئيس، مرة أخرى). كان واضحاً أن بوتين لم يُبقِ فولوشين بدافع من شعوره بالامتنان بل لأن فولوشين كان يعرف كيف تُسوَّى الأمور، ولأنه أصبح خبيراً في ذلك لم يكن بالإمكان الاستغناء عنه حينذاك. كان فولوشين وثيق الصلة بأفراد سابقين من حاشية يلتسين، وكان غالباً ما يُزار من قبل تاتيانا داياشينكو وفالينتين يوماشيف، أكثر أفراد عائلة يلتسين نفوذاً.

والمجموعة الثانية في حاشية بوتين كانت تتألف من التقنيين الليبراليين، معظمهم من سان بطرسبورغ. جيرمان غريف، وليونيد ريمان، وإيليا كليبانوف وأليكسي كودرين كانوا أعضاء في الحكومة ويحتلون مواقع رئيسة في كادرها الاقتصادي. في موسكو، كانوا يُعتبرون بأنهم تابعون لأناتولي تشوبايس، أبرز الليبراليين الروس وعضو دائم في فريق يلتسين. كان تشوبايس قد ترك الساحة السياسية في وقت مبكر، ولكنه استمر في التأثير من وراء الكواليس. وبالنسبة للعلاقة بين تشوبايس وبوتين فهي لم تكن خالية من النقاط السوداء والشك المتبادل، فزعيم الكرملين الجديد لم يكن ليحتمل وجود سياسي يمثل قوة ونفوذ تشوبايس في دائرته. علاوة على ذلك، فبوتين لا بد أنه كان يعلم بأن تشوبايس كان أول من اعترض على تعيينه رئيساً للوزراء، وبذلك، خليفة ليلتسين. وتشوبايس كان يعرف بأنه، مع رئيس قوي كبوتين، لن يكون مطلوباً لكي يلعب دور حارس البوابة ومدير الأزمات. أما بالنسبة للمحسوبين عليه فقد كانوا سعداء بالتحوّل إلى بوتين.

أما المجموعة الثالثة في حاشية بوتين فقد كانت تتألف من أولئك الذين أصبحوا أصدقاءه في سان بطرسبورغ أو كانوا زملاءه في الكي جي بي. هؤلاء "السيلوفيكي"، كما يُطلَق عليهم في روسيا، كانوا الأشخاص الوحيدين الذي يمكن لبوتين أن يثق بهم ويعتمد عليهم؛ وهم، أولاً، سيرجي إيفانوف، الذي كان آنذاك يشغل منصب رئيس المجلس الأمني القوي الذي كان ينسّق سياسات وزارات السلطة؛ وفيكتور تشيركيسوف، زميل لبوتين من جهاز الأمن الفدرالي (FSB)؛ ونيكولاي باتروشيف، رئيس جهاز الأمن الفدرالي. وفي هذا الخصوص، كان جزء كبير من الشعب الروسي ينظر بشكل إيجابي لمسألة تعيين أشخاص من الأجهزة الخاصة في مناصب عليا، 44 بالمائة منهم اعتبروا الأمر إيجابياً (21 بالمائة منهم اعتبروه إيجابياً بالمطلق)، و35 بالمائة منهم اعتبروه سلبياً (9 بالمائة فقط وجدوه سلبياً بالمطلق)[12]. ربما كانت هذه الظاهرة نتيجة استياء الشعب الروسي من الجماعات التي ترعرعت في كنف يلتسين ورغبتهم بتنظيف الطبقة الحاكمة كلها، لأن الأشخاص القادمين من الأجهزة الخاصة كانوا يُعتبَرون أقل فساداً من الآخرين.

وإلى جانب تلك المجموعات الثلاث كان هنالك مسؤولو الخدمة السرية، وهم شبان عملوا مع بوتين لصالح سوبتشاك في سان بطرسبورغ، ومن بينهم ديمتري كوزاك، وإيغور سيتشين، وديمتري ميدفيديف. إن الصراع الداخلي بين ليبراليي سان بطرسبورغ ورجال الخدمة السرية في سان بطرسبورغ سمح لحاشية يلتسين القديمة - التي كانت قد جلبت بوتين إلى السلطة، والتي كانت تملك أعضاء مساوين في عددهم لأعضاء حاشية بوتين من أجل المعارك الداخلية - بالحفاظ على نفوذها.

صحيح أن هذه المجموعات لم تكن منسجمة فيما بينها، لكن بوتين كان بحاجة إليها كلها في ذلك الوقت للقيام بوظائفها المختلفة. ففي حين استمر أعضاء فريق يلتسين، الذين كانوا يلعبون دور مؤلفي سيناريو، بإدارة صراعات سياسية داخلية، كان الليبراليون يديرون السياسة الاقتصادية. أما زملاء بوتين في الخدمة السرية فقد حاولوا إدارة - وإن لم يكونوا بارعين دائماً - المشاريع الأكثر حساسية، تلك المتعلقة بتعزيز سلطة بوتين، وفي نفس الوقت كانوا يراقبون مكائد الكرملين. وسرعان ما سنرى بأنهم لم يكونوا بارعين في تعلّم فنّ الصفقات السرية. لكنهم كانوا الأشخاص الوحيدين الذين يملكون اتصالاً مباشراً مع بوتين، الذي أشركهم في خططه لمساعدته في تحديد مكان ضربته التالية. كان واضحاً أن هذه المجموعات ستمتلك آراء متباينة، وستسعى لتحقيق أهداف مختلفة، وأن الرابع منها سيؤثر على سلوك بوتين. ومن وراء هذه المجموعات، استغلت مجموعات متنفذة أخرى - من بينها شركة بيتر آفين، وشركة ألفا التابعة لميخائيل فريدمان وشركة غازبروم - معركة "الفيلة" السياسية هذه لتقوية أناسها، وإيجاد موقع مناسب لهم في حاشية بوتين.

ثم جاء الوقت كي يُظهر بوتين السمات المميزة لرئاسته. وتمثّل الاختبار الأساسي، الذي سيُظهر ليس فقط نوايا إدارته الجديدة بل محتواها أيضاً، في تشكيل الحكومة. كان أمام بوتين خياران: إما أن يختار حكومة مستقلة يرأسها سياسي متنفذ يتحمل المسؤولية الكاملة عن السياسة الاقتصادية ويدع للرئيس مسؤولية تعزيز الاستقرار الداخلي، والسياسة الخارجية، والعلاقات مع الأقاليم. وهذا الخيار

يمكن أن يكون مثالياً بالنسبة لروسيا لأنه يقسّم السلطة التنفيذية، وينقل البلد تدريجياً نحو حكومة وبرلمان مستقلين. وإما أن يشكّل حكومة مستقلة كلياً يرأسها رئيس وزراء مطيع وبذلك يستمر النهج الذي يصيغ وفقه الرئيس كل سياسات الحكومة وفي نفس الوقت يكون بعيداً كل البعد عن المسؤولية.

وضع بوتين حداً لكل شكوكه، وقدّم مرشحه لرئاسة الحكومة إلى مجلس الدوما. وكان هذا المرشح ميخاييل كاسيانوف، الذي شغل في السابق منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة يلتسين وقبل ذلك منصب نائب وزير المالية. كان من الممكن تفسير تعيين كاسيانوف على أنه قرار بوتين (ربما أرغم على اتخاذه) بالحفاظ على نفوذ عائلة يلتسين السياسية، لأن كاسيانوف هذا كان معروفاً على نطاق واسع بأنه مقرّب من جماعة يلتسين.

سرت بضع شائعات حول كاسيانوف، زُعم فيها بأنه كان متهماً بعقد صفقات مشبوهة تتعلق بالديون السوفياتية والروسية، ومنها جاء لقبه "ميشا اثنان بالمائة"، حيث قيل بأنه كان يأخذ 2 بالمائة من كل صفقة ديون ساعد على تنظيمها. تجاهل كاسيانوف الاتهامات والإشاعات مفضلاً التظاهر بأنه لا يعلم أي شيء عما يتهامس به المجتمع السياسي في موسكو. بالطبع، علينا أن نعطي كاسيانوف حقّه، فهو أيضاً كان معروفاً بصفته مفاوضاً خبيراً مع المؤسسات المالية الغربية. وفوق ذلك، فهو أثبت بعد فترة قصيرة فقط بأنه إداري جيد لأنه عرف كيف يحافظ على حياته في بركة الكرملين المليئة بأسماك القرش.

اختيار كاسيانوف كان بمثابة دلالة على نموذج السلطة الذي ينوي الرئيس الجديد إرساءه: حكومة مطيعة يرأسها رئيس وزراء مطيع. لقد اختار بوتين لحكومته نموذج "الرسن" كنموذج للحكم، على غرار نموذج حكومة يلتسين التي كانت تأخذ أوامرها من المساعدين الرئاسيين، وفي نفس الوقت كانت مسؤولة عن كل أخطاء الرئيس؛ "صبي للضرب"، كما يقولون في روسيا.

وعلى الفور صادق الدوما، الذي لا يقل طاعة عن الحكومة، على تعيين كاسيانوف وشُكّلت بذلك أول حكومة لبوتين[13]. وضمّت هذه الحكومة أشخاصاً مكروهين متّهمين بالفساد، مثل وزير الصناعة الذرية، يفغيني أداموف،

ووزير المواصلات، نيكولاي أكسيونينكو. حافظ بوتين على التقليد المتمثل بتأليف الحكومة من تحالف المجموعات المتنفذة المختلفة، حيث كان كاسيانوف يمثّل مصالح فريق الكرملين القديم، في حين كان نائبه كودرين يمثّل مصالح مجموعة تشوبايس. حتى المجموعات الأخرى، وأهمها مجموعة يوري ماسليوكوف - ناشط بارز من الحزب الشيوعي وممثل مؤسسة الدفاع السوفياتية - كانت موجودة أيضاً. وضمّت الحكومة كذلك كتلة السلطة القديمة، باستثناء رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية، وحتى تلك اللحظة، كان وزير الدفاع ووزير الشؤون الداخلية ورؤساء أجهزة الأمن أشخاصاً معينين من قبل يلتسين. وكان ذلك نتيجة اتفاق بين يلتسين وبوتين تعهّد فيه الأخير بعدم استبدالهم لمدة عام واحد.

أظهر تأليف الحكومة الجديدة بأن الرئيس الجديد لم يكن باستطاعته بعد تقديم الدعم للمقربين منه. ومثال ذلك جيرمان غريف، الذي كان يريد لنفسه دوراً مركزياً في الحكومة، لكنه حصل في نهاية المطاف على منصب ثانوي هو مدير وزارة التجارة والتنمية الاقتصادية. إذاً، فالرئيس الجديد، بالرغم من بعض الخطوات المستقلة التي اتخذها، كان ما يزال مرغماً على التنسيق مع فريق يلتسين بشأن تعييناته.

حكومة كهذه، شُكّلت كي تعكس توازن السلطة في محيط الكرملين بدلاً من معالجة الأولويات السياسية والاقتصادية، لا يمكن التوقع بأنها ستكون فعالة. كانت هذه الحكومة أشبه بلغم أرضي، لأن أعضاءها لا يهمهم تنفيذ سياسات منظمة بقدر ما يهمهم السعي لتحقيق مصالح المجموعات التي ينتمون إليها واستراتيجيات تلك المجموعات.

وفي هذا السياق، أخذت الوكالتان المسؤولتان عن الإشراف والمراقبة - هيئة المساعدين الرئاسيين والمجلس الأمني - على عاتقهما القيام بدور جوهري، تمثّل بكونهما أصبحتا هيئتين رئيستين في مجال صنع القرارات، أولاً في ميدان السياسة المحلية وثانياً في حقل السياسة الخارجية. والوكالة الأولى كانت ما تزال برئاسة فولوشين أما الثانية فقد كانت برئاسة رجل بوتين وصديقه الشخصي إيفانوف. ونظراً لتركيبتيهما وسلطتيهما غير المحددتين بشكل واضح، فقد كان مقدّراً على

هاتين الوكالتين الدخول في دوامة الصراع فيما بينهما. في تلك الأثناء، كان بوتين يعمل على تهيئة المركز (مركز السلطة) الذي أعاد تكوين نظام توزيع السلطة الشكلي الذي وُجد في عهد يلتسين. كان الوجود التوفيقي الدائم للرئيس ضرورياً لمنع الصراع بين المجموعات ذات المصالح من أن يأخذ شكلاً تدميرياً. في الواقع، كان الرئيس، مع برلمان ونظام قضائي ضعيفين ومع غياب حكم ذاتي محلي، مضطراً للعب دور الحاكم والحكَم في آن معاً.

وبينما كان أعضاء فريق الحكم الجديد يدخلون في أفلاكهم الدائرة حوله، إلتزم الرئيس جانب الصمت، الأمر الذي أعطى الانطباع بأنه لم يكن يعرف ما سيفعله في الخطوة التالية. وهذا ما جعل وسائل الإعلام تصفه مستهزئة: "بوتين دمية" في الحقيقة، كان هنالك شعور يصعب تجنبه، وهو أن الرئيس قد سمح لفريقه بتحويله إلى مجرد سلعة في حملة علاقات عامة، ذلك أنه كان يقرأ خطابات معدة سلفاً، ويستخدم إيماءات تدرَّب عليها مسبقاً، مما أخفى شخصيته وجعل من الصعوبة بمكان التمييز بين بوتين المصطنع وبوتين الحقيقي. وبدأ الأمر يبدو وكأن "رجل العضلات"، كما صوَّره صانعوه، كان مشوشاً ومرتبكاً من جرّاء المشاكل والحالات الطارئة المتعاظمة.

في صيف العام 2000، تبددت كل الشكوك المتعلقة باستقلالية بوتين أو بالحاكم الفعلي لروسيا مع تعيين النائب العام. يُعتبر هذا المنصب منصباً حساساً في روسيا، والكثيرون كانوا يعتمدون على الشخص الذي يشغله، مثل حاشية يلتسين وبقية الحكام المتنفذين في البلاد. وكان من مصلحة عائلة يلتسين، بالطبع، أن يشغل منصب النائب العام رجلاً يمكنها التحكم به. ولهذا السبب، عندما حاول بوتين اقتراح حليفه المقرب، كوزاك، فرضت العائلة ضغطاً غير مسبوق على الرئيس بغية تغيير رأيه. حتى أن الأب نفسه - يلتسين - تدخّل في الأمر، وفقاً لقصة نُشرت في صحيفة أوبشتشايا غازيتا في 25-13 أيار. تقول القصة بأن يلتسين اتصل ببوتين في منتصف الليل وضغط عليه إلى أن أعاد كتابة مرسوم تعيين كوزاك، مسمياً بدلاً منه النائب العام المؤقت، فلاديمير أوستينوف. وأرسل المرسوم إلى المجلس الأعلى في الدوما للموافقة عليه بسرعة غير مألوفة وبدون العمل المكتبي المناسب.

جعلت هذه المسألة من بوتين رجلاً مثيراً للشفقة. انشغلت موسكو كلها بهذه القصة، حيث كان الناس يقولون بأن زعيم الكرملين الجديد حاول هذه المرة فقط أن يكون مستقلاً، ولكن لم يُسمَح له بذلك. كانت هذه الحادثة الضربة القاسية الأولى التي تلقاها الرئيس الجديد.

ولم يتخلَّ الرئيس عن اختياره للنائب العام فحسب بل إنه لم يستطع حتى أن يدعم مرشحته الخاصة لمنصب حاكم مدينة سان بطرسبورغ، التي كانت تشغل آنذاك منصب نائب رئيس الوزراء، فالنتينا ماتفينكو. عندما رأى بوتين بأن الحاكم الحالي فلاديمير ياكوفليف – عدوه الشخصي، الذي انتزع السلطة من سوبتشاك متسبباً بذلك خسارته لعمله في سان بطرسبورغ – كان أقرب إلى الفوز بالمعركة على منصب الحاكم، توقف عن دعم ماتفينكو. بدا الأمر وكأنه كان ضعفاً؛ إذ لو أن يلتسين كان مكانه لكان زجَّ نفسه في قلب المعركة، في حين أن بوتين – عندما يواجه عقبة ما – تراه يتراجع وينتظر. يبدو أن تدريبه في الخدمة السرية أو غموضه المميز لشخصيته قد بدأا بالظهور بشكل جلي. في ذلك الوقت، لم يكن واضحاً ما إذا كانت هنالك خطوة ما تالية سيقوم بها. ولكن، سرعان ما تبين أن الرئيس الجديد لم يكن يبحث عن قتال، وأنه كان يفضّل تجنّب المواجهة. وهكذا فإن المظهر الرجولي، الذي حاول بوتين حتى ذلك الحين رعايته وتكريسه، بدا مضللاً وخادعاً.

في محاولة منه لتعويض شيء من هزيمته في تشكيل حكومته، ضاعف بوتين جهوده الرامية لتعزيز نظام حكمه الرئاسي المطلق، وذلك عن طريق تقييد استقلالية الأقاليم الروسية. لا بد أنه كان يعتقد بأنه سيلقى مقاومة أقل حدة هناك. في الواقع، إن الفكرة المتعلقة بإنشاء روابط جديدة بين المركز والأقاليم وتقليص سلطة البارونات المحليين قد نوقشت مراراً في أوساط بوتين. لكن بوتين انتظر حتى تحين اللحظة المناسبة للقيام بهجومه على الحكّام المفرطين في الثقة بأنفسهم.

في أيار من العام 2000، حان موعد تلك اللحظة. فبوتين الذي أقام حفل تنصيبه رئيساً في 7 أيار شعر بأنه جاهز لإظهار روح المبادرة لديه. من المؤكد أنه سئم من اتهامه بالضعف والتردد، وكان يعتقد بأن الوقت قد حان للتصرف، فأصدر مرسوماً (في 13 أيار 2000) يقضي بتشكيل سبعة أقاليم فدرالية جديدة *okrugs* (صودف أن حدودها كانت تتطابق مع حدود الأقاليم العسكرية)، قُسّمت فيما بينها جمهوريات وأقاليم روسيا الاتحادية البالغ مجموعها 89. وكان تشكيل هذه الأقاليم يعني تعزيز سلطة المركز على أنشطة القادة المحليين والطبقة الحاكمة المحلية المشكّلة حديثاً. وعُيّن ممثلو الرئيس زعماء على هذه الأقاليم، خمسة منهم كانوا من أجهزة السلطة الرئيسة - السيلوفيكي - وكانوا مقربين من بوتين أيضاً[14].

ردّ الشعب على مبادرة الرئيس بحالة من الفوضى، لكنها لم تصل إلى حدّ أن تكون مقاومة عارمة. بعدها أرسل بوتين ثلاثة مراسيم جديدة إلى الدوما للموافقة عليها، وهذه المراسيم كانت تضعف من الأدوار المناطة بكل من القادة المحليين، والمجلس الأعلى في البرلمان، ومجلس الاتحاد، والهيئة التشريعية لحكام الأقاليم، ورؤساء الهيئات التشريعية المحلية[15]. وكانت غاية بوتين هي التغلب على النزعات الفدرالية الواسعة وبناء نظام أشد صرامة تكون فيه الأقاليم تابعة إلى المركز؛ وبذلك يعيد إلى موسكو السلطات التي تخلى عنها عهد يلتسين لصالح الأقاليم.

نجحت خطوات بوتين الأولية الرامية إلى إبطال تأثير الزعماء المحليين. وساعده في ذلك عدم تنسيق الحكام ورؤساء الجمهوريات فيما بينهم لصدّ هجومه. حتى المحاولة التي قام بها بيريزوفسكي - الذي كان قد ترك معسكر الكرملين في ذلك الحين، وكان يحاول تشكيل معارضة لبوتين بين زعماء الأقاليم - والمتمثلة بإعلام الأقاليم بعدم مصداقية المركز، فشلت أيضاً. كان الزعماء المحليون قد قرروا المقاومة بشكل منفصل؛ وهذا ما دمّرهم. وبالمقابل، لعب بوتين أوراقه بشكل جيد، فحرم مجلس الاتحاد من دوره كندٍّ للرئيس، وحرم كذلك الحكام من جزء كبير من سلطتهم. بطريقة ما، كان بوتين ينتقم لعدم السماح له بتشكيل حكومته بنفسه.

بشكل تدريجي استفاقت المؤسسة السياسية من الصدمة التي أحدثتها مبادرة بوتين، وأصبح واضحاً أن أعضاءها كانوا يعانون من مشاعر مشوشة. فقبل فترة قصيرة فقط، كان بوتين متهماً بردّة فعله المتأخرة، والآن أصبح متهماً بالتشدّد في ردّة الفعل أكثر من اللازم. لقد بدأ بوتين بتغيير آلية السلطة، وتغيير النظام نفسه. ويمكن لذلك أن يؤثر على مجموعات عديدة. لكن المراقبين لم يكونوا متأكدين من أن "ثورة" بوتين ستحقق هدفها - وهو تكوين نظام رئاسي مطلق، فعّال، ومستقر - فيلتسين حاول من قبله وفشل[16].

لم يكن ثمة خلاف حول مسألة أن الأسياد الإقطاعيين في الأقاليم كانوا منذ زمن طويل بحاجة لتقليص نفوذهم، أو أن القوانين المحلية كانت بحاجة لأن تتوافق مع الدستور. فمن بين الجمهوريات الـ 21 لروسيا الاتحادية، ثمة جمهورية واحدة، هي أودمورتيا، يتوافق دستورها توافقاً تاماً مع الدستور القومي. ونحو 30 بالمائة من القوانين المحلية في الجمهوريات كانت مخالفة للمعايير المثبّتة في الدستور، وفقاً لما ذكرته صحيفة "فيدوموستي" في 16 أيار 2000. وكان يمكن حل المشكلة بطريقتين: إما عن طريق تعزيز السيطرة الإدارية، أو عن طريق تقوية السيطرة القضائية على عمل الإدارات الإقليمية واستخدام أدوات ضغط مالية واقتصادية يملكها المركز. ولقد اختار بوتين الطريقة الأولى.

بالطبع ثمة أسباب أخرى وراء تبنّي الحل الإداري غير رغبة بوتين في زيادة سلطته، إذ إن بناء نظام قضائي وسيطرة مالية على المقاطعات كان يتطلب وقتاً، فيما كان بناء نظام يعتمد السيطرة الإدارية عبر كوادر موالية للرئيس أسرع بكثير. ولكن، لا بد أن بوتين قد نسي - أو أنه لم يكن يعرف أساساً - بأن السيطرة البيروقراطية تخفي دائماً في داخلها عناصر تسبّب الفوضى والخروج عن السيطرة[17].

في الحقيقة، كثير من المراقبين كانوا يشكّون في قدرة ممثلي الرئيس على فرض سيطرتهم بشكل فعّال على الأقاليم الفدرالية في حال عدم امتلاكهم الحق في استخدام التحويلات المالية كحزر أو كعصي، أو الحق في السيطرة على أجهزة السلطة الرئيسة. ولكن، بالمقابل، إذا ما منح بوتين ممثليه في تلك الأقاليم سلطاتهم،

فإنه سيجازف بتحويلهم إلى أشخاص نافذين. فما هو الضمان بأن أحدهم لن يتحوّل إلى يلتسين جديد؟

علاوة على ذلك، كان هنالك أيضاً شعور بأن مبعوثي الرئيس كانوا يُعيَّنون عن عمد كي يتحملوا مسؤولية كل ما يحصل في الأقاليم. فقد كان باستطاعة بوتين دائماً إلقاء المسؤولية على عاتق ممثله، قائلاً: "تكلم إليه (أي المبعوث)، إنه مسؤول عن كل شيء". وكان ذلك، بالطبع، يحافظ على سمعة بوتين، ولكنه قطعاً لم يكن يساعد على جعل إدارة الحكم أكثر فعالية.

إن إمكانية أن يكون بوتين قادراً على طرد الحكام في أي وقت يشاء أمر بدا لنقاده بأنه منْح جزء كبير من السلطة إلى المركز. ولهذا السبب، أثارت رغبة الكرملين في تشكيل مجلس الاتحاد عن طريق تعيين سياسيين ثانويين – العديد منهم لم يزرْ قط الأقاليم التي يُفترَض بأنهم كانوا سيمثلونها – ردّة فعل سلبية عامة. إنها تكاد تكون طريقة لتمكين المجلس الأعلى من القيام بمسؤوليات من نوع منع قرارات الدوما، ولعب دور المصد الواقي بين الرئيس والدوما، واتخاذ القرار في مسائل تتعلق بالحرب والسلم. ولم يكن الأمر يتطلب عارفاً في الدستور كي يدرك بأن وجود مجلس أعلى في البرلمان يجتمع فيه ممثلو الهيئة التنفيذية ويلعبون دور السلطة التشريعية يخالف لمبدأ فصل السلطات. إلا أن مجلس الاتحاد، في نفس الوقت، كان يشكّل العائق الوحيد في الطريق المؤدي إلى تعزيز استبدادية الزعيم. على أي حال، فالأمر الذي كرهه المنتقدون أكثر هو قرار الكرملين بالقضاء على الحكم الذاتي المحلي وجعله يعتمد على أمزجة الحكام.

يمكن عزو قبول زعماء الأقاليم بالقوانين الجديدة إلى عدم استعدادهم للدخول في معركة مع المركز، وإلى أملهم بالتفاوض على الاستسلام بشكل منفصل. ولكن، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التقليد القديم المتمثّل بالقتال بشكل سري، وفنون التبعية الخاصة بالزعماء الإقليميين، فإن القيام بمحاولة لإعاقة خطط الكرملين كان أمراً متوقعاً. أذكر محادثة لي مع زعيم قوي لإقليم واهب غني (إقليم كان يساهم في الميزانية الفدرالية بأكثر مما يأخذ منها): عندما سألته لماذا استسلم أعضاء مجلس الاتحاد طوعاً لبوتين، أجاب مع ابتسامة ارتسمت على وجهه، "أفضل طريقة

للبقاء في روسيا هي عدم المقاومة، بل العرقلة". كان ذلك يعني بالنسبة لي أن زعماء المقاطعات كانوا يأملون في الانتظار حتى انتهاء العاصفة، يتملقون الرئيس وفي الوقت عينه يستمرّون باتباع نفس سياساتهم السابقة في مناطقهم.

غير أن بوتين لم يتوقّف عند حدّ محاولة تقوية سلطة المركز على الأقاليم. فبعد أن شعر بقوته قليلاً، كان واضحاً أنه أصبح واثقاً من نفسه، ومستعداً لمحاربة أعدائه الحقيقيين، أو المتخيَّلين بشكل مكشوف. في تشرين الأول 2000، أرغم الكرملين بيريزوفسكي على التخلي عن سيطرته على القناة التلفزيونية الروسية الأولى، حيث باع بيريزوفسكي أسهمه إلى الدولة. ثم وجّه بوتين الضربة التالية إلى إمبراطورية إعلامية لواحد من أكثر أفراد الطبقة الحاكمة نفوذاً، إنه غوزينسكي الذي ساند منافسيه في الانتخابات (لوجكوف، وبريماكوف، ومن ثم يافلينسكي). لقد استولى الزعيم الجديد على كل ما أمكنه استيعابه من البرامج الشعبية التي كانت تُبثّ على القناة التلفزيونية NTV والمحطة الإذاعية إيخو موسكفي، والصحيفة إيتوجي، والمجلة الفصلية سيجودنيا؛ كلها كانت تحت سيطرة غوزينسكي الطموح والمتعجرف.

في 11 أيار، بعد أربعة أيام من حفل تولية بوتين، داهمت الشرطة المركز الرئيسي للشركة القابضة ميديا – موست التي تدير NTV والوسائل الإعلامية الأخرى التابعة لغوزينسكي. ثم استولت الدولة كذلك على مصرف غوزينسكي موست – بانك (الذي كان، على أية حال، يعاني من مشاكل منذ فترة طويلة). استنتج أنصار بوتين من كل ذلك بأن الرئيس بدأ هجوماً على طبقة النخبة، ولكن هذه ليست كل الحقيقة، لأن الشرطة لم تقترب من بقية أفراد هذه الطبقة، أولئك المقربين من الكرملين. في الحقيقة، كان واضحاً أن هجوم الكرملين انتقائي في طبيعته.

لو أن غوزينسكي ساند بوتين في الانتخابات، ولو أن مؤسساته الإعلامية لم تهاجم فريق الكرملين، ولو أنه لم يحاول المطالبة بمعاملة خاصة من بوتين، لما اقترب منه أي أحد ولما مسّه أي سوء. كانت قضية موست إشارة بأن الكرملين قد شرع في مواجهة نقّاده أو منافسيه المحتملين. بعبارة أخرى، كان مصير إمبراطورية ميديا – موست اختباراً لدرجة الحرية السياسية التي سيسمح بها بوتين، وقدّم لمحة عن القواعد التي سيفرضها بوتين على اللعبة مع المجموعات المتنفذة.

وبعد سنوات من انتهاء هذه الأمر كله، قام واحد من أبرز مقدّمي البرامج الإخبارية التلفزيونية في روسيا بإعطاء تفسيره الشخصي للدوافع وراء حملة الكرملين ضد غوزينسكي، حيث قال: "أنا مقتنع بأن كل مشاكل NTV كانت ناتجة عن وجود عداوة شخصية بين غوزينسكي وبوتين. حاول غوزينسكي السيطرة على بوتين: إما أن تدعمني أو سأعرض مواد تسيء إلى سمعتك. صحيح أنني لا أعتقد بأن للرئيس الحق بالسعي للانتقام، لكنهم في نهاية الأمر ليسو إلا بشراً كغيرهم". من الجائز أن تكون العداوة الشخصية قد أثارت الصراع بين إمبراطورية غوزينسكي الإعلامية والكرملين، لكن السبب الجوهري كان أعمق من ذلك بكثير، ويتصل بحقيقة أن الإعلام الحرّ لم يكن يناسب الحكم الرئاسي الاستبدادي.

والاختبار الثاني تمثّل في المصير الذي لحق بالمحطة التلفزيونية "القناة 3" التي كان يسيطر عليها لوحكوف – أحد المنافسيْن الرئيسيْن لبوتين في الانتخاب الرئاسي – ويدعمها مالياً. حتى فريق العمل في القناة 3 لم يسلم من ترهيب الكرملين، الأمر الذي أحدث الانطباع بأن الكرملين قد انحدر إلى مستوى اتباع الأساليب الروسية القديمة، وهي قمع، أو على الأقل تخويف الأعداء وحتى المنافسين السياسيين المحتملين.

هذه المرة كان الهجوم موجّهاً نحو المجموعات الإعلامية التي يسيطر عليها منافسون سابقون لبوتين. وقد وجد الكرملين الدعم لهذه السياسة ليس فقط من "السيلوفيكي"، بل من جزء من الشعب الروسي الذي كان يرى في الوسائل الإعلامية الحرّة قنوات لنفوذ طبقة النخبة؛ وهو اعتقاد صحيح إلى حدٍّ ما. ففي تشرين الثاني من العام 2000، أظهر استطلاع أجراه المركز الروسي لأبحاث الرأي العام بأن 7 بالمائة فقط من الشعب الروسي كانوا يعتقدون بأن الشبكات التلفزيونية الأساسية مستقلة، و79 بالمائة كانوا يعتقدون بأنها تابعة لأفراد من طبقة النخبة، و18 بالمائة كانوا يعتقدون بأنها تابعة للدولة. بعبارة أخرى، كان هنالك قطاع واسع من الشعب الروسي ينظر إلى الصراع ضد وسائل الإعلام

المستقلة على أنه صراع ضد الرجال المتنفذين، غير المحبوبين، بل المكــروهين في روسيا.

وهكذا بدأ خط بوتين السياسي، ومعه خطته لتوسيع سلطته الرئاسية، يزدادان وضوحاً شيئاً فشيئاً. على هذا الأساس، قد يكون صمته السـابق مجـرد تكتيـك استخدمه كي يتجنب المقاومة. لقد أظهرت مسـألة إصـلاح مجلـس الاتحـاد، والعلاقات المتمحورة حول المركز بأن بوتين كان ينوي بناء نظامه الخاص في إدارة الحكم. بعبارة أخرى، كان خليفة يلتسين يعمل بشكل تدريجي للقضاء على نظام يلتسين بالذات. ذلك أنه كان قد أرسل إشارة واضحة على أنه كان يخطط للقضاء على الأساس الذي بُنيت عليه سلطة يلتسين، وهو آلية فرك الظهر المتبادل والتقبُّل المشترك. لعلّ هذا الرجل، الديكتاتوري في جوهره، كان يتظاهر بأنه رجل متـردد وشخص أليف تابع للحرس القديم، في حين أنه كان في واقع الأمر يعلم بالضـبط ماذا يريد، ومنذ البداية. ولكن، يُرجّح أن بوتين كان شخصاً أكثر تعقيـداً مـن ذلك، شخصاً يجمع ما بين العناد والتردد، ما بين الإحساس بالغاية وانعدام الرؤية، ما بين الشك والارتياب في كل شيء والتوق إلى الاعتماد على الإخلاص. من هنا، فإن الرحلة التي ستقطعها روسيا معه كانت مغامرة لا يمكن توقع نهايتها.

بدأ الزعيم الجديد بناء صرح سلطته على أساس مبدأ آخر: التبعية. وفق هـذا المبدأ، كان الرئيس يقبع على القمة، فوق كل شيء آخر، ومن تلك النقطة المشرفة كان يرسل أوامره إلى أتباعه، الذين كانوا يمررونها بدورهم إلى من هم أدنى مرتبـة منهم. إن التبعية المباشرة والامتثال للأوامر كانا يضمنان علاقة خالية من العيـوب بين طوابق الإدارة. وفوق ذلك، إن آليّة التبعية هذه لم تكن تتطلـب برلمانـاً، أو معارضة فعالين أو نظاماً متطوراً متعدد الأحزاب، أو وسائل إعلام حرة. لا بد أن الإدارة من خلال التبعية كانت تثير إعجاب بوتين، بصفته رجلاً قادماً من الخدمـة السرية ومديراً تكنوقراطياً. فالسلطة التنفيذية كانت تسمح له بتنفيـذ القـرارات بسرعة، دون هدر للوقت على عمليات التنسيق التي لا تنتهي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن هذا النموذج من الإدارة منحه موارد السـلطة الـتي يحتاجهـا، وبذلك فهو لم يعد معتمداً على الجماعات القديمة.

في الواقع، إن الدولة التي حاول بوتين إعادة تكوينها من جديد هي نفس الدولة التي لطالما وُجدت في روسيا، باستثناء فترة الانقطاع الوجيزة لعهد يلتسين. فبواسطة تعزيزه لسلطته الشخصية ومحاولته جمع كل السلطات في قبضته، كان بوتين يحاول إعادة إحياء "النظام الروسي" القديم؛ أي النظام الذي يرتكز على سلطة الفرد. غير أن تلك الدولة المبنيّة على التبعية العامودية والتي كانت تفتقر إلى الاتصال من الأسفل إلى الأعلى كانت دولة ضعيفة وعاجزة إلى حدٍّ بعيد لأن طاقتها كانت تضيع في التوليد الدائم للخوف، والإرغام على الطاعة والامتثال، وتعزيز السلطة الهرمية. النسخة السابقة من تلك الدولة انهارت في العام 1991. وعاجلاً أو آجلاً ستنهار النسخة الجديدة من "النظام الروسي" تحت وطأة ثقلها بالذات، وخاصة إذا كانت تفتقر إلى آلية قمع قوية.

لم يكن باستطاعة فريق الكرملين الجديد، وخاصة الوافدين الجدد من سان بطرسبورغ، أن يفهموا أن الدولة الكفوءة تمتلك بنية مركبة تتضمن دواعم أفقية عديدة وشبكة من القوى الموازنة. وبالمناسبة، مثل هذه الدولة أكثر فائدة للرئيس فيما يتعلق ببقائه، لأنه بوجودها لن يكون بحاجة للقلق بشأن الحفاظ على منعته، أو إيجاد وريث لن يرميه في غياهب السجن عندما يفقد السلطة. غير أن بوتين في تلك الفترة لم يكن يفكر في مثل هذه الأمور، بل آثر اتباع الطريق المألوف بالنسبة إليه، ربما بداعي عدم الإحساس بالأمن، أو لرغبته بحماية نفسه، أو لقصور الإرث الذي ورثه عن يلتسين. لعلّه لم يجد شركاء يمكنه الوثوق بهم ليساعدونه في بناء المؤسسات. أو لعلّه كان مفتوناً بفكرة تحويل روسيا إلى شركة ضخمة ترتكز على روابط عامودية متعددة المستويات، يلعب فيها هو نفسه دور المدير التنفيذي الأول. بيد أن المجتمع الروسي كان قد أصبح كياناً أكثر تعقيداً من قبل، ولم يعد باستطاعته إطاعة القوانين التي تُفرَض عليه من فوق بشكل آلي، وفوق ذلك فهو لم يكن يريد أن يتم تقسيمه إلى فئات من قبل مدراء ثانويين. وعاجلاً أو آجلاً، سيعي الرئيس ذلك.

في تلك المرحلة - 1999 و2000 - كان واضحاً أن بوتين، مثل يلتسين، لم يكن مهتماً بمزج السوق مع الديمقراطية، الحريات السياسية مع الحريات

الاقتصادية. وهكذا بدأ بوتين - مثل سلَفه أيضاً - بتكوين نظام يرتكز على دوافعه الشخصية وما كان يبدو مريحاً بالنسبة إليه. غير أن يلتسين كان حكيماً وخبيراً ويعرف روسيا جيداً، وأخبره حدسه بأنها قد تغيرت. ولهذا السبب، بعد بضع محاولة لتطويع روسيا، آثر يلتسين أن يحكم البلاد من خلال السماح لكافة القوى في المجتمع الروسي بالتطور، وعدم الوقوف في وجه أي شخص لم يكن يشكل تهديداً مباشراً لسلطته.

سمح يلتسين، شأنه في ذلك شأن القادة الصينيين، لألف زهرة بالتفتح. في حين أن بوتين كان يريد أن يزرع الحقل كله بنبتة واحدة. وهذا طبيعي في الواقع لأن مواهبه التي صُقلت في أجهزة السلطة الرئيسة لم تقدم له سوى إرشادات بسيطة: سيطرْ على كل شيء، لا تثق بأي شخص، كنْ قوياً فالقوة هي الشيء الوحيد الذي يفهمه الناس. تلك هي الحجارة السياسية التي بُنيت بها الأنظمة في روسيا منذ وقت طويل. ومع نسب القبول الشعبي المذهلة - أكثر من 60 بالمائة من الشعب كانوا يساندونه - كأن الناس كانوا يقولون له: "نحن نريد ما تريد. نحن نريد أن نكون مطيعين، امضِ قدماً". مع ذلك، لم يكن واضحاً بعد إلى أي درجة كان أولئك الذين تعوّدوا على حرية يلتسين مستعدين للخضوع ثانية. أضف إلى ذلك أن نظام التبعية الذي بناه بوتين كان يناقض الهدف الذي يبتغيه وهو بناء اقتصاد سوق فعال، لأنه يتطلب حرية وروح المبادرة. إن إدارة الحكم عبارة عن عملية موازنة صعبة بين أمور كثيرة، فما بالك بالسعي لتحقيق حالة توازن ما بين الديكتاتورية والسوق.

في نفس الوقت، تحدّى الزعيم الجديد المحاولات الرامية لوضعه في مجموعة إيديولوجية محددة، مظهراً استعداده لاتباع خطة سياسية معقدة. ومع ميله إلى "التقليدية" السياسية في سياق صياغته لحكمه، وضع بوتين علامة جديدة على السياسة الخارجية الروسية. فقد دعا بوتين - قبل الانتخاب الرئاسي - اللورد جورج روبرتسون، الأمين العام لحلف الناتو، إلى موسكو، معيداً بذلك إحياء

علاقات روسيا مع الحلف من جديد. وقد فعل هذا بالرغم من معارضة الجيش الروسي. كما دعا رئيس الوزراء البريطاني توني بلير إلى سان بطرسبورغ وأقنعه بأنه كان يسعى لإحياء علاقات أكثر دفئاً بين روسيا والغرب.

كان بوتين يهدف إلى إعادة بناء الجسور مع الغرب بعد تدهور حالها خلال السنوات الأخيرة من عمر إدارة يلتسين، وخاصة بعدما شهد ربيع العام 1999 توسيع حلف الناتو وقصفه لكوسوفو، الأمر الذي جمّد العلاقات الروسية مع الغرب. وكان واضحاً أيضاً قلق بوتين من ردّة الفعل السلبية في الغرب تجاه الحرب الشيشانية. والأهم من ذلك أن بوتين كان يعي تماماً أهمية الغرب بالنسبة لحل مشاكل روسيا الاقتصادية. لقد أظهر بأن غايته هي الانضمام إلى النادي العالمي، وأنه يريد علاقات متمدّنة مع الغرب.

قد يفترض المرء بأن بوتين، بصفته عضواً سابقاً في الاستخبارات ومع خبرته في الكي جي بي، كان في أعماقه يخفي ريبة وانعدام ثقة بالغرب. وهذا محتمل في الواقع، إذ قد يكون بوتين، كالعديد من زملائه، في باطنه يتّهم الغرب بمحاولة إضعاف روسيا، واستغلال ضعفها لمنفعته الخاصة واتباع معايير مزدوجة في سياسته تجاه روسيا. على أية حال، في الفترة القصيرة الأولى من عمر رئاسته، ظلّ بوتين يستخدم في خطبه فكرة تعدّد الأقطاب التي روّج لها سلَفه بريماكوف - ولو بحذر أكبر - مما يعني بأنه إما كان ما يزال يعتقد بوهم "الطريق الخاص" لروسيا، أو أنه لم يكن متأكداً من هوية روسيا الجديدة وخطة تطويرها، أو أنه لم يكن مستعداً بعد لتحقيق تقدّم أعمق. ولكن، ما هي البلدان أو المجموعات التي يمكن أن تحتذيها روسيا الضعيفة لتكوين واحد من تلك الأقطاب؟ على أي حال، ربما كان بوتين في بداية الأمر متردداً بشأن وضع خطة عمل معينة، ولكن، مع سياسته الجديدة تجاه الناتو وأوروبا، أصبح واضحاً أنه كان يتحول باتجاه الغرب.

لقد واجه بوتين مهمة أكثر صعوبة من تلك، وهي اختيار قاعدته، أو المجموعات التي سيعتمد عليها. وكان مجال الاختيار في روسيا محدوداً: الشركات

التجارية الكبرى، عن طريق ما يُدعى بطبقة النخبة؛ وجهاز الدولة، بوزاراته المتعددة؛ واللجان الحكومية، والمؤسسات الأخرى التي كانت تشكّل العمود الفقري لنظام الحكم؛ والنخب في الأقاليم؛ وأجهزة السلطة الرئيسة، أي وزارتي الدفاع والداخلية وأجهزة الاستخبارات؛ والشركات التجارية المتوسطة والصغيرة؛ والمجتمع.

لم يكن اختيار تلك القاعدة بالأمر السهل أبداً. فمع الأخذ بعين الاعتبار ميل بوتين نحو المركزية، لم يكن باستطاعته الثقة بشكل مطلق بالشركات الكبرى، التي كانت تمتلك امتيازات ومصالح خاصة والتي أثبتت عدم قدرتها على كبح جشعها. مع ذلك، لم يكن باستطاعة الزعيم الجديد، أو لم يكن يريد، أن ينأى بنفسه عن المجموعات المتنفذة، على الأقل على المدى القصير. ولكنه لم يكن مستعداً أبداً ليتشارك السلطة مع تلك المجموعات.

بالنسبة لجهاز الدولة، فإنه كان يشترك مع بوتين في رغبته بتحقيق السلطة المركزية. علاوة على ذلك، فقد كان باستطاعة جهاز الدولة بسهولة تأسيس اتحاد مع أجهزة السلطة الرئيسة. لطالما شكّل مثل هذا الاتحاد أساس النظام الروسي. لكن الاعتماد على هذا الاتحاد فقط كان أكثر خطورة بالنسبة لبوتين من التحالف مع الجماعات المتنفذة والشركات الكبرى، فهو كان يعلم بأن مثل هذا الدعم يمكن أن يؤدي إلى إبطاء حركة تطوّر السوق، وزيادة الانعزالية في السياسة الخارجية. بيد أن بوتين كان يفضّل، ظاهرياً على الأقل، المحافظة على القواعد المتمدنة للّعبة الدولية؛ وكما وجدنا من قبل، كانت هنالك إشارات على أنه كان يميل إلى تأسيس علاقات طبيعية مع الغرب. فإذا كان يريد الحفاظ على هذا المنهج، فقد كان يتوجّب عليه قطع روابطه مع جهاز الدولة والسيلوفيكي.

ولم يكن المجتمع بدوره قد تطور بما يكفي لكي يؤمّن قاعدة من الفئات الاجتماعية التي يمكنها منح دعم ليبرالي للإدارة. أما الشركات التجارية المتوسطة والصغيرة في روسيا، التي كانت تملك المصلحة الأكبر في إرساء قوانين متساوية وشروط منافسة عادلة وإقصاء المجموعات المتنفذة، فقد كانت ما تزال ضعيفة جداً كي تشكل دعامة للحكم الجديد. والمثقفون كانوا متعبين ومحبطين بعد خيبة أملهم

من محاولة الإصلاح السابقة. أما بالنسبة للمجتمع المدني بشكل عام، فقد كان ما يزال غير منظم وغير محدد الملامح بعد عقْد من انهيار الشيوعية، وبذلك فهو لم يكن قادراً بعد على تشكيل مصدر ضغط قوي.

وهكذا انتهى الأمر إلى الاختيار بين القوتين السياسيتين الأساسيتين في روسيا: طبقة النخبة وجهاز الدولة. وهاتان القوتان كانتا متشابكتين ومتداخلتين بشكل طبيعي. خلال عهد يلتسين، ساعد جهاز الدولة طبقة النخبة على الإثراء، ونال مقابل تعاونه هذا حصة من المكاسب. إلا أن ما كسبه جهاز الدولة من التحول كان أقل بكثير مما كسبته طبقة النخبة، ولهذا السبب كان الانتقام والهيمنة يشغلان أذهان أعضائه كثيراً.

اصطدم جهاز الدولة مع طبقة النخبة عدة مرات في الفترة التي تلت انهيار الشيوعية. وأول هذه الاصطدامات وقع بين زمرة تابعة لألكسندر كورجاكوف، مدير أمن يلتسين السابق، وأفراد من طبقة النخبة - بيريزوفسكي، وغوزينسكي، وآخرون - أثناء انتخابات العام 1996. لم يتقاتل الطرفان فقط من أجل السيطرة على يلتسين، بل تقاتلوا أيضاً حول طرق مختلفة لتطوير روسيا. حاول البيروقراطيون والعسكريون في حاشية يلتسين إقناعه بإلغاء الانتخاب والاحتفاظ بالسلطة بالقوة، الأمر الذي كان يمكن أن يجعله رهينة في أيديهم. وبالمقابل، كانت طبقة النخبة تُفضّل المضي قدماً في مسألة الانتخابات، لأنها ستحافظ على الحريات وبالتالي ستسمح لهم بالبقاء. في هذه الحالة، كانت مصالح طبقة النخبة متّفقة مع الديمقراطية. وفي النهاية، فازت طبقة النخبة والتكنوقراطيون الليبراليون الذين انضموا إليهم (ممثّلين بتشوبايس ومجموعته).

وحصل التصادم التالي بين طبقة النخبة وجهاز الدولة في العام 1997، في "الحرب المصرفية". وفي مسار هذا التصادم، الذي تركّز حول خصخصة شركة الاتصالات الروسية العملاقة "سفيازينفيست"، انقلبت الأدوار، فأصبح التكنوقراطيون الليبراليون (تشوبايس وزمرته) بيروقراطيين مركزيين يسعون إلى كبح جماح شهوات مجموعة بيريزوفسكي وغوزينسكي[18]. وأثناء فترة تولي بريماكوف رئاسة الوزراء، وقع التصادم الثالث بين المصالح، بوقوف جهاز الدولة

وبريماكوف في طرف، وطبقة النخبة بقيادة بيريزوفسكي في الطرف الثاني.

ومع تولي بوتين منصبه، كانت هنالك إشارات على وقوع تصادم جديد. وكانت هذه الإشارات غير واضحة تماماً لأن بعضاً من الأفراد المتنفذين في طبقة النخبة بقوا في معسكر بوتين، وهذه المرة كان الهجوم موجَّه إلى اثنين من ممثلي الشركات التجارية الكبرى، غوزينسكي وبيريزوفسكي، اللذين كانا يحاولان لعب دور مستقل في الحياة السياسية. لكن أنصار البيروقراطية وأجهزة السلطة الرئيسة في النظام كانوا أيضاً يطالبون بإخراج أشخاص آخرين في طبقة النخبة من فلك الكرملين. غير أن بوتين، في سياق تشكيله لقاعدته، اختار فيما يبدو الأشخاص الذين ينسجمون مع عقليته أكثر من غيرهم؛ أولئك الذين لا يراهنون بكل شيء على ورقة واحدة، والذين يتجنّبون المواجهة المباشرة وخاصة مع الأقوياء من الخصوم، والذين يعملون على إضعاف الجميع بشكل تدريجي عن طريق تضييق مساحة مناورتهم شيئاً فشيئاً. وفي هذا الخصوص، ضغط الرئيس على السلطة البيروقراطية لكنه لم يمسّ أولئك الذين أقسموا على الولاء له من طبقة النخبة. من الواضح أن الرئيس كان يريد تأسيس نظام سلطة تجد كل المجموعات المتنفذة مكاناً لها فيه دون أن تتمكن أية مجموعة من الادعاء بامتلاك دور أو نفوذ خاص في الكرملين لأنها، إن فعلت ذلك، ستفقد ذلك المكان المخصص لها.

كانت المشكلة تكمن في أن كل القوى الأساسية في حاشية الرئيس - جهاز الدولة، وطبقة النخبة، وأجهزة السلطة - لم تكن مهتمة بالقيام بإصلاح راسخ وقابل للاستمرار. ولم يكن واضحاً ما إذا كان الرئيس سينجح في البقاء فوق الخلاف، وتجنّب الوقوع تحت سيطرة إحدى القوى السياسية. يلتسين نفسه الذي يفوقه خبرة وحنكة لم يتمكن من البقاء حكَماً.

في ظلّ الظروف الجديدة، أثار وضع التكنوقراطيين الليبراليين، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى اتحاد قوى الحق (SPS)، مشاعر متناقضة. ففي عهد بوتين، انتقلت غالبية التكنوقراطيين الليبراليين إلى مواقع مناصرة للحكومة. من غير المحتمل أنهم كانوا يشعرون بالراحة هناك، حيث كان البيروقراطيون الموالون للدولة وأجهزة السلطة الرئيسة يشكلون الدعائم الأساسية للنظام. لكن التكنوقراطيين

الليبراليين كانوا يأملون في التأثير على الكرملين من خلال إدارة بوتين. أما في عهد يلتسين، فقد كان يغور غايدار - ولو لفترة وجيزة - هو من حدّد مسار التنمية الاقتصادية في روسيا. وفي هذا الخصوص، ستقدم لنا قصة "غايدار بوتين" - أي جيرمان غريف، رئيس مركز التنمية الاستراتيجية - صورة أوضح عن هذه الصلة.

في العام 2000، اقترح غريف على الرئيس مفهوماً جديداً للإصلاح الليبرالي. لكن بوتين لم يكن بوسعه إعطاء غريف حرية كاملة في التصرف كي يحوّل أفكاره إلى وقائع على الأرض، تماماً كما فعل يلتسين قبله مع غايدار. وهكذا نجد أن كلاً من نموذج الحكم الذي يستند إلى الطبقة المتنفذة الحاكمة والنموذج البيروقراطي الذي يستند إلى أجهزة السلطة الرئيسة لم يسمحا باستقلالية التكنوقراطيين الليبراليين. بدلاً من ذلك، أُسند إليهم دورٌ ثانويٌ في كلتا الحالتين. ولم يتمكن الليبراليون حتى الآن من أن يصبحوا مستقلين في روسيا. صحيح أنهم استطاعوا دفع بعض الإجراءات الإصلاحية بشكل تدريجي - مثل الضريبة الثابتة (flat tax) على الدخل التي بلغت نسبتها 13 بالمائة والتي نجحوا في تنفيذها في عهد بوتين - إلا أنهم أُرغموا، كونهم يشكلون أقلية في البلاد، على الدخول في معارك عديدة انتهت في أغلب الأحيان بالتّوصل إلى تسويات أدّت في نهاية المطاف إلى إضعاف الإصلاحات.

وبينما كان البيروقراطيون وطبقة النخبة يتنافسون على الأسبقية، بدأ الكرملين بناء مرحلة سياسية جديدة. كانت هنالك إشارات تدلّ على أن ثمة بحث جارٍ عن أساليب لتفكيك الحزب الشيوعي وتكوين حركة يسارية معتدلة يمكن أن تكون موالية للكرملين. وفي الوقت عينه، كانت التحضيرات تجري على قدم وساق من أجل إعداد قانون أحزاب جديد يهدف إلى إنشاء نظام متعدد الأحزاب مروَّض. أما بالنسبة لحزب الوحدة المناصر لبوتين - الذي كان قد أعلن عن نيته تحويل نفسه من حركة إلى حزب أكثر تنظيماً ذي عضوية فردية بعد الانتخاب الرئاسي - فإنه بدأ يبدو أكثر شبهاً بالحزب الشيوعي الحاكم في الاتحاد السوفياتي السابق. وبدأت عملية تحويل الفوضى السياسية التي سببها يلتسين إلى "ديمقراطية" يسيطر عليها المركز. لقد أطلق بوريس نيمتسوف، أحد زعماء ليبراليي SPS، على هذه

الديمقراطية لقب الديمقراطية "المخصية" وما أن تكيّف زملاء بوتين القدامى – الذين جلبهم من الأجهزة الأمنية – مع الوضع حتى بدأوا يتصرفون بقسوة أكبر من قسوة وحدات يلتسين العسكرية القديمة. فهم لم يترددوا لحظة في ترهيب وسائل الإعلام المستقلة في الأقاليم، واستخدموا علناً مكتب النائب العام والمحاكم من أجل قمع السياسيين والمجموعات التي عبّرت عن استيائها من النظام الجديد.

وهكذا، بعد أسابيع فقط من حفل تنصيبه رئيساً للبلاد، تمكّن بوتين من قلب السمعة المبكرة التي أظهرته كسياسي متردد وبطيء الحركة. لا بد أنه قرر بأن الوقت قد حان لتأسيس نظامه الخاص. لكن بوتين كان ما يزال، شأنه في ذلك شأن كل المبتدئين، غير قادر على قطع كل صلاته مع النظام القديم.

كان الهدوء والسكون الظاهريان اللذان يغلفان المشهد السياسي يتكشّفان عن بعض البقع المستاءة – التي كانت ما تزال تلقائية وعفوية – من الوضع الجديد. وكانت وسائل الإعلام الجماهيرية وناشطو حقوق الإنسان أول الغاضبين. فبالنسبة إليهم، كان نظام بوتين يتّخذ صفات استبدادية تزداد وضوحاً أكثر فأكثر. وكانت المقالة الجماعية التي كتبها محررون وصحفيون في الصحيفة الليبرالية "أوبشتشايا غازيتا" في 25 أيار أوّل من دعا النظام الذي كان يبنيه بوتين بالنظام "الديكتاتوري" كتب الصحفيون في تلك المقالة: "ثمة انطباع يتكوّن مفاده أن تجميع المزيد من السلطة في يدي الرئيس ليس وسيلة لتنفيذ سياسة ما (لم يعلن الرئيس عن أية أولويات سياسية واضحة غير متصلة بعملية تجميع السلطة هذه) بل هدف بحدّ ذاته"[19]. كما تحدّث القسم الديمقراطي من أعضاء SPS، من خلال الناشط القديم في حقوق الإنسان سيرجي كافاليوف وأعضاء يابلوكو، صراحةً ضد إعادة هيكلة السلطة التي يقوم بها بوتين، متهماً إياه بمحاولة بناء نظام رأسمالي خالٍ من الضمير وإعطائه قوة دافعة ديكتاتورية.

ولم يكن باستطاعة بوتين تقديم حجة يدفع بها تلك الاتهامات – وبالرغم من كل ذلك، بعد تأسيسه نظام حكمه الهرمي، احتفظ بوتين بالجماعات ذات المصالح والامتيازات الخاصة التي نشأت في عهد يلتسين، ممثّلة بكل المتنفذين الذين كانوا ما يزالون يحتلون مواقع قوية في الكرملين. والآن، مع محاولته جمع موارد السلطة

الأساسية في يده، أعطى بوتين الديمقراطيين سبباً للشك في أنه يتصرف بقسوة أكبر لصالح الطبقة المتنفذة الضيقة - القديمة والجديدة - التي كانت تحتلّ الكرملين. في تلك الأثناء، أثبت الرئيس الروسي شيئاً واحداً فقط، وهو أنه لم يكن ديمقراطياً، لكنه لم يكن ديكتاتورياً أيضاً.

لم تكن هنالك مقاومة شعبية لمخططات بوتين، ولم يكن بالإمكان ظهور مثل هذه المقاومة. وثمة أسباب عدة لذلك: سيطرة السلطات المركزية على وسائل الإعلام؛ عدم وجود معارضة قوية؛ سلبية المجتمع وقدَريّته؛ الأمل بأن يسعى بوتين لاتباع سياسة شريفة؛ وعدم الاستعداد لانتقاده. وهكذا استمر الرئيس فوق الانتقاد في روسيا. كان الروس يتصرفون وكأنهم كانوا يخشون من فقدان أملهم في زعيمهم الجديد. ولهذا السبب، كان بمقدور الكرملين التغاضي عن بقع الاستياء المبعثرة بين المثقفين والليبراليين العنيدين.

هكذا تبع المجتمع الزعيم الجديد، لكن ولاءه ودعمه كانا مشروطين؛ كما هي الحال دائماً في روسيا.

الفصل الرابع

لحظة الحقيقة

بوتين يلغي تحريم قمع طبقة المتنفذين.
المنتصر في حالة من الانـزعاج والسأم. آب قلس وشعور بالاختناق.
تعزيز النظام الرئاسي المطلق. إصلاح عسكري.

إنه صيف العام 2000. فشل الهجوم الأول الذي شنّه بوتين على الإمبراطورية الإعلامية الروسية الأكبر ميديا – موست. وكان الكرملين قد نجح قبل ذلك في الاستيلاء على مصرفها، لكن بقية أملاك فلاديمير غوزينسكي نجت. عبّأ غوزينسكي الرأي العام في روسيا والغرب من أجل مساندة شركته. تراجع رجال بوتين، ولكن فقط من أجل إعادة تنظيم صفوفهم، فالجميع كانوا يعلمون بأن الضربة الجديدة قادمة لا محالة. وشكلت وسائل الإعلام المكتوبة المستقلة عن الدولة، وبالأخص الإلكترونية منها، عقبة حقيقية بالنسبة لبوتين في طريقه لبناء نظامه الديكتاتوري البراغماتي. والرئيس كان يدرك أهمية وسائل الإعلام الجماهيرية في الصراع السياسي، فخلال الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أواخر العام 1999 وبداية العام 2000، لعب التلفزيون دوراً حاسماً في تحويل السيد المغمور إلى السيد الرئيس، وفلاديمير فلاديميروفيتش لم يكن يريد أن يكون هذا المصدر السياسي الفعّال بأيدي منافسيه، أو حتى ألطف منتقديه.

لعل العداوة الشخصية التي يكنُّها بوتين نحو غوزينسكي الطموح قد ساهمت في موقف الرئيس تجاه المؤسسات الإعلامية التي يملكها أشخاص متنفذون، وخاصة

الشبكة التلفزيونية الأكثر شعبية NTV. وكان هذا الزعيم الإعلامي مغروراً بما يكفي كي يعتقد بأنه قادر على التأثير على بوتين وحتى على فرض قواعد اللعبة عليه. وهذا ما لم يكن باستطاعة الرئيس تحمّله. والأمر الآخر الذي أغضب بوتين هو قلة الاحترام التي أُظهرت له في برامج NTV، مثل البرنامج الشعبي "الدمى" الذي جعل من زعيم الكرملين أضحوكة تارة، ومثيراً للشفقة تارة أخرى، وحتى شريراً في بعض الأحيان. لقد فعل صحفيو NTV، ببساطة، نفس الشيء الذي اعتادوا على فعله في عهد يلتسين وهو قول كل ما يريدون دونما خوف من غضب الكرملين. إلهم لم يدركوا بأن الأزمنة قد تغيرت، وأن بوتين لم يكن ينوي تحمُّل حرية النقد من قبل الجميع. لعل يلتسين لم يكن يشاهد البرامج التلفزيونية التي كانت تنتقده؛ أما بوتين، فمن الواضح أنه كان مهتماً بها أيما اهتمام.

في حزيران، اعتُقل غوزينسكي. تلك الخطوة لم تكن حتى تخطر ببال أحد في عهد يلتسين، إذ عندها كان المتنفذون بعيدي المنال. ذلك كان فهم يلتسين للديمقراطية. صحيح أنه يمكن أن يكون قد انزعج من شخص أو آخر من ممثلي الشركات الكبرى، ولكن، أن يعتقله؟ أعتقد بأنه كان ينظر إلى الاعتقالات على أنها وسيلة حكم شيوعية أساساً، ولهذا السبب كان يمقتها. فيما بعد، عندما ساعده المتنفذون على الاحتفاظ بالحكم في العام 1996، أصبح من المستحيل بالنسبة له أن يقوم بمثل هذا التصرف. كان يلتسين يعرف كيف يردّ الجميل. وإضافة إلى ذلك، فهو لم يدمّر أحداً أبداً، حتى ألدّ أعدائه.

آخر اعتقالات سياسية حصلت في روسيا تعود إلى العام 1993، عندما زجّ يلتسين منافسَيْه، نائب الرئيس ألكسندر راتسكوي والمتحدث باسم البرلمان روسلان خاسبولاتوف، في السجن. وكان هذان الرجلان قد نظّما معارضة ضده تطوّرت لتصل إلى عصيان مسلح بين الآلاف من أنصارهما وذلك بعدما حلّ يلتسين البرلمان، وانتهت مع إعطاء الرئيس الأمر إلى الجيش بإطلاق النار على مبنى البرلمان. بيد أن يلتسين كان هو من أطلق سراح راتسكوي وخاسبولاتوف من السجن ورفض محاكمتهما لاحقاً. من الأرجح أن يلتسين كان رحيماً مع منافسَيْه لأنه لم يعتبرهما خطراً عليه.

يُحتمل أن يكون سبب ردّ فعل يلتسين اللطيف تجاه الطبقة المتنفذة هو اعتبارها بمثابة القاعدة الطبيعية لنظامه. ربما كان يلتسين يدرك تماماً بأن طبقة النخبة هي التي جعلت السوق ووسائل الإعلام الحرة أمراً ممكناً في روسيا. كان يلتسين يحترم حرية المعلومات العامة. صحيح أنه كان ينزعج أو يغضب أحياناً عندما كان الصحافيون أو السياسيون يعاملونه بشكل سيئ أو يجعلونه هدفاً لانتقادات لاذعة وقاسية، حتى أنه كان يستدعي رؤساء التحرير إلى الكرملين ويحاول إعطاءهم الأوامر، ولكن لم يحدث أبداً أن قمع أحداً لأنه وجّه نقداً أو شنّ هجوماً شخصياً ضدّه. كان الرئيس الأول لروسيا يتذكّر جيداً بأن ارتقاءه إلى السلطة قد نجح بفضل حرية الصحافة وحرية التعبير. كان يلتسين يتصرف وكأن كل النقاد والمعارضين كانوا بالنسبة إليه مجرّد بعوض مزعج، ولهذا السبب كان ردّه في غاية البساطة؛ أغلقْ النافذة وبذلك لن تراهم ولن تسمعهم. ومن الواضح أيضاً أنه كان يشعر بأن حرية التعبير في روسيا كانت خير دليل على تخلّص البلاد من الشيوعية؛ وهذا كان مبتغى عمره.

غير أن بوتين كان مختلفاً تماماً، كما تبيّن بعد وقت قصير. فهو كان ينظر إلى التهديد بطريقة مختلفة، ويعتبر النقاد وغير المنضبطين أعداء الدولة، وبالتالي أعداءه شخصياً، لأنه كان يربط الدولة بشخص الرئيس، أي هو نفسه. (كما قال لويس الرابع عشر: "L'etat, c'est moi" أي "أنا الدولة"). وهؤلاء الأعداء - وفقاً لتصوّره - يجب اقتلاعهم أو استئصالهم من الحياة السياسية، لا أن يُعطَوا الحرية في قول ما في أذهانهم. في الواقع، فيما يتعلق بوجهة نظره في السياسة والسلطة، كان بوتين أقرب إلى أن يكون زعيماً شيوعياً من أن يكون زعيماً لفترة ما بعد الشيوعية، وكان سلوكه يدلّ على ذلك أكثر عندما يتعلق الأمر بمنتقديه. علاوة على ذلك، فهو كان يسعى إلى تعزيز سلطة الدولة، الأمر الذي كان يتطلّب اعتماداً أكبر على التبعية والانضباط. تُظهر قصة وسائل الإعلام المستقلة أن بوتين حافظ على بعض مميزات النخبة السوفياتية التي كان يلتسين، فيما يبدو، يفتقر إليها، ومن بين هذه الخصائص الشك، وعدم الثقة. أما بالنسبة لروح الانتقام، فهذه الخاصية كانت ذات طبيعة أكثر شمولية.

لاحظ أن الاتهامات التي وُجِّهت إلى ميديا - موست لم تكن سياسية بل اقتصادية: عدم دفع الديون إلى الدولة. في الحقيقة، كانت ميديا - موست مدينة بالفعل (وديونها متأخرة) إلى غازبروم، شركة الغاز الطبيعي المملوكة من قبل الدولة، الأمر الذي يُظهر علاقاتها المشبوهة مع الدولة. فإمبراطورية غوزينسكي الإعلامية المستقلة، التي كانت تتضمن واحدة من أكثر الشبكات التلفزيونية الروسية شعبية (NTV)، لم تكن لتوجَد بدون صلات وثيقة مع الدولة. وقد مُنح غوزينسكي حقوق بثّ القناة 4 كمكافأة له على المشاركة الفعالة إلى حدٍّ كبير لكامل إمبراطوريته - محطات الراديو والتلفزيون، والصحف، والمجلات - في حملة إعادة انتخاب يلتسين التي جرت في العام 1996 (تلك المشاركة التي ندم عليها صحفيو NTV لاحقاً). وبشكل تدريجي، أسّس غوزينسكي برامج إخبارية محترفة في التلفزيون؛ كانت ظاهرة جديدة في روسيا. لكنه فعل ذلك بمساعدة قروض بملايين الدولارات التي لم يكن بمستطاعه أخذها - مرة أخرى - بدون تعاون حقيقي من السلطات. لقد كفلت شركة غازبروم القروض له من مصارف الدولة ومن دائنين غربيين. وكانت ثمة شكوك حول ما إذا كان غوزينسكي ينوي دفع المال أم لا - والأرجح أنه ما كان ليفعل.

على أي حال، إن تاريخ نشوء الإمبراطوريات الخاصة بالمتنفذين الآخرين كان غامضاً هو الآخر، إذ إن كل أفراد طبقة النخبة كانوا مدينين للدولة، ومعظم تلك الديون كانت ممزوجة بصفقات مشبوهة. لكن السلطات استمرت بالتعامل معهم بطريقة متساهلة، وسمحت لهم بارتكاب أعمال غير قانونية خطيرة من حين لآخر. والشركات التلفزيونية الأخرى كانت عليها ديون أكبر من ديون شركة غوزينسكي - وخاصة ORT وRTR المملوكتين من الدولة - ولم تكن تلك الشركات تنوي تسديدها، لكن الضربة التي استهدفت غوزينسكي كانت فقط بسبب انتهاكه نظام الولاء، ومحاولته بناء قوة سياسية خاصة به.

يُرجح أن بوتين نفسه هو من وافق على اعتقال غوزينسكي، أو أن ذلك حصل بعلمه على أقل تقدير. لا بد أن بوتين كان ينظر إلى الاعتقال على أنه خطوة أساسية في سياق عملية إرساء النظام في روسيا، وبذلك أظهر إلى كل

المنتقدين المحتملين بأن هذا الرئيس لن يتهاون فيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار السياسي، وفقاً لمنظوره. وهكذا ألغى بوتين واحداً من المحرّمات الأساسية في نظام يلتسين، وهو حظر قمع كل من وسائل الإعلام المستقلة والطبقة المتنفذة.

لم يتوقّع الكرملين أن يثير اعتقال غوزينسكي ردّة الفعل السلبية التي أثارها بين الديمقراطيين الروس وخاصة في الغرب. من جهتهم، قام صحفيو ميديا - موست بتفنيد كل محاولات الكرملين لتبرير اعتقال غوزينسكي، فيما هبّ آخرون - السياسيون وأعضاء الطبقة المتنفذة - للدفاع عن غوزينسكي لسبب وجيه هو أنهم رأوا في اعتقاله تهديداً شخصياً لهم. ودخل الغرب على الخط مرة أخرى، حيث جعلت الصحافة الغربية من قصة قمع مؤسسة غوزينسكي الإعلامية قصتها الأولى، فيما أثار القادة الغربيون القضية مع المسؤولين في موسكو، الأمر الذي أزعج بوتين أكثر من أي شيء آخر. وفي نهاية الأمر، أُطلق سراح غوزينسكي، وأُسقطت التهم التي وُجهت ضده، ولكن مؤقتاً، كما تبيّن لاحقاً.

أوحت قضية غوزينسكي بأن السلطات ستستخدم مكتب النائب العام لغايات سياسية. في الواقع، كان هذا المنصب في طور تحويله إلى كلب حراسة للنظام الجديد. وكان تحذير الرئيس واضحاً: ليس لأحد حصانة بعد الآن، أما النقاد فقد يجدون أنفسهم في موقف صعب للغاية. وهكذا وقفت المحاكم ومكتب النائب العام وراء بوتين، مستعدّان لإثبات أن معارضة النظام لا جدوى يُرجى منها.

وبالتدريج، بدأت ردّة الفعل داخل روسيا على الهجوم المستمر على مؤسسة غوزينسكي وعلى معظم العاملين في NTV بالتضاؤل. لقد قرّر الناس، الذين ما زالوا يتذكرون الأزمنة السوفيتية غير البعيدة جداً، بأن لا يثيروا غضب الرئيس. "الله وحده يعلم ماذا يدور في ذهنه وإلى أي مدى يمكن أن يذهب إذا ما شعر بالتهديد - من الأفضل ألا نختبر صبره"، ربما هذا ما كانوا يُفكّرون به في أنفسهم. ورغم أن المراقبين في الغرب عبّروا عن قلقهم مما يجري في روسيا، إلا أن بوتين كان يشعر، على ما يبدو، بأن الحكومات الغربية ستتعامل معه تحت أية ظروف. ربما كان محقاً في ذلك.

إذا كان بالإمكان اعتقال واحد من أغنى الرجال وأكثرهم نفوذاً في روسيا وإبقاؤه في السجن بمثل هذه السهولة، بدون محاكمة عادلة، فماذا يمكن أن يتوقع الناس العاديون؟ تلك هي الرسالة الأخرى التي أرسلها بوتين. ولهذا السبب كان مجتمع حقوق الإنسان في روسيا يشعر بقلق جدّي إزاء ما يحدث. لكن هذه المجموعة الصغيرة في الواقع كان لها تأثير ضئيل في تلك الآونة، حيث كان يُنظَر إليها على أنها مجموعة من الرومانسيين والمثاليين ممن لا يمكن علاجهم. وبما أن الجزء الأعظم من تمويلهم كان يأتي من الغرب فقد كان ذلك سبباً لاعتبارهم من قبل الكثيرين من الشعب الروسي - كما كان يحدث أيام الاتحاد السوفياتي - أداة من أدوات النفوذ الغربي، الأمريكي بشكل خاص، الأمر الذي زاد من عزلتهم في روسيا.

على أي حال، سرعان ما كُشف عن السبب الحقيقي من وراء إطلاق سراح غوزينسكي: أُرغم غوزينسكي على توقيع اتفاق مع ممثلين عن الدولة (شكّلتهم موسسة تابعة لشركة غازبروم تتعامل مع قطاع الإعلام، غازبروم - ميديا) قايضوا موسسته مقابل حريته. وافق غوزينسكي على بيع ميديا - موست، المكروهة من النظام الجديد، بشرط إسقاط التّهم الموجهة ضده وإطلاق سراحه. وقد اتخذ الاتفاق شكل بروتوكول رسمي حيث وُقّع من قبل ميخائيل ليسين، وزير الصحافة والتلفزيون والاتصالات العامة. بعبارة أخرى، لقد تصرفت الدولة كما يتصرف أي مبتز دنيء. فلقد وضعت غوزينسكي في السجن، ثم أطلقت سراحه بدون محاكمة (إنما تحت غطاء موسسات قانونية) حالما وافق على التخلي عن موسسته المثيرة للمشاكل.

كل هذا لا علاقة له "بديكتاتورية القانون"، المبدأ الذي ابتكره الرئيس والذي قيل إنه يمثّل جوهر نظام حكمه، والذي كان يتطلّب، كما يُفترَض، طاعة صارمة للقانون. فقد جُرِّبت عمليات ابتزاز مشابهة باستخدام الوكالات الأمنية على عدة أشخاص متنفذين ونجح معظمها. بهذه الطريقة أُرغم فلاديمير بوتانين - أحد الذين قدّموا إلى روسيا مزادات "الأسهم مقابل القروض" (من خلالها حصل أفراد من طبقة النخبة، ممن ساعدوا على إعادة انتخاب يلتسين، على ممتلكات بنصف السعر) -

على دفع عدة ملايين من الدولارات كضرائب لتفادي التحقيق. كان بوتانين أول من شهد أساليب الترهيب التي اتبعتها الوكالات الأمنية. ومن ثم، سرعان ما تبعه آخرون. كل طبقة النخبة في روسيا تلقّت أملاكاً بسبب علاقاتها مع حاشية يلتسين. والآن أصبح النظام الجديد يريد السيطرة عليها وعلى أنشطتها من خلال ابتزاز الشركات الكبرى.

على أي حال، لم يكن غوزينسكي بالشخص الغبي على الإطلاق، فلقد أطلع الشعب على شروط اتفاقه مع الكرملين، حالما أُطلق سراحه. كما صرّح بأنه وقّع الاتفاق "تحت التهديد بالقتل" ولذلك فهو لم يكن ينوي الانصياع له. يمكننا أن نتخيّل، بالطبع، ردّة الفعل في الكرملين على "غدر" غوزينسكي. بالرغم من أن كل ما كان يفعله، ببساطة، ينسجم والقواعد التي وضعها الفريق الحاكم الجديد. وهكذا دخل فريق بوتين وميديا -موست في معركة جديدة غير متكافئة، حيث أعلنت الدولة علناً، ممثلة بمكتب النائب العام والقضاة وأقسام الشرطة، حرباً على مؤسسة تلفزيونية خاصة. وكانت شبكة NTV الهدف الرئيس لهجوم الدولة[1].

في تلك الأثناء، بدأت المشاعر داخل المجتمع الروسي بالتغيّر، حيث أظهر هذه المرة قسم كبير من العالم السياسي الروسي وعدد قليل جداً من الصحفيين مساندتهم للحكومة في مواجهة غوزينسكي، وكان لذلك عدة أسباب. فالكثيرون كانوا يجدون غوزينسكي مزعجاً من الناحية الشخصية، ويكرهون الدور الذي لعبته NTV خلال إدارة يلتسين، وخصوصاً تأثيرها الكبير على إعادة انتخاب يلتسين في العام 1996. فيما شدّد آخرون على الجانب المالي من الصراع بين ميديا - موست والحكومة، مصرّين على ضرورة دفع الديون، ورافضين في الوقت نفسه رؤية الشقّ السياسي من الصراع.

وهناك آخرون حاولوا بكل ما استطاعوا من سبل إظهار ولائهم وإخلاصهم خوفاً من غضب السلطات. فعلى الرغم من أن الكثير من الصحفيين والسياسيين كانوا يدركون أن قضية NTV كانت تتعلق بتدمير حرية الإعلام تحت غطاء الحديث حول دفع الديون، إلا أن القليل منهم كانوا يملكون الشجاعة للاعتراف بذلك. ولكن، بالمقابل، كان بعض الناس منزعجين فعلاً من المقاومة التي أبداها

فريق NTV. وهكذا نجد أن حادثة واحدة من الواقع السياسي الروسي أصبحت معياراً لمستوى فهم الناس في روسيا للقضايا السياسية، ولانسحامهم مع المبادئ الأخلاقية كذلك.

كان صيف العام 2000 صيف انتصار بالنسبة لبوتين. فهو نجح في كل شيء؛ ترويض الحكام، وإلهاء استقلالية مجلس الاتحاد، وإسكات الدوما، وإضعاف كل المؤسسات السياسية الأخرى، وإرهاب الصحافة. صحيح أنه لم ينجح مع غوزينسكي - ليس بعد - ولكن، بعد انتصاراته في موسكو وفي الأقاليم، لم يعد ثمة منافسين متنفذين له. فالمنتقدون التقليديون للسلطات مثل زعيم يابلوكو، غريغوري يافلينسكي، توقفوا عن إزعاج الكرملين، وذلك عندما رأوا بأن الناس كانوا سعداء تماماً ببوتين وأنهم كانوا يستاؤون من أي انتقاد لتصرفاته. وهذا ما دفع يافلينسكي للإعلان عن قراره بتأجيل انتقاد بوتين إلى أن تتوضح سياساته في قضايا أخرى.

لم يكن ثمة شيء على المسرح السياسي يهدّد الرئيس. كان بوتين القوة الوحيدة الموجودة، المصدر الحقيقي الوحيد للسلطة والنفوذ. أما القوى والمجموعات والمؤسسات الأخرى فقد كانت تكتفي بالردّ على ما يقوم به الرئيس بدلاً من التصرف من تلقاء نفسها. وهكذا أصبح بوتين التجسيد الوحيد للحياة السياسية والسلطة في روسيا، في غياب بقية الأطراف السياسية الهامشية، بل المثيرة للشفقة.

إنّ تبيان السبب هنا أمر مهم على أي حال، فبوتين لم يزد من سلطته إلى هذه الدرجة لأنه كان يجاهد لكي يبسط نفوذه على كل شيء - ربما كان يلتسين بطبيعته أكثر ديكتاتورية منه - بل لأن المجتمع الروسي في تلك اللحظة كان توّاقاً إلى البساطة والأمان. كان الناس متعبين إلى درجة أنهم لم يكونوا يستطيعون التفكير، أو الاختيار من بين الخيارات التي كانت توفّرها لهم الديمقراطية والتعددية السياسية. وكانت قائمة السياسيين الموجودين قصيرة جداً، وهؤلاء السياسيون لم يكونوا أهلاً لا للثقة ولا لعقد الآمال عليهم. وفوق ذلك، سئمهم الناس أيضاً.

أولئك الذين – بالأمس فقط – كانوا يسخرون من بوتين، السياسي الذي لن يتمكن من الخروج من جيب يلتسين، باتوا الآن يعبِّرون عن قلقهم مما يمكن أن تؤدي إليه سلطات الرئيس الواسعة. كان هنالك انطباع بدأ بالتّشكل في الأذهان مفاده أن فلاديمير بوتين، بعد اكتسابه الثقة ومع معدلات القبول الشعبي العالية، كان يريد الإطاحة – بضربة واحدة – بكل المجموعات المتنفذة التي لم تكن تعتمد عليه، وتقوية مؤيدي سلطته الشخصية. ولو استمرت الأمور على هذا النحو، لما بقي منافس واحد في وجه بوتين خلال أربع سنوات، ولأصبحت مسألة إعادة انتخابه مضمونة، ولما بقي أشخاص متنفذون آخرون في الساحة السياسية. وفي هذا الخصوص، قال أحد أفراد حاشية بوتين – أعتقد أنه ألكسندر فولوشين – "كل ما نفعله ينجح. كم هو ممل...".

بالفعل، بالمقارنة مع سنوات يلتسين، كان عهد بوتين يصبح مملاً شيئاً فشيئاً. فالصراعات السياسية التي كانت تنشب على الدوام بين الأطراف المتنوعة على المسرح السياسي الروسي اختفت نهائياً، واختفى معها تقريباً كل اللاعبين السياسيين المستقلين، تاركين مكانهم للمتملقين والمتزلفين من حاشية الرئيس. وبذلك تغير أسلوب وخطاب السلطة، حيث أصبحت الكلمات الآن إيجابية ومؤكَّدة على الدوام، الأمر الذي يذكرنا بمرحلة ما قبل غورباتشوف. فإذا كانت الحياة السياسية تعني توليفة من المؤسسات والمنظمات المستقلة، ووجود قنوات للتأثير، وآليات لتنظيم الصراع، فإن هذا الوضع كان يمثّل – إن لم نقل نهاية الحياة السياسية – انقراض العديد من مميزاتها، على أقل تقدير. ولم يختفِ الصراع على السلطة فحسب، بل أصبح الصراع من أجل الحفاظ على السلطة أمراً غير ضروري. "لقد جاء لكي يبقى فترة طويلة، وربما إلى الأبد"، وفقاً لتعبير بعض الديمقراطيين والليبراليين الحاليين، الذين كانوا يخافون ألاّ يجدوا مكاناً ملائماً لهم يساعدهم على البقاء في المناخ الجديد.

في تلك الأثناء، انصرف بوتين إلى الاهتمام بالشؤون الدولية، ذلك أن نشاطه على الساحة العالمية يمكن أن يعزّز من شرعيته، وعوامل الاعتراف به، وكذلك قبوله كلاعب في النادي السياسي العالمي. وفي هذا الإطار، تحوَّل لقاء مجموعة

الدول الصناعية الثماني الذي انعقد في أوكيناوا صيف العام 2000 إلى حفلة ظهور له. لقد تحدَّث بوتين في ذلك اللقاء بشكل جيد. وأُعجب أعضاء النادي العالمي بهدوئه، وبساطته، وسلوكه العملي. على أي حال، لم يكن صعباً إرضاؤهم؛ فبعد يلتسين، أي رئيس روسي يمكنه الوقوف بدون مساعدة من أحد كان سيُعتبَر ناجحاً. أجرى بوتين حواراً بنَّاءً مع الرئيس الأميركي بيل كلينتون حول مسألة انسحاب الأميركيين المحتمَل من معاهدة مكافحة الصواريخ البالستية التي وُقِّعت في العام 1972، مستشعراً بموافقة فرنسا وتفهُّم ألمانيا. لقد أظهر اللقاء ردّات فعل بوتين السريعة ومقاربته التكنوقراطية الواقعية.

قبل ذلك الاجتماع كان بوتين قد ذهب إلى كوريا الشمالية، حيث سمع من قائدها، كيم جونغ إيل، اقتراحاً باستعداده لمقايضة البرنامج الكوري للصواريخ مقابل أموال غربية. وببراعة، عرض بوتين الفكرة في لقاء مجموعة الثماني. لكن كيم غيَّر رأيه وسحب فكرته، محرجاً بذلك بوتين. كان على الزعيم الروسي الجديد أن يتعلّم بأن يكون حذراً ويتجنب أن يصبح ورقة في لعبة شخص آخر. إلا أن الإحراج مع كوريا الشمالية لم يغير الانطباع الإيجابي الذي أخذه قادة العالم عن الرئيس الروسي، حتى أن المستشار الألماني غيرهارد شرودر اقترح بأن لقاءات مجموعة الثماني القادمة ينبغي ألا تُعقَد بدون بوتين. وهكذا، لم ينجح بوتين في الانضمام إلى النادي الدولي الأسمى وحسب، بل فعل ذلك بكرامة ووقار.

في الداخل، استمرّت استطلاعات الرأي في روسيا بإظهار شعبية الزعيم الجديد غير المسبوقة. ففي تموز من العام 2000، وفقاً للمركز الروسي لأبحاث الرأي العام VTsIOM، 73 بالمائة من الشعب الروسي كانوا راضين عن بوتين (17 بالمائة لم يكونوا راضين، و10 بالمائة فقط لم يعبِّروا عن رأيهم). وفي نفس الوقت، وافق 60 بالمائة على تركيز كل السلطة في يد رجل واحد كطريقة لحلّ مشاكل روسيا (27 بالمائة أيّدوا استقلالية المؤسسات المتفرعة عن الحكومة، و13 بالمائة لم يبدوا رأيهم). لقد ساند الشعب الروسي رئيسه الجديد، على أمل أن ينجح في التعامل مع الفوضى التي ورثها عن يلتسين، بالرغم من أن الشعب لم يكن على ثقة بأن أحداً سيتمكن من جلب النظام إلى بلده. وفي نفس الوقت، اتّفق

الناس على أنهم لم يكونوا يعرفون الزعيم الجديد، ولا برنامجه، بشكل جيد، حيث اعترف 59 بالمائة بأنهم يعرفون القليل عن بوتين، في حين أن 23 بالمائة فقط كانوا يشعرون بأنهم يعرفون الكثير عنه، و10 بالمائة كانوا يحسّون بأنهم يعرفون بالضبط أي نوع من القادة هو[2].

لكن الحياة السياسية الروسية لا تبقى مملة لوقت طويل. والشخص المسؤول عن إفساد مسيرة بوتين المظفرة كان شخصاً آخر من المتحكمين في وسائل الإعلام، وهو بوريس بيريزوفسكي، سيد مكائد الكرملين لفترة طويلة من عهد يلتسين، وأحد أذكى السياسيين في روسيا. كان بيريزوفسكي في البداية بمثابة قوة دافعة وراء مشروع ظهور بوتين، فلقد ساعد في تشكيله وتحضيره للمنصب الأعلى في البلاد. لكنه أحسَّ بعد اعتقال غوزينسكي بأن صنيعه هذا سينقلب عليه وعلى بقية المتنفذين الذين لم يستطع بوتين السيطرة عليهم. كان بيريزوفسكي من أوائل الذين أدركوا أن بوتين كان قد بدأ بالتصرف وفق خطة تقضي بتحرير نفسه من الجزء الكريه من حاشية يلتسين. ولمعرفته بأنه سيكون على رأس أولئك الذين سيُطرَدون من الكرملين، تحوّل بيريزوفسكي إلى المعارضة حتى قبل أن يفتحوا له الباب.

والمتنفذون الآخرون بدورهم شعروا بتغيّر بوتين، لكنهم استسلموا للأمر. غير أن الكاردينال القوي وسيد المدافعين عن الكرملين لم يكن ليقبل بأن يُرمى به خارجاً دون كلمة شكر. لقد استنتج بيريزوفسكي بأنه إذا لم يتمّ إيقاف عملية تجميع كل السلطات في يد بوتين وبسرعة، فلن يبقى أي مكان للاّعبين السياسيين المستقلين، حتى بالنسبة لأولئك الذين يربطه بهم إلتزام ما. كان عصيان صانع المكائد الأول في روسيا محاولة يائسة لإيقاف المحدلة التي قد تؤدي إلى رمي البعض في سلة المهملات أو إلى الموت السياسي للبعض الآخر، وبالأخص هو نفسه. دون أن ننسى بالطبع أن بيريزوفسكي يملك إمبراطورية تجارية كان عليه إنقاذها[3].

كان بيريزوفسكي أول من اعترض علناً على إصلاح بوتين لمجلس الاتحاد. وبعد ذلك بفترة قصيرة، بدأ بشنّ هجمات يومية على الرئيس باستخدام مصادره الإعلامية، وأولها الجرائد. وانتهى بذلك الصمت السياسي الذي كان سائداً. لقد

بدأ شخص ما بانتقاد الزعيم الذي نجح في تنويم الجميع مغناطيسياً، المؤيدين والمنافسين على حدٍّ سواء. ومن ثم استقال بيريزوفسكي – متعمداً – من البرلمان في تموز اعتراضاً على سياسات بوتين. لربما بدت هذه الخطوة غبية في حينها، لأن ممثلي البرلمان يتمتعون بحصانة من المقاضاة، إلا أن بيريزوفسكي لم يكن بالسياسي الضيق الأفق أبداً.

بصفته منتقد بوتين الأول، أصبح بإمكان بيريزوفسكي الآن الادعاء بأنه مدافع عن الديمقراطية[4]. فإذا ما بدأ بوتين فجأة بالتحقيق في مؤامرات بيريزوفسكي، فبإمكان هذا الأخير الإشارة إلى الاضطهاد الذي يعانيه من قبل النظام، فهذا سيضمن له مساندة بل وملجأً سياسياً في الغرب إذا ما دعت الضرورة. وهو ما سيحتاج إليه بأسرع مما يمكن أن يتوقع.

بالرغم من الأشياء الصحيحة التي قالها هذا الثري المتنفذ العنيد بخصوص الخطر الذي يتهدّد منجزات الديمقراطية، إلا أن أحداً في روسيا لم يكن يعتقد بأنه كان صادقاً. فالجميع كانوا يتذكّرون دوره في تطوّر نظام يلتسين، ولهذا السبب افترضوا بأن كل ما كان يريده هو إنقاذ نفسه وإمبراطوريته. في الواقع، عندما تبيّن أن المنتقد الأساسي لبوتين هو بيريزوفسكي الذي يملك سجلاً مشبوهاً يفوق سجلات كل شخص آخر تقريباً، تعزّز موقع الرئيس عند الشعب. إذا كان بيريزوفسكي غير راضٍ فهذا يعني أن بوتين يفعل الصواب، بهذه البساطة فكّر المواطنون الروس. يا للسخرية، عندما كان ثمة خطر حقيقي يهدّد الحريات الديمقراطية في روسيا، كان أشد المدافعين عنها متنفذ ثري ماكر ذو سمعة مشبوهة.

على أي حال، لم يتوقف بيريزوفسكي عند هذا الحدّ بل حاول إنشاء "معارضة بنّاءة" لبوتين. وكان قد بدأ ينظر إلى معركته مع صديقه السابق بوتين بصفتها معركة شخصية. لعله كان يريد إثبات أنه قادر على فعل المستحيل مرة أخرى، كما في إعادة انتخاب يلتسين في العام 1996 وتنظيم ارتقاء بوتين نفسه إلى سدّة الحكم في العام 1999. غير أن حملته هذه باءت بالفشل رغم الدعاية الجيدة التي رافقتها. في المؤتمر الصحافي الذي دعا إليه من أجل الإعلان عن أهدافه، كان بيريزوفسكي محاطاً بأشخاص بدوا وكأنهم قد اختيروا بشكل عشوائي: ممثل

ثانوي، كاتب عمود في إحدى الصحف، مؤلف مسرحي، وكاتب يعيش في الخارج. كان أمراً يدعوا للشفقة فعلاً. يبدو أن مدبّر المكائد العظيم قد خانه الحظ هذه المرة، فلقد بدأ النائب العام التحقيق في صفقاته، مما دفعه إلى الهجرة في النهاية[5].

لقد أظهرت هزيمة بيريزوفسكي مدى تغير مزاج النخبة في روسيا. فلو حدث ما حدث قبل فترة قصيرة فقط، للبّى الجميع دعاء هذا الشرير. أما الآن فلم يعد هنالك أحد يريد أن يصبح حليفاً لبوريس أبراموفيتش؛ رغم أن الجميع قد استمع له بكل تهذيب. ففي هذه الأيام، سيحصل المتنفذون على المساندة والدعم فقط إذا كانوا يتصرفون وفقاً للأوامر الآتية من النظام. في روسيا بوتين، يبدو أنه ليس هنالك دور مستقل لطبقة النخبة أو المعارضة.

كان صراع عرّاب الكرملين مع الرئيس بداية سلسلة من الأحداث غير السارة للكرملين الذي كان يبدو في ذلك الوقت بالذات بأنه غير قابل للهزيمة، وأن كل خططه قد أُنجزت بنجاح. ففي 8 آب من العام 2000، وقع انفجار قوي في الطريق السفلي الذي يمرّ من تحت ساحة بوشكين وسط موسكو مخلّفاً العشرات من القتلى. تعذّب العديد منهم أياماً من جراء الحروق قبل موتهم. نُسب الانفجار إلى الانفصاليين الشيشانيين. ومرة أخرى، بدأت شرطة موسكو "عمليات خاصة" لا تنتهي لم تؤدّ كالعادة إلى أية نتائج. وكتبت الصحف الروسية في هذا الشأن: "علينا أن نعتاد على حقيقة أن أي شيء يمكن أن يحدث في أي وقت وفي أي مكان". تلك كانت حالة المواطن الروسي العادي الذي كان يأمل بالاستقرار والحياة الهادئة مع مجيء بوتين إلى السلطة، فإذا به يجد نفسه أمام حالات جديدة من انعدام الإحساس بالأمن.

كان الانفجار على الطريق الرئيسي في موسكو مجرد بداية مصائب روسيا. ففي 12 آب غرقت الغواصة النووية كورسك ك - 141، مفخرة الأسطول الروسي، في بحر بارنتس خلال قيامها بتمارين بحرية، متحوّلة إلى قبر جماعي

لطاقمها البالغ عددهم 118. عُلم من ملاحظة كتبها أحد أفراد الطاقم، بعد انتشال جثته، بأن أفراد الطاقم عاشوا طوال فترة احتجازهم وهم يأملون بالمساعدة التي لم تصل. بعد وقوع الحادث، ظلّ أفراد الطاقم ينقرون إشارة المساعدة (SOS) عدّة ساعات إلى أن سمعها الغواصون الروس الذين تمكنوا في نهاية المطاف من اكتشاف مكان الغواصة. لكن المحاولات الروسية لإنقاذ الطاقم، التي بدأت متأخرة جداً - بعد الحادثة بستة أيام - ونُفّذت بطريقة غير محترفة إلى درجة بعيدة، باءت بالفشل. فالغواصون الروس لم يكونوا يمتلكون المعدات اللازمة لفتح بوابات الغواصة. يالسخرية، البلد الذي أطلق أقماراً صناعية، والذي امتلك صواريخ نووية يمكنها تدمير العالم بأكمله لم يكن باستطاعته فتح بوابة إحدى غواصاته.

رغم أن الشعب الروسي كان قد بدأ يعتاد على خسارة الأرواح في الشيشان، إلا أنه أحسَّ بالصدمة من هول مأساة الغواصة كورسك. لعلنا جميعاً فكّرنا في مدى فظاعة ذلك الموت البطيء الناتج عن الاختناق، والنقر بإشارة المساعدة، والإدراك البطيء بأن النجدة لن تأتي. وصف أحد الأشخاص المأساة جيداً، مصوراً المشاعر التي استحوذت على الأمة التي أصبحت في العهد القريب متحجرة القلب: "اليوم كلنا نعيش في الكورسك، ونحن نعلم بأن ما من أحد سينقذنا". عندما كانت ما تزال هنالك أخبار عن الغواصة، كان الناس يوقفون كل ما كانوا يقومون به كي يصغوا بانتباه إلى الراديو، أو يشاهدوا التلفاز محاولين إيجاد سبب يجعلهم يأملون في أن هذا البلد الذي كان ما يزال يعتبر نفسه عظيماً سيتمكّن من إنقاذ بحّارته.

كانت لحظة نادرة من الوحدة في لحظة وطنية من التحرّر النفسي والعاطفي. حتى أثناء الانقلاب العسكري الذي شهدته موسكو في آب من العام 1991، لم يكن الشعب الروسي موحداً حقاً. صحيح أن الديمقراطيين وأبناء موسكو قد ساندوا يلتسين، إلا أن بقية الشعب كان يراقب الأحداث بهدوء وكأن الأزمة التي كانت تعيشها بلادهم لا تعنيهم. أما الآن فالحزن جمع الشعب الروسي وصهرهم في بوتقة واحدة. والمأساة لم توقظ فقط الإحساس بالتعاطف بل الإحساس بعجز السلطات الروسية أيضاً وبقلّة أمان المواطن الروسي العادي في دولة لم تكترث يوماً بحياة الفرد فيها.

يمكن لبوتين أن يعتبر ذلك الأسبوع المأساوي أول إخفاق جدي له. فبينما كان ما بقي من أفراد الطاقم ينقرون إشارة النجدة من الغواصة، كان الرئيس يمضي إجازته في منتجع سوتشي على شاطئ البحر الأسود. في ظروف كهذه، يتصرف القادة الغربيون بطريقة مختلفة كلياً. ففي نفس الوقت تقريباً، قطع الرئيس كلينتون إجازته كي يلتقي مع رجال الإطفاء وهم يكافحون الحرائق الهائلة التي اندلعت في غرب الولايات المتحدة. وهذا ما فعله أيضاً المستشار الألماني شرودر حين قطع إجازته ليحضر مراسم تأبين الألمان الذي قضوا في حادثة تحطم طائرة كونكورد خارج باريس. أما بوتين فقد استمرّ في التمتع بعطلته. كان البلد بأكمله يراقب التلفاز ويشاهد رجالاً إداريين بوجوههم القلقة، إلى أن جاءت لقطات تُظهر بوتين وهو يستقبل ضيوفه في سوتشي. كان يبدو هادئاً وواثقاً من نفسه في قميصه (تي شيرت) الأبيض وقد لوّحت الشمس بشرته. في تلك اللقطات ارتسمت على محياه ابتسامة تنمّ عن الرضا سرعان ما حاول إخفاءها، إلا أن الكاميرات كانت قد إلتقطتها لسوء حظه. كان بوتين محاطاً بمساعديه المبتسمين، وضيوف تبدو على وجوههم أمارات السعادة؛ لا بد أنهم كانوا يتكلمون عن أمر مفرح بعد وجبة لذيذة.

كانت تلك اللقطات التلفزيونية بمثابة الكارثة بالنسبة للرئيس. من المؤكد أنه لم يكن يعرف كيف يتصرّف، فهو لم يكن خبيراً بما يكفي لكي يمثل دوره على نحو مقنع. أو لعله لم يكن يشعر بخطورة الوضع، أو ربما لم يكن يهتم. لربما كان يعتقد بأنه ينبغي أن يحافظ على هدوئه وثقته بنفسه، لا أن يبدو مشوشاً ومرتبكاً. في الحقيقة، لقد تبيّن فيما بعد بأن هذا بالضبط ما نصحه به مساعدوه.

في تلك الأثناء، قدّم كبار الضباط العسكريين استقالتهم. واختفى وزير الدفاع إيغور سيرجييف من الساحة. أما بقية المسؤولين فقد قدّموا جبالاً من الأكاذيب في محاولة لتبرئة أنفسهم من مسؤوليتهم عن التأخير في تنظيم عملية الإنقاذ وعن رفض المساعدة الأجنبية. كالعادة، كانوا ينتظرون أمراً من الأعلى. ولكن الأمر لم يأتِ. كان الكرملين ما يزال يناقش مسألة ما إذا كان بإمكان القوة العظمى أن تطلب المساعدة الأجنبية. فالتقليد الروسي يقضي بأن يُترَك الناس

يموتون بهدوء وأن يبقى موتهم سراً رسمياً. ولكن المشكلة في هذه الأيام أصبحت تكمن في حقيقة أن الحفاظ على الأسرار في روسيا أصبح أمراً مستحيلاً.

كشف آلان هوسكينز، قائد مجموعة من الضباط في غواصة بريطانية، بأن القوات المسلحة البريطانية عرضت بأن تقدّم المساعدة إلى الغواصة الروسية بعد الحادث مباشرة. لكن موسكو بقيت صامتة، ثم طلبت المساعدة عندما فات الأوان، وفي النهاية لجأت، لأسباب غير معلومة، إلى النرويجيين. "من الواضح أن روسيا كانت تملك أسباباً سياسية معينة دفعتها إلى التردد بشأن إنقاذ طاقم الكورسك"، وفقاً لصحيفة أوبشتشايا غازيتا نقلاً عن هوسكينز في 31 آب.

ثم اكتشف النرويجيون بأن الروس أخفوا حقيقة ظروف وتفاصيل العملية، مما أثار الشكّ بأنهم لم يكونوا يريدون أن يبدو النرويجيون أكثر نجاحاً منهم. وفي إحدى المراحل، هدّد نائب الأدميرال إينار سكورجين، الذي كان ينسّق العملية لصالح الجانب النرويجي، بسحب غواصيه إذا ما استمرّ الروس بإعاقة جهودهم (استخدم هذه الكلمة بعينها) والتدخل بها. "كانت هنالك فوضى تامة في المعلومات. كنا منزعجين من ذلك الكمّ الكبير من المعلومات الخاطئة والمحرّفة التي كانت تعرّض سلامة غواصينا إلى الخطر"، كما نقلت صحيفة إيتوجي عن لسانه في عددها الصادر في 29 آب. وفي اليوم التاسع بعد الحادثة، استطاع النرويجيون فتح بوابة الكورسك والولوج إلى داخلها، واكتشاف مقتل جميع طاقمها.

حين كانت السلطات الروسية تكذب، كانت عناوين الصحف - الروسية والغربية - تكشف بعض ملابسات المأساة. "إنّ صمت بوتين في الأيام الطويلة الأولى يُظهر بأنه كان في حالة ارتباك، أو لعلها حيرة"، وفقاً لمقالة نُشرت في صحيفة التايمز اللندنية في 28 آب. من الواضح أن الرئيس الروسي فقد ثقته بنفسه، فقد تبيّن أن قضية الكورسك كانت أكثر مأساوية (بالنسبة إليه أيضاً) مما كان يعتقد في البداية.

"لقد غرقت سمعة بوتين إلى القعر مع الغواصة كورسك"، كتب أحد الصحفيين الروس. لقد بقي بوتين صامتاً لمدة أسبوع كامل بعد فقدان الغواصة. لا

بد أنه لم يتوقع بأن البلد الذي اعتاد على خسارة الأرواح، والكوارث الدائمة سيشعر بمثل هذا الألم على فقدان هذه الغواصة. علاوة على ذلك، فهو لم يكن يعرف كيف يتصرّف مع هذا الألم. الرجل الذي كان منذ مدة قريبة يبدو شديد الثقة بنفسه، أصبح الآن لا يعرف ماذا يفعل، أي كلمات سيستخدم، كيف سيخاطب أمّته.

ولكن، حالما تغلّب بوتين على ارتباكه، بدأ بالبحث عن أشخاص ليضع المسؤولية عليهم. أثناء لقائه مع أقرباء الضحايا، أعلن بوتين بأن الطرفين اللذين تقع عليهما المسؤولية في المأساة هما طبقة النخبة والصحافة، الأخيرة دُفع لها من قبل الأولى: "الصحف ووسائل أخرى دافعت عن مصالح أولئك الذين ساندوها (طبقة النخبة). إنهم يستغلون هذه المأساة بحماسة كي ينتقموا من السلطات... لماذا؟ لأننا ندفعهم نحو الحائط، رداً على سرقة البلد، والجيش والبحرية"(6). كان واضحاً أن الرئيس غاضب من الطريقة التي قُدِّم فيها سلوكه أثناء الكارثة في الصحافة، التي كان متأكداً من أنها ألعوبة بيد الأثرياء المتنفذين. وكان تصرفه هذا يشير إلى أنه كان مهتماً فقط بالهجمات التي تشنّها وسائل الإعلام عليه، وليس بمصير البحارة. كان يرفض رؤية إخفاقات فريقه، وكأنه لم يشعر أبداً بأن الجيش والحكومة قد تصرفا بطريقة تنمّ عن الاستخفاف والازدراء بحياة الناس. كان يركز على شيء واحد: تبرئة السلطات.

البحث عن كبش فداء لم يقف عند ذلك الحدّ على أية حال. فقد أعلن نيكولاي باتروشيف، مدير جهاز الأمن الفدرالي وحليف مقرب من بوتين، عن وجود اثنين من الداغستان على متن الغواصة كورسك، ملمحاً إلى وجود خيط يقود إلى إرهابيين من شمال القوقاز. ولاحقاً، كشفت السلطات عن أحد التفسيرات المحتملة للحادثة الذي يقول بإمكانية اصطدام الكورسك بغواصة أميركية أو بريطانية. ولكن، لم يقل أحد ماذا حصل للغواصة الأخرى بعد الاصطدام؛ إذ لا بد أنها تضرّرت أيضاً.

لقد تفاجأ بوتين مرتين، أولاً بالكارثة بحدّ ذاتها، ومن ثم بردّة فعل الصحافة والشعب الروسي. من الواضح أنه كان في حيرة من أمره. كل تصريحاته وتصرفاته

أظهرت إخفاقه في إدراك أن روسيا قد أصبحت بلداً آخر، بلداً اعتاد على الانفتاح، وأنه، بناءً على ذلك، كان يتوجّب عليه أن يقول الحقيقة. علاوة على ذلك، كان هنالك سبب آخر للحزن الشعبي على الكورسك: كانت الغواصة مفخرة الأسطول الروسي وطاقمها أفضل الطواقم، فإذا كانوا قد تعرّضوا لمثل تلك الكارثة و لم يستطع أحد إنقاذهم، فماذا يمكن للبقية في البلاد أن يتوقعوا؟ هذا ما كان يُفكّر به المواطن الروسي العادي. هذا هو سبب صدمتهم وقلقهم الشديدين.

بالتأكيد لم يكن الرئيس مسؤولاً عن حادثة الغواصة. وهو لم يكن مسؤولاً عن جبن ونفاق مساعديه، إذ إن معظمهم عُيِّنوا من قبل سَلَفه. لكنه كان ملاماً فقط لعدم قدرته على تخطي الطريقة السوفياتية في التعامل مع المآسي.

وقد ظهر بوتين أيضاً بأنه كان يفتقر إلى الحسّ بالمناسبة وفهم العواطف، اللذين بدونهما لن يتمكن أي قائد من الحكم بشكل ناجح؛ وعلى الأخص في روسيا. فهو لم يكن يمتلك القدرة على الإحساس بالأسى من أجل البحارة المحتجزين أو الشعب الروسي المتألم، ولا الحدس السياسي لإدراك التغيرات - التي كانت بالكاد ملاحَظة - في مزاج الشعب. أما يلتسين فقد كان يملك ذلك الحدس، ولو كان مكان بوتين لعرف كيف يتصرف. لقد تصرّف بوتين كرجل عقلاني هادئ. ليس صحيحاً أنه كان رجلاً بلا قلب؛ فهو لم يستطع السيطرة على دموعه في جنازة صديقه وراعيه، محافظ سان بطرسبورغ أناتولي سوبتشاك. وتلك الدموع، التي كانت دليلاً على إنسانيته، أكسبته تعاطف الملايين. لكنه هذه المرة لم يتمكن من الإحساس بمشاعر الشعب، أو ربما كان خائفاً من أن يُنظَر إلى إنسانيته على أنها ضعف. والأمر الآخر الذي ظهر أيضاً هو عدم خبرة وقلة حرفية فريقه، الذي نصحه بعدم الردّ على أحداث آب والتنصل من تحمّل مسؤوليتها.

كان يمكن لهذه الفترة من آب من العام 2000 أن تكون نقطة تحوّل لبوتين وروسيا، حيث كان بمقدورها أن تجمع بين النظام والشعب وقت الأزمة. التاريخ وحده سيخبرنا ماذا تعلّم بوتين من آب. هل أيقظه ذلك الدوش البارد وجعله أكثر حساسية تجاه مشاكل بلده؟ أو أن هذه التجربة المأساوية ستجعله أقسى وأكثر لامبالاة وازدراء بمشاعر الناس؟

في تشرين الثاني من العام 2000، بعد الوعد الذي قطعه بوتين برفع الغواصة، انتُشل المزيد من الجثث. ووُجد بحوزة إحدى تلك الجثث المنتشلة رسالة تؤكد بأن الرجال ظلوا أحياء بعد الانفجار وأن موتهم كان فظيعاً وطويلاً، الأمر الذي تسبّب في صدمة البلاد مرة أخرى[7].

رُفعت الغواصة في صيف العام 2001، بعد سنة من غرقها. كانت عملية الاستعادة مكلفة وخطرة لأبعد الحدود، إذ كانت الغواصة تحمل مفاعلاً ذرياً وطوربيدات يمكن أن تنفجر في أية لحظة. ورغم أن الخبراء رأوا أن لا ضرورة لرفع الغواصة، إلا أن بوتين كان قد وعد شعبه برفعها مهما كلف الثمن. كان مديناً بذلك لعائلات الضحايا. على أي حال، لقد أدّى رفع الغواصة إلى التأكّد من سبب الحادثة، وهو انفجار طوربيد معطوب. والمثير للاستغراب في الأمر هو أن قادة الأسطول كانوا يعلمون بنوع المشكلة التي كانت الطوربيدات تعاني منها منذ وقت طويل ولكنهم مع ذلك أمروا باشتراك الكورسك في المناورات. يبدو أن أجهزة السلطة في روسيا ما بعد الشيوعية لم تكن قد تمكّنت بعد من التخلص من إهمالها وتقصيرها ولا مسؤوليتها التقليدية، وكذلك لا مبالاتها بأرواح مواطنيها.

أخيراً، أقال بوتين قادة الأسطول البحري، لكنه، مرة أخرى، فعل ذلك على الطريقة السوفياتية، أي بدون إعلام الشعب بالسبب الحقيقي وراء الإقالات. على أي حال، لم تغيّر هذه الخطوة من الوضع السيئ للأسطول الروسي، لأنه بدون إجراء عملية تحديث وإعادة هيكلة شاملة لن يكون هناك ضمان بعدم حدوث كارثة جديدة. ولكن، قبل البدء بإعادة إصلاح أسطولها البحري، كان يتوجب على روسيا أن تقرّر ما إذا كانت بحاجة للمحافظة على مثل هذا الأسطول الضخم – الذي يرمز إلى وضع روسيا كقوة عظمى وإلى طموحاتها الإمبراطورية الواسعة – ما دامت لا تستطيع ضمان سلامة بحارتها.

أثار آب حفيظة الصحفيين والمثقفين فأطلقوا العنان لتعليقاتهم اللاذعة. "من زاوية ما، تعني الكورسك نهاية عصر التصنيع الروسي. لقد استُهلكت روسيا إلى درجة بعيدة، أخلاقياً ومادياً. فهي استنفدت كل الموارد السوفياتية و لم تبتكر أي شيء جديد"، وفقاً لمقالة نُشرت في صحيفة فيدوموستي في 28 آب. كما كتب

بوريس فاسيلييف، وهو كاتب كان في السابق سائق اختبار على إحدى الدبابات السوفياتية، في صحيفة أوبشتشايا غازيتا في عددها الصادر في 31 آب، قائلاً: "المعيب في هذه الحادثة [الكورسك] هي أكاذيب الرئيس وسلوكه اللاأخلاقي. بوتين لا يعرف كيف يكون زعيماً. إنه بريجينيف الثاني. لكنه غاضب من الداخل، بعكس بريجينيف. ذلك هو الفرق الوحيد".

و لم تكن مشاعر الجيش أحسن من مشاعر الصحفيين والمثقفين. "إنني أخشى أن تكون السفينة أغلى ثمناً من أرواح البشر. وماذا يمكننا أن نفهم من حقيقة أن طلائع مجموعة الإنقاذ لم تصل إلا في اليوم السادس بعد الكارثة؟ لم أكن لأريد أن يتم إنقاذي بهذه الطريقة"، صرّح الجنرال يافغيني بودكولزين، قائد مظلي سابق، في صحيفة كوميرسانت -فلاست. في الحقيقة، إن ما قاله بودكولزين علناً هو ما كان يجول في خاطر جميع الجنود والضباط في القوات المسلحة الروسية.

بعد كارثة الكورسك، ازدادت الشكوك المتعلقة بقدرة الحكومة على تحسين الوضع في البلد. فبحسب استطلاع للرأي أجرته VTsIOM في شهر أيلول، 29 بالمائة فقط من المشتركين عبّروا عن تفاؤلهم بالمستقبل، في حين شعر 34 بالمائة منهم بأن الحياة لن تتحسّن في روسيا. وهذا كان بمثابة حكم على النظام الجديد.

في آب من العام 2000، بدت العلاقة بين بوتين والمجتمع بأنها على وشك أن تصبح أقل حرارة. ففي تموز، قبل حادثة الغواصة، كان بوتين قد حصل على معدل قبول نسبته 73 بالمائة (17 بالمائة فقط لم يستحسنوا أداءه، و10 بالمائة لم يكن لهم رأي). وفي آب، بعد الحادثة، أعلن 62 بالمائة من المشتركين استحسانهم لأداء بوتين (28 بالمائة لم يستحسنوا أداءه، و10 بالمائة أيضاً بلا رأي). وبذلك خسر الرئيس كمية مهمة من الدعم، وحصل في المقابل على عدد كبير من المنتقدين. ثلاثة وأربعون بالمائة من المواطنين الروس شعروا بأن الرئيس تصرف "بشرف ومسؤولية" أثناء حادثة الكورسك، في حين اعتقد 42 بالمائة منهم بالعكس. ومع أن هذه المعدلات يمكن أن تدلّ على أن بوتين ليس لديه ما يقلقه، إلا أن هذا التغيّر كان مؤشراً على أن المجتمع بصفة عامة لم يكن واقعاً في حب زعيمه، على الأقل في تلك اللحظة.

في آب نفسه، عندما كانت المشاعر ما تزال مضطرمة بسبب كارثة الغواصة، اندلع حريق في رمز آخر من رموز العظمة السوفياتية، أبراج أوستانكينو التلفزيونية، التي كانت تخدم كل القنوات التلفزيونية الوطنية. هذه الشاشات التلفزيونية المعتمة أعطت الانطباع بأن روسيا كانت تدخل عصر الكوارث. كانت الموارد التقنية والبشرية تنفد، وكان ينبغي القيام بشيء ما على وجه السرعة.

لقد أظهر حريق أوستانكينو بشكل واضح العيوب في "حزام التحويل" في نظام حكم بوتين. فطوال ثلاث ساعات، لم يتمكن رجال الإطفاء من البدء في إخماد الحريق لأنه لم يكن هنالك أحد - لا محافظ موسكو، ولا كبير المستشارين الرئاسيين، ولا وزير الطاقة، ولا رئيس الوزراء - يريد أن يتحمل مسؤولية قطع الكهرباء. وحده الرئيس بوتين يمكنه فعل ذلك. هذا بالضبط ما حصل أثناء عمليات إنقاذ الكورسك حيث لم يقم القادة العسكريون بأي شيء على الإطلاق، بل انتظروا حتى يأتيهم الأمر من الأعلى. لقد أنتج تركيز السلطة في قمة الهرم نفوراً من أخذ المبادرة، ورغبة بالتنصّل من المسؤولية في كل مستويات الإدارة.

النكات السياسية خير مؤشر على الحالة النفسية للمجتمع الروسي. إليكم طُرفتان محزنتان من العام 2000:

> الطرفة الأولى: كان يجب على أوستانكينو أن تحترق. لأن جهاز الأمن الفدرالي أضاع نسخته من بحيرة البجعة. (لموسيقى تشايكوفسكي الخاصة بباليه بحيرة البجعة معانٍ سخاصة للجمهور الروسي - أثناء الانقلاب على الديمقراطية الذي وقع في آب من العام 1991، كل المحطات الإذاعية والتلفزيونية أذاعتها).
>
> الطرفة الثانية: أعلنت واشنطن رسمياً عدم وجود أية أبراج أميركية قرب أوستانكينو. (كانت هذه النكتة رداً على البيانات الرسمية للجيش الروسي التي أفادت بأن الكورسك قد غرقت نتيجة اصطدام مع غواصة غربية).

إن ظهور مثل هذه النكات يوحي بأن روسيا كانت تعود، جزئياً على الأقل،

إلى ما كانت عليه في العهود الشيوعية؛ فلقد كان هنالك عدد قليل جداً من النكات السياسية في حقبة يلتسين. وعودة النكات السياسية بين المثقفين خصوصاً دلالة على استيائهم من الوضع، ومن السلطات، وعلى خوفهم من التعبير عن استيائهم هذا بشكل علني. لطالما كانت النكات السياسية باعتبارها شكلاً من أشكال التفاعل مع الحياة السياسية والسلطة في روسيا تمثّل تعبيراً عن عقلية مزدوجة: فهي من جهة امتعاض من السياسة، ومن جهة أخرى محاولة لتخطي الحواجز؛ ضرباً من غريزة البقاء.

كان بعض المراقبين يأملون بأن تقف روسيا بعد الكورسك، وتجفّف دموعها، وتجعل الكرملين يدفع الثمن؛ الأمر الذي كان سيخفض معدلات قبول بوتين إلى درجة كبيرة. غير أنها لم تنخفض، في حقيقة الأمر. ففي نهاية المطاف، غفر الكثيرون لبوتين تعامله السيئ مع الأزمة، باستثناء أقارب الضحايا. كان المراقبون، بمن فيهم المراقبين الروس، مندهشين لاستعداد الناس للتساهل مع السلطات. "حسناً، هذه الأمور تحصل"، قال العديد من المواطنين، بنوع من القَدَرية "لا يمكنك إرجاع الموتى". وفي هذا الشأن، كتبت الصحافة بأن السلطات أُعطيت ترخيصاً بارتكاب أخطاء جديدة. من الواضح أننا لم نعطِ الكثير من الأهمية إلى عامل الإرهاق في المجتمع الروسي، الذي يؤدي بالمواطن إلى القبول السلبي بكل ما تجلبه الحياة، أكثر مما يدفعه إلى المطالبة بما هو أفضل. وهكذا، سرعان ما انحسرت موجة الاستياء من الحكومة لتحلّ محلها مشاعر أخرى، كان الغالب فيها شعور مطبق بالحزن ناتج عن اليأس والقدَرية. "ما علينا إلا أن نصبر"، قال بعض المواطنين الروس.

ولكن، ثمة استنتاجات معينة تمّ استخلاصها مما سبق، حيث رأت المجموعات المتنفذة التي كانت تراقب عن كثب ما يحصل بأن الرئيس لم يكن قوياً كما كان يريد لنفسه أن يظهر، وأنه لم يكن يعرف كيف يتعامل مع الأزمات، وأنه يمكن أن يصبح ضعيفاً ومشوشاً. بعد مأساة الكورسك، شاعت نكتة في موسكو تقول بأن نظام السلطة القديم في عهد يلتسين كان يستند إلى رئيس غائب، في حين أن النظام الجديد يستند إلى رئيس قوي. ولكن، كل شيء كان يسوء عندما يكون الرئيس القوي غائباً.

لا بد أن زعيم الكرملين كان يعرف مشاكله، لأنه بدأ في أيلول بالعمل على تلميع صورته على نحو محموم. كان يقابل الناس، ويجول أطراف البلاد المترامية بلا كلل - كأنه كان يريد إرغام روسيا على نسيان لحظات ضعفه - ويقوم بأعمال معينة مستهدفاً بها الناس العاديين. ففي رحلة إلى مدينة سامارا الواقعة على نهر الفولغا، زار بوتين أسرة محلية مدقعة الفقر (مع طاقم تصوير تلفزيوني) وأكل ببهجة واضحة الفطر المنقوع من المرطبان مباشرة. وهكذا استمتع المواطنون الروس ببساطة الرئيس وثقته بالآخرين، حين حلّ ضيفاً على امرأة غريبة وأكل مما توافر في بيتها من طعام. ولكن، فقط أولئك المقربون من رجال الأمن المحيطين بالرئيس يعرفون العمل الذي يجب أن تقوم به الخدمة السرية قبل أن يحلّ بوتين "ضيفاً" على أحد البيوت ويأكل هناك.

على أي حال، لقد قام العاملون على تحسين صورة الرئيس بعملهم على خير وجه. ففي أيلول وتشرين الأول من العام 2000، استعاد بوتين معدلات قبوله وبدأ من جديد بالظهور بمظهر الواثق من نفسه، ظاهرياً على الأقل. وسرعان ما توضّح القرار الأساسي الذي اتّخذه بعد آب: عليه أن يسحق المنتقدين الإعلاميين الذي أساؤوا إليه كثيراً في موضوع الكورسك. وذلك يعني بالطبع اتخاذ إجراءات صارمة ضد المجموعات الإعلامية الضخمة؛ وأولها مجموعة غوزينسكي.

بحلول نهاية العام 2000، كانت روسيا قد عادت إلى أساليبها القديمة في الحياة، وكأن فترة الانقطاع التي دامت عشر سنوات خلال عهد يلتسين لم تحدث أبداً. خلال سنوات يلتسين، لم تكن صور الرئيس منتشرة على نطاق واسع. أما الآن فقد تغيّر الوضع، حيث أمر وزير الدفاع كل القواعد العسكرية بشراء صور لفلاديمير بوتين على الفور. وهذا ما فعله أيضاً جهاز الدولة حين جعل من صورة الرئيس ليس فقط جزءاً أساسياً من أثاث المكاتب بل رمزاً للولاء الشخصي والإيمان بالمركزية. في تلك الفترة، وجد الفنانون ما بدا أنه عملاً بدوام كامل. في البداية لم يكونوا يعرفون كيف يصوّرون الرئيس الجديد، لعدم وجود توجيهات محددة بخصوص هذا الأمر من الأعلى. ولكن، بعد ذلك، تحدّد حجم الصورة للاستخدام الرسمي بـ 2×3 متراً؛ علماً أن حجم الصور المخصصة للمكاتب يكون أصغر إلى حدٍّ ما.

وبشكل تدريجي أصبح الهوس ببوتين جزءاً من الحياة الروسية. قُدِّمت كتب مدرسية جديدة في مدارس سان بطرسبورغ، مسقط رأس بوتين، تصف طفولة بوتين الريفي الصغير. كان ذلك يعني شيئاً للناس الذي تعلموا القراءة بواسطة كتب عن طفولة الريفي أوليانوف (لينين). وسرعان ما ستقوم المدن الأخرى بنفس الشيء ولكن بمبادرات خاصة بها. ففي بعض الأماكن، افتُتح مطعم "بوتين"، وفي أماكن أخرى، أصبح الكرسي والطاولة التي استخدمهما الرئيس في إحدى المناسبات قطعتين قيِّمتين في المتحف المحلي. ربما لم يكن بوتين يعرف هذه المبادرات، فهي قد تكون من بنات أفكار بعض التابعين المخلصين. لكن بعض الناس - وإن كانوا قلة - سمعوا الدعوة وبدأوا العمل على استعادة الماضي.

وعلى المسرح السياسي، حاول الممثلون الجدد في الإنتاج الجديد الذي يخرجه الكرملين معرفة الدور أو الأدوار التي سيلعبونها. فعندما أصبح واضحاً أن المجلس الأعلى في البرلمان، أي مجلس الاتحاد، لم يعد مؤسسة جدّية، بدأت المشاورات بخصوص ما سيفعله بمجلس الدولة الذي أسّسه بوتين في أيلول 2000 كجائزة ترضية لزعماء الأقاليم، أو السيناتورات، كما كانوا يدعون أنفسهم. أولئك الزعماء كانوا يأملون بأن يُمنَح مجلس الدولة نفس الوظائف الأساسية التي كان يتمتّع بها المجلس الأعلى، بل وبأن يصبح دستورياً أيضاً.

حينما كان السيناتورات يعدّون خططهم الطموحة، أصدر بوتين مرسومه المتعلق بمجلس الدولة، الذي أوضح ماذا يريده أن يكون: هيئة استشارية تجتمع بناء على طلب الرئيس وتناقش ما يعدّه فريق الرئيس. أما بالنسبة لآمالهم بأن يمنح الرئيس مجلس الاتحاد الحقّ بتعيين النائب العام، وقضاة المحاكم العليا، ويرفع من مكانته عموماً فقد خابت. وبعد أن جُعل مجلس الاتحاد لعبة بيد الرئيس، كان المصير نفسه ينتظر بقية المؤسسات السياسية.

في جلسته الأولى التي انعقدت في تشرين الثاني من العام 2000، اقترح بوتين على أعضاء مجلس الاتحاد أن يوافقوا على النشيد الوطني الروسي الجديد. كان واضحاً أن الكرملين يريد أن تنشغل الهيئة الغرّة بأمر ما. لعلّ مناقشة النشيد بدا مهزلة بالنسبة لأولئك الزعماء، الذين كانوا يحظون بسلطة مطلقة في أقاليمهم،

لكنهم حافظوا على هدوئهم على أي حال. وبدلاً من مناقشة استراتيجية روسيا، بدأوا بتحرير بعض أبيات الشعر.

في الواقع، كان لديهم دافعٌ قوي لفعل ذلك، فالجميع كانوا يعلمون بأن الكرملين سيتخلّص من كل زعماء الأقاليم الذين لا يُظهرون ولاءهم لبوتين. والعديد منهم كانوا يواجهون إعادة انتخابهم كحكام لأقاليمهم، أي أن يوم الحساب كان يقترب. ولكن، حتى أولئك الذين حاولوا إرضاء الزعيم لم يكونوا واثقين من حصولهم على مساندة الكرملين.

كان من المقرَّر إجراء انتخابات حكام الأقاليم إما في العام 2000 أو 2001 في قرابة نصف الجمهوريات والكيانات الإقليمية. في بعض الأقاليم، حثَّ الكرملين الحكام على الاستقالة "طوعاً"، باستخدام مكتب النائب العام، أو بتجميع بعض المعلومات المسيئة لسمعتهم. يمكنك أن تجد دائماً شيئاً على الحكام. كما سرت إشاعة تقول بأن منافس بوتين الانتخابي يوري لوجكوف كان يفكر في الاستقالة من منصبه كمحافظ لموسكو "لأسباب صحية"، مقابل ضمان عدم مقاضاته.

بعد المتنفذ الإعلامي غوزينسكي، جاء الدور على حاكم كورسك ألكسندر راتسكوي، الذي كان نائباً ليلتسين وطياراً حربياً متقاعداً. كان راتسكوي يملك سيرة سياسية حافلة، فهو الذي قاد التّمرد على يلتسين في العام 1993، ودخل السجن من جراء ذلك أيضاً. وبعد ذلك ظهر من جديد كحاكم لكورسك، الإقليم الذي سُميت باسمه الغواصة السيئة الحظ. لم يكن هنالك أحد يشك في أن راتسكوي، الذي وضع أفراداً من عائلته في وظائف هيِّنة وعالية الأجر، كان فاسداً. لكن الكرملين لم يكن يدري كيف يتخلّص منه. ولهذا السبب اختار فريق بوتين الطريقة الأبسط: قدَّم الكرملين مرشحه الخاص لمنصب الحاكم (من الأجهزة الأمنية) واستخدم المحاكم لإبعاد راتسكوي عن التنافس قبل يوم واحد من الانتخاب.

ورغم أن الشريحة الديمقراطية من المجتمع لم تكن تكنُّ شعوراً دافئاً جداً تجاه راتسكوي، إلا أن الطريقة التي أُبعد بواسطتها من اللعبة أزعجت الناس. "في الجوهر، إنه الأمر الصائب، ولكن من حيث الشكل، إنه استهزاء بالديمقراطية"،

بحسب المراقبين. ومع ذلك، لم ينجز الكرملين المهمة على أكمل وجه. فعلى الرغم من استبعاد راتسكوي من الاقتراع، إلا أن مرشح الكرملين لم يتمكن من الفوز في كورسك، وفوق ذلك كان المنتصر شيوعياً، ومعادياً للسامية، وعلى الأغلب لصاً أيضاً.

سرعان ما أصبح التخلّص من الأشخاص الذين لم يناسبوا الكرملين في الأقاليم الأخرى – باستخدام قوات الأمن والتهديد بالسجن – سياسة شائعة لدى الكرملين. ظاهرياً، كان بالإمكان تشبيه عملية تنظيف الحكومات الإقليمية بأنها عودة إلى الشرعية لأن العديد من الحكام الذين استُهدفوا من قبل فريق بوتين كانوا إما فاسدين أو مذنبين بارتكاب إساءات خطيرة أخرى. لكن "سياسة التنظيف" التي اتبعها الكرملين في الأقاليم لم تكن لها صلة لا من قريب ولا من بعيد بحكم القانون، إذ إن موسكو كانت تستخدم المحاكم والنواب العامين للمنفعة السياسية فقط، وذلك من أجل دعم المخلصين للكرملين، وإضعاف السياسيين المستقلين وخصوم الكرملين. حتى أن الكرملين كان يملك قائمة بالزعماء الذين سيتمّ تشويه سمعتهم، والتفاصيل المتعلقة بالطريقة والتوقيت، وأسماء الذين سيصدرون الأحكام عليهم في المحاكم. في بعض الحالات، قامت المحاكم بالفعل بالتخلص من سياسيين فاسدين، بيد أنها، في حالات أخرى، تحرّكت بضغط من موسكو ضد خصوم الكرملين السياسيين. وهكذا بدأ النظام القضائي بالتحوّل إلى ذيل للسلطة التنفيذية، كما كان في الحقبة السوفياتية.

غير أن الكرملين لم يكن في واقع الأمر يريد تطهير الأقاليم تطهيراً كاملاً؛ فهو ضمنياً كان مستعداً مسبقاً لاستئناف عادة عقد الصفقات، التي أرساها يلتسين من قبل. فبحسب القانون الروسي، لم يكن يُسمَح للرئيس والحكام بالبقاء على سدّة الحكم إلا لفترتين دستوريتين فقط. إلا أن الدوما، بموافقة بوتين وبضغط من الفريق الرئاسي، أقرّ تعديلاً يمنح 26 حاكماً ورؤساء جمهوريات الحق بفترة ثالثة. وشمل هذا العدد متنفذين إقليميين مثل مينتيمر شايميف، رئيس جمهورية تاتارستان. لكن نزول الكرملين بمرشح له في أحد الأقاليم كان يعني الدخول في منافسة يمكن أن يفوز بها الشخص الخطأ. والمنافسة، إضافة إلى ذلك، كانت تنطوي على توتر، وهو

ما لم يكن يحبّه بوتين. لهذا السبب، وافق الكرملين - طلباً لراحة البال - على حكم غير محدود، ولو أنه غير شرعي، للعائلات الإقليمية. لاحقاً، صادقت المحكمة الدستورية على إعطاء الزعماء المحليين الحق بإعادة انتخاهم مرة ثالثة وحتى رابعة، الأمر الذي ضمن الحفاظ على أنظمة شبه إقطاعية في المقاطعات الروسية.

وتاتارستان مثال واضح على الطريقة التي كانت تحكم بها الأنظمة المحلية، وكيفية تعاولها مع موسكو. خلال التسعينيات، نجح الشيوعي السوفياتي الخبير شايميف في القضاء على تهديد المجموعات القومية، وأصبح رئيساً لتاتارستان، وأسس حكماً مستقراً نسبياً في الجمهورية. كانت عائلته الحاكمة المطلقة للجمهورية، حيث كانت تسيطر على الموارد الأساسية فيها كالنفط والغاز، من بين أشياء أخرى. أما المعارضة فقد قُمعت بوحشية. وأما الفساد فحدِّث ولا حرج. لكن خان شايميف منح الحكومة المركزية أهم ما كانت تحتاجه، هدوءاً ظاهرياً ودعماً خلال الانتخابات.

في البداية، طلب بوتين من السادة الإقطاعيين في الأقاليم، وخاصة شايميف ومرتضى رحيموف (رئيس جمهورية روسية أخرى، هي باشكورتوستان، أسّس حكماً شبيهاً بالحكم الذي أسّسه شايميف)، بأن يخففوا من شهيتهم وأن يجعلوا دساتيرهم منسجمة مع الدستور الفدرالي. تنمَّر اللوردات وقاوموا في البداية، حتى أنهم وجّهوا تهديدات ناعمة إلى المركز، لكنهم استسلموا في نهاية المطاف. صحيح أن خليفة يلتسين قد تمكن من تحقيق قدر أكبر من النظام في الأقاليم، إلا أن اللوردات الإقطاعيين كانوا هم الحكام الفعليين هناك، وليس موسكو. من الواضح أن بوتين كان يخشى من التعدي على مصالح الزمر الإقطاعية التي تحكم معظم الأقاليم، وخاصة لأنه كان يخطّط للترشح ثانية في العام 2004، ولهذا السبب فهو كان بحاجة إلى دعم الجمهوريات الوطنية والأقاليم المسيطَر عليها، التي صوّتت بالضبط كما أراد لها الزعيم أن تصوّت. بعبارة أخرى، كان الرئيس الجديد، كما القديم، بحاجة إلى زعماء أقوياء يعرفون كيف يحصون الأصوات في مقاطعاتهم.

عندما شرع بوتين في بناء نظام حكمه الرئاسي المطلق، توصّل إلى إدراك أنه لن يتمكن من البقاء أبداً ما لم يحافظ على سياسة يلتسين المتمثلة في عقد الصفقات

في الأقاليم. والثمن هو تحمُّل استبداد تلك الأقاليم وفسادها. في الواقع، لم تكن هنالك بدائل منظمة للزمر الإقليمية، فخلال سنوات يلتسين، وبعد فترة قصيرة من الصراع السياسي، دانت السلطة في الأقاليم إلى زمر تهيمن عليها نُخَب باقية من العهود السوفياتية ذات روابط إجرامية. وبالتدريج، بدا بوتين وكأنه كان يخشى من إثارة أي صراع مع المجموعات الحاكمة في الأقاليم[8].

بالنسبة لانتخابات الإقليمية التي جرت في العام 2000، كانت الأقاليم ما تزال ميادين للصراع بين الشيوعيين و"حزب السلطة" التابع للكرملين. فيما لم تكن الحركات السياسية الأخرى تملك أية فرصة للفوز هناك. تلك كانت نتيجة واحدة لسنوات يلتسين العشر: كان الصراع على السلطة محلياً ينحصر بين النخب السوفياتية القديمة والنخب الجديدة. وإذا ما ألقينا نظرة أكثر قرباً فإننا سنكتشف أن النخب الجديدة خرجت من رحم النخب السوفياتية القديمة. كانت الفوارق بين الحكام الشيوعيين والحكام المخلصين للكرملين ضئيلة جداً. اثنان من الأقاليم اختارا رجلين عسكريين كحاكمين لهما - الجنرال فلاديمير شامانوف، الذي قاتل في الحرب الشيشانية الثانية، وانتُخب في أوليانوفسك مسقط رأس لينين، على نهر الفولغا؛ والأدميرال فلاديمير ييغوروف الذي انتُخب في كالينينغرد على بحر البلطيق. ولكن، كان ما يزال الوقت مبكراً لبروز اتجاه يدلّ على مجيء الجيش إلى السلطة، إذ سرعان ما أصبح واضحاً أن الحكام الذين يملكون خلفية عسكرية - مثل الجنرال ألكسندر ليبيد في كرانويارسك، وشقيقه الكولونيل ألكسي ليبيد في تشاخاسيا، وشامانوف في أوليانوفسك - كانوا أبعد من أن يكونوا مدراء أكفّاء.

في تشوكوتكا - في شمال روسيا النائي قليل السكان - كان الحاكم الجديد هو رومان أبراموفيتش، واحد من النخبة الحاكمة في عهد يلتسين، الذي فاز بأغلبية كبيرة من الأصوات، التي حصل عليها عن طريق رشوة الناخبين بالهدايا. مع ثروته التي تبلغ مليارات الدولارات، كان باستطاعة هذا الشاب أن يحوّل تشوكوتكا الغنية بالموارد إلى كلوندايك [منطقة في كندا اشتُهرت بالتنقيب عن الذهب] روسية. عندما سُئل، قال أبراموفيتش: "أنا أشعر بالأسف حيال السيبريين". لم يكن يبدو على أبراموفيتش بأنه رجل ذو ميول خيرية على الإطلاق. لكنه مع ذلك

– مما يدعو للسخرية – قد يمثّل تطوراً ملحوظاً إذا ما قيس بالحاكم السابق، ألكسندر نازاروف، وهو تابع سوفياتي سطحي وفاسد أوصل المنطقة إلى حالة مزرية تماماً، والشعب إلى حافة الجوع. على الأقل كان أبراموفيتش يقوم بشيء ما لتشوكوتكا – على سبيل المثال، أرسل كل أطفال المنطقة في عطلة على شاطئ البحر في الجنوب على نفقته الخاصة. صحيح أن أبراموفيتش كان يستطيع إنفاق عدة ملايين من الدولارات من الأموال التي نجح في اقتراضها من الدولة، إلا أن سكان تشوكوتكا، الذين تعبوا من فساد وعبث الإدارة السابقة، كانوا يشعرون بالامتنان له بالرغم من ذلك.

أن يبحث أحد العارفين ببواطن الأمور في الكرملين عن مكان له في أقاصي روسيا فذلك أمر له دلالة هامة: إن أصحاب "مشروع بوتين" بالأمس لم يكونوا يشعرون بالراحة في الكرملين ولهذا السبب كانوا يبحثون عن "بقع ساخنة" أخرى. صحيح أن منصب الحاكم لا يمنح حصانة كاملة لصاحبه أمام القضاء، إلا أنه يضفي شرعية على سلطته وينفع كملجأ آمن إلى أن تنتهي العواصف السياسية.

في تشرين الأول من العام 2002، ربحت عائلة أخرى من الطبقة الحاكمة، بزعامة فلاديمير بوتانين، الانتخابات الإقليمية في كرازنويارسكي كراي وأُضيف ممثلها، ألكسندر كلوبونين، إلى سلسلة الحكام المتنفذين الطويلة. وما هذه إلا البداية، إذ سرعان ما حذا أفراد آخرون من طبقة النخبة حذو سابقيهم في محاولة الفوز بالانتخابات المحلية. وهكذا كانت ثمة صفحة جديدة في التاريخ السياسي الروسي تُفتَح حينذاك عندما بدأت المجموعات الصناعية المالية القوية في شرعنة سلطتها في المقاطعات المختلفة عبر الانتخابات على السلطة التنفيذية الإقليمية. هذه المرة، إن الاتحاد الشرعي والعلني – بعكس ما جرت عليه العادة، عندما كان يتمّ في الظل – بين السلطة ورأس المال على المستوى الإقليمي يملك فرصة حقيقية في تحدّي الرئاسة، وتحدّي نزعات موسكو السلطوية.

استمرّ هجوم الكرملين على ما بقي من المؤسسات المستقلة، التي لم يبقَ منها

إلا القليل. والبنك المركزي، الذي يرأسه فكتور جيراشتشنكو، أو هرقل، كما كان يُدعى في موسكو، كان موجوداً على قائمة الضحايا. لم يكن الليبراليون الروس ورجال المال الغربيون يحبّون جيراشتشنكو، نظراً لسياسته التي كانت تسيء إلى الليبرالية. وبدوره كان الكرملين يمقت مدير البنك المركزي القوي، لأنه كان مستقلاً أكثر من اللازم ويدير مملكته بدون طلب النصح من فريق الرئيس. علاوة على ذلك، كانت هنالك مشكلة حقيقية مع شفافية البنك، إذ لا أحد في الخارج كان يعرف بالضبط ماذا يحدث في الداخل. وكان مدراء البنك يتمتعون برواتب عالية توازي رواتب المدراء التنفيذيين في الشركات الغربية، وهذا كان باهظاً في أعين الروس.

تمّ إعداد مسودة مرسوم رئاسي يجرِّد البنك المركزي من استقلاليته ويضعه تحت سلطة الحكومة. ومجلس الدوما، الموالي للرئيس، سوف يدعم، بالطبع، أي قرار يتخذه الرئيس. صحيح أن شيئاً ما كان ينبغي القيام به بخصوص مملكة البنك المركزي، لكن إخضاعه وإلحاقه بالحكومة كان سيمكّنها من طبع الأموال حسب مشيئتها، الأمر الذي كان يمثّل نهاية للإصلاح.

في تلك الفترة، لم يسعَ الكرملين لتحقيق مبادرته المتعلقة بترويض البنك المركزي، لأن ذلك من شأنه أن يسبب الكثير من المشاكل، ليس فقط بين الليبراليين الروس، وإنما في المجتمع التجاري الأجنبي، وهو الأهم. كان بوتين عازماً على اجتذاب المستثمرين الأجانب، ولهذا السبب فهو لم يكن بحاجة لأية فضائح. لكن فكرة تجريد البنك الروسي الرئيس من استقلاليته ظلّت على أجندة حاشية بوتين.

على أي حال، طُرد جيراشتشنكو في ربيع العام 2002، وحلّ محله رجل من سان بطرسبورغ، سيرجي إيغناتييف، الكفوء، وذو الخلفية الليبرالية والمقرب من فريق غايدار. ولكن، كانت ثمة شكوك حول قدرة المدير الجديد للبنك المركزي على الدفاع عن استقلالية مؤسسته وتحقيق الإصلاح الذي كان يعارضه المدير السابق بشدة، أو حول خضوعه لضغط حاشية الرئيس. قلة من المراقبين في روسيا عبّروا عن شكوكهم عندما شاهدوا التغييرات التي طرأت على البنك؛ إذ كانوا

يخشون من أن الكرملين سيتمكن، عن طريق وجود رجل تابع له في البنك، من استخدام البنك لأغراضه الخاصة، وهو ما كان يصعب تحقيقه تحت إدارة جيراشتشنكو. في الحقيقة، كان إيغناتييف رجلاً شريفاً، ولكنه لم يكن سياسياً من الوزن الثقيل بل مجرد شخصية اعتبارية. وهذه واحدة من سخريات الحياة السياسية الروسية حيث إن الأشخاص المستقلين نادراً ما يكونون إصلاحيين في حين أن الليبراليين نادراً ما يتمتعون بمواقع مستقلة.

أما البند التالي في أجندة الكرملين فكان النظام المتعدد الأحزاب المليء بالفوضى في روسيا، الذي كان يتعارض مع مفهوم بوتين عن السياسة، والذي أنشأ الكثير من الأحزاب الصغيرة المزعجة وغير القابلة للسيطرة، التي قد تشكل يوماً ما مشكلة بالنسبة "لحزب السلطة". وعلى هذا الأساس، قامت اللجنة الانتخابية المركزية، بناء على أوامر من فريق بوتين، بإعداد قانون جديد للأحزاب. هذا المشروع كان يتطلّب من كل حزب أن يضمّ ما لا يقل عن 100.000 عضو، مع فروع له في 45 إقليماً يملك كل واحد من هذه الفروع لا أقل من 100 عضو، كي يكون مؤهلاً للتسجيل. ويتوجّب على كل حزب أن يعاود التسجيل كل سنتين. وإذا لم يشترك، خلال خمس سنوات، في أحد الانتخابات، فلن يُسمَح له بالتسجيل مرة أخرى.

كان معدّو مشروع القانون يأملون بتخفيض عدد الأحزاب في روسيا من 188 إلى أقل من 20. وكان هذا القانون يستهدف بشكل أساسي الأحزاب الديمقراطية - التي كانت صغيرة - وعلى رأسها يابلوكو، بزعامة غريغوري يافلينسكي. بحسب القانون الجديد، كان الحزب الشيوعي و"حزب السلطة" هما الحزبان اللذان يملكان أفضل الفرص للبقاء، وهذا ما كانت تريده جماعة الكرملين حرفياً: أن يكون المنافس الرئيس لحزبهم، أي "حزب السلطة"، هو المعارضة اليسارية التي تفقد بريقها كل يوم، الأمر الذي سيدفع الناخبين للتصويت لصالح حزب الكرملين[9]. وقد صادق الدوما على قانون الأحزاب هذا، مثل كل القوانين التي اقترحها بوتين[10].

إضافة إلى ذلك، بدأ الكرملين باستئصال المنظمات الأخرى التي كان يعتبرها

غير ضرورية أو مؤذية. وما كان يجري كان يتمّ بمساعدة قانون كُتب كي يناسب احتياجات فريق بوتين. ولكن، مع ذلك، لم يعد باستطاعة أحد القول بأن غياب القانون كان سائداً في روسيا.

الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها إقامة نظام متعدد الأحزاب فعّال ومؤثر تتمّ بواسطة أحزاب تعتمد على نتيجة الانتخابات، وتشترك في إنشاء الحكومة، وتشارك في مسؤولية أفعالها. ولكن، طالما أن الرئيس في روسيا هو الذي يشكّل الحكومة، بدون إشراك البرلمان في الاختيار، ودون أن يكون للأحزاب أي تأثير على السلطة التنفيذية، فلن تكون هنالك أية دوافع لدى المجتمع لإنشاء أحزاب قوية. أضف إلى ذلك محاولة السلطات الروسية تشكيل أحزاب من الأعلى وفرضها على الشعب، وهو ما يصبّ في صالح الحركات المباركة من الكرملين بالطبع. ويدعم كذلك المبررات الواهية لوجود هذه الأحزاب وذلك لعدم وجود بدائل قابلة للبقاء.

على أي حال، سرعان ما بدأ فريق الرئيس بإدراك هشاشة هذا النظام من جهة، وعدم جاذبيته بالنسبة للغرب من جهة أخرى. وكان رأي الغرب هاماً بالنسبة لبوتين. كانت ثمة مؤشرات على أن الكرملين قد بدأ يفكر في طريقة لجعل النظام أكثر تمدناً، أو على الأقل لجعله "يبدو" أكثر تمدناً.

أخيراً وجد فريق الرئيس الوقت لمناقشة مواضيع أخرى، حيث بدأ بوتين التفكير في إجراء إصلاح عسكري، وذلك بعد ملاحظته كل المؤشرات التي تدل على انحطاط الجيش الروسي. في عهد يلتسين، تعرّضت السيطرة المدنية على الجيش لانهيار حاد. وخلال العام 2000، انتُهك نظام التبعية بشكل علني في الجيش، وحصل ما لم يُسمَع عنه أبداً من قبل، حيث تجاوز رئيس هيئة الأركان العامة، أناتولي كفاشنين، رئيسه، وزير الدفاع إيغور سيرجييف، وأرسل إلى الرئيس خطته حول إصلاح الجيش. تصرّف كفاشنين وكأن وزير الدفاع لم يكن موجوداً. كانت فضيحة، انتهاكاً صريحاً لنظام تسلسل الرتب. فجأة، ما كان مختبئاً تحت السطح أصبح معروفاً من قبل الجميع.

كانت القيادة العسكرية العليا مقسمة إلى معسكرين متعارضين لا يقبلان

التسوية أو التعاون، والوضع لم يكن يحتمل احتواء صراعهما أكثر من ذلك. بالطبع، كان ينبغي على بوتين، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن يطرد كلاً من وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة، لكنه لم يتفوّه ببنت شفة، مدعياً بأن كل شيء كان يسير على خير ما يرام. لقد تصرّف بنفس الطريقة التي تصرّف بها في العام 1999 عندما ابتز الجنرال فلاديمير شامانوف السلطات، مهدداً بالاستقالة إذا ما توقفت العمليات العسكرية في الشيشان. في ذلك الوقت، أظهر صمت بوتين بأنه لم يكن يحبّ الصراعات المفتوحة ولا يحبّذ التخيير: كان يفضّل تأجيل اتخاذ القرار، إذا ما طُلب منه الاختيار. لعله لم يكن يشعر بأنه قوي إلى الحدّ الكافي كي يبسط سيطرته على الجيش. على أية حال، كان الرئيس يواجه مشكلة عويصة، لا تتعلق فقط باستعادة وحدة القيادة العسكرية وإنما بتعزيز سلطته على القوات المسلحة أيضاً، تلك القوات التي كانت قد بدأت تتصرف كما يحلو لها، تماماً كما كانت تفعل في عهد يلتسين(11).

لكن المشكلة مع التراتبية العسكرية لم تكن المشكلة الوحيدة في واقع الأمر. فروسيا لم يكن باستطاعتها إبقاء 3 ملايين شخص في القوات المسلحة لوقت أطول من ذلك، لأن هذا كان يشكل عبئاً كبيراً على كاهل البلد. ولهذا السبب خصّصت للجيش حصص غذائية فقيرة، ويرجع ذلك بالطبع إلى الفساد الذي تعاني منه المنظمة العسكرية من الداخل وانعدام المعايير الاحترافية. وهنالك غياب الوحدة الذي أظهرته بوضوح الحرب الشيشانية، التي أظهرت أيضاً عدم قدرة الجيش على أداء وظيفته بالشكل المطلوب في البقع الساخنة. في العام 2000، اثنتان أو ثلاث فقط من كل دزينة من الفرق العسكرية في روسيا كانت مستعدة لخوض المعارك. إن الجيش الذي شُكّل بناء على أهداف إمبراطورية ومخيلة قوة عظمى أصبح الآن مجرد تأكيد آخر على الأزمة العميقة التي يعاني منها النظام. على أية حال، لم يكن الحجم وحده غير منسجم مع الموارد الاقتصادية لروسيا الجديدة، بل تنظيم الجيش نفسه أيضاً(12).

أخيراً وجد بوتين القوة والعزم ليعلن عن الحاجة لإصلاح عسكري. وتضمّن الاقتراح الذي قدّمه في خريف العام 2000 تخفيض 365,000 موظف عسكري،

و120,000 مستخدم مدني من الجيش والبحرية. وكان من المزمع إجراء هذه التخفيضات قبل العام 2003. وبحلول العام 2005، انخفض تعداد الجيش بنحو 600,000 شخص، من بينهم مستخدمين مدنيين. وكان الغرض الجوهري من الإصلاح في هذه الخطة هو تشكيل قوات عسكرية قوية، ومستعدة لوضعها في المواقع الاستراتيجية الأساسية؛ مثل آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا. في ذلك الخريف، استخدم الرئيس، لأول مرة، لهجة بالغة الشدة في أحد خطاباته الموجهة إلى قيادة القوات المسلحة، هاجم فيه الجنرالات "الخشبيين" الذين كانوا لا يفعلون شيئاً سوى الجلوس في قواعدهم، وانتقد كذلك ضعف كبار الضباط. لقد بدأ بوتين القيام بشيء لم يسبق لزعيم روسي أن تجرأ على القيام به من قبل. ولكن، هل سيمتلك الشجاعة ويمضي في طريقه إلى نهايته ويرّمم الحصن الأخير من الدولة الإمبراطورية؟

ازدادت الميزانية العسكرية لعام 2001 بنسبة 40 بالمائة، وذلك بفضل ازدياد العوائد النفطية. مع ذلك، كانت هنالك شكوك حول قدرة هذه الزيادة في الميزانية على إنجاز إصلاح عسكرية جذري، لأن مثل هذا الإصلاح الجذري يتطلّب إنفاقاً هائلاً. وفي هذا الشأن، قال الجنرال أندريه نيكولاييف، رئيس لجنة الدفاع في الدوما، في تشرين الثاني: "هذه ميزانية للحفاظ على الوضع الراهن. لا توجد أية أولويات واضحة، إنما ستحسّن من الوضع قليلاً، ولكنها لا تستطيع أن تحلّ حتى مشكلة واحدة فقط". وهذا صحيح تماماً، إذ إن هذه الزيادة في الميزانية لم تكن كافية حتى لحلّ مشكلة الضباط المتقاعدين، الذين يستحقون بموجب القانون شقة سكنية وعلاوة تقاعدية. وعلى هذا الأساس، استنتج ذوو الخبرة من المراقبين بأن ميزانية العام 2001 لن تغير شيئاً من وضع الجيش[13]، إذ إن حصة الأسد منها ستذهب لترقيع الثقوب ودفع الديون. باختصار، لن يحصل إصلاح عسكري بدون أموال كثيرة.

وهكذا فشلت القيادة العسكرية الروسية في مواجهة تحديات الظروف الأمنية الجديدة. فمن جهة، كان واضحاً أن هنالك حاجة لتعزيز الأمن على الحدود الجنوبية لروسيا مع آسيا الوسطى والصين. ومن جهة أخرى، كان الجيش الروسي

ما يزال يعتبر حلف الناتو تهديداً، ويستلزم بناءً على ذلك تقوية القواعد الغربية والاحتفاظ بقدرتها النووية. لكن روسيا الضعيفة لم يكن باستطاعتها مواجهة كل هذه التحديات مجتمعة، فلقد كان عليها اعتماد مجموعة جديدة من الأولويات الأمنية بدلاً من الاستمرار في بناء الجيش على الطريقة السوفياتية وتخفيض تعداده فقط.

تساءل المراقبون الروس: ما هو الغرض من الاحتفاظ بالتوازن النووي مع الولايات المتحدة؟[14] بحسب بعض المختصين، لم تكن روسيا بحاجة لأكثر من 500 رأس نووي لضمان أمنها. فالصين وفرنسا والمملكة المتحدة كانت قوىً نووية بالرغم من امتلاكها عدداً أقل من الرؤوس النووية، وفوق ذلك فإن كلفة منـزلتها النووية هذه كانت أقل بكثير مما كانت تدفعه روسيا، التي استنـزفتها الأزمات المتعاقبة.

علاوة على ذلك، كان هنالك قرابة 10.000 سلاح نووي تكتيكي يكسوها الغبار في المستودعات الروسية على سبيل الاحتراز إذا ما وقعت حرب نووية محدودة مع الناتو. أما ضد من كان الجنرالات الروس ينوون استخدام هذه الأسلحة فذلك لم يكن واضحاً، حتى بالنسبة للجنرالات أنفسهم. ورغم ذلك، فالملايين من الدولارات كانت تُنفَق للحفاظ على جاهزية هذه الأسلحة من أجل حدث عسكري احتمال حدوثه نادر.

لا شك أن الرئيس كان يقدِّر تماماً صعوبة إصلاح الجيش. في أواخر العام 2001، وافق بوتين على فكرة الجيش المحترف، ووعد بجعل الجيش الروسي محترفاً بحلول العام 2010. لقد صرّح بوتين "لا الحكومة ولا المجتمع يؤيدان نظام التجنيد الإجباري الموجود"[15]. وعلى هذا الأساس، قرّر فريق بوتين أن يجعل عام 2010 العام الذي يشهد تنفيذ الإصلاحات، وتحويل إحدى الفرق العسكرية الجوية إلى فرقة يكون كامل أفرادها متعاقدين. ولكن، لم يكن واضحاً ما إذا كانت روسيا تملك ما يكفي من الأموال لإجراء هذه التجربة، التي قد تكلف 2.5 مليار روبل، أو 70 مليون دولار، للفرقة الواحدة. في تلك الأثناء، كان الجيش يملك 132.000 جندي متعاقد، بعد أن كان العدد 260.000 قبل عدة سنوات. من هنا، كان على

بوتين أن يعترف بأن روسيا فشلت حتى ذلك الوقت في جعل الخدمة التعاقدية جذابة في أعين المواطنين[16].

في الحقيقة، لم تكن القيادة العسكرية الروسية مستعدة حتى لإجراء انتقال جزئي إلى جيش محترف. إن الخطط التي وُضعت تحت إشراف زميل بوتين في السلاح سيرجي إيفانوف كانت معدة لإضافة ما بين 40 و50 بالمائة من الجنود المتعاقدين إلى القوات المسلحة الروسية في العام 2005 -2006، ولتخفيض مدة الخدمة الإلزامية إلى 6 أو 8 أشهر. لكن تلك الخطط بقيت في مكانها على طاولة التخطيط. وفي نفس الوقت، أثارت هيئة الأركان العامة قضية تخفيض فئات المواطنين المعفيين من الخدمة الإلزامية. على أي حال، ثمة عامل آخر غير قلة الأموال وقف عائقاً في وجه تحويل الجيش إلى جيش محترف؛ ألا وهو عدم استعداد الجنرالات لجيش من نوع جديد، جيش يتطلب، بالمصادفة، تقليصاً كبيراً في عدد الجنرالات، وإعادة تحديد رتبهم.

إضافة إلى ذلك، فإن إنشاء نموذج جديد لجيش حديث كان يتطلب من الطبقة السياسية ومن المجتمع الإجابة على السؤال التالي: هل ستصبح روسيا جزءاً من الحضارة الغربية، أم ستبقى متأرجحة ما بين آسيا وأوروبا، مدّعيةً امتلاك "طريق خاص" للتطوير، ومحاولةً الدفاع عن نفسها من الغرب؟

الفصل الخامس

سلطة في قبضة واحدة

فخّ الشيشان. الحكومة تحت النار. النشيد الوطني السوفياتي.
بوتين يدخل إلى العالم. لماذا يريد الرئيس السلطة؟

بالمقارنة مع حكم يلتسين العاصف كرئيس، الذي عكّرت صفوه في أغلب الأحيان إخفاقات وكوارث وألاعيب سياسية خسر في محصلتها الجميع، بالإضافة إلى خطر تداعي صحة الرجل العجوز نفسه، فإن السنة الأولى من رئاسة بوتين - باستثناء شهر آب - كانت مستقرة إلى حدٍّ ما. ولعلّ الرئيس نفسه يعتبرها سنة ناجحة. الشيء الوحيد الذي كان باستطاعته إفساد مزاج الرئيس فعلاً هو الشيشان.

المهمة الوحيدة التي اقترنت باسم بوتين وابتدأت بأمر منه - "عملية مكافحة الإرهاب" التي قامت بها روسيا في الجمهورية الانفصالية الشيشان، التي سبق ودُمِّرت في حرب سابقة (1994 -1996) - انتهت بفشل ذريع. لم يكن ثمة شخص واحد يشكّ في ذلك، حتى في الكرملين. من آب 1999 إلى أيلول 2000، سقط 2.600 جندي روسي في الشيشان، بحسب المصادر الرسمية. وعدد القتلى بين المدنيين في الشيشان كان يتنامى. لم يعرف أحد ما إذا كان بالآلاف أو بعشرات الآلاف. في الواقع، لم تكن السلطات تريد أن تعرف. ورغم ضراوة العملية الفدرالية، فإن قادة الحركة الانفصالية الشيشانية - أصلان ماسخادوف، شاميل باسييف، آربي بارايف، رسلان جيلاييف، والمواطن الأردني خطاب، الذي اشتُهر

بيأسه في الحرب الشيشانية الأولى - كانوا ما يزالون على قيد الحياة (قيل إن باراييف وخطاب قُتلا بعد ذلك بكثير، في العام 2002). وهكذا لم تتمكن موسكو من تحقيق ما كانت تسعى إليه من الحرب في الشيشان، أي استئصال الإرهاب والإرهابيين[1].

علاوة على ذلك، فإن مقاومة المقاتلين الشيشانيين قد ازدادت ضراوة مع نهاية العام 2000، بعد مرحلة قصيرة من الهمود. كان تدفّق مقاتلين جدد، معظمهم من الشباب الشيشاني إلى القوات الموجودة على أرض المعركة لا ينقطع. حتى الشيشانيون الذين كانوا يقفون على الحياد والذين سئموا من القادة العسكريين الشيشانيين ومن العنف المستمر - الشيشانيون الذي علّقوا آمالهم بعيش حياة آمنة على القوات الفدرالية - كانوا يتحوّلون بشكل تدريجي إلى مساندة الانفصاليين بعدما أدى القصف الهائل على المدنيين إلى مقتل عائلاتهم وأصدقائهم.

في صيف العام 2000، بدأت موسكو تُظهر علامات على وجود تململ بخصوص الشيشان، والشعب الروسي - المدنيون فيه والعسكريون - بدأ يشعر بالتوتر بعد نحو عام من القتال. كما أن المناصرين للحلّ العسكري لمشكلة الشيشان أُرغموا على الاعتراف بأن الحكومة كانت قد أصبحت عاجزة في الشيشان. مع ذلك فالمشاعر المعادية للحرب، التي انتشرت على نطاق واسع بين الشعب الروسي خلال الحرب الشيشانية الأولى، لم تشكّل مشكلة بالنسبة للنظام في الحرب الثانية، لأن نسبة مهمة من السكان كانوا ما يزالون يميلون إلى بوتين. لكن حالة من الإعياء من الحرب كانت قد بدأت بالتشكّل على أية حال.

في الأيام الأخيرة من آب، علّق 50 بالمائة من المشتركين في أحد الاستفتاءات، بشيء من الانزعاج والإحباط، على الحرب الدائرة في الشيشان قائلين بأنهم لا يرون نهاية قريبة لها، فيما أشار 41 بالمائة منهم إلى الخسائر الثقيلة للجيش الروسي، و26 بالمائة إلى الخسائر بين المدنيين الشيشانيين. مع ذلك فإن نصفهم كانوا يشعرون بوجوب استمرار العمليات العسكرية هناك وبأن لا سبيل آخر غير ذلك (39 بالمائة فقط كانوا يريدون إجراء مفاوضات مع الشيشانيين، و11 بالمائة امتنعوا عن إبداء رأيهم)[2]. تُظهر هذه المعطيات بأن جزءاً كبيراً من المجتمع الروسي كان

ما يزال مستعداً لتحمّل الحرب في صيف العام 2000. لكنّ حالة من الإرهاق، والمشاعر السلبية، والسأم من الحرب كانت تتنامى بالرغم من ذلك.

احتلّ الجيش الروسي كامل الأراضي الشيشانية تقريباً، ومع ذلك فإن مشكلة ماذا يجب فعله الآن كانت تصبح أكثر إلحاحاً بما لا يقاس. لقد اشتعلت مقاومة ضارية في الجمهورية المضطربة. ولم يكن الكرملين يعرف كيف يحارب المقاومين، إذ لم يكن الجيش الروسي قادراً على التميز بين المقاتلين وبين المدنيين المسالمين. فخلال النهار، كان الشيشانيون يعيشون حياة عادية، ولكنهم في الليل كانوا يستلّون أسلحتهم ويطلقون النار على الجنود الفدراليين ويزرعون الألغام في الطرقات. حتى الأطفال أصبحوا مقاتلين في "حرب الألغام" هذه، ويعود ذلك في الغالب إلى أن الانفصاليين كانوا يدفعون مقابل كل لغم يُزرَع وكل آلية عسكرية روسية تُدمَّر، وكان الأطفال وعائلاتهم بحاجة إلى هذا المال.

وهكذا عادت روسيا إلى العام 1996، العام الذي ظهرت فيه مسألة المقاومة المدنية لأول مرة. في تلك الفترة لم تجد القوات الروسية حلاً لهذه المسألة. وحلّ ما فعله يلتسين قبل الانتخاب الرئاسي لعام 1996 هو قبول السلم مع الانفصاليين، والاعتراف باستقلال الشيشان. والسلم كان يعني هزيمة بالنسبة للروس.

والآن، أصبحت المشاكل التي تقف حائلاً دون إيجاد حلٍّ للحرب مع الشيشان أكثر حدّة من ذي قبل. فمنذ الحرب الأولى لم يفعل الطرفان شيئاً سوى تعزيز انعدام الثقة بينهما، الأمر الذي قلّل من فرص نجاح المفاوضات السلمية. ولكن، مع ذلك، لم يكن باستطاعة موسكو مغادرة الشيشان، لأن الشعب الروسي لم يكن مستعداً لتقبّل إخفاق عسكري جديد؛ مما يعكس مقدار الضرر الذي أصاب صورة روسيا في أعين شعبها. وكان هنالك أيضاً خوف من تمرّد الجيش قبل إرغامه على الانسحاب من الشيشان بطريقة مخزية. إضافة إلى ذلك، فالشيشان لم يكن مستعداً لبناء استقلاله بعد، إذ إن القادة العسكريين الميدانيين – أمراء الحرب أنفسهم الذين أثروا من خلال الاتجار بالرهائن وتهريب المخدرات وبيع الأسلحة – كانوا سيستولون على السلطة من جديد كما فعلوا بعد الحرب الأولى. والقادة عندئذ لن يكونوا معتدلين مثل الرئيس الشيشاني أصلان ماسخادوف بل

سيكونون متصلبين كباسيف وخطاب. وستستمر غـزوات العصـابات علـى الأراضي الروسية، وكذلك أعمال الخطف وانتقال الشيشان إلى الفوضى. ولكن، في الوقت نفسه، لم يكن بمقدور روسيا الفوز في الشيشان. بعبارة أخرى، في تلك *المرحلة من التاريخ، كانت روسيا وجمهورية الشيشان الانفصالية عالقتين في وضع* لا مخرج منه.

في تلك الأثناء، كانت الحياة في الشيشان مستحيلة تقريباً مع المباني المـدمرة والمحروقة بفعل القصف، والأعتدة العسكرية المتروكة على جوانب الطرق، والناس الذين يشقّون طريقهم بصعوبة وسط الأوحال، وهم يحملون ممتلكاتهم القليلة على ظهورهم. كان الأطفال جائعين ووسخين، والكبار نحيلين إلى درجة الهزال. الجميع كانوا في حالة سيئة من الناحية الجسدية، وبحاجة إلى رعاية نفسية. ذكرت المراسلة الصحفية آنا بوليتكوفسكايا من العاصمة الشيشانية غروزني بعد قصفها: "غروزني جحيم حقيقي. إنها عالم آخر، عالم سفلي مروّع لا يمكنك أن تبلغه إلا من خلال المرآة الزجاجية (نسبة لقصة "مغامرات أليس في بلاد العجائب"). لا توجـد أيـة حضارة حية بين الأنقاض؛ بعيداً عن الناس أنفسهم"[3].

أمّنت معسكرات اللاجئين في الجمهورية المجاورة إنغوشيتيا الملجأ لعشـرات الآلاف من العائلات التي لم يكن لها أي أمل في العودة إلى الـوطن، لأن منازلهـا دُمِّرت. عاش هؤلاء الناس خلال حربين وقد لا تسنح لهم الفرصة لعـيش حيـاة طبيعية مرة ثانية. في تلك الأثناء، كانت روسيا تفتقر إلى المال، وكانـت بالكـاد تستطيع حلّ مشاكلها الخاصة، ولم تكن تشعر بالعطف، أو الصبر، على الشيشانيين الثائرين. الشيئان الوحيدان اللذان تستطيع روسيا تقديمهما للشيشان في ذلك الوقت هما العزلة والنسيان، ولكن فقط تحت إشراف قواتها، التي ينظر إليها الشيشـانيون على أنها قوات احتلال.

بدأ الشيشانيون (ولم يكونوا وحدهم) بالاعتقاد بأن السلطات الروسـية، أو على الأقل السلطات العسكرية، لم تكن ببساطة تريد إنهـاء الحـرب. "أظهـرت حوادث كثيرة بوضوح عدم رغبة الجيش بإكمال تـدمير الوحـدات العسـكرية الشيشانية تدميراً تاماً"، وفقاً لرسلان خاسبولاتوف، وهو شيشاني ومتحدث سابق

باسم البرلمان الروسي. "من الواضح أن شخصاً ما، في مكان ما في القيادة العسكرية، قرر بأن استمرار الحرب كان مفيداً". بحسب تفسير خاسبولاتوف، لقد منحت الحرب للجنرالات ترقيات دائمة على السلم المهني، وقدّمت التمويل اللازم للجيش والقوات الخاصة، والثروة الشخصية، وتنامي الدور السياسي لأجهزة السلطة الرئيسة في المجتمع(4).

كان خاسبولاتوف محقاً فيما يبدو، فبعض كبار القادة العسكريين كانوا بالتأكيد حريصين على استمرار الحرب، التي جلبت لهم الرفاه المادي، وعززت من أهميتهم السياسية(5). أما سقوط المجندين وصغار الضباط في ساحات القتال فلم يكن يثير أي نوع من القلق لدى القيادتين العسكرية والمدنية على حدٍّ سواء. وهذا ما دفع الناس للتساؤل: بالرغم من استخدام أقصى ما يملكه الجيش المنتشر هناك من طاقة ضد أمراء الحرب الانفصاليين، لماذا كانوا ما يزالون يتمتعون بكامل قوتهم ويتحركون بحرية في أنحاء الشيشان؟ وأيضاً، من أين كانوا يحصلون على أسلحتهم الفائقة التطور؟ دعا الكثيرون هذه الحرب بالحرب "الصفقة" وذلك لاشتباههم بوجود صفقات سرية بين الجيش الروسي والانفصاليين.

ولكن، بالرغم من كل التساؤلات الواضحة، فإن المجتمع كان ما يزال يتقبّل – ولو بامتعاض متعاظم – تحوُّل الشيشان إلى مسلخ يعمل على مدار الساعة. و لم لا، فذلك كان يحدث على الحدود، بعيداً عن مركز روسيا، والناس – المتعبون والمنهمكون في مشاكلهم الخاصة – اعتادوا على نزيف الدم المستمر. على أية حال، تنبّهت السلطات الرسمية في موسكو للأمر، وتوقفت عن نشر معلومات عن القتلى والجرحى، وحاولت إعطاء الشيشان أهمية أقل. حاول الجيش تجنّب تحمّل مسؤولية الشيشان، ملقياً العبء كله على عاتق القوات الداخلية، أي القوات الاحتياطية، التي قالت بأنها لا تستطيع القتال في الشيشان، وهي في الواقع لم تكن مستعدة للعمليات العسكرية بالفعل. في غضون ذلك، كبُر جيل جديد من الشيشانين، جيل لم يعرف شيئاً سوى الحرب، جيل دُرِّب فقط كي يقاتل، و لم يكن يشغل فكره سوى الانتقام من الروس. وفوق ذلك، فأولئك الفتيان كانوا يزدادون ميلاً نحو الإسلام المتطرف و"الحرب المقدسة" مع روسيا أصبحت غاية حياتهم.

رغم القيود القاسية التي وضعها الجيش على المعلومات الخارجة من الشيشان، إلا أن العالم استمرّ بمعرفة ما كان يجري هناك. كانت حرباً مروّعة. المئات من الجنود الروس والشيشانيين كانوا يموتون، وهم في الغالب فتية صغار لم يبدأوا حياتهم بعد. كان عدد المدن والبلدات الروسية التي كانت تستقبل الجثث العائدة إليها من الشيشان ملفوفة بالأكفان القاتمة في ازدياد مضطرد. والآلاف من النسوة الشيشانيين كن يلبسن السواد حداداً على أقاربهم الموتى. وكانت الصحافة تنشر أيضاً قصصاً حول انتهاكات الجيش الروسي ضد المدنيين في الشيشان، وحول اعتقالات لأشخاص لم تُثبَت إدانتهم ولكنهم مع ذلك احتُجزوا في معسكرات خاصة، وحول ما دُعيت بأماكن التطهير؛ وهي عمليات قام في سياقها الجنود الروس بنهب الممتلكات الشيشانية، وإعدام شبان لمجرد الاشتباه بصلتهم بالانفصاليين. بعبارة أخرى، لقد أُصيب الجيش الروسي بفيروس الوحشية، ذلك الفيروس الذي يمكن أن يصبح معدياً. وهذا ما حصل فعلاً، إذ إن الاحتلال الروسي للشيشان كان يثير الرغبة بالانتقام الوحشي والأعمى لدى الانفصاليين.

لم يكن بوتين يعرف ماذا سيفعل في الشيشان. حاول إبعاد نفسه عن الحرب بحيث ينسى الجميع أن "عملية مكافحة الإرهاب" هذه كانت هي التي أوصلته إلى السلطة. كان يبحث عن فرص تسمح له بإشراك الشيشانيين الموالين له في المسؤولية عما كان يجري في الشيشان. ولكن، لم يكن هنالك الكثير منهم، فالقادة الشيشانيون الذين عيَّنهم – مثل الرئيس الجديد للإدارة الشيشانية أحمد قاديروف – إما اشتركوا في العملية العسكرية ضد القوات الفدرالية، أو أنهم كانوا متهمين بالفساد، أي أنهم لم يكونوا محل ثقة. مع ذلك، لم يكن أمامه خيار آخر. لقد رفض بوتين التفاوض مع الرئيس الشيشاني ماسخادوف – الذي فقد نفوذه السابق – لكنه، بالمقارنة مع القادة الانفصاليين الآخرين، كان يملك ميزتين هامتين: أولاً، إنه رئيس منتخَب من قبل الشيشانيين. وثانياً، لقد أكّد الرئيس السابق يلتسين شرعيته كرئيس عندما تفاوض معه.

أجرت صحيفة موسكوفسكي نوفوستي مقابلة مع ماسخادوف في 21 تشرين الثاني من العام 2000. لقد أقدم المحررون على مجازفة كبيرة عندما قدّموا صفحاتهم

له، وذلك لأن الكرملين قد يفعل أكثر من مجرد توبيخهم على قـرارهم هـذا. في تلك المقابلة، أخبر ماسخادوف الصحفي، "كرجل عسكري يمكنني القول: الجيش لا يمكنه أن يقف بلا حراك. يتوجّب عليه إما أن يهاجم، أو يدافع عن نفسه، أو ينسحب. عندما يقف جيش بحجم هذا الجيش، فإنه سينهار". وقد كـان محقـاً، فالجيش الروسي قد بدأ بالانهيار فعلاً، بعد أن فقد هدفه في الشيشان، وذلك لعدم وجود عدو مرئي وواضح. اقترح ماسخادوف بأن يلعب يلتسين دور الوسيط في مفاوضات السلام. لكن الوقت لم يكن قد حان بعد لإجراء المفاوضات، لأن فريق الكرملين كان ما يزال يتحدث عن النصر. وحتى لو كان بوتين يـدرك في ذلـك الحين عدم إمكانية النصر في الشيشان، فالدخول في مفاوضات مع ماسـخادوف كان يعني العودة إلى المربع الأول، وذلك كان يشبه الاعتراف بالهزيمـة. لم يكـن باستطاعة بوتين القيام بذلك تحت أي ظرف كان، على الأقـل لـيس في ذلـك الوقت، حتى مع الازدياد المضطرد في الخسائر، بل بسبب الازديـاد المضـطرد في الخسائر.

على أي حال، لقد حصل تقدّم هام في المواقف الروسية تجاه الشيشان منـذ بداية العام. ففي تشرين الأول من العام 2000، ولأول مرة منذ بداية الحرب الثانية، فاق عدد المعارضين للحرب عدد المناصرين لها. 25 بالمائة فقط من الشعب الروسي كانوا يشعرون بأن بوتين كان يتعامل مع المشكلة الشيشانية بنجـاح، مقابـل 36 بالمائة منهم كانوا يعتقدون بأن روسيا لم تكن تحرز أي نجـاح في الشيشـان (18 بالمائة كانوا يشعرون بأن موسكو لم تكـن تعـرف كيـف تحقّـق النظـام في الشيشان)[6].

وعندما أُصيب الجيش الروسي بخسائر كبيرة، بلغت نسبة المطالبين باسـتمرار العمليات العسكرية في الشيشان 34 بالمائة فقط، مقابل 54 بالمائة طـالبوا بـإجراء مفاوضات. علاوة على ذلك، كان هنالك شعور متزايد لدى الشعب الروسي بأن الحرب كانت مفيدة لمصالح المقاتلين الشيشانيين والسلطات الروسية علـى حـدٍّ سواء، حيث أعرب 50 بالمائة عن هذا الشعور صراحة، في حين أن 10 بالمائة منهم ذهبوا أبعد من ذلك بقولهم أن القادة الروس كانوا متورطين في مؤامرة مع القـادة

المتمردين. وهذا كان خطيراً للغاية، لأنه إذا ما أضيف الاستياء مما كان يجري في الشيشان إلى المشاكل الأخرى في روسيا، وعلى رأسها المشاكل الاجتماعية ومشاعر الإحباط، فإن بوتين سيشهد أوقاتاً صعبة جداً. وذلك كان كافياً لإثارة قلق الكرملين.

مقابل المشهد الخلفي للوضع المحزن في الشيشان، كان بوسع الرئيس والفريق الذي كان ما يزال جديداً في الكرملين إلتماس العزاء في الإقرار الهادئ للميزانية، وهو أول إجراء خالٍ من المشاكل في تاريخ العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في روسيا ما بعد الشيوعية. في عهد يلتسين، كانت مناقشة الميزانية معقدة وعسيرة على الدوام. في ذلك الحين، كان الدوما يحاول إثبات استقلاليته لأنه لم يكن يملك إلا القليل من الفرص لإبراز عضلاته. وكان الكرملين مرغماً على تقديم التنازلات وحتى رشوة كل المجموعات في البرلمان من أجل ضمان إقرار مشروع قانون الميزانية. ونتيجة لذلك غالباً ما كانت الميزانية تخرج ضخمة وغير واقعية. حتى أن الحكومة لم تكن تفكر في العمل بمقتضاها. ولكن، الآن، أصبح التلاعب والتحايل في حدودهما الدنيا. ولهذا السبب وافق الدوما على كل مقترحات الحكومة تقريباً فيما يتعلق بالميزانية، لأن النواب والمجموعات ذات المصالح التي تقف وراءهم لم يكونوا يجرؤون على بحث، أو التفاوض بشأن، أي صفقة مع الرئيس الجديد.

قدّمت حكومة ميخائيل كاسيانوف ميزانية ثورية بحق للعام 2001. لقد خصّصت الميزانية الجديدة 60 بالمائة من عائدات الضرائب إلى المركز، و40 بالمائة إلى الأقاليم. وانخفضت مخصصات الأقاليم الواهبة (كما ذكرنا من قبل، إنها المناطق التي تساهم في الميزانية الفدرالية بأكثر مما تأخذ منها) بمقدار الثلث تقريباً. بالطبع، لم تكن هذه المناطق راضية عن ذلك، لكن مشاعرها لم يكن يُحسَب لها حساب كبير في موسكو. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الأقاليم قد تعاني من مشكلة خطيرة في العام الجديد، إذ لم يكن هنالك أية ضمانات بأن تتمكن السلطات المحلية – بعد أن

أخذت الحكومة الفدرالية كل ما أمكنها أخذه من الميزانية – من امتلاك ما يكفي من أموال لتغطية الاحتياجات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية، وهي كلها مسؤوليات محلية. لا بد أن المسؤولين الفدراليين كانوا يأملون بأنهم سيحصلون على فرصة أفضل لحلّ كل مشاكل روسيا إذا ما وزّعوا الأموال من المركز، كما كان يحصل أيام الاتحاد السوفياتي.

لم يظهر على أحد أي قلق بشأن وجود عجز – "ثغرة" – في الميزانية بلغت نسبتها 8 بالمائة، مما كان يعني بأن الحكومة كانت لديها آمال بعوائد إضافية. ولكن، لم يكن واضحاً من أين يُتوقّع لتلك الأموال أن تأتي. كانت الحكومة تأمل بالحصول على 5.3 مليار دولار من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتغطية جزء من تلك "الثغرة". ولكن، لم يكن ثمة ضمانات بأن ذلك القرض سيُمنَح لها. وكان نادي باريس للدول الدائنة قد أُبلغ بأن موسكو خصصت 5.3 مليار دولار فقط لدفع الفوائد المستحقة عليها إلى النادي في العام 2001، بدلاً من المبلغ الفعلي المستحق عليها وهو 14.5 مليار دولار. كان كاسيانوف يعيد تنظيم الدين الذي تدين به روسيا إلى نادي باريس بدون مشاورة الأعضاء الذين أقرضوها المال[7]. وبالطبع، لم يكن بمقدور الحكومة أن تفعل ذلك بدون مباركة بوتين.

أُقرّت الميزانية قبل نهاية العام بقليل. وللمرة الأولى، صوّتت حركة غريغوري يافلينكسي، يابلوكو – التي كانت دائماً تصوّت ضد مقترحات الحكومة بشأن الميزانية – بالموافقة على هذه الميزانية. يحقّ لبوتين أن يشعر بالنصر بعد أن بدأت الحكومة والدوما بالعمل بشكل متناغم، وكأنهما جزء من منظومة ما. وفي المستقبل، لن تواجه السلطة التنفيذية أية مشاكل في الحصول على الميزانية من المجلس الأدنى، لأنه من الآن فصاعداً، لن تكون هنالك أية أسباب للخلاف بين فرعي السلطة في روسيا بوتين. على أي حال، كانت طاعة الدوما العمياء مفيدة بالفعل عندما كانت تُستَغل من قبل الحكومة لإقرار إصلاحات معينة؛ حتى في هذه الحالة، كانت الحكومة بحاجة إلى برلمان مستقل من أجل تقييم القوانين. ولكن، لم تكن هنالك ضمانات بأن السلطة التنفيذية نصف الديكتاتورية في روسيا ستقدم دائماً حلولاً إصلاحية.

تدريجياً، بدأت الأمور تهدأ على الساحة السياسية، على الأقل في موسكو، وكان الكرملين يأمل بإنهاء العام الأخير من القرن بسلام. إلا أن الأيام الأخيرة من تشرين الثاني شهدت موجة جديدة من السخط في موسكو. فقد شن أندريه إيلاريونوف، المستشار الاقتصادي للرئيس، وعلى نحو مفاجئ، هجوماً على حكومة كاسيانوف – في مقابلاته وتصريحاته العلنية العديدة – متهماً الحكومة بالفشل في الاستفادة من الفرصة الاقتصادية الفريدة في دفع عجلة الإصلاحات قدماً.

في الواقع، كانت النتائج الاقتصادية للعام 2000 هي الأفضل في روسيا خلال ربع قرن[8]. ولكن، بدلاً من استخدام الاستقرار الاقتصادي كمنطلق لإجراء تحوّل بنيوي، ظلّت الحكومة قانعة وراضية، وبشكل يدعو للدهشة، بما هي عليه من حال. "إن الجو المسكر لهذا الرفاه المادي غير المتوقع الذي طرأ على روسيا لعب دوراً مخادعاً كريهاً"، بحسب تفسير إيلاريونوف. "بدأت السلطتان التنفيذية والتشريعية بتقاسم عوائد إضافية لم تكن لها أية صلة بفعالية الاقتصاد"

كانت تعليقات إيلاريونوف بمثابة إشارة إلى المجتمع السياسي والثقافي الروسي بأن الحكومة لم تكن بقرة مقدسة لا يمكن المساس بها أو انتقادها، الأمر الذي جعل الانتقادات تطير من كل حدب وصوب. فقد حذّر بعض المحللين من أن روسيا ستواجه صدمة محتملة في الاقتصاد، بينما تحدّث آخرون عن حتمية تكرار الأزمة المالية التي حدثت في العام 1998[9].

في الوقع، إن غياب السياسة الاقتصادية الواضحة وتردّد الحكومة كانا باديين للعيان منذ وقت أبكر من ذلك. فقد كان واضحاً أن رئيس الوزراء وفريقه لم يكونا ينويان القيام بأية إجراءات حاسمة من أجل إصلاح الاقتصاد. خلال العام 2000، تمّت الموافقة على قانون واحد هام فعلاً: الضريبة الثابتة على الدخل، بنسبة 13 بالمائة. لكن تردّد الحكومة لم يكن يرجع إلى ضعف كاسيانوف فقط، إذ إن الحكومة الروسية كانت حكومة الرئيس، ولهذا السبب فالرئيس وحده هو من يمكنه تحديد أسلوب نشاطها.

يمكن تفسير الهجوم المباغت للمستشار الرئاسي إيلاريونوف على الحكومة

على أنه دليل على أن بوتين قد أدرك فجأة بأنه ضيّع سنة سدىً، وأنه الآن يبحث جاهداً لإيجاد مسؤولين عن عطالة وجمود حكومته. ولكن، في خضمّ الجدل المحموم الذي نتج عن ذلك، لم يبادر أحد إلى طرح السؤالين التاليين: أين كان الرئيس في كل ذلك الوقت، وبماذا كان يفكر؟

في تلك الأثناء، تسبب إيلاريونوف بجذب اهتمام الناس من جديد، وذلك عندما انتقد، في أواخر كانون الأول، أناتولي تشوبايس - كان يرأس حينئذ RAO UES، وهي شركة الكهرباء العامة في روسيا - متهماً إياه بإعادة هيكلة شركة الكهرباء بشكل غير قانوني، مثلما حصل مع خطة الخصخصة، "الأسهم مقابل القروض"، السيئة الصيت، التي حظيت بنقد واسع النطاق، والتي ظهرت عام 1996. ونتيجة لذلك توقّف مؤقتاً الإصلاح الذي كان تشوبايس يقوم به. لاحقاً، في خريف العام 2002، وبعد كثير من التردّد، قرّر بوتين المضي قدماً في إصلاح UES، لكنه سرعان ما توقف وعاد إلى التردّد ثانية.

لقد سلّط هذا الوضع - انتقاد الحكومة بصفة عامة، وانتقاد إصلاح تشوبايس بصفة خاصة - الضوء على أسلوب بوتين في الإدارة. سمح الرئيس لحاشيته بالتعبير عن مشاعرهم، وأعطى لكل مشترك في النقاش فرصة للكلام، دون أي يدافع عن أي منهم، مكتفياً بمراقبة الجدال والمشاعر من الأعلى. ظاهرياً، قد يبدو هذا الأسلوب فعالاً، لأنه أوجد فرصة للنقاش وتبادل الآراء. ولكن، ثمة شيء في هذا الأسلوب يوحي بأن هذا الرئيس سمح بالتنفيس عن المشاعر فقط لأنه لم يكن يعرف أي جانب سيختار. بكلمات أخرى، إن الانفتاح وتعدّدية الآراء الظاهرية هذه كانت تخفي وراءها تردداً وقلة حيلة.

علاوة على ذلك، كان واضحاً أن بوتين سمح - في أغلب الأحيان - لهذه الجدالات الفارغة بأن تحدث في غيابه، الأمر الذي مكّنه من النأي بنفسه عن المشاكل المؤذية عندما كانت تُكتشَف. وفي سياق المناقشات، وعد الرئيس بتقديم دعمه لكل المتنافسين، مما جعل كل واحد منهم يعتقد جازماً بأنه يحظى بمساندته وتأييده. وذلك كان دليلاً إضافياً على حيرة الرئيس، وتردّده، وعدم قدرته على اتخاذ قرار واضح، والسير بمقتضاه.

وهكذا، بدا أن الكرملين، في نهاية العام 2000، لم يكن قد توصّل بعد إلى قرار بشأن ما إذا كان يتوجّب عليه أن يتبنى إصلاحات اقتصادية إضافية، وفي حال توصل إلى هذا بالقرار، ما هي نوعية تلك الإصلاحات. ونتيجة لذلك بدأ بعض الإصلاحيين فيما بين إيلاريونوف وتشوبايس بالتململ والإحساس بالقلق. وإذا لم يتفق الليبراليون في فريق الرئيس فيما بينهم، فكيف يمكن أن نتوقع حصول أي اتفاق بين الجماعات ذات المصالح المتنافسة في حاشيته؟ ولأن فريق الرئيس كان منقسماً على نفسه على نحو أوسع من هذا، فإن حصول إجماع فيما يخص تنمية المجتمع في المستقبل كان غير ممكن إلى حدٍّ كبير.

بعد السيطرة السريعة لإدارة بوتين على وسائل السلطة الأساسية، أوحت الصراعات داخل حاشية بوتين بأن الإدارة كانت تخفّف من سرعتها لأنها لم تكن تعرف ماذا ستفعل تالياً، الأمر الذي أشعل فتيل الصراع على المناصب وميادين النفوذ من جديد.

في تلك الأثناء، كانت هنالك قضايا اقتصادية هامة بحاجة للحلّ. ففي كانون الأول من العام 2000، اعترف جيرمان غريف، وهو أحد أقرب حلفاء بوتين، بأن روسيا لن تكون قادرة على دفع ديونها الخارجية في العام 2003، وصرّح بأن إعادة هيكلة دين نادي باريس كان أمراً بالغ الضرورة. وكان دين روسيا إلى نادي باريس يبلغ في ذلك الوقت 48 مليار دولار، وكانت الدفعات ستصل إلى 17.5 مليار دولار في العام 2003، أي ما يساوي نصف الميزانية تقريباً. والمثير للاستغراب في الأمر هو أن هذه المشكلة كانت بادية للعيان منذ مدة طويلة، لكن الحكومة لم تدركها إلا في نهاية العام. مع ذلك، كانت السلطات الروسية في نهاية العام 2002 أكثر تفاؤلاً من ذي قبل بخصوص قدرة روسيا على دفع دينها إلى نادي باريس. ولكن، كالعادة، كان كل شيء يعتمد على أسعار النفط العالمية، لأن العوائد النفطية كانت ما تزال المصدر الرئيس للميزانية الروسية.

لعل البحبوحة النسبية التي تميّز بها العام 2000 كان لها تأثير مُطَمْئِن على فريق الكرملين، حيث جعلتهم يعتقدون بأنهم يستطيعون الاستمرار لمدة طويلة بدون القيام بأي شيء عدا استهلاك احتياطات الذهب والعملة الصعبة. ولكن، عندما

أدركوا أخيراً التحديات القادمة، تملكتهم الحيرة وبدأوا بإلقاء اللوم على بعضهم البعض، أو تحوّلوا إلى متشائمين.

كان سلوك الحكومة مفهوماً على أي حال، فهي كانت تنتظر الأوامر من الرئيس. تلك هي طريقة عمل السلطة في روسيا: اتبعْ من هو أعلى منك. لقد سمح يلتسين بدرجة ما من الاستقلالية، وتحمَّل وجود المجموعات المتنفذة المتنوعة. لكن بوتين أوضح منذ البداية بأنه لن يقبل أية حركة خارج حدود النظام، وأنه كان يريد تبعية كاملة من مساعديه. بيد أنه لم يكن سريعاً إلى الحدّ الكافي في رسم تلك الحدود، وفي بعض الأحيان لم يكن يعرف أين ينبغي رسمها لأنه لم يكن قد حدّد مواقعه بعد. وهذا يفسر عطالة وجمود جهاز الدولة.

بدلاً من التحدث عن التوقعات الاقتصادية الإشكالية وتكوين وجهة نظره الخاصة بشأنها، إلتفت بوتين إلى أمور أكثر بساطة، آملاً، فيما يبدو، بأنها لن تثير صراعات عاطفية ضمن المجتمع. فقد طلب بوتين من مجلس الدوما تمديد جلسته المنعقدة إلى أن يوافق النواب على مجموعة من الرموز الجديدة للدولة. يبدو أن الرئيس كان قد قرر بأن البلد يمكنه أن يستمر بدون استراتيجية واضحة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ولكنه قطعاً لم يكن ليدخل إلى الألفية الجديدة بدون ختم وطني جديد، ونشيد وطني جديد، وعَلَم جديد. بالنسبة لختم روسيا الجديدة، اقترح بوتين النسر ذا الرأسين من الحقبة القيصرية، الأمر الذي يمكن أن يرمز إلى الاستقاء من الإمبراطورية القيصرية. أما النشيد السوفياتي – الذي صادق عليه في الأصل ستالين – فقد يرمز إلى الروابط مع الحقبة الشيوعية.

أما الرمز الثالث فقد اختير ليمثل الحقبة غير الشيوعية، إنه العلم ذو الألوان الثلاثة الذي أعاد إحياءه يلتسين. ظهر العلم الثلاثي الألوان أول مرة في روسيا القيصرية، وقد رفعه "الحراس البيض" عندما حاربوا البلشفيين في الحرب الأهلية 1918–1920. وخلال الحرب العالمية الثانية، استُعمل العلم الثلاثي الألوان من قبل الجنرال أندريه فالسوف، الذي كان حليفاً لألمانيا النازية ضد الاتحاد السوفياتي. ولم ينس بوتين بدوره العلم الأحمر الذي كان رمزاً للاتحاد السوفياتي، حيث اقترح اتخاذه علماً للجيش الروسي. هذه التوليفة من الرموز التي تمثّل كل مراحل التاريخ

الروسي، حاول بوتين إظهار الروابط الزمنية، وإعطاء شكل ملموس للإرث المجيد لروسيا. وهكذا دخلت روسيا القرن الحادي والعشرين تحت شعار من السخافة المتمثلة برموزها هذه.

نظر العديد من المراقبين إلى مزج رموز الانشقاق والكره المتبادل مع رمز الإمبراطورية السوفياتية على أنه إما استهزاء بالتاريخ أو نتيجة لعدم فهم هذا التاريخ. حتى أن البعض اعتبرها محاولة استفزازية، لتوحيد الأمة على أساس من الأمور المهيّجة.

كانت وجهة نظر الرئيس بخصوص هذه المسألة أكثر صراحة. حدسي يقول لي بأن الرموز كانت من بنات أفكار بوتين بالذات، وهي بالتالي تعكس وجهة نظره الخاصة. بالنسبة لبوتين، لا يمكن أن توجد دولة قوية بدون رموز تحظى بموافقة الجميع. كان من الأهمية بمكان أن يقف الشعب كل صباح احتراماً لنشيد يثير حماستهم وتفاؤلهم، وأن ترفع المباني الحكومية علم روسيا بفخر واعتزاز. لا شك أن بوتين كان صادقاً في رغبته بتعزيز تضامن المجتمع، وأنه كان يحلم بأن يصبح زعيماً لوحدة روسيا. لا بد أنه كان يؤمن حقاً بأن العودة إلى رموز القيصرية والشيوعية ستضع حداً للجدل الحاد الذي كان يمزّق البلد: ما هي روسيا الجديدة؟ ماذا ستأخذ روسيا من ماضيها وماذا ينبغي عليها أن ترفض؟ كان بوتين يريد أن يجلب إلى التيار السائد الجديد الناسَ الذين يحنُّون إلى العهود السوفياتية؛ وكان ما يزال هنالك الكثير منهم.

لا بد أن بوتين نفسه كان يملك على الأقل شيئاً من هذا الحنين، إذ كان واضحاً حبّه للنشيد السوفياتي. ولكن، لم يأخذ الرئيس في حسبانه أن هنالك أناساً في روسيا يعتبرون العودة إلى الماضي أمراً غير وارد على الإطلاق لأن هذا الماضي لم يكن يحمل في طياته الفرح والبهجة بل المعاناة والمأساة. وهكذا أعاد الرئيس، بما أظهره من قلة حساسية وبلادة الذهن، الحياة إلى العواطف القديمة الباعثة على التفرقة بين الناس، ونكأ الجراح القديمة. لقد سرّع في حدوث صدام آخر بين الناس الذين كانوا يريدون محو ذكرى الحقبة السوفياتية، وموت الملايين في السجون السوفياتية (الغولاغ)، وبين أولئك الذين كانوا ما يزالوا يشعرون بالفخر بتلك المرحلة.

عمّ الجدل روسيا من جديد. لقد أظهرت المناقشات العاطفية الدائمة والمتكررة بين الأصدقاء، وحتى بين الغرباء، حول تلك الرموز كم هو صعب توحيد بلد يعاني من الاضطراب منذ سنوات وما زال يعيش تجربة تغيير جذري، وكم هي متضاربة ومتنافرة مصالح المجموعات المختلفة - الليبراليون، القوميون، اليساريون - وكيف رفضت هذه المجموعات الإصغاء لبعضها البعض.

الأمر الأساسي الذي كان يثير حنق الفئات الليبرالية في المجتمع هو النشيد السوفياتي، حيث كانوا ينظرون إلى موسيقاه البطولية المؤلفة من قبل ألكسندر ألكسندروف على أنها رمز للشيوعية والإمبراطورية السوفياتية. لم يتوقع بوتين أن إعادة إقرار النشيد السوفياتي سيسبب مثل هذه العاصفة. ولهذا السبب، عندما بدأت الاحتجاجات، ذهب الرئيس إلى تبرير نفسه، ولو بطريقة تنمّ عن الانزعاج: "دعونا لا ننسى بأننا في هذه الحالة نتكلم عن غالبية الناس"، مشيراً إلى نتائج الاستفتاءات على الرموز. لكن هذه الحجة ذكّرت الكثيرين بالحقبة السوفياتية، عندما كان القادة يبرّرون أفعالهم بالإشارة إلى الأغلبية[10]. بيد أن بوتين أضاف بتواضع، ولكن مع سخرية مبطّنة، "أعترف بأن الناس وأنا قد نكون مخطئين"

في تلك الأثناء، خرج يلتسين من صمته الطويل. صرّح الرئيس السابق في مقابلة خاصة قائلاً: "أنا أعارض تماماً إعادة إقرار نشيد الاتحاد السوفياتي نشيداً للدولة"[11]. لكن بوتين - عن وعي تام - كان يناشد ذلك الجزء من الشعب الذي يتوق إلى نوع ما من إعادة إحياء عظمة ومجد روسيا أيام الاتحاد السوفياتي. كان هؤلاء الناس يشكلون - على الأقل في تلك اللحظة - قاعدته الأساسية، بعكس المثقفين المناصرين للغرب، وناشطي حقوق الإنسان، والمعادين للشيوعية كيلتسين. ولهذا السبب، لم يكن باستطاعة بوتين أن يخذل أتباعه المخلصين ويُبدي ضعفاً أمام منافسيه الليبراليين عن طريق التنصّل من الرموز.

في تصويت جرى في الدوما في 8 كانون الأول، وافق 381 من أصل 450 نائباً على التحول إلى النشيد السوفياتي. في ذلك التصويت، حصل العلم الأبيض والأزرق والأحمر على 342 صوتاً، والنسر ذو الرأسين على 341 صوتاً. كان ذلك

أمراً متوقعاً على أية حال. وهكذا استمر الدوما في إخلاصه للرئيس الجديد، حيث أعطى مصادقته على كل اقتراحات الرئيس، ورغم أن الزمر الليبرالية كانت ضد رموز الرئيس إلا أنها مُنعت من التحدث في الموضوع في البرلمان. تضمَّن القانون الذي جعل من تلك الرموز رموزاً رسمية فقرة تتطلب من الناس الوقوف خلال النشيد. واستمر إطلاق النكات: "إذا لم تقف في 'الوقت' المناسب، فإنك ستمضي بعض 'الوقت' في السجن".

بعد بضعة أيام، وافق مجلس الاتحاد بدوره على الرموز التي اختارها بوتين لروسيا. وطلب السيناتورات أن يُعزَف النشيد، الذي ألفوه لزمن طويل، وسيصبح مألوفاً من جديد. وعندما بدأت الموسيقى التي وافق عليها ستالين، هبّ الجميع على أرجلهم طائعين، باستثناء نيكولاي فيدوروف، رئيس تشوفاشيا، الذي ظل في مقعده متسمِّراً. وهذا كان إيذاناً بما سيحصل لاحقاً: في كل مناسبة رسمية، سيقف البعض فيما سيبقى البعض الآخر في مقاعدهم، أو سيتظاهرون بعقد شرائط أحذيتهم، الأمر الذي سيكون - في المستقبل المنظور على الأقل - بمثابة تذكير دائم بالانشقاق الحاصل في المجتمع الروسي وبحقيقة أن الرئيس الجديد هو من شجّع على هذا الانشقاق.

وتواصلت سخرية الصحفيين من الرموز التي اقترحها الرئيس قالوا متهكمين: "إنه رئيس أمهاتنا وآبائنا"، لأن اختياره لرموز الدولة أظهره وكأنه كان يهتم بالماضي أكثر من اهتمامه بالمستقبل. كان رئيس روسيا يعطي أجوبة الأمس على أسئلة اليوم. في الحقيقة، إن دخول روسيا الألفية الجديدة على ألحان النشيد السوفياتي أحدث في أذهان بعض الناس إحساساً داهماً بالخطر.

من ناحية أخرى، إن اختيار بوتين للنشيد السوفياتي، وخاصة مع احتجاجات يلتسين، أظهر أيضاً أن الرئيس كان يبتعد عن تأثير يلتسين ودائرته السياسية، إذ إن مخالفته الصريحة والعلنية مع سلَفَه حول هذا الموضوع كان يمثّل تحدياً للشركة الحاكمة القديمة. ولكن، من السابق لأوانه الاستنتاج بأن بوتين قد أصبح الآن حراً

من كل الإلتزامات التي تربطه مع أولئك الذين أوصلوه إلى ما هو عليه.

ففي نفس الوقت تقريباً، في كانون الأول من العام 2000، وقع حدث آخر أظهر بأن بوتين كان ما يزال يقبع على الأقل تحت وطأة شيء من الإلتزام تجاه حاشية يلتسين. فقد قرّر مكتب المدعي العام في روسيا، رغم حصوله على كمية كبيرة من المعلومات من قبل بعض المدعين العامين السويسريين، إسقاط الدعوى التي تتّهم المكتب الرئاسي ليلتسين بالاختلاس، وكانت عائلة يلتسين متورطة في هذه القضية وفقاً لمزاعمهم. وبعد عدة سنوات من القصص التي غطّت الصفحات الأولى للصحف الروسية، أُعلن إقفال فضيحة "كرملين غيت" بسبب "عدم كفاية الأدلة"

طار الرئيس الروسي عابراً المحيطات وزار عدة بلدان في كل رحلة. وانتقل في رحلاته هذه من مناخات حارة إلى أخرى باردة وبالعكس. كانت قوته الجسدية منهكة. لكنه كان شاباً وماضيه الرياضي يساعده، إذ كانت لديه قدرة تحمّل كبيرة، ولياقة بدنية ممتازة (بعكس يلتسين). وإضافة إلى ذلك، تعلّم فلاديمير فلاديميروفيتش اللغة السرية للدبلوماسية، وأحسّ بالارتياح في القمم العالمية التي حضرها، وأحسّ كذلك بأنه على قدر المساواة مع بقية القادة. لقد تكلم بشكل منطقي وأثار الإعجاب بذاكرته. وهكذا أصبح بوتين، مع سرعة تعلمه، شريكاً محترماً لقادة العالم.

تضمّنت قائمة جزئية من رحلات بوتين في العام 2000 بيلاروسيا، بروناي، كندا، الصين، كوبا، فرنسا، ألمانيا، الهند، اليابان، ليبيا، منغوليا، كوريا الشمالية، تركيا، وأوكرانيا. وقد استهلك الرئيس في تنقلاته تلك ميزانيته المخصصة للرحلات الدولية، وتوجّب عليه الحصول على ميزانية إضافية.

في السنة ذاتها، قدّمت وزارة الشؤون الخارجية، أخيراً، ورقة أفكار حول السياسة الخارجية لروسيا. من بين الأمور المعقولة القليلة التي ذكرتها الوثيقة ما قيل عن أن الدولة ينبغي أن تتخلى عن "الفكرة الثابتة" المتعلقة بالتواجد العالمي، وأن تفكر بدلاً من ذلك بتعزيز مصالحها الاقتصادية. إضافة إلى تأكيدها على ضرورة تحسين العلاقات مع جارالها في مجموعة الجمهوريات المستقلة ومع أوروبا. ولكن،

في الوقت نفسه، ضمّت المسودة أفكاراً بدت بأنها آتية من وثائق الحرب الباردة؛ مثل، إن روسيا محاطة بقوىً معادية ينبغي محاربتها.

أحدثت ورقة الأفكار هذه انطباعاً بأنها كانت ناتجة عن صراع بين مجموعتين، الأولى مهتمة بالصورة الجديدة لروسيا، والثانية تسعى للعودة إلى أيام المواجهة مع الغرب. وهذه الازدواجية يمكن ملاحظتها في بوتين نفسه على أية حال. فمن جهة، نجد بوتين يُصرّح قائلاً: "علينا أن نخلّص أنفسنا من طموحاتنا الإمبراطورية". ومن جهة أخرى، تشير ردّة الفعل المؤلمة للكرملين على السياسات المستقلة لأذربيجان وجورجيا وأوكرانيا على أن الطبع الإمبراطوري - رغم أنه أصبح أضعف وأقل وضوحاً - كان ما يزال حياً في أذهان الفريق الحاكم الروسي الذي كان ما يزال يؤكد على حقوق روسيا كقوة عظمى.

إن طبيعة وتكرار اتصالات بوتين بالأوروبيين أظهرت بوضوح رغبة موسكو في جعل علاقاتها مع أوروبا الغربية العنصر الأكثر أهمية في سياستها الخارجية. في الحقيقة، كان واضحاً أن موسكو بحاجة لتفعيل علاقاتها مع الدول الغربية، وخاصة بعد يلتسين، الذي لم تسانده أي دولة أخرى، إضافة إلى الولايات المتحدة. وكانت روسيا مهتمة بشكل خاص بتعزيز روابطها الاقتصادية مع أوروبا لأن التجارة بين روسيا والاتحاد الأوروبي شكلت 48 بالمائة من تبادلاتها التجارية الإجمالية في 2000-2001، في حين أن التجارة مع الولايات المتحدة شكلت 5.5 إلى 6 بالمائة فقط. ولكن، يشعر المرء بأن التوجّه الأوروبي لبوتين كان يعود، جزئياً، إلى البرودة المتنامية في العلاقات الروسية الأميركية.

غير أن دفء العلاقات الشخصية التي كانت تتطور بين بوتين وعدد من القادة الأوروبيين - وخاصة توني بلير من المملكة المتحدة وغيرهارد شرودر من ألمانيا - لم تخفف من حدّة مشاكل روسيا مع المجلس الأوروبي وملتقاه البرلماني. لقد فقدت روسيا حقها في التصويت في المجلس الأوروبي بسبب طريقة إدارتها "لعملية مكافحة الإرهاب" في الشيشان (أعيد إليها هذا الحق في العام 2001 بعد أن قام وفد من المجلس الأوروبي بزيارة الشيشان واستنتج بأن السياسة الروسية هناك أصبحت أكثر تمدناً). و لم تكن موسكو كذلك على علاقة حسنة مع منظمة

التعاون والأمن في أوروبا (OCSE)، حيث كانت روسيا تأمل في تحويلها إلى عنصر أساسي في الأمن الأوروبي رداً على تقوية الناتو. ونتيجة لذلك، رفض وزير الخارجية الروسي - الذي لم يتمكن من الوصول إلى تسوية مع البلدان الغربية حول قضايا تتعلق بحقوق الإنسان - توقيع إعلان OCSE في نهاية العام.

إضافة إلى المحور الأوروبي، حاول بوتين استعادة صلات روسيا مع حلفائها أيام الحقبة السوفياتية. وهذه هي الغاية من زياراته إلى كوبا، ومنغوليا، وكوريا الشمالية. في الحقيقة، لم تكن روسيا - في استعادتها لروابطها المقطوعة مع الدول التي كانت في السابق تابعة لها - تسعى لاستعادة جزئية لدورها العالمي وحسب، فالدوافع الاقتصادية كانت بنداً أساسياً على أجندتها: كانت موسكو تريد البدء بمفاوضات تتعلق بدفع الديون القديمة. وبما أن استرجاع الأموال كان مستحيلاً، تكلّم بوتين عن تعويضها بمواد خام وبتعاون اقتصادي مفيد لروسيا. كان الرئيس الروسي، بعبارة أخرى، يحاول وضع التجارة على سلّم أولويات السياسة الخارجية الروسية، وهذا تحوُّل واعد لا سابق له على الساحة الدولية، حيث كانت روسيا تهتم دائماً بإظهار قوتها أكثر من أي شيء آخر، حتى عندما كان ذلك يعني خسارة المنافع الاقتصادية.

هذا الاهتمام بالحلفاء السابقين من المرحلة السوفياتية أثار قلق الليبراليين الروسيين، وأسعد قوميّيها الذين أعلنوا نهاية السياسات ذات التوجهات المناصرة للغرب وبدء التحول نحو آسيا[12]. لكن بوتين، في الواقع، لم يكن يخطّط للقطيعة مع الغرب، حيث طبّق في سياسته الخارجية نفس المنهج الذي اتبعه في السياسة الداخلية - مبدياً الاهتمام بكل شريك محتمل على حدة، دون أن يربط نفسه بأي أحد بصفة دائمة. كان واضحاً أنه كان يريد - بنشاطه الدبلوماسي - أن يذكّر العالم بروسيا بعد حقبة طويلة من الخمول على مستوى السياسة الخارجية. وإلى جانب ذلك، من المؤكد أيضاً أن الرئيس الروسي كانت لديه بعض الأولويات الداخلية، وعلى رأسها الأجندة الاقتصادية. ولكن، في نفس الوقت، إن رغبة بوتين في التحرك المتزامن في جميع الاتجاهات أوجدت الانطباع بأنه ما يزال غير قادر عن الإجابة على السؤال التالي: إلى أي جهة تنتمي روسيا؟ أو لعله أرجأ إجابته لبعض الوقت.

على أي حال، لقد أفلح نشاط بوتين على جميع الجبهات الدولية في تأكيد أمر

واحد فقط هو زيادة برودة العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة. في الواقـــع، لقـــد بدأت هذه العلاقات بالتجمّد خلال فترة كلينتون - يلتسين، لكن المثير للســـخرية في الأمر هو أن ذلك حصل بالرغم من أن بيل كلينتون هو الـــرئيس الأميركـــي الأول، والزعيم الأميركي الوحيد الذي جعل روسيا من مهام سياسته الخارجية، والذي دعـــا "لتحالف استراتيجي مع الإصلاح الروسي". وفي هذا الشأن، قدّم ستروب تـــالبوت، نائب وزير الخارجية في عهد كلينتون، تقييماً موضحاً للعلاقة الروســـية الأميركيـــة في التسعينيات في مذكراته "يد روسيا"، كاشفاً النقاب عن التضارب الخفي والدراماتيكي للمصالح والآمال والأساطير عندما أخذت هذه العلاقة الجديدة بالتشكل[13].

في منتصف العام 1999، تعرضت العلاقة الروسية الأميركية إلى توتر شـــديد. ظاهرياً، لقد تسببت الحرب في كوسوفو وتوسيع الناتو في إحداث فجوة كبيرة في تلك العلاقات، غير أن جذور الاستياء الثنائي كانت أعمق من ذلـــك بكـــثير. في الواقع، أساء كلا الجانبين تقدير المصاعب والعوائق التي تقف في وجه تحوّل روسيا وبناء روابط طبيعية في وقت وصلت فيه إحدى الدولتين إلى ذروة غـــير مســـبوقة بينما كانت الأخرى تمرّ في مرحلة سقوط مذلّ، وخاصة في ظلّ حقيقة أنهما كانتا لمدة طويلة من الزمن ندّين لدودين وكانتا كذلك رمزين لحضارتين متناقضتين. لقد كانت الآمال غير الواقعية، والقدرات غير المتوازنة أسباباً جدية للإحباط المتنامي في العلاقات الأميركية الروسية. مع أن الولايات المتحدة كان لها علاقات غير متوازنة مع دول أخرى ولم تؤدِّ إلى مثل ذلك القلق المتبادل.

كان ثمة اعتقاد قوي في أوساط الطبقات السياسية الروســـية في أن دور القـــوة العظمى هو عامل موحِّد وحاسم في روسيا، والطريقة الوحيدة لبقاء روسيا ككيـــان، وفي نفس الوقت كان السبب الرئيس لاتساع الفجوة بين الولايات المتحدة وروســـيا. وهذا الاعتقاد كان وراء عناد النخبة الروسية ورغبتهم الـــتي لا تتزحـــزح في الســـعي لتحقيق الطموحات العالمية لروسيا، وسبباً في سخطهم من الهيمنة الأميركيـــة وعـــدم استعدادهم لتقبّل هذه الخطط. بعبارة أخرى، لم تكن الطبقة السياسية الروسية مستعدة لإعادة تعريف دور روسيا في العالم. كانت موسكو ما تزال ترغب بالحفـــاظ علـــى النظام العالمي الثنائي الأقطاب، وبحوزتها حجة واحدة تدعم مزاعمها: ترسانتها النووية.

في ميدان الأمن، اتبعت إدارة كلينتون سياسة وصفها توماس غراهام وأرنولد هورليك "بمقايضة الرمزية بالمادة"[14]. قدّمت هذه السياسة لموسكو بعض الامتيازات، مثل ضمّها إلى مجموعة السبعة مقابل انسحاب قواتها من أوروبا الشرقية ومنطقة بحر البلطيق، وساهمت في حدوث تجنّب ردّ روسي مدمر على توسيع الناتو. ولم تساعد هذه السياسة الولايات المتحدة في تحقيق أجندتها فقط بل سهّلت عملية انتقال روسيا للعب دور دولي أكثر واقعية. ولكنها على أي حال لم تمنع العلاقة الأميركية الروسية من التدهور والتأزّم في نهاية المطاف. بكلمات أخرى، لم تفلح الرمزية والشراكة الزائفة، التي اعتبرتها النخبة الروسية مجوّفة، إلا في تعميق قلة ثقة موسكو في واشنطن.

في الواقع، لقد ساعدت إدارة كلينتون روسيا في التعامل مع تداعي القوة العظمى عن طريق المساعدة في حلّ القضايا الأمنية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي. لكن "التعامل مع تداعي القوة العظمى" لم يحصل إلا على النذر اليسير من الدعم أو حتى التقدير من النخبة الروسية، التي اعتبرت وضع روسيا كقوة عظمى شرطاً لازماً وضرورياً لمكانة روسيا. إضافة إلى ذلك، فالولايات المتحدة لم تكن تملك الصبر والوقت على الدوام، وافتقرت إلى تفهّم الهواجس الروسية، كالذي أظهرته مسألة توسيع الناتو، الأمر الذي أحدث رفضاً عاطفياً في روسيا.

من الناحية النظرية، كان باستطاعة موسكو وواشنطن حلّ الموضوع بشرط واحد: أن تتخلى روسيا عن المطالبة بدور القوة العظمى، وتوافق على أن تصبح دولة "طبيعية" وجزءاً من الحضارة الغربية؛ أي أن تصبح فرنسا جديدة. وقد تضمن الصفقة قبول روسيا الطوعي هيمنة الولايات المتحدة على العالم. بيد أن ذلك كان يبدو غير ممكن الحدوث في تلك الآونة.

لأن الإيديولوجيا الديمقراطية الليبرالية لم تكن قد أصبحت محمّية بعد، بقيت لغة القوة العظمى – في أعين الكثيرين من ممثلي الطبقة السياسية في روسيا – عاملاً موحِّداً قوياً طوال التسعينيات، ولم يكن بإمكان أي زعيم روسي الحفاظ على سلطته إذا لم يدرك ذلك. يلتسين نفسه – رغم أنه كان في أعماقه غربي التوجه – كان يعتقد في أغلب الأحيان أنه من الأسلم له أن يلعب دور المناصر لمبدأ القوة العظمى، الأمر الذي

يفسر تذبذبه في السياسة الخارجية. ولهذا السبب، كان الإبقاء على السياسة الخارجية وخطاب القوة العظمى عاملاً أساسياً في انعدام استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة. وعليه، فإن برودة علاقة موسكو بواشنطن كانت حتمية.

كان الأشخاص الذين جلبهم بوتين إلى الكرملين يكرهون ضعف بلدهم. كيف لا وقد تربّوا منذ نعومة أظفارهم على الإيمان باستثنائية وعظمة روسيا. كانوا يريدون أن يُعامَلوا باحترام، ويريدون كذلك لبلادهم أن تُحترَم وتُؤخَذ بالحسبان من جديد. وربما، إذا لم تكن مهابة كما في السابق، أن يُنظَر إليها بحذر على أقل تقدير. والدولة الأجنبية الوحيدة التي كانوا يريدون أن يثبتوا شيئاً ما لها هي الولايات المتحدة، لأن روسيا لم تكن تستطيع أن تشعر بأنها قوة عظمى إلا عبر وجود علاقة متكافئة معها. إن أسلوب حقّ تقرير المصير الذي انتهجه الفريق الحاكم الجديد في روسيا في بداية العام 2000 كان أقرب إلى أسلوب الاتحاد السوفياتي الذي يقوم على إظهار نوع من الاستقلالية العدائية، والبحث عن مناطق نفوذ خاصة، والتأكيد على ما يفرّق بدلاً من التأكيد على ما يقرّب، ومحاولة الابتزاز عن طريق التهديد بالتقارب مع الصين.

اتخذ الفريق الحاكم الجديد في الكرملين سلسلة من الخطوات لإبداء برودة مشاعره تجاه واشنطن. فقد أشار بوتين إلى عدم اهتمامه بتطوير العلاقة مع الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، أي كلينتون، لكنه سينتظر حتى يتعامل مع خليفته. وعندما تقابل بوتين مع كلينتون في موسكو في حزيران من العام 2000، لم يلجأ الزعيم الروسي حتى إلى التظاهر بالاهتمام بتقوية علاقة شخصية، أو مناقشة قضايا هامة، معه. وفي هذا الخصوص، كتب تالبوت: "لم تكن لعبة بوتين خافية على أحد: كان ينتظر انتخاب خليفة كليتون بعد خمسة أشهر قبل أن يقرّر كيف سيتعامل مع الولايات المتحدة وكل قوتها، ومطالبها، وتوبيخها. بعبارة أخرى، لقد وضع بوتين، بطريقته الملتوية والمدروسة، العلاقات الأميركية الروسية في وضعية الانتظار[15]".

أولى الإشارات إلى اتباع الكرملين سياسة أكثر خشونة تجاه الولايات المتحدة

تمثّلت في محاكمة رجل الأعمال الأميركي إدموند بوب، الذي اتُّهم بالتجسس ومحاولة شراء مخططات التوربيد السري الروسي "شكفال" ثم تلتها المزيد من الإشارات. ففي 3 تشرين الثاني، قبل الانتخاب الرئاسي في الولايات المتحدة، في واحد من أشد الأوقات توتراً، أبلغ وزيرالخارجية الروسي إيغور إيفانوف وزارة الخارجية الأميركية بأن روسيا لن تلتزم بعد ذلك باتفاق غور -تشيرنوميردين المتعلق بالحدّ من إرسال شحنات الأسلحة الروسية إلى إيران. كانت هذه هدية غير سارة إلى الديمقراطيين وخاصة لأن المرشح الرئاسي آل غور كان يدافع في تلك الآونة عن نفسه ضد تهم تتعلق بإبرام صفقات سرية مع الروس وإذعان ضمني للفساد الروسي[16]. أما المثال الأوضح على النهج الجديد تجاه واشنطن فقد تمثّل في محاولة الجيش الروسي تحميل الولايات المتحدة المسؤولية على فقدان الغواصة كورسك.

وثمة مثال آخر على التغيّر في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة تمثّل في تحليق الطائرات الروسية فوق حاملة الطائرات الأميركية "كيتي هوك" في تشرين الثاني من العام 2000. مثل هذه التحليقات لم تحدث منذ نهاية الحرب الباردة. من الواضح أن فريق بوتين في الكرملين كان يريد من الجيش الروسي أن يرسل رسالة إلى الولايات المتحدة: "احذروا، إننا ما نزال أقوياء ويمكننا أن نسبب لكم المشاكل!" وفوق ذلك، كُوفئ الطيارون على تحليقهم فوق الحاملة الأميركية.

إن إظهار الثقة الزائدة بالنفس وتذكير الجماهير بأن الحب والعناق قد ولّيا إلى غير رجعة كانا لعبة تستهدف المواطن الروسي في الشارع والنخبة المعادية للغرب، التي عابت على يلتسين إفراطه في إبداء الودّ إلى القادة الأميركيين. صحيح أن معاداة النخب السياسية الروسية لأميركا كانت موجودة من قبل، إلا أنها كانت مقنّعة في عهد يلتسين، في حين أنها أصبحت الآن إلزامية إذا ما أردت اكتساب الحق بالانضمام إلى الطبقة السياسية. ومع أن الرئيس الروسي الجديد – مثل سلَفَه – حظي بفرصة الدخول إلى دائرة "مجموعة الثماني" ومصافحة الرئيس الأميركي، إلا أن الصحافة – حتى الصحف الليبرالية – لم تضيّع فرصة في كتابة ملاحظات جارحة بحق الأميركيين بموافقة ضمنية من بعض قاطني الكرملين.

سلّط المراقب الروسي أندريه بيونتكوفسكي الضوء على هذا الأمر عندما كتب في 7 كانون الأول من العام 2000 في صحيفة أوبشتشايا غازيتا عن مرض "الاكتئاب الهوسي" لدى النخبة الروسية الذي يظهر جلياً من خلال علاقات روسيا مع واشنطن. يمكن ملاحظة هذا المرض من خلال تذلّل بعض ممثلي الطبقة السياسية الروسية أمام واشنطن. فعندما طار هؤلاء إلى العاصمة الأميركية لمقابلة مسؤولين أميركيين، تحدّثوا بلباقة، ووزعوا ابتسامات عريضة، وربّتوا على أكتافهم على الطريقة الأميركية. لكنهم ما لبثوا أن انقلبوا على الولايات المتحدة عندما عادوا إلى موسكو. كان يتوجّب عليهم الحفاظ على صورهم كمؤيدين لمركزية الدولة، وكمناصرين للقوة العظمى، لأنها كانت الموضة في ذلك الحين. وهذا النفاق كان يخفي فيما يبدو مشاعر متناقضة: الإذلال والوقاحة، الرغبة بالانتقام والتوق إلى قبولهم كأنداد.

لا يمكن القول بأن هذه الموجة من العداء لأميركا قد أُثيرت من قبل الرئيس الروسي، فهو تصرّف بطريقة متحفظة للغاية وبحذر شديد. لكنه، بالمقابل، لم يفعل أي شيء لإيقاف هذه المزاج. بدا الأمر وكأن بوتين كان ما يزال في طور فهم هوية روسيا، والأهداف الروسية في حقل السياسة الخارجية، وتقييم الغرب والولايات المتحدة ونواياهما تجاه روسيا. من الواضح أنه قام بصياغة اتجاهه العام أثناء وجوده في سان بطرسبورغ، عندما أقام العديد من الصلات التجارية الناجحة مع الغرب. لكنه كان مضطراً - بعد ارتقائه المفاجئ إلى الرئاسة - إلى التأكد من أن اتجاهه هذا لن يشكل تهديداً لسلطته، ولهذا السبب فضّل الانتظار. فهمت الطبقة السياسية حذر بوتين على أنه استحسان منه لإبداء موقف أكثر فعالية في معاداة أميركا. على أي حال، من الأسلم لك دائماً أن تلعب على المشاعر المعادية للغرب في روسيا من أن تلعب على المشاعر الودية تجاهه.

لكن واشنطن لم تكن مهتمة بروسيا في خريف العام 2000، فالمشكلة التي كانت تعانيها في انتخاب رئيسها كانت شغلها الشاغل في تلك الفترة. وقد أثارت المرحلة الختامية من تلك الانتخابات استهزاء وسخرية المؤسسة السياسية الروسية، التي خرجت منها بنتيجة واحدة: ينبغي على المرء أن يتحكّم بنتيجة الانتخاب. حتى أن بوتين علّق بسخرية على الديمقراطية الأميركية غير القادرة على إعطاء الشعب الأميركي رئيسه

الجديد بسرعة. بعبارة أخرى، لقد عززت الإجراءات المعذّبة للانتخابات الأميركية من اقتناع الفريق الحاكم في روسيا بأن الآلية الروسية المتعلقة بتعيين الرئيس واستخدام للموارد الإدارية من أجل ضمان انتخابه كانت أكثر ملاءمة وفعّالية.

عندما أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة قد انتخبت الجمهوري جورج دبليو بوش، تنفسّت طبقة النخبة الروسية الصعداء، إذ اعتقدت بأن الجمهوريين سيكونون أفضل لروسيا من الديمقراطيين. وقد استندوا في استنتاجهم هذا إلى ثلاث ركائز: أولاً، لقد خاب ظن موسكو في كلينتون الذي فعل القليل - بالرغم من نواياه الجيدة تجاه روسيا - لمساعدة قضية الإصلاح الروسي، حسب رأي السياسيين الروس. كانت الطبقة الحاكمة الروسية تتوقع "خطة مارشال" جديدة - مثل الخطة التي نفّذتها الولايات المتحدة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية - كعربون شكر لروسيا لقضائها على الشيوعية والاتحاد السوفياتي. إلا أن تلك الآمال لم تُحقّق. أو إذا توخينا الدقة، لم تُحقّق بشكل كامل[17].

ثانياً، خلال رئاسة كلينتون، استمرّ الوزن والنفوذ الدوليان لروسيا بالتناقص، الأمر الذي عزّز من شدة انعدام التوازن بين الولايات المتحدة وروسيا. كانت طبقة النخبة في روسيا - لعدم استعدادها لتقبّل انعدام التوازن ذاك، أو لإعادة النظر في طموحات القوة العظمى ومقاربة العالم بطريقة أكثر واقعية - تنظر إلى واشنطن بمزيد من الشك والغيظ، متهمة إياها بالسعي للهيمنة على العالم ومحاولة إضعاف روسيا. وأي محاولة من قبل الولايات المتحدة للسعي وراء مصالحها كان يُنظَر إليها على أنها موجّهة ضد روسيا، استمرار للعبة التي يفوز فيها طرف واحد فقط.

أما السبب الثالث لتفضيل إمساك الجمهوريين لزمام السلطة في الولايات المتحدة فهو يرجع إلى أن المراقبين في موسكو كانوا يعتقدون بأن العلاقات بين البلدين في عهد الديمقراطيَّين جون ف. كينيدي وجيمي كارتر كانت رديئة، بعكس الجمهوريين ريتشارد نيكسون ورونالد ريغان وجورج بوش الأب الذين نجحوا في إقامة علاقات

ودّية مع القادة السوفيات والروس. من الواضح أن الذاكرة البشرية ذات طبيعة انتقائية، فقد نسي المعادون الروس للديمقراطيين الأميركيين قساوة نيكسون تجاه الاتحاد السوفياتي وعداء ريغان في بداية رئاسته "لإمبراطورية الشرّ".

في الحقيقة، أكثر ما كانت تكرهه النخبة الروسية في الديمقراطيين هو رغبتهم في نشر الديمقراطية واهتمامهم بالحقوق والحريات. إن الفريق الحاكم الجديد في الكرملين لم يكن يريد أن يستمع إلى محاضرات من أحد، وخاصة حول موضوع الديمقراطية. كان الجمهوريون، من منظور موسكو، أقل ميلاً للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وأكثر استعداداً لممارسة لعبة توازن القوى التي كانت روسيا ما تزال مشتركة فيها.

رأت موسكو في انتخاب جورج دبليو بوش بداية حقبة جديدة من العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا. الكثيرون في روسيا نظروا إلى بوش على أنه بوتين الأميركي. ولهذا السبب اعتبر المولعون بالتشبيه بأن بوش وبوتين سيحبان بعضهما البعض بكل تأكيد. كلاهما كانا ينطلقان من المربع رقم واحد، في السياسة وفي علاقتهما الخاصة.

اعتقد المراقبون الروس أن البلدين سيلعبان على الأمور الجيوسياسية، وسيدخلان في حوار حول القضايا النووية التي تحبذها طبقة النخبة الروسية كثيراً لأنها كانت تمنحهم شعوراً بالأهمية. كانوا يعتقدون بأنه سيُنظَر إلى روسيا مرة أخرى على أنها شريك للولايات المتحدة، وبذلك ستستعيد مكانتها كقوة عظمى. لم يكن المخططون الاستراتيجيون الروس يأملون في أن يتوقّف الجمهوريون والديمقراطيون على حدٍّ سواء عن وضع روسيا على سلّم أولوياتهم، وأن تسأم واشنطن من موسكو ومن مزاجها المتقلّب دائماً، بل كانوا يرغبون في أن تُدلّل موسكو وتُمَلّق. لكن القاطنين الجدد الأكثر قسوة وبراغماتية في البيت الأبيض - بعكس ما كان عليه الحال أيام كلينتون، حيث كان هناك دائماً استعداد لاسترضاء السياسيين في موسكو والتسوية معهم - لم يكونوا رقيقين أبداً حين كان الأمر يتعلق بالكرملين. وهكذا كان على موسكو أن تستعدّ لمواجهة موقف أكثر تقيداً وحتى برودة من جانب البيت الأبيض، الأمر الذي يمكن أن يشير على الدوام إلى الفرق بين إمكانيات البلدين.

ثمة شيء آخر يقف بين الرئيسين الجديدين: إنها خطط الولايات المتحدة المتعلقة بالدفاع الصاروخي القومي (NMD)، الذي كان يعني إلغاء معاهدة الحدّ من الصواريخ البالستية التي ينظر إليها الروس على أنها "حجر الزاوية في الاستقرار النووي". كل السياسيين الروس تقريباً، بمن فيهم الليبراليون، كانوا يشعرون بأن المخططات الأميركية المتعلقة بـ (NMD) ستقوّض النظام الأمني العالمي الذي تأسّس على مدار السنين - هذا النظام الذي كانت روسيا إحدى مكوناته الهامة - ولهذا السبب كانت غير مقبولة إطلاقاً بالنسبة لروسيا.

هذا الموقف المتمثّل بالرفض التام للدفاع الصاروخي القومي، ورفض البحث عن تسوية مع واشنطن كان يهدّد بإحراج موسكو إذا ما مضت الولايات المتحدة قدماً في بسط مظلتها النووية. كانت دوائر السياسة الخارجية الروسية تأمل في حشد أوروبا والصين ضد الخطة الأميركية. إن رفض كلينتون للاستمرار بالدفاع الصاروخي في فترة حكمه نُظر إليه في موسكو على أنه نتيجة للضغط الروسي على البيت الأبيض. وهذه الفكرة كانت أساس اعتقاد الكرملين بأن خطة الدفاع الصاروخي القومي يمكن أن تتوقف عن طريق أخذ موقف متشدّد من الولايات المتحدة. ذلك كان الانطباع السائد في روسيا.

على أي حال، يستحقّ بوتين الثناء لتمييزه بين الانحناء للتعقيدات الروسية - وهو ما قام به فعلاً، وفي أكثر من مناسبة - وبين الفهم العملي للوضع الدولي الجديد ودور روسيا فيه، وهو ما أظهره من خلال سياسته الحذرة في نهاية العام 2000. لعله فهم بأن الولايات المتحدة لم تعد تشكل التهديد الأساسي لأمن روسيا. ولكن، كان من الصعب عليه القفز فوق طموحات ووسوسات طبقة النخبة الروسية، وفي تلك المرحلة كان بوتين مضطراً للتأسي بهم، ولو مع قيود متزايدة.

عموماً، لم تكن سنة 2000 بالسنة السهلة، لروسيا ولرئيسها معاً. فقد شهدت هذه السنة غرق الكورسك، واستمرار الحرب في الشيشان، تلك الحرب التي كانت تحصد الأرواح في كل أسبوع. مع ذلك، ورغم كل تلك المآسي، كان

التفاؤل الشعبي عالياً بطريقة مثيرة للدهشة. بالنسبة للكثيرين من الشعب الروسي، كان العام 2000 العام الأقل صعوبة في السنوات الأخيرة، وخاصة بالنسبة لسكان المقاطعات، وكبار السن، والفقراء؛ أولئك الذين كانوا يعيشون حياة بسيطة. فهؤلاء الناس كانوا قد بدأوا يحصلون على أجورهم ورواتبهم التقاعدية بانتظام في عهد بوتين، وذلك كان كافياً لجعلهم يعتبرون السنة ناجحة.

أما المثقفون وسكان المدن الكبيرة والشريحة السياسية من المجتمع، فقد كانت سنة 2000 بالنسبة إليهم أشد قسوة من سابقتها. بعض هؤلاء الناس كانوا أكثر استياء مما فعله الرئيس الجديد في المشهد السياسي، لأنهم كانوا يتوقعون منه أكثر من رواتبهم المنتظمة؛ كانوا يتوقعون منه رؤيةً وإحساساً أقوى بالمسؤولية. فيما كان آخرون فاقدي الأمل منذ البداية وذلك لارتيابهم في بوتين، والآن، لدى مشاهدتهم غرابة سلوك الرئيس، شعروا بأن شكوكهم كانت في محلها.

من بين المشتركين الروس في استطلاع جرى في العام 2000، كان 39 بالمائة منهم يملكون آمالاً أكبر من العام السابق (كان الرقم 29 بالمائة)، و30 بالمائة منهم كانوا يشعرون بخيبة الأمل (كما في العام 1999)، و16 بالمائة كانوا يشعرون بالخوف (أقل بشكل طفيف من 18 بالمائة في العام 1999). بينما كان 13 بالمائة يشعرون بالارتباك (مقارنة مع 17 بالمائة في العام 1999)، و20 بالمائة بالغضب (مقارنة مع 23 بالمائة في 1999). إذاً، فالعام 2000 كان ألطف بالنسبة لروسيا، ويتميّز، بحسب كلمات عالم الاجتماع يوري ليفادا، "بخوف أقل بقليل وأمل أكثر بقليل"[18].

ولكن، لا يمكننا أن نعتبر العام 2000 عاماً خالياً من المشاكل بالنسبة لبوتين، أولاً كرئيس للوزراء ورئيس مؤقت، ومن ثم كرئيس منتخَب. ففي نهاية تلك السنة، كان واضحاً أن الشعب الروسي يعتبر الحرب في الشيشان حرباً فاشلة، حيث وصف 49 بالمائة منهم العمليات العسكرية هناك بالفاشلة، مقارنة مع 24 بالمائة في بداية السنة. ولكن، مع ذلك، لم يكن ثمة مظاهرات معارضة للحرب أو أية أنشطة أخرى في روسيا. بدا المجتمع بعيداً عن الحرب، منتظراً نهايتها. وتظاهر الناس بأن لا علاقة لهم بالأحداث في الشيشان والخسائر المستمرة.

وبشكل تدريجي بدأ رأي الشعب الروسي في رئاسة بوتين يصبح أكثر قسوة.

ففي نهاية العام 2000، كان 45 بالمائة منهم يشعرون بأنه يتعامل مع مسؤولياته بطريقة حسنة، و48 بالمائة كانوا يشعرون بأنه غير ناجح. كما اعتبر 65 بالمائة منهم أنشطة الرئيس في الميدان الاقتصادي بأنها فاشلة، وكذلك مهمة حماية الديمقراطية، حيث بلغت نسبة من اعتبروها فاشلة 53 بالمائة. المجال الوحيد الذي كانت الأغلبية تعتبر الرئيس ناجحاً فيه هو الشؤون الدولية (63 بالمائة مقابل 28 بالمائة). في الحقيقة، لم يكن لدى المشتركين فهم واضح لماهية فعاليات السياسة الخارجية، كل ما في الأمر هو أنهم كانوا مخدوعين برحلاته الدولية المستمرة.

ورغم أن الغالبية لم تكن تعتبر أنشطة الرئيس ناجحة، إلا أن إدارته عموماً كسبت قبول 68 بالمائة من المشتركين في الاستطلاع، و40 بالمائة منهم كانوا مستعدين للتصويت له كرئيس مرة أخرى. غير أن تلك المعطيات لم تكن لتجعل الرئيس يشعر بالتفاؤل كثيراً. صحيح أنه كان ما يزال يحظى بالدعم والمساندة، إلا أن الغالبية لم تتوقع شيئاً إيجابياً من رئاسته. كان الدافع الرئيس لدعم الناس له هو عدم وجود بديل له في الساحة السياسية الروسية.

تمكّن الرئيس بوتين من جمع كل الأدوات الأساسية الخاصة بالسلطة في يديه. لقد استطاع إبطال تأثير كل المجموعات المتنفذة التي كانت قوية في عهد يلتسين. ووجّه ضربة إلى أفراد الطبقة الحاكمة وجعلهم يتخلّون عن طموحاتهم السياسية. لكن المسؤولة عن إضعاف الطبقة الحاكمة، إذا أردنا أن نكون موضوعيين، هي الأزمة المالية التي حدثت في العام 1998، فبعد تلك الضربة لم تستعد الطبقة عافيتها كقوة سياسية أبداً. وهذا ما حصل للنخبة الإقليمية أيضاً، حيث أثبت الكرملين بأنه يستطيع التخلّص من الزعماء الإقليميين الذين يكرههم بسهولة تامة. وأخيراً، اختفت المعارضة السياسية بشكل يكاد يكون نهائياً، إذ إن مجلس الدوما كان تابعاً بشكل كلّي إلى الكرملين. كان المشهد الذي رأيناه هادئاً ورائقاً إلى حدٍّ بعيد. لقد تغيّر توزيع السلطة بشكل جذري، ولم يعد السياسيون ينقسمون إلى ديمقراطيين وشيوعيين. من مع بوتين ومن ضده أصبح هو الخط الفاصل. وكان هناك القليل من القسم الثاني، أو أنهم كانوا على الهامش.

كيف تمكّن زعيم الكرملين الجديد في هذه الفترة القصيرة، وبدون صراع

مرئي من تدمير "الأزهار السياسية" المتعددة التي تفتَّحت في عهد يلتسين وأفسدت عليه حياته؟ الجواب بسيط إلى حدٍّ ما: المجتمع كان ما يزال يختزن في داخله خوفاً من السلطات. أما يلتسين فلم يكن مهاباً، وخاصة في نهاية حكمه. وفوق ذلك، فالناس لم يكونوا يعتبرونه حقوداً أو محباً للانتقام. كان يُعامَل كدب مريض عجوز يمكن إغاظته قليلاً ولا يُحمَل على محمل الجد.

غير أن الرئيس الروسي الثاني كان يثير مشاعر مختلفة. فهو لم يكن معروفاً بشكل جيد، والناس لم يكونوا يعلمون أين هي الخطوط التي رسمها، أو ما إذا كانت هنالك أية حدود في استخدام السلطة؛ بما فيها الإكراه. ولهذا السبب، أي نقد من السلطات - أو أية نظرة أو إيماءة من الرئيس - كان كافياً لجعل الناس يندفعون إلى التزلّف والتملق.

لقد تبيّن أن السلطات الرئيسة في روسيا، وأوّلها الرئيس، كانت ما تزال تتمتع بسلطة هائلة. كان بوتين زعيماً يمتلك موارد إدارية وقمعية ويحظى بدعم الطبقة السياسية، وإلى جانب ذلك، لم يكن ثمة بديل له في ذلك الوقت. كانت السلطة مجسَّدة بشخصه. والموجودون في المعارضة لم يكونوا يمتلكون أية ضمانة للبقاء أو الوجود أو حق لرفع أصواتهم، وكان خيارهم الوحيد هو العيش على هوامش الحياة السياسية. قد يعترض المرء ويقول بأن يلتسين أيضاً كان يملك أيضاً موارد إدارية. هذا صحيح، لكن الرئيس الروسي الأول لم يكن باستطاعته أبداً الحصول على دعم مطلق وخضوع تام. كان دائماً يجد نفسه مضطراً لخوض صراعات مع الدوما ومجلس الاتحاد والمعارضة، وتحمُّل هجمات الصحف وسخرية المنافسين. وفي النهاية، تجاهله الجميع وعاملوه بازدراء.

ولكن، لماذا نجح بوتين النكرة الذي يبدو سطحياً في إخضاع المشهد السياسي في روسيا لمشيئته في حين أن يلتسين القوي ذا الشخصية الجذابة فشل؟ والجواب هو - إضافة إلى الخوف من السلطة والخضوع التقليدي للطبقة السياسية - الإجهاد والإرهاق. حكَمَ يلتسين في فترة من الهيجان الاجتماعي، وعندما انتهت الموجة الصاعدة، عاد الناس إلى العيش في الفوضى. كان هذا وقت الدوامات السياسية والصراع السياسي، وقت التشظي والتعددية، وقت الحريات والعفوية. ويلتسين نفسه

زاد من ثوران هذه الفورة ووسّع دائرة التغيير، دون أن يعرف كيف يعيد الوضع إلى الاستقرار. بالنسبة ليلتسين، كان اتساع أفق التغيير وسيلة لبقائه الشخصي.

وعند مجيء بوتين، بدا واضحاً تماماً كم أصبح المجتمع مرهقاً وغير مبالٍ. كان بوتين ممكناً لأن الناس لم يكونوا يريدون شيئاً إلا السلام والاستقرار. نجح بوتين بسهولة في التعامل مع الاضطراب الذي تنامى في عهد يلتسين لأن غالبية الشعب الروسي كانت تريد منه ذلك. والمؤيدون الرئيسيون للنظام كانوا الفقراء الذين راهنوا على بوتين وفهموا بأن النظام كان يعني الطاعة للزعيم. إن انتقال المجتمع من طور الفوضى والتحرر إلى طور الهدوء وانتشار القيم المحافظة قدّم مساعدة كبيرة إلى بوتين.

حالما تجمعت كل السلطة في يدي بوتين، توقف عند ذلك الحدّ. الانتصاران الواضحان الوحيدان اللذان حققهما بوتين في العام 2000، إضافة إلى تأسيس نظامه الرئاسي المطلق، أو "هرمية السلطة" كما سُمّي في روسيا، هما موافقة مجلس الدوما على معاهدة تخفيض الصواريخ START -2 وقانون ضريبة الدخل الجديدة. عملياً، كان هذا مجمل ما أنجزه بوتين في تلك السنة، بالرغم من كل الظروف المناسبة التي أحاطت به، هذه الظروف التي لم يحظَ يلتسين بمثلها أبداً.

في البداية، سبب نشاط بوتين المحموم – رحلاته الدائمة في جميع أنحاء البلد، ولقاءاته مع أناس متنوعين، وظهوره المتواصل على التلفزيون – الانطباع بوجود قيادة نشيطة وديناميكية وحتى هجومية، ولكن، بشكل تدريجي، بدأ الكثير من الناس ينظرون إلى كل ذلك النشاط على أنه مجرد حركة يُقصَد منها الإيحاء بوجود السلطة. في تلك الفترة بدا الرئيس وكأنه كان يتبع المبدأ القائل: "الهدف لا يهم، المهم هو الحركة"

لم يفعل بوتين شيئاً تقريباً من أجل الإصلاح الليبرالي. علاوة على ذلك، فقد أظهر العام 2000 غياب الدافع في رئاسته وتضاؤل طاقة القيادة. من هنا، تردّد السؤال التالي بصوت كان يزداد علواً باضطراد: "لماذا كان بوتين يريد السلطة، من أجل التقدم أم من أجل الإصلاح؟ قلة قليلة من المراقبين استنتجت بأن السلطة كانت تمثّل هدفاً بحدّ ذاتها بالنسبة إلى الزعيم الروسي الشاب.

إضافة إلى ذلك، بدأت أمور أخرى بالانكشاف بشكل تدريجي. فقد تبيّن أن

أياً من أنشطة رئيس الكرملين لم تصل إلى نتيجتها المنطقية. صحيح أنه أفزع الطبقة الحاكمة وأصابها بالرعب، إلا أن أولئك الذين وافقوا على الإخلاص للنظام مُنحوا حرية كاملة في التصرف وجمع الثروات. و لم يُقمَع إلا من رفض الطاعة منهم. وهكذا توقّفت ثورة بوتين على الطبقة الحاكمة في منتصف الطريق. وتمّ الحفاظ على الاندماج بين السلطة وعالم المال.

نُظِّم الحكام في صف واحد، كالجنود، ورُوِّضوا. غير أن الكرملين لم يتمكن من تحقيق كل أهدافه في الأقاليم والحصول على طاعة تامة فيها. وهكذا، سرعان ما وجد الكرملين نفسه مضطراً للقيام بما فعله يلتسين دائماً: عرض الصفقات والتسويات على حكام المناطق.

ورغم كل الضغط الذي مارسه الكرملين على وسائل الإعلام، فقد استمرت بالتواجد على الساحة. فمع نهاية العام 2000، كانت قناة NTV ما تزال تنتقد بوتين. وكل المحاولات الرامية لزج غوزينسكي، مالك ميديا - موست، في السجن وانتزاع السيطرة على وسائل الإعلام منه باءت بالفشل.

بكلمات أخرى، لقد نجح فلاديمير فلاديميروفيتش في تحقيق نتائج مثيرة للإعجاب في ترويض الحياة السياسية الروسية، ولكن، تبيّن فيما بعد بأنه كان بعيداً جداً من تقييدها بشكل كامل. فالمجتمع الروسي، الذي كان يعطي الانطباع بأنه أصبح مروّضاً، استمرّ في السير على طريقته الخاصة. كان فريق بوتين يستخدم سلاح الخوف: لقد "أظهر الهراوة" فقط، بحسب تعبير بوتين نفسه. بالنسبة لمن يخاف بسهولة، كان ذلك كافياً؛ ولكن، ثمة آخرون غير هؤلاء في المجتمع؛ أولئك الذين قرروا الانتظار، أو مراقبة النظام، أو عدم الاستسلام. صحيح أنهم لم يكونوا كثّراً، إلا أنهم كانوا موجودين. ومع فقدان هجوميته السابقة ومواجهته مقاومة صامتة وغير مرئية، أصبح بوتين يبدو متردداً بشكل متكرر.

كان ليلتسين رقصته الخاصة؛ خطوة واحدة إلى الأمام، وخطوتان إلى الوراء. أما بوتين فكان يأخذ خطوة إلى الأمام، ثم يتوقّف، وأحياناً يتراجع؛ كانت رقصة متقطعة وغير منتظمة. لكن ذلك لا يعني بأنه كان يفتقر إلى الحزم في تحطيم العناصر المستاءة في المجتمع واستكمال بناء "ديمقراطيته القابلة للتحكم بها". لعله كان ينتظر الوقت المناسب

ويستجمع قواه. لكن احتمال أنه لم يكن يعرف ماذا سيفعل تالياً لا يقل إمكانية أيضاً. لربما كان العام 2000 مجرد تحمية قبل القفز. ولكن، بأي اتجاه؟

أصبحت مصادر سلطة بوتين واضحة. أولها أسعار النفط المرتفعة، التي أنتجت استقراراً اقتصادياً وجعلت من الممكن دفع الأجور والرواتب التقاعدية. وهذا ما دفع الصحفيين إلى تشبيه بوتين "بالقيصر ليونيد" - نسبة لليونيد بريجنيف - لأن الاتحاد السوفياتي في عهده عاش على أسعار النفط العالية. ولكن، حالما انخفضت الأسعار، انهار الاقتصاد السوفياتي كبيت من ورق اللعب.

المصدر الثاني لسلطة بوتين تمثّل في معدلات قبوله العالية إلى حدٍّ يثير الاستغراب، والتي استمرت عالية بالرغم من ظهور خيبة الأمل لدى بعض الفئات الاجتماعية. لكن أسعار النفط ومعدلات القبول كانت غير مستقرة بطبيعتها، ولهذا السبب فهي لا تصلح لأن تكون مرتكزات لأي نظام رئاسي. ففي نهاية العام 2000، بدأت أسعار النفط بالانخفاض ببطء. أما بالنسبة لمعدلات القبول، فقد أصبح بوتين أسيراً لها. وقد انعكس ذلك في سياساته، إذ إن الرئيس كان يضطر أحياناً إلى رفض أو تأجيل القيام بأعمال ضرورية، مثل الإسكان وإصلاح المؤسسات التي تعنى بالمنفعة العامة، لمجرد أنها كانت تهدّد بتخفيض معدلات قبوله.

بدا الأمر وكأن الكرملين كان يبدأ يومه بتحليل معدلات الرئيس. فإذا كان التأييد يتراجع في إحدى الفئات الاجتماعية، كان الكرملين يوجّه جلّ اهتمامه إليها. ولهذا السبب، بدأ الرئيس فجأة بإلقاء خطابات تنسجم مع تطلعات الجمهور الموجّه إليه. فإذا كان بحاجة لإطراء اليسار، شرع بوتين في مهاجمة الطبقة الحاكمة. وإذا كان الليبراليون مستائين، تحوّل إليهم، متحدثاً عن إصلاحات السوق. كان واضحاً تماماً أن كل طاقات الرئيس وفريقه كانت تُهدَر في تتبع تذبذب معدلاته. ونتيجة لذلك، لم يبقَ وقت أو طاقة لوضع خطة عمل عامة.

وفوق ذلك، أصبح الرئيس أسير فريقه، الذي نجح في رفعه إلى سدّة الحكم. صحيح أن هذا الفريق ساعده على الفوز في انتخاب الرئاسة، إلا أن

الاحتفاظ بخبراء الانتخابات في الكرملين حوّل إدارة الرئيس إلى حملة انتخابية متواصلة.

وهكذا، بعد سنة في السلطة، لم يجب بوتين على السؤال المتعلق بماهيته كشخص. وهذا السؤال، الذي طرحه الصحافيون في القمة العالمية للنُخَب الرأسمالية في دافوس في شتاء العام 2000 -"من هو السيد بوتين؟" - كان ما يزال حاضراً في ذلك الحين. فبوتين كان ما يزال زعيماً غير واضح المعالم لأنه كان يغيّر من ملامحه باستمرار كي يكون مقبولاً من كل القوى وبشكل متزامن. وهذا ما عبَّر عنه الفنانون الذين رسموا صوراً له، حيث اشتكوا من عدم قدرتهم على "التقاطه"؛ كان ينـزلق منهم، وكان يبدو غير واضح، و لم يستطيعوا تحديد الملامح المميزة التي كان الزعماء السابقون يمتلكونها. في الحقيقة، غالباً ما كان الرئيس الجديد يبدو وكأنه يتصرف كضابط استخبارات محترف، وذلك من خلال تمويه مساراته وإخفاء نيّاته الحقيقية. ونتيجة لذلك، ظلّت صورته غامضة.

ولهذا السبب، استمرت القوى المختلفة على رجائها بأن يصفّ بوتين في نهاية المطاف إلى جانبها. فالليبراليون كانوا يأملون بأن ينضمّ بوتين إليهم، واليساريون والمركزيون كانوا يشعرون بأنه أقرب إليهم. "من هو السيد بوتين وكيف يتصوّر مستقبل روسيا أمران ما زالا غير معلومين"، كتب أحد الصحفيين في صحيفة كومرسانت -فلاست في 26 كانون الأول 2000. "ما هو معروف الآن لا يختلف عما هو معروف منذ سنة. وسواء أكان عن وعي منه أم عن غير وعي، فبوتين ما زال لا يمكّن الناس من معرفته"[19]. بعبارة أخرى، حتى وهو رئيس للبلاد، كان بوتين يتصرّف كعميل في أرض العدو، فلا يدع أحداً يعلم بنواياه الحقيقية أبداً، إذا كانت لديه أية نوايا أساساً. وبسبب صورته غير المكتملة هذه وتفاوضه السياسي مع القوى السياسية الأساسية - شيء ما للبعض، وأشياء أخرى للبعض الآخر - نجح بوتين في الحفاظ على مواقعه في السلطة، وعلى الاستقرار الاجتماعي. في الوقت الحاضر على الأقل.

الفصل السادس

روسيا تجنح إلى الهدوء

العودة إلى المطبخ. المجتمع يبحث عن الهدوء. الديفولية الروسية.
من يحب روسيا أكثر؟ برنامج على NTV. دمى من الشمع.

انتهت السنة الأولى من رئاسة بوتين في ربيع العام 2001. في هذه السنة، شهدنا مناخاً سياسياً وثقافياً كئيباً، بدلاً من النشاط والاضطراب الذي تميزت بهما فترة يلتسين. الآن، لم يعد هنالك أية قوة سياسية مستقلة عن الكرملين، أو أية مجموعة شعبية ذات صوت مستقل. كل الذين بقوا على الساحة تقريباً أصبحوا يلعبون - طواعية منهم أو رغماً عنهم - وفقاً للقوانين التي أرستها السلطات الرسمية. أما أولئك الذين كانوا ما يزالون يحاولون قول ما يفكرون به، وخاصة إذا كان ما يفكرون به هو مهاجمة الكرملين، فإن بقاءهم السياسي أصبح بلا أية ضمانة، ليس لأنهم كانوا مهددين بل لأن أحداً لم يعد يستمع إليهم؛ إذ لم يعد لهم أي تأثير على العملية السياسية.

لقد فقد اللاعبون السياسيون أهميتهم وأصبح من الصعب تذكّرهم. فالمثقفون والسياسيون الذين كانوا منذ وقت قريب جداً يلهبون المجتمع حماسة وحيوية - الليبراليون، الطبقة الحاكمة، الصحفيون اللامعون، المنشقون السابقون الذين كان الناس يترقبون ظهورهم بفارغ الصبر - إما أنهم اختفوا من المشهد السياسي، أو أنهم كانوا يتكلمون بصوت خافت. على سبيل المثال، عندما ظهر المنشق السوفياتي الشهير، الكاتب ألكسندر سولجينيتسين - كان يعيش في عزلة خارج موسكو -

في العاصمة، نُظر إليه وكأنه قطعة أثرية في المتحف. كان الحوار الشعبي والسياسي قد أصبح ضحلاً وثانوياً، حيث انحدر إلى مستوى حديث المطبخ. لم يكن ثمة أحد في الأفق يستطيع، أو يتجرأ على التفكير في الأمور العامة.

كانت الحياة في عهد يلتسين، حتى في المرحلة الأخيرة من عمر إدارته ورغم انهياره الشخصي، تسير في سرعتها القصوى، ولو لم يكن تأثيرها مركّزاً دائماً على السياسة العامة والنظام. أما الآن، حتى الصخب الظاهري ولّى إلى غير رجعة. أصبح الروس أقل اهتماماً بالسياسة والمستقبل في آن معاً. وبدلاً من ذلك سيطر السأم واللامبالاة. وفي أغلب الأحيان، كان هذا القلق الخارجي يخفي وراءه خواء أو افتقار إلى الطموح، إذ لم تكن غاية الشعب تتعدى البقاء على قيد الحياة لا أكثر.

في المجتمعات الأخرى، ينشأ التراخي أو الاسترخاء عادة من الإشباع أو الأمان المادي، أما في روسيا، فإن اللامبالاة والتخلي عن الآمال والانزلاق إلى العيش يوماً بيوم كان ناتجاً عن خيبة الأمل والشعور بالإرهاق والسأم. لقد أصبح الشعب الروسي ينظر إلى المزيد من الإصلاحات على أنها قد لا تكون نافعة بالضرورة، بل كانوا يخشون من أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تفاقم الأوضاع أكثر.

على أي حال، إن التحوّل من الصراع والكفاح اللذين ميّزا عهد يلتسين إلى الجمود والتراخي لم يحصل مع بداية الرئاسة الجديدة مباشرة. فبوتين لم يكن ليُنتخَب في فترة من النشاط والتوق إلى تجديد الحياة. وهو لم يكن ليظهر كشخصية شعبية عندما كانت الحياة السياسية الروسية تتطلب شخصيات كاريزماتية، قادة حيوين ذوي قدرات استثنائية؛ عندما كان البحث عن هدف ما زال قائماً. كان بوتين يمثّل انعكاساً لاستنزاف المشاعر التغييرية، وبالنسبة للكثيرين، انعكاساً لفقدان الشجاعة وربما للشعور بالعيش في مأزق لا مخرج منه. بدت روسيا وكأنها لم تكن تريد أكثر من السلام والهدوء، وبوتين كان يبدو بأنه الرجل القادر على تحقيق ذلك. وهكذا أصبح الرئيس الجديد تجسيداً للتشوش والخلط بين الأشياء. أو بالأحرى، إنه أُرغم على تقبّل هذا الدور، الذي لم يكن يحبه، لأنه كان فيما يبدو، يمتلك طموحات أكبر لنفسه ولروسيا.

لقد تغيّرت لغة السلطة وخطاب طبقة النخبة كذلك. فقبل عدة سنوات فقط، كان الجميع يتكلمون عن الإصلاح والتحديد والتحديث والديمقراطية. كان من المستحيل التكلم بأية طريقة أخرى. تلك الكلمات - التي ترمز إلى نمط جديد من الحياة - كانت قد أصبحت شعبية في عهد غورباتشوف. وفي عهد يلتسين، أصبحت المدخل إلى أوساط النخبة وجواز المرور إلى السلطة. أما الآن، فقد استُبدلت تلك الكلمات بكلمات جديدة مختلفة عنها كلياً؛ أي الاستقرار، المركزية، النظام، السيادة، العظمة، السلطة، الوطنية. وهذا التغيّر في الكلمات الرمزية والخطاب بشكل عام كان يشير إلى المنطق الجديد للسياسة الروسية.

صحيح أن السياسيين الذي ينتمون إلى الماضي كانوا يملأون الساحة السياسية، إلا أنهم كانوا في معظمهم مجرد أشباح. بعضهم كانوا خائفين من تأنيب الكرملين. والبعض الآخر حاولوا الظهور بمظهر المستقلين، لكنهم في حقيقة الأمر لم يكونوا يعرفون أي قضايا سيأخذون موقفاً منها، أو أي موقع سيختارون، أو كيف سيحمون استقلاليتهم وحريتهم في التعبير والتصرف. لم يكونوا يقررون ما هي القضايا التي يمكن أن لا يوافقوا عليها، أو التي يُسمَح لهم بأن يختلفوا عليها مع الكرملين.

والمفارقة في الأمر هي أن الفريق الحاكم لم يكن يمتلك الشجاعة لفرض أمنياته على الروس. فالرئيس، بعكس التوقعات، سرعان ما تبيّن بأنه لم يكن ذلك الرجل ذو القبضة الحديدية المستعد لإرغام الناس على قبول سياسته. لكن المجتمع والطبقة السياسية، المستعدين لطاعة السلطات، أراحا هذه السلطات من عبء فرض رغباتها عليهما، وقابلاها في منتصف الطريق. وهكذا اصطف السياسيون بانتظام حتى دون أن يُطلَب منهم ذلك. وأحاط أعضاء حزب الوحدة - فريق الرئيس - بيوتين ولسان حالهم يقول: "أخبرنا بما نفعل وسنفعله يا سيدي" بينما بدأ الأشخاص الجريئون والحازمون والمفكرون بمغادرة الساحة السياسية. أما الذين أصرّوا على البقاء، واستمروا بالمعارضة - مثل الناشط في حقوق الإنسان سيرجي كافاليوف - فقد كان يُنظَر إليهم على أنهم مجرد حالمين وغريبو الأطوار، ولهذا السبب لم يعرهم أحد انتباهاً. لقد سقطوا على جوانب الحياة الجديدة التي كانت

تجد في التبعية والإذعان دلالة على البراغماتية والعقلانية. وكل ما عدا ذلك فهو ليس إلا مثالية وغباء.

في الحقيقة، ما كان يجري ما هو إلا تجميع للصف الأخير من النظام السوفياتي القديم. فبعد أن عمل الزمن والصراعات على إزالة الصفوف الأولى من ذلك النظام، ها هي السلطة الآن تؤول إلى الأعضاء الجدد من الطبقة الحاكمة السوفياتية. كان أفراد هذه الطبقة في الأربعينيات من أعمارهم. أثناء فترة تذويب الجليد في عهد غورباتشوف وفترة الاضطراب في عهد يلتسين، لم يكن لدى هؤلاء الجرأة ولا القدرة على الوصول إلى القمة. ولعلهم لم يكونوا يمتلكون الموهبة أيضاً. كانت أعمارهم ما تزال صغيرة وخبرتهم قليلة، ولهذا السبب لم يستطيعوا إلا أن يكونوا بجوار السلطة، يلعبون أدواراً ثانوية في الصف الثالث منها. كانوا ينتظرون فرصتهم، فخدموا وعملوا كما الصبية المراسلون إلى أن حانت ساعتهم. بعض حاشية بوتين لم يكونوا يمتلكون أي طموح ولكنهم وصلوا إلى القمة بالصدفة. حتى فلاديمير فلاديميروفيتش ومعظم رفاقه في أعلى المستويات، أعتقد أن استلامهم للسلطة كان بمثابة مفاجأة.

معظم فريق بوتين جاء من سان بطرسبورغ، الأمر الذي يمثّل استمراراً للتقليد السوفياتي والروسي المحترم الذي يجلب بموجبه الزعيم أشخاصاً من موطنه بالذات. وكانت هنالك مجموعة من النكات الطريفة حول هذه المسألة في موسكو. على سبيل المثال: عند وصول القطار الآتي من سان بطرسبورغ إلى موسكو، يقترب أشخاص عليهم سمات المسؤولين الرسميين من جميع المترجّلين منه ويسألونهم، "هل تحب أن تعمل في الكرملين؟" كان معروفاً أن كل الزملاء السابقين المقربين إلى بوتين في سان بطرسبورغ، وحتى بعض معارفه فقط، قد انتقلوا إلى موسكو ليستلموا مناصب هامة فيها. وذلك أظهر أن الرئيس الجديد كان لا يثق إلا بمن يعرفهم. صحيح أن ضخّ دماء جديدة في الكرملين كان ضرورياً جداً لمساعدة الرئيس الجديد على الخروج من سيطرة الدائرة التي كانت تحكم في عهد يلتسين، إلا أن روسيا كانت بحاجة أكثر إلى تدفّق الخبراء، وليس إلى مجرد حفنة من البيروقراطيين السطحيين من ذوي الخبرات المحلية.

في عهد يلتسين، كان بإمكانك أن تجد جميع الأطياف في الكرملين، من الديمقراطيين وذوي التوجهات الغربية إلى القوميين ومؤيدي الديكتاتورية. كان طاقماً متنوع المشارب، نتاجاً للارتقاء المفاجئ لأشخاص غير متوقعين بتاتاً. أما فريق بوتين -رغم أنه صعد إلى القمة بشكل مفاجئ أيضاً - فإن أعضاءه كلهم كانوا متشابهين، ويختلفون كلياً عن مجموعة يلتسين. كانوا أشخاصاً ذوي أوجه غير مميزة، ولا يحبون الكلام، ولا يهتمون بالمزاح أبداً. معظمهم كانوا من المؤمنين بالمركزية، وكانوا يشعرون بالحنين للعظمة المتلاشية لروسيا. لا بد أنهم كرهوا الفوضى والانحلال اللذين تميزت بهما فترة يلتسين. لكن هؤلاء التابعين البيروقراطيين الذي قَدموا إلى السلطة مع بوتين جعلوا أولئك المقربين من يلتسين يبدون ديناميكيين بل استثنائيين أيضاً. في الحقيقة، تتطلّب الأزمنة التي تسعى إلى الاستقرار أشخاصاً من النمط العادي، أشخاصاً لا يمتلكون أي نوع من التفرد والرغبة في البروز.

كان أعضاء فريق بوتين ينتمون إلى جيل واحد وكانوا كلهم يرتبطون بنموذج سلوكي متشابه. العديد منهم كانت لهم صلات مع أجهزة السلطة (السيلوفيكي) أو على الأقل كانوا يتشاركون في نظرتهم العامة إلى الجيش والقوات الأمنية. لقد سمحوا لأشخاص ذوي عقليات مختلفة - مثل الليبراليَيْن جيرمان غريف وأليكسي كودرين - بالدخول إلى وسطهم من أجل تحقيق أغراض معينة، لكنهم لم يمنحوهم حرية الحركة. لم يكن باستطاعتهم الوثوق في الليبراليين، لأنهم أشخاص من دم مختلف.

معظم الأشخاص الجدد الذين اعتلوا القمة كانوا يمتلكون مبادئهم الخاصة وفهمهم الخاص للاستقامة. كانوا براغماتيين، واقعيين، حذرين، ولهذا السبب، لم يضعوا لأنفسهم أهدافاً غير واقعية. ولكن، كان هناك شيء في براغماتيتهم أدّى إلى تقويضها. كان أغلب مساعدي بوتين كانوا ما يزالون يعيشون مثال القوة العظمى؛ لم يكن بمقدورهم على الأرجح أن يتصوّروا روسيا كبلد تفكر في أبنائها، وليس في قوتها وعظمتها. لم يكن واضحاً بعد ما إذا كان باستطاعة الفريق الجديد التخلص من هذا المثال والتعامل مع الدولة على أساس أنها وسيلة لخدمة الناس.

وإذا ما حصل ذلك، عندها فقط يمكننا أن نستنتج أن روسيا تغلبت على ماضيها. في ذلك الوقت، على أي حال، كان فريق بوتين يعمل وفقاً للنموذج الذي يعرف.

لكن الأهم من ذلك هو ما جلبه القادمون الجدد إلى الكرملين من ضيق الأفق وبساطة التفكير، إذ مضى وقت طويل منذ أن أصبحت سان بطرسبورغ مدينة عادية؛ سياسياً وثقافياً. ومع أن هذه البساطة كانت مفيدة إلى الكرملين، لأنها جعلته أكثر قرباً من الشريحة الأوسع من المجتمع الروسي، إلا أنها جعلت من الصعوبة بمكان بالنسبة للفريق الجديد أن يفهم المشاكل الاستراتيجية المعقدة، وأن يمارس فنّ الحكم في مجتمع ضخم وإشكالي إلى درجة كبيرة، مجتمع كان بحاجة إلى رؤيا جريئة وخبرة ومعرفة.

في الحقيقة، ليست السمة الأبرز في هذا الفريق الجديد هي أنه كان محافظاً وعديم الخبرة، بل إنها تتصل بحقيقة ليست جديدة تماماً: إن الإصلاحات التي قام بها يلتسين في عهده لم تنتج نخبة بديلة وغير شيوعية في روسيا. بكلمات أخرى، إن الأشخاص الذين استلموا السلطة جلبهم النظام القديم نفسه وامتلكوا الروابط القديمة ذاتها. صحيح أنهم تنفسوا هواء جديداً وطوّروا عادات جديدة، ولكن، لم يكن واضحاً إلى أي درجة كانوا يتطلعون إلى المستقبل وما إذا كان بوسعهم تقديم استراتيجية جديدة إلى روسيا. ونحن نعرف بأن المجتمع لا يمكن أن يتقدم إلا بعد ظهور نُخَب جديدة، كما في كل التحولات الناجحة.

العديد من النقاد السياسيين كانوا يقولون، على سبيل المواساة، بأن المرحلة التغييرية أعقبتها فترة من الاستقرار. وفي هذا الخصوص، ما على المرء إلا أن ينظر إلى البلدان الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية بعد اضطراباتها الاجتماعية والسياسية. غير أن الاستقرار في روسيا يختلف عن الاستقرار في بولندا وهنغاريا، على سبيل المثال. فهناك وقع الاختيار على نمط جديد من الحياة، والناس كانوا موافقين في المبدأ على هذا الاختيار. أما في روسيا، فالاستقرار كان يعني أن الناس سئموا من السعي لتحقيق أجندة جديدة، ومن البحث عن مستقبل جديد، واتفقوا

على إيقاف ذلك البحث. على الأقل في الوقت الحاضر.

خلال سنوات الاضطراب التي شهدها عهد يلتسين، كان الشعار المرفوع هو "علينا أن نتغيّر كي نبقى على قيد الحياة" أما الآن فإن الكثيرين من الشعب الروسي – الذين يبحثون عن الهدوء – أصبحوا يناصرون مبدءاً آخر: "التغيير خطر وينطوي على مجازفة" في الواقع، بعد أن استفادت الأقلية فقط من إصلاحات يلتسين، سئمت غالبية الشعب الروسي المزيد من التجارب. إضافة إلى ذلك، بدا الأمر وكأن الأقلية الفائزة لم تكن مهتمة كثيراً بالتغييرات، وخائفة من إعادة توزيع السلطة والملكية. ولهذا السبب، اختار الكثيرون الاستمرار بما يمتلكون.

جاء الاستقرار في وقت لم تكن قد حُلّت فيه المشاكل المتعلقة بتحديد وإعادة هيكلة المجتمع بشكل كامل، بعد عشر سنوات من محاولة التحوّل. كان المجتمع ما يزال مجتمعاً هجيناً مكوَّناً من عناصر متناقضة: ضغط بيروقراطي ومعارضة غير منتظمة، اقتصاد سوق مع رغبة الحكومة في التحكم بكل شيء، اعتياد على الحرية الشخصية واستعداد للحدّ من الحريات الشخصية، خضوع للسلطات وانعدام الثقة والشك بها. كان الروس يريدون أن يكونوا أحراراً وفي نفس الوقت كانوا خائفين من الحرية، لأنهم لم يكونوا يعرفون كيف يتعاملون معها.

بيد أن المظاهر الخارجية للديمقراطية في روسيا لم تتدخل في نسج شبكة العنكبوت البيروقراطية التي خنقت البلد من جديد. فالمجتمع، رغبة منه بالمحافظة على بقائه ووضع الأمور في نصابها، اضطر إلى الانسحاب ثانيةً إلى دائرة علاقات الظل، حيث تقوم فيها العلاقات والمال والسلطة والتلاعب – بدلاً من الحكم العادل والشفاف للقانون – بتقرير كل شيء. حتى الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ليبراليين شعروا بالارتياح في ربوع المنطقة الرمادية هذه.

هل يمكن لهذا المجتمع الهجين المرتكز على مبادئ متعارضة أن يستمر؟ وإذا كان بإمكانه ذلك، فإلى متى؟ وإذا كان الجواب سلبياً، هل كانت روسيا مستعدة لمتابعة إصلاحاتها في جوٍّ من الإرهاق والإحباط؟ كانت هنالك حاجة إلى فترة من الراحة. لكن ذلك كان يعني خسارة المزيد من الوقت، والتاريخ لا يصبر على فترات الراحة. وهل بإمكان روسيا أن تمنح نفسها فترة من الراحة في وقت كانت

فيه البنية التحتية التي بُنيت في العهود السوفياتية تنهار - مع تحطّم الطائرات المتكرر، وانهيار الأبنية، وسوء حالة الطرقات، وتداعي النظامين التعليمي والصحي؟ كانت روسيا تبدو وكأنها عالقة وسط أزمة لا تملك حلولاً لها. كان النقاد يلفّون ويدورون لمعرفة ما إذا كان بوتين ما يزال يفكر ويتأمّل، أو إذا كان ينتظر، أو إذا كان يحضّر لاختراق جديد. على أي حال، لم تكن ثمة إشارات واضحة على التفكير والبحث في الكرملين، لكن عميل الاستخبارات السابق كان يعرف كيف يكون غامضاً وعصياً على الفهم، وكيف يقوم بالتفافات غير متوقعة. ولكن، في غضون ذلك، كان الوقت الثمين ينقضي مسرعاً.

كان موقف روسيا من الغرب مؤشراً مهماً من أجل تقييم التغييرات الحاصلة في البلد، وتقييم آراء الناس حول اعتلاء بوتين سدّة الحكم. خلال حكم يلتسين، أراد العديد من الناس التشبه بالمواطنين الغربيين وكافحوا كي يصبحوا جزءاً من أوروبا. غير أن الكثيرين منهم خاب ظنّهم في الغرب في نهاية التسعينيات، وأصبحوا لا يثقون في نواياه تجاه روسيا. فمعظم آمالهم في إدخال استثمارات مالية جدية إلى الاقتصاد الروسي لم تتحقق. والنماذج المؤسساتية التي استُعيرت من الغرب لم تنجح في روسيا؛ أو أنها - إذا شئنا الدقة - نجحت، ولكن فقط في تحقيق مصالح الأقلية. والديمقراطية تحوّلت إلى فوضى، والخصخصة أفضت إلى إثراء القلة، الأثرياء أصلاً.

وهكذا وصل الكثيرون من الشعب الروسي إلى الاستنتاج أن النموذج الغربي في التمدن لم يكن يناسب النظام الروسي في التطور. فوفقاً لاستفتاءات أجراها VTsIOM في وقت مبكر من العام 2001، كان 58 بالمائة من الشعب الروسي قد أصبحوا مقتنعين بأن الثقافتين الروسية والغربية متعارضتان. ولم يكن هذا الأمر يعكس نوعاً من العداء تجاه الغرب، بل فقدان الأمل في أن تتمكن روسيا يوماً من اللحاق بالمجتمع الغربي.

وفي الوقت عينه، استمرت روسيا باستعارة نمط الحياة الغربي، وكانت طبقة

النخبة أكثر الفئات الاجتماعية اتباعاً لذلك النمط. وكلما اتبعت الطبقة الحاكمة المعايير الغربية بنجاح أكبر، كلما تحوّلت إلى دعم وضع روسيا كقوة عظمى، كأنها كانت تبحث عن غطاء لأساليبها الغربية. كان من المسلّي الاستماع إلى أشخاص كانوا يقودون سيارات باهظة الثمن، ويمتلكون فيلات على شاطئ الريفيرا الفرنسية ويرسلون أولادهم إلى مدارس في سويسرا وإنكلترا، ويحتفظون بأموالهم في بنوك غربية وهم يقدمون آراء سوفياتية نموذجية حول انحدار الغرب والحاجة لمقاومته.

فجأة، بدأت الرغبة - لدى الطبقة الحاكمة وبقية المجتمع معاً - بالعودة إلى القيم الروسية التقليدية والبحث عن الهدوء والسكينة فيها تظهر بجلاء. حيث بدأت أعداد متزايدة من المواطنين الروس المحبطين الاعتقاد بأن روسيا مقدّر لها أن تسلك "طريقها الخاص" في التطور[1]. ويتميز هذا الطريق الخاص بحكومة قوية مركزية، وسلطة مركزة في يدي الزعيم، وإيديولوجيا القوة العظمى.

شهدت بداية رئاسة بوتين زيادة عدد الأشخاص الذين يؤمنون بأن بلدهم كان مختلفاً عن الدول الأخرى وأن الشعب الروسي كان مختلفاً عن الشعوب الأخرى. ففي حين ذكر 54 بالمائة من المشتركين في أحد استطلاعات الرأي في روسيا في العام 1994 بأن الشعب الروسي كان قد أصبح مختلفاً عن شعوب البلدان الغربية، أصبحت نسبة من يشعرون بذات الشيء في العام 2000 ثمانية وستين بالمائة. سبعون بالمائة من الشعب الروسي كانوا يعتقدون بأن روسيا "كانت تتميز بثقافة روحية فريدة ونمط فريد في الحياة"، و71 بالمائة قالوا بأن روسيا "بلد عظيم لا يمكن فهمه إلا من خلال الإيمان بمصيره العظيم"[2]. في الواقع، مثل هذه الاعتقادات كانت بمثابة الترياق للإحساس بهشاشة روسيا ومشاعر الإحباط التي تسكن نفوس مواطنيها. وهي تساعدنا أيضاً على تفسير محاولة الروس التعويض عن المشاكل المحلية بالظهور بمظهر القوي في الساحة الدولية.

تعكس هذه المعطيات خيبة الأمل من الأفكار المتعلقة بالاندماج السهل مع الغرب، تلك الأفكار التي جاءت مع العلاقات الدافئة التي جمعت روسيا والغرب في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي. فبحلول نهاية التسعينيات،

عمّ اليأس، واشتكى الكثير من الشعب الروسي من قدرة بلدهم على أن يصبح "طبيعياً" في أي يوم من الأيام. والعلاج الوحيد لعجز روسيا يتمثّل في الإيمان بمصيرها المرسوم لها خصيصاً؛ فالشعب الروسي ليس كبقية الشعوب ويجب ألا يحاول أن يصبح مثلهم، لأن القدر رسم له مصيراً أعظم من مصائر الآخرين، والهدف نفسه يتطلب معاناة وألماً وتأقلماً مع الصعوبات. لم يجلب طريق روسيا الخاص لها حياة طبيعية أبداً، لكن الإيمان بها منح تبريراً لليأس ووهماً بالقوة.

ينبغي دائماً التعامل مع نتائج الاستطلاعات بحذر. فعلى سبيل المثال، لو سُئل الروس، حتى في تلك الفترة من القدَرية البائسة، "هل تحبون الاستمرار في طريقكم الخاص، إذا كان ذلك يعني استمرار الفقر وسلطة البيروقراطية والفساد والسرقة في روسيا؟" فإن الغالبية العظمى من الروس سيؤيدون بلا أدنى شك الشيء الطبيعي، ألا وهو الانضمام إلى الحضارة الغربية. وإذا سُئل الروس، "ما هو التهديد الأكبر للمجتمع، الغرب، أم الإرهاب الإسلامي، أم الصين، أم المشاكل المحلية؟" فإن غالبيتهم على الأرجح سيقولون بأن التحديات الأعظم التي تواجه روسيا تكمن في روسيا نفسها.

وفي الوقت نفسه، من المنصف الاستنتاج بأن الطبقة السياسية وبعض الفئات الاجتماعية في روسيا خلال السنوات الأولى من رئاسة بوتين بدأوا يفقدون الأمل في قدرة روسيا على اللحاق بركب الغرب والاندماج بالمجتمع الغربي. وارتقاء بوتين نفسه إلى السلطة ما هو إلا انعكاس، ونتيجة، لهذا التحوّل. لقد افترض الناس الذين كانوا ينظرون إلى رئيس له ماضٍ في الكي جي بي بأنه وطني بالضرورة ومؤيد لمكانة روسيا كقوة عظمى،كما هي حال غالبية "السيلوفيكي" الروسية. كانوا مستعدين - بخضوعهم الذي يمثل سمة أساسية فيهم - ليكونوا "أكثر كاثوليكية من البابا"، رغم أن بوتين كان ما يزال غامضاً فيما يتعلق بميوله ورغباته الحقيقية. ولكن، سرعان ما سيتبين أن التّوق إلى الفرادة في روسيا لم يكن - والشكر لله - نزعة ثابتة ومهيمنة في نفوس الروس، والرئيس فلاديمير بوتين نفسه سيثبت أن المظاهر كانت خادعة.

إن الموقف من الزعيم كان عنصراً جوهرياً من هذه العقلية الماضوية الجديدة.

فقد سامحه الشعب على نقاط ضعفه وإخفاقاته كلها، انطلاقاً من الشعور بالحفاظ على الذات، لأن أحداً لم يكن يرى أي فائدة في انتقاد السلطة، فالانتقاد لن يؤدي إلى أي شيء إيجابي في القريب العاجل. كان الإيمان بالزعيم أمراً عاطفياً أكثر منه عقلانياً، لأن الشعب لم يكن يعرف حتى تلك اللحظة أي شيء عن برنامج وخطط بوتين. كانت الثقة بالزعيم والعودة إلى الحكم التقليدي بالنسبة للكثيرين تمثلان الضمانة القصوى لسيادة الاستقرار. ولهذا السبب وجد 79 بالمائة من المواطنين في العام 2001 بأن "الروس لا يمكنهم النجاح بدون يد قوية".

إن الرغبة بامتلاك شخص يثير الأمل في نفوس الناس قادهم إلى إلقاء مسؤولية الفشل على أي شخص آخر غير الرئيس؛ أي الحكومة، الطبقة الحاكمة، الدوما، الحكام، الغرب. وهذا تناقض آخر في النظام الروسي، لأن المؤسسات الأخرى كانت مجرد امتداد للرئاسة. كل ذلك ضمن بقاء معدلات قبول بوتين عالية مقابل انخفاض معدلات المؤسسات الأخرى (الحكومة، البرلمان، المحاكم) ابتداء من العام 2001. كان بوتين محمياً ومصاناً كرمز للإيمان. كان الناس مستعدين لكي يغفروا له العديد من الأشياء خوفاً من سقوطه.

بكلمات أخرى، أصبحت المحافَظة مصانة في روسيا بوتين. لقد وضع المحافظون الروس تبعية الفرد إلى الدولة والنظام، المجسدَيْن في شخصية الرئيس، في قمة هرمهم. وكان المعنى الضمني السيكولوجي للمحافظة الروسية يكمن في الخوف الذي تراكم خلال سنوات "الاضطرابات" الخمس عشرة السابقة، بدءاً من "بيريسترويكا" غورباتشوف. كان خوفاً من المجهول ومما هو غير متوقع؛ أي خوفاً من العامة، ومن المشاكل الدائمة، ومن انهيار روسيا، ومن الدخول في عالم جديد لم يكن المجتمع في غالبيته مستعداً له.

تقول إحدى النكات الجديدة بأن المحافظ هو ليبرالي مذعور إلى حدٍّ كبير. في الواقع، قلة قليلة من المحافظين الناشطين كانوا قد عبَّروا قبل فترة قصيرة عن سعادتهم لزوال الشيوعية والإمبراطورية السوفياتية، ودعموا الإصلاحات الليبرالية، وشاركوا فيها. لكنهم بعد ذلك أصبحوا خائفين مما صنعته الإصلاحات. باتوا يريدون بقاء الوضع الراهن، الذي يمكن دعمه من خلال تعزيز دور الأجهزة السرية

والوكالات الأمنية. لقد رحّبوا برئاسة رجل كان، فيما يبدو، يثمّن السلطة أكثر من أي شيء آخر، وكان باستطاعته أن يضمن لهم الأمن. بعبارة أخرى، كان بوتين صنيع مخاوف المجتمع، وخاصة النخبة فيه، لأنه لم يكن ليأتي إلى السلطة بدونهم، وفي الوقت نفسه قدّم نفسه كحل لهذه المخاوف.

قارن بعض المحافظين الروس أنفسهم - في محاولة لإيجاد حالات مشابهة في التاريخ - بالديغوليين الفرنسيين وقارنوا بوتين بالجنرال شارل ديغول. كان هناك بعض التشابه على أية حال. فقد استخدمت كل من فرنسا ديغول وروسيا بوتين الخطاب المعادي لأميركا وحاولتا الحفاظ على العظمة الإمبراطورية لكلتا الأمتين. وكلتاهما شهدتا حالة من الاستقرار عبر تعزيز السلطة الرئاسية. وكلا الرئيسين أوليا أهمية خاصة للكوادر الموالية لهما واستخدما الضغط الإداري لتحقيق غاياتهما. ونتيجة لأسلوب حكمه، عُرف الجنرال الفرنسي لسبب وجيه "بالملك الجمهوري". وكذلك الأمر، أظهر الكولونيل الروسي، الذي أصبح زعيماً، طموحاً ببناء نظام رئاسي قوي.

وهنا تنتهي نقاط التشابه بين المحافظة الروسية الحالية والمحافظة الفرنسية. فقد أسس ديغول واقعاً سياسياً مختلفاً كلياً، تضمّن مجتمعاً منظّماً وقوىً متوازنة. ولم يتوقف عند الاستقرار بل دفع باتجاه عملية تحوّل طموحة، مشكلاً الجمهورية الخامسة. وديغول كان لديه رئيس وزراء قوياً، ولم يكن بوسعه أداء وظيفته بدون نظام متعدد الأحزاب متين الأركان وبرلمان فعال. وأخيراً، لم يقم ديغول - كما فعل بوتين - بإنشاء نظامه عن طريق استبدال المؤسسات بمجموعة من الموالين له. من هنا، لم تكن روسيا بحاجة فقط إلى ديغول كي تصبح ديغولية، بل كانت بحاجة إلى تقاليد - كالتقاليد الفرنسية - من النضال من أجل الحرية وكرامة الشعب.

على أي حال، سيكون من الخطأ النظر إلى بروز المحافظة في روسيا في عامي 2000-2001 على أنها نتاج لسياسات بوتين ونفوذه على المجتمع. فبوتين لم يكن من ذلك النوع من السياسيين الذين يستخدمون القوة من أجل تشكيل أمزجة الشعب. صحيح أنه، في البداية، ظهر بمظهر الديكتاتوري الذي يريد إخضاع روسيا بالإكراه. ولكن، سرعان ما تبيّن أنه لم يفعل شيئاً سوى أنه اتبع سير

الأحداث. من المؤكد أنه لم يكن يريد حدوث انقسامات وحاول تجنّب حدوث صراعات مكشوفة قدر الإمكان. في الواقع، لقد سقط بوتين في نمر من التوقعات وسبح مع التيار. وهذا لا يعني بالطبع بأنه لم يكن يفكر في مساره المستقبلي. إلا أنه كان ينتظر، أو بالأحرى ينحرف. وعندما كان يواجه مقاومة فإنه كان يستسلم، في أغلب الأحوال.

إذا ما أردنا الحكم عليه من خلال أفعاله - أو لا أفعاله - فإننا سنجد أن رؤية بوتين للمستقبل في تلك اللحظة كانت تنسجم مع النموذج المحافظ. لكنه، في الواقع، كان يتبع نموذج منتخبيه الذين طالبوه بحكم قوي. ومع أنه كان، بالقطع، يفهم حقائق العالم ما بعد الصناعي، إلا أنه كان في داخل البلد لا يستخدم إلا اللغة التي يفهمها الجميع، لغة القوة العظمى. وعلى هذا الأساس، عزّز الرئيس، من خلال سلوكه وخطابه، الجوّ المشحون، المعكّر بالإحباط والذكريات الثابتة لأمجاد الماضي، وأصبح أسير المزاج الذي ساعد على تشكيله.

لم تتلقَّ عملية إعادة إحياء المحافظة الروسية الدّعم من النخبة السياسية المقربة من الكرملين والطبقة البيروقراطية فقط، بل تلقتها أيضاً من الشريحة المثقفة التي وقفت إلى جانب بوتين. ففي حين كان بوتين يفكر في الأجندة التي سيختارها لروسيا، محاولاً الحفاظ على مركزية الدولة في الوقت الذي شرع فيه بمدّ الجسور مع الغرب، بدأت المؤسسة الثقافية الروسية مناقشات حول من يحبّ روسيا أكثر ومن هو أفضل الوطنيين فيها.

بلغت حملة "أحبوا روسيا" ذروتها في ربيع العام 2001. لا أعتقد بأن مثل هذا النقاش كان سيجري في روسيا لو كان المجتمع والنخبة فيه قد توصلا إلى اتفاق حول نموذج التطوير الذي يريدان اتباعه، ولو أن كليهما وجدا أن هذا النموذج كان سيؤدي إلى اندماج روسيا مع المجتمع الغربي. إن النقاش الحاد حول الوطنية وفرادة روسيا، المليء بالاتهامات المتبادلة، أكّد بأن روسيا لم تحل بعد قضيتها الأساسية المتعلقة بمستقبلها وأنها لم تستقر بعد على رؤية محددة للعالم.

إن انقسام الروس إلى غربيين ومناصرين للقوة العظمى لم يكن انقساماً جديداً في الحياة السياسية الروسية، بل كان استمراراً للجدل الذي بدأ في القرن التاسع عشر بين مؤيدي الغرب والمؤمنين بتفوق الثقافة السلافية. في الحقيقة، إن تجدّد هذا الجدل بعد الإصلاحات التي قام بها يلتسين أثبت مرة أخرى بأن الطبقة الحاكمة والمثقفين في روسيا لم يكونا يعرفان بعد يقيناً كيف يقاربا احتياجات وتطلعات روسيا، وكيف يفهما هويتها الجديدة، وكيف يحدّدا مستقبلها، ولهذا السبب لجآ إلى الماضي.

أولئك الذين اعتبروا أنفسهم "وطنيي روسيا" هاجموا "وطنيي الناتو" أو "وطنيي الولايات المتحدة". كان وطنيو روسيا يريدون لروسيا أن تكون أمة عظيمة، وأيّدوا الحلول العسكرية لمشكلة الشيشان، وعارضوا بشدة انتقاد سياسات الكرملين فيما يتعلق بحرية الصحافة والحرب الشيشانية. وطالب الوطنيون بردّ انتقامي مواز على الولايات المتحدة والغرب في حال حدوث توسيع جديد لحلف الناتو أو في حال أقدمت الولايات المتحدة على إلغاء معاهدة الحدّ من الصواريخ البالستية، التي كانت تعتبرها روسيا حجر الزاوية بالنسبة لأمنها الخاص ولأمن العالم ككل. لقد رفضوا كل الانتقادات الموجهة إلى بوتين وسياساته على أساس ألها كانت تنطلق من الرغبة "بتشويه سمعة رئيس روسي غير ملائم للولايات المتحدة يريد استعادة مكانة البلد روسيا كقوة عظمى"(3).

أما المثقفون الذين عارضوا طموحات روسيا في أن تصبح قوة عظمى فقد صُنِّفوا كوطنيين غربيين. كان من الممتع مراقبة انضمام الموالين الجديد إلى معسكر الوطنيين الروس؛ فأن تكون داخل معسكر النظام أكثر أماناً من أن تكون خارجه. كل الوطنيين الجدد كانوا مقتنعين بأن بوتين كان قد حسم خياراته وأن كان مناهضاً للغرب.

إن انقسام المسرح السياسي إلى وطنيين روس ووطنيين غربيين كان يمثّل عودة إلى الأيام السوفياتية، حين كان أعداء الوطن يُلاحَقون وحين كانت هذه الملاحقة ضرورية لتعزيز الحكم الاستبدادي. حاول الاختصاصيون في الوطنية "الحقيقية" إنكار حق الآخرين في صياغة تصورالهم الخاصة حول ما هو مناسب لروسيا.

ولكن، كانت ثمة مؤشرات تدلّ على أن فريق الكرملين أحسّ بالارتباك من هذه الموجة من المغالاة غير المتوقعة في الوطنية التي ضربت المجتمع السياسي والثقافي في روسيا.

تجاهل الوطنيون الأسئلة التي لم يكونوا يمتلكون إجابة عليها، مثل، وبشكل خاص، أين ستجد روسيا الوسائل المالية لمواجهة الناتو والولايات المتحدة؟ لماذا كانت روسيا بحاجة إلى ترسانة نووية قوية في الوقت الذي يعيش فيه مواطنوها على أجور زهيدة؟ لماذا كانت روسيا تحتاج إلى قوة عسكرية عاتية ونفوذ على الدول المجاورة في الوقت الذي تعجز فيه عن حلّ مشاكلها الداخلية؟ لم يكن باستطاعة الوطنيين الروس الإجابة على هذه الأسئلة لأنهم لم يفكروا في هذه الأسئلة أصلاً.

من كان هؤلاء "الوطنيون" الجديد؟ كانوا، في الغالب، مجموعة من "الروس الجدد" الناجحين الذين يقودون سيارات مرسيدس، ويلبسون ثياباً من تصميم فورساتشي. بالنسبة لهم، كان الموقف المعادي للغرب مجرّد تمويه، وخاصة إذا كانت ثرواتهم آتية من صفقات غير شريفة. لا أحد منهم كان يعرف كيف ستتحوّل السلطات. ماذا لو بدأت السلطات عملية تأميم؟ ماذا لو بدأ بوتين البحث عن مصدر ثرواتهم؟ لذا، من الأفضل لهم أن يصبحوا أكثر وطنية (إنها لا تضر، على أية حال).

بالنسبة للآخرين، كانت المعاداة للغرب ناشئة من مجرد إحساس عادي بالحسد والإدراك بأن روسيا لن تتمكن، في حياتهم، من تحقيق مستويات الرفاهية المادية التي يتمتع بها المواطن الغربي. إن اليأس، وظروف الحياة الصعبة، والفشل، وعدم الاكتفاء كلها جعلت بعض الناس يرون في الإصرار على فرادة روسيا ورفض الانضمام إلى أوروبا شيئاً يمكن أن يهدئ من إحساسهم بالنقص ويعيد إليهم تقديرهم الذاتي.

لقد لعب بوتين في بعض الأحيان على هذه المشاعر، محتفظاً بذلك بإعجاب مؤيديه، الذين كانوا يتضمنون الكثير من مناصري القوة العظمى التقليدية. حتى أنه قال ذات مرة: "إما أن تكون روسيا عظيمة أو لا تكون أبداً". وهو بذلك وضع المجتمع أمام معضلة حقيقية: إما أن تبقى روسيا قوة عظمى أو تزول من الوجود

نهائياً. في تلك الفترة، كانت بعض المجموعات تفهم العظمة على أنها قوة عسكرية بالدرجة الأولى، وليس على أنها ثروة وقوة اقتصادية. لقد أبعد تشكُّل هذه القضية روسيا عن التطور باتجاه الاهتمام باحتياجات مواطنيها.

كبراغماتي، لم يشجع بوتين هذه المسألة كثيراً. وليقوم بما هو معاكس لها تكلّم عن حاجة روسيا للتحرك باتجاه الغرب. لا بد أنه لم يكن يريد - وربما كان يخشى - العودة إلى الماضي. لكنه لم يكن مستعداً أيضاً، على الأقل في بداية العام 2001، للتحرك بتصميم أكبر نحو المستقبل. كل تحولاته وتذبذباته حالت دون توصّل الناس إلى استنتاجات مؤكدة حول آرائه الحقيقية، أو معتقداته على أقل تقدير. وهكذا بقي بوتين على غموضه، إذ كان من الصعوبة بمكان قراءة أي شيء من ملامحه العصية على الفهم، كان من الصعوبة بمكان معرفة أي من أفعاله كان استراتيجياً. لعله، ببساطة، كان يغيّر من مواقعه وفقاً لمقتضيات الظروف.

على أي حال، لم تجد المناشدات المعادية للغرب والبحث عن عدو لروسيا في الغرب دعماً جماهيرياً بين المواطنين العاديين. فعلى الرغم من الخطاب القومي لطبقة النخبة، 8 بالمائة من المشتركين في أحد الاستطلاعات التي جرت في نهاية العام 2000 كانوا يكنّون مشاعر طيبة جداً تجاه الولايات المتحدة، و62 بالمائة كانوا يكنّون مشاعر طيبة، و16 بالمائة كانت مشاعرهم سيئة، و6 بالمائة كانت مشاعرهم سيئة جداً (8 بالمائة امتنعوا عن الإدلاء بآرائهم)[4]. لم يتمكنوا من حثّ الناس على البحث عن عدو خارجي. كان المواطنون الروس العاديون أكثر تسامحاً وبراغماتية، وأقل هيستيرية أيضاً، من المثقفين والسياسيين. وهكذا لم تستمر طويلاً محاولة التحريض التي قامت بها بعض القوى المقربة من الكرملين للعودة إلى "الفرادة" لكن المزاج المتأرجح لبعض الفئات الاجتماعية والسياسية في روسيا أظهر كم كانت مشاعر الناس ما تزال غير مستقرة وكم كان التلاعب بها سهلاً.

هذا هو المناخ الذي دارت فيه الجولة الأخيرة من الصراع على NTV - المحطة التلفزيونية الشهيرة والمحترمة التي يمتلكها فلاديمير غوزينسكي. سيطرت

الشركة الاحتكارية غازبروم المملوكة من قبل الدولة على هذه المحطة في 3 نيسان من العام 2001، وكانت قد حصلت قبل ذلك على 46 بالمائة من أسهمها. لا بد أن بوتين كان قد قرّر وضع حدّ لهذه المشكلة. في تلك المرحلة، أعترف بأنه لم يكن بوسعه إيقاف اضطهاده للمحطة وغوزينسكي لأن ذلك كان سيُعتبَر ضعفاً. ومصير القادة الضعفاء في روسيا غير مشجع.

الحزب السياسي الوحيد الذي ساند NTV هو يابلوكو، الذي عقد تجمّعين حاشدين في موسكو، بمساعدة اتحاد الصحفيين المستقلين، احتجاجاً على الاستيلاء على المحطة. وقد شكّل الشباب غالبية من حضروا هذين التجمّعين[5]. لقد انبثق جيل جديد في روسيا يملك آراء مستقلة ولا يخشى النظام. بيد أن محطة NTV انتقلت إلى أيدي غازبروم، بالرغم من هذين التجمّعين، وبذلك انتهى تاريخ التلفزيون المستقل في روسيا[6].

إن التدمير المقصود لواحدة من أفضل المحطات التلفزيونية في روسيا والطريقة البشعة التي تمّ بها ذلك أثار ردّة فعل حادة في الغرب. فقد طالبت الواشنطن بوست في 1 نيسان، على لسان رئيس تحريرها، الغرب بالردّ بقوة على تهجّم بوتين على حرية الصحافة. "تواجه إدارة بوش، وحكومة الاتحاد الأوروبي، وكندا، واليابان اليوم تحدياً هاماً: ينبغي عليهم أن يضمنوا للسيد بوتين تحمّل عاقبة سلوكه المعادي للديمقراطية. إن السكوت عما جرى بعد الإنذارات الكثيرة جداً لروسيا سيشكل ضربة قاسية لمصداقية الغرب" وطالبت الصحيفة أيضاً بطرد روسيا من مجموعة الثماني. لكن استنكار الغرب لم يعد له تأثير على موسكو في واقع الأمر.

لقد أظهر الصراع بين السلطات، وNTV بأن النظام يمكنه التحول إلى الأساليب الديكتاتورية من أجل تحقيق غاياته. ولكنه أظهر شيئاً آخر أيضاً: كانت مساندة المجتمع للسلطات في تلك الفترة محدودة. فأولئك الذين وقفوا إلى جانب محطة NTV أثبتوا بأن هنالك معارضة في روسيا، ولو أنها كانت منقسمة وغير منظمة. إذ للمرة الأولى بعد فترة طويلة من الانقطاع احتشد الناس من أجل قضية ما، مما يمثّل إشارة إلى أن روسيا نجت من موجة المحافظة التي اجتاحتها.

على أي حال، لقصة NTV تتمة. فقد تمّت تصفية بقية إمبراطورية غوزينسكي الإعلامية – مجلة إيتوجي وصحيفة سيغودنيا – وفي حزيران، حاولت غازبروم أيضاً الاستيلاء على المحطة الإذاعية الرائجة إيخو موسكفي. واتُّبع في تنفيذ ذلك نفس الأسلوب: قام أحد المالكين في كلتا المؤسستين بإقفالهما وتطهيرهما من الصحفيين غير المقبولين. والصحفيون الذين رفضوا الانصياع للقواعد الجديدة وجدوا أنفسهم في الشارع[7]. وكما حصل مع NTV، أُعيد استخدام جزء من الفريق السابق، الذي بدأ بإصدار نسخة جديدة من إيتوجي، ولكنها لا تتضمن أي انتقاد للرئيس. ظاهرياً، كان كل شيء حسناً، حيث سادت حقوق الملكية وعوقب المتنفذ السّيئ الصيت. ولكن، في الواقع، كانت هذه العملية بمثابة تصفية نهائية لمجموعة تجرّأت على مقاومة الكرملين.

قد يعتقد القارئ أو المشاهد العادي بأنه لم يحصل أي شيء، فمحطة NTV استمرت بالوجود، ولو بدون نجومها السابقين. وإيتوجي استمرت بالصدور، ولكن بدون كتّابها ومحرريها القدامى. قد يتساءل السذّج من الناس "لماذا كل هذه الجلبة؟" من الواضح أن السلطات كانت تعتمد على هذه السذاجة؛ أي أن الناس سيفترضون بأن المحتوى هو نفسه طالما أن اللافتة ما تزال معلقة على الباب. وهكذا، تسارعت وتيرة بناء الدمى الشمعية. ولروسيا تاريخ طويل في بناء الواجهات السياسية بالطبع.

وبينما كان بوتين يقوم بتدمير المزعجين من خصومه، استمر ببناء نظامه الرئاسي المطلق. ففي العام 2001، قرّر بوتين تجديد جبهة السلطة. وعيّن سكرتير المجلس الأمني سيرجي إيفانوف، أقرب حلفاء بوتين، وزيراً للدفاع. وأصبح بوريس غريزلوف، زعيم حزب الوحدة وصديق بوتين أيضاً، وزير الداخلية الجديد.

بهذه التعيينات حاول بوتين تأسيس قاعدته الخاصة في وزارات السلطة وبذلك خطا خطوة هامة على طريق تحرير نفسه من طوق عائلة يلتسين السياسية. واستمر الرئيس الجديد في تدعيم موقعه عن طريق جلب المزيد من الموالين له. لكنه لم يكن

قادراً على إيجاد أشخاص موثوقين ليضعهم كمفوضين سياسيين على رأس الوكالات الأخرى. و لم تكن المشكلة تتمثّل في عدم وجود موارد بشرية جيدة في روسيا، بل كل ما في الأمر هو أنه لم يكن هناك ما يكفي من الأشخاص الذين يثق فيهم الرئيس. ولكن، حتى في هذه الجولة من التبديلات، لم يستطع بوتين تخليص نفسه بشكل كامل من الفريق الحاكم القديم. فقد أُرغم بوتين على نقل وزير الداخلية السابق بيتر روشايلو - كانت لديه صلات وثيقة مع حاشية يلتسين وادعى بأنه خليفة الرئيس - إلى منصب سكرتير المجلس الأمني. بكلمات أخرى، لم يتمكن بوتين، الذي ما زال يتميز بالحذر، من قطع صلاته بالكامل مع الماضي، وهو ما كان يريد فعله بكل وضوح.

عندما أُقيم المسرح السياسي المريح للرئيس، بدا الأمر وكأنه لم يعد هنالك شيء يلهي الكرملين عن استئناف الإصلاحات. لكن فريق بوتين، بدلاً من ذلك، لجأ إلى المؤامرات. فقد قرّر أحد أعضاء حاشيته بوجوب حلّ الدوما، بالرغم من ولائه، حتى يصبح بالإمكان تشكيل برلمان خاضع كلياً، مع أغلبية دستورية مخلصة للكرملين. ومع هذه الأغلبية سيصبح بالإمكان أيضاً تعديل الدستور، بشكل خاص من أجل تمديد الفترة الرئاسية إلى سبع سنوات. ومع حلّ الدوما، علاوة على ذلك، سيتمكن الكرملين من التخلص من الأحزاب التي لا يحتاجها، بما فيها "يابلوكو" و"الأرض الأم" التابع لبريماكوف ولوجكوف، وإضعاف الشيوعيين.

لتنفيذ الخطة، أرغم الكرملين حزبه في البرلمان، الوحدة، على القيام بفعل مناف للعقل: دعم مبادرة الشيوعيين بطرح عدم الثقة في حكومتهم بالذات. بيد أن المخطط لم يُنفّذ. حتى الأعضاء المطواعين في الحركة الرئاسية، "الوحدة"، لم يكونوا مستعدين للتخلي طواعية عن مواقعهم الاعتبارية ومتاع الحياة في موسكو والعودة إلى منازلهم في المقاطعات. كما أن إجراء الانتخابات المبكرة من أجل استبدالهم قد يؤدي إلى الإساءة إلى صورة بوتين لأنه كان مرتبطاً في أذهان الناس بالاستقرار. وهكذا سبب فريق الكرملين أزمة وفقد ماء وجهه لدى محاولته تخليص نفسه منها.

غير أن التهديد بحلّ الدوما يمكن استخدامه في أية لحظة. فقد هُدِّد النواب

بعقاضاقم في المحاكم إذا ما بدأ الدوما بإثارة المشاكل. صحيح أن قصة شبيهة بهذه القصة كانت قد جرت في الاضطرابات التي شهدها عهد يلتسين، إلا أن المؤامرات في ذلك العهد، عندما كان بيريزوفسكي يقوم بالتخطيط لها، كانت محبوكة بذكاء أكبر بكثير.

ولم يتوقّف "التقنيون" السياسيون في الكرملين عند فكرة حلّ الدوما، لأنهم كانوا قد بدأوا يستمتعون بالتخطيط السياسي. في الواقع، إن نجاحهم في تكوين رئاسة بوتين، وتكوين كادر سياسي مخلص دفعهم نحو المزيد من المخططات الطموحة، دون أن يسمحوا للإخفاقات القليلة التي عانوا منها بتثبيط هممهم. حيث قرّر الفريق الحاكم إنشاء كل ما هو موجود في المجتمع الغربي من موقعه في القمة؛ الأحزاب، النقابات العمالية، الحركات الشبابية، الصحافة، ونوادي المثقفين. المهم بالنسبة إليه ألا يتمّ أي شيء بشكل عفوي دون معرفة الكرملين أو إذن منه. أي شيء له علاقة، ولو من بعيد، بالحياة السياسية كان ينبغي أن يحصل على موافقة الكرملين. وأي شيء لم ينجح في الاختبار كان يُلقَى به خارجاً.

تمثّلت بدعة الفريق الجديد في أن عملية الإغلاق كانت تتمّ غالباً من خلال المحاكم وليس عبر القوّة أو الضغط. فقد استمر القضاء الروسي على مرونته وتفهمه المذهلين؛ أي أنه كان يفهم تماماً ماذا تريد السلطة التنفيذية. كان القضاة يحصلون على رواتبهم وشققهم من السلطات، الأمر الذي جعلهم يتحوّلون إلى أدوات لتطهير السياسيين ورجال الأعمال الذين لم يكونوا يروقون لتلك السلطات. إن استمرار القوانين دون تعريف أو تحديد في روسيا جعل من الممكن تحويل أي شخص تقريباً إلى متهم ومن ثم إلى شخص مطواع وخالٍ من الطموح الزائد والرغبة في النقد.

بكلمات أخرى، كانت روسيا تخضع لعملية تشكيل نظام إداري شامل ينبغي فيه على كل الفئات الاجتماعية، والقوى السياسية أن تلتزم بالمكان الذي يختاره الكرملين لها. من الواضح أن مخططي الكرملين كانوا يتعاملون مع روسيا كشركة

ضخمة مؤلفة من أقسام مدارة بشكل جيد ويرأسها "مدير – رئيس". لكن السؤال هو، هل يمكن ترويض هذا المجتمع اللّين العريكة ظاهرياً، العنيد وحتى الفوضوي في حقيقته الجوهرية، دون استخدام القوة المفرطة؟ هل كانت روسيا مستعدة لأن تصبح شركة طيِّعة؟ وحتى لو أمكن تحقيق هذه الفكرة، هل يمكن لشركة مدارة من الأعلى أن تنفذ إلى المستقبل، الأمر الذي يتطلب حرية عامة، وحرية شخصية، وروح المغامرة؟

في تلك الأثناء، انطلقت عملية بناء النظام الجديد بأقصى سرعة، ومع نجاح ملحوظ على المدى القصير، شغل اللاعبون السياسيون الباقون في هذا النظام المواقع التي خُصِّصت لهم. وانضمت الطبقة الحاكمة في روسيا إلى الاتحاد الروسي للمقاولين (RUEI) تحت ضغط من الكرملين. وترأس الاتحاد أركادي فولسكي، وهو شيوعي سابق تمكّن من البقاء في ظلّ كل الأنظمة التي عايشها. كان RUEI يمثّل مجموعة ضغط بالنسبة لفئة عقائدية من المدراء السوفيات للشركات التجارية المملوكة من قبل الدولة الذين لم يتعلموا كيف يتأقلمون مع السوق، بل كانوا يأملون بحصول رأسمالية حكومية أو رأسمالية "منظمة". كان انضمام الطبقة الحاكمة إلى الاتحاد خطوة غير متوقعة؛ فلقد كان اندماج المدراء "الحمر" السابقين مع الطبقة الحاكمة أشبه بتزاوج سمك الأنكليس مع القنافذ. لكن الكرملين نجح في عملية الدمج، حيث جلس أركادي فولسكي وتشوبايس وفلاديمير بوتانين وميخائيل خودوركوفسكي معاً في RUEI وارتسمت على وجوههم أمارات السعادة. وهكذا حقّق النظام هدفه في جمع كل الصناعيين والمتنفذين في مكان واحد، وتحت سلطته.

أصرَّ مؤيدو بوتين على أن القضاء على إمبراطورية غوزينسكي وطرد بيريزوفسكي من روسيا كان يعني تطهير النظام من الطبقة الحاكمة. لكن الزمن أظهر بأن أفراد هذه الطبقة لم "يُبعَدوا كلهم بشكل متساوٍ" كما رُوِّج في الإعلام، فالمجموعات المتنفذة الجديدة المطيعة للكرملين كانت تزداد قوة في تلك الأثناء. وهكذا تشكّلت إمبراطوريات جديدة، مثل تلك التابعة لأوليغ ديرياسكا، الشاب والحيوي الذي أسّس في البداية شركة احتكارية لإنتاج الألمنيوم، ومن ثم بدأ في

الاستيلاء على شركات منتجة للطاقة ولمعادن أخرى، مجبراً المتنفذين الآخرين على الخروج منها. وقد تمتّع ديريباسكا بحظوة خاصة لدى بوتين، حتى أن الأخير قام بزيارة ممتلكاته بنفسه، في إشارة منه إلى مدى قرب العلاقة بينهما.

ألقت ظاهرة ديريباسكا الضوء على نزعة جديدة في تطوّر روسيا الاقتصادي. إذ قبل وقت قريب فقط، كل المجموعات الصناعية - المالية الكبرى كانت مبنية على مبدأ العامودية نفسه. لكن المجموعات الآن أصبحت متكاملة أفقياً، وامتدت إلى مجالات اقتصادية مختلفة، وأنشأت نسخاً روسية من الشركات المختلطة الكورية الجنوبية "chaeboles" العملاقة. ولكن، ثمة عنصر إيجابي هنا، ففي حين كانت الطبقة الحاكمة القديمة تنقل أموالها خارج البلد، نجد أن الطبقة الجديدة بدأت استثمار أموالها في الانتاج.

بيد أن الدمج الجديد للنظام ورأس المال أطلق صفارات الإنذار. كل المتنفذين كانوا مضطرين لتقديم الولاء إلى الرئيس - إن تشديد الرئيس على "الإبعاد المتساوي" لكل المتنفذين عن السلطة لم يكن أكثر من أسطورة. وهكذا استمر الكرملين في عقد صفقاته مع الشركات التجارية الكبرى. ولعب ممثلو الأجهزة الخاصة - السيلوفيكي - دوراً هاماً في بعض المجموعات الاقتصادية المتنفذة الكبرى. ولكن، كما تبيّن التجربة الكورية الجنوبية، عاجلاً أم آجلاً سيؤدي وجود شركات عملاقة خاضعة لرعاية الدولة إلى احتكار الاقتصاد من قبل مجموعات قليلة وإلى انحدار الدولة نفسها، مع خضوع النظام لمصالح النخبة المهيمنة.

تمثّلت الخطوة التالية في مخططات النظام في بناء نظام حزبي جديد. حيث أُعلن عن تشكيل تحالف حاكم مؤلف من خصوم الأمس؛ أي حزب الوحدة التابع لبوتين (Edinstvo) من جانب، وحزب الأرض الأم التابع لبريماكوف ولوجكوف (Otechestvo) من الجانب الآخر. وقد أُطلقت تعابير ساخرة كثيرة على هذا التحالف، من بينها واحدة تقول بأن اجتماع الأحرف الأولى من كلتا الكلمتين يؤلف كلمة جديدة (Ediot) وتعني بالإنكليزية "غبي". وقد سخرت الصحافة من

الأمر كذلك، قائلة: "لقد وضع الدب قبعة"، في إشارة إلى شعار حزب الوحدة وقبعة المحافظ لوجكوف المفضلة.

في عهده، حاول يلتسين وفريقه إقامة نظام حزبي مدجّن. لكنهم فشلوا في تحقيق ذلك لأنهم لم يكونوا مثابرين، ولأن الحياة في روسيا كانت تغلي في ذلك الوقت، وفوق ذلك لم يكن الجميع مهتمين في مسألة أن يكونوا تابعين للمركز. كانت الأحزاب المطيعة في عهد يلتسين كثيراً ما تخسر الانتخابات، لكن أحزاب الكرملين في عهد بوتين كانت تملك كل الفرص للفوز. وهذا بحدّ ذاته كان مؤشراً هاماً إلى مدى تغيّر الوضع في روسيا.

و لم يُخفِ المسؤولون عن اندماج الأحزاب حقيقة أنهم فعلوا ذلك بأمر من الكرملين. كانَ جهاز الدولة الروسي يريد أن يضع حدّاً للانشقاق في صفوفه. علاوة على ذلك، لم يكن لوجكوف ولا بريماكوف ولا أنصارهما يريدون أن يُنظَر إليهم كمعارضة. في الحقيقة، لم تكن البيروقراطية الروسية في أي يوم من الأيام في موقف المعارضة لمركز السلطة. أضف إلى هذا وذاك أن الكثير من الروس لم يكونوا حتى يتخيلون أن تنقسم الطبقة الحاكمة إلى حزبين يتناوبان على السلطة بشكل دوري. لقد اعتاد المواطن الروسي العادي، وكذلك الطبقة البيروقراطية، على العيش في مجتمع لا تفوز فيه المعارضة بالسلطة ويكون النظام فيه ثابتاً لا يتغير.

إن تخلي لوجكوف عن استقلاليته وانضمامه إلى التحالف الرئاسي كان يعني أن آخر المنافسين للمركز الفدرالي أدرك بأنه من غير المجدي محاربة بوتين والبقاء خارج جماعة الكرملين. "لقد بدأ العصر الجديد. من الأفضل إيقاف النزاع مع الكرملين"، هكذا كان يفكر الكثير من الناس في روسيا، وهم يراقبون السلطات من بعيد.

مع دمج الأحزاب الموالية للحكومة، حصل بوتين على أغلبية مستقرة وقوية في الدوما يمكنها تمرير أي تشريع يريده. وهذا بالطبع يسهّل إدارة الحياة السياسية. فبدلاً من إضطراره إلى دعم والتفاوض مع أحزاب عديدة، أصبح بإمكان بوتين الآن إعطاء أوامره إلى هيكلية واحدة فقط. في البداية، لم يبدُ على حزبي الوحدة والأرض الأم الحماس للاندماج. وهذا ليس مستغرباً لأن العديد من المسؤولين

فيهما فقدوا مواقعهم نتيجة لذلك الاندماج. لكن الكرملين ربح في نهاية المطاف - بعد مفاوضات طويلة - وتشكّلت حركة روسيا المتحدة (Edinaya Russia). ومع ذلك، لم يوسّع هذا الاندماج قاعدة الكرملين الانتخابية، لأن بعض الأعضاء المعارضين في حزب الأرض الأم بقوا خارج الحركة الجديدة.

في الوقت نفسه، تشكّلت الحركة التي يسيطر عليها الكرملين في مجلس الاتحاد، واندفع السيناتورات للانضمام إليها. في الحقيقة، قد لا يكون أمامهم سبيلاً غير ذلك، لأنهم بدون العضوية في كتلة الكرملين، لن يكون لديهم الحقّ بالدخول إلى السلطة التنفيذية. وبدون هذا الحقّ، ستبقى المشاكل التي تعاني منها الأقاليم بلا حلّ.

وهكذا، مع الأغلبية المريحة في الدوما ومجلس الاتحاد، حصل الكرملين على البرلمان المطيع الذي لم يوجد إلا في أحلام يلتسين. والمفارقة هنا تكمن في أن البلد وجد نفسه، بعد خمسة عشر عاماً من الصراع البرلماني، يعود أدارجه إلى مرحلة تاريخية سابقة، عندما كانت السلطة التنفيذية تعتبر البرلمان امتداداً فعلياً لها. بعبارة أخرى، لقد تمّت استعادة الإجماع السوفياتي التقليدي من جديد.

غير أن بوتين وكاسيانوف والأعضاء الآخرين في الحكومة لم ينضموا إلى حزب الكرملين الجديد. ولماذا يفعلون ذلك، طالما أن هذه الأغلبية الحزبية الجديدة لم تكن مؤذية، لأنها كانت تفتقر إلى التمثيل في السلطة التنفيذية. ولهذا السبب، كان باستطاعة الكرملين دائماً أن يحلّ هذه الأغلبية ويستبدلها بواحدة أخرى.

ومع ذلك، أصر أولئك الذين كانوا يقفون وراء الكتلة الحاكمة المروّضة على أن روسيا كانت تسير على نفس الطريق الذي سارت عليه اليابان مع حزبها "الديمقراطي الليبرالي"، الذي بقي عشرات السنين في السلطة. غير أن ذلك ليس صحيحاً، لأن الديمقراطيين الليبراليين اليابانيين كانوا يشكلون الحكومات، في حين أن "أحزاب السلطة" في روسيا لم يُطلَب منها يوماً حتى النصح في هذه المسألة[8].

قرّر اتحاد قوى الحق (SPS)، الذي كان يتألف من عدة أحزاب ومجموعات صغيرة، تحويل نفسه إلى حزب ذي عضوية واحدة. وكان هذا التحوّل إلزامياً، وفقاً

لقانون الأحزاب الجديد، إذا كانت هذه المجموعة المتنوعة تريد المنافسة في الانتخابات القادمة. وقد أنتجت عملية تشكيل حزب ليبرالي جديد مشاعر متناقضة. بالنسبة لتشوبايس، كان الضغط من جانبه شديد الوضوح، لأنه كان يحاول السيطرة على القوة الدافعة الأساسية وتأسيس منظمة لا تنزلق إلى مهاوي معارضة الكرملين. في حين أن ترشيح نيمتسوف لزعامة الحزب الجديد حصل على موافقة الفريق الرئاسي، مما يعني تقييد يديه عملياً. بكلمات أخرى، كانت السلطات تدعم أحد عناصر النظام الحزبي المستقبلي، لأنه - كما هو مفترَض - سيدعمها فيما بعد. أما أولئك الذين كانوا يتبنّون آراء معارضة متشددة فلم ينضموا إلى الحزب الجديد المؤلف من ليبراليين مختارين ومدعومين من قبل السلطات[9]. وقد كان للمراقبين تفسيرهم الفلسفي للأمر: "الليبرالي الروسي يحبّ السلطة، يحبّ أن يكون قريباً من السلطة. إن السلوك المعارض، الذي يعزلك عن الكرملين ويرغمك على ركوب الحافلة من أجل رؤية ناخبيك طبيعي بالنسبة لليسار وناشطي حقوق الإنسان، لكنه ليس كذلك على الإطلاق بالنسبة لليمين، الذي يعتبر الفقر خطيئة أفدح بكثير من التعاون مع الكرملين"[10]. إضافة إلى ذلك، فكلا الجانبين كانا بحاجة إلى التعاون: الليبراليون كانوا بحاجة إلى الكرملين لحمايتهم من الأغلبية الشعبية العدائية، والكرملين بحاجة إلى الليبراليين من أجل منحه صورة الإصلاحي.

واستمرت عملية بناء "الديمقراطية المتحكّم بها" بنفس الزخم الذي ابتدأت به. ورغم أن صراع الكرملين من أجل السيطرة على التلفزيون كان قد واجه بعض المعارضات والصراعات من هنا وهناك، إلا أن ترويض الصحافة تمّ دون أي جلبة تُذكَر. حيث أقسمت كل المنشورات الكبرى ذات الاهتمام العام - بكامل إرادتها تقريباً - على الولاء للفريق الحاكم الجديد و لم تتسبّب في أي مشكلة له.

مع المشاركة الفعالة من وزير الصحافة وبمساعدة شخصية من الوزير ميخائيل ليسين، السيئ السمعة لمشاركته في الهجوم على NTV، شُكّل اتحاد الإعلام، بقيادة أشخاص مقربين من الكرملين. وهكذا أصبح بالإمكان القول بأن اتحاد الصحفيين المستقلين، الذي سمح لنفسه بإبداء ملاحظات نقدية حول السلطات وحتى تنظيم تظاهرات حاشدة، لم يعد يملك الحق في تمثيل الصحفيين الروس.

وبعد ذلك جاء دور شريحة الخبراء والمحللين السياسيين. كان مستشارو الكرملين يريدون إحداث تغيير في النُخَب المثقفة. ولهذا السبب، لم يُسمَح للمحللين السياسيين، المعروفين بموقفهم الناقد للنظام والذين لم يُظهروا الاحترام المناسب لشخص الرئيس، بالظهور على هواء محطات التلفزة ونادراً ما نُشرت مقالاتهم. و لم يكونوا يُدعَون إلى المؤتمرات وحفلات الاستقبال الرسمية، و لم يُمنحوا الحق بالوصول إلى المعلومات. وهكذا كان على الثائرين أن يختاروا بين أمرين، إما أن يغيروا من نبرتهم أو يغيروا مهنتهم.

و لم ينسَ ممثلوا إدارة الكرملين التفكير في الجيل الجديد، فخرجوا بفكرة إنشاء حركة شبابية سمّوها "السير معاً". و لم يكن لهذه الحركة برنامج غير دعم الرئيس. كان المنتسبون إلى الحركة يُمنحون تذاكر إلى النوادي والمسارح والأحداث الرياضية، يكافأون برحلات إلى العاصمة. في الحقيقة، لم تكن هذه الحركة تتعدى كونها حركة شبابية مستأجَرة غير مطالَبة بأي شيء سوى الطاعة والتواجد في الأحداث الهامة. في 7 أيار من العام 2001، أُلبس البوتينيون الشباب قمصاناً (تي شيرت) رُسم عليها صورة بوتين من الأمام، وجُلبوا إلى تجمع حاشد في موسكو. حدّق سكان موسكو ببلاهة في أولئك الآلاف من الشبان الذين يملأون ساحة فاسيليفسكي سباسك المجاورة للكرملين. في ذلك اليوم صفّق أعضاء "السير معاً"، وهتفوا مرحين عندما طلب منهم المنظمون أن يديروا مؤخراتهم إلى الغرب. لكن بعض المارة من المواطنين العاديين وجدوا الأمر مثيراً للأعصاب.

كان تشكيل منظمات سياسية وشعبية مدجنة واحدة من هوايات الحكومة الروسية المفضلة. حتى أن الأمر بلغ مستويات لا يقبلها العقل. ففي صيف العام 2001، حاولت شركة غازبروم – التي كانت من أشد المتحمسين للقضاء على وسائل الإعلام الحرة، بما فيها NTV – تنظيم مؤتمر عن الحرية في وسائل الإعلام. وفي محاولة للتمويه، دُعي إلى المؤتمر شخصيات ليبرالية بارزة، وبشكل خاص نيمتسوف. صحيح أن محاولة عقد المؤتمر فشلت، وهو ما شكّل مؤشراً هاماً أنذر النظام بأن مثل هذه الألاعيب المزيفة يمكن أن تواجَه بمقاومة في الغرب وفي روسيا أيضاً، إلا أن فريق مساعدي الرئيس كان سعيداً إلى درجة كبيرة. في الحقيقة، كان

لديه ما يبرّر هذه السعادة الغامرة: لقد تمكنوا من تأسيس آليتهم الخاصة في السلطة.

بعد ذلك، انتقل الكرملين، المنتشي برسم ملامح المشهد السياسي وفقاً لأهوائه، إلى مهمة أكثر تعقيداً: قرّر بوتين تأسيس مجتمع مدني خاص به بكل ما يستلزمه من هيكليات مرافقة. والمثير للسخرية في الأمر هو أن فكرة تأسيس مجتمع مدني لم تخطر ببال سياسيي الكرملين إلا بعد أن بدأ بوريس بيريزوفسكي – الذي أصبح في ذلك الحين العدو الرئيس لبوتين – في تمويل ودعم تشكيل منظمات مستقلة في روسيا.

وهكذا أصبح بإمكان السلطات، إذا ما انتقد أحدهم النظام لعدم اهتمامه بالناس، أن تردّ بالقول: بالطبع نحن نهتم، لأننا منهمكون في حوار مع المجتمع الذي شكلناه بأنفسنا. في 12 حزيران من العام 2001، دُعي ممثلون عن بعض المنظمات الشعبية إلى الكرملين. بعضهم كانوا مجهولين تماماً قبل تلك اللحظة. وكان من بين الحاضرين جمعيات للمحاسبين، وأخرى لرواد الفضاء وعمال الحدائق والمستوطنين، واتحادات رياضية، ومخططون سياسيون في الكرملين، وأعضاء شبان في حركة "السير معاً" بالطبع، لم يكن هناك أي ضيف يعكّر صفو الرئيس بأسئلة عن الشيشان وحقوق الإنسان وحرية الصحافة. بالطبع، تحدّث بوتين مطولاً في ذلك الاجتماع، الذي لم يكن يشبه شيئاً أكثر من اجتماعات القادة السوفيات السابقين مع المنظمات المدجنة المختارة.

قررت السلطات تشكيل مجلس مدني خاضع لبوتين يمثّل المجتمع المدني الجديد. وللتمهيد لهذا المجلس خُطِّط لإقامة ملتقىً رئيسياً للمنظمات الاجتماعية والشعبية؛ المنتدى المدني. شرح منظّرو "المجتمع المدني" الجديد، الذي يحظى بدعم بوتين، فكرته الأساسية على النحو التالي: كي "تدخل روسيا إلى التنظيمات العالمية"، ينبغي تشكيل المجتمع على الطريقة التي يزرع فيها البريطانيون المروج الخضراء؛ أي "ماء وحزّ، حزّ وماء". بالطبع، الكرملين هو الذي سيقوم بالسقاية وحزّ العشب. حتى أن مستشاري الرئيس ابتكروا شعارا لهذا المجتمع المدني: "من أجل بلد عظيم، مجتمع عظيم". غير أن القليل من السياسيين أيّدوا تشكيل هذا المجتمع الخاضع للرئيس، وخاصة لأن الكرملين هو الذي يدفع التكاليف.

الآن أصبح بالإمكان القول، على الأقل من الناحية الظاهرية، أن الواقع

السياسي الروسي الجديد يختلف عن روسيا يلتسين. ففي ذلك الوقت كان هناك كل أنواع الأحزاب، والنوادي، والحركات. وأي شخص كان يستطيع تسجيل أي شيء دون موافقة من فوق. بالفعل، في وقت ما، توقّف النظام عن الردّ على كل تلك الحركات العفوية. أما الآن، فالنظام كان منهمكاً باقتلاع النباتات البرية، واستبدالها بنباتات مزروعة بأيدي حدائقيين رسميين في دفيئات خاصة.

وهكذا أصبح من الصعوبة بمكان اتهام الكرملين بأية مخططات ديكتاتورية، فالرئيس كان يجتمع مع ممثلي المجتمع المدني. والذين لم يكونوا يعرفون الواقع الروسي استحسنوا ذلك. لكنهم لم يسألوا أنفسهم الأسئلة التالية: لماذا كان الكرملين يتجنّب الحوار مع ناشطي حقوق الإنسان والمنظمات التي اكتسبت سمعتها في المجتمع؟ وعلى أي أساس كانت تُحدَّد الموافقة للدخول إلى "المجتمع المدني" المدعوم من قبل الكرملين؟ ولماذا سارع الناس والمنظمات في الانضمام إلى هذا الاتحاد المصطنع؟

نفس الأسئلة تنطبق على اتحاد الإعلام الجديد، الذي سارعت كل الصحف الروسية والقنوات التلفزيونية إلى الانضمام إليه. لكن الأجوبة هنا كانت بسيطة: أولئك الذين انضموا إلى مجموعة الصحافة تلقوا أموالاً وعوائد من الدولة. لكنهم لم يعودوا يستطيعون انتقاد النظام بحرية. بكلمات أخرى، لقد دفعوا حريتهم ثمناً لبعض الفوائد.

وهكذا، بشكل تدريجي، بدأت "الحداثة" الروسية تحوز على الاهتمام. ظاهرياً، الشخصيات نفسها كانت تشغل الساحة السياسية: ضباط الكي جي بي، الطبقة الحاكمة، الليبراليون، الشيوعيون، مناصرو القوة العظمى، والمثقفون. ولكن، في واقع الأمر، كان هذا الحشد يتحرّك بامتثال على طول محيط دائرة مرسومة بعناية بالغة. بالطبع، كان بوسعهم عكس حركتهم في أية لحظة. وهذا يمكن أن يحصل إذا أحسّ اللاعبون الدائرون بضعف في القوة النابذة الصادرة من المركز. بعبارة أخرى، لم تكن هذه التعددية تعتمد على القناعات والمبادئ بل على الغرائز والمخاوف، ولأنها كانت ضبابية وغير محددة الشكل، فهي بالتالي كانت غير مستقرة وغير قابلة للتوقع بها.

الفصل السابع

التّقدم الذي طال انتظاره

بوتين يجدّد إصلاحات السوق. محاربة المتلفنين تحت البساط.
موسكو وواشنطن تسوّيان الأمر. الرئيس الروسي
يختار الغرب. مؤشرات مثيرة للقلق

أخيراً جاءت اللحظة التي أحسّ فيها فلاديمير بوتين بالثقة بالنفس. كان ذلك واضحاً من خلال أسلوبه ومشيته ونظرته، لم يعد الرئيس متصلباً ومتحفّظاً كما كان في السابق - بدأ يتحدث دون أي تحضير مسبق - وأصبح لا يهاب الظهور العلني. لقد آن الأوان بالنسبة للزعيم الروسي كي يبيّن لماذا كان يريد تركيز السلطة في يديه. لقد أصبح مستعداً للردّ على الاتهامات التي وصفته بالتردّد والتذبذب.

في 3 نيسان من العام 2001، خاطب الرئيس البرلمان الفدرالي. كان المجتمع ينتظر هذا الخطاب، على أمل أنه سيحمل في طياته توضيحاً لسياسات الرئيس. و لم يتكلم بوتين في تلك الجلسة كحاكم مطلق بل تكلم كمدير دينامي. وهو، على أي حال، سيخاطب البرلمان مرات عديدة في المستقبل، وسيصبح خطابه السنوي روتيناً مألوفاً، كما كان مع يلتسين. لكن خطاب العام 2001 سيبقى محفوراً في الأذهان، لأنه تحدّث فيه وكأنه مدير حقيقي مناصر للسوق، ولأنه أعلن عن تصميمه على تجديد الإصلاحات الاقتصادية التي توقّفت في عهد يلتسين. فقد وعد بوتين للمرة الأولى بأنه سيضع حداً "لمنافع المناصب" - الرشاوى التي يأخذها

المسؤولون مقابل تقديم الخدمات - وإصلاح جهاز الدولة. وبذلك أمكن لليبراليين أن يتنفسوا الصعداء، فأخيراً أدار بوتين وجهه إليهم. أما الأمر المقلق الوحيد فهو أنه لم يذكر أي شيء حول الحقوق والحريات، وكأن روسيا لم تكن تعاني من أية مشكلة في هذا الخصوص.

لكن خطاب بوتين، المزلزل، كان بحاجة للفعل كي يعيش. وهنا أذهل الزعيم الروسي المشككين، بمن فيهم أنا شخصياً. حيث قدَّم بوتين إلى الدوما مجموعة من مشاريع القوانين التي تضمنت إصلاحاً قضائياً، وقانوناً زراعياً، وإصلاحاً للنظام التقاعدي، وتغييرات في التشريع الضريبي، وتنظيم التجارة وقانون عمل جديد. في الحقيقة، إن ما فعله بوتين في ربيع العام 2001 بدا وكأنه ثورة. حتى إن الديمقراطيين شعروا بأن سنَّ القانون الليبرالي يمكن أن يزيل الانطباع السلبي الذي سببه سعي بوتين المحموم لبناء نظامه الديكتاتوري البراغماتي.

وإضافة إلى ذلك، فقد سجّل الرئيس تقدماً آخر، حيث طرد رئيس الشركة الاحتكارية الأولى في روسيا، غازبروم، ووضع رَجُله الخاص مكانه. كانت الشركة العملاقة المملوكة من قبل الدولة تحافظ على البلد بعيدة عن المشاكل المالية عن طريق صادراتها من الغاز الطبيعي، التي كانت تُكسبها حوالى ربع عوائد الميزانية. وكان رئيس مجلس إدارتها، ريم فياخيريف (الذي حل محلّ فيكتور تشيرنوميردين في العام 1992 عندما أصبح الأخير رئيساً للوزراء)، رجلاً واسع النفوذ إلى درجة أنه كان يستطيع أن يركل بقدمه فاتحاً أي باب من أبواب مكاتب الحكومة، وليس في روسيا فقط. لكنه، مع ذلك، أُرغم على التنحي بدون مقاومة. لقد أعلمه الكرملين بأنه إذا فعل، فإن العائلة ستشمل ابنه وأقاربه وأصدقاءه، الذين كانوا يزدادون ثراء في الشركات الفرعية التابعة لغازبروم.

وضع بوتين رَجُلاً له من سان بطرسبورغ في غازبروم، وهو أليكسي ميلر. كان الرئيس بحاجة إلى رجل مخلص على رأس إمبراطورية الغاز كي يمكّنه من السيطرة على أرباحها الهائلة. بدون غازبروم كانت سلطة بوتين ناقصة. ولم يكن واضحاً في تلك اللحظة ما إذا كان الرئيس سيقتصر في تدخله على تعيين المدير الأعلى الجديد أم أنه سيبدأ إصلاحاً في الشركة الاحتكارية وأعمالها التجارية

السرية المشبوهة. لكنه سيعي، عاجلاً أم آجلاً، بأن الطريقة الوحيدة لرفع قيمة أسهم غازبروم، واجتذاب الرساميل الغربية، ودفع الدين الأجنبي للشركة البالغ قيمته 10 مليار دولار تكمن في إعادة هيكلة إمبراطورية الغاز وضمان شفافيتها.

وفي ربيع العام 2001 أيضاً، قرّر الرئيس إعادة إصلاح شركة الكهرباء الروسية، RAO UES، وهي "شركة احتكارية" أخرى يرأسها أحد الليبراليين البارزين، أناتولي تشوبايس. ولكن، كانت هنالك مخاوف من أن يقوم تشوبايس، لما عُرف عنه من حيوية وتصميم، بخصخصة الأجزاء المربحة من نظام الطاقة وإعادة الباقي إلى الدولة؛ تماماً كما فعل زملاؤه، أكثر من مرة، أثناء فورة الخصخصة التي جرت في عهد يلتسين في التسعينيات. بالفعل، إذ حالما أعلن تشوبايس وفريقه عن خطتهم الإصلاحية، سرعان ما أثارت انتقاداً حاداً من قبل عدة أشخاص، من بينهم المستشار الاقتصادي لبوتين، أندريه إيلاريونوف، وزعيم حزب يابلوكو، غريغوري يافلينسكي.

غير أن تشوبايس كان معتاداً على الصراعات، ولهذا السبب لم يزده الأمر إلا إثارة وتصميماً، فلقد كان تشوبايس محارباً صلباً ومتمرساً. لقد أظهر الصراع الذي كان قد بدأ ينشب حول إعادة هيكلة شركة RAO UES بأن الليبراليين الروس – حتى هم – كانوا يملكون آراء متضاربة حول المرحلة الجديدة من إصلاح السوق. وكان واضحاً أن الرئيس لم يكن يحبّذ الفكرة – بسبب ولعه بالإجماع – لكنه كان مضطراً لمساندة أحد الأطراف في هذا الصراع.

أما الخبر الهام فهو إعلان الفريق الحاكم لهدفه، وتصميم بوتين على الاستفادة من سلطته الشاملة: قرّر بوتين تحديث الاقتصاد. وهكذا، بعد التأرجح يمنة ويساراً، عقد الرئيس العزم في ربيع العام 2001. كان بعض المقربين إلى الكرملين يتحدثون عن توليفة من الديكتاتورية الخفيفة وليبرالية السوق كعلاج للمشاكل التي تعاني منها روسيا. ومع أن يلتسين لم ينجح في هذه التوليفة، إلا أن بوتين يعيد التجربة مرة أخرى. ونحن سنكتشف أين أخطأ يلتسين: هل أن الديكتاتورية تحوّلت إلى حكم فوضوي، أم أن توليفة الديكتاتورية والسوق لم تعد ناجحة في روسيا؟ وروسيا ستضطر لدفع الثمن ثانية إذا ما فشلت التجربة الجديدة.

عندما بدأ النواب بدارسة مشاريع القوانين التي قـدّمها الـرئيس الروسـي، تضاءل تفاؤل الليبراليين والديمقراطيين. والإصلاح القضائي هو الذي كشف جوهر مجموعة القوانين برمّتها. صحيح أنه أضعف دور مكتب النائب العام ووزّع بعضاً من سلطاته على المحاكم، لكنه بالمقابل زاد من اعتماد المحاكم على السلطة التنفيذية، الأمر الذي ينسجم مع ميول السياسة الروسية: تعزيز الرئاسة الاستبدادية[1].

نفس الشيء يمكن قوله عن الإجراءات التي كانت تنوي تسهيل حياة رجال الأعمال الروس، ألا وهي القوانين التي تتعلق "بإلغاء القيود على الاقتصاد". فقد خفّضت هذه القوانين، إلى درجة كبيرة، عدد التراخيص التي كان ينبغي على رجال الأعمال أن يحصلوا عليها، وبالتالي قلّلت من فرص البيروقراطيين في أخذ الرشاوى والتدخل في السوق. غير أن القانون المقترَح كان، فيما يبدو، يعالج الفساد بين صغار الموظفين فقط؛ فقد وُضعت الرشوة، بحسب المراقبين، تحت سيطرة كبار الإداريين. مثل هذه الإجراءات زادت من اعتماد المستويات الدنيا من طبقة البيروقراطيين على المستويات العليا. وأعطت القمة سلطة لا تُحَدّ.

كانت روسيا تمتلك 400.000 بيروقراطي فدرالي وأكثر من مليون بيروقراطي إقليمي. وكلهم كانوا، بطريقة ما، يشغلون أنفسهم بالقيام إما بعمل نافع، أو عمل تافه، أو عمل إجرامي صريح. من هنا، فإن تخفيض عدد التراخيص لم يكن ليغيّر من سيطرة البيروقراطية. ما كانت روسيا بحاجة إليه فعلاً هو إصلاح واسع النطاق لجهاز الدولة، يشتمل على تخفيض عدد الموظفين، وتقديم تعريف دقيق للمسؤوليات الجديدة، وزيادة طال انتظارها للأجور من أجل كبح الرغبة بالرشوة، وطرح أفكار تتعلق بتغيير دوافع البيروقراطيين، ومحاولة اجتذاب موظفين أفضل. لكن الكرملين لم يكن مستعداً للذهاب إلى هذا الحدّ، لأن ذلك النوع من الإصلاح الإداري يمكن أن يقوّض الدولة الروسية التقليدية و"النظام الروسي" التقليدي الذي منحه بوتين الأولوية العليا. بوتين لم يكن ليقص ساق الكرسي الذي يجلس عليه.

بعد قراءة التشريع الإصلاحي المقترَح من قبل الرئيس، يمكنك أن تشعر بأنه لم يكن معدّاً فقط للحفاظ على الوزن السياسي للمستوى الأعلى في جهاز الدولة

وإنما لمساعدة الشركات الكبرى أيضاً. وليس كلها، بل بشكل أساسي تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية، وأولها النفط والغاز والألمنيوم. أما الشركات التجارية الصغيرة فهي لم تشعر بأي اهتمام خاص بوضعها الصعب من جانب الكرملين. وهذا ما أدى - بحسب اعتراف بوتين نفسه - إلى انخفاض عدد الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة انخفاضاً كبيراً، فواحدة من أربع شركات كانت على حافة الإفلاس أو التصفية. الكثير من أصحاب تلك الشركات لم يستطيعوا تحمّل ضغط البيروقراطيين، والرشاوى، والمتطلبات غير المعقولة، ومضايقات الشرطة وقوات الأمن أو حتى العالم السفلي الإجرامي، ولهذا السبب اختاروا إنهاء أعمالهم التجارية والعمل بالأجرة[2].

ولكن، بالرغم من مبادرات بوتين الناقصة، إلا أنها كانت على الأقل تبقي نوعاً من الحركة والنشاط، بعد عدة سنوات من الركود. وعلاوة على ذلك، فليس ثمة ضمانة بأن الرئيس كان سينجح إذا ما أجرى إصلاحات جذرية، إذ إن العقبة الأولى كانت ستوضع في طريقه من قبل قاعدته بالذات: البيروقراطيون، وأولئك الذين ينتمون إلى أجهزة السلطة، الذين كان ما يزال يعتمد عليهم، بالإضافة إلى الأثرياء المتنفذين، المصممين على المحافظة على المعاملة الخاصة لممتلكاتهم وتجنّب المنافسة. وفي تلك الفترة، لم يكن بوتين مستعداً للتسبب بأي مشكلة.

بدت سياسة بوتين بأنها كانت تسير على خير ما يرام. ففي صيف العام 2001، كانت السلطة الرئاسية ما تزال تكتسب المزيد من القوة والنفوذ، إلى درجة أن تلك السنة بدت وكأنها ستكون سنة الانتصار بالنسبة للزعيم وفريقه. لقد تمكّن بوتين من التحرك باتجاهين في وقت واحد: تعزيز موقعه وتقوية دعمه الاجتماعي من جهة، واستئناف الإصلاح الاقتصادي من الجهة الأخرى. وقد سمح له دوره كعامل استقرار في البلد على الإبقاء على المجموعات المحافظة والمعتدلة دائرةً في فلكه. كما منحه نشاطه الإصلاحي الفرصة لإعادة اكتساب الثقة المتذبذبة للشريحة ذات التوجّه الليبرالي في المجتمع.

وهذا ما لم يستطع فعله - أي توحيد هذه الفئات الاجتماعية المتباينة - يلتسين رغم خبرته الكبيرة إلا في ظروف بالغة الدقة، وليس لوقت طويل على أية

حال: عندما كانت مسألة استقلال روسيا وانفصالها عن غورباتشوف قيد البحث في العام 1991، وعندما أصبح يلتسين رمز القطيعة مع الماضي الشيوعي في العام 1996. أما بوتين فقد تمكّن من الحفاظ على نفوذه وشعبيته لمدة سنتين كاملتين، وهو رقم قياسي بالنسبة لروسيا الزئبقية. ففي تشرين الأول من العام 2001، أيّد 75 بالمائة من المشتركين في أحد الاستطلاعات الرئيس الروسي؛ ولكن، في نفس الوقت، 19 بالمائة فقط كانوا يثقون به. بعبارة أخرى، كان الناس ما يزالون يدعمون الرئيس لأنهم ببساطة لم يجدوا زعيماً آخر جديراً وكفوءاً في الساحة.

ولكن، وبشكل مفاجئ، قُطع المسار السلس للأحداث مرة أخرى. في الحقيقة، ذلك كان هو واقع الحال في روسيا ما بعد الشيوعية - بعكس ما كانت عليه الأمور أيام الاتحاد السوفياتي، المعروف بطبيعته الثابتة والمغلقة وغير الشفافة - حيث كان الاستقرار فيها دائماً ما يتعرض إلى التعطل بواسطة صراعات المصالح التي كانت تتفجّر من خلال فضائح علنية، أو معارك سياسية عنيفة. لقد دُعي وزير المواصلات فيكتور أكسيونينكو - وهو أحد أرفع المسؤولين في الدولة، والرجل الذي كانت لديه مطامح بخلافة عرش يلتسين - للمثول أمام مكتب النائب العام، وذلك في تشرين الأول عام 2001.

وفي نفس الوقت، بدأ مكتب النائب العام التحقيق في وزارة الأوضاع الطارئة، التي يرأسها صديق بوتين سيرجي شويغو. هذه الأحداث، بالطبع، صدمت طبقة النخبة، فالنائب العام كان يستهدف الأبقار المقدسة. لكنّ النواب العامين لم يكونوا يستطيعون المجازفة في القيام بذلك بدون موافقة الكرملين. ولهذا السبب نُظر إلى هذه الخطوة على أنها إشارة إلى أن الرئيس نفسه كان يبحث عن طريقة للتخلص من الأعضاء الأكثر فساداً في الفريق الحاكم القديم وفي نفس الوقت إظهار موقف غير متحيّز وغير شخصي.

ثم جاء الصراع الموسف اللاحق بين الأحزاب المنتمية لحاشية يلتسين إيذاناً باستئناف "حروب الموالين"؛ التي كانت قد توقّفت لفترة مؤقتة بعد انتخاب بوتين.

وهذا الصراع لم يكن من أجل السيطرة على بوتين فقط، بل من أجل الهيمنة على الحياة الاقتصادية والسياسية كذلك. وعلى الرغم من اشتراك العديد من المجموعات ذات المصالح في ذلك النـــزاع، إلا أن الصراع بين البوتينيين (دُعيوا بـــالبريتوريين Praetorians)[3] وعائلة[4] يلتسين القديمة كان قد بدأ يطغـــى علـــى الصـــراعات الأخرى بشكل تدريجي. في الحقيقة، لقد انتظر الطرفان طـــويلاً قبـــل أن يقـــررا الدخول في صراع علني ومفتوح.

صنّف البوتينيون تحت شعار تطهير روسيا وحياتها السياســية مـــن الطبقـــة الحاكمة والفساد وتقوية الدولة. وقد وجدت رسالتهم تأييداً من قبل الملايين مـــن الشعب الروسي الحائر والمذلول من شدة الفقر، والقلق بشأن مستقبله، والأهم من هذا كله أنه جاء من الذين كانوا يشعرون بالكراهية والحسد نحو العصبة الصـــغيرة من أصحاب الملايين الروس. هذه المشاعر كانت هي نفس المشاعر التي دفعت ذات مرة روسيا الفقيرة لاتباع البلشفيين. بالطبع، الكثير من الروس لم يشعروا بالقلق من حقيقة أنهم - بدعوى الحملة ضد الطبقة المتنفذة - كانوا أيضاً يُجرَّدون تـــدريجياً من حرياتهم التي اكتسبوهم في عهد يلتسين وأنهم كانوا يُؤمَرون بما يفعلون وما لا يفعلون. والكثير منهم أيضاً لم يكونوا حتى يعلمون بأن رجال بوتين في الأجهـــزة السرية، ووزارات السلطة الأخرى باتوا - بعد تذوقهم طعم السلطة - يريـــدون سيطرة كاملة على الكرملين، ليس من أجل محاربة الشر والفساد بل مـــن أجـــل السلطة المطلقة وحدها.

أما بالنسبة للمجموعة الأخرى - اليلتسينيون - فقد سبق وحققت كل مـــا كانت تحلم به، بل أكثر مما كانت تحلم به. فخلال عهد يلتسين، كـــان هـــؤلاء يقبعون فوق القانون، و لم تكن ثمة أية قيود عليهم. لقد خصخصوا الدولة ومعهـــا الرئيس نفسه. وفعلوا الكثير لتشويه الديمقراطية ومفهوم الليبرالية. وهم الذين أثاروا النقمة والرغبة بالانتقام في نفوس الشعب الروسي.

لكنهم - نخبة عهد يلتسين - أصبحوا الآن يرفعون شعار الحرية والدفاع عن الديمقراطية في صراعهم مع وزارات السلطة والأجهزة السرية. في الواقـــع، لقـــد حاولوا بالفعل الحفاظ على شيء من التعددية، ولكن فقط لإدراكهم بأن أجهـــزة

السيلوفيكي إذا ما قضت على حرية الصحافة والأحزاب السياسية والبرلمان، فإن الدور سيأتي على الأثرياء المتنفذين في نهاية المطاف، سواء أكانوا مخلصين للرئيس أم لا. أو لعل البريتوريين كانوا سيأتون إليهم بأسرع من ذلك. وبدورها، كانت حاشية يلتسين مرغمة على القتال من أجل الديمقراطية، وليس فقط من أجل ملايينها المدخرة، أو المسروقة. من المؤكد أن الطرفين لم يكونا ملائكة. كل ما هنالك هو أنه تصادف في تلك اللحظة التاريخية من حياة روسيا أن تلتقي المصالح السياسية لكل من الحاشية السياسية ليلتسين والطبقة الحاكمة القديمة مع مصالح الديمقراطيين.

في غضون ذلك، كان البريتوريون يحاولون وضع أشخاص تابعين لهم في منصبي رئيس المستشارين الرئاسيين ورئيس الوزراء. كانت الهجمات على أكسيونينكو وشويغو مجرد اختبارات لمعرفة مدى ضراوة مقاومة حاشية يلتسين.

تابع بوتين هدوء استئناف النزاع القضائي لكنه حاول تجنّب التدخل بشكل علني. لم يكن بوتين مستعجلاً لرمي اليلتسينيين إلى قضاته كي يقطّعوا أوصالهم. لكنه في نهاية الأمر، أرغم أكسيونينكو على الاستقالة؛ وكان هنالك الكثير من المعلومات الفاضحة عنه. كان بوتين بحاجة للقبض على بعض الأشخاص السيئين من أجل إظهار أنه كان يقوم بحلّ المشاكل، وأولها محاربة الفساد، وكان مضطراً كذلك لتقديم بعض الرؤوس لشعبه. لكنه، مع ذلك، ترك اليلتسينيين الآخرين في مناصبهم، ومنهم رئيس المستشارين الرئاسيين ألكسندر فولوشين، بالرغم من أنهم كانوا أشبه بأجسام غريبة بين المخلصين لبوتين. من غير المرجّح بالطبع أن يكون الرئيس، مع كرهه الشديد وعدم ثقته بالمتنفذين والأشخاص الآخرين المسؤولين عن تدهور روسيا، معجباً بأشخاص من حاشية يلتسين. ومن يحبّ أن يحيط نفسه بأشخاص صنعوا شخصيته السياسية، ويتوقعون مقابلاً لصنيعهم هذا، وما زالوا يريدون لأنفسهم النفوذ؟

سمح الرئيس للصراع بين المجموعتين القويتين بالاستمرار لأنه لم يكن يريد أن يصبح رهينة للمنتصرة منهما، التي كانت ستدفع بالآخرين إلى خارج الساحة. كان يدرك بأن وجود عدة مجموعات في الكرملين هو الذي سيسمح له بالبقاء

فوق الصراع. إضافة إلى ذلك فهو كان يعرف بأن فريقه، مهما كان ولاؤه لـه، كان ما يزال يفتقر إلى الخبرة. "ومن سيقوم بالعمل؟" لعله هكذا كان يجيب كلما أبدى أحد البريتوريين تعنتاً بخصوص تحريره من الفئة الحاكمة القديمة.

قد يكون هناك تفسير آخر لصبر الرئيس على الحرس القديم، وهو أن اليلتسينيين كانوا يمثلون الليبرالية الاقتصادية، التي كانت إيديولوجية بوتين أيضاً. وهكذا نجد أن بوتين قد أخذ عن سلَفَه نفس التكتيكات التي كان يستخدمها من أجل بقائه. وكلاهما أدارا نظاماً بدأ بفرض قوانينه الخاصة، ومن بين هذه القوانين: إن بقاء القيادة الديكتاتورية يعتمد على الصراع المستمر بين الجماعات المتنفذة، الأمر الذي كان يسمح للزعيم بلعب دور الحكَم.

وفي وقت مناسب، حدث انعطاف جديد في صراع الكرملين: بدأ مكتب النائب العام تحقيقاً في الشركات الفرعية التابعة لشركة غازبروم، وعلى الأخص منها شركة سيبور - زُجَّ مدراؤها في السجن لاحقاً. وذلك الانعطاف صدم كلاً من البيروقراطيين الناجحين من عهد يلتسين والطبقة المتنفذة. وبذلك أرسل الرئيس رسالة تقول بأنه سيتابع هجومه على الفائزين في العهد السابق، حتى لو كانوا حياديين سياسياً. من الواضح أن المبادرة لم تكن نابعة منه - فهو كان أمْيَل إلى الانتظار والمراقبة بهدوء - لكنه، فيما يبدو، استسلم إلى حاشيته التي كانت تصرّ على إعطاء درس أو درسين لرجال الأعمال المتغطرسين.

وهكذا، مرة أخرى، لعب مكتب النائب العام دوراً جوهرياً، وكان أشبه بمدفع يطلق النار على كل شيء يقع في طريقه. لكن الاستقلالية الظاهرية للنائب العام فلاديمير أوستينوف، الذي أصبح بطلاً في وسائل الإعلام الروسية، كانت استقلالية مخادعة، إذ إن دافعه من وراء إطلاق تحقيقاته بشأن المتنفذين الكبار كان سياسياً بشكل واضح. لقد حقّق مكتب أوستينوف مع أشخاص كانوا إما غير موالين للكرملين أو غير مستعدين للتعاون مع الفريق الحاكم الجديد. بكلمات أخرى، كانوا إما غير منسجمين مع بنية نظام بوتين، أو نسوا مشاطرة الدولة

أرباحهم. في تلك الأثناء، كان المتنفذون الذين أتوا إلى موسكو مع البريتوريين فوق الشكوك – على سبيل المثال، المصرفي سيرجي أوبوجاتشيف من سان بطرسبورغ، الذي برز إلى الوجود من العدم، والذي كانت مصادر ثروته كلها مشبوهة.

كانت المرحلة الجديدة من "قتال المتنفذين تحت البساط" محتومة استناداً إلى طبيعة "النظام الروسي"؛ رغم المنطق الذي منحه إياه بوتين. ففي غياب المؤسسات المستقلة، كان الفراغ يُملأ من قبل المجموعات المتنفذة، والصراع بينها على النفوذ السياسي والملكية كان المادة الرئيسة في الحياة السياسية في روسيا. وانتصار أحد الأطراف في هذا الصراع ما هو إلا فترة فاصلة وجيزة، لأن الجولة التالية ستبدأ مع ولادة مجموعة متنفذة جديدة. صحيح أن صراع المجموعات ذات المصالح ليس أمراً غير عادي – فهو يحدث في كل المجتمعات – إلا أن المشكلة في روسيا تكمن في عدم قدرة حكم القانون أو المؤسسات المستقلة على تحجيمه ولجمه.

الحدث الآخر الذي زاد من التوتر في روسيا تمثّل في هجوم الكرملين – في خريف العام 2001 – على المحطة التلفزيونية غير الحكومية TV-6، حيث وجد صحفيو NTV فيها ملجأً لهم بعد إغلاق شركتهم في الربيع، والتي كانت قد بدأت تكسب الأرباح. كان هناك إحساس بمشاهدة أمر يتكرر للمرة الثانية، حيث استُخدمت، مرة أخرى، ذريعة قانونية لملاحقة الشركة (أُبطلت بعد عدة أشهر). وبذلك أثبت التهجم على TV-6، مرة أخرى، افتقاد النظام القضائي الروسي للاستقلالية، إذ كانت السلطة التنفيذية تتلاعب بكل بسهولة بالمحاكم، وعلى نطاق أوسع مما كان عليه الحال في عهد يلتسين.

وأصبح خضوع النظام القضائي واضحاً للعيان بشكل أكبر في الانتخاب الرئاسي في ياكوتيا في خريف العام 2001، حيث كان التلاعب فيه فاضحاً. كان الكرملين يريد التخلص من رئيس ياكوتيا المشبوه ميخائيل نيكولاييف، وتنصيب رجل تابع له (أي للكرملين) كرئيس للجمهورية الغنية بالماس. بالطبع، كان من الصعب تحقيق ذلك ديمقراطياً، لأن نيكولاييف كان قد أنشأ نظاماً قوياً، عن طريق امتصاص ورشوة كل القوى الأساسية في الجمهورية. ولمواجهة ذلك، استخدم الكرملين أسلوب الضغط المثبت فعاليته، مع المحاكم كعنصر مكمّل.

وكان يمكن للتخلص من نيكولاييف أن يسير بسهولة ويسر لولا أن القضاة في ياكوتيا لم يفهموا، من شدّة حيرتهم وارتباكهم، إلى أي جانب يُفترَض بهم أن يكونوا: إلى جانب رئيس جمهوريتهم أم إلى جانب الكرملين. وهكذا تحوّلت الإجراءات القانونية إلى مسرحية هزلية غيّر فيها القضاة قرارهم عدة مرات، سامحين تارة لنيكولاييف بالترشّح، ومحظرين ترشّحه تارة أخرى. بعبارة أخرى، كانت انتخابات ياكوتيا مشهداً مؤسفاً كشف عن مأساة البيروقراطية المصانة التي لم تحاول، كما في الماضي، حتى أن تنتج مجرد مظهر خارجي للشرعية وطاعة القانون.

لقد انحدرت الانتخابات الإقليمية في روسيا بوتين إلى مستوى عقد الصفقات العلنية وليّ الأذرع دون أي تمويه ديمقراطي. وبذلك أصبح من الصعب إطلاق تسمية "ديمقراطية منتخَبة" على أي نظام جديد، مع تحوّل العديد من الانتخابات الإقليمية إلى تعيينات سيئة التمويه من الأعلى. والمأساة في الأمر هي أن الانتخابات الحرة - كما في ياكوتيا - كانت ستؤمّن الحكم الإقطاعي إما للنُخَب الإقليمية أو لعائلات النبلاء الإقليميين. إذاً فالخيار كان ينحصر إما بين الديكتاتوريين الإقليميين أو البيروقراطيين الفدراليين. في الحقيقة، كان الطرف الثاني، أي البيروقراطيون الفدراليون، أكثر تمدناً وبراغماتية من أولئك الأمراء الصغار. من هنا، علينا أن نعترف بأن اتباع القواعد الديمقراطية في بعض الحالات كان سيكرّس الإدارات المخادعة والملتوية، أو يقوي القوى التقليدية المقاومة لأي تغيير أو جهد إصلاحي. لكن التّخلص منهم عن طريق الاحتيال والتلاعب لم يكن ليساعد على تعزيز المبادئ الليبرالية وقواعد "الأيدي النظيفة" للّعبة.

لقد أثبتت أحداث العام 2001، مع التوازن المهزوز للقوى ضمن الكرملين، بأن الواقع الجديد في روسيا لم يكن مستقراً، بل استمر بالاهتزاز والتّحول من حالة إلى أخرى. وذلك كان جيداً على كل حال، لأنه لو توحّد النظام مع قاعدته توحداً تاماً، لما كانت هنالك فرصة للتغيير في المستقبل القريب. كان التّقلب يعني تطوراً، إما باتجاه تقوية النظام أو إضعافه، إما باتجاه ديكتاتورية أكثر وضوحاً أو باتجاه الديمقراطية. وعلى أي حال، تبقى الحركة أفضل من الركود والتعفّن.

كانت التذبذبات في الحياة السياسية المحلية مصحوبة بتحولات في السياسة الخارجية. ففي بداية العام 2001، ساءت علاقة روسيا مع الدول الدائنة – وخاصة ألمانيا، الدائنة الأكبر – بعد إعلان موسكو بأن روسيا لن تدفع ديونها إلى نادي باريس. وقد قوبل هذا التصريح على الفور بتحذير من النائب الأول لوزير المالية الألماني كايو كوتشويسر طالب فيه بطرد روسيا من مجموعة الثماني الاعتبارية.

وكان لنبرة ألمانيا الحادة أثرها الفوري على موسكو، التي وعدت بدفع ديونها. في الحقيقة، إن المشكلة التي أثيرت حول دفع الدين كشفت ليس فقط عن انعدام خبرة فريق بوتين، وإنما عن اللامسؤولية من جانب رئيس الوزراء والليبراليين المسؤولين عن السياسة الاقتصادية. ورئيس روسيا أيضاً كان عليه أن يتعلّم كيف يتعامل مع القضايا الخارجية، وخاصة مع مسألة الدين الروسي.

بعدئذ، سرعان ما برزت مشاكل خطيرة جداً في العلاقات الأميركية الروسية[5]. فقد خابت آمال الكرملين في أن تكون إدارة بوش شريكاً مناسباً أكثر لروسيا من إدارة كلينتون، وتبيّن بأن تلك الآمال كانت تفتقر إلى أي أساس واقعي. وأكثر من مرة، شعرت موسكو بالحنين إلى عهد كلينتون ونائب وزير الخارجية السابق ستروب تالبوت، مهندس السياسة الأميركية تجاه روسيا خلال التسعينيات، الذي كان يعتبر روسيا أولوية في السياسة الخارجية، ويعتبر تحوّل روسيا هدفاً رئيساً فيها. لقد تغيّر مسار واشنطن في عهد بوش تغيّراً جذرياً. وبدون صياغة كاملة لمبادئ سياستها الخارجية، جعلت الإدارة الجمهورية الجديدة موسكو تفهم بأن روسيا لم تعد تمثّل قضية أساسية بالنسبة للولايات المتحدة، وأن واشنطن ستحافظ على سياسة ذات "إلتزام انتقائي" معها. وهكذا أبعدت الإدارة الجديدة نفسها عمداً، وكأنها تريد أن تقول، "لا تتصلوا بنا، نحن سنتصل بكم إذا احتجنا إليكم".

باختصار، أظهر بوش لموسكو وجهاً بارداً عن طريق تجاهله لها. لم يكن الفريق الجمهوري يسعى للفوز بإعجاب الكرملين، أو التساهل بخصوص الأحلام الإمبراطورية الروسية. ومن الواضح أن واشنطن لم تكن تملك الوقت للأعمال الخيرية السياسية ولم يكن بوسعها أن تفهم كيف يمكن لروسيا أن تكون مهمة

دون أن تمتلك شيئاً مادياً لتقدّمه. وعلى هذا الأساس، خلال الأشهر الأولى من عمر الإدارة الجديدة، أمر البيت الأبيض بمراجعة برامج المساعدة السابقة لروسيا وكل الجوانب الأخرى للسياسة الروسية. بدا الأمر وكأن المساعدة الأميركية لروسيا والتعاون الأميركي مع روسيا سيتراجعان بشكل كبير.

أخذت موسكو على حين غرّة بسياسة واشنطن التي اعتمدت أسلوب المعالجة بالصدمة. وهذا التحوّل الحاد من الإلتزام إلى عدم الإلتزام تسبّب أول الأمر بالذهول، ثم الفزع، وخاصة بين النخب الروسية التي ربطت نجمها بالإدارة الأميركية. كان واضحاً أن الطبقة السياسية الروسية كانت بحاجة لدراسة أكثر واقعية لوضع البلد في العالم وأخذته بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة، وهذا ما أحدثه الدش البارد الذي فتحته واشنطن على موسكو. وفوق ذلك، لقد أثار الموقف المتعالي من قبل بعض أعضاء الإدارة الأميركية، وتجاهلهم الواضح لموسكو، مشاعر النقمة بين الطبقة السياسية الروسية. وهذا ما أدّى إلى تجميد العلاقة الثنائية بين روسيا والولايات المتحدة.

في 1 أيار من العام 2001، أعلن الرئيس بوش في تصريح له في جامعة الدفاع القومي بأن الحرب الباردة قد انتهت، وأن "روسيا اليوم ليست عدونا". أي أن النظام الأمني المتعلّق بالردع النووي المتبادل المستند إلى التهديد بالانتقام النووي قد أصبح من الماضي. ولهذا السبب، دعا بوش إلى تجاوز اتفاقيات مكافحة الصواريخ البالستية (ABM) للعام 1972، التي تعتبرها روسيا حجر الأساس بالنسبة لنظامها الأمني والنظام الأمني العالمي على حدٍّ سواء.

لكن كلام بوش كان منطقياً. فالحرب الباردة قد انتهت، والنظام الأمني المستند إلى النظرة ثنائية القطبية إلى العالم - أي إلى انعدام الثقة، وإلى فكرة الدمار المؤكد من قبل الطرفين - كان بالقطع بحاجة إلى إعادة نظر. وأحد قطبي هذا النظام (أي الاتحاد السوفياتي) لم يعد موجوداً، والمتنافستان السابقتان (الولايات المتحدة وروسيا) لم تعودا رهينتي ذلك التنافس العدائي السابق. أضف إلى ذلك ظهور تهديدات من نوع جديد لم يعد نظام الردع السابق الذي كان قائماً أيام الحرب الباردة كافياً للتعامل معها. كان الرئيس الأميركي على حق: ثمة حاجة لبناء

نظام أمني جديد لمواجهة تحدّيات العالم الجديد. وعلى هذا الأساس، اقترح بوش بأن تعمل الولايات المتحدة وروسيا سوية على "تطوير أساس جديد للسلم والأمن العالميين". بعبارة أخرى، كان الأميركيون يريدون الانتهاء من الماضي بشكل كامل، ويريدون كذلك تجاوز قيود النظام الأمني القديم.

غير أن الطريقة التي كانت تتعامل فيها واشنطن مع المسألة الأمنية لم تكن مطمئنة للروس. أولاً، لم تكن روسيا مستعدة لمثل هذا الرفض الحاد للنظام الأمني القديم. ثانياً، كانت لدى موسكو شكوك حول حقيقة اعتبار واشنطن لروسيا كشريك حقيقي بالنسبة للنظام الأمني الجديد. كان البيت الأبيض يخطط للانسحاب من الهيكلية الأمنية العالمية القديمة دون انتظار بناء نظام أمني تعاوني جديد. والأهم من ذلك هو أن الولايات المتحدة - من وجهة نظر روسيا - كانت تقوّض الأسس التي بنت عليها روسيا دورها العالمي. و لم تكن الطبقة السياسية الروسية مستعدة في ذلك الوقت لتلك العملية الجراحية. حتى الليبراليون الروس والقوى السياسية المناصرة للغرب بدت وكأنها تنظر إلى الأجندة الأمنية الأميركية بعين من الشك والريبة.

على أي حال، لم يكن منطق واشنطن خالياً من العيوب والشوائب. فإذا كانت الحرب الباردة قد انتهت - بحسب المنطق الروسي - فلماذا الاحتفاظ برموزها الأخرى، مثل الناتو، وتعديل جاكسون-فانيك، الذي جعل التجارة بين روسيا والولايات المتحدة تعتمد على مستويات الهجرة اليهودية؟

مما لا شك فيه أن الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة سيقبلون، ولو مكرَهين، في نهاية المطاف الطريقة الأميركية في حلّ المشكلة، لكن الأمر كان أكثر صعوبة بالنسبة لروسيا. فموسكو لم تكن مستعدة بعد للتخلي عن الاتفاقات النووية التي تمثّل الدليل والبرهان الأخيرين على مكانتها كدولة عظمى. وإضافة إلى الكبرياء والعواطف الأخرى التي يُحسَب حسابها في السياسة، فإن الروس كانوا يشكّون في أن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقيات ABM قد يشعل فتيل سباق تسلّح نووي جديد لم يكونوا يملكون أي فرصة للفوز فيه.

بدأ الكرملين بحثاً محموماً عن ردٍّ مناسب. و لم تكن المسألة تتعلق بضمان

المصالح الاستراتيجية لروسيا (قلة قليلة في موسكو كانت تعتقد بأن الدفاع الصاروخي الأميركي المقترَح كان يمثل تهديداً حقيقياً لأمن بلدهم) حفظاً لماء الوجه. كان القيام بردٍّ قوي على الولايات المتحدة مسألة غير واردة أبداً، فبوتين لم يكن يريد أن يزيد من حدّة الصدع الحاصل بين البلدين. وهذه الحقيقة كانت ظاهرة جديدة على موقف الكرملين. فلو كان يلتسين محله، لغضب غضباً شديداً وأيقظ الصين ولجأ إلى استخدام لغة متشددة وحتى إلى إظهار القوة الروسية. أما بوتين فقد حافظ على هدوئه. لكنه أحس بأنه حُشر في الزاوية عندما بدأت واشنطن بصياغة قوانين جديدة دون أن تعير اهتماماً لتعقيدات ومخاوف روسيا: كان يعرف تماماً مشاعر الطبقة السياسية في بلده، وهو لم يكن يريد أن يُتّهَم بالضعف.

ثمة مفارقة تدعو للسخرية هنا، فقد تبيَّن أن روسيا لا تكون مهمة بالنسبة للولايات المتحدة إلا إذا كانت خطرة. ومن هذا المنطلق، صعَّد بعض السياسيين الروس من خطابهم العسكري المثير للمخوف، في محاولة منهم، إن لم يكن لترهيب واشنطن، فعلى الأقل لإثارة انتباهها وإرغامها على العودة إلى تعاملها الحذر مع روسيا. أما بالنسبة للأميركيين، فقد قرّروا المضي قدماً دون الانتباه إلى المخاوف والهواجس السياسية للنخبة الروسية.

في محاولة للحفاظ على مكانته الدولية، لعب الكرملين على كل الميادين الممكنة بشكل متزامن. فقد حاولت الدبلوماسية الروسية بدايةً إطلاق صرعة استراتيجية أوروبية جديدة. ثم إلتفتت إلى الصين وأعادت تفعيل صلاتها مع حلفائها السابقين مثل كوبا وفيتنام. وأخيراً، اكتشف الكرملين جيرانه، وهم الدول المستقلة الجديدة التي تأسّست بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، ودول أوروبا الوسطى والشرقية.

قد يعتقد المرء بأن بوتين أطلق حملة دبلوماسية محمومة من أجل استعادة نفوذ روسيا العالمي لموازنة الهيمنة الأميركية. على الأقل، معظم أعضاء الفريق الروسي

الحاكم فهموا أن حملة بوتين كانت تعني تحجيم التفوّق الأميركي. في الحقيقة، لا شك أن ذلك كان في البداية أحد أهداف الرئيس الروسي؛ لكنه لم يكن الهدف الوحيد.

سرعان ما اكتسب قرار موسكو بتوسيع أجندة سياستها الخارجية وإعادة إحياء علاقاتها وروابطها السابقة بُعداً جديداً وبنّاءً. لقد أدرك فريق الكرملين بأن المصالح المباشرة لروسيا تكمن في جيرانها وفي أوروبا. إن ازدياد فعاليات وأنشطة روسيا في العالم كان إلى حدٍّ كبير نتيجة تنامي نزعتها البراغماتية واستغلال السياسة الخارجية من أجل أغراض تجارية ربحية. أو بعبارة أخرى، عن طريق محاولة بناء سياستها الخارجية على أساس المصالح الاقتصادية بدلاً من الحنين لإمبراطوريتها الضائعة أو الرغبة بموازنة الهيمنة الأميركية.

وفي الإطار نفسه، دعا بوتين الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى موسكو. ووقّعت روسيا اتفاقية واسعة النطاق مع إيران حول بيع الأسلحة، وإكمال بناء مفاعل للطاقة النووية في بوشهر. الكثيرون قرأوا المعاهدة على أنها رسالة مفتوحة إلى واشنطن: إذا تجاهلتم روسيا، فسنكون أصدقاء لإيران ودول مارقة أخرى. كانت إيران واحدة من دول قليلة ما تزال تشتري الأسلحة والتكنولوجيا النووية الروسية، الأمر الذي ساعد في الحفاظ على المجمع الصناعي العسكري الروسي وقسم الطاقة الذرية على قيد الحياة، وأوجد الوظائف لآلاف المواطنين الروس. لكن توقيت زيارة خاتمي وطبيعة الصفقة بين إيران وموسكو أعطى الأساس لاستنتاج أنها كانت، من وجهة نظر الكرملين على الأقل، تمثل ردّة فعل انتقامية على قرار واشنطن بإلغاء اتفاقيات ABM وازدياد تجاهل الولايات المتحدة لروسيا.

بالطبع، اعتبرت واشنطن الاتفاقيات الجديدة بين إيران وموسكو بمثابة تهديد لها، الأمر الذي دفع وزير الخارجية الأميركي كولن باول إلى التّصريح: "من غير الحكمة الاستثمار في أنظمة لا تتبع المعايير الدولية في السلوك"[6]. غير أن توبيخ واشنطن لم يكن بالردّ المناسب والصحيح على السياسة الروسية. فمن خلال التصرف كمعلم صارم، لم تقم الولايات المتحدة إلا بزيادة الاستياء وحتى العداء ضمن المؤسسة السياسية الروسية، التي لم تكن تقبل بأن تُعطَى دروساً في السلوك،

وتُلقّن أين تقع مصالحها الحقيقية. كان من الأجدى بالنسبة للولايات المتحدة، بحسب بعض الحكماء الأميركيين، أن تمنح روسيا حوافز اقتصادية للتعويض عن الخسائر الاقتصادية التي ستعاني منها من جراء قطع تعاونها العسكري مع إيران. على أي حال، كان واضحاً، حتى بعد تحوّل بوتين نحو الغرب، أنه لم يكن بالإمكان جعل أجندة السياسة الخارجية الروسية منسجمة مع الخطط والتطلعات الأميركية.

ونتيجة لذلك، خلص أغلب المحللين السياسيين الروس إلى أن موسكو كانت تفعل الصواب بتعزيز علاقاتها مع إيران. فقد نصح العديد من الأشخاص الذين يمثلون مدارس سياسية مختلفة، مثل أندرانيك ميغرانيان في صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا في عددها الصادر في 5 آذار، بوتين بالردّ بحدّة على واشنطن والحفاظ على سياسة مستقلة. وكانت حجتهم في ذلك تقول بأنه طالما أن الولايات المتحدة لا تحترم إلا القوة، فإن روسيا إذا انحنت إلى ضغوط البيت الأبيض، وقبلت بقواعد بوش للّعبة، فلن يحسب أحد حساباً لها بعد ذلك.

ولكن، هل يمكن لروسيا فعلاً أن تقاوم الضغط الأميركي؟ وإلى أي حدّ كانت موسكو حكيمة في دعمها للدول ذات السمعة المشبوهة، وإنشاء حزام مليء بالأسلحة حول روسيا؟ وما هي الضمانات بأن لا تُدرْ إيران، وأية دولة أخرى باعتها روسيا أسلحة، بما فيها الصين، ظهرها لروسيا؟ وألا يمكن لطهران أو بكين أن تستخدما التعاون مع روسيا كورقة في لعبة معقدة مع الولايات المتحدة؟ بالطبع، لقد تجنّبت الطبقة السياسية الروسية - التي اعتادت على العيش يوماً بيوم والتي ما زالت تفكر بطريقة عاطفية - هذه الأسئلة. ولكن، بالمقابل، لم يساعد الفريق الجديد في واشنطن، عبر ممارسة الضغط وتجاهل موسكو، روسيا في البحث عن أجوبة جديدة، وهذه السياسة لم تعمل إلا على تقوية موقع الصقور الروس.

لقد شك القليل من السياسيين والمراقبين الروس في أن يكون الجمهوريون يحاولون تبريد العلاقات مع روسيا عن قصد من أجل فتح مساحة لهم للمناورة على مسألتي الدفاع الصاروخي القومي وتوسيع الناتو، ولكسب المزيد من حرية الحركة فيما يتعلق بأهدافهم العالمية. كانت الأمزجة المتشددة في موسكو الذريعة

المثلى للمضيّ منفردين. كان الروس يعتقدون بأن بوش قرّر الانسحاب من كل المعاهدات مع روسيا وبناء نظام عالمي جديد لوحده دون تضييع الوقت على المعاهدات والصفقات. وقد أثارت بعض الإشارات المهينة أو اللامبالية من قبل بعض أفراد إدارة بوش، مثل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، حفيظة القوميين الروس أكثر من ذي قبل، وشكّلت سبباً للقلق من المجموعات المؤيدة للغرب في روسيا.

في تلك الأثناء، بدا الرئيس بوتين بأنه أكثر هدوءاً واتزاناً من غالبية النخب الروسية. فأقنع نفسه بدور جديد لروسيا، بالرغم من أنه لم يكن مرتاحاً لقرار الولايات المتحدة بتغيير النظام الأمني لعالم ما بعد الحرب الباردة بشكل مستقل دون الإصغاء لاعتراضات موسكو. ورغم أنه لم يكن متأكداً من ذلك في البداية - عندما كان يلعب على أهداف مختلفة في سياسته الخارجية - إلا أنه أصبح بعد ذلك أكثر تصميماً على صياغة أولويات السياسة الخارجية على أساس موارد روسيا المحدودة.

في الحقيقة، كان بوتين الزعيم الروسي الوحيد الذي فكّر في طموحات روسيا من خلال إمكانياتها وقدراتها. لكنه، في الوقت عينه، كان يعمل مع نفس الأشخاص الأمنيين، ونفس الأشخاص المسؤولين عن السياسة الخارجية؛ أي مع العقلية التقليدية والآفاق التقليدية. علاوة على ذلك، من الواضح أنه كان يستغلّ اندفاعات الغضب عند طبقته السياسية عندما كان يريد شراء الوقت أو إذا كان متردداً بخصوص ما سيفعله في الخطوة التالية، أو يحاول الحصول على تنازلات من شركائه الأميركيين. لكنه لم يسمح لنفسه أبداً بالنزول إلى مستوى إظهار مزاج عدائي، فلقد كان على الدوام هادئاً ومتّزناً ينتظر بصبر وأناة الفرصة المناسبة للشروع في إصلاح الجسور مع الأميركيين.

على أي حال، لم يتوقّف الكرملين عن محاولة عقد اجتماع بين الزعيمين. وفي ربيع العام 2001، كان الفريق الحاكم في روسيا يبحث بشكل فعال عن طرق لإذابة الجليد الذي يقطع الحوار مع البيت الأبيض. لكن العلاقات مع واشنطن

كانت أشبه بمشكلة نفسية بالنسبة لموسكو. فمن جهة، كانت العلاقة الأميركية الروسية الشيء الوحيد الذي يعطي روسيا إحساساً بأهميتها. ومن جهة أخرى، إن هذه العلاقة جعلت الكرملين يشعر بشكل أكثر حدة بأن روسيا لم يعد باستطاعتها المطالبة بمكانة الشريك المساوي.

على ما يبدو، كان بوش، الذي إلتقى زعماء دول أصغر حجماً بكثير من روسيا، يتجنّب الالتقاء مع بوتين. بدا الأمر وكأن واشنطن لم تكن تنوي العودة إلى سياسة القمم الثنائية. لكن الزعيم الأميركي كان يملك سبباً وجيهاً لعدم الاندفاع للقاء بوتين. ففي 18 شباط من العام 2001، انكشفت فضيحة تجسّس تورط فيها عميل رفيع المستوى في الإف بي آي، روبرت هانسن، كان قد مضى على عمله لصالح روسيا، ومن قبلها الاتحاد السوفياتي، خمسة عشر عاماً (وسيعترف في تموز بذنبه في خمس عشرة قضية تجسّس وتآمر).

وعلى سبيل الانتقام، طردت وزارة الخارجية الأميركية في 22 آذار 50 دبلوماسياً روسياً مشتبهاً بتجسّسهم. وبالمقابل، أعلنت روسيا طرداً "موازياً" لخمسين دبلوماسياً أميركياً. وهبّت رياح باردة على العاصمتين من جديد. وبدأ مسؤولون كبار في كلا الجانبين بتبادل لغة عدائية لم تعد تُسمَع منذ بداية الثمانينيات. "تجسّس؟" تساءل روبرت كايزر، وهو صحفي بارز له عمود ثابت في صحيفة واشنطن بوست، معلقاً على فضيحة التجسّس في عددها الصادر في 24 آذار. "لقد أمسكنا بعميل الإف بي آي الذي يعمل لصالحهم لأن عميلاً روسياً يعمل لصالحنا كشفه لنا... ما زلنا نعيش في افتراضات وأفكار الحرب الباردة. من المسؤول عن هذه البلاهة؟ أو لعله سؤال تافه عبثي. فرقصة التانغو هذه تتطلب عدداً معيناً من الراقصين". وهكذا استمرت حفلة التانغو.

غير أن زعيم الكرملين لم يُظهر أي عاطفة حتى أثناء فضيحة التجسّس، وكأن الأمر لم يكن له أي علاقة بروسيا. كان يتجنّب أي شيء يمكن أن يجعل من تطبيع العلاقات مع واشنطن أمراً مستحيلاً؛ فلم يقترب يوماً من نقطة اللاعودة. وفي نهاية المطاف، أدركت واشنطن (من الواضح أن ذلك حدث بضغط من حلفائها الأوروبيين) بأن الوقت قد حان للتوقف عن تجاهل موسكو. وهكذا، وافق بوش

على لقاء بوتين في ليوبليانا في 16 حزيران من العام 2001، خلال رحلة أوروبية. فتنفّس فريق الكرملين الصعداء.

كان لقاء الزعيمين دافعاً على نحو غير متوقع، رغم البرودة التي كانت تغلف العلاقة بين البلدين. وقد ذهب بوش في التعبير عن ودّه نحو بوتين أبعد بكثير مما توقّعه الأميركيون والروس على حدٍّ سواء. قال بوش في مؤتمر صحفي بعد لقاء مع الرئيس الروسي "لقد نظرت في عيني ذلك الرجل ورأيت أنه صريح وجدير بالثقة. لقد تبادلنا حديثاً ودياً للغاية. لقد لمست روحه". حتى إن بوش دعا بوتين لزيارة مزرعته في تكساس.

إذاً، فقد شكّلت ليوبليانا نقطة تحوّل. إن مقاربة الرئيس الروسي للعلاقة مع الولايات المتحدة كانت مختلفة تماماً عن تلك الخاصة بالكثير من السياسيين الأوروبيين. فبدلاً من الانتقاد، كان بوتين يقلّل دائماً من أهمية الاختلافات والقضايا الحساسة، واضعاً نصب عينه باستمرار هدفه الأساس وهو تطبيع العلاقات مع واشنطن، الذي كان يعتبره جوهرياً بالنسبة لروسيا وحوارها مع الغرب. وكان واضحاً أن بوش كان يقدِّر ذلك حقّ تقديره. وهكذا، كان اللقاء بين الزعيمين بداية صداقتهما الشخصية. وقد ساعدت كوندوليزا رايس، مستشارة بوش للأمن القومي وواحدة من أكثر مستشاريه موثوقية، على بناء الثقة بين الرجلين، وقد أصبحت الدافع الأساسي وراء صياغة سياسة جمهورية جديدة تجاه موسكو.

بحلول صيف العام 2001، كانت الإدارة الجمهورية قد بدأت بتعزيز نفس النوع من العلاقات الشخصية والروابط الوثيقة مع الرئيس الروسي. ذلك التحوّل أثبت بأنه بدون العلاقات الشخصية والتفاهم بين الزعيمين سيكون من الاستحالة تقريباً بناء علاقة بنّاءة بين البلدين، وخاصة عندما يجمع أحد الزعيمين في يديه كل السلطات في بلده ولا يوجد أحد غيره للتحدّث معه. على أي حال، لقد ساعدت الكيمياء بين بوش وبوتين بلديهما على الخروج من تجمد ما بعد الحرب الباردة.

في تلك الأثناء، استمرت موسكو في سياستها المتمثلة في اللّعب في كل الميادين، فوقّعت في تموز اتفاقية صداقة مع الصين. كان بوتين يريد أن يحيل الشك المتبادل بين روسيا والصين إلى الماضي. كان بحاجة إلى علاقات جيدة مع أقوى جيران روسيا. غير أن الكثير من المراقبين رأوا في معاهدة موسكو مع بكين ردّاً آخر على الهيمنة الأميركية. "الآن يبدو أن روسيا والصين تحاولان... تقليص النفوذ الأميركي"، بحسب مقالة نُشرت في صحيفة إيكونوميست في 16 تموز. وهو كذلك إلى حدٍّ كبير، إذ إن كلتاهما كانتا تحاولان استغلال تقاربهما كورقة إضافية في مشكلتهما مع الغرب والولايات المتحدة. لكن بوتين لم يعتبر حواره مع بكين أداة لترويج فكرة تعدّدية الأقطاب، كما فعل بريماكوف منذ سنتين. كان حوار بوتين مع الصين موجّهاً براغماتياً نحو أولويات اقتصادية وأهداف قابلة للتحقيق. فالصين بالنسبة لبوتين لم تكن شريكاً أساسياً، ولا حليفاً ممكناً في لعبة معارضة الغرب.

في شهر آب، تلقّت روسيا زيارة من الديكتاتور الكوري الشمالي كيم جونغ إيل، الذي عبر البلاد في قطار مصفّح وعانقه بوتين بحرارة ورحّب به أفضل ترحيب في الكرملين (رحلات القطار هذه ستصبح تقليداً، إذ إن كيم سيأتي إلى روسيا ثانية في عام 2002). ظاهرياً، بدت روسيا وكأنها تعود إلى حلفائها السابقين، الأمر الذي أثار قلق الليبراليين الروس. لكن المفاوضات مع كيم، في الواقع، كان لها هدف آخر: كان بوتين يريد استعادة نفوذ روسيا على كوريا الشمالية وأن يصبح الوسيط بينها وبين بقية العالم.

كان هذا تحولاً بالغ الأهمية، فروسيا - بعيداً عن محاولتها تشكيل جبهات معارضة للغرب - كانت تحاول تشكيل قاعدة لحوار أكثر فائدة لها مع الغرب، ساعية بكل جهدها كي تكون شريكاً يملك شيئاً مادياً ليقدّمه. كان بوتين يقدّم دوراً جديداً لروسيا في العالم: المارد الإمبريالي سيصبح وسيطاً بين الغرب والدول التي كانت تسبب المشاكل للغرب. وهكذا فإن الدبلوماسية الروسية كانت تمرّ بمرحلة تطور جدّي في ظلّ زعيمها الجديد. ففي بداية حكم بوتين، كانت الدبلوماسية الروسية تهدف إلى تقليص هيمنة الغرب وعلى الأخص الولايات

المتحدة، لكنها أصبحت بشكل تدريجي أداة لبناء شراكة بناءة أكثر مع الغــرب. فإلى متى سيستمر هذا التحوّل.

في 11 أيلول من العام 2001، حصلت تجربة مؤلمة بالنسبة للغرب وأصــبحت اختباراً لقدرة روسيا على تحديد هويتها الدولية الجديدة. كانت ردّة فعــل بــوتين على الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة واضحة تماماً، إذ إنه كان الــزعيم الأجنبي الأول الذي يتّصل ببوش ليعلمه بتعاطفه ودعمه. وهكذا تبــيّن أن الخــط الساخن الذي وصل بين العاصمتين خلال الحرب الباردة مفيدٌ جداً في وقت كانت فيه كل الاتصالات الهاتفية مع واشنطن مقطوعة.

للمرة الأولى لم يتردّد بوتين. وأخذ خطوة صحيحة تماماً من الزاوية الإنسانية والسياسية. ولا يهمّ ما الذي دفعه للقيام بذلك، أكــان الحــدس أم الحســاب أم العاطفة، فعبارته التي أصبحت شهيرة الآن، "أيها الأميركيــون، نحــن معكــم!" الصادرة عن رجل يبدو من الخارج بارداً، كسرت الحاجز الذي بناه بنفسه بينــه وبين أصحاب التوجهات الليبرالية من الروس. باتصاله الهاتفي هذا، أخــذ موقفــاً صريحاً كزعيم مناصر للغرب.

بتلك الكلمات ومع استعداده لأن يصبح حليف الولايات المتحدة بــدون أية قيود، بدأ بوتين طوراً جديداً في العلاقات بين الولايات المتحدة وروســيا. وعلاوة على ذلك، قام بوتين في تلك اللحظة باتخاذ خياره الوجودي لصــالح الغرب. صحيح أن روسيا (والاتحاد السوفياتي) كانا قد أخذا خيــاراً مــاثلاً مناصراً للغرب خلال الحرب العالمية الثانية، لكن ذلك لم يمنعهما من دخــول عصر الحرب الباردة. أما في العام 2001، فقد اعترفت روسيا للمــرة الأولى في تاريخها، من خلال انضمامها إلى حلف ضد الإرهاب شُكّل من قبل الولايــات المتحدة، بهيمنة دولة أخرى واختارت طواعية أن تلعب دور الشريك الصــغير. ولكن، لم يكن باستطاعة أحد، حتى بوتين نفسه، القول بأن هذا التغيّر في دور روسيا نهائي وأن الطبقة الحاكمة الروسية ستقبل به؛ ما كــان يحــدث كــان

استثنائياً إلى درجة بعيدة، ومن الغرابة بحيث إنه لا يُصدَّق!

والأمر الذي لا يقل أهمية هو أن بوتين لم يطلب أي تعويض. فبعكس الحكام الروس والسوفيات السابقين، الذين دخلوا في مفاوضات قاسية في كل تسوية عقدوها مع الغرب، لم تكن هنالك مطالب بأي مقابل. لم تساوم روسيا هذه المرة، لأن بوتين أدرك بأن وجوده مع الغرب في ساعة الحقيقة تلك كان يصبّ في صالح المصالح القومية لروسيا. وبصرف النظر عما سيحدث في المستقبل، فإن هذا التحوّل الغربي سيكتسب منطقاً خاصاً به وقوة دافعة خاصة به.

إن تحوّل بوتين نحو الغرب لم يكن لعبة أو مناورة تكتيكية، بل كان تحوّلاً واعياً ومحسوباً بدقة. وسلوكه المحسوب والمدروس خلال محادثة العلاقات مع واشنطن خير دليل على ذلك. لا بد أنه أدرك بأن التردد، أو تكتيك الانتظار والترقب، كان سيعزز انعدام الثقة بين الغرب وروسيا أو حتى سيضع روسيا في معسكر الدول المنبوذة.

إضافة إلى ذلك، كانت ردّة فعل بوتين على هجمات الحادي عشر من أيلول نتيجة تغيرات في الذهنية الروسية. كانت روسيا - بصرف النظر عن الخطاب المتعجرف للطبقة الحاكمة، واستيائها من دور موسكو الجديد خلال التسعينيات - قد بدأت تفهم الواقع العالمي الجديد، و لم تقم بأية محاولة جدية لعكس حركة رقّاص الساعة. المفارقة في الأمر هي أن يعترف ضابط سابق في الكي جي بي بما عرفه المجتمع الروسي والنخبة الروسية لفترة من الزمن لكنهما لم يعترفا به حتى لنفسيهما، وهو أن التطلعات إلى الهيمنة والمطامح العالمية كانت حلماً واهياً.

غير أن مزاج الطبقة السياسية الروسية - عندما يتعلق الأمر بالأفعال - كان ما يزال متأرجحاً، حيث لم تُظهر حاشية بوتين المقرَّبة رغبة واضحة بالانضمام إلى حملة مكافحة الإرهاب والحرب في أفغانستان. و لم يكن مستشاروه أيضاً مستعدين للموافقة على الوجود الأميركي في آسيا الوسطى تحضيراً للعمليات العسكرية ضد طالبان. كان ردّ فعل رفاق بوتين بعد 11 أيلول مباشرة فظاً: "إن أراضي [اتحاد الجمهوريات المستقلة] لن تصبح أبداً ميداناً للعمليات العسكرية الغربية، ولن يطأ

جندي واحد من الناتو بقدمه على تراب آسيا الوسطى". هذا ما قاله وزير الدفاع سيرجي إيفانوف، أحد أقرب أصدقاء بوتين.

حتى إن بعض السياسيين الروس ألقوا باللوم على الولايات المتحدة وهيمنتها في ذلك الانتقام الإرهابي، كأن لسان حالهم كان يقول "هذا ما تستحقونه!" صحيح أن المجتمع صُدم بفعل تلك الهجمات الإرهابية، إلا أن غالبية الشعب الروسي لم تكن تحب أن تشارك روسيا في العمليات الروسية في أفغانستان، لأنهم لم يكونوا مستعدين للتورّط في معركة أخرى. لقد عرف الروس هزيمة عسكرية في أفغانستان في السبعينيات من القرن الماضي وكانوا ما يزالون يقاتلون دون نجاح في الشيشان[7].

كان بوتين يعاني من صعوبات حقيقية في التغلب على الاختلافات التي كانت تعصف بالطبقة السياسية الروسية، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يخالف نصيحتهم ويتّخذ موقفاً مستقلاً. وكان اتخاذ القرار بمشاركة روسيا في التحالف لمحاربة الإرهاب قد تمّ في اجتماع لوزراء السلطة دعا إليه بوتين في 22 أيلول. دامت الجلسة ست ساعات، ولم يقطعها شيء إلا اتصال هاتفي من بوش. في ذلك الاجتماع، كسر بوتين مقاومة جنرالاته. في الحقيقة، كان الأمر يتطلب الكثير من الشجاعة والإرادة. وهكذا، في ظهور تلفزيوني له في 24 أيلول، أوضح بوتين، بوجه صارم، موقف روسيا وأعلن استعدادها - مرقّماً كلماته - "للمشاركة في الحرب على الإرهاب".

هذه المرة، لم يكن التعاون الروسي مجرد كلام. فقد بدأت روسيا بمشاركة الولايات المتحدة في معلوماتها الاستخباراتية، وساعدت في مدّ الجسور بين الجيش الأميركي والتحالف الشمالي - المعارضة الأساسية لطالبان في أفغانستان التي كانت تدعمها موسكو لفترة طويلة - ووافقت على أن تستخدم الولايات المتحدة المطارات والقواعد العسكرية في البلدان الحليفة لروسيا، كيرغيستان وطاجكستان وأوزبكستان. كما استمرت في إرسال شحنات ضخمة من الأسلحة إلى التحالف الشمالي، وقدّمت مساعدات أخرى لمقاتليه، وفتحت المجال الجوي الروسي لرحلات النجدة الإنسانية.

الاختبار الجدي للعلاقات الأميركية الروسية جاء عندما بدأ الأميركيون التحرك إلى آسيا الوسطى استعداداً للهجوم على أفغانستان. للمرة الأولى في التاريخ الحديث تتواجد قوة عظمى أخرى في الباحة الخلفية لروسيا. كان ردّ بوتين على التحدي الجديد هادئاً. من المؤكد أن واشنطن أبلغت الكرملين مسبقاً وحصلت على الضوء الأخضر. ظاهرياً، حتى الجيش الروسي كان منضبطاً في ردّة فعله، فقد علّق نائب رئيس هيئة الأركان الروسية، يوري بالويفسكي، قائلاً: "لم نكن أعداء لأميركا منذ زمن طويل، لكننا لسنا شركاء تماماً حتى الآن". كما أضاف بأن وجود الأميركيين في آسيا الوسطى كان يحلّ المشاكل الخاصة بأمن الحدود الجنوبية لروسيا. إما أن الجيش الروسي قرّر عدم معارضة الرئيس أو أنه كان يشعر فعلاً بأن القوات الأميركية ستساعد روسيا في تأمين خاصرتها الجنوبية.

وقد أثنى وزير الخارجية الأميركي كولن باول على المساهمة الروسية في العملية العسكرية في أفغانستان ثناء كبيراً، مُصرحاً بأن روسيا كانت "عضواً رئيساً" في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، ولعبت "دوراً حاسماً" في نجاح التحالف "من خلال تقديم المعلومات الاستخبارية، ودعم التحالف الشمالي، وتسهيل دخولنا إلى آسيا الوسطى". في الواقع، لم يكن ذلك المديح مجرد لباقة أو تهذيب، لأن حجم المساعدة الروسية أذهل حتى أشد المشككين.

ثمة أوقات يصنع فيها القادة التاريخ. وثمة أوقات يصنع فيها التاريخ القادة. وهذا ما حصل في خريف العام 2001 في روسيا، عندما أرغمت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الرئيس الروسي على اتخاذ قرار حوّل سياسيّاً عادياً إلى زعيم أذهل العالم بتقديمه دوراً جديداً كلياً لروسيا. كان فلاديمير فلاديميروفيتش يسعى للتقرب من الغرب منذ مدة من الزمن، لكنه كان بحاجة إلى ما يحفزه لاتخاذ موقف واضح.

لنعد للخطاب الذي ألقاه بوتين في 24 أيلول، إذ كان فيه جزء آخر، يتعلّق بالشيشان. ربط بوتين في ذلك الخطاب موقف العالم بالوضع في الشيشان وقدّم

دعوة أخيرة إلى كل أفراد المجموعات المتمردة الشيشانية أعطاهم فيها مهلة 27 ساعة لإلقاء سلاحهم. ولكن، إذا كان الثوار يقاومون منذ سنين، فلماذا سيتخلون عن الكفاح طوعاً الآن؟ أبدى بوتين في خطابه استعداداً ضمنياً للتفاوض مع الانفصاليين المعتدلين. كما اعترف بأن الحرب كانت لها "ظروفاً سابقة ساعدت على نشوبها"، الأمر الذي يعني بأنه بدأ بمراجعة فهمه السابق للمأساة الشيشانية. ولكن، حتى لو بدأ الزعيم الروسي بالتردّد وحاول إيجاد حلٍّ سلمي للشيشان، إلا أنه لن ينفّذ ذلك الخيار، لأنه لم يكن مستعداً لتحقيق تقدّم آخر.

في تلك الأثناء، تابع الرئيس الروسي تحركه باتجاه الغرب. عندما وصل إلى ألمانيا في 25 أيلول، ألقى خطاباً دام ساعة كاملة في البوندستاغ، بلغة ألمانية خالية من الأخطاء، نال عليها تصفيق واستحسان النواب. اقترح بوتين في ذلك الخطاب محاربة مشتركة لبقايا الحرب الباردة في التفكير والسياسة. قال بوتين "ما زلنا نعيش مع نظام القيم القديم؛ نحن نتكلم عن الشراكة، لكننا لم نتعلم في الواقع حتى الآن أن نثق ببعضنا البعض. بالرغم من الكلمات اللدنة الكثيرة، إلا أننا نستمر سراً بمعارضة بعضنا البعض". تكلم بوتين كأوروبي بمصطلحات يمكن أن يفهمها الغرب، وقال الأشياء الصحيحة. كما ردّ بشكل غير مباشر على دعوة بوش لتجاوز تدابير الحرب الباردة، ملمّحاً إلى أن الغرب كان بحاجة للقيام بجزء من العمل أيضاً.

كان بوتين محقاً، فبعد عشر سنوات على انهيار الاتحاد السوفياتي والنهاية الرسمية للحرب الباردة، ما زال قادة العالم يستخدمون مفاهيم الماضي ذاتها. ووجود حلف الناتو نفسه خير دليل على ذلك. لقد أوضح المراقبون الروس بأنه إذا كان القادة الغربيون صادقين بخصوص إلغاء فصل الحرب الباردة، فإن عليهم ألا يتوقفوا عند إبطال التدابير الأمنية القديمة بل أن يتجاوزوها ويقوموا بتصفية الناتو نفسه، أو أن يدعوا روسيا للانضمام إليه. وإلا فإن الشكوك الروسية المتعلقة بالتوجهات المعادية لروسيا، وللمؤسسات الأمنية الغربية تصبح مبررة. غير أن المراقبين الروس كانوا يتجاهلون حقيقة أن النخبة الروسية وسلوكها – وليس فقط الآراء المسبقة الغربية – كانت في أغلب الأوقات تعطي المبرر للغرب كي يحتفظ بنظامه الأمني القديم.

كانت هنالك صلات متعددة قائمة مسبقاً بين روسيا وأوروبا. والتعاون في مجال الطاقة كان الأكثر انتاجية فيها، فالاتحاد الأوروبي كان ما يزال الوجهة الأساسية لصادرات الطاقة الروسية، حيث كانت بلدانه تشتري 53 بالمائة من صادرات النفط و62 بالمائة من صادرات الغاز الطبيعي. وكان حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي يشكل 48 بالمائة من إجمالي التجارة الروسية. كما أن الاهتمام المتنامي للأوروبيين بأجندتهم الأمنية الخاصة جعل من روسيا شريكاً رئيساً لهم في هذا المجال. في الواقع، كانت العلاقات بين روسيا وأوروبا تمتلك قاعدة أوسع بكثير من العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة. أكثر من ذلك، لعل بروكسل كانت تمتلك قوة أكبر من الولايات المتحدة فيما يتعلّق بتطبيق ضغط ثابت على موسكو من أجل تنفيذ المعايير الأوروبية في الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان. فبروكسل هي التي أرغمت الجيش الروسي على أن (على الأقل) يحاول التصرف بأسلوب أكثر تمدناً في الشيشان.

غير أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا لم يكن سهلاً وسلساً. كان السياسيون الروس يتساؤون دائماً من بطء وبيروقراطية إجراءات صنع القرار في بروكسل. وروسيا نفسها كانت بطيئة جداً في جعل تشريعاتها منسجمة مع معايير الاتحاد الأوروبي، وما زال يتوجب عليها أن تعي تماماً أهمية وآفاق "اتفاقية الشراكة والتعاون" مع الاتحاد الأوروبي، التي وُقّعت في العام 1997. بالنسبة لقادة الاتحاد الأوروبي، كان لديهم الكثير من الأمور التي ينبغي الاهتمام بها، مع انضمام دول أوروبا الشرقية والوسطى إلى الاتحاد، واستعداد تركيا لنفس الأمر، من خلال إصلاح مؤسساتها وبناء خطة تهدف لتحقيق وحدة متكاملة. كان لدى الأوروبيين خوف مبرر من إيواء روسيا بمقدراتها الهائلة ومشاكلها التي لا تقل عنها حجماً. لكن القيادة الأوروبية كانت مضطرة لإيجاد حلّ لمشكلة روسيا، فإذا كانت روسيا ستصبح عضواً كاملاً في أوروبا، فعلى الاتحاد الأوروبي النظر في كيفية التعامل مع هذه الأحجية. كان الوقت قد حان للتّفكير بتشكيل مناطق للتجارة الحرّة والتوجه نحو إنشاء اتحاد جمركي. وبوتين كان يضغط في ذلك الاتجاه.

اعتبر المراقبون بأن التعاون المتنامي بين روسيا وأوروبا يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحالف بينهما حول مجموعة من القضايا الدولية التي تختلف مواقفهما بشأنها عن موقف الولايات المتحدة، مثل موضوع الدفاع الصاروخي. لكن أحلام القوميين الروس بأن يكتسب هذا التقارب المحتمل نكهة معادية لأميركا لم يكن لها أي أساس واقعي، مع أنها قد تقلق واشنطن. فعلى الرغم من خيبة أمل أوروبا في واشنطن، إلا أنها لم تكن مستعدة لتجميد علاقاتها مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، لم يُظهر بوتين اهتماماً باستغلال الاختلافات بين الحلفاء الغربيين. والمفارقة في الأمر هي أن موسكو في بعض القضايا الدولية، بما فيها الإرهاب، كانت أقرب إلى واشنطن من أوروبا.

وكان على موسكو في خطوتها التالية أن تستعيد التعاون مع الناتو، الذي انقطع خلال أزمة كوسوفو في العام 1999. حتى إن بوتين جازف في التنويه بأن الحلف إذا كان سيتوسع كحلف سياسي بدلاً من اتحاد عسكري، فإن روسيا لن تعارض توسعه الجديد. كما ألمح إلى وجود اهتمام روسي محتمل في الانضمام إلى الناتو. في الحقيقة، لم يكن بوتين يؤمن بهذا الخيار، لكنه كان يريد معرفة ما إذا كان الحلف مستعداً للتعاون مع روسيا وإذا كانت النخبة الروسية مستعدة للتخلي عن موقفها القديم من الناتو.

على كل حال، روسيا لم تكن مستعدة للانضمام للناتو والتخلّي بموجب ذلك عن سيادتها. في الحقيقة، إن دخول روسيا إلى الناتو كان سيعني نهاية الحلف نفسه – لأنه سيفقد طبيعته التي تشكّل بها منذ نصف قرن. والكثيرون في الغرب، وخاصة في أوروبا الشرقية، لم يكونوا مستعدين لذلك أيضاً. بالنسبة لهم، كان الناتو ما يزال وسيلة "لإبقاء روسيا خارجاً". لكن محاولة بوتين، على الأقل، أظهرت مدى تغيّر المشاعر في الكرملين.

كان الناتو، من وجهة نظر الروس، قد بدأ يفقد لُحمته السابقة، وخاصة بعدما أثبت عدم ترابطه الشديد أثناء الحرب في أفغانستان. في الواقع، إن العلاقات المستقبلية بين روسيا والناتو لم تكن تعتمد على التفكير الأمني الجديد الروسي وحسب، بل على قدرة الحلف على تغيير نفسه. كان الناتو يواجه أزمة تتعلّق

هويته، ويبحث عن مهمة جديدة. وروسيا كانت في طريقها لصياغة دورها الجيوسياسي الجديد أيضاً. وعلى هذا الأساس، فإن قدرتهما على إيجاد أشكال جديدة للتعامل مع بعضهما البعض قد تكون إحدى الطرق التي ستمكنهما من معالجة مشاكلهما المتعلقة بالهوية.

كانت هنالك أسئلة كثيرة بحاجة لأجوبة: هل نثق ببعضنا كفاية؟ هل نحن متفقان على التهديدات التي تواجه العالم اليوم؟ هل يمكن إعلام روسيا مباشرة بأنشطة الناتو، وهل تريد روسيا ذلك؟ أحد المطلعين على بواطن الأمور في الناتو صاغ المعضلة على النحو التالي: "تملك روسيا باباً مشرعاً إلى الناتو، لكن القطار يتحرك!"

في تلك الأثناء، قرّر فلاديمير فلاديميروفيتش انتهاز كل الفرص المتاحة. وهذا هو سبب رقص الكرملين في كل الاتجاهات. لربما أحسّ الرئيس الروسي بأن الارتباط بين الناتو وروسيا سيكون عملاً صعباً. ولهذا السبب ربما لم يكن ينوي السعي وراء هذا الخيار بقوة. كان بوتين يدرك مشاعر الجيش الروسي جيداً. على أي حال، كانت هنالك أهداف واعدة أكثر، وواقعية أكثر بالنسبة لروسيا. أحدها كان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد بدأت موسكو بالفعل التشاور حول هذا الموضوع مع بروكسل وواشنطن.

ما يثير الاستغراب هو أن يُظهر فريق الكرملين، الذي كان بالأمس القريب فقط أخرقاً وعديم الخبرة، وكثير الارتياب في كل ما يفعله الغرب، بشكل مفاجئ استعداداً كبيراً للتعاون وأيضاً الطاقة اللازمة لإنجاز ذلك التعاون. وما لا يقل إثارة للاستغراب أيضاً هو ذلك التغيّر الذي طرأ على مزاج الطبقة السياسية الروسية. ففي العام 2001 وبداية العام 2002، كان معظم أفراد طبقة النخبة الروسية يحاولون التفوق على بعضهم البعض في إظهار إيمانهم بالقوة العظمى لروسيا، والمعاداة لأميركا بشكل خاص. كان الأمر يبدو وكأن روسيا الطموحة والشكوكة كانت ترجع إلى "طريقها الخاص" ثانية، فإذا بهذا التحوّل غير المتوقع يحدث، وفي ظرف أشهر قليلة فقط!

والآن، ها هي روسيا تعلن بأنها تريد أن تكون ليس فقط جزءاً من أوروبا والغرب، بل طالبت بشراكة مع الولايات المتحدة أيضاً وقبلت بدور الشريك الصغير. لكن هذا التحوّل الغريب في المزاج سبب مشاعر متضاربة: إذا كان باستطاعة هذا البلد ونخبته التحوّل في اتجاه ما بهذه السرعة، فإن باستطاعتهما أيضاً التحوّل باتجاه معاكس بنفس السهولة. كان يتوجب على روسيا أن تعي عواقب إظهار عواطف مثل الخوف، والذل، والشعور بالمهانة، والرغبة بالانتقام - حتى لو اقتصرت على دوائر النخبة - وعليها أن تتعلم كيف تضبط تلك العواطف.

سارع علماء الاجتماع لاختبار مشاعر الأمة فاكتشفوا بأن جزءاً كبيراً من الناس العاديين، بالرغم من إحساسهم بالإحباط، كان في جوهره يؤيد الغرب. فبحسب استطلاعات للرأي أُجريت من قبل إيغور كليامكين وتاتيانا كوتكوفيتس في نهاية العام 2001، كانت الغالبية الساحقة من الروس (87 بالمائة) تعتقد بأن على روسيا أن تتجه نحو البلدان الغربية، فيما كان 8 بالمائة منهم (معظمهم مسلمين) يفضلون التوجّه نحو البلدان الإسلامية. أما التوق للحفاظ على "الفرادة" فقد نُسي على ما يبدو؛ وهو ما لم يتوقعه المراقبون. وعندما سُئلوا "مع أي البلدان تكون الشراكة منسجمة مع مصالح أشخاص مثلك؟" الغالبية (63 بالمائة) ذكرت بلدان أوروبا الغربية، و45 بالمائة ذكروا بيلاروسيا، و42 بالمائة ذكروا الولايات المتحدة، و40 بالمائة أوكرانيا. بينما اعتبر 6 بالمائة فقط التعاون مع العراق وإيران ودول أخرى مفيداً. أما التعاون مع الصين فقد اعتُبر مرغوباً من قبل 22 بالمائة من المشتركين[8].

كان هنالك بعض الفئات الاجتماعية التي ما زالت تحتفظ بطموحات مبالغ فيها: 34 بالمائة من الشعب الروسي كانوا ما يزالون يعتبرون روسيا قوة عظمى ولا تقل في عظمتها عن الولايات المتحدة. ولكن، ثمة مجموعة أخرى أبدت تحرراً من عقدة القوة العظمى تلك، حيث عبّر 34 بالمائة من الروس عن رغبتهم بأن تكون روسيا مثل فرنسا أو ألمانيا أو اليابان. أما الغالبية العظمى فلم تكن تريد بلداً يمثل قوة عسكرية بل كانت تريد "بلداً مريحاً، وملائماً للعيش، تُعطَى فيه الأولوية لمصالح الناس ورفاههم وفرصهم"[9]. إذن، يبدو أن التحوّل نحو الغرب وقيمه في روسيا كان أكثر انتشاراً مما كان يعتقد الكثير من المراقبين. كان الروس أكثر

استعداداً مما كانوا هم أنفسهم يعتقدون لعيش حياة طبيعية في بلد طبيعي. وهكذا بدا أن عامل القوة العظمى لم يعد العامل الموحِّد الوحيد في روسيا.

كما تبيَّن أن الانطباع المأخوذ عن روسيا بكونها قلعة المعاداة لأميركا خاطئ أيضاً. فبحسب الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة الرأي العام في تشرين الأول عام 2001، 35 بالمائة من الشعب الروسي كان لديهم انطباع جيد عن الأميركيين، و44 بالمائة لم يكونوا يكترثون لهم، فيما كان انطباع 15 بالمائة منهم سيئ، و5 بالمائة لم يدلوا بآرائهم. ووفقاً لاستطلاع أجراه مركز VTsIOM في تشرين الثاني من نفس العام، أبدى 65 بالمائة من الروس رغبتهم بأن تصبح روسيا والولايات المتحدة حليفتين، و13 بالمائة لم يكونوا يكترثون للأمر، و12 بالمائة كانوا ضد الفكرة، و10 بالمائة لم يدلوا بآرائهم.

لكن الشكوك حيال نوايا أميركا بقيت كما هي. ففي تشرين الثاني، كان 37 بالمائة من أولئك الذين اشتركوا في الاستطلاع يعتقدون بأن الولايات المتحدة صديقة لروسيا، و44 بالمائة كانوا يعتقدون بأنها ليست صديقة، و19 بالمائة لم يدلوا بآرائهم. مع ذلك، عندما كانت الأسئلة تُطرَح حول أمور محددة، يتبيَّن أن الروس لم يكونوا ينظرون إلى الأميركيين كأعداء. فعلى سبيل المثال، جواباً على السؤال التالي: "هل تعطي دمك لأميركيين جُرحوا في عمل إرهابي؟" أجاب 63 بالمائة بنعم و10 بالمائة فقط قالوا لا (25 بالمائة قالوا بأنهم لا يمكنهم أن يكونوا واهبين، و3 بالمائة لم يدلوا بآرائهم).

غير أن هنالك أموراً تجعل المرء يعيد التفكير قليلاً. فغالبية الذين اعتبروا الولايات المتحدة حليفاً ممكناً ارتكزوا في موقفهم هذا بشكل أساسي على وجود عدو مشترك للبلدين. وهذا في الواقع موقف روسي سوفياتي نموذجي: ضد من سنتصادق؟ فإذا اختفى ذلك العدو المشترك، أي شيء مشترك سيبقى للبلدين؟ عندها ستجد روسيا والولايات المتحدة نفسيهما مرة أخرى بعيدتين عن بعضهما البعض – إن لم نقل في معسكرين مختلفين – الأمر الذي قد يعيد تفجير الشكوك المتبادلة بينهما من جديد. وهذا ما حدث بالفعل وبأسرع مما قد يتوقّعه أي شخص[10].

في 13 تشرين الثاني من العام 2001، طار بوتين إلى واشنطن من أجل لقاء قمة. وبينما كان يتمّ استقباله في واشنطن، كانت كابول في طريقها للسقوط وكانت حركة طالبان قد بدأت بالتفكك. لم يدرك أفراد البعثة الدبلوماسية الروسية، إلا قلة منهم، بأن الانهيار السريع لنظام طالبان سيقوّض الشراكة بين روسيا والولايات المتحدة؛ فقد أصبح بإمكان واشنطن الآن التصرف بشكل أحادي. إن سقوط طالبان وضع ورقة رابحة في أيدي أشخاص في الإدارة الأميركية أصرّوا على ألا تضيّع وقتها بعد الآن في تأليف الأحلاف وتملّق الحلفاء.

في البداية، كانت معنويات بوتين مرتفعة. "أنا متفائل جداً"، قال بوتين مبتسماً قبل رحلته. "إن كان هناك من يظن بأن روسيا يمكن أن تصبح عدوة للولايات المتحدة ثانية، فإنني أعتقد بأنهم لم يفهموا ما حصل في العالم وما حصل في روسيا". من الواضح أنه كان يأمل بأن تعمل الكيمياء بينهما عملها على بوش وتقنعه بالمحافظة على النظام الأمني القديم الذي كان يريد الزعيم الروسي الحفاظ عليه بأي ثمن. بدا بوتين بأنه كان يصدق بأن نجاحه في الحفاظ على اتفاقيات الحدّ من الصواريخ البالستية (ABM) سيكون دليلاً على قوة قيادته بالنسبة للمؤسسة السياسية الروسية، والفشل في القيام بذلك سيُعتبَر ضربة له شخصياً. غير أن واشنطن أوضحت على نحو ليس فيه أي لبس بأن انسحابها من الإطار الأمني القديم أمر حتمي، وأن الأميركيين، في ذلك الحين على الأقل، لا ينوون توقيع معاهدة لتخفيض الأسلحة الهجومية، كما كانت موسكو تصرّ. كان البيت الأبيض يريد قطع كل ما يربطه بالماضي بشكل كامل دون انتظار الكرملين حتى يصبح جاهزاً للانضمام إليه في القيام بذلك.

بدا على بوتين الإحباط وخيبة الأمل بشكل واضح - رغم صعوبة الوصول إلى ما وراء ذلك القناع الذي يرتديه دائماً - ولكن، ليس لأنه شعر بأن الأمن الروسي كان مهدداً بل لأنه كان مجبراً على تقديم تفسير لطبقته السياسية حول سبب فشله في إقناع الأميركيين بالحفاظ على القواعد القديمة للّعبة في مجال الأمن. في الحقيقة، لقد أخطأت موسكو في الأساس بإعطاء هذه الأهمية لاتفاقيات ABM، وبجعل العلاقات الأميركية الروسية معتمد عليها. لم يكن من الحكمة من جانب

الدبلوماسية الروسية تضييع كل ذلك الوقت والطاقة على غاية لا يمكن تحقيقها، ووضع الرئيس في مثل ذلك الموقف المحرج. لكن بوتين سرعان ما بيّن بأنه كان يتعلم من أخطائه.

أحسّ توني بلير بأن صديقه فلاديمير كان بحاجة ماسة للدعم، فأرسل في 16 تشرين الثاني من العام 2001 رسالة من أربع صفحات إلى اللورد جورج روبرتسون، الأمين العام لحلف الناتو، اقترح فيها تشكيل لجنة مشتركة من الناتو وروسيا. وكان الهدف من ذلك توسيع نفوذ روسيا على دائرة صنع القرار في الناتو، ولو في مجالات يتمّ التفاوض عليها بصرامة. بدا المقترَح وكأنه تعويض معنوي على تصفية النظام الأمني القديم. لكن فكرة رفع مستوى تعاون روسيا مع الناتو - وإن في مجموعة محدودة من القضايا - أثارت مقاومة من أعضاء الناتو الجدد، بولندة، وهنغاريا، وجمهورية التشيك. وذلك كان مفهوماً على أي حال، لأن تلك الدول كانت تبحث عن ملجأ لها تحت سقف الناتو من أي عدوان روسي محتمل، فإذا بها تجد نفسها مرغمة على الجلوس معها على نفس الطاولة مجدداً.

والأهم من ذلك هو أن دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأميركي، رفض صراحة تطوير العلاقات بين الناتو وروسيا. فبحسب صحيفة نيويورك تايمز: "قام السيد رامسفيلد في تشرين الثاني بمحاولة اللحظة الأخيرة لإزالة فقرة 'الناتو في 20' من مسودة البيان الذي سيصدره الوزير كولن باول ووزراء خارجية دول الناتو التسعة عشر في بروكسل". إن تدخّل بوش وحده هو الذي ساعد على الإبقاء على فكرة "الناتو في عشرين"[11]. من الواضح أن سياسة باول ورايس الهادفة لتحقيق ارتباط أكثر فعالية مع روسيا هي التي ربحت؛ في الوقت الحاضر على الأقل.

في 13 كانون الأول، أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من معاهدة ABM. كانت ردّة فعل بوتين على ذلك الإعلان هادئة دون التخلي عن موقفه، ووصف القرار بأنه "خاطئ"[12]. لكنه في نفس الوقت اعترف بأن الانسحاب لا يهدّد الأمن الروسي. لم يكن بوتين يريد أن تبقى العلاقات الروسية الأميركية تحت رحمة المتعنتين أكثر من ذلك.

كانت السنة الثانية لبوتين في السلطة تقترب من نهايتها. أخيراً أصبح فلاديمير فلاديميروفيتش – بعد كثير من التردّد والنظر إلى الخلف، والتودّد إلى المحافظين – واثقاً من نفسه كي يعمل على إنجاز برنامجه للتحديث. لقد أثبت بأنه لم يحصل على سلطته ويقوّيها من أجل المحافظة عليها فقط، بل لأن لديه مهمة يريد تحقيقها. في الحقيقة، كان بوسع بوتين التفاخر بأنه لم يضيّع وقته على الأقل في مجالين اثنين: الاقتصاد، والسياسة الخارجية.

بدءاً من العام 1999، شهدت روسيا معدلات نموّ اقتصادي عالية، إذ بلغ معدل نموّ الاقتصاد الروسي 8.3 بالمائة في العام 2000، و5.8 بالمائة في العام 2001. أما النموّ المتوقع للعام 2002 فكان 3.6 بالمائة. وازداد الناتج الإجمالي الروسي 20 بالمائة في العام 2001، أي أكثر بحوالى 72 بالمائة من المستوى الذي بلغه في العام 1990. خلال تلك السنوات، كل المشاكل المتعلقة بعدم دفع الأجور، والرواتب التقاعدية، والمقايضة كانت قد حُلّت بشكل كامل تقريباً. فبعد أن فرضت الحكومة ضريبة ثابتة على الدخل الشخصي بنسبة 13 بالمائة في العام 2000، قفزت العوائد بنسبة 50 بالمائة. وبذلك حافظ بوتين على الميزانية متوازنة وأبقى التضخّم تحت السيطرة.

وللمرة الأولى منذ الثورة البلشفية، سمح قانون الزراعة الجديد للمواطنين بشراء وبيع أراضٍ غير زراعية. ونتيجة لذلك، أصبح سوق الأسهم الروسية الأول في العالم، بربح بلغ 77 بالمائة، واستمرّ في الصعود. "منذ أن جاء بوتين إلى السلطة تحسَّن كل شيء تقريباً بالنسبة للمستثمرين"، على حدّ قول المستثمرين الأجانب. وقد جلب الصندوق الشرقي التابع لبنك بارينغس، المسجَّل في دبلن، للمستثمرين ربحاً وصل إلى 34 بالمائة في العام 2001، و50 بالمائة على مدى ثلاث سنوات. كما ارتفعت أسهم بنك "The Credit Suisse First Boston" 36 بالمائة في العام 2001، و45 بالمائة في النصف الأول من العام 2002. بدا الأمر وكأن فورة البحث عن الذهب قد عادت إلى روسيا، وفقاً لباتريك كولينسون في مقالة نُشرت في صحيفة الغارديان في 4 نيسان عام 2002.

في منتصف العام 2001، انخفضت معدلات النموّ إلى حدٍّ ما، والسبب

الرئيس في ذلك يعود للركود الاقتصادي العالمي. لكن المراقبين توقعوا بأن روسيا ستبقى مستقرة حتى لو انخفضت أسعار النفط إلى 15 دولاراً للبرميل الواحد، ولن تفقد إلا احتياطياتها المالية. وفي تلك الحالة، سيتوجّب عليها العودة إلى صندوق النقد الدولي في العام 2003 لمساعدتها على دفع ديونها.

مع ذلك، فقد كانت هنالك مؤشرات أخرى مثيرة للقلق. مثل الاستثمار الأجنبي الذي بلغ 2.5 مليار دولار في العام 2001 - وهو رقم عادي جداً - وأقل من ذلك بقليل في العام الذي سبقه. وهذا يعني بأن ما اجتذبته روسيا من رأسمال أجنبي كان أقل مما اجتذبته بولندة، وجمهورية التشيك. شركات النفط الروسية نفسها لم تكن تستثمر في قطاعات أخرى من الاقتصاد، لأن الأسواق كانت ما تزال غير مأمونة، وهذا يعود إلى أن غالبية المقدرات الروسية كانت في أيدي الطبقة الثرية المتنفذة في روسيا التي لم تكن مستعدة للتنافس أو للسماح بوجود لاعبين أجانب. ولم يكن ثمة نظام مصرفي مناسب كي يساعد على تطوير اقتصاد متنوع وفعال. وفوق ذلك كله، كان النظام القضائي إما في جيب السلطة التنفيذية أو جيب الأثرياء المتنفذين. "كي تصبح 'طبيعية'، كانت روسيا بحاجة لوجود مقاولين، وبروز شركات تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم"، كما أكدت مقالة نُشرت في صحيفة نيوزويك في 13 أيار.

وما كان يدعو للقلق أكثر من ذلك كله هو التخلّفات عن دفع الأجور والرواتب التقاعدية. ففي بداية العام 2002، بلغت التخلفات 2.7 مليار روبل (90 مليون دولار). وكان معدل التأخير في دفع الأجور، في عشرة أقاليم، يبلغ عشرة أيام. إذاً، في تلك الأيام، كان بالإمكان المحافظة على الاستقرار الاجتماعي فقط من خلال دفع الأجور والرواتب التقاعدية في وقتها.

مع ذلك، كان الاقتصاد الروسي ما يزال معرّضاً للخطر. كانت هنالك ثلاثة عوامل للاستقرار الاقتصادي في روسيا: قطاع الطاقة والمواد الخام، وأنشطة المجموعات الصناعية المالية الكبرى، والتحديث "من فوق" باستخدام الأساليب الديكتاتورية. لكن هذه العوامل كانت تتسبّب ببعض المشاكل بدورها. فالاتجاه نحو المواد الخام أنتج اقتصاداً غير متوازن يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط

والغاز. والشركات الروسية الكبرى ذات الفروع العديدة - الشبيهة بالشركات الكورية الجنوبية العملاقة "chaeboles" - التي كانت تسيطر على الاقتصاد لم تكن تسمح بظهور شركات تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم. أما بالنسبة للتّحديث من فوق فقد كان يولّد ضغطاً بيروقراطياً هائلاً، الأمر الذي كان يشكل عائقاً أمام ظهور المبادرات الخاصة والمشاريع التجارية الحرة، التي بدونها يصبح وجود سوق فعال ضرباً من المستحيل.

كان عالم الاقتصاد الروسي يفغيني ياسين محقاً في المطالبة بإعادة هيكلة جذرية للاقتصاد الروسي، إذ إن الخطوات التي اتخذها الرئيس الروسي حتى ذلك الوقت لم تكن كافية. اقترح ياسين عدة أشياء، من بينها الإصلاح المصرفي، وتأسيس أسواق للسندات المالية، وإعادة تنظيم "احتكار الموارد الطبيعية"، وتخفيض قيود الدولة، وتعزيز المبادرات الخاصة. لكن المهم هو أن يشعر الكرملين بضرورة الدفع باتجاه إنجاز الخطوة التالية من الإصلاحات. أو كما قال يغور غايدار لصحيفة ييجينيديلني جورنال في 7 أيار من العام 2001: "في العادة، تُنفَّذ الإصلاحات عندما يصبح من المستحيل تأخيرها أكثر من ذلك، أو عندما تكون ضرورية". لكن الشعور العام في موسكو، في نهاية العام 2001 وبداية العام 2002، كان يشير إلى أن مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي تحقّق كان كافياً، وأن روسيا لم تكن مستعدة للمزيد من إعادة الهيكلة الجذرية.

وبعيداً عن العقبات الاقتصادية التي استمرّت في إعاقة تحقيق المزيد من الإصلاح الاقتصادي، كانت هنالك موانع أساسية أخرى تقف أمام إنشاء سوق عصري. وهذه الموانع نشأت من الافتقار إلى وجود فصل محدّد بين الميادين السياسية الاقتصادية، والخاصة والعامة؛ الأمر الذي أفضى إلى الدّمج بين التجارة والسلطة، ما أدى بدوره إلى انعدام الشفافية، والفساد، وانحراف السلوك الاقتصادي، والتأثير الإداري على الاقتصاد. في الحقيقة، إن العنصر الجوهري في تحقيق المزيد من الإصلاحات الاقتصادية لم يكن يتعلّق بالعوائق الاقتصادية بحدّ ذاتها بل بإحداث تغيير في النظام السياسي نفسه.

مع ذلك، لم يكن واضحاً بعد ما إذا كان الرئيس وفريقه مستعدين للانتقال

من سياسة الاستقرار إلى سياسة الإصلاح البنيوي التي ستقوم بتحويل العلاقات بين الدولة والمجتمع، بين البيروقراطية والتجارة، بشكل جذري. لكن بوتين - بعد إعادة إطلاق الإصلاح الاقتصادي - عاد إلى التردّد من جديد. وفي هذا الخصوص، قال أحد أشد المتفائلين من المراقبين الأجانب لإصلاح السوق الروسي، أندرز أسلاند، في بداية العام 2002 بعد زيارته روسيا: "البيروقراطية السوفياتية تعود ببطء، موسعة من تشريعاتها المتعددة... إن المحاولة الرائعة لإنجاز إصلاح بنيوي قد وصلت إلى نهايتها".

وهكذا، بعد إعطائه المزيد من الأكسجين للمشاريع التجارية والمبادرات الخاصة، ضغط الكرملين على دواسة أخرى زادت من السيطرة البيروقراطية، التي وقفت عائقاً في وجه قوى الحرية الاقتصادية والتنافس، وأعادت الاقتصاد إلى التحكم الاستبدادي. غير أن هذا التأرجح في الاستراتيجية الاقتصادية كان محاولة من روسيا لتسريع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، من جهة، وتحولاً من جانبها إلى إجراءات الحماية الاقتصادية، من جهة أخرى. وتلك السياسة حافظت على نوع من التوازن المهزوز. ورداً على هذه التحديات الجديدة التي كانت تواجه روسيا، كان يتوجّب على الكرملين أن يدعم فئات اجتماعية جديدة مهتمة بالمزيد من التحوّل الدينامي وتقديم رؤية واضحة للمستقبل.

الميدان الوحيد الذي حقّقت فيه روسيا تقدماً ملحوظاً هو العلاقات الدولية. في أواخر العام 2001، أطلق الرئيس ثورة في السياسة الخارجية الروسية، متجاوزاً الدور الجيوسياسي التقليدي لروسيا. فقد جعل بوتين روسيا حليفة للدول الغربية في التحالف لمكافحة الإرهاب، راضياً بعدم توازن الحلف، ووافق على الوجود الأميركي في حديقتها الخلفية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي، وأبدى استعداده لتخطّي السياسة التقليدية في العلاقات مع الغرب. وهذا كان يوازي التخلي عن مطامح القوة العظمى لروسيا، الأمر الذي صدم حتى أقرب رفاقه.

هل كان هذا التحوّل ناتجاً عن ارتباك الكرملين وافتقاره للخيارات - أي، براغماتية مرغَمة - أو كان نتيجة حسابات معينة في الأجندة الجديدة؟ إذا كانت أفعال بوتين مرغمة، فقد كان باستطاعة الكرملين العودة إلى تذبذبه في أية لحظة، وربما حتى القيام بدورة عكسية.

الانطباع الذي حصل عليه المراقبون هو أن الرئيس الروسي كان واقعاً تحت تأثير مجموعة من الظروف المتناقضة إلى حدٍّ بعيد. وهذه التناقضات كانت تتضمّن إدراكه لضعف روسيا وعدم قدرتها على مقاومة الضغط من الغرب وخاصة من واشنطن، ورغبته في التعاون مع الغرب واستغلال الموارد الغربية، وفي الوقت نفسه عدم معرفته لكيفية تنمية المصالح الروسية من خلال التعاون مع البلدان الغربية؛ أي عدم معرفته لما يمكن التفاوض عليه، وكيف ومتى وأين يمكن لروسيا أن تكون شريكة مع الغرب، ومتى يمكن أن تكون حليفة فقط؟ ودعونا نضيف إلى ما سبق، ربما، ارتباك بوتين. في الحقيقة، كانت الأحداث تتكشّف بسرعة، وكان لدى بوتين الكثير من الأشياء على الطاولة، وهو ما كان أي سياسي يملك خبرة أكبر منه سيجد صعوبة في التعامل معها. أغلب الظن أنه سار مع التيار، دون مقاومة.

غير أن الرئيس الروسي، مع كل ظنونه وشكوكه ودواعي قلقه، كان يدرك بأن هدفه المتمثّل في بناء روسيا القوية يمكن تحقيقه فقط من خلال ارتباط أوسع مع الغرب. كان باستطاعة بوتين التصرف بطريقة مختلفة في الكثير من المناسبات، مثل منع وصول الجيش الأميركي إلى آسيا الوسطى وخاصة جورجيا، لكنه لم يفعل. وكان باستطاعته كذلك أن يراقب عن بعد كيف تسير الحرب على الإرهاب في أفغانستان، لكنه اشترك فيها بفعالية أكبر حتى من بعض حلفاء أميركا. وبشكل عام، كان باستطاعته أن يتصرف مثل القادة الصينيين، الذين كانوا يراقبون التطورات ببرود مصطنَع، لكنه قابل الأميركيين في منتصف الطريق. حتى إنه مضى في علاقاته مع أوروبا إلى أبعد من هذا. وإضافة إلى ذلك، كان بوتين قد بدأ بتقليص طموحات روسيا قبل 11 أيلول، حيث قرّر - رغم معارضة الجيش - التخلّي عن قاعدتين عسكريتين روسيتين في الخارج، هما قاعدة لوردس في كوبا وقاعدة كامران في فيتنام، اللتان كانتا تمثّلان رمزين للمكانة الجيوسياسية لروسيا.

لكن سياسة بوتين الخارجية، في الوقت عينه، كانت ما تزال بدون أجندة ملموسة توضّح كيف خططت موسكو للتعاون مع الغرب، ومن بين حاشيته مَنْ سيكون مسؤولاً عن أجندته الجديدة هذه. لقد بدأ بوتين ثورته في السياسة الخارجية بشكل فردي تقريباً، بدون دعم من فريقه. كانت مبادرته الخاصة، مشروعه الخاص. كان بوتين يشبه "الحارس الوحيد" (نسبة لمسلسل أميركي قديم عن بطل من أبطال رعاة البقر) الذي يسعى لتحقيق مشروعه بينما كانت حاشيته واقفة جانباً تراقبه وهي تتحرّز؛ هل سينجح أم سيفشل؟ في هذه الحالة، لقد سمحت له ديكتاتوريته بتقريب روسيا إلى الغرب أكثر.

ولكن، ما لم يحصل بوتين على دعم الطبقة السياسية من أجل إنجاز هذا التقدّم، وما لم يشكّل فريقاً جديداً يتضمّن أناساً متحررين من العقلية القديمة وأساليب الحرب الباردة البائدة، فإن سياسته الجديد، على الأرجح، لن تعمّر طويلاً ولن تكون قابلة للتحقيق. علاوة على ذلك، فهو كان بحاجة إلى دعم الشعب أيضاً في هذا التقدّم؛ فلقد كان بوتين يسعى لتحقيق ذلك دون شرح أهدافه للشعب الروسي، ودون محاولة تشكيل إجماع وطني. حتى الليبراليون والديمقراطيون هزّوا أكتافهم استغراباً وهم يراقبون سياسته الخارجية التي كانت أشبه بلعبة شطرنج، متسائلين عما كان يفعله الرئيس: هل هذه تكتيكات أم استراتيجية، غاية أم وسيلة؟

لقد فاجأ الرئيس الروسي المجتمع الأوروبي أيضاً بالتفافته المباغتة نحوهم. كانت أوروبا مهتمة فعلاً بإنجاز شراكة كاملة مع روسيا، لكن حمولها وعادتها في انتظار الولايات المتحدة كي تمهّد لها الطريق ضيّع عليها الفرصة. في تلك الأثناء، كانت أميركا منشغلة باهتماماتها وهواجسها. والغرب المشغول بمشاكله، بدا بأنه لم يكن يملك القوة ولا الرغبة في التفكير بضمّ روسيا إلى فلكه. كان الناس قد سئموا من المشاحنات الدائمة مع روسيا، والقلة القليلة التي هلّلت للإصلاح الروسي في البداية بدأت بالتفكير بشكل مختلف آنذاك: "لعل هؤلاء الروس حقاً مختلفون. إنهم لن يتطوّروا أبداً إلى الحدّ الذي يمكّنهم من التكيّف مع القيم الغربية. دعوهم يعيشون في أوروبا الآسيوية الخاصة بهم. على الأقل حينئذ سيكونون مفيدين من خلال حماية الغرب من الصين".

كتب السفير البريطاني السابق في موسكو رودريك برايثويت في كتابه عبر نهر موسكو: "عندما أُحبط التفاؤل السطحي، تلاشت السعادة الغامرة الغربية، وعاد الرهاب من روسيا... ولم يتم التعبير عن هذا الرهاب الجديد من خلال الحكومة، بل من خلال تصريحات سياسيين تركوا مناصبهم، ومنشورات الخبراء الأكاديميين، وكتابات الصحفيين التفصيلية، ومنتجات الصناعة الترفيهية. والمسؤولون عن إثارة وتحفيز هذا الرهاب هم الذين كانوا يعتقدون بأن الحضارة الأورثوذوكسية الروسية مقدَّر عليها أن تبقى بعيدة عن الغرب"[13]. ولسوء الحظ، قامت الطبقة السياسية الروسية بفعل الكثير لتغذية الانتقادات الغربية لروسيا والظنون الغربية بها.

كانت سنة بوتين الثانية في السلطة تقترب من نهايتها. كانت معدلات قبوله العالية تبدو وكأنها قد تجمّدت، كتعويذة ضد الهزيمة. في كانون الثاني عام 2001، عبَّر 73 بالمائة من الشعب الروسي عن قبولهم للرئيس؛ نسبة يحسده عليها يلتسين وغورباتشوف. وكان 42 بالمائة من الروس يشعرون بأن عام 2001 سار بنجاح بالنسبة لروسيا، بينما كان 38 بالمائة منهم يعتقدون العكس، و20 بالمائة لم يبدلوا بآرائهم. وكان المجتمع مقسَّماً في رأيه بالأحداث المتعلقة بتطوّر روسيا، حيث كان 45 بالمائة منهم يعتقدون بأن كل شيء يسير في الاتجاه الصحيح، بينما كان 39 بالمائة يرون الأمور تسير في الاتجاه "السيئ". مع ذلك، فالتفاؤل كان سائداً، بشكل عام. كان الروس ينظرون إلى المستقبل في ضوء ساطع[14]. ولكن، أياً منهم لم يكن واثقاً من مدى ديمومة ذلك التفاؤل.

الفصل الثامن

ارتباك الكرملين

طبيعة الاستقرار. الاستياء يستمر. خطاب جديد إلى الأمّة يعكس ارتباك الكرملين.
بوتين يتحوّل إلى الغرب مخلّفاً النخبة وراءه. يلتسين غير راضٍ عن خليفته.
شكوك جديدة. الشيشان تنكّر بنفسها ثانية. الخيار الروسي التقليدي:
الحرية أم النظام؟

كان من المفترض أن تكون سنة 2002 آخر سنة هادئة قبل وصول حمّى الانتخابات الجديدة (الانتخابات البرلمانية ومن ثم الانتخابات الرئاسية) التي كانت ستجري في العامين 2003-2004. قبل الإصابة بحمّى الانتخابات، كانت ما تزال أمام روسيا فرصة للتفكير في الاتجاهات والخيارات الرئيسة، وأمام رئيسها فرصة لمتابعة سياسته في التّحديث. ولكن، لطالما خالف هذا البلد كل الخطط وكل التوقعات. إن روسيا قابلة للتورط في منافسة جديدة ونزاعات سياسية عنيفة حتى قبل أن تدرك ذلك.

جاءت بداية العام 2002 لتؤكد على خط فلاديمير بوتين السياسي وطبيعة حكمه. بعد نقلته المؤيدة للغرب في الساحة الخارجية، استمر بوتين في الساحة الداخلية على سياسته المبنية على مبادئ متناقضة (كان ليبرالياً، ومركزياً، وشعبياً في الوقت نفسه). كان بوتين رجل إجماع وسياسياً استبدادياً، وطنياً روسيا ومناصراً للغرب في نفس الوقت. ولهذا السبب ستجد أن نصف الشعب الروسي لم يكن يعرف ما هي حقيقة زعيمه بالضبط. لكن الجميع كانوا ما يزالون يرون ما يريدون

أن يروه ويتصورون الوجه الذي يحبونه. من المدهش بالفعل نجاح بوتين في لعب دور رجل الجميع لمدة طويلة؛ فهذا الدور يحتاج إلى براعة وحظّ بكل تأكيد.

أعلن بوتين، بعكس الرأي السائد، أن عقوبة الإعدام ستُحظّر في روسيا؛ خطوة باتجاه النموذج الغربي. كما منح المواطن الروسي الحق بامتلاك حساب مصرفي في الخارج، وأيّد مجموعة جديدة من القوانين الليبرالية التي قدمتها الفئة الإصلاحية من حكومته، واستمر في توجهه نحو الغرب، قاطعاً أشواطاً إضافية في مأسسَة علاقات روسيا مع الغرب وبناء الثقة مع الشركاء الغربيين.

لكنه في الوقت نفسه اتخذ قرارات تهدف إلى تملّق التقليديين من الشعب الروسي والنخبة الروسية. حيث صادق على قانون يتعلق "بمكافحة التطرف"، الذي أعطى، من خلال تعريفه الواسع للتطرف، الفرصة لقوى الأمن باعتبار أية معارضة أو أي انشقاق على أنه شكل من أشكال التطرف. كما أيّد مشروع قانون الخدمة العسكرية البديلة المقدَّم من قبل هيئة الأركان التي كانت تعتبر الخدمة العسكرية البديلة عقوبة، وأيّد كذلك قانون الهجرة الذي صعَّب شروط الحصول على المواطنة الروسية.

واستمرت في روسيا محاكمات الأشخاص المتهمين بالتجسّس - من الواضح أنها حصلت بمعرفة الرئيس - لتمريرهم المزعوم معلومات سرية لوكالات استخباراتية غربية. ومن بين تلك المحاكمات، اشتُهرت بشكل خاص قضية الصحفي غريغوري باسكو، الذي قدَّم للصحافة اليابانية معلومات عن التلوث النووي الناتج عن الغواصات الذرية الروسية في بحر اليابان. اتُّهم الصحفي بكشف أسرار الدولة وحُكم عليه بالسجن أربع سنوات في معسكرات الأشغال الشاقة. ورغم الاحتجاج على الحكم في روسيا والخارج، إلا أن السلطات رفضت إعادة النظر فيه.

وبالنسبة للإصلاح الاقتصادي، لم يكن بوتين، على ما يبدو، قد قرّر بعد إلى أي حدّ سيسير في التقدم الذي أحدثه في السوق، فهو لم يجرؤ حتى تلك اللحظة على مهاجمة مؤسسات الرأسمالية البيروقراطية التابعة للطبقة الحاكمة في روسيا. وتحت الطاولة، استمرت الصفقات بالتحكّم في ساحة اللّعب. واستمرت الحكومة

في إنفاق الكثير من وقتها وطاقتها على تسوية مصالح العائلات الثرية والأشخاص المتنفذين. وكان مصير القوانين والمؤسسات الاقتصادية يُحدَّد من قبل الرئيس شخصياً. حتى إن التشريعات الجديدة المتعلقة بالسوق صيغت بحيث تعطي الرئيس الفرصة لاتخاذ القرارات الاقتصادية دون الرجوع للبرلمان.

ومع أن الكرملين، في بعض الحالات فقط، قام بتسريع عجلة الإصلاح الاقتصادي، إلا أن الاعتماد الحصري للسوق على السلطة التنفيذية قلّص من الحريات الاقتصادية، وحافظ على الدور المهيمن للبيروقراطية في إدارة الاقتصاد. في الواقع، لقد زادت الشريحة العليا من السلطة التنفيذية من سيطرتها على السوق إلى درجة مساوية لسيطرتها أثناء حكم يلتسين.

على الجبهة السياسية، لم يعد حكم بوتين ذلك الحكم الرئاسي الصارم والمطلق، الذي كان ينبغي أن يؤدي - وفقاً لخطة الكرملين - وظيفة حزام ناقل مشحّم بشكل مثالي. لقد أدركت السلطات مسبقاً بأن مثل هذا النظام يستحيل تطبيقه في روسيا بدون إكراه وقمع. والكرملين لم يكن مستعداً للعودة إلى الأساليب القمعية والديكتاتورية. لقد بدت روسيا بأنها لم تعد تحتمل ذلك أكثر.

وهكذا أصبح حكم الرئيس الروسي الثاني بعد انهيار الشيوعية يشبه أكثر فأكثر مَلَكية يلتسين المنتخَبة، بصرف النظر عن مدى اختلافه الشخصي عن سلَفه. كان نظام بوتين، مثل سابقه، يتضمّن خليطاً من عناصر غير منسجمة: تأكيد على الخضوع وعدم القدرة على التأقلم مع المقاومة الداخلية؛ محاولات لتقوية دولة مركزية وإذعان للأنظمة الإقليمية الإقطاعية؛ رغبة بإيقاف المساومة واستمرار عقد الصفقات. صحيح أن كرملين بوتين كان قد نجح حتى ذلك الوقت في تطبيق قوانين أشد صرامة وتحقيق درجة أكبر من الامتثال، إلا أن التلقائية القديمة كانت تغلي تحت السطح. كل ذلك كان يثبت بأن الزعيم إذا لم يكن مستعداً لرفض السلطة الفردية، فإنه سيُرغَم في نهاية المطاف دون أن يدري، وحتى بشكل يخالف ما كان يخطط له، على الرجوع إلى أساليب يلتسين في الحكم؛ أي إلى المقايضة

السياسية مع المجموعات ذات المصالح في المجتمع وإلى بناء استقرار غير حقيقي.

إن وجود نظام سياسي هجين - يربط بين الماضي والحاضر، بين المحافظين ومناصري الحداثة - كان الضامن للهدوء في روسيا. كان وسيلة لإيقاف الصراعات، مسكّن للآلام الناتجة عن الآثار المؤلمة لتحوّل روسيا. ولكن، مع ذلك، كانت هنالك شكوك حقيقية حول قدرة هذا النظام الهجين على تحقيق التقدم والنفاذ إلى المستقبل.

في ذلك الوقت، بدا الرئيس وكأنه كان يترك صورته السياسية دون إكمال. وفي هذا الخصوص، كتب الصحفيون، لدى محاولتهم تحديد ملامح قيادته، عن "رحلة النسر الذي يمتلك رأسين"، وعن أن "مزلاجي بوتين كانا يسيران في اتجاهين مختلفين". كانت هذه طريقة مجازية لإظهار أن الرئيس، بينما كان يطبّق سياسات غربية التوجه ويقوم بإصلاحات اقتصادية ليبرالية، بقي مناصراً لنموذج نصف ديكتاتوري في السلطة، الأمر الذي كان يعني بلا شك موقفاً متشككاً من المؤسسات التي بنتها الحضارة الغربية[1].

في الحقيقة، لقد كان موقف بوتين مفهوماً، فهو كان خائفاً من القضاء على التوازن الهش. لم يكن بوتين مستعداً لاتخاذ قرار نهائي والمراهنة على إيديولوجية واحدة ونظام واحد من المبادئ، الأمر الذي قد يعني إن لم يكن حصول صراع في المجتمع فعلى الأقل خرق الاستقرار الذي تمّ بناؤه. وعلاوة على ذلك، في العام 2002، كان الرئيس في وضع خطر سلفاً. فسياسته الخارجية لم تكن تحظى بأي دعم، حتى من أقرب أفراد حاشيته، فصحيح أن الجميع قبلوا بالأمر، حتى المعارضين لتوجّهه نحو الغرب، إلا أنه كان يعي تماماً بأنهم يمكن أن يبادروا إلى الهجوم في أية لحظة يلمسون فيها نقطة ضعف ما. وبالنسبة للإصلاحات الاقتصادية، كانت هنالك مؤشرات تدلّ على أن القيام بالمزيد منها يمكن أن يؤدي إلى استياء علني في المجتمع الروسي. وهذا ما حصل في ربيع العام 2002، عندما نزل سكان فورونيج إلى الشوارع احتجاجاً على الإصلاحات الخاصة بالإسكان التي أدّت إلى زيادة كبيرة في الإيجارات. كانت تلك المظاهرة الشعبية الأولى في عهد بوتين. وهي التي دفعته إلى التفكير ملياً.

وعلى الرغم من الاستقرار الظاهري، فلم تكن هنالك ضمانات بأن المؤسسة السياسية ستستمر بالمصادقة على كل ما يفعله الكرملين. ومع أن النخبة استمرت في خضوعها، إلا أن الطبقة البيروقراطية - بعادتها في التخريب التي اكتسبتها منذ قرون - كان باستطاعتها إعاقة إصلاحات بوتين إذا ما اقتربت من مصالحها العميقة.

في الحقيقة، لقد شعر بوتين مسبقاً بقوة المقاومة. في بداية العام 2001، حاول الرئيس التخلّص من حاكم بريموري الفاسد، يفغيني نازدراتينكو، الذي لم تنفع معه كل محاولات يلتسين السابقة للتخلّص منه، حيث باءت كلها بالفشل. ولكن، بعد انقضاء شتاء من النقص الحاد في الطاقة في بريموري، أصبحت هنالك أسباب وجيهة لإزالته. فدعا بوتين الحاكم وأقنعه بالاستقالة. ويمكنني أن أتخيل الحوار الذي دار بينهما: قال بوتين "عليك أن تغادر يا يفغيني إيفانوفيتش، وإلا فسنضطر لاعتقالك. ونحن لا نريد أن نتسبب بفضيحة". وافق نازدراتينكو على هذا المنطق لكنه، فيما يبدو، وجد طريقة لابتزاز الرئيس، إذ إن الأخير أبعده عن بريموري فعلاً، لكنه وضعه في حكومته. يبدو أن هنالك عُقَد لم يكن باستطاعة بوتين حلّها. وحتى بعد رحيله عنها، ظل نازدراتينكو حاكم بريموري الفعلي، لأن كل محاولات موسكو لدعم مرشحها لمنصب الحاكم هناك فشلت، حيث فاز في الانتخاب رجل من عائلة نازدراتينكو (سيرجي داركين)، وفوق ذلك له علاقات إجرامية. هذه الهزيمة أظهرت بأن سلطة بوتين لم تكن مطلقة، فعلى الرغم من امتلاكه كل موارد السلطة، إلا أنه لم يكن قادراً على دفع الأحداث في الاتجاه الذي يريد.

هزيمة أخرى مُني بها الكرملين في قلعة الإصلاح الديمقراطي، نيجني نوفغورود، حيث فاز شيوعي بمنصب الحاكم هناك، بالرغم من اشتراك موسكو المباشر.

فيما بعد، في العام 2002، نجحت موسكو - عن طريق التلاعب العلني والضغط قوي - في إيصال مرشحها إلى منصب عمدة نيجني نوفغورود. لكن الناخبين الغاضبين انتقموا لذلك، حيث قام ثلث المصوتين بالتصويت "ضد الجميع". وكان ذلك دليلاً على أن تكتيكات بوتين في الضغط وعقد الصفقات لم تكن ناجحة دائماً، وأن الناس كانوا يزدادون استياء من هذه "الديمقراطية المقلّدة" أكثر فأكثر.

وفي العام 2002 أيضاً، بدأ الحكام بالتذمر علناً. كانوا مستائين من تقييد أيديهم ومن مطالبتهم بتقديم التقارير إلى مراقبيهم، المعيَّنين من قبل الرئيس. ولكن، رغم العداء الظاهر للكرملين، إلا أن الحكام كانوا يعرفون بأن عليهم الانتظار. فالانتخابات الرئاسية باتت قريبة، والرئيس سيضطر لمساومتهم لأنهم كانوا يسيطرون على الأقاليم والناخبين. كان بوسعهم أن يساعدوا على فوزه أو هزيمته. صحيح أنهم فقدوا الكثير من امتيازاتهم، إلا أنهم كانوا ما يزالون خطيرين ولم يعودوا يخافون من الكرملين.

والأجهزة الأمنية ومكتب النائب العام - دعامة أخرى من دعائم نظام بوتين - لم يكونا، على الأرجح، راضيين عن الرئيس كذلك. فبوتين لم يصبح أبداً رجلهم بكل ما في الكلمة من معنى. وزملاؤه السابقون في الأجهزة الأمنية لم يتبهجوا كثيراً لأنه جعلهم يتشاركون في النفوذ مع الجماعات الأخرى ذات المصالح. ولم يكن بوتين، بدوره، يملك سبباً يجعله سعيداً بزملائه السابقين الذين جلبهم معه إلى الكرملين، بعد أن تبيَّن أنهم إداريون سيئون.

كذلك الأمر، خاب أمل الجيش بالرئيس. فأفراده لم يكونوا واثقين من المستقبل، ولم يتمكنوا من فهم موقف الرئيس من سياسة الدفاع. والمحافظون في سلك الضباط كانوا مستائين من "غورباتشينية" بوتين في السياسة الخارجية وتقهقره الدائم أمام الأميركيين. في البداية، أبقوا تذمّرهم في دواخلهم، لكن البعض منهم أصبحوا، بشكل تدريجي، أكثر جهاراً في تذمّرهم، كما فعل نائب رئيس هيئة الأركان السابق، الجنرال ليونيد إيفاشوف، بشأن "الانتحار السياسي" لروسيا. ثم بدأ الجنرالات المتقاعدون، من بينهم وزير الدفاع السابق إيغور روديونوف، بنشر رسائل علنية في الصحف والتحدث إلى وسائل الإعلام، متهمين بوتين بخيانة مصالح الأمن القومي لروسيا.

والطبقة المتنفذة بدورها لم تكن تشعر بأنها آمنة تماماً، لأن مكتب النائب العام كان باستطاعته إرسال أشخاص للتدقيق في سجلاتهم في أية لحظة. بعض الأثرياء المتنفذين الذين كانوا يحاولون، في العادة، التكتّم وإبقاء امتعاضهم داخلهم، خرجوا فجأة من مخابئهم، وأبدوا انتقادهم للكرملين جهاراً. أما كبار رجال الأعمال في

روسيا فقد كانوا يراقبون الرئيس عن كثب، لأنهم كانوا لا يثقون في الفريق الحاكم وغير متأكدين من نوايا بوتين.

وبالنسبة لليسار، فهؤلاء كانوا يملكون كل الأسباب التي تجعلهم غير راضين عن الرئيس وسياساته. ولهذا السبب، بدأ اليساريون يتحدثون عن نظام بوتين "المعادي للشعب" بنفس الروح التي هاجموا بها نظام يلتسين من قبل. أما الشيوعيون، فلا ينبغي التقليل من شأنهم أبداً؛ فهم ما زالوا يؤثّرون في ثلث عدد الناخبين الروس، ولأن القوى السياسية الأخرى كانت ضعيفة جداً، فقد كان باستطاعة الحزب الشيوعي أن يصبح ملجأً للمجموعات المعارضة الأخرى.

أما حزب الوسط الذي كان بوتين يعتمد عليه – روسيا المتحدة – فقد ظلّ غير محدّد الشكل واستقرّ على مبدأ واحد: الخضوع للزعيم. لكن هذا الحزب، إذا حلّت أزمة في البلاد – بظهور شخصية قوية جديدة – يمكن أن يتحوّل إلى الزعيم الجديد بنفس السهولة التي تحوّل فيها حزب لوجكوف وبريماكوف "الأرض الأم" أو بالأحرى، يمكن أن يصبح عبئاً ثقيلاً حول رقبة بوتين. بيد أن رجال الإدارة في الكرملين كانوا يدركون هذا الأمر، ولهذا السبب بدأوا لعبة الترويج لأحزاب مؤيدة أخرى (من بينها "حزب الحياة" الذي يتزعّمه الناطق باسم مجلس الاتحاد سيرجي ميرونوف، والحزب الديمقراطي الاجتماعي اليساري الذي أسّسه الناطق باسم الدوما غينادي سيليزنيف)، في انتظار لحظة التخلص من حزب روسيا المتحدة.

بقي الديمقراطيون يتعاملون مع بوتين بحذر، بالرغم من توجّهه الغربي، إلى أن أعلن تشوبايس – الذي كان متحفظاً من قبل – فجأة بأن النظام قد يسلك اتجاهاً خطيراً. في مقابلة مع روبرت كوتريل من صحيفة فايننشال تايمز في 16 شباط عام 2002، أجاب تشوبايس على عبارة الصحفي، "إن روسيا تتحوّل إلى دولة بوليسية"، بما يلي: "الخوف ليس فقط في الغرب، إنه موجود هنا أيضاً. لا يمكننا أن نغضّ الطرف عن الأمر ونقول بأنه غباء. لا، إنه أمر خطير. ثمة قوى سياسية غير بعيدة عن بوتين ستدعم بالضبط ذلك النوع من التطوّر في روسيا"

في الحقيقة، كان لدى تشوبايس سبب وجيه لتوجيه تحذيره هذا. ففي كانون

الثاني عام 2002، أُغلقت آخر محطة تلفزيونية وطنية خاصة (TV-6) يملكها الثري المتنفذ المنفي بوريس بيريزوفسكي[2]. كانت هذه المحطة ضحية أخرى من ضحايا قرار الكرملين بتنظيف الساحة من أدوات المعارضة القوية قبل مجيء الانتخابات البرلمانية في العام 2003. لقد أدرك البريتوريون في دائرة الكرملين قوة التلفزيون ولهذا السبب لم يكونوا يريدون لأكثر المحطات التلفزيونية شعبية في البلد أن تكون بأيدي عدوهم. في الواقع، كانت وسائل الإعلام الحرة، منذ بداية إقامة فريق بوتين في الكرملين، بمثابة الشوكة في الحلق.

إدراكاً منه لما يمكن أن يتسبّب به الانتصار الشامل لوزارات السلطة (السيلوفيكي)، هبَّ تشوبايس لمساعدة الصحفيين الذين كانوا يفقدون محطتهم للمرة الثانية، فساعد على تنظيم صندوق مشترك يضمّ مجموعة من الأثرياء المتنفذين من أجل جمع الأموال لشراء أسهم محطة تلفزيونية خاصة يقوم بإنشائها يفغيني كيسيليف، المدير السابق لمحطة TV-6، وفريقه. وكان من بين مالكي الأسهم أشخاص من حاشية بوتين نفسها: رومان أبراموفيتش، ألكسندر ماموت، أوليغ ديريباسكا، وحتى ألفرد كوخ الذي شارك في تدمير NTV. إن الدور الذي لعبه كوخ في حملة إنقاذ TV-6 خير دليل على مدى سرعة الأشخاص في روسيا في تغيير المعسكرات والولاءات. إن هذه الخطوة التي قام بها رجال أعمال مقربون من يلتسين من أجل إنقاذ محطة تلفزيونية مستقلة كانت تمثّل تحدياً لأجهزة السلطة التابعة لبوتين، ودليلاً على أن جماعة يلتسين لم تكن تنوي الاستسلام بدون قتال. وهذا كان صداماً عنيفاً آخر بين عصرين - عصر يلتسين وعصر بوتين - صراع بين الفئات المتنافسة من طبقة النخبة في فترة ما بعد الشيوعية.

على أي حال، بعد تخمين الفوائد والمضار، صادق بوتين على شركة البثّ الجديد التي كان يساهم فيها عدة أشخاص متنفذين. من الواضح أنه لم يكن يريد أي عصيان من جانب مجموعة يلتسين القديمة، التي كانت تقف وراء الأحداث، رغم أن ذلك يعني فشل بريتوريه الذين كانوا يحاولون السيطرة على المحطة التلفزيونية الشعبية. لكن الكرملين، كي يكون متأكداً من أن المحطة الجديدة ستتصرف "بعقلانية"، اقترح أن ينضمّ رئيس الوزراء السابق، يفغيني بريماكوف،

ورئيس اتحاد الصناعيين والمقاولين، أركادي فولسكي، إلى مجلس إدارة الشركة. يُظهر ردّ بوتين هذا أنه تعلّم كيف ينشئ نظاماً غير رسمي لتوزيع السلطة ويبطل تأثير الأعداء المحتملين. كان يتبع خطى سلفه يلتسين.

في شباط من العام 2002، تكلّم يلتسين بعد صمت طويل. صرّح العرّاب السياسي لبوتين، متحدثاً عن سياسات خَلَفه الشخصية، قائلاً: "من الضروري أن يحيط المرء نفسه بأشخاص محترفين أكثر مما يحيط نفسه بالموالين". وكان يلتسين أكثر قساوة بخصوص حرية الصحافة، حيث قال: "لقد تحمّلت كل الانتقادات، أما اليوم فمن الصعوبة بمكان حق التعبير عن انتقاد مبرَّر". يبدو أن الدب العجوز، رغم العزلة، ما زال يحتفظ بحدسه ومنطقه السليم. كان يشعر بأن خليفته يسير في الاتجاه الخاطئ.

حتى المجتمع لم يكن باستطاعة بوتين الاعتماد عليه بشكل كامل. فأسلوبه البونابارتي الخفيف في الحكم كان يمكنه أن يضمن له السلطة فقط إذا تمكّنت إدارته من توفير بعض الظروف الطبيعية للشعب، أما إذا كانت هنالك مشاكل اجتماعية، وإذا استمر الفساد وانحلال الدولة، فقد يبحث الناخبون الروس المتقلّبون عن شخص آخر يهبونه عواطفهم. إضافة إلى ذلك، كي يحظى الزعيم بدعم ثابت من الناس، عليه أن يخاطبهم، أن يتحدث إليهم، أن يشرح لهم سياسته ويطلب منهم أن يساندوه. لكن بوتين كان يفضّل أسلوباً بارداً وبعيداً. صحيح أنه أظهر بعض الأساليب الشعبية، مثل التحدث إلى جماهير مختارة، لكنه أبداً لم يفتح حواراً مع أمّته. لربما كان يشعر بأنه ليس بارعاً بما يكفي، أو أنه لم يكن قادراً على التحدث إلى المجتمع، أو كان خائفاً، أو أنه لم يكن يعتقد بأن ذلك ضروري أصلاً.

إن الصراع المتجدّد بين الجماعات ذات المصالح، والاستياء المكبوت ضمن بعض الفئات الاجتماعية، والفساد المستمر، وإخفاق الكرملين في السيطرة على الأقاليم، كل ذلك أثبت بأن هدوء روسيا لم يكن سوى وهم. بل أكثر من ذلك، في بعض الأوقات من العام 2002، لم يكن واضحاً تماماً من الذي يمسك بالسلطة، أو من كان مسؤولاً عن اتخاذ بعض القرارات، أو ما هي خطة عمل الكرملين. كان هنالك انطباع بأن بعض الفئات كانت تأخذ زمام السلطة من النظام الرئاسي

وتستغله بدون علم بوتين. قال المشككون في موسكو "السلطة تروّج الإشاعات"[3]. حتى ذلك الحين، كانت روسيا تدعم صورة "بوتين العملي" الذي يعقد الصفقات مع كل طبقات المجتمع. لكن الانطباع الذي ساد بعد ذلك هو أن الالتباس في الساحة الداخلية كان ناتجاً عن ضعف الكرملين وتخبّطه.

كان الباحث بيتر ريداواي من بين أوائل الأشخاص الذين نوّهوا إلى أن تجميع موارد السلطة في يدي بوتين لا يعني بالضرورة تقوية السلطة فعلياً. كتب ريداواي في صحيفة بوست سوفيات أفيرز في عددها الصادر في كانون الثاني عام 2002: "من الناحية الشكلية"، قام بوتين بتقوية السلطة إلى درجة كبيرة جداً. لكنه، من الناحية الجوهرية، لم يفعل. وإذا شئنا تسليط الضوء على أحد الأسباب التي أدّت إلى هذا الوضع... فمن المرجح أنه سيكون التخريب المالي الذي تقوم به الشركات الثرية، أو المتنفذون،... أو كبار البيروقراطيين على كل المستويات في الحكومة". على أي حال، هنالك أسباب أخرى لتفكّك السلطة: طبيعة المجتمع الروسي العنيد، وانتقال الثروة الاقتصادية من المركز، ووجود علاقات الحامي والزبون.

وهكذا، مرة أخرى، كشف جوهر نظام روسيا ما بعد الشيوعية عن حقيقته. فمع افتقاره إلى المؤسسات المستقلة والمبادئ المحددة، لم يكن باستطاعة هذا النظام البقاء دون وجود صراع بين مراكز نفوذ غير رسمية وبين السلطة الشاملة للزعيم، ودون إحداث إلتباس مقصود، ونزاعات دائمة، وصفقات مشبوهة. في الحقيقة، إن توحيد هذا النظام أمر غير ممكن على الإطلاق؛ وهذا هو سبب قولنا بأن الاستقرار الظاهري ما هو إلا استقرار مخادع، لأنه يخفي تحته نزعات متضاربة ونزاعات مستمرة. وفوق ذلك، فهذا الوضع كان يرغم الزعيم على مراقبة المشهد السياسي بصفة دائمة، بحيث لم يكن يدع له أي وقت للتفكير بشكل أكثر شمولية، كلما ازداد انشغاله في الضغط على الأزرار، كلما ضاقت رؤيته العامة.

في 18 نيسان عام 2002، ألقى الرئيس خطابه السنوي إلى الأمّة. ولكن هذه المرة، اتّسمت ردّة فعل المراقبين باللامبالاة: "الأسلوب العادي"، "أزمة النوع".

البعض بدأ بمقارنة بوتين مع بريجنيف، ملمّحين إلى عناصر الركود التي عادت إلى الحياة الروسية من جديد. لكن هذه المقارنات كانت تثير غيظ الرئيس، لأن شعاره كان على الدوام الدينامية والنشاط.

أدرك بوتين، فيما يبدو، أن آلة الدولة قد بدأت تتعطل ثانية. فزادت عصبيته، وزادت معها وتيرة الإفصاح عن استيائه من حكومته. كما طالب الحكومة بوضع "أهداف أكثر طموحاً"؛ فبدلاً من 4 بالمائة هي نسبة النموّ الاقتصادي للعام 2003، طلب بوتين من رئيس الوزراء كاسيانوف زيادة النسبة من 9 إلى 11 بالمائة. كان واضحاً بأنه كان على عجلة من أمره، فهو كان يريد الخروج من المستنقع بأسرع طريقة ممكنة. ولكن، هل كانت توقعات النموّ هذه واقعية، في الوقت الذي كانت روسيا فيه ما تزال تعتمد على موارد النموّ السابقة، التي يحتلّ فيها النفط والغاز موقع الصدارة، كما في العهود السوفياتية؟ على الأرجح أنها لم تكن كذلك.

ردّ كاسيانوف بعناد قائلاً بأن روسيا لم تكن بحاجة إلى "قفزات كبيرة". في الحقيقة، لربما كان رئيس الوزراء على حق، إذ لا يمكنك تسريع عجلة الاقتصاد من خلال مرسوم أو أمر رسمي، كما في الأيام السابقة. فلم يعد بوتين لمطالبة الحكومة بأي قفزات، على الأقل في تلك الفترة.

على نحو غير متوقع، بدأ الناس بالتحدث عن كاسيانوف كمنافس محتمل في الانتخاب الرئاسي المقبل. وهكذا تحوّل كاسيانوف تدريجياً من "رئيس حكومة تقني" إلى شخصية رمزية. لقد أصبحت لديه الآن آراؤه الخاصة، حتى إنه بدأ يجادل الرئيس. وعلى هذا الأساس، أصبح من الصعوبة بمكان إقالته بدون سبب وجيه. بالطبع، وقفت مجموعة يلتسين كلها خلف كاسيانوف، وكأنها كانت تقول لبوتين: "إذا أسأت التصرف، فهناك مرشحون آخرين للرئاسة". لكن طبيعة النظام في روسيا، في واقع الأمر، تفرض بأن يكون رئيس الحكومة معتمداً بشكل كامل على الرئيس، الذي يمكنه إنهاء حياته السياسية بشحطة قلم. هكذا كان يمكن التعامل مع كاسيانوف ومع أي رئيس وزراء آخر في روسيا. لكن حقيقة شروع بعض مجموعات النخبة بالبحث حولها عن قادة آخرين أثبتت بأن المؤسسة لم تعد منوّمة مغناطيسياً من قبل بوتين.

في تلك الأثناء، استمر فريق بوتين - بطرفيه، اليلتسينيين والبريتوريين - في مؤامراته، وكأنه كان يحاول الظهور بمظهر المشغول على الدوام أمام زعيمه. وكانت المؤامرة التي حيكت ضد الحزب الشيوعي واحدة من أكثر المؤامرات تشويقاً في تلك الفترة. في بداية حكم بوتين، عقد الكرملين صفقة مع الشيوعيين وتشارك معهم معظم المناصب في الدوما، وذلك كان جزءاً من سياسة التقرّب من كل القوى السياسية. وفي ربيع العام 2002، قرّر الكرملين إجبار الشيوعيين على الخروج من البرلمان، الأمر الذي أدّى إلى خسارة الشيوعيين قيادتهم للّجان المؤثرة في الدوما. وفي نفس الوقت، حاول الكرملين التسبب بانقسام في الحزب الشيوعي والبدء بتأسيس حزب يساري موالٍ برئاسة الناطق باسم الدوما سيليزنيف.

من الناحية الظاهرية، كان هذا يمثّل نصراً لليبرالية. لكن الدوما، في واقع الأمر، ظلّ خاضعاً ومطيعاً للكرملين، إذ إن الرئيس كان يدفع بسهولة كل القرارات التي كان يحتاجها. والشيوعيون لم يكونوا يشكلون عقبة على الإطلاق. إذاً، لماذا يريد الكرملين الدخول في صراعٍ مع الشيوعيين؟ في البداية، قد يعتقد المرء بأن متآمري الكرملين كانوا يحاولون التخلّص من المعارضة اليسارية كي يجعلوا العملية السياسية بالكامل تحت السيطرة. لكن الحقيقة كانت مختلفة تماماً، فالكرملين كان يحاول دفع الزعيم الشيوعي غينادي زيوغانوف إلى تبنّي مواقف معارضة أشد تصلباً وعناداً، في سعي منه لإعادة إنتاج نفس الظروف التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية السابقة، عندما انتصر فيها يلتسين ومن بعده بوتين فقط لأن منافسهما الوحيد، زيوغانوف، كان يبدو رمزاً متصلباً من رموز الماضي في أعين الناخبين المترددين. وعلى هذا الأساس، بدأ الكرملين الإعداد للمعركة الانتخابية التي كانت ستجري في العام 2004، مع استراتيجية انتخابية رئيسة تتمثّل في تكرار الألاعيب وضروب الخداع التي استُخدمت في الانتخاب السابق.

وماذا حدث نتيجة لذلك؟ صحيح أن الحزب الشيوعي أصبح أشد راديكالية بالفعل، ومعارضته أصبحت أشد قوة، لكنه كحزب لم يضعف أبداً. ففي روسيا، يصبح الحزب الشيوعي ضعيفاً فقط إذا تعاون مع النظام، وليس إذا عارضه. كانت روسيا ما تزال تحتفظ بقاعدتها الانتخابية اليسارية والقومية التي لا تؤيد النظام،

والحزب الشيوعي كان منفذها الوحيد. ومع تنامي الشعور بالاستياء لدى هذه القاعدة، كان تصلّب الحزب الشيوعي في معارضته يزيد من مواقعها. ولهذا السبب، في نهاية آب، ذكر 34 بالمائة من المشتركين في أحد الاستطلاعات بأنهم سيصوّتون للشيوعيين إذا ما أُجريت انتخابات الدوما في ذلك الوقت (29 بالمائة كانوا سيصوتون "لحزب السلطة"، روسيا المتحدة). أما بالنسبة للانشقاق في الحزب الشيوعي، فلم ينتج أي شيء مؤثر عن ذلك الحزب الذي أسّسه الانفصاليون الموالون للكرملين.

لكن متلاعبي الكرملين لم يتوقفوا عند هذا الحدّ، فقد استمروا في إثارة النزاعات والصراعات التافهة، لإعطاء الانطباع بأنهم كانوا نشطين وضروريين. وهم بذلك كانوا يرغمون الرئيس، عن طريق إنتاج جوٍّ من النزاع حوله، على لعب دور الحكَم والمصلح بشكل متواصل. بكلمات أخرى، كانوا منهمكين في "آلية السلطة" اليومية، كما كانت تُسمى في روسيا. وهكذا، عَلِقَ بوتين في تفاصيل الأشياء التافهة والسطحية. في الواقع، إن الأمر لا يتعلق فقط بانشغال فريق بوتين الدائم في النزاعات، بل إنه منطق السلطة الفردية نفسه؛ المنطق الذي يرغم الزعيم على الاهتمام بالتفاصيل في سياق إدارته للحكم. ومع أن الرئيس بدا بأنه يدرك – لم يكن بإمكانه التغاضي عن هذا – بأن النزاعات الداخلية في الكرملين كانت تعيق قدرته على أخذ زمام المبادرة وتجعله رهينة توافه الأمور، إلا أنه لم يكن يستطيع التخلّص من فخّ النظام، أو لم يكن يرغب بذلك. وعلى أي حال، ليس قبل انتهاء الانتخابات الرئاسية. وذلك مفهوم، إذ ما هو الداعي لهزّ القارب، طالما أن الوضع الحالي سيضمن له الحفاظ على السلطة والاستمرار في التحديث الحذر؟

كانت سياسة بوتين الخارجية في النصف الأول من العام 2002 مختلفة تماماً عن الحياة السياسية الداخلية، التي كانت تزداد ركوداً بسبب الانشغال بمؤامرات حاشية الكرملين ومحاولات الحفاظ على الاستقرار. فعلى الساحة الدولية، استمرّ الزعيم الروسي بإظهار رغبة قوية بجعل روسيا عنصراً جوهرياً في المجتمع الغربي.

ولاعتقاده بعدم إمكانية تحقيق الكثير في الداخل قبل الانتخابات، ضاعف الرئيس من جهوده من أجل تحقيق أهدافه الدولية. لقد أصبح اتجاهه الغربي الآن غير مشكوك فيه. بكلمات أخرى، كان الكرملين يغيّر من طبيعة السياسة الخارجية الروسية نفسها، جاعلاً منها انعكاساً ليس للمطامح العسكرية للبلد بل لمصالحها الاقتصادية.

كما أظهر بوتين بأن العلاقات مع الولايات المتحدة كانت جوهرية بالنسبة لأجندته. بالفعل، كانت هذه العلاقة تشهد تطوراً مذهلاً، بعد بداية متعثرة في بداية العام 2001. فبعد عام واحد فقط، بدأ العالم يشهد مستوىً من التقارب الشخصي بين بوش وبوتين لم يكن ليخطر على بال أي من القادة السابقين للدولتين المتنافستين السابقتين.

وهكذا، على نحو لم يكن يتوقّعه الكثيرون، بدت العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة في ربيع وصيف العام 2002 أفضل بكثير من العلاقات بين واشنطن وأوروبا، أو بين روسيا وأية دولة أخرى، بما فيها الحلفاء السابقين لروسيا. و لم يكن السبب في ذلك هو التقارب الشخصي بين بوش وبوتين فقط بل لأنهما كانا يملكان فهماً واحداً للتحدّي الرئيس الذي يواجه العالم، ألا وهو الإرهاب الدولي؛ وكلاهما كانا ينظران إلى الأمر من منظار السياسة الواقعية البراغماتية.

في مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال في 11 شباط عام 2002، أكّد بوتين بأنه وبوش كانا يسيران باتجاه واحد. "في ما قاله الرئيس بوش وما قلته أنا، ثمة شيء مشترك، وهو التالي: كلانا ندرك بأن الإرهاب أصبح يملك صفة دولية" وعلى ما يبدو، لقد أثارت فكرة بوش عن "محور الشر" اهتمام الرئيس الروسي، حتى إنه ذكر بأنه كان أول من تحدّث - قبل بوش - عن "قوس الاضطراب"، قاصداً بذلك البقع الساخنة للإرهاب العالمي. إلا أن جذور إجماعهما كانت مختلفة، فالقوس الذي ذكره بوتين ما هو إلا تبريره للقرار العسكري الذي اتخذه في الشيشان، التي كان يعتقد جازماً بأنها حلقة هامة من سلسلة الإرهاب الدولي.

ثمة أمران لم يكن يحبهما الرئيس الروسي في مفهوم القادة الأميركيين حول المشكلة؛ إن "محور الشر" كان يتضمّن حلفاء سابقين للاتحاد السوفياتي، وأن

الولايات المتحدة كانت تحاول حلّ مشكلة المحور بشكل منفردة، لكن الانطباع الذي ساد في تلك الفترة هو أن بوتين كان موافقاً على فكرة المحور الإرهابي.

كانت ردّة الفعل الروسية مختلفة تماماً عن الانتقاد الأوروبي لأجندة السياسة الخارجية الأمريكية. حتى إن رئيس الوزراء الفرنسي لم يستطع إخفاء عواطفه: "لا يمكن تحجيم مشاكل العالم وحصرها في الصراع ضد الإرهاب، مهما كان هذا الصراع ضرورياً"[4]. وكانت بقية أوروبا تتبنى نفس السياسة. في قضية الإرهاب، كانت الولايات المتحدة وأوروبا تبتعدان عن بعضهما. وهذا ما ساعد على تعزيز الاتفاق الأميركي الروسي أكثر من ذي قبل.

عندما سأل صحفيون أميركيون بوتين ما إذا كانت روسيا ستدعم الولايات المتحدة في حال بدأت واشنطن عملية عسكرية في العراق، عبَّر في البداية عن أمله بحلّ المشكلة في إطار الأمم المتحدة، ثم أضاف: "لكن هذا لا يعني بأن روسيا في المستقبل، تحت ظروف معينة، لن تعمل سوية مع الولايات المتحدة لحلّ مشكلة الإرهاب في إطار من التحالف". بعبارة أخرى، كان بوتين يريد تجنّب تكرار مشكلة يوغوسلافيا، عندما دعمت روسيا سلوبودان ميلوسيفيتش حتى لحظة استقالته تقريباً، وبعد الهزيمة قفزت إلى العربة الغربية في لحظة انطلاقها. موسكو لم تكن تريد أن تعاني من هزيمة مذلة أخرى.

في بداية العام 2002، بدا الزعيم الروسي بأنه يقدّم رسالة تقول بأن موسكو كانت مستعدة للمضيّ إلى جانب الولايات المتحدة؛ وخاصة إذا ما أُخذت المصالح الاقتصادية الروسية بعين الاعتبار. كان ذلك تحولاً مدهشاً في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة. لكن المراقبين كانوا يدركون بأن بوتين يمكن أن يغيّر رأيه بسهولة إذا ما شعر بأنه مضى أبعد من اللزوم في ذلك الاتجاه، أو أن موقفه هذا لم توافق عليه النخبة الروسية، أو أنه لم يحصل مقابل موقفه على ما كان يأمل به.

على أي حال، إن الإلتباس في موقف الكرملين - الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير متوقعة على الإطلاق - سيتوضّح فيما بعد. ولكن، في ربيع العام 2002، كان بوش وبوتين الزعيمين الوحيدين في العالم اللذين وافقا علناً وبدون تردّد على كون الحرب على الإرهاب أولوية عليا في مجال العلاقات الدولية. هكذا إذن، يجد

زعيما هاتين الدولتين المختلفتين اختلافاً تاماً، هذان السياسيان اللذان يملكان مبادئ مختلفة وخلفيات متباينة، يجدان نفسيهما فجأة يفكران بشكل متشابه. كان أمراً مدهشاً، ومذهلاً،... ومثيراً للقلق. إن التعاون المبني على وجود عدو مشترك لا يُبقي على حياة العدو أبداً. فهل سيكون الأمر مختلفاً هذه المرة؟ وهل ستجد الولايات المتحدة وروسيا مجالات أخرى للتعاون؟

استمرت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا بالتطوّر والتحسن. فقد حافظت إدارة بوش، بعكس ميولها الأولية، على كل برامج المساعدات الاقتصادية والأمنية التي كانت سارية في عهد كلينتون، بل زادت عليها بعض البرامج الأخرى. وقد دعت إلى حوار بين الولايات المتحدة وروسيا من أجل تشجيع الاستثمار الخاص في الاقتصاد الروسي. كما طلبت من الكونغرس أن يُخرج روسيا نهائياً من تعديل جاكسون - فانيك، وبذلك يزيل عقبة الحرب الباردة ويؤسّس لعلاقات تجارية طبيعية.

في بداية العام 2002، كان المسؤولون ينظرون إلى العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا على أنها الأفضل في التاريخ. واستمر البيت الأبيض باعتبار روسيا "عضواً رئيساً" في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، فقد تنازلت واشنطن، في عملها على الأجندة الأمنية مع روسيا، واعتبرت روسيا قوة عظمى؛ الأمر الذي عزّز من عُقَد المؤسسة الروسية.

غير أن السعادة الغامرة الأولية بالتقارب بين البلدين بدأت بالتضاؤل بشكل تدريجي في روسيا، وعلت أصوات الاستياء. حتى القوى المناصرة للغرب في روسيا كانت تتذمّر من موافقة روسيا على كل التنازلات إلى الولايات المتحدة، تلك التنازلات التي كانت تعتبرها منذ بضع سنوات فقط غير قابلة حتى للمناقشة. الموافقة على الوجود الأميركي في آسيا الوسطى، ثمّ الموافقة لاحقاً على الوجود الأميركي في جورجيا، والرضوخ إلى توسيع الناتو، وإلغاء معاهدة مكافحة الصواريخ البالستية، والمساهمة في حملة مكافحة الإرهاب التي لم تتلقَّ مقابلها أي

شيء مادي. ونتيجة لذلك، حدث ما لم يكن بالحسبان: انتُقد بوتين علناً في روسيا وأُتهم بالتصرف مثل غورباتشوف، معطياً الكثير مقابل القليل، أو مقابل لا شيء على الإطلاق. لكن حقيقة أن النخبة الروسية كانت تنتظر شيئاً مادياً من الأميركيين يثبت بأنها كانت ما تزال تنظر إلى موافقتها على السياسة الأميركية وشراكتها مع الولايات المتحدة كنوع من الانحراف أو الإذعان للولايات المتحدة، وليس كخطة استراتيجية لروسيا.

مقابل إذعانها للإجراءات الأمنية الأميركية، كانت موسكو تأمل بالتعويض في الميدان الاقتصادي وتطوير التعاون في مجال الأمن؛ وخاصة التعاون في مجال الدفاع المشترك والعلاقات مع الناتو. بعكس يلتسين، الذي كان سيرضى بمجرد إشارات رمزية، أراد بوتين المزيد من الأمور الملموسة في العلاقات مع الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة[5]. غير أن مثل هذا التعويض، كما تبيّن لاحقاً، كان صعب المنال. حتى إبطال تعديل جاكسون - فانيك السّيئ الصيت تبيّن أنه عملية صعبة أيضاً. وفوق ذلك، شهد العام 2002 حرب الدواجن - الفولاذ، التي ألقت بظلها على العلاقات الروسية الأميركية[6].

"إن الارتباط الطويل الأمد بين موسكو وواشنطن مستحيل"، كان هذا هو رأي المحللين السياسيين الروس. وما كان يسمّيه البيت الأبيض تحالفاً، كان معظم المراقبين الروس يسمّونه "مجرد اهتمام عابر"[7]. إن الشك المغالى فيه بخصوص الحوار الأميركي الروسي كان مدفوعاً من أمرين اثنين: الشك في النوايا الأميركية تجاه روسيا والشك بخصوص إعادة الانتعاش السريعة لروسيا. وبالمقابل، كان بعض المراقبين الأميركيين بدورهم - وخاصة في الحزب الديمقراطي - متشائمين إلى حدٍّ ما، حيث أبدوا انتقادهم لمقاربة بوش للعلاقات مع روسيا. "أردنا تعاوناً روسياً كاملاً في الحرب على الإرهاب وحصلنا عليه"، كتب ليون فويرث، مستشار سابق لآل غور. ولكن، بالمقابل، "أردنا تنفيذ هذه التخفيضات النووية لأنها كانت تناسبنا، وقدّمنا نسخة مكررة مما كان موجوداً سلفاً (مجلس روسيا والناتو)، وفرضنا تعرفات جمركية على الفولاذ الروسي". وخلص فويرث إلى أن "الشراكة المتينة لا تُبنى على قاعدة من يربح يأخذ كل شيء، بل إنها تتطلب بحثاً عن محصلة يربح فيها الطرفان"[8].

أما الأميركيون الذين أرادوا تبرير الارتباط المحدود، فقد احتجّوا بأن روسيا لا تملك القدرة في تلك اللحظة على الارتباط في علاقة حقيقية مربحة للطرفين مع الولايات المتحدة. وكانت هنالك عدّة ردود على هذا الرأي. على سبيل المثال، كانت علاقات الولايات المتحدة حتى مع أقرب حلفائها غير متوازنة، لأنها الدولة العظمى الوحيدة الباقية، بمعنى أن العلاقة التبادلية مستحيلة عندما يملك أحد الأطراف مثل هذا الوزن الهائل. وإضافة إلى ذلك، فقد أثبتت روسيا حتى الآن بأنها قادرة على تحمّل ما يقع عليها من وزر في صفقة الحملة على الإرهاب. وفي تلك اللحظة، كان هناك انطباع مفاده أن روسيا كانت تتعلّم شيئاً جديداً، ولو مكرهة، وهو أن تكون شريكاً مسؤولاً.

غير أن القلق بشأن طبيعة وديمومة العلاقة الروسية الأميركية كان له ما يبرره: تلك العلاقة لم تكن مقيّدة فقط بسبب آثار الماضي وانعدام التوازن بين الإمكانيات الأميركية والروسية، فباستثناء الحرب على الإرهاب، لم يكن هنالك أي شيء مادي على الطاولة. والنخبة في كلا البلدين كانت لا تزال غير قادرة على تخطّي النقاش في ما يثير حفيظة الطرفين؛ أي تخفيض الأسلحة، إيران والعراق، تزايد الأسلحة النووية. وما أعاق العلاقات بين الطرفين أكثر هو افتقارهما إلى مفهوم جديد ومشترك للعلاقات الدولية، وما أفسدها هو بقايا انعدام الثقة بين كلتا النخبتين. كانت القوى المتنفذة ضمن إدارة بوش تنظر إلى روسيا على أنها شيء مزعج ينبغي التخلّص منه.

كتب روبرت ليغفولد، في معرض تحليله للسياسة الأميركية تجاه روسيا، في نهاية العام 2001: "لا شيء يوحي بأن واشنطن أو الشعب الأميركي مستعدين لتبنّي سياسة طموحة تجاه روسيا. وعلى هذا الأساس، فإن الجمود الذي أدّى بالولايات المتحدة إلى الانسحاب من المشكلة الروسية في السنوات الأخيرة من إدارة كلينتون يبدو بأنه مرجح للاستمرار. لقد ورثت إدارة بوش سياسة التجاهل اللطيف: روسيا معترَف بها، وخطوط التواصل مفتوحة، ومشاريع تعاونية مختلفة عُرضت كدليل على النوايا الحسنة، لكن القليل من الجهد بُذل من أجل التصدّي للمشاكل الصعبة التي تكمن في صلب العلاقات"[(9)]. وهذا الاستنتاج ينطبق على العام 2002 أيضاً.

أما بالنسبة للسياسيين الروس، فقد كانوا ما يزالون ينظرون إلى واشنطن بعين من الشك والارتياب وغالباً بعداء أيضاً، متوقعين منها دائماً معايير مزدوجة ومزيداً من الأحادية. كان المجتمع السياسي في موسكو ما يزال يعاني من مشاكل في تحويل التقارب إلى أجندة عملية، وذلك لأن معظم السياسيين الروس كانوا يحاولون توجيه العلاقة الأميركية الروسية لتأخذ منحىً واحداً يتمثّل في إجراء محادثات متواصلة حول الحدّ من الأسلحة النووية، بحيث تمكّن موسكو من تقليد دور القوة العظمى، وتأمين موقع لسياستها الخارجية، ولمؤسستها الأمنية التي كانت غير قادرة بتاتاً على أداء وظيفتها في تلك الظروف الجديدة.

كان يتوجّب على القمة التي جمعت بين بوش وبوتين في 24 أيار عام 2002، أن تثبت إلى أي حدّ كان الطرفان مستعدين لتحويل حلفهما التكتيكي إلى شراكة حقيقية أكثر. في تلك الفترة، كان بوتين قد قدّم كل ما باستطاعته، لذا فالكرة كانت في الملعب الأميركي حينئذ. كان بوتين بحاجة ماسة إلى معاهدة تخفيض الأسلحة من بوش، لأن موسكو كانت تعتبر تلك المعاهدة بمثابة تعويض على إلغاء معاهدة مكافحة الصواريخ البالستية. كما توقّع بوتين من واشنطن أن تلغي تعديل جاكسون - فانيك، وتمنح اقتصاد السوق الروسي مكانة قانونية. ففي هذه الحالة، يمكن لبوتين أن يثبت للطبقة السياسية الروسية بأنه لم يكن غورباتشوف الثاني الذي كان لا يفعل شيئاً سوى إضعاف مواقع روسيا وبدون أي مقابل.

لقد كان على بوش التغلّب على بغضه الشديد للمعاهدات، وعلى إلتزامه بالتوقف عن إبداء إشارات رمزية، ومساعدة صديقه الجديد بوتين. لقد أثبت الأميركيون بأنه فهموا مصاعب بوتين في الوطن، فلاقوه في منتصف الطريق. وهكذا وافق بوش على توقيع وثيقة ملزمة قانونياً حول تخفيض الأسلحة النووية المحومية. وفي الجدل الذي ثار في واشنطن بين أولئك الذين كانوا يعتبرون روسيا أضعف من أن تؤثر، وأولئك الذين كانوا يفضّلون التعاون، فاز الأخيرون - آنذاك على الأقل.

في 24 أيار، وُقّعت معاهدة التخفيض المحومي الاستراتيجي. وكانت هذه المعاهدة أقصر المعاهدات النووية في التاريخ وأبعدها تأثيراً في الوقت نفسه، حيث

طالبت بأن تقوم الدولتان بتخفيض ترسانتيهما الاستراتيجيتين من 6.000 إلى ما بين 1.700 و2.200 رأس نووي بحلول كانون الأول من العام 2012، أي أكبر تخفيض نووي حتى الآن. وكانت "معاهدة موسكو"، كما سُمّيت، مبنيّة على الثقة - لم تكن هنالك أية إجراءات فعلية للتحقّق، ولا آلية تنفيذ قانونية، ولا آلية للأداء - وكان عليها القيام بأمرين: أن تتمكن من إنجاح العلاقات الأميركية الروسية قبل إنتاج الولايات المتحدة للدفاعات الصاروخية البالستية، وأن تمنع تكاثر الأسلحة النووية. وللمصادقة على المعاهدة، كان يلزم موافقة كل من الكونغرس الأميركي والدوما الروسي. بالنسبة للدوما، الخاضع كلياً للكرملين، فهو لم يكن يمثّل أي مشكلة، أما بالنسبة الكونغرس فالوضع كان مختلفاً.

والمثير للسخرية في الأمر هو أن كلّ طرف منهما كان ينظر إلى المعاهدة بطريقة مختلفة. فالأميركيون اعتبروها بمثابة التأكيد على انتهاء حقبة الحرب الباردة المرتكزة على معادلة القطبين، في حين أن الروس استمروا في النظر إليها كدليل على أن التكافؤ النووي كان ما يزال هاماً. وهذا الاختلاف في المقاربتين يمكن أن يصبح مصدراً للعقبات في المستقبل بالطبع.

لم تكن معاهدة موسكو، على أي حال، النتيجة الوحيدة لقمة أيار، إذ وقّع الزعيمان بياناً مشتركاً حول العلاقات الاستراتيجية الجديدة يضع أساساً للتعامل المشترك مع التحديات الجديدة، وينظّم إطاراً للتعاون الجديد حول مسألة الأمن. كانت محاولة لبناء مفهوم جديد للعلاقة، ينظّم المصالح المشتركة بين الدولتين.

لكن موسكو كانت تفكّر بشكل عملي، ومن وجهة النظر هذه فإن قمة بوش - بوتين لم تكن على مستوى الآمال الروسية. فبوش لم يقدّم أي قرار بخصوص إلغاء تعديل جاكسون - فانيك، ولا اعترافاً بالوضع القانوني لاقتصاد السوق الروسي. كان بوتين خائب الأمل، بل غاضباً، وكان ذلك واضحاً من تصرفاته، لكنه حافظ على هدوئه ولم يُظهر استياءه من الأميركيين. قال بوتين عرضاً في 26 أيار "لسنا مندهشين من عدم حصول ذلك"

ورغم عدم تحقّق كل الآمال الروسية من قمة موسكو، إلا أن موقف المواطن الروسي العادي من واشنطن كان ودياً بطريقة تدعو للاستغراب. ففي أيار من

العام 2002، وفقاً استطلاع أجراه مركز VTsIOM، تحدَّث 69 بالمائة من المشتركين عن أهمية قمة بوتين - بوش (24 بالمائة كانوا غير متأكدين من أهميتها). و35 بالمائة منهم كان يعتقدون بأن على روسيا أن تحاول الانضمام إلى الناتو (47 بالمائة كانوا يعتقدون العكس).

كانت العلاقة الشخصية بين بوش وبوتين - ظاهرياً على الأقل - ودية جداً إلى درجة أن بعض المراقبين بدأوا يتحدّثون عن "محور بوش - بوتين". حيث كتبت صحيفة لوموند في 18 أيار: "كانت أوروبا عالقة بين نارين في الحرب الباردة، ألا ينبغي علينا إذن أن نكون سعداء للمناخ الجديد بين الولايات المتحدة وروسيا؟ ولكن، علينا أن نسأل أنفسنا أيضاً: هل سيُعطَى لنا دور الطرف الثانوي نظراً لما نراه من محور بوش - بوتين؟"

لكن العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة كانت تبدو جيدة وراقية إلى هذه الدرجة فقط بالمقارنة مع البرودة الملحوظة التي كانت تشهدها العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة. حتى تلك اللحظة، كانت العلاقة بين الطرفين علاقة حليفين في مواجهة عدو مشترك، وليست شراكة مستندة إلى الاعتراف بقيم واحدة. وهذا كان يعني بأن حدوث افتراق، وحتى جمود، جديد بين موسكو وواشنطن كان أمراً وارداً جداً. والسؤال هو ما إذا كانت هذه البرودة الجديدة ستحدث بسبب اختلاف الرؤى تجاه المصالح القومية للدولتين ضمن استراتيجية واحدة - كما هو حاصل بين أوروبا والولايات المتحدة - أم بسبب الاحتفاظ بوجهات نظر متضاربة حول المجتمع والنظام العالمي.

كان هناك شعور عند الأوساط الواقعية في كلا الجانبين بأن قمة أيار التي حصلت عام 2002 - بل نموذج العلاقة التي كانت تجمع بين واشنطن وموسكو نفسها - كانت "شكلاً من أشكال العلاج النفسي أكثر منها شكلاً من العلاقات السياسية المرتكزة إلى القوة"، على حدّ تعبير تشارلز كراوثامر في الواشنطن بوست في 31 أيار. لكن جلسات العلاج النفسي، في بعض الأحيان، تكون مفيدة وخاصة قبل أن تكتسب السياسة العالمية شكلاً وجوهراً جديدين، والأهم من ذلك، قبل أن تجد النخب السياسية أدواراً جديدة لدولها.

في معرض تحليلهما للسياسة الأميركية الجديدة تجاه روسيا، كتب جيمس غولدغير ومايكل ماكفول في مقالة نُشرت في صحيفة كرنت هيستوري في تشرين الأول عام 2002: "تمثّل سياسة بوش استمراراً لاستراتيجية كلينتون... لكن الاختلاف الهام الوحيد بين مقاربتي بيل كلينتون وجورج بوش هو أن الأخير لا يعتقد بأن التحوّل الداخلي لروسيا ينبغي أن يسبق اندماجها الخارجي الكامل في الدول الغربية"[10]. دعا غولدغير وماكفول السياسة الجديدة "اندماجاً بدون تحوّل" في الحقيقة، إن عدم محاولة إدارة بوش - ظاهرياً على الأقل - تعليم الديمقراطية لموسكو يمكن أن يكون تفسيراً جيداً لاندفاع بوتين في إقامة علاقة شخصية مع بوش. وبالمقابل، فقد كان الرئيس الأميركي، عبر رفضه "الرومانسية" السابقة - محاولة ترويج الديمقراطية في روسيا - ناجحاً تماماً في تحقيق أهدافه الأمنية الأساسية. ولكن، ما يزال السؤال قائماً: إلى أي حدّ كانت هذه العوائد الأمنية قابلة للاستمرار بدون حدوث تحوّل أكبر في روسيا؟

على أي حال، بصرف النظر عن التطوّر المستقبلي في العلاقات الروسية الأميركية، ثمة جانب إيجابي لا شك فيه، وهو أن كلا الجانبين اختبرا خلال العقد السابق تجربة مشتركة من التوقعات غير الواقعية والإحباطات المبالَغ فيها أجبرتهما هذه المرة على أن يكونا أكثر واقعية من ذي قبل. "في تنافر حاد مع الفترة السابقة، كان هناك شيء ما من الشعور الغامر بالسعادة. لقد تعزّز الإحساس بوجود فرص للنجاح الآن بسبب الإدراك المشترك لفشل الآمال التي وُضعت في بداية التسعينيات، وبسبب الطريق الشائك الذي سلكه كلٌّ من البلدين لاحقاً خلال ذلك العقد، وبسبب التحديات التي تنتظرهما"، كما كتب توماس غراهام في كتابه "تدهور روسيا والشفاء غير الأكيد"، واصفاً المراحل الجديدة للعلاقة الروسية الأميركية[11]. وتلك التجربة يمكن أن تساعد كلاً من موسكو وواشنطن على تجنّب المطبات السابقة الموجودة في الطريق، وعلى التعامل مع المطبات الجديدة.

ثم تتالت الأحداث بسرعة فائقة. في 29 أيار من العام 2002، وصلت البعثة الأوروبية برئاسة رومانو برودي إلى روسيا حاملة معها إلى بوتين هدية طال انتظارها: اعتراف الاتحاد الأوروبي بالوضع القانوني لاقتصاد السوق الروسي. وقد شجّعت هذه الخطوة واشنطن على اتخاذ قرار مماثل. وكان بوش هو من اتصل ببوتين في الكرملين لينقل له الخبر السعيد بنفسه. لقد أوجد هذا الاعتراف بروسيا كاقتصاد سوق مناخاً أفضل للتجارة الروسية، حيث كانت روسيا تخسر حوالى 1.5 مليار دولار سنوياً بسبب القيود المفروضة على منتجاتها في الأسواق الدولية. وهكذا أصبحت الشركات الروسية تملك إمكانيات دخول أوسع إلى الأسواق الغربية.

لقد ساعد اعتراف الاتحاد الأوروبي والأميركي بالوضع القانوني لاقتصاد السوق الروسي على تحسين فرص روسيا في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما كان يريده الكرملين بشدة. وفي هذا الخصوص، قال المدير العام للمنظمة، مايك موور: "أعتقد بأن لدى مسؤولي واشنطن وبروكسل وموسكو ما يكفي من القوة والعزم والإرادة لجعل هذا الدخول ممكناً". وهذا ما دفع بوتين إلى التحدّث عن تشكيل "منطقة اقتصادية واحدة" مع الاتحاد الأوروبي. غير أن الردّ الأوروبي على مبادرة الرئيس الروسي كان متحفظاً. لقد وضع الاتحاد الأوروبي عدة شروط: أولاً، أن تجعل روسيا التشريعات الروسية منسجمة مع المعايير الدولية. وثانياً، رفع التعرفات الجمركية على الطاقة لتتناسب مع الأسعار العالمية (كانت الأسعار المحلية المنخفضة بمثابة إعانة سنوية للشركات الروسية، وكانت تُقدَّر بخمس ملايين دولار). وكان يتوجب على روسيا أن تفتح أسواقها أيضاً.

غير أن تحقيق الطلبين الأخيرين كان صعباً بالنسبة لموسكو. فقد حذّر الخبراء الاقتصاديون الروس والغربيون من أن الصناعة اللاتنافسية في روسيا قد لا تتحمّل حدوث انفتاح واسع في السوق، ومن أن انهيارها يمكن أن يؤدي إلى عواقب اجتماعية غير قابلة للسيطرة. حذّر الخبير الاقتصادي بادما ديساي في صحيفة الفاينانشال تايمز في 11 تموز "قد تؤدي زيادة سرعة التغيير في نهاية المطاف إلى نتائج عكسية". كان الكرملين أمام معضلة حقيقية: عليه أن يفتح الأسواق بشكل

تدريجي، وفي نفس الوقت عليه أن يتجنب الآثار السلبية لهذه الخطوات على الاستقرار. وهذه المهمة كانت تتطلّب ليس فقط قيادة حكيمة بل حواراً اجتماعياً واسعاً أيضاً.

على أي حال، ما زال هناك عائق كبير أمام العلاقات الروسية الأوروبية: إنها مشكلة كالينينغراد، المدينة الروسية الواقعة على بحر البلطيق، والعاصمة السابقة لبروسيا الشرقية. كانت كالينينغراد ستُقتطَع من روسيا عن طريق الدخول الوشيك لبولندا وليتوانيا في الاتحاد الأوروبي، وتُحوَّل إلى منطقة روسية "معزولة" عن الوطن الأم ضمن الاتحاد. حاول بوتين الحصول على نظام تُعفَى فيه تأشيرات الدخول بين كالينينغراد وروسيا، لكن الاتحاد الأوروبي لم يكن مستعداً لتغيير قواعد معاهدة تشينجين – التي شكّلت منطقة معفية من تأشيرات الدخول للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي – خوفاً من المهاجرين الروس غير الشرعيين إلى ليتوانيا، ومنها إلى الغرب. ورغم أن المفاوضات كانت متعثّرة بين بروكسل وموسكو، مما سبب توتراً في العلاقات بينهما، إلا أن الكرملين لم يكن بوسعه تعريض سياسته الأوروبية للخطر، ولهذا السبب فهو كان مضطراً للتوصّل إلى تسوية مع الاتحاد الأوروبي حول مسألة كالينينغراد.

والتطوّر الثاني حدث في 28 أيار، عندما انعقدت أول قمة للناتو بمشاركة روسيا في الثكنات العسكرية خارج روما، حيث شُكِّل مجلس روسيا والناتو. في تلك القمة، جلس بوتين بين رئيسي إسبانيا والبرتغال، حسب الترتيب الأبجدي. قال الأمين العام للناتو، اللورد جورج روبرتسون، في ملاحظاته الأولية في الاجتماع الافتتاحي للمجلس: "لقد اجتمع قادة عشرين من أكثر الدول قوة في العالم، ليس لتقسيم العالم، بل لتوحيده". وبوتين بدوره كان إيجابياً، حيث قال: "لقد قطعنا شوطاً كبيراً من المواجهة إلى الحوار، من المواجهة إلى التعاون". لكن بوتين أوضح، في الوقت نفسه، بأن تعاون روسيا لا يمثّل دعماً غير مشروط لأي عمل عسكري قد يقوم به الناتو.

وفّر المجلس الجديد فرصاً للتشاور بين روسيا والناتو، والاشتراك في صنع القرار، وحتى العمل العسكري المشترك. وتتضمن قائمة القضايا الموضوعة للتعاون

تقييم التهديد الإرهابي، والحدّ من الأسلحة، وعدم تكاثرها، والدفاع الصاروخي الميداني، والتعاون العسكري-العسكري، والظروف المدنية الطارئة. لم تحصل روسيا على حقّ الفيتو على عمليات الناتو العسكرية. كما أن مسؤوليتها ضمن المجلس كانت غير محدّدة بدقة. لكن المجلس، على أي حال، كان يمثّل خطوة إلى الأمام بالنسبة للاتفاق السابق ("المجلس المشترك الدائم"، حيث كان دور روسيا فيه أصغر بكثير). كان بإمكان المجلس أن يصبح منطلقاً للحوار بين العدوين السابقين، لكن الأمر كان يعتمد على الإرادة السياسية لكلا الطرفين. كان الناتو وروسيا يحاولان للمرة الثانية تأسيس شراكة بينهما، لذا فإن أي إخفاق جديد قد يطرح السؤال التالي: إلى أي حدّ كان الإخفاق ناتجاً عن علّة القيادة (موضوع التكتيكات)، وإلى أي حدّ كان ناتجاً عن عدم الانسجام البنيوي بين الناتو وروسيا؟

ثم جاء اجتماع مجموعة الثماني في كاناناسكيس، في كندا. في هذا الاجتماع، كان بوتين واثقاً من نفسه تماماً. كان يشعر بأنه ندّ حقيقي. هذه المرة، كانت روسيا تحتلّ موقعاً أمامياً، و لم تأتِ لتطلب مساعدة من أحد. ورداً على إبداء رغبة الكرملين بأن تصبح روسيا عضواً في المجتمع الغربي، قرّرت المجموعة أن تجعل روسيا عضواً كامل الأهلية، بالرغم من أن الاقتصاد الروسي لم يكن يضمن هذه المكانة. كان الأمر مجرد تعبير عن تقدير المجموعة لسياسة بوتين المتمثّلة بالتوجّه نحو الغرب. وإضافة إلى ذلك، وعدت الدول الصناعية موسكو بتقديم 20 مليار دولار من أجل حماية وتفكيك أسلحة الدمار الشامل الروسية؛ وهذه المساعدة كانت تتعلق بتنفيذ روسيا لإلتزامها بعدم زيادة أسلحتها النووية. وتأكيداً من المجموعة على الدور الجديد لروسيا، اتّفق قادتها على استلام روسيا رئاسة المجموعة واستضافة قمتها السنوية في العام 2006.

قام الرئيس الروسي، رغبة منه بتعزيز تحوّله الغربي، بمحاولة إثبات أن سياسته كانت متعدّدة الاتجاهات. حاول بوتين إظهار اهتمام موسكو بعلاقاتها مع الدول الأخرى أيضاً، فذهب وزير الدفاع سيرجي إيفانوف في شهر أيار - بعد القمة مع

بوش وتشكيل مجلس روسيا والناتو - إلى الصين لطمأنة بكين بأن تحوّل روسيا إلى الغرب لم يكن موجهاً ضد الصين. في الحقيقة، كانت لروسيا مصلحة مادية - إضافة إلى الاعتبارات الأمنية - في امتلاك علاقات جيدة مع الصين. ففي العقد الماضي وحده، بلغ حجم التعامل التجاري مع الصين 10 مليار دولار. اشترت الصين خلاله من روسيا طائرات حديثة إضافة إلى المجمّع الصاروخي S-300 الشهير. وفي العام 2001، ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين بمقدار مليار دولار. من هنا كان اهتمام موسكو بالحوار مع الصين.

وفي الصيف، بدأت موسكو اجتماعات مع منظمة شانغهاي للتعاون. تشاور بوتين فيها مع أعضاء من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي، وأعضاء معاهدة الأمن الجماعي لرابطة الدول المستقلة، وعقد اجتماعين مع رئيسي أوكرانيا وبيلاروسيا. كان الكرملين يحاول إثبات أن اتجاهه الغربي لم يكن يعني نسيان روابطه السابقة.

كل هذه الخطوات أظهرت بوضوح "مبدأ بوتين" في السياسة الخارجية، والذي يتألف بشكل جوهري من الانفتاح نحو الغرب، وإعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية، وتطبيع العلاقات بين موسكو وجيرانها، وخاصة الحلفاء السابقين للاتحاد السوفياتي. إن تعدّد الاتجاهات في مقاربة بوتين تختلف اختلافاً كبيراً عن تعدّد القطبية في مقاربة بريماكوف، حيث أظهر بوتين أن الغرب يحتلّ المرتبة العليا في جدول أولوياته.

لكن هذه الأمور ما هي إلا الطبيعة العامة للمبدأ. كانت سياسة بوتين الخارجية ما تزال غير محددة بشكل كافٍ وهشة أيضاً. والخطير في الأمر هو أن مجموعة هامة من النخبة الروسية استمرت في مقاومتها لتوجهات الرئيس الغربية، مثل وزير الشؤون الخارجية ووزير الدفاع اللذين كانا ما يزالان مناصرين عنيدين للسياسة المحافظة. كما أن التحديد المستمر للفوارق بين هاتين المؤسستين والمؤسسات الأخرى التي تلعب دوراً في السياسة الخارجية - إضافة إلى افتقارها لوجود مناطق واضحة لمسؤولياتها - لم يجعل مهمة تنفيذ المبدأ الخارجي الجديد للكرملين أكثر سهولة. كان ما يزال غير واضح من كان المسؤول عن اتخاذ قرارات

معينة في السياسة الخارجية، وكم كانت هذه القرارات تحظى بالدعم السياسي، وكيف يمكن للرئيس أن يضمن عدم إلغائها. وفي نفس الإطار، تساءل المراقبون الغربيون: إذا كانت الطبقة السياسية الروسية غير متأكدة أساساً من ضرورة التوجّه القاطع نحو الغرب، فهل يمكن أن يتحوّل خليفة بوتين إلى الاتجاه المعاكس؟ وقلقهم كان له ما يبرره في الواقع.

إن تحويل مبدأ بوتين إلى واقع ملموس كان يتطلّب فهماً للدور الجديد لروسيا، وتحديد هوية جديدة لها في العالم من قبل النخبة والمجتمع ككل. كانت هنالك حاجة ماسة لفلسفة جديدة في السياسة الخارجية، وحاجة أكبر لأناس أكفاء جدد من أجل تنفيذها. "إن العلاقات بين روسيا والغرب لم تكن أفضل مما هي عليه الآن إلا في حالات نادرة، ولكن، ماذا يعني ذلك من الناحية العملية؟ وهل يمكنها أن تدوم؟" تساءلت صحيفة إيكونوميست في 16 أيار عام 2002، ثم أجابت بنفسها، "إن الخطر الحقيقي لا يكمن في انقلاب مسيرة روسيا باتجاه الغرب، بل في تعثرها لانعدام الأفكار والأشخاص".

في تلك الأثناء، لم يقم الكرملين بأية محاولات لإثبات صحة سياسته لمجتمعه. ولم تكن المشكلة في ضعف الحملات الدعائية، بل في قلة الديمقراطية. بدا الكرملين وكأنه يقول إلى الشعب: "إننا سنعتمد أية سياسة نعتبرها ضرورية. وليس لدينا أي نية لشرح أهدافنا لكم"

لم يكن محزناً فقط، بل مدمّراً أيضاً، أن تقوم روسيا بتوجّهها الجديد نحو الغرب بنفس الطريقة اللاديمقراطية السابقة؛ أي دون أي اهتمام بالمجتمع، ودون بذل أي محاولة للتفسير. يبدو أن السلطات لم تكن تعتقد بأن الشعب سيفهم أسباب السياسة الجديدة. إن غياب الحوار البنّاء بين النظام والأمة حول القضايا الخارجية أوجد مكاناً لمنتقدي السياسة الجديدة في الطبقة الحاكمة. وإلى أن يحصل مبدأ بوتين على دعم الشعب، فلن يكون بالإمكان اعتباره بمثابة التوجهات النهائية للكرملين في السياسة الخارجية.

بالمقارنة مع السياسة الخارجية والتطورات الدولية الجديدة، فإن السطحية التي ميّزت بها السياسة الداخلية لروسيا كانت مثيرة للعجب. كانت الأحداث الكبرى قد وصلت إلى نهايتها، ولم تعد هنالك مواجهات مفتوحة، ولا أحداث سياسية مثيرة. صحيح أن الصراع ظلّ مستمراً، لكنه اقتصر على شدّ الحبل بين بضع مجموعات وفئات ذات مصالح.

ثمة حدث وحيد هزّ الحياة السياسية الروسية في منتصف العام 2002، إنه الظهور الجديد لبوريس يلتسين. فقد بدأ يلتسين بإبداء مؤشرات تدلّ على أنه كان ما يزال موجوداً، حيث اجتمع مع بعض السياسيين، ونقل تعليقاته من خلال وسطاء. في عيد الاستقلال الروسي، الذي يصادف في 12 حزيران، ظهر يلتسين على الهواء مباشرة، في مقابلة مطوّلة مع التلفزيون الروسي. وما أثار الاستغراب في تلك المقابلة هو أنه بدا حيوياً، وأكثر قوة من الناحية الجسدية، وأكثر نحافة، وحاضر الذهن. اعترف القيصر بوريس بأنه عانى من خمس نوبات قلبية خلال رئاسته: "نعم، خمسة"، قال مؤكداً مع نظرة ماكرة. "ولكنني ما أزال نشيطاً، ذهنياً وجسدياً وعاطفياً". وقال يلتسين أيضاً بأنه فقد 20 كليوغراماً في الأشهر الأخيرة. ولم يفقد وزنه وحسب، بل فقد عشر سنوات من عمره أيضاً (بمعنى استعادها). كما ذكر بأنه بدأ بدراسة اللغة الإنكليزية. "للمحافظة على نشاط العقل"، قال مفسراً.

بعد ذلك، توجّه يلتسين إلى مينسك للاستجمام، لم يتوقّف في رحلته عن إعطاء المقابلات للصحفيين والإدلاء بتعليقاته على الحياة السياسية الروسية. "أنا أتقابل يومياً مع الوزراء، ورئيس الحكومة كاسيانوف، وبوتين - طوال الوقت. وكأنني ألعب دور ضامن الاستقرار"، قال يلتسين بنظرة نصف مغمضة. لقد انتبه الجميع إلى أنه لم يذكر بوتين إلا عرضاً. والأنكى من ذلك أنه انتقده بصراحة، رغم امتداحه له منذ وقت قريب، وحتى في مذكراته. وهكذا، بدأ الروس بإطلاق النكات: كان ضامن الاستقرار، كما دعا نفسه، يحاول إعطاء محاضرة لضامن الدستور، أي بوتين. وكان يلتسين أيضاً يروّج لكاسيانوف صراحةً كمرشح رئاسي محتمل، وذلك كان تحدياً واضحاً لبوتين. باختصار، كانت عودة يلتسين

يمثّل شيئاً واحداً، وهو أن عائلته السياسية لم تكن تنوي الاستسلام. وبإظهار أسلحتها الثقيلة - الجدّ نفسه - قررت العائلة إثبات ألها ما تزال تملك نفوذاً.

كان ردّ بوتين على عرّابه وسلَفه مختصراً ولكن قاسياً. ففي مؤتمر صحفي عقده في 24 حزيران، كان يُفترَض بأنه مخصص لتقديم إيجاز عن سنتيه المنصرمتين كرئيس، صرّح بوتين: "يلتسين شخص حرّ يمكنه التحرك كما يشاء، ويلتقي بمن يشاء، ويعبّر عن رأيه. ونحن نحترم رأيه. ولكن، لديّ رأي أنا أيضاً، وسأقوم بما أعتقد أنه الأفضل لروسيا، الآن وفي المستقبل" كانت كلمات بوتين تعني، "لن يفزعني أحد، و لم أعد بحاجة إلى مستشارين ومرشدين".

لقد كشف هذا الحوار العلني بأن العلاقة بين القيصر بوريس وخليفته لم تكن على خير ما يرام. كان بوتين يخرج بشكل تدريجي من ظلّ حاشية يلتسين، ومن الطبيعي أن ذلك لم يعجب الفريق الحاكم القديم. كان فلاديمير فلاديميروفيتش ينحرف عن خط يلتسين في بعض القضايا السياسية الرئيسة، فقد ذهب بوتين أبعد من يلتسين في توجّهه نحو الغرب، وبدأ بمراجعة نموذج العلاقات التي أرساها يلتسين مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، رافضاً الأسلوب الرعوي السابق. وفي نفس الوقت، رفض موقف يلتسين من الصحافة والحريات. لكن ما يهمّ جماعة يلتسين أكثر هو شيء آخر، وهو شروع بوتين ببناء نظامه السياسي الخاص، الأمر الذي يعني أنه لم يعد هناك عرّابون وأن العرفان بالجميل للسلَف قد انتهى. بدا الأمر وكأن بوتين أصبح مستعداً لقطع كل الحبال التي كانت تربطه مع يلتسين.

غير أن المثير للاستغراب في الأمر هو أن سيد الكرملين الجديد، بالرغم من وقوفه على عتبة حرب كلامية علنية مع الرجل الذي أعطاه السلطة، كان ما يزال مرغماً على تحمّل عدد من الموظفين المعيَّنين وأعضاء من حاشية يلتسين. من الناحية الظاهرية، كان الأمر يبدو عصياً على الفهم وغير منطقي تماماً، لكن التفسير كان في غاية البساطة: كان الأشخاص الذين جلبهم معه من سان بطرسبورغ ضعفاء بشكل واضح. وهو لم يتمكّن من تكوين فريق جديد خلال السنتين المنصرمتين من عمر إدارته.

حتى الآن، كان بوتين يفضّل عدم إحراق أية جسور، متجنباً الدخول في صراع مع القوى السياسية القوية والعائلة الحاكمة القديمة. لم يكن بوتين بالمصارع السياسي. وهو لم يكن يحبّ الصراع السياسي المفتوح وحتى الجدال الكلامي. ولكن، هل كان مقاتلاً؟ هل كان مستعداً للقتال من أجل سلطته ومبادئه؟ وما هي مبادؤه؟ لن نعرف الأجوبة على هذه الأسئلة إلا إذا واجه تهديداً حقيقياً. والنظام الجديد لم يواجه حتى الآن مثل هذا التهديد. لعلّ النزاع مع يلتسين كان خطوة أخرى بالنسبة لبوتين باتجاه تحقيق قيادة مستقلة، واختباراً لقدرته على الثبات على مواقفه. لكن هذا النزاع لا يُنبئ كيف سيتصرّف في اللحظات الحاسمة.

باستثناء تنقية الأجواء بين الزعيمين الجديد والقديم لروسيا، وباستثناء التوتر بين عدة جماعات متنفذة من ضمن حاشية بوتين، كان صيف العام 2002 هادئاً تماماً. حاولت روسيا الحصول على فترة من الاستراحة بعيداً عن السياسة. وإلى متى يمكنك العيش في دولة لا تتوقّف فيها النزاعات والصراعات؟ فهذا البلد يعيش في توتر منذ بيريسترويكا غورباتشوف، أي منذ منتصف الثمانينيات. وطوال السنوات السبع عشرة الماضية، بحث الروس عن أجوبة لأسئلة مصيرية: إلى أين ستمضي روسيا؟ كيف ينبغي عليها أن تحدّد هويتها؟ أي نظام يجب بناؤه؟

في العام 2002، انخفض النقاش حتى كاد أن يتوقف، ليس لأن كل شيء أصبح واضحاً، بل لأن الخمول واللامبالاة أصابا البلد برمته؛ فلقد ذهبت الرغبة في تحقيق الغاية الأسمى وتحديد أهداف الحياة. ونظام بوتين، بإيديولوجيته البراغماتية - تركيزه على التفاصيل - لم يهتمّ بالمشكلات الاستراتيجية لروسيا وبالبحث المستمر عن روحها. إن السياسة البراغماتية نفسها بدت وكأنها كانت ترفض أي استراتيجية بعيدة المدى.

كان صيف العام 2002 مخصصاً فقط للحياة الخاصة. فالحرارة العالية - الأسوأ منذ سنوات - أضعفت البلد وأصابت المدن الكبيرة، وخاصة موسكو،

بالشلل، مبطئةً من حركة المرور والبشر على حدٍّ سواء. غادر بوتين موسكو وانتقل إلى نظام عمل صيفي، حيث أقام في مقره في سوتشي، بجانب البحر. والتقى هناك بمستشاريه ومعاونيه واستقبل الضيوف الدوليين، مثل الرئيس الفرنسي جاك شيراك. بدون بوتين في موسكو، لا توجد حياة سياسية، لأن الرئيس وحده هو الحدث السياسي الأبرز.

مع ذلك، فغياب الحركة السياسية والافتقار إلى أجندة واضحة كان مثيراً للقلق، لأن فترات الهدوء في روسيا كانت دائماً تتبعها موجة جديدة من المكائد السياسية وسلسلة من الاضطرابات الأخرى، ولأن الهدوء الظاهري كان يخفي غموض المستقبل، ولأن هذا كان آخر صيف هادئ قبل الانتخابات القادمة والصراعات الجديدة، وأخيراً، لأن الهدوء السياسي في روسيا يمكن أن يكون دائماً هدوءاً وهمياً.

سرعان ما أثبتت الأحداث – مع أنها لم تكن تتعلّق بالسياسة على الإطلاق – بأن روسيا لا يمكن اعتبارها حتى ذلك الحين بلداً هادئاً ومتوازناً. أولاً، غُمرت الأقاليم الجنوبية بالفيضانات، التي جرفت معها عشرات البلدات بكل ما للكلمة من معنى، وقتلت العشرات من الأشخاص وأوقعت خسائر مالية باهظة. ولكن، في حين أن الفيضانات المماثلة التي حدثت في أوروبا احتلت الصفحات الأولى في صحف العالم وجلبت الدعم للضحايا، نجد أن الكارثة الروسية لم تكن تُذكَر إلا في المواجيز الإخبارية اليومية. في الحقيقة، لقد اعتاد المجتمع الروسي على الكوارث إلى درجة أنه بدا محصناً منها فلم يعد يبدي أية ردّة فعل عليها. لكن المفارقة في الأمر هي أن التلفزيون الروسي قام بتغطية شوارع ألمانيا المغمورة بالمياه أكثر من تغطيته لمعاناة مواطنيه بالذات، الذين تُركوا دون أي ملجأ.

ثم جاء شهر آب، الذي تعلّم الروس أن يخشوه كثيراً. فالعديد من الحوادث الكارثية في العقد المنصرم وقعت في آب: الانقلاب العسكري الذي حصل في العام 1991؛ تفجير المباني السكنية وغزو الانفصاليين لداغستان في العام 1999 الذي أشعل فتيل الحرب الشيشانية الثانية؛ كارثة الغواصة "كورسك" في العام 2000. ومرة أخرى، جلب شهر آب معه كوارث جديدة، ففي التاسع عشر منه، تحطّمت

مروحية عسكرية في الشيشان وعلى متنها 140 راكباً. وفي اليوم التالي، انفجر مبنى سكنياً في موسكو راح ضحيته عدة أشخاص، وخلّف عشرات الجرحى.

وفي الأيام القليلة التالية، وقع المزيد من تحطّم المروحيات والطائرات تلاها انفجار مبنى سكني آخر، وكأنها جاءت كي تعزّز من شعور الروس بالتشاؤم من هذا الشهر. لم يعد الروس يصدقون الأسباب التكنولوجية والحوادث غير المقصودة، إذ كانوا يرون مؤامرة أو قصداً إجرامياً وراء كل كارثة. ولكن، حتى الأخطاء الكارثية، والإخفاقات التكنولوجية، والمصير الأسود، والمصادفة المأساوية كانت دليلاً على مدى هشاشة الاستقرار الروسي ومدى قلة الحماية التي يعاني منها الشعب الروسي. لأن سلطة بوتين، مثل سلطة يلتسين، لم يكن باستطاعتها أبداً إيقاف التدفّق المستمر للكوارث التي كانت ناتجة - جزئياً - عن انهيار الإمبراطورية السوفياتية، والتدهور المستمر لحالة البنى التحتية البالية، أما السبب الأهم فهو يعود إلى فوضى النظام الجديد وعجزه، والبيروقراطية اللامسؤولة[12].

أما خريف العام 2002، فقد جلب معه مؤشرات تدلّ على أن النزاعات الخفية، والصراعات التي لم تُحَل بعد - رغم الهدوء السياسي وغياب التهديدات السياسية الواضحة لاستقرار روسيا - يمكن أن تشكلا تحدياً للكرملين. لقد أظهر التاريخ الروسي لفترة ما بعد الشيوعية بأن تحوّلها ما زال يحمل في طياته بضعة تقلبات غير متوقعة. واستمر تقلّب الآراء الكثيرة حول ما كان يحدث، بينما تابعت المواقف السياسية في روسيا تطورها.

في ميدان السياسة الخارجية، تبيّن أن المشككين كانوا محقّين عندما تحوّلت قصة الغرام الطويلة لموسكو مع الغرب إلى جليد. فقد بدأ انتقاد المجتمع الأوروبي المتواصل للحرب في الشيشان بإغاظة موسكو من جديد. وبعد ذلك بفترة قصيرة دخلت روسيا في صدام حاد مع الدانمارك، بعد أن رفضت كوبنهاغن تسليم أحمد زاكاييف - أحد رفاق الرئيس الشيشاني أصلان ماسخادوف - في تشرين الأول من العام 2002، وغضبت من المملكة المتحدة لفعلها الشيء ذاته.

وألقت المحادثات العاطفية حول جعل كالينينغراد منطقة معفية من تأشيرات الدخول بظلالها على العلاقات الدافئة مع الاتحاد الأوروبي. لكن الاتحاد، بعد نزاع طال أمده مع روسيا، عرض في نهاية المطاف تدابير انتقال خاصة لسكان كالينينغراد؛ "وثيقة مرور كالينينغراد"، وهي وثيقة مرور مبسّطة يمكن استصدارها مجاناً أو مقابل مبلغ زهيد من قبل قنصلي ليتوانيا وبولندة عندما تنضمّ الدولتان إلى الاتحاد. كما وعدت بروكسل بالنظر في إمكانية فتح قطارات سريعة، لا تتوقف، بين كالينينغراد وروسيا. وهذا وضع نهاية للنزاع، لكنه أثبت بأن الاتحاد لم يكن مستعداً لتسوية كل مطالب روسيا. وبذلك، توجّب على موسكو أن تحاول صياغة سياسة أوروبية تتجنّب حدوث نزاعات في المستقبل يمكن أن تتسبب بها رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد.

إن العلاقات الروسية الأميركية بدورها أصابها التوتر. فقد أثار الكرملين غضب القادة الأميركيين باستئنافه المفاوضات التجارية مع بغداد، والإعلان عن نيته توسيع مساعدته النووية لإيران. كما اتخذ بوتين قراراً بدفع مشروع يهدف لوصل الخط الحديدي الذي يعبر سيبيريا مع الخطوط الحديدية لكوريا الشمالية. وإضافة إلى ذلك، وقّع رئيس الوزراء كاسيانوف، خلال زيارته الخريفية إلى بكين، اتفاقات جديدة لبيع الأسلحة إلى الصين بقيمة مليارات الدولارات. و لم تبع روسيا الصين فقط طائرات مقاتلة نفاثة من طراز سوخوي وغواصات من طراز "كيلو"، بل ساعدتها على بناء معمل لتصنيع المروحيات، وسلّمتها مجموعة من التقنيات النووية كذلك.

لم تستطع الولايات المتحدة إخفاء قلقها مما كان يجري. "لم تكتفِ روسيا مؤخراً باستئناف عادتها في التحاور مع الدول المارقة في العالم، بل إنها في الواقع تقوم بتعزيز علاقاتها مع بعض هذه الدول"، كتبت صحيفة نيوزويك في 2 أيلول، متّهمة موسكو بتأليف "محور الصداقة" الخاص بها مع إيران والعراق وكوريا الشمالية. ودافع الروس عن ذلك بقولهم إنهم لم يحصلوا إلا على القليل من توجّههم نحو الغرب، وأنهم كانوا ببساطة يسعون وراء مصالحهم الاقتصادية؛ كما تفعل الولايات المتحدة.

وفي أيلول أيضاً ازداد التوتر حدّة بين روسيا وجورجيا، وكأن ذلك جاء ليضيف المزيد من الوقود إلى الجو الملتهب أصلاً. اتهم بوتين الزعيم الجورجي إدوارد شيفرنادزه بافتقاده إلى الإرادة السياسية لاستئصال المتمردين الشيشان من منطقة بانكيسي جورج في جورجيا. وفي 11 أيلول، الذكرى السنوية الثانية للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، وجّه بوتين إنذاراً أخيراً إلى تبليسي، "إننا نستعد للهجوم على القواعد الإرهابية الشيشانية الموجودة على أراضيكم سواء أعجبكم ذلك أم لم يعجبكم". وفي معرض تبريره لموقفه هذا، اقتبس بوتين عن بوش كلماته حول الحاجة الشرعية "لإجراءات وقائية" ضد الدول التي تحتضن الإرهابيين. وقد أعلنت الولايات المتحدة والمجلس الأوروبي صراحة رفضهما لرغبة روسيا القيام بهذا العمل العدواني. وهكذا، للمرة الأولى خلال شهر عسلهما، بدا أن الغرب وروسيا كانا في طريقهما إلى الصدام.

وهذه ليست نهاية القصة على أي حال. ففي أواخر أيلول، فرضت واشنطن عقوبات اقتصادية على ثلاث شركات روسية لبيعها - كما تزعم - معدات عسكرية إلى دول تعتقد بأنها ترعى الإرهاب. توقّع الخبراء حصول شرخ جديد بين روسيا والغرب، إضافة إلى عودة موسكو إلى عدائها القومي الطابع لأمركا. غير أن هذا التحليل كان متسرعاً ولا أساس واقعي له، إذ إن الحقيقة كانت أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. لم يكن بوتين، في واقع الأمر، يريد حدوث أي تصدّع لعلاقته مع الغرب، وكان واضحاً أنه ما يزال يعتبر علاقة موسكو مع واشنطن أولوية عليا، وعلاقتها مع الغرب ضرورية من أجل تحديث روسيا. ولكن، مع نهاية العام 2002، واجهت حركته المناصرة للغرب ليس فقط عقبات سياسية ظرفية، بل مصاعب جوهرية. أضف إلى ذلك أن بعض الأحداث العالمية لم تساعد روسيا على تعزيز توجّهها نحو الغرب.

أصبحت المخططات الأمركية المتعلقة بالعمليات العسكرية، وتغيير النظام في العراق في نهاية العام 2002 اختباراً جديداً للتحالف الأمركي الروسي الجديد. للمرة الأولى منذ 11 أيلول 2001، اختلفت أجندات السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة وروسيا بشكل واضح. كان الكرملين يخشى من أن

تؤدي الحرب في العراق إلى زعزعة الوضع المتقلّب سلفاً في المنطقة القريبة من الحدود الروسية. في الحقيقة، استناداً إلى القصة التي لم تنته في أفغانستان، يمكننا اعتباره قلقاً مبرراً. كما أن المؤسسة السياسية الروسية ورجال الأعمال الأثرياء كان لديهم ما يدفعهم للقلق أكثر من ذلك، وهو ألا يدفع النظام اللاحق ما يدين به العراق إلى روسيا (8 مليار دولار)، وأن تعرّض الحرب الاستثمارات الروسية في البلد إلى الخطر، من بينها عقود بمليارات الدولارات. وإضافة إلى ذلك، كانت موسكو تخشى من أن يعمل النفط العراقي المستقبلي على تخفيض أسعار النفط العالمية، ونحن نعرف بأن العوائد النفطية كانت ما تزال المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية الروسية.

في البداية، لم تؤيّد روسيا (ومعها الصين وفرنسا) القرار الأميركي الأولي بالاستخدام التلقائي للقوة ضد العراق، وعارضت العمليات العسكرية ضد صدام حسين. وهناك دول أوروبية أخرى أعربت عن قلقها البالغ من السياسة الأمريكية تجاه العراق. وهذا الاختلاف الأوروبي مع واشنطن سمح لروسيا بالتعبير عن استيائها من السياسة الأميركية بشدة أكبر. صحيح أن الرئيس بوتين قال، بطريقته المتحفظة المعتادة، بأنه لن يحوّل المفاوضات إلى "بازار شرقي" - كان ما يزال غير راغب بالدخول في مفاوضات قاسية مع واشنطن - إلا أن المؤسسة السياسية الروسية كانت تحاول الحصول على ضمانات من الولايات المتحدة بأن تهتمّ بالمصالح الاقتصادية الروسية، مقابل عدم عرقلة السياسة الأميركية. وفي حالة العراق، كانت المصالح الاقتصادية لروسيا أكبر أهمية بالنسبة لها من تطلّعاتها الجيوسياسية.

في نهاية المطاف، ساندت موسكو - رغم "بعض مشاعر القلق" - قراراً جديداً حول العراق يطالب بغداد بالتصريح عن كل أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها، والسماح بالتفتيش على الأسلحة. هذه المرة، توقّفت روسيا عن محاولة إنقاذ نظام صدام واختارت أن تقف إلى جانب المجتمع الغربي، وفي الوقت نفسه حاولت الاستفادة من الاختلافات بين الحلفاء الغربيين.

كان واضحاً أن موسكو وواشنطن ستتعاونان في نهاية الأمر في معالجة موضوع العراق قبل نظام صدام وبعده. لكن الجدل الذي أثير حول العراق يُظهر

أن حدوث صراعات مصالح جديدة بين روسيا والولايات المتحدة أمر ممكن، وأن هذه الصراعات يمكن أن تصبح شديدة إذا ما أخفقت موسكو في حلّ المشاكل البنيوية للتنمية الاقتصادية في روسيا.

على ما يبدو، كانت روسيا تعاني من مشاكل في التوفيق بين مصالحها الاقتصادية والتوجّه الجديد لسياستها الخارجية. كان ما يزال على روسيا أن تفصل فيما بين الاختلافات التي يمكن الدفاع عنها وتلك التي لا يمكن الدفاع عنها مع القوى الغربية حول السياسة. فالمعايير كانت غير محددة. فيما بين القوى الغربية، كانت النزاعات الثانوية طبيعية و لم تتسبّب يوماً بإحداث فجوات خطيرة ضمن المجتمع الغربي. أما مع روسيا، فالمسألة أكثر تعقيداً من ذلك. كان على الطبقة السياسية الروسية أن تفهم بأن الدوافع والمصالح المالية القصيرة المدى في بعض الأحيان تحجب عن النظر المخاطر السياسية البعيدة المدى. على سبيل المثال، إن بيع كميات كبيرة من الأسلحة والتقنية النووية إلى الحلفاء القدامى لموسكو يمكن أن يزيد من عدم الاستقرار على الحدود الروسية ويُنتج أوضاعاً لن تقدر موسكو على معالجتها. هذا دون أن نذكر أن إقامة علاقات دافئة مع هذه الدول يمكن أن يهدّد الشراكة مع الغرب. ولكن، ينبغي أن نذكر حجة مختلفة أيضاً: إن الحفاظ على حالة الصداقة مع الحلفاء التقليديين يمكن أن يساعد روسيا على أن تصبح ذات يوم وسيطاً يمكن أن يساعد هؤلاء المرتدّين على الانضمام إلى الأمم المتحضّرة. ولكن السؤال هو، كيف يمكن أن نرسم خطاً فاصلاً ما بين البراغماتية والإلتصاق بالماضي؟

إن الفرق الواضح بين سياسة خارجية غربية التوجّه، ونظام غير ديمقراطي على رأس السلطة في روسيا كان قد بدأ يكتسب أهمية متزايدة. كان بوتين، المعتمد على دعم الأوساط المحافظة التي كانت تشكل قاعدة نظامه، يدرك بأنه لا يستطيع تحمّل تبعات تجاهل مصالحها بالكامل. ولهذا السبب، حمل بوتين بشدة على جورجيا في خريف العام 2002 في محاولة لاسترضاء الجيش والمجتمع الأمني. ولكن المفارقة في الأمر هي أن صقور الكرملين اقتبسوا ببراعة عن بوش استراتيجيته "الوقائية" لتبرير الهجوم العسكري على جورجيا. على أي حال، إن الحجة التي تقول بأنه إذا كان الأميركيون يستطيعون مهاجمة الإرهابيين المزعومين في العراق،

فبإمكان روسيا فعل الأمر ذاته في جورجيا، أصبحت شعبية حتى بين صفوف الليبراليين الروس.

كان بوتين يواجه معضلة لا مفرّ منها: إما أن يتراجع عن وجهته الغربية ويعزّز الطبيعة الاستبدادية في حكمه، أو أن يعزّز من زخم التوجّه الغربي، الأمر الذي سيتطلب تبنّي المزيد من القواعد الديمقراطية للّعبة في الوطن، والذي سيثير إعجاب وتقدير جمهور مختلف تماماً؛ وديمقراطي أيضاً. لا يمكن لروسيا أن تبقى إلى الأبد جالسة منفرجة الساقين على حصانين ينطلقان في اتجاهين متعاكسين. فعن طريق العمل على مبدأين متعارضين، لن تتمكن روسيا أبداً من أن تكون عضواً حقيقياً في المجموعة الأوروبية، وهذه غاية بوتين القصوى. وفي ذلك الوضع، كلّ سياسة مناوئة تتبناها روسيا ضد الغرب قد تُعتبَر علماً أحمر، بمثابة تحذير من وجود مشاعر خفية معادية للغرب عند صنّاع القرار في روسيا.

في تلك الأثناء، كانت روسيا في طريقها نحو الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وذلك كان يعني بأن العطلة السياسية كانت على وشك الانتهاء، وأن الشعب قد شرع بالتفكير في نجاحات وإخفاقات فترة بوتين الرئاسية الأولى وفي ما هو آت. إذاً، ثمة فترة جديدة من الحركة والصراع السياسي بانتظار البلد.

أولئك الذين كانوا يحاولون مسبقاً أخذ لقطات عمّا كان يجري في رئاسة بوتين حصلوا على صورة مشوشة ومتناقضة، فيها من الصراعات والظلال النصفية ما لا يقل عن تلك التي حفلت بها رئاسة يلتسين. فإذا بفلاديمير بوتين الواضح، المنظم، والمنطقي، كما كان يبدو، يصبح أسيراً للجماعات ذات المصالح، وإرث يلتسين، وتاريخ روسيا، والروتين اليومي، وأفكاره المسبقة ومخاوفه الخاصة. خلال السنتين المنصرمتين من عمر إدارته حاول بوتين جاهداً إيقاف تقدّم التدهور في روسيا. ولقد نجح في تحقيق قدر كبير من الاستقرار، حيث بدأت الدولة بأداء وظيفتها، وأصبحت الطبقة البيروقراطية تعمل – وإن بحماس قليل – وبدأ الناس يتغلّبون على عجزهم.

غير أن بوتين فشل في عدة أشياء أيضاً. وكانت المشكلة الشيشانية هي الأكثر مأساوية بالنسبة لروسيا ورئيسها. صحيح أن الوضع كان يبدو وكأنه قد بدأ يتّجه نحو الاستقرار، مع انتهاء العمليات العسكرية الواسعة النطاق، وتشكيل إدارة من الشيشانيين الموالين للكرملين برئاسة أحمد قاديروف، وتدفّق الأموال إلى المنطقة، والشروع في إعادة البناء، إلا أن حرب العصابات كانت ما تزال مستمرة في الشيشان، وعدد الإصابات من كلا الطرفين كان ما يزال في تصاعد.

أعلن وزير الداخلية أناتولي كوليكوف، الذي يعرف الوضع جيداً، بأن روسيا خسرت، خلال حربي الشيشان الأولى والثانية، من الرجال بمقدار ما خسرته في حرب أفغانستان (1979–1989)، أي 15.000 جندي. وفقاً للمصادر الرسمية في موسكو، قُتل في الحرب الشيشانية الثانية - من العام 1999 إلى آب 2002 - 4.249 روسياً، وجُرح 12.285 (وبلغ عدد الانفصاليين الذين قُتلوا، وفقاً لبيانات الجيش، 13.000). بيد أن ناشطي حقوق الإنسان يقولون بأن الخسائر من الجانب الروسي كانت أفدح بكثير. "إن عدد القتلى من الجيش ينبغي أن يُضاعَف مرتين أو ثلاث أو أربع"، وفقاً لممثل "لجنة أمهات الجنود"، الذي كان يقوم بحملة لصالح حقوق أفراد الجيش. حتى إن موسكو لم تحاول إحصاء عدد الإصابات المدنية في القوقاز الشمالي.

في خريف العام 2002، بدا أن الشعب الروسي لم يعد يصدّق بأن القوة العسكرية يمكن أن تحلّ المشكلة الشيشانية. فقد أعرب 17 بالمائة فقط من الذي اشتركوا في الاستطلاع الذي أجراه VTsIOM عن دعمهم للحلّ العسكري للشيشان، بينما دعم أكثر من ثلثي المشتركين الحلّ السلمي. بالطبع، بالنسبة للرئيس، الذي دخل إلى الكرملين على جناحي "عملية مكافحة الإرهاب" في القوقاز الشمالي، كان ذلك دليلاً على إخفاق مذل. من هنا، توجّب على الكرملين آنذاك أن يفكر ليس فقط فيما سيفعله مع الشيشان بل في كيفية المحافظة على شرعية الفريق الذي وصل إلى السلطة من خلال المصادقة على العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. بعبارة أخرى، كان الكرملين في وضع تحولّت فيه مشكلة الحفاظ على ماء الوجه إلى مسألة بقاء.

ما هي الطريقة للخروج من هذا المأزق الصعب؟ بحلول تشرين الأول من العام 2002، توصّل الكثير من السياسيين والخبراء في روسيا - من بينهم رئيس الوزراء السابق، الحذر على الدوام، بريماكوف - إلى استنتاج مفاده أن الطريقة الوحيدة تتمثّل في المفاوضات مع قادة المعارضة الشيشانية، وخاصة ماسخادوف، من أجل إنهاء العمليات العسكرية والتوصّل إلى حلّ سلمي. إن رفض التفاوض مع ماسخادوف يعني أن موسكو قد تخسر فرصة للتوصل إلى اتفاق مع جيل من القادة الشيشانيين ما زالوا يُبدون استعدادهم للتحدث مع موسكو. أما الجيل الجديد من الانفصاليين، الذين كبروا خلال الحرب مع روسيا والذين لا يفكرون إلا في الجهاد المقدس ضد الروس، فهؤلاء لا يريدون إلا الانتقام الدامي. وهاتان الفكرتان بدأتا تفرضان نفسيهما، بشكل تدريجي، على كل المناقشات العامة في روسيا.

طالبت الخيارات السلمية الممكنة من أجل الشيشان، التي نوقشت في ذلك الخريف في روسيا، باعتراف الكرملين إما بحكم ذاتي شيشاني واسع أو بتقسيم الشيشان إلى قسمين، قسم موالٍ لروسيا سيكون جزءاً من الاتحاد الروسي كواحد من مكوّناته؛ والقسم الآخر هو الشيشان المستقل. في هذه الحالة، ستكون هنالك حاجة إلى عون دولي هائل من أجل مساعدة الشيشانيين على تحقيق مقاطعتهم الخاصة بهم. هل كانت هذه المقاطعة ممكنة من حيث المبدأ؟ إن المحاولات السابقة للقيام بذلك في الأعوام 1991-1994 و1994-1999 انتهت بكارثة - بظهور مناطق غير خاضعة للقانون على أرض الشيشان يحكمها أمراء حرب كانوا متورطين في أنشطة إجرامية، وتجارة المخدرات، والخطف. فكيف نحول دون حصول ذلك مرة ثانية. في الحقيقة، إن استعادة السلم في تلك المنطقة لم تكن واجبة على الروس وحدهم بل على المجتمع الدولي كذلك.

كان الرئيس الروسي بحاجة إلى كل شجاعته للاعتراف بأن حربه في الشيشان خسرت، وأن هدفه الآن لم يعد الانتصار بل تحقيق السلام. كان الحلّ السلمي للشيشان يعني أن هنالك مقاربة جديدة من الكرملين، ورؤية جديدة للدولة الروسية والسلطة. إن اتباع سياسة جديدة في الشيشان قد تصبح أخيراً خطوة على

طريق التغلب على "النظام الروسي" القديم. لكن الكرملين لم يكن مستعداً بعد لاتخاذ تلك الخطوة. وسرعان ما سيتبين أن إمكانية الحل السلمي للمشكلة الشيشانية غير ممكنة.

في 23 تشرين الأول من العام 2002، استولت مجموعة من المقاتلين الشيشانيين على مسرح في وسط مدينة موسكو وأخذوا ما يزيد عن 800 شخص كرهائن. وضع المقاتلون متفجرات في كل أنحاء المبنى واعدين بتفجير أنفسهم والرهائن معهم. وكان لهم مطلب واحد: إنهاء الحرب الدائرة في القوقاز الشمالي. وبذلك امتدت الحرب الوحشية لتصل إلى قلب موسكو.

رفض الرئيس بوتين إجراء أية مفاوضات مع الإرهابيين، لأن الكرملين إذا ما بدأ المفاوضات، فذلك سيعني أن روسيا قد خسرت الحرب مع الشيشان، وهذه الحرب بالغة الأهمية بالنسبة لشرعية ارتقاء بوتين إلى السلطة. وفلاديمير بوتين لم يكن مستعداً للهزيمة، وخاصة مع اقتراب الانتخابات. وبدلاً من ذلك، أمر القوات الخاصة باقتحام مبنى المسرح. أدّت عملية الإنقاذ الوحشية هذه، التي استُخدم فيها غاز غير معروف، إلى مقتل نحو 120 رهينة. فيما وجد حوالى 600 رهينة أخرى أنفسهم في المستشفيات للعلاج من آثار ذلك الغاز الغامض.

إن الشعور الأولي بالراحة من جراء نجاح عملية الإنقاذ سرعان ما أعقبه شعور بالإحباط والقلق. من المؤكد أن الرئيس والحكومة كانا مضطرين لاتخاذ قرار صعب، وأنه لم يكن أمامهما خيار واسع. لكن عملية الإنقاذ نُفّذت بأسلوب سوفيتي نموذجي، أعاد إلى الأذهان صورة الماضي غير البعيد. لقد أُطلقت العملية دون التأكد من وجود ما يكفي من المصل المضاد لمعالجة الرهائن من التسمم بالغاز. وأثناء احتضار الرهائن من جراء التسمم، كانت الحكومة ترفض الإعلان عن نوع الغاز المستخدَم (باستثناء شخصين قُتلوا بالرصاص، كل الرهائن ماتوا بالتسمم). كما لم يُسمَح للأقارب بالوصول الفوري إلى الضحايا، المحتجَزين عملياً.

"هذا عار، ارتداد إلى أسوأ أنواع السرية العسكرية السوفياتية، وعدم الاكتراث بالحياة الإنسانية. والفشل الأكبر يتمثّل في العدو اللدود والقديم لروسيا: الفشل في أن يكونوا صادقين"، كتبت صحيفة التايمز اللندنية في 28 تشرين الأول عام 2002. في تلك الأثناء، كانت السلطات - كما حصل في انفجار مصنع الطاقة النووية في تشيرنوبل وكارثة الغواصة كورسك - تكذب وتحاول إخفاء الحقيقة عمداً والتملّص من المسؤولية.

لقد أظهرت هذه المعالجة المأساوية لأزمة الرهائن - وكأن الحكومة لم تتعلم شيئاً من مآسيها العديدة السابقة - بأن السلطات كانت مهتمة بهيبتها وصورتها أكثر من اهتمامها بحياة المواطنين الروس العاديين. إن حماية سمعة الرئيس وإظهار قوة الدولة كانا حاجتين ضرورتين لا غنى عنهما، وكأن الدولة إذا لم تضمن أمن الناس يمكن أن تُعتبَر ضعيفة وهشة. ورغم أن الرئيس بوتين، في خطابه التلفزيوني القصير إلى الأمة بعد إنهاء الأزمة، اعتذر عن فقدان الأرواح، إلا أنه لم يستطع إلا أن يؤكد في نفس الخطاب على الجوانب الأكثر أهمية بالنسبة إليه وللسلطات: "لقد أثبتنا بأنكم لا تستطيعون إركاع روسيا". ذلك ما كان يقلق الكرملين فعلاً.

لم يكن الكرملين مستعداً للتفكير في الجذور المحلية للمشكلة الإرهابية. بل إنه، بدلاً من ذلك، ساوى الصراع مع الانفصاليين الشيشانيين بالصراع الأميركي ضد أسامة بن لادن، وفسّر أزمة الرهائن بأنها واحدة من أنشطة شبكة الإرهاب الدولية. لم يكن ثمة أحد يريد الاعتراف بأن مشكلة الشيشان لم تُحَلّ بعد. وعلاوة على ذلك، قال الرئيس بوتين في خطابه - من الواضح أنه كان يتبع استراتيجية بوش الوقائية نفسها - بأنه سيمنح الجيش سلطة أكبر للتعامل مع من سمّاهم "الانفصاليين المشتبه بهم، وسيتخذ إجراءات مناسبة ضد هؤلاء الإرهابيين في أي مكان يتواجدون فيه"

بعد التردّد لبعض الوقت بخصوص ما سيفعلونه بشأن الشيشان، حاول صقور الكرملين، فيما يبدو، إقناع بوتين بالبدء بهجوم قوي. وكأن سنوات الحرب السابقة لم تكن كافية لإظهار عدم جدوى الإجراءات العسكرية. الشيء الوحيد

الذي كان يمكن أن تفعله هذه الخطوة هو استفزاز الإرهابيين وزيادة تطرف الشعب الشيشاني، الأمر الذي سيعني بأن روسيا كانت ستجد نفسها مضطرة مرة أخرى للاستعداد للمزيد من عمليات احتجاز الرهائن، والمزيد من معاناة المواطنين العاديين.

وهكذا أصبحت المفاوضات مع الشيشانيين مستحيلة تقريباً لأن أزمة الرهائن أساءت إلى سمعة الشريك الوحيد الممكن لروسيا في هذه المفاوضات، وهو ماسخادوف الذي فشل في إبعاد نفسه عن الإرهابيين. لقد أصبحت شرعيته مثار جدل بالنسبة للروس والغرب على حدٍّ سواء. وحتى أنّ الديمقراطيين أصبحوا متشككين في إمكانية إجراء محادثات سلام مع الرئيس الشيشاني. وبذلك تبدّدت الآمال الهشة في حدوث تلك المحادثات.

أظهرت الاستطلاعات التي أجراها مركز VTsIOM بدءاً من 25 إلى 28 تشرين الأول عام 2002 بأن المزاج الشعبي قد تغيّر بالنسبة للشيشان. حيث أصبح 46 بالمائة من المشتركين مؤيدين "للحل العسكري"، مقابل 44 بالمائة أيدوا فكرة المفاوضات (في تموز، كانت نسبة مؤيدي المفاوضات 16 بالمائة). وبالنسبة لسلوك الرئيس الروسي خلال أزمة الرهائن فقد تلقّى تأييد 58 بالمائة من المشتركين في الاستطلاع. ونصف الذين لا يؤيدون تصرفاته في العادة أعربوا عن تأييدهم له في هذه الحالة. يبدو أن الأزمة وحصيلة القتلى المرتفعة لم تؤثّرا على شعبيته مطلقاً: يا له من سياسي محظوظ. لقد نفخت المأساة حياة جديدة في أسطورة رئاسته القوية والفعالة.

وبعد أزمة الرهائن، أعلنت موسكو عن نيتها في تشديد سياستها تجاه القوقاز الشمالي. غير أنه من الصعوبة بمكان تشديدها أكثر من ذلك، فقد تمّ استخدام كل أنواع الأسلحة وكل تكتيكات "الأرض المحروقة" مسبقاً هناك دون الحصول على نتيجة مرضية. فكيف يمكن تقسية هذه السياسة أكثر من ذلك؟

كان واضحاً تماماً أن البريتوريين المحيطين بيوتين قرّروا استغلال الأزمة من أجل جعل النظام أكثر ديكتاتورية. لقد أوجدت الهستيريا التي أصابت الجيش

والخوف من الغرباء - تمّ تسخيرهما ببراعة من قبل الدولة - الدافع المناسب لزيادة دور الأجهزة الأمنية وتشديد قسوة الحكم. وعلى الفور، صادق نواب الدوما المذعورون على فرض قيود تتعلّق بأنشطة وسائل الإعلام، وكان واضحاً أنهم كانوا مستعدين للمصادقة على أي شيء لإرضاء الرئيس.

سمح الرئيس لصقوره بالظهور إلى العلن، واستخدام لغة قاسية، ومحاولة وضع وسائل الإعلام تحت سيطرتهم الكاملة؛ الأمر الذي كان ينسجم مع طريقة تفكيره بالتأكيد، لكنه لم يكن مستعداً - حتى ذلك الحين - للسماح لرفاقه بتغيير توازن القوى القائم. على أي حال، كان المجتمع - الذي دعم الرئيس خلال الاختبار الأخير الذي تعرضت له قيادته - يتوقّع أكثر من مجرد لغة قاسية.

غير أن بوتين قرّر في نهاية المطاف، بعد قليل من التّردد وكثير من التفكير المتروي ولكن الصعب، رفض فكرة القيام بحملة قاسية في الشيشان. لم يكن يريد حمّام دم جديد، لأنه لم يكن مستعداً لتقبّل المزيد من الانتقاد من قبل الديمقراطيين، والأهم من ذلك أنه كان يريد الحفاظ على علاقات جيدة مع الغرب. إضافة إلى ذلك، لا بد أنه أصبح يدرك في ذلك الحين بأن القيام بهجوم جديد قد يقوده إلى أزمة جديدة. ولهذا السبب، قرّر اللجوء إلى حلّ آخر: "شَشْنَنة" الصراع، بمعنى، إشراك الشيشانيين الموالين للكرملين في تحمّل مسؤولية كل التطورات اللاحقة، وسيحصلون مقابل ذلك ليس فقط على مصادقة من موسكو بل على شرعية ديمقراطية. وهكذا، وقّع الرئيس الروسي في 12 كانون الأول عام 2002، الذي يصادف الذكرى السنوية للدستور الروسي، مرسوماً يدعو لإجراء استفتاء حول وضع دستور للشيشان وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية فيها. لم يحدّد الرئيس إطاراً زمنياً، لكن موسكو افترضت بأن الاستفتاء سيجري في آذار من العام 2003، وستعقبه الانتخابات في كانون الأول من العام 2003، أي مع الانتخابات البرلمانية الروسية. هذه الخطة كان ينبغي لها أن تكون الحلّ السياسي لمشكلة الشيشان.

احتجّ منتقدو الخطة قائلين بأن الاستفتاء والانتخابات لن يكون لهما أي معنى

في ظلّ الوضع الحالي؛ مع استمرار القتال وهرب نصف سكان الشيشان من الجمهورية. إضافة إلى عدم قدرة هذه الخطوات على إنهاء العمليات العدائية، وعلى أي حال، كان الجميع يعرفون بأن نتائج الانتخابات يمكن تزويرها. خلال الحرب الشيشانية الأولى (1994-1996)، اتُّبع نفس الأسلوب لتهدئة الشيشان، دون الكثير من النجاح. لكن الكرملين لم يكن مستعداً في ذلك الوقت لأي خيار آخر. وهكذا استمرت معضلة الشيشان على حالها دون حلّ.

واجهت موسكو الكثير من المشاكل المحلية في الفترة التي سبقت انتخابات 2003-2004. كانت هنالك ضرورة لتنظيم واستيعاب القوانين التي أُقرَّت في الفترة الرئاسية الأولى والبدء بتنفيذها. وكان الفريق الحاكم بحاجة لإيجاد الوقت والوسيلة المناسبين لتأمين الخدمات الاجتماعية التي تُركت دون اهتمام من أحد. فالصحة، والتعليم، والثقافة، والعلم، والمتقاعدون، والمرضى العاجزون، والمشردون واليتامى، والبلدات الصغيرة المهملة؛ كل هذه المسائل كانت تنتظر اهتمام الكرملين بصبر نافد. حتى عشرة فترات رئاسية لن تكون كافية لبوتين كي يحلّ كل هذه المشاكل، وخاصة إذا استمرّ بالتصرف وفق الأسلوب الذي انتهجه في الفترة الأولى من رئاسته؛ أي من خلال إدارة التفاصيل والضغط الدائم على الأزرار، والقيادة اليدوية. على سبيل المثال، بعد حادثة انفجار المبنى في موسكو في آب من العام 2002، اضطر رجال الإطفاء ورجال الإنقاذ والشرطة إلى الانتظار ساعتين حتى يصل وزير الظروف الطارئة سيرجي شويغو كي يبدأوا في العمل على إزالة الأنقاض والبحث عن الضحايا. كان انتظار الأوامر من الأعلى المبدأ التنظيمي الأساسي في نظام بوتين.

قد لا يكون الرئيس وفريقه يحبون القيادة اليدوية كثيراً - إنها الطريقة الأكيدة للإصابة بنوبة قلبية - ولكنها أسلوب الإدارة الوحيد الذي يمليه منطق الرئاسة الفردية المطلقة، حيث يكون الزعيم هو اللاعب السياسي المؤهل الوحيد. في حين أن كل ما عداه مجرد جزء من حشد من العناصر الإضافية.

وعلى هذا الأساس، كان وزراء بوتين وممثلوه ومسؤولوه، وهو نفسه، يجوبون الطرقات بشكل متواصل في كل أنحاء البلاد، يطفئون الحرائق، ويعيدون وصل الكهرباء، ويدفعون الرواتب، وينظمون انتخاب الأشخاص المطلوبين، ويسوّون النزاعات المحلية. كانوا يرهقون أنفسهم، ومع ذلك فإن عدد المشاكل كان في ازدياد مستمر. أما السلطات المحلية، المحرومة من السلطة والمال، الخاضعة والحذرة، فقد كانت تجلس منتظرة الأوامر من المركز، رغم أنها لم تكن بالضرورة تنوي إطاعتها.

كانت السلطات أمام معضلة حقيقية: هل يجب عليها أن تستمر في العمل كفرقة من الإطفائيين ورجال الإسعاف الأولي، تخمد النزاعات الساخنة وتعالج الانهيارات الخطيرة على الاستقرار العام، تاركة كل ما عدا ذلك إلى وقت لاحق؟ أم تعطي المجتمع الثقة والإمكانات كي يقرر مستقبله الخاص به؟ وهذا القرار، في الواقع، كان يتطلّب من السلطات إعادة دراسة رؤية الكرملين الثابتة "للحرية والاستقرار"

منحت مرحلة يلتسين عدداً قليلاً من الحريات. صحيح أن روسيا، في عهده، عاشت حرية لم تعهدها أبداً من قبل، لكن الحرية في غياب سلوك منتظم، مع ثقافة قانونية ضعيفة ونخبة أنانية ومغرورة، أدت إلى شيوع الفوضى وفقدان القانون والاستهتار بكل المحرّمات والممنوعات والقيود. ولهذا السبب، أعادت روسيا - الخائفة من الحريات غير المألوفة والجاهلة بكيفية التعامل معها - عقرب الساعة باتجاه الاستقرار الذي ساد في العام 1999. وبهذه الفكرة، المدعومة من كل المجتمع، جاء بوتين إلى السلطة.

لكن الاستقرار يمكن أن يكون قانونياً، ويمكن أن يكون إدارياً[13] وروسيا بوتين اختارت طريق الاستقرار الإداري، ولو بالاعتماد على أساليب الإدارة البيروقراطية السوفياتية، والتبعية، والإخلاص، والأوامر من الأعلى. بيد أن هذا الاستقرار يمكن أن يكون وهماً آخر؛ فعلى الرغم من أن كل شيء كان يبدو بأنه يؤدي وظيفته، والأوامر تأتي، والأتباع يكتبون التقارير، إلا أن المشاكل كانت تصبح أعمق، ومع الزمن كانت تصبح قابلة للانفجار. كان الباحث

الروسي إيغور كليامكين محقاً عندما قال بأن "مشكلة انتقال الدولة والمجتمع إلى حكم القانون (بالتغلب على هيمنة النظام الحاكم على القانون) هي مشكلة جوهرية"[14]. إن الانتقال إلى حكم القانون كان يعني أن النظام يثق في المجتمع، فيعطيه الفرصة للمشاركة في الحكم بشكل فعلي، ويعتمد على القانون والمؤسسات المستقلة، وليس على الخوف والقوة والاتفاقات التي تتمّ وراء الكواليس. بدون استراتيجية تهدف إلى مشاركة المجتمع في الحكم، لن يتمكن ملايين الناس من المساهمة في إعادة بناء روسيا، ولن يكون بالإمكان إنجاز التّحديث الذي يتحدث عنه بوتين.

الفصل التاسع

روسيا تشهد انتخابات جديدة

بوتين يفكّر في مساره. لماذا تختار روسيا "أوروبا القديمة" وتخيّب أمل أميركا؟ ثورة الكرملين ضد الطبقة الحاكمة. انتخابات الدوما - نتائج مؤكدة في ظروف غير مؤكدة. تفاؤل الشباب.

إذا نظرنا إلى الوراء وحاولنا تلخيص ميول روسيا في تلك السنة، فسنرى أنه بعد بداية قوية نسبياً في عاميّ 2000-2001 (عندما أظهر بوتين استعداده لتحديد اتجاهاته في السياسة من خلال مركزة سلطته، وإعادة تفعيل الإصلاحات الاقتصادية، واختيار منحىً غربياً في السياسة الخارجية) بدأ الرئيس الروسي - بحلول العام 2002 - بإظهار إشارات تنبئ بارتباكه، وكأنه فقد إحساسه بالاتجاهات. من الواضح أنه كان يحاول الوصول إلى قرار بشأن الأمور التالية: على من سيعتمد، وأية أولوية سيسعى لتحقيقها، وماذا سيفعل في السياسة الاقتصادية، وما هي طبيعة حواره مع الغرب؟ يبدو أنه كان يرزح تحت ضغط القيود المتزايدة على قيادته، تلك القيود التي لم يحسّ بها في بداية حكمه. في الحقيقة، كان يجب عليه ألا يشعر بالراحة لبقاء أشخاص من عهد يلتسين في مواقع حيوية: ميخائيل كاسيانوف كان رئيساً للحكومة، وألكسندر فولوشين بقي على رأس الإدارة الرئاسية. وأناتولي تشوبايس، عرّاب الرأسمالية الروسية، الذي عارض فكرة أن

يكون بوتين خليفة يلتسين، كان مسؤولاً عن شبكة الطاقة الروسية وبقي شخصية متنفذة، ويستطيع القيام بأفعال خطرة من الناحية السياسية[1].

ذلك الوضع كان يعني بأن فريق يلتسين استمر بالعمل وفق مصالحه الشخصية والمشتركة، وبوتين كان مضطراً للقبول بذلك. و لم يعرف أحد ما إذا كان الدب العجوز والمريض بوريس نيكولايفيتش يلتسين ما يزال يعطي نصائحه لرفاقه السابقين من مكمنه في أحد البيوت الريفية خارج موسكو. من المعلوم أن يلتسين كان يتّصل بين الحين والآخر ببوتين للتعبير عن عدم موافقته على أفعال خلَفَه، ولتذكير زعيم الكرملين الجديد بأصول سلطته. وفي نفس الوقت، كان ميخائيل كاسيانوف - المثير للإعجاب، والوسيم، والواثق من نفسه - قد بدأ يصبح شخصية سياسية دائمة الظهور. والكثير من الناس كانوا ينظرون إليه ويقولون، "و لم لا يكون الرئيس التالي لروسيا؟" بعبارة أخرة، كان رئيس وزراء بوتين، من خلف ظهره، يتحوّل إلى منافس محتمل له[2].

لم يكن باستطاعة الرئيس أن يشعر بالثقة والهدوء طالما أن المواقع الرئيسة في إدارته كانت مشغولة من قبل أشخاص تابعين للفريق الحاكم القديم الذين لا يدينون في مناصبهم وثرواتهم له. بل على العكس من ذلك، هو الذي كان مديناً لهم. لكنه تحمَّلهم، فلماذا؟ لأن فريقه الخاص لم يتعلم كيف يدير شؤون البلاد بثقة، ولأنه قطعاً كان يخشى الصراع: ماذا لو قرّر اليلتسينيون مقاومته إذا ما حاول طردهم من الكرملين؟ لهذا السبب، كان بوتين يفضّل توحيد المجموعات بهدوء وبشكل تدريجي. ويُحتمَل أيضاً أنه حافظ على عدة مجموعات متنفذة حوله لأنه لم يكن مستعداً لرفع أجهزة السلطة التابعة له (السيلوفيكي)، والتكنوقراطيين الذي جلبهم معه من سان بطرسبورغ، إلى مرتبة عالية جداً. من المؤكد، بالطبع، أنه كان يعرف ضعفهم، وقلة خبرتهم، ومحدوديتهم، وافتقارهم للرؤية. ومن المؤكد أيضاً أنه كان بحاجة إلى مدراء محترفين وإلى خبراء في التلاعب وكيد المكائد. ولكن، تصادف أن كل هؤلاء كانوا ينتمون إلى فريق يلتسين. ويلتسين كان يعرف كيف يختار الأشخاص الذين يستطيعون العيش في مياه مليئة بأسماك القرش. لكن الوقت الذي سيضطر فيه بوتين لقطع اتكاله على الماضي وعلى الأشخاص الذين

ينتمون إلى ذلك الماضي كان يقترب بسرعة.

لم يكن بوسع الرئيس تأجيل البدء في تنفيذ مجموعة قوانين الإصلاحات الجديدة أكثر من ذلك؛ لقد أجّل خلال السنتين الأوليتين من عمر رئاسته (2000-2002) القوانين الأكثر صعوبة فيها، وخاصة إصلاح شركة غازبروم، وإصلاح القطاع المصرفي، والقيام بمرحلة جديدة من الإصلاح الضريبي، وإصلاح جهاز الدولة، الذي ناقشه طويلاً لكنه كان يخشى الشروع بتحقيقه. لم يقترب الرئيس أبداً من البنى التحتية، التي لم تتغير كثيراً منذ العهود السوفياتية، لا بل كانت حالتها تسوء باضطراد نتيجة للنقص المزمن في التمويل. ومن بين هذه البنى التحتية، الرعاية الصحية والتعليم ونظام الإسكان البالي. قبل الانتخابات، كان بوتين يحاول تجنّب إثارة المشاكل في المجتمع وفي الطبقة البيروقراطية، لكنه اضطر في نهاية المطاف لوضع أولوياته، لنفسه على الأقل. لا بد أنه أدرك بأنه إذا أراد لعملية التحديث أن تستمرّ، فسيتوجّب عليه البدء بإعادة تنظيم السلطة التنفيذية، لأن ذلك كان جوهرياً بالنسبة لكل مشاريع إعادة البناء الأخرى في روسيا.

وأخيراً، كان يتوجّب على بوتين أن يقرّر الاتجاه الذي ستسلكه روسيا في الفضاء الدولي. لم يكن بوتين يريد إبعاد روسيا عن الغرب، ولم يكن يريد بشكل خاص أن تكون معادية له، لأنه كان ما يزال يعتبر المجتمع الغربي المصدر الأكثر أهمية بالنسبة لتحديث روسيا، والحليف فيما يخصّ ضمان الأمن الاستراتيجي للبلد. ولكن، في الوقت نفسه، لا بوتين ولا الطبقة السياسية الروسية كانا ينويان التخلي عن مبادئهم وآرائهم المتعلقة بالنظام السياسي الروسي والطريقة التي تُحكَم بها روسيا. والغرب بالمقابل لم يكن مستعداً لدمج روسيا في فضائه وفق الشروط الروسية. ونتيجة لذلك، كان عليه أن يفكر في صيغة جديدة للتفاعل مع الغرب.

في تلك الأثناء، بدأ الرئيس الروسي - بعد خيبة أمله في الشراكة مع أوروبا والولايات المتحدة - يولي اهتماماً أكبر للمحيط الروسي ما بعد الاتحاد السوفياتي. وقد لعبت الحاجة الماسّة للتجارة الروسية - التي كانت تشعر بأنها محشورة في روسيا - لضمانات في المحيط الاقتصادي لروسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي، دوراً في دفعه للمضي في هذا الاتجاه، وليس فقط الرغبة الأبدية لأي زعيم روسي بتوسيع

نفوذ روسيا في أوروبا وآسيا. حتى إن التكنوقراطيين الليبراليين مثل أناتولي تشوبايس طالبوا الكرملين ببناء إمبراطورية - ولكن ليبرالية - تعمل فيها الحكومة على إحداث ظروف مناسبة لتوسيع التجارة الروسية على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. والمصالح الأمنية الروسية بدورها أرغمت الكرملين على التفكير في إعادة تفعيل علاقاته مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، وخاصة على طول الحدود الجنوبية بين روسيا، وآسيا الوسطى، والقوقاز.

كان دعاة السلطة المركزية في الكرملين يعتقدون بأن إعادة تفعيل الوجود الروسي على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق يمكن أن تشكّل حاجزاً أمام النفوذ الأميركي والأوروبي وتساعد روسيا على تقوية دور سلطتها الإقليمية. وذلك كان طبيعياً وغير مستغرَب على أي حال، فكل الإمبراطوريات السابقة كانت تنظر بعين الغيرة إلى مناطق نفوذها السابق. لكن هذا الامتداد الروسي، والدوافع التي تقف وراءه، كان ينبغي أن يثير قلق الغرب، الذي لم يكن قد قرّر حتى ذلك الوقت موقفه تجاه روسيا؛ بمعنى هل ينبغي اعتبارها شريكاً أم منافساً وخصماً. في الحقيقة، رغم أن الغرب بدا مستعداً للإذعان للأساليب الديكتاتورية الروسية داخل روسيا نفسها، إلا أنه وجد إعادة إحياء نفوذ موسكو في أوروبا الآسيوية أمراً غير مقبول بالمرّة.

استمرّ بوتين في التفكير والتردد طوال العام 2003. كان واضحاً أنه لم يكن مستعداً لتوضيح سياساته، لأن ذلك كان سيعني اتخاذ قرارات صعبة، الأمر الذي سيؤدي إلى إنتاج رابحين وخاسرين. كان يريد الحفاظ على صورته "كرئيس لكل الشعب الروسي". ولهذا السبب، حافظ الرئيس الروسي على اتباع التكتيك الذي كان يستخدمه يلتسين من قبله، وهو الحصول على الدعم من كل الأطراف، واستأنف رقصة يلتسين القديمة "خطوة إلى الأمام وخطوة إلى الوراء، خطوة إلى اليسار وخطوة إلى اليمين". ولكنه، في الوقت نفسه، ظلّ عامل استقرار، وحامياً للركائز التقليدية للدولة، ومصلحاً أيضاً. كان مناصراً للمركزية وغربي التوجّه في آن معاً. كان محط إعجاب كل شرائح المجتمع، لكنه، مع ذلك، لم يأخذ موقع أحد أبداً. أما بالنسبة لأسلوب القيادة، فلم يلتزم بوتين بأسلوب واحد في الحكم، بل

كان يعتمد عدة أساليب، الأمر الذي أحدث انطباعاً بأنه لم يكن يعرف، هو وفريقه، أي منعطف سيسلك أو أي أمر سيباشر. لكن هذا لم يكن ليستمر إلى ما لا نهاية، فالانتخابات كانت آتية، والرئيس كان مضطراً لتحديد أجندته الجديدة واختيار سياسة أكثر وضوحاً: إما أن يعيد دفع مسيرة الإصلاحات الاقتصادية المتوقّفة، أو يثبّت الوضع الراهن؛ إما أن يقطع صلته كلياً مع ماضي يلتسين ويخلّص حاشيته من رجال يلتسين، أو أن يبقى في ظلّ سلَفَه؛ إما أن يفتح أفق التعاون مع الغرب، أو أن يقتصر على التزام انتقالي محدود؛ إما أن يتّجه نحو سلطة ديكتاتورية أكثر صرامة، أو أن يفتح الساحة للصراع السياسي.

لقد أصبح مألوفاً في روسيا أن يكشف الرئيس في خطابه السنوي أمام المجلس الفدرالي عن خطط الكرملين. في 16 أيار عام 2003، أدلى بوتين بخطابه السنوي – بعد تأجيله عدة مرات (يبدو أنه كان ما يزال يحاول التوصّل إلى قرار بشأن أولوياته) – وأعلن فيه: "إننا نواجه تهديدات خطيرة"[3]. وقصد الرئيس بهذه التهديدات، الاقتصاد الضعيف، والنظام السياسي غير المتطور، والإدارة غير الفعالة، والوضع الدولي المعقد. ثم خلص بوتين إلى استنتاج مفاده أن روسيا كانت بحاجة للتضامن. وذلك ما كان ليعني إلا أمراً واحداً: التضامن حول الرئيس. لقد بات واضحاً أن الكرملين قرّر صياغة برنامج انتخابي لا يخاطر بالتوصية بالإصلاح، مكتفياً فقط بتوحيد البلد حول الزعيم على قاعدة التهديدات والبحث عن أكباش فداء. ولكن، ثمة سؤال واحد لا يمكن للمرء أن يتجنّبه: ماذا كان يفعل بوتين في الكرملين طوال السنوات الثلاث السابقة إذا كانت روسيا ما تزال تواجه نفس التهديدات القديمة؟

قدّم بوتين ثلاثة أهداف رئيسة لسياسته المقبلة: مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي، والتغلّب على الفقر، وتحديث الجيش. ولمعرفته بأن هذه المشاكل لا يمكن حلّها قبل نهاية مدته الرئاسية، اقترح تحقيقها في عام 2010، أي بعد فترته الرئاسية الثانية المرجّحة. أظهر اختيار الأهداف أن الكرملين لم يكن قادراً على وضع أهداف

واقعية لبرنامج بوتين الانتخابي مما اضطره إلى وضع أهداف طوباوية بدلاً منها. على أي حال، ثمة فكرة أخرى في خطاب بوتين للعام 2003: إصلاح الإدارة الروسية. لكنه تكلم عن هذا الأمر في العام 2002 أيضاً و لم يتغير شيء. وأنا أشك في أن يكون بوتين قبل الانتخابات مستعداً للشروع في عملية إعادة هيكلة يمكن أن توحد أعداء له في الطبقة البيروقراطية.

في الأشهر الأولى من العام 2003، كان بوتين مضطراً للتركيز على السياسة الخارجية، والتفاعل مع الأحداث التي كانت تهدّد بتغيير الوضع السياسي الدولي برمته. كان النقاش العنيف حول العراق والبحث عن أسلحة الدمار الشامل وضمان تفكيكها يحتلاّن الأهمية الأولى على الساحة الدولية. قرّرت واشنطن أن صدام حسين لم يُدمّر الأسلحة، وأنه كان على صلة بالإرهابيين، وأنه كان يشكل الخطر الأكبر. كانت حرب القوة العظمى الوحيدة في العالم ضد النظام العراقي محتومة، والنتيجة العسكرية واضحة. لقد اعتقد معظم المراقبين بأن جورج دبليو بوش كان سيجعل من العراق، عاجلاً أم آجلاً – حتى لو لم تقع مأساة 11 أيلول في العام 2001 – الهدف الرئيس له، فقد كان تصلبه نحو صدام أمراً معروفاً.

بعد مفاوضات طويلة وضغط من طرف الولايات المتحدة، رفضت فرنسا وألمانيا، الحليفتان الرئيستان لأميركا، دعم مخططات واشنطن. وأعلنت فرنسا وروسيا في مجلس الأمن الدولي بأنهما ستستخدمان حقّ الفيتو على القرار الثاني حول العراق، الذي كان سيمنح واشنطن الضوء الأخضر للقيام بعمليتها العسكرية. كان بوتين متردداً بخصوص موقفه من العراق، وفي إحدى اللحظات بدا بأنه يمكن أن يدعم صديقه بوش. فقد أعلن خلال زيارته إلى كييف، في بداية شباط، بأن العراق إذا استمر في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن، فإنه قد يفكّر في أساليب أكثر شدة من الطرق الدبلوماسية. كان واضحاً أن الرئيس الروسي لم يكن متعاطفاً مع صدام، فهو لا يثق به، إضافة إلى أنه لم يكن ملتزماً بالعراق كما كان حال زعماء الكرملين السابقين.

فكّر بوتين طويلاً محاولاً تقييم كلّ العناصر، أي طبيعة الصراع السياسي في روسيا قبل الانتخابات، ودرجة واقعية الأهداف الأميركية في العراق والشرق الأوسط، وموقع روسيا في المثلث الذي يجمعها مع الولايات المتحدة وأوروبا، وطموحات روسيا الجيوسياسية. ربما كانت هذه هي المرة الأولى، منذ زمن طويل، التي لم تتبع فيها روسيا سير الأحداث بشكل أعمى، بل اختارت، وتمعّنت، وحسبت، ولعبت لعبة البوكر الدبلوماسية. كان أمام بوتين خيارات عدة: أولاً، كان بإمكانه أن يقدّم طريقته الخاصة لحلّ الأزمة العراقية؛ ثانياً، كان بإمكانه دعم الأميركيين وحتى الانضمام إليهم؛ ثالثاً، كان بإمكانه دعم "أوروبا القديمة"؛ رابعاً، كان بإمكانه عدم الاشتراك والاكتفاء بمراقبة تكشّف الأحداث، نسجاً على منوال الصين. كانت روسيا تملك مساحة واسعة للمناورة، إذ للمرة الأولى كانت هنالك حاجة ماسة لدعمها وتأييدها؛ سواء أكانت واشنطن أم حلف "برلين-باريس" الجديد. على أي حال، كانت إمكانية أن تخرج روسيا بحلّ توفيقي للأزمة العراقية ضئيلة جداً، فذلك كان يتطلب ليس فقط دبلوماسية معقدة لإيجاد مخرج يمكن أن يرضي جميع الأطراف على اختلاف رغباتهم، بل يتطلب - وهذا هو الأهم - امتلاك بوتين وزناً سياسياً غير قابل للتشكيك في القضايا الدولية.

في الواقع، لم تكن موسكو مستعدّة لذلك التحوّل في الأحداث. وعلاوة على ذلك، كان إيقاف بوش، الذي بدا مصمماً على تدمير صدام، في غاية الصعوبة. من هنا، كان على روسيا الاختيار من ضمن المسارات الثلاثة الباقية. وبعد تردّد طويل وضغط متواصل من باريس وبرلين، اختار بوتين الموقف الأوروبي، معلناً رفضه لحلّ عنيف ضد صدام. لقد دعم بوتين الحملة الأميركية في أفغانستان بشكل واضح لأنه اعتبر الحرب ضد طالبان، التي كانت تهدّد بشكل دائم حدود روسيا مع آسيا الوسطى، منسجمة مع مصالح روسيا - كان الناس في موسكو أيام الحرب الأفغانية يعتقدون بأن الولايات المتحدة كانت تدافع عن المصالح الوطنية لروسيا في أفغانستان! - لكن الوضع كان مختلفاً في حالة العراق، فهو لم يكن يعتقد بأن الخيار العسكري يصبّ في مصلحة بلده.

أعتقد بأن موسكو - وليس باريس، كما شعر الكثيرون - لعبت دوراً حاسماً

في تعميق الانشقاق في الناتو عن طريق الخيار الذي اتخذته في العام 2003. أنا مقتنعة بأن بوتين لو تصرّف كما تصرّف القادة الصينيون في مسألة العراق - أي، بالاكتفاء بالمراقبة والانتظار - لما كان جاك شيراك نشطاً إلى تلك الدرجة في معارضته. ولو لم تحثّ باريس غيرهارد شرودر، لبقي محايداً. وذلك يعني أن الولايات المتحدة كانت ستحصل على موافقة مجلس الأمن على حربها على العراق، أو على الأقل لم تكن ستلقى انتقاداً كاملاً على عملياتها العسكرية، وهذا أمر هام. وربما لو صادق مجلس الأمن على العملية العسكرية في العراق، لتراجع صدام حسين وقبل بقرارات الأمم المتحدة، وبذلك لما كان هناك داعٍ للحرب أساساً.

إن موقف بوتين من العملية العسكرية في العراق هو الذي أدّى إلى تشكيل "تحالف الدول الرافضة"، مما زاد من التناقضات ضمن المجموعة الأطلسية؛ الأمر الذي دفع الأحداث في نهاية المطاف بالطريقة التي شهدناها. كانت باريس وبرلين تدركان الدور الممكن لروسيا، وهذا ما دفعهما إلى تخصيص كل ذلك الوقت لإقناع وإرضاء وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف وبوتين نفسه. مازلت أذكر لقاء شيراك مع بوتين في باريس في 10 شباط عام 2003 (وباقة الزهور الضخمة) واندهاش الزعيم الروسي من الترحيب الحار الذي لقيه من الرئيس الفرنسي، مع أن الأخير كان يعامله ببرودة في السابق. ويمكننا هنا تخيُّل مناشدات شيراك لبوتين كي ينضمّ إلى المعارضة. وبالتأكيد، لم تكن المناقشات أقل إقناعاً في برلين. على أي حال، بصرف النظر عن الحجج التي قدّمها زعيما "أوروبا القديمة"، فإن حاشية بوتين، وبشكل خاص إيغور إيفانوف، كانت ترى فائدة في الانضمام إلى المحور الفرنسي الألماني، ليس لأنها كانت تحبّ أوروبا بل لأنها كانت تكره أميركا.

في تلك الأثناء، كان بوش مقتنعاً بأن علاقاته الدافئة مع بوتين تعني بأن روسيا لن تجرؤ على معارضة الولايات المتحدة، بل ستساندها أيضاً. هكذا كان البيت الأبيض يفهم الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، الشراكة التي صادق عليها كلا الرئيسين. وهكذا كان الرئيس بوش، على ما يبدو، يفهم طبيعة العلاقة الشخصية مع بوتين. لعل الرئيس الأميركي شعر بأن موقف بوتين الشديد بخصوص الشيشان كان كفيلاً بأن يجعله يشبّه الوضع هناك بالعراق ويدفعه إلى تأييد الحلّ العسكري

في المسألة العراقية، أو البقاء محايداً على أقل تقدير. وفوق ذلك، قبل العراق، وافق بوتين صديقه جورج على كل القضايا الهامة، ولو مكرَهاً. باختصار، كانت معارضة روسيا للسيناريو العسكري في العراق صدمة فعلية لواشنطن. هذه المرة، أظهر بوتين بأن روسيا لا يمكن اعتبارها مجرد شريك صامت ومطيع. كان بإمكانها انتقاء الطرق المناسبة لها بين الحين والآخر.

مما سبق، يبرز السؤال التالي: لماذا لم يساند بوتين أميركا في حين أنه كان يريد الحفاظ على شراكته معها؟ هل كانت وجهة نظر أوروبا فيما يتعلق بالنظام العالمي، ومقاربتها الناعمة والتوفيقية للمشاكل الدولية مقبولة أكثر بالنسبة لموسكو من الاستخدام الأميركي للقوة؟ في الحقيقة، لطالما كانت روسيا تفضّل المقدرة العسكرية والتلويح بالقوة. بعبارة أخرى، لم يكن ثمة شك بأن الطبقة السياسية الروسية، بعقليتها في السياسة الخارجية وبمقاربتها في حلّ المشاكل الدولية، كانت تتفهم إدارة بوش - حتى في موضوع العراق - أكثر بكثير من الأوروبيين "الناعمين" ودعواتهم المستمرة للحوار والتفاوض.

في هذه الحالة بالذات، لم يكن باستطاعة بوتين مساندة التحالف الأميركي البريطاني. كان الرئيس الروسي مرغماً على التخلّي عن أولويات أمّته في حماية المفاهيم التقليدية للدور الجيوسياسي لروسيا. لكنه قارب المسألة بطريقة أخرى: لقد قرّر بوتين دعم التدابير التي تحجّم النفوذ الأميركي، ليحمي بذلك دور روسيا كقوة عظمى، ولو أن الأسلوب الأميركي في حلّ المشاكل كان يروق له.

ثمة عوامل عديدة لعبت دورها في تحديد موقف بوتين في الفترة التي وقعت فيها أحداث العراق، والأهم فيها هو القلق من أن يعمل الدعم الصريح لأميركا ليس فقط على إنتاج حزام عدائي من الدول المسلمة حول روسيا، بل على إغاظة السكان المسلمين في روسيا بالذات. أضف إلى ذلك أن الرئيس الروسي كان مرغماً على أن يأخذ بالحسبان الاستياء المتنامي للمؤسسة السياسية الروسية مما اعتبرته "وقت ردّ الدين" في العلاقات الأميركية الروسية، بمعنى أن الطبقة السياسية

الروسية كانت تتوقّع - ردّاً على إذعانها للسياسة الأميركية - "مقابلاً مادياً" من واشنطن، إما على شكل استثمارات أو امتيازات أخرى - وهو ما لم يأتِ وفقاً لتوقّعاتها. وأخيراً، كانت النخبة الروسية ما تزال ترفض الهيمنة الأميركية التي كانت تعتبرها تهديداً للمصالح الجوهرية لروسيا. وهذا العامل الأخير كان الأكثر أهمية فيها، إذ من الصعوبة بمكان أن نتوقّع من الطبقة السياسية الروسية، التي كانت ما تزال تتألم من فقدان مكانتها الدولية، أن تقدّم بروح إيثارية دعماً غير مشروط إلى عدوها السابق. إضافة إلى ذلك، لقد شعر بوتين على ما يبدو، بأنه لم يكن ثمة أسلحة دمار شامل في العراق، استناداً إلى معلومات من وكالاته الاستخبارية، أو أن هناك كمية صغيرة جداً لم تكن تشكل تهديداً لاستقرار المنطقة. من الواضح أيضاً أن الكرملين كان يخشى من أية عواقب غير متوقعة في منطقته يمكن أن تنتج عن الحرب في العراق[4]. وكما أظهرت الحوادث لاحقاً، فإن شكوك بوتين فيما يتعلق بعواقب الحرب الأميركية في العراق كانت مبرّرة.

كما أن الرئيس الروسي كان مرغماً على أخذ رأي البلد بعين الاعتبار، وخاصة قبل الانتخابات بفترة قصيرة. كان الشعب الروسي غير راغب بدعم حرب أميركا في العراق، لأنه كان يعرف من تجربته الشخصية (في أفغانستان والشيشان) بأن لا طائل يُرجى من هذه الحروب، وأيضاً لأنه لم يكن يريد مساندة الولايات المتحدة في لعب دور قوة الشرطة العالمية. في الواقع، لم يكن الشعب الروسي مستعداً لمساندة أي شخص يلعب هذا الدور. وهذا ما أظهره استطلاع للرأي أُجري في كانون الثاني من العام 2003، حيث أعرب 52 بالمائة من الشعب الروسي عن معارضتهم للحرب الأميركية البريطانية في العراق (3 بالمائة فقط أيدوها)[5].

ثمة حقيقة لعبت دوراً مهماً للغاية - مع أنها كانت تبدو غير هامة من الناحية الظاهرية - في موقف روسيا من الحرب: كانت أميركا لا تُعير روسيا كثيراً من الأهمية. ففي حين كان شيراك وشرودر يُظهران بشكل دائم وعلني اهتماماً واحتراماً كبيرين لموسكو، كانت واشنطن تكتفي بالصمت، وكأنها كانت تقول: أنت ملزمة بدعمنا بدون مجاملة أو مناشدة. وفي هذا الخصوص، أنا متأكدة إلى حدٍّ

كبير من أن موقف بوتين كان يمكن أن يتغيّر، أو على الأقل، كان يمكن أن تتغيّر الصيغة التي قدّم موقفه وفقها، فيما لو قام كولن باول أو كوندوليزا رايس بزيارة موسكو في الوقت المناسب. صحيح أنه قد لا ينضمّ إلى التحالف الأميركي البريطاني، ولكنه لم يكن ليلعب مثل ذلك الدور النشيط في الحملة المعادية لأميركا التي قامت بها "أوروبا القديمة" لكن البيت الأبيض لم يرسل سفراءه إلى موسكو عندما كانت ما تزال هناك إمكانية للتأثير على الموقف الروسي قبل مناقشة القرار الثاني لمجلس الأمن بخصوص العراق.

استناداً إلى المصالح الروسية، كان بوتين محقاً بعدم مساندته الهجوم العسكري على بغداد. لكنه كان يستطيع التعبير عن عدم موافقته ويبعد نفسه عن الخوض في مزيد من المناقشات، وبذلك كان سيجنّب تعريض علاقات روسيا مع الولايات المتحدة إلى الخطر. هذا ما فعلته القيادة الصينية الحكيمة، حين صرّحت لمرة واحدة بعدم موافقتها على استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية في العراق دون أن تهدّد أبداً باستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد الولايات المتحدة. هذا هو الموقف المثالي الذي كان يجب على بوتين اتخاذه، لأنه كان سيساعد موسكو في الحفاظ على علاقات جيدة مع أوروبا والولايات المتحدة معاً. لقد خانه حدسه، فسمح لنفسه بالانجرار إلى "تحالف الدول الرافضة"، وهذا كان خطأً، من الناحيتين الدبلوماسية والسياسية.

بالطبع، كانت مساندة روسيا لأوروبا القديمة ضربة لشراكتها مع الولايات المتحدة. لكن المشكلة العراقية أثبتت أن هذه الشراكة كانت مبنية على أسس هشة جداً إذا كان الشريكان يملكان مثل هذا الفهم المختلف للتّحدي الاستراتيجي الأساسي الذي يقلق الولايات المتحدة. صحيح أن الشراكة الأعمق والأكثر بنيوية التي تجمع ما بين حلفاء الأطلسي قد وُضعت تحت الاختبار هي الأخرى، ووُجدت بألها لم تكن على قدر الآمال، إلا ألها كانت تملك فرصة للتغلب عليها عاجلاً أم آجلاً، لأن الأزمة التي حصلت بين أوروبا وأميركا كانت أزمة بين دول تتشارك نفس البنية السياسية ونفس القيم. بينما يرى الكثير من المحللين أن العلاقات الباردة بين روسيا وأميركا ستكون لها انعكاسات يصعب التغلّب عليها بسبب اختلاف

منظومالهما القيَمية. وهذا ما أثار قلق الواقعيين من المحللين الروس، الذين عارضوا الانجرار بعيداً في المحور الفرنسي الألماني والذين كانوا يعتقدون بأن أميركا كانت أكثر استعداداً لمساعدة روسيا في معالجة هواجسها الأمنية، على الأقل، من أوروبا[6].

وفي تلك الأثناء، اعتبرت الطبقة السياسية الروسية خلاف موسكو مع واشنطن بمثابة تفويض بالعودة لهستيريا العداء لأميركا، فعادت إلى تسليتها المفضلة: الهجوم على الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، دعا "منشد" الحرب الباردة القديم، الجنرال ليونيد إيفاشوف، الذي كان نائب رئيس هيئة الأركان في عهد يلتسين، إلى "تشكيل حلف ضد السياسات العنيفة للأميركيين"[7]. وأذكر كذلك البرنامج الحواري التلفزيوني الشعبي الذي كانت تقدّمه سفيتلانا سوروكينا على القناة الأولى المملوكة من قبل الحكومة، ففي ذلك البرنامج تكلّمت الغالبية العظمى من المشاركين، بعواطف ملتهبة، عن العدوان الأميركي على العراق وعن كيفية إيقافه: "الأميركيون يقصفون النساء والأطفال"، قالوا والإحساس بالمرارة يكاد يقتلهم بالرغم من أنهم لم يُظهروا أي شفقة على الشيشانيين الذين كانوا يُقصَفون بواسطة الجيش الروسي. على أي حال، إن العداء لأميركا ليس غريباً على الطبقة السياسية الروسية فهو، فيما يبدو، مزروع في عقلها الباطن؛ لكن الموقف السلبي المتنامي من أميركا كان هذه المرة عالمي الطابع - كل أوروبا كانت تشعر بنفس الشعور. حتى أنّ المراقبين المحبّين للولايات المتحدة لم يتمكنوا من فهم كيف أمكن لأميركا أن تبدأ غزوها للعراق دون أن تفكر في كل العواقب المحتملة.

أما المحللون الروس المؤيدون لفكرة القوة العظمى فقد رفعوا الصوت أكثر من ذي قبل وهم ينشدون أغنيتهم القديمة المتعلقة بعدم جدوى التعاون مع الولايات المتحدة. فقد أكّد المقدم التلفزيوني لبرنامج "Postscriptum"، أليكسي بوشكوف، بأن "الولايات المتحدة... ما زالت تبيعنا الهواء، ومن الواضح ألها تعتقد بأن علينا شراء ذلك الهواء وأن علينا أن ندفع مقابله دعماً حقيقياً وملموساً لأميركا". من الواضح تماماً، تابع بوشكوف، أن "العراق ساحة اختبار لأميركا كي تختبر قوتها على فرض الحلول العنيفة، وقلب الأنظمة التي لا تناسبها في البلدان الأخرى".

وخلص بوشكوف إلى القول بأن الانتصار السريع لأميركا في العراق خطير لأن "الصقور الأميركيين، مدفوعين بهذا الانتصار، سيستولون على سوريا وإيران والبلدان الأخرى في المنطقة، دون إعارة أي انتباه للأمم المتحدة أو لنا"[8]. و لم يكن بوشكوف وحده الذي يفكّر على هذا النحو، بل الكثير من المحللين الأوروبيين كانوا يشاركونه نفس الرأي. من المؤسف حقاً أن تجعل ممارسات الإدارة الأميركية خلال العام 2003 الناس يستنتجون بأن أميركا قد تستأنف محاولاتها للتغيير الوقائي للأنظمة، ناسية أن كل محاولاتها السابقة لدمَقْرَطة الأنظمة قد باءت بالفشل.

إن موجة العداء لأميركا التي غمرت نخبة موسكو قادت بعض المراقبين الأوروبيين إلى الاستنتاج بأن مرحلة التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا قد ولّت إلى غير رجعة. "إن الشراكة الأميركية الروسية، التي ظهرت تحت شعار محاربة الإرهاب، لم تعد موجودة. لقد ماتت ودُفنت. فبعد أن مدّت يدها إلى واشنطن دون أن تتلقى أي شيء في المقابل، ها هي موسكو تنأى بنفسها عن واشنطن، دون أي قلق روحي"، كتبت صحيفة لوفيغارو الفرنسية[9]. بيد أن هذا الاستنتاج كان متسرعاً بعض الشيء، فالعلاقات الأميركية الروسية مرّت بمثل هذه البرودة من قبل لكن درجة الحرارة ما لبثت أن عادت إلى الارتفاع من جديد.

بعد قليل من الارتباك، خرج فريق بوش بمقاربة مختلفة لكل عضو من أعضاء المحور المعادي لأميركا: "عاقب فرنسا، تجاهل ألمانيا، اغفر لروسيا". قيل إن كونداليزا رايس هي التي صاغت هذا المبدأ. على أي حال، لقد قرّر بوش بالفعل عدم إبعاد روسيا. وهذا ما أكّده ستيفن سيستانوفيتش، حيث قال بأنه بعد النجاح الأولي للحملة المعادية لأميركا، قرّرت واشنطن أن "تغفر لروسيا وتعيد بناء العلاقات"[10]. كيف يمكن تفسير لطافة واشنطن المدهشة مع شريكتها غير المخلصة؟ من الواضح أن أميركا كانت تحتاج إلى روسيا في حربها على الإرهاب، وذلك لموقعها الجيوسياسي بالقرب من مصادر التوتر في العالم، وتأثيرها الأكيد على العالم العربي، وقدرتها على اللعب ضد الغرب. أعتقد بأن كلاً من بوش

وبوتين كوّنا بعض المشاعر الدافئة فيما بينهما وهذا ما ساعدهما على بناء الجسور بين البلدين، في حين أن ما يكّنه بوش من مشاعر العداء تجاه شيراك وشرودر كان أصعب من أن يتغلب عليه.

لقد أدركت موسكو بدورها أن عليها تهدئة العلاقات مع واشنطن قبل أن تصبح البرودة غير قابلة للحل. وهذا ما دفعها إلى تأييد قرار الأمم المتحدة الذي أعطى الشرعية لوجود التحالف الأميركي البريطاني في العراق، وقرّرت عدم المطالبة بدفع كامل الدين العراقي إلى روسيا، أو المطالبة بإعطاء الامتياز لشركات النفط الروسية في عراق ما بعد صدام. وقد أثارت خطوات بوتين تجاه واشنطن في صيف وخريف العام 2003 غضب ليس فقط شركات النفط الروسية، التي كانت تأمل بالحفاظ على مواقعها في العراق الجديد، بل حتى الموالين له أيضاً. وهكذا ذهب الرئيس في علاقاته مع الغرب، مرة أخرى، ضد رغبات النخبة الروسية، التي كانت تطالب الرئيس بإظهار مزيد من الشدة والعداء.

في 20 أيار من العام 2003، جاء بوش للاشتراك في احتفالات العيد السنوي الـ 300 لمدينة سان بطرسبورغ، مبدياً ثقته التي لم تتزحزح في بوتين، رغم اختلافهما حول موضوع العراق. فيما بدا التحفّظ، بل البرود – في المناسبات الجماعية التي جمعت كل قادة العالم – بين بوش وشيراك وشرودر واضحاً تماماً للعيان. لقد تجاهل الرئيس الأميركي عامداً حلفاءه الأطلسيين وأظهر ودّه وصداقته لبوتين. لكن المشاعر ليس لها مكان في السياسة، بالطبع، أو بالأحرى إنها دائماً تعكس وجود مصالح محسوبة، وهذه المرة كانت مصالح واشنطن تتمثّل في التقرب من بوتين، وتفكيك "تحالف الدول الرافضة من خلال الحوار مع موسكو". الآن، بدا أن دور بوتين في الحفاظ على وحدة المحور المناهض لأميركا أصبح مفهوماً من قبل واشنطن.

دعوني أقدّم استطراداً موجزاً في موضوع قمة سان بطرسبورغ. كانت هذه القمة التي انعقدت في أيار وحزيران من العام 2003 بمثابة هدية لبوتين، إذ لم يأتِ كل قادة العالم الغربي إلى سان بطرسبورغ للسياحة، بل بدافع الاحترام لشخص بوتين، الذي نجح في أن يصبح نداً حقيقياً في نادي زعماء العالم. وهو إنجاز هام

لشخص عادي ينحدر من عائلة بسيطة كان منذ وقت قريب فقط رجلاً متواضعاً، وغير معروف، ولا يلعب إلا دور المساند. و لم تكن المعاملة المحترمة من بوش وبلير وشيراك وشرودر للاستعراض فقط بل كانت صادقة كل الصدق. لا بد أنهم قارنوا بوتين بيلتسين، فربح بوتين في تلك المقارنة. لقد ظهر أن هذا الزعيم الروسي - مع أنه لا يملك تلك الشخصية الساحرة - أكثر تنظيماً وعزماً على تحقيق أهدافه، وأكثر نجاحاً مما يمكن توقعه من رجل لا يملك خبرة سياسية أو حتى طموحات سياسية. إنه هو الذي نجح في تثبيت استقرار هذا البلد الضخم المترامي الأطراف، الذي ما يزال خطراً في عيني المجتمع الغربي، وهو الذي وقف إلى جانب الغرب في الحرب ضدّ التهديد العالمي الجديد.

صحيح أن سان بطرسبورغ بدت محدَّثة ومطوَّرة، إلا أن واجهات القصور لم تستطع إخفاء المباني السكنية المتداعية والساحات المتهدمة. لقد أنفقت الحكومة عشرات الملايين من الدولارات على إعادة بناء الصروح المعمارية، ورسمت مظهراً خارجياً رائعاً، لكن الفقر المدقع كان ما يزال يقبع خلف تلك الواجهات البرَّاقة، والناس العاديون كانوا بالكاد يجدون ما يسدّون به رمقهم. يبدو أن الحاجة للحفاظ على عظمة الدولة، كما هو الحال في هذه الدولة منذ مئات السنين، كانت أكثر أهمية بالنسبة للطبقة الحاكمة في روسيا من تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين الروس العاديين. بالطبع، كان بوتين يفهم هذه الحاجات، فهو جاء من هذه البيئة وعاش في مكان تفوح منه رائحة الفئران، لكنه ما إن وصل إلى الكرملين، حتى أصبح موظفاً ورمزاً للدولة، والتقليد كان يتطلّب منه التفكير في فئات وشرائح أخرى؛ وإلا فسيعرِّض نفسه لفقدان ذلك الدور.

مرة أخرى أثبتت الحرب العراقية الجديدة طبيعة الشراكة الأميركية الروسية السطحية، التي اهتزت من أول تحدٍّ جدي. لكن الأحداث العراقية، في الوقت نفسه، أظهرت بأن بوتين وبوش لم يكونا يريدان تعميق التناقضات فيما بينهما. وفي هذا الخصوص، كتبت أنجيلا ستينت ببصيرة نافذة: "لقد عادت العلاقة

الأميركية الروسية إلى توازلها الذي كان قائماً قبل الحرب منذ قمتي سان بطرسبورغ ومجموعة الثماني... على أي حال، فالعلاقة تفتقر إلى القيمة العملية، بالرغم من قوتها الخطابية والمصادقة الحماسية من قبل كلا الزعيمين"[11]. كما استنتج ليون أرون بأن المعارضة الروسية للعملية العسكرية الأميركية في العراق "تجعلنا نطرح أسئلة جدية تتعلق بجوهر ومستقبل الشراكة الروسية الأمريكية بعد 11 أيلول"[12]. أما المحللون الروس فقد كانوا أشد تشكيكاً في العلاقة الأميركية الروسية[13].

في الواقع، لقد أظهرت العلاقة بين روسيا وأميركا خلال العام 2003 بأن كلا البلدين كانا يعانيان من صعوبات في إيجاد المسائل التي تقرّب بينهما بدلاً من المسائل التي تبعد بينهما. وعلى الرغم من أن كلا العاصمتين كانتا تشعران بالحاجة لإقامة حوار بنّاء بينهما حول قضايا الأمن والطاقة، إلا أن الأمر كان يتطلّب بذل المزيد من الجهد من أجل تحويل هذه الحاجة إلى أجندة ملموسة مرتبطة بالمصالح المحلية للبلدين. والحوار حول مسألة الطاقة، وهو من أهم الأفكار المثمرة للشراكة الروسية الأميركية، كان في واقع الأمر المثال الأوضح على مدى الإرباك الذي يواجه العلاقات الأميركية الروسية. كانت روسيا تتوقع استثمارات مالية من الولايات المتحدة في البنية التحتية من أجل تصدير النفط إلى أميركا، فيما كانت الشركات التجارية الأميركية تنتظر من الكرملين توفير مناخ استثماري أكثر موثوقية وإعطاءها ترخيصاً من أجل بناء خطوط أنابيب نفطية خاصة، لكن الشركات الاحتكارية الحكومية الروسية عرقلت مدّ هذه الأنابيب. ثم جاءت مؤشرات مقلقة أخرى دعت الشركات التجارية الأميركية لصرف النظر عن خططها في الاستثمار المباشر في الاقتصاد الروسي: قضية خودوركوفسكي (سنلقي المزيد من الضوء عليها لاحقاً) والتعقيدات المتعلقة بـ ساخالين - 3، التي كانت تضمّ شركتي إكسون موبل، وتشيفرون تكساكو[14].

كل شيء كان يوحي بأن أميركا وروسيا يمكنهما تدبّر أمرهما كل على حدة، لأن تعاولهما لم يكن حاسماً في ضمان تنميتهما المحليتين. كانت الشراكة الروسية الأميركية تتحوّل بشكل تدريجي إلى واجهة مخادعة أوجدتها الآليات

الدبلوماسية والسياسية القوية والفعالة في كلا البلدين، لكن أياً من الطرفين لم يكن ليعترف بأنهما كانا يدّعيان بأنهما شريكان. ولكن، ثمة مجال واحد كان يتطلّب بالفعل فهماً مشتركاً، وتعاوناً وثيقاً ولا يقبل التزييف: إنه الأمن. لقد أنتج الحوار الأمني الروسي الأميركي، الذي أصبح تقليداً منذ وقت طويل، مجموعات من المحترفين في كلتا العاصمتين كان باستطاعتها معالجة الأجندة الأمنية والحدّ من الأضرار بدون الكثير من التدخّل السياسي. كان هؤلاء الناس يعرفون بعضهم البعض، وفي معظم الحالات كانوا يثقون ببعضهم، ويدركون المخاطر التي ينبغي عليهم معالجتها والحدّ من أثرها. لكنهم كانوا يستطيعون إدارة النموذج القديم للعلاقات المتعلق بالردع المشترك فقط، ولم يكن بوسعهم، مثلاً، استبداله بصيغة أكثر فعالية تتناسب والاحتياجات الجديدة، لأن ذلك كان يتطلّب ليس فقط إرادة سياسية من زعمائهم بل قيماً مشتركة، وهي الأهم.

كان من الصعب تجنّب الشعور بأن بوتين بدأ يتبع نفس القناعات السائدة ضمن الطبقة السياسية الروسية، التي كانت تشكّ في أن الشراكة مع أميركا يمكن أن تساعد في تحديث روسيا، ولعله بدأ يشك في صدق اهتمام المؤسسة السياسية الأميركية بإعادة استرداد روسيا لدورها الجيوسياسي القوي. ومن الواضح أن بوش أيضاً وجد بأنه من غير المرجح أن تكون روسيا حليفاً يُعوَّل عليه في الأهداف الاستراتيجية الأميركية. وقد وصفت أنجيلا ستينت بشكل ملفت الأمزجة السائدة في كلا البلدين في تلك الفترة: "لقد تساءل الكثير من الروس ما إذا كانت إدارة بوتين قد استفادت بشكل فعلي من دعمها للحرب على الإرهاب. والروس كانوا معذورين إلى حدٍّ ما في الاستشهاد بالافتقار إلى الدعم الاقتصادي الأولي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتوسيع الناتو كسبب للاستياء أو الغضب من عدم الوفاء بالوعود. لكن روسيا نفسها لم تفِ بالوعود التي قطعتها للولايات المتحدة، وخاصة فيما يتعلق ببيع أسلحة الدمار الشامل إلى الدول 'المارقة' وسحب القوات من مولدافيا وجورجيا، كما نصت عليه [اتفاقية التعاون والأمن في أوروبا]". وإضافة إلى ذلك، وفقاً لستينت، فالمسؤولون الأميركيون "كانوا لا يميلون إلى الاعتقاد بأن روسيا ينبغي أن تُكافأ بسخاء من الناحية الاقتصادية، أو أنها ينبغي أن تُعامَل كقوة

عظمى، وذلك نظراً لوضعها الضعيف"[15]. وهكذا استمرت قائمة التوقعات والآمال الخائبة من كلا الطرفين، الأمر الذي كان يعكس في بعض الأحيان محاولة لتبرير عدم رغبتهما في المضيّ في نهج الشراكة، أو محاولة لتبرير الأخطاء السياسية، أو الافتقار إلى الرؤية.

وفي هذا الشأن، كتب سيستانوفيتش: "إن المطالب الأميركية بالمزيد من السياسات الداعمة تتزايد، لكن الثقة في تقديم روسيا لهذا الدعم معدومة"[16]. أما المراقبون الروس فكانوا يرون أن بوتين أعطى بوش أكثر مما ينبغي من الدعم وبدون مقابل. على أي حال، لا يمكننا هنا إغفال حقيقة أن بوتين كان قلقاً من أن يؤدي المزيد من التقارب بين موسكو وواشنطن إلى تعقيد وضعه مع النخبة الروسية، التي كانت تشكّ في نوايا أميركا. وبعد رفض روسيا تقديم الدعم لبوش في موضوع العراق، حافظ الأخير على علاقاته الودية مع الرئيس الروسي، ولكن، يرجّح أنه لم يعد يشعر بتلك النوايا الطيبة السابقة تجاهه. بكلمات أخرى، كلا الطرفين كانا مستاءين من بعضهما البعض، وكلاهما كانا يملكان أسباباً للشعور على هذا النحو.

كيف كان الشعب الروسي يفكّر في أميركا في تلك الأيام؟ وفقاً لبيانات "مؤسسة الرأي العام" في أواخر العام 2002، اعتقد 30 بالمائة من الشعب الروسي بأن الولايات المتحدة كانت ودّية تجاه روسيا، في حين اعتقد 51 بالمائة بأنها عدائية، و18 بالمائة لم يكن لهم رأي. في الحقيقة، إن الحرب العراقية ووضع الكرملين أثّرا على موقف الشعب الروسي من أميركا، في حين أن دفء العلاقات بين الزعيمين كان له تأثير مباشر على الرأي العام. ففي آب من العام 2003، كان 37 بالمائة من الشعب الروسي يعتبرون أميركا ودية، و48 بالمائة عدائية، و19 بالمائة لم يدلوا برأيهم. وقد وصف 29 بالمائة من المشتركين الشراكة بين البلدين "بالشراكة المرغَمة"، بينما اعتبر 17 بالمائة بأن روسيا وأميركا كانتا شريكتين متكافئتين، و16 بالمائة كانوا يعتقدون بأنهما كانتا خصمين أكثر منهما شريكتين[17]. ولكن المهم في الأمر هو أن 46 بالمائة منهم تحدّثوا عن الشراكة مع الولايات الأميركية، وهذا يُظهر أن معاداة أميركا لم تكن سائدة في أوساط الشعب الروسي؛ رغم الجهود الدائمة من الإيديولوجيين والسياسيين من دعاة المركزية

والقومية الروسية لتعزيز الشعور بالعداء لأميركا في المجتمع الروسي.

لقد أعطت الأحداث الجارية في العراق صورة أكثر وضوحاً عن مدى تطور سياسة روسيا الخارجية. أولاً، هذه المرة، توقّفت روسيا عن محاولة إنقاذ صدام حسين، كما فعلت في الحرب الأولى في العام 1991[18]. ثانياً، حاولت روسيا تجنّب تعميق الخلاف مع واشنطن، حتى عندما عارضت السياسة الأميركية في العراق. كان الموقف النقدي لروسيا أكثر لطافة ورقّة من موقف حماك شيراك، المنتقد الأكثر صراحة لواشنطن. ثالثاً، أظهرت الكارثة العراقية حدود الشراكة الأميركية الروسية. فعلى الرغم من عدم قدرة روسيا على أن تكون شريكاً مكافئاً، إلا أنها لم تكن مستعدة لتقبل بدور الشريك الصغير لأميركا، مع أنها لعبته عدة مرات. أي أن التناقضات واللااستقرار كانتا عيوباً خلْقية في بنية هذه الشراكة. رابعاً، لجأت روسيا، لعدم قدرتها على تطبيق موقفها بشكل مستقل، إلى المؤسسات الدولية، وعلى نحو خاص الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث كانت عضويتها فيهما واحدة من الضمانات القليلة الباقية لمكانتها كقوة عظمى. خامساً، لقد أكّدت أحداث العراق خشية روسيا من زيادة قوة أميركا ومن تعزيز دورها كحكَم عالمي، وأظهرت أيضاً محاولات موسكو تحجيم ذلك الدور، دون أن تصل إلى حدّ المواجهة مع الولايات المتحدة بالطبع. وهذا القلق من الهيمنة والأحادية الأميركية لم يكن روسياً صرفاً بل اشترك فيه أيضاً حلفاء أطلسيون لأميركا، حتى إنهم حاولوا أكثر منها كبح جماح الهيمنة الأميركية.

إن الانشقاق الذي وقع في الناتو حول العراق والقضايا المتعلقة بالنظام العالمي الجديد، الذي كشف عن الفوارق في الفكر السياسي والعقلية السياسية وحتى في الأجندة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوروبا، وسّع نظرياً من مساحة نشاط الدبلوماسية الروسية، ورفع من شأن دور روسيا في الساحة العالمية، لأن تعاونها كان مطلوباً من أوروبا وأميركا معاً. بيد أن هذا الانقسام في الغرب، في الوقت نفسه، أربك المؤسسة السياسية الروسية والشعب الروسي فيما يتعلق باختيار الشركاء الممكّنين وإطار الدور الدولي الذي ينبغي أن تلعبه روسيا. كانت النخبة الروسية تقول، بتكرار متزايد: "الغرب لا يعرف إلى أين هو ماض. دعوهم يعرفون

وجهتهم أولاً، أما نحن فسنكتفي بالانتظار. وإلا فسنأخذ طريقنــا الخــاص مــرة أخرى". بعبارة أخرى، إن التوتر والإرباك اللذين أصابا المجتمع الغربي صعّبا حركة روسيا باتجاه الغرب.

على أي حال، ثمة حدث آخر أسر اهتمام روسيا والعالم. في حزيــران مــن العام 2003، اعتُقل ألكسي بيشوجين، رئيس الأمن في الشركة النفطية الأكــبر في روسيا، يوكوس، بتهمة القتل. في تلك اللحظة، قلة من الناس توقّعوا بــأن هــذه ليست سوى البداية. ولكن، في 3 تموز، اعتُقل بلاتون ليبيــديف، أحــد أكــبر المساهمين والمدراء في يوكوس، بتهمة اختلاس أسهم من شركة تُــدعى أباتيــت. حينئذ أدرك العارفون في بواطن أمور السياسة الروسية بأن العاصفة باتت وشيكة. في اليوم التالي، استدعى المدّعي العام كلاً من ميخائيل خودوركوفسكي، رئــيس شركة يوكوس، وصديقه ليونيد نيفزلين، المساهم الأكبر فيها، للاستجواب.

الآن أصبح واضحاً أن الكرملين فتح باب التفتيش على يوكوس. ولكن، كان هناك سؤال واحد فقط: لماذا يوكوس؟ بالطبع، لم يكن ثمة ملائكة بــين الطبقــة المتنفذة في روسيا، وكلهم كانوا يخبئون هياكل عظمية في خزائنهم. ولماذا هوجمت يوكوس فقط عندما حاولت الخروج من اقتصاد الظلّ ونيــل القبــول كشــركة متحضرة وشفافة وملتزمة بالقانون في روسيا والغرب على حدٍّ سواء؟ هذه الشركة كانت تُصنَّف كرابع أكبر شركة منتجة للنفط في العالم، وكانت تعتمد عليها عدة ميزانيات محلية، بل حالة السوق الروسي ككل. قبل فترة قصيرة من بــدء هــذه القصة، اتّفقت شركتا يوكوس وسيبنيفت على الاندماج (بموافقة الكرملين)، وهو ما كان سيؤدي إلى إنتاج شركة عملاقة على مستوى العالم يمكنها بسهولة منافسة أكبر الشركات الغربية. وفجأة، انتهى كل هذا!

ثم تطوّرت الأحداث بسرعة. قامت السلطات بتفتيش مكاتــب يوكــوس. وعلى أثر ذلك، أخبر خودوركوفسكي الصحفيين، محاولاً الحفاظ على هدوئــه: "إذا خُيِّرت بين مغادرة البلد والدخول إلى السجن، فسأذهب إلى السجن". ولكن،

في تلك الفترة، قلة من الناس، بما فيهم خودوركوفسكي نفسه، توقّعوا أن تصل الأمور إلى تلك الدرجة. بيد أن خودوركوفسكي اعتُقل في 25 تشرين الأول من العام 2003. بدا الاعتقال وكأنه مأخوذ من فيلم "آكشن" رديء: قام جنود مقنّعون من القوات الخاصة بإعاقة طائرة خودوركوفسكي في مطار نوفوسيبيرسك عن طريق وضع الشاحنات في طريقها، ثم اقتحموا المقصورة وهم يصيحون "انطبحوا على الأرض!" واقتيد رئيس شركة يوكوس تحت الحراسة إلى مكتب المدّعي العام في موسكو للتحقيق، وكأنه سجين خطير فوق العادة. اتُّهم خودوركوفسكي بإخفاء أرباحه والتهرّب من دفع الضرائب والاختلاس، وتهم جديدة كان يتمّ تحضيرها. كان واضحاً أن السلطات كانت تريد إيصال رسالة ما، وقد وصلت بالفعل، فقد ارتعدت النخبة الروسية وهي ترى رجل الأعمال الأكثر ثراء وقوة في روسيا مقيداً في الأغلال؛ كان مشهداً غير عادي في روسيا.

قيل لخودوركوفسكي أكثر من مرة بأن الكرملين لم يكن راضياً عنه، وأنه يمكن أن يواجه بعض المشاكل. ولكن، لا بد أنه كان واثقاً من حظّه وأنه كان يعتقد بأن حماية ألكسندر فولوشين وجماعة يلتسين وعلاقاته الجيدة مع الغرب كانت كافية. لقد أثبت اعتقال رئيس شركة يوكوس بأن ليس هناك من لا يمكن المساس به بالنسبة للكرملين. وبعد فترة قصيرة من اعتقال خودوركوفسكي، استقال فولوشين، رئيس الإدارة الرئاسية. كان فولوشين الكاردينال المتنفذ الخفي في الكرملين، الذي يمسك في يده كل الخيوط ويرمز إلى خلافة السلطة. وهكذا، بدأ أحد فصول التطوّر الروسي يقترب من نهايته، إنه تاريخ الطبقة الحاكمة الروسية وتاريخ عائلة يلتسين السياسية.

على أي حال، لم تكن قصة يوكوس مفاجأة بالنسبة للمراقب المنتبه للمشهد السياسي الروسي. كان المتنفذون ذوو الطموحات السياسية وأصدقاء يلتسين المقربون الذين يشغلون مناصب رئيسة في البلد لا يناسبون البنية الجديدة لنظام بوتين السياسي. تخيّل ماذا كان يشعر بوتين وهو يعلم بأنه مضطر للتعامل كل يوم مع فولوشين، الذي كان ينظر إلى الرئيس كشخص ينتمي إلى موقع آخر وطبقة أخرى. لاشك أن بوتين بدوره - بسبب تنشئته - لم يكن باستطاعته تحمّل

الأثرياء المتنفذين، ويتّهمهم بارتكاب الجرائم الاقتصادية، ويشك في طموحاتهم السياسية. وعلى هذا الأساس، كان مقدّرٌ على الرئيس، عاجلاً أم آجلاً، أن ينفد صبره ويشرع بالتخلص من آخر رموز الحقبة الماضية(19).

ولكن، لماذا خودوركوفسكي هو الذي سقط ضحية هجوم الكرملين على الطبقة المتنفذة؟ تساءل الصحفيون. لماذا لم يكن رومان أبراموفيتش، "حقيبة نقود" عائلة يلتسين، الذي نقل أمواله علناً إلى الخارج، وأثار غضب الشعب الروسي بشراءاته الباهظة، وأهمها شراؤه لنادي تشيلسي الإنكليزي لكرة القدم؟ هل كانت سمعتهم أفضل من سمعة خودوركوفسكي؟

مما لاشك فيه أن خودوركوفسكي صنع لنفسه أعداء أكثر من غيره، لأنه كان من أشد رجال الأعمال الروس عزماً وتصميماً. ولعل أعداؤه الشخصيين كانوا أكثر بكثير من أعداء زملائه في الطبقة الحاكمة، وذلك لأنه ببساطة كان أكثرهم نجاحاً. لكنه كان أكثرهم نجاحاً لأنه كان، إضافة إلى ذكائه، عديم الرحمة في سعيه لتحقيق أهدافه. ولهذا السبب، كانت الشركات المنافسة له، شركتا النفط الحكوميتان "روزنيفت" و"ترانسنيفت" والشركة الخاصة "لوك أويل"، مهتمة بتدميره. وكان هناك أيضاً بضعة أشخاص، قريبون من أوساط فريق سان بطرسبورغ، متلهفين لانتزاع قطعة من أملاك شركة يوكوس القوية، لأنهم جاؤوا متأخرين جداً إلى وليمة الخصخصة التي أُقيمت في العهد السابق ولم يتمكّنوا من الفوز بأي من القطع الدسمة التي اختطفها أعضاء مجموعة يلتسين المحظوظون. لكن هذه الأسباب لم تكن كافية لزجّ أغنى رجل في روسيا وراء القضبان، فخودوركوفسكي كان يفعل تماماً ما كان يفعله كل رجال الأعمال في روسيا؛ أي أنه حاول تخفيض ضرائبه إلى الحدّ الأدنى عن طريق استخدام شركات أجنبية واستغلال الثغرات في القانون.

كانت أسباب الهجوم على يوكوس سياسية في معظمها، وكانت ستساهم في هذه المكيدة مهما كانت مشاعر بوتين الشخصية تجاه خودوركوفسكي وشركة

يوكوس. صحيح أن بوتين بالكاد استطاع إخفاء كراهيته لرئيس يوكوس، إلا أن ذلك لم يكن ليؤثّر على حتمية ما حصل[20]. كانت التطورات المنظمة والمنهجية أكثر أهمية من العواطف والمشاعر. والنظام الجديد الذي شكّله بوتين كان ينبذ كل اللاعبين السياسيين المستقلين الذين يستطيعون انتهاك منطق الحكم المطلق. لم يكن الأمر إذن يتعلق بثراء خودوركوفسكي، بل كان يتعلق بحقيقة أنه عندما بدأ التفكير بشكل سياسي أصبح عندئذ يشكل تهديداً للنظام؛ فلقد كان خودوركوفسكي يقوم باتصالات مستقلة مع الحكومات الغربية، وخاصة الإدارة الأميركية، دون التنسيق مع الكرملين، ويقلّص اعتماد شركته على الدولة. كان خودوركوفسكي يمثّل تهديداً ليس على المستوى الشخصي بل لأنه كان يجسّد نزعة جديدة في علاقة الشركات التجارية بالحكومة، بمعنى أن الطبقة المتنفذة تحدّت علناً ليس فقط الرئيس بل الطريقة التي كانت تُحكَم فيها روسيا. وعلى ما يبدو، كان خودوركوفسكي يفكّر في استراتيجية بديلة - في نظام آخر ومبادئ أخرى - أو أنه أوجد انطباعاً بأنه كان يفكر في هذا الاتجاه. وفوق ذلك، ناقش مالكو يوكوس علناً تحويل الجمهورية الرئاسية إلى جمهورية برلمانية وناقشوا كذلك طرق زيادة نفوذهم على الدوما والحكومة[21]. ومما لاشك فيه أن الكرملين أُحيط علماً بكل هذه النقاشات.

أما الأمر الذي سرّع وتيرة الأحداث فهو ما كانت تقوم به يوكوس - بأكثر الأساليب عدائية ودناءة - من إفشال لقرارات الحكومة في البرلمان إذا كانت تلك القرارات تقلّص من مصالحها. كان رجال خودوركوفسكي يقومون بشراء نواب البرلمان، بالجملة، من أجل منع تبنّي قرارات الحكومة. و لم يُخفِ مدراء الشركة سعيهم لتشكيل قوة ضغط (لوبي) قوي في الدوما الجديد عن طريق جلب أشخاص تابعين لهم عبر قوائم من أحزاب متنوعة، بمن فيهم الشيوعيون والليبراليون. وقد اعتبر بوتين هذا النشاط السياسي تهديداً لسلطته، وهو كان بالفعل تهديداً لقدرته في السيطرة على المجلس التشريعي.

إذاً، جاء الهجوم على خودوركوفسكي لسببين، أولاً لأنه كان يحاول التخلّص من سيطرة الدولة؛ وثانياً، لأنه كان المؤسس المحتمل لنزعة سياسية

جديدة يمكن - فيما لو سيطرت - أن تهدّد النظام الموجود. بصفته رجل أعمال يحاول اللّعب حسب القوانين المعروفة، كان رئيس يوكوس يمثّل اتجاهاً إيجابياً إلى حدٍّ كبير، ولكن، ما لم يكن واضحاً هو كيف كان سيستغلّ نفوذه السياسي؛ لتعزيز مصالحه التجارية أم للصالح العام؟ حتى ذلك الوقت، أظهر خودوركوفسكي - من خلال نشاطه - بأنه يمكن أن يتحرك في أي اتجاه. صحيح أننا لن نعرف أبداً أي طريق كان سيسلك فيما لو تمكّن من تأسيس قاعدته السياسية، لكن تطوّر خودوركوفسكي في عامي 2002-2003 يسمح لنا أن نفترض بأنه كان سيشرع بالتفكير في صيغة جديدة للعلاقات بين التجارة والسلطة والمجتمع، ومن المرجّح أنه كان سينجح في ذلك لو لم يُسجَن.

أي رابط يجمع بين سقوط ذلك الثري ورحيل فولوشين، لاعب يلتسين الأساسي؟ كان فولوشين ببساطة يمثّل الدرع الأخير للطبقة الحاكمة الباقية في معسكر بوتين. من الواضح أنه حاول مساعدة خودوركوفسكي، لكنه فشل. لقد أدرك فولوشين، السياسي الذكي، أن الوقت قد انتهى بالنسبة لليلتسينيين وأن مكوثه طال في ضيافة الكرملين. لقد قام بما كان مطلوباً منه وحان وقت رحيله قبل أن يُطرَد خارجاً[22]. بعبارة أخرى، كانت السلطات عبر التخلّص من خودوركوفسكي تحلّ مشكلتين في وقت واحد؛ أي توجيه ضربة قاصمة إلى الطبقة المتنفذة والموالين ليلتسين. لم يكن باستطاعة النظام الرئاسي الفردي تقوية نفسه إلا من خلال قطع حبال شركة يلتسين الحاكمة، وتدمير اللاعبين السياسيين المستقلين إذا لم يتجرأ زعيمه على جعله مفتوحاً على الخارج. لكن بوتين لم يُظهر مثل هذه النية. على أي حال، من الممكن فهم تحوُّله إلى الأساليب التقليدية في الحفاظ على البقاء: إن إعادة بناء النظام السياسي كان سيأخذ بعض الوقت وعواقبه لم يكن بالإمكان التوقع بها، وهو كان مضطراً لمعالجة العقبة التي تواجه سلطته الآن.

لماذا بدأت الثورة ضد الطبقة الحاكمة في صيف العام 2003؟ وهذا أيضاً يمكن فهمه، فالانتخابات التي يُفترَض بأنها كانت ستمنح الشرعية لنظام بوتين باتت

وشبكة، وفريق بوتين لم يكن باستطاعته تحمُّل أية معارضة للسيناريو الذي وضعه بنفسه. إن محاولة خودوركوفسكي إبعاد البرلمان عن سيطرة الدولة كانت تقف في طريق خطة الكرملين وتشكّل أمثولة سيئة لمجتمع التجارة والأعمال.

بالطبع، إضافة إلى الأهداف السياسية للحملة على شركة يوكوس، كان بعض المسؤولين في الإدارة يملكون أهدافاً اقتصادية؛ الرغبة بإعادة توزيع مقدرات الشركة النفطية العملاقة بما يتناسب مع مصالحهم، أو تغيير إدارتها كي يسيطروا هم عليها. وقد أظهرت أحداث العام 2004 بأن هذا الهدف كان أيضاً جزءاً من الحملة على يوكوس وخودوركوفسكي. وبعد انتهاء يوكوس سياسياً، أصبحت الغاية الاقتصادية هي الغاية الأساسية في التعامل معها.

بالنسبة للديمقراطيين والليبراليين، كانت قصة يوكوس تمثّل تحذيراً آخر من الاتجاه الذي بدأت السلطات تسير فيه. بالطبع، لم يكن خودوركوفسكي، بالنسبة للكثيرين، شخصية جذابة جداً، شأنه في ذلك شأن المتنفذين الآخرين، لأنهم أساؤوا ليس فقط إلى عملية الخصخصة بل إلى الحريات السياسية أيضاً، التي كانوا يستغلونها من أجل تعزيز مصالحهم الخاصة. لكن الهجوم على خودوركوفسكي وعلى شركته كان مؤشراً على أن السلطة التنفيذية قد بدأت بوضع حدود للقطاع الأكثر نفوذاً في روسيا، القطاع الذي يمكنه أن يكون نداً حقيقياً لها. وحالما يتمكّن الفريق الحاكم من القضاء على الطموحات السياسية للشركات العملاقة، حتى يصبح بإمكانه بسهولة السيطرة على الساحة السياسية الروسية، مع أنها كانت أشبه بمنظر صحراوي. ويمكننا هنا أن نتخيل أن منطق مركزَة السلطة سيرغم الكرملين على الاستمرار في قطع كل الأعشاب السياسية إلى أن تختفي كل علائم الطموح السياسي غير الخاضع للسيطرة. وفي تلك الفترة، كان ما يزال هناك بعض البقع التلقائية، إن لم نقل المقاوِمة: النخب الإقليمية المتذمرة، ورجال الإعلام، وبالطبع المثقفون الذين كان التعامل معهم صعباً على الدوام.

لقد أغضب الهجوم على الشركة النفطية الأكبر في روسيا بعض - وليس كل - الليبراليين الروس: "إذا لم تدفع يوكوس ما ينبغي عليها دفعه إلى الميزانية، فلا ينبغي أن يُؤخَذ رئيسها رهينة ومن ثم يتعرض للابتزاز من أجل الحصول على

الفدية، كما يفعل الخاطفون المحترفون. هذا لا يليق بالدولة. القانون يفرض عدة أساليب متمدنة في مثل هذه الحالات"، كتب الصحفي أوتو لاتسيس[23]. كما قال يفغيني ياسين، عرّاب الإصلاحيين الروس، بأن الهجوم على خودوركوفسكي سيؤدي حتماً إلى إضعاف الشركات التجارية الكبرى وزيادة ولائها إلى الدولة، بالإضافة إلى تقوية وكالات الأمن والحفاظ على النظام. لكن هذه الفوائض، كما كان يعتبرها النظام، ازداد ثقلها وحجمها بواسطة نواقص النظام: وهي انتهاك القانون، وانغراس قواعد الظل للّعبة في الأذهان، وفقدان النظام لسمعته، وانخفاض الاستثمار في روسيا. حذّر ياسين "انسوا النمو الاقتصادي والتطور! انسوا الحقوق والحريات! إن البلد يرجع إلى الوراء، إلى بدايات الثمانينيات"[24]. لكن هذه الأصوات كانت هي الأصوات الوحيدة المعبّرة عن النقمة والسخط، إذ إن الليبراليين والديمقراطيين فضّلوا إما السكوت أو الموافقة على تصرّف السلطات. حتى إن ممثلي حزب يابلوكو، الذي كان يتلقّى دعماً مالياً من يوكوس، حاولوا إبعاد أنفسهم عن قضية خودوركوفسكي، ليس لأن المتنفذين كانوا مكروهين حتى ضمن الأوساط الديمقراطية، بل لأن أتباع يابلوكو كانوا ناقمين على يوكوس لمحاولتها جعلهم أدوات في جهودها للضغط على الدوما.

ما هي ردّة فعل الشعب على قضية يوكوس؟ 47 بالمائة أيّدوا "ثورة الكرملين على الطبقة المتنفذة"، وذلك كان متوقعاً لأن المتنفذين ونمط حياتهم ولامسؤوليتهم أصبحوا منذ وقت طويل مصدراً للغيظ والغضب. أما الطبقة السياسية، فقد أحجمت، باستثناء بعض أصوات الاحتجاج الضعيفة القليلة، عن التعليق على الأمر. لقد بلغ الكرملين من القوة درجة أن أحداً لم يكن يرغب الدخول في صراع معه من أجل خودوركوفسكي. ومع ذلك، ظهرت في البداية بعض الآراء المعارضة من أعلى مراتب السلطة حول طريقة التعامل مع يوكوس. على الأقل، لم يخشَ رئيس الوزراء ميخائيل كاسيانوف أن يقول في 24 تموز عام 2003 بأن الأساليب العنيفة في التعامل مع الشركة مؤذية للاقتصاد. وبالنسبة للشركات التجارية، حاول

بعض المتنفذين في البداية إرسال رسائل إلى بوتين يطلبون فيها لقاءه، من أجل مساعدة يوكوس، لكن بوتين لم يجب[25]. ثم فهمت الشركات الكبرى الرسالة، وأذعنت للأمر رغبة منها في الحفاظ على بقائها الفردي[26].

رغم أن غالبية الشعب الروسي أيدت هجوم الحكومة على يوكوس، إلا أن ربعه فقط (26 بالمائة) كان يشعر بأن ذلك حدث بسبب الأخطاء المالية للشركة ولا علاقة له أبداً بالسياسة؛ 18 بالمائة من الشعب اعتقدت بأن الأمر يتعلق بالصراع على السلطة؛ و9 بالمائة اعتقدت بأن الهجوم يتعلق بالانتخابات القادمة؛ واعتقدت 10 بالمائة بأن ذلك كان بداية لحرب على الطبقة المتنفذة؛ ولم يبدِ 3 بالمائة رأيهم. ومما يثير الفضول هو أن 54 بالمائة كانوا يشعرون بأن المدّعي العام كان ينفّذ أوامر بوتين[27]. من الواضح أن المواطنين العاديين كان يملكون فهماً جيداً لما كان يجري ولاحظوا الأساس السياسي.

إن هجوم الحكومة على يوكوس، والردّ الشعبي الإيجابي كانا يشيران إلى أكثر من مجرد أن الصراع على السلطة والموارد كان مستمراً في روسيا، فما جرى كان يعني أن الكرملين لم يستطع بعد التخلي عن سيطرته المباشرة على القطاع التجاري، وأن الدولة الروسية لم تقبل بالكامل نتائج الخصخصة. والقصة برمّتها وانطباع الشعب الروسي عنها كانا يعنيان أيضاً أن الشركات التجارية الروسية فشلت في إنتاج شعور بالمسؤولية الاجتماعية، وتأسيس حوار مع المجتمع الذي ما زال ينظر إلى التجارة على أنها سرقة.

إذا قبِل المجتمع بهدوء القضاء على واحدة من أكثر الشركات تأثيراً، فهذا يعني أن الخصخصة كانت ما تزال تُعتبَر غير شرعية في روسيا. وهذا مفهوم لأن الاستيلاء غير الأخلاقي على أملاك الدولة من قبل مجموعة من المقاولين كان واضحاً وضوح الشمس، ولأن الشركات الكبرى كانت تحتقر الناس ولا تحترمهم[28]. والناس كانوا يشعرون بالإحباط والسخط لرؤية حفنة من المبتدئين وقد أصبحوا أثرياء بشكل فاحش فقط لأنهم كانوا موجودين في المكان المناسب لانتزاع أملاك الدولة بثمن زهيد.

غير أن نظرة الشعب إلى الفساد كانت مبسّطة إلى درجة كبيرة. قلة من الناس

في روسيا كانوا يفهمون بأن مشكلة الفساد كانت أكثر أهمية من الخصخصة، وأن الفساد لم يكن ناتجاً عن وجود الشركات الكبرى بل لأن الدولة كانت عالة على الاقتصاد ولأن المسؤولين البيروقراطيين كانوا يطبقون قبضاتهم على التجارة. لم يلاحظ الناس أن المتنفذين عُيِّنوا من قبل الطبقة البيراقراطية من أجل انتزاع أملاك الدولة من سيطرة الدولة، وأنهم عمدوا إلى الخصخصة لصالح الطبقة البيرواقراطية بشكل أساسي. وفي هذا الشأن، قال إيغور كليامكين: "لن يكون من السهل تفسير أن إعادة دراسة نتائج الخصخصة لا تغيّر الأشياء بشكل جوهري. وأن الشركات الواقعة تحت الهجوم هي نفس الشركات التي كانت تحاول الخروج من الوضع الذي سببته الخصخصة القذرة، وتحاول التغلّب على نتائجها السلبية"[29]. بعبارة أخرى، كانت الدولة تهاجم شركة تحاول أن تصبح شفافة، الأمر الذي كان سيؤدي في نهاية الأمر إلى تقليص حجم الفساد. إذاً، فالدوافع وراء الهجوم على يوكوس كانت واضحة: لم يكن المسؤولون البيروقراطيون يريدون أن يفقدوا سيطرتهم عليها. غير أن هذه الدوافع لم تكن مفهومة دائماً من قبل المجتمع الروسي، ويعود جزء من السبب في ذلك إلى أن رجال خودوركوفسكي ساهموا بشكل فاعل في فساد الدولة والسلطة، وكذلك لأن القليل من الناس في روسيا كانوا يصدّقون بأن المتنفذين يمكنهم تغيير أساليبهم هكذا فجأة.

إن الأحداث المحيطة بمشكلة يوكوس، والنقاش حول شرعية الخصخصة عززا من الوهم لدى بعض الفئات الاجتماعية بأن توزيع جزء من ثروات المتنفذين بشكل مختلف يمكن أن يحلّ مشاكل روسيا ويساعد على محاربة الفقر. من هنا، أصبحت فكرة أخذ جزء من أرباح الشركات الكبرى رائجة في روسيا[30]. في الواقع، كانت هنالك حاجة لجمع المزيد من الضرائب، وخاصة من شركات النفط، لأن النظام الضريبي الخاص بالشركات الكبرى لم يكن فعالاً إلى تلك الدرجة. لكن جمع الضرائب الدائم وغياب قوانين مستقرة للّعبة كانا يهدّدان بقتل الدجاجة التي تبيض ذهباً. إن تنامي فكرة إعادة توزيع الأرباح ضمن بعض شرائح المجتمع الروسي كان يهدد إلى إيقاف توسّع السوق الروسي (ولفترة طويلة). وبعض الناس لم يفهموا أن أخذ الأموال من الشركات وإعطاءها إلى الدولة لم يكن

ليحلّ مشكلة الفقر. بل على العكس، يمكن أن يزيد الفساد. وتاريخ إعادة التوزيع، بما فيها الثورة البولشيفية التي حدثت في العام 1917، يخبرنا أن مصادرة الثروات لا تذهب إلى الناس بل إلى مجموعات قريبة من النظام[31].

ازدادت حدّة الجو، المشحون سلفاً، حول الشركات التجارية الكبرى بصدور طبعة خاصة من مجلة "فوربس روسيا" في أيار عام 2004، مع قائمة لأغنى 100 رجل في روسيا. تضمّنت تلك القائمة أسماء شخصيات مشهورة، مثل المدراء الحاليين لشركات حكومية، ريم فياخيريف من غازبروم، ونائبه فياتشيسلاف شيريميت، وإيلينا باتورينا، زوجة عمدة موسكو يوري لوجكوف. وعلى الفور، بدأ الأثرياء الموجودون في القائمة حملة هيستيرية أنكروا فيها أنهم كانوا بمثل ذلك الثراء الذي حسبه مراسلو فوربس. كانوا يعلمون بأن قائمة مثل هذه، في البيئة السياسية الجديدة، لا بد أن تُدرَس من قبل مكتب المدّعي العام. على أي حال، من المؤكد أن بوتين درس المعلومات المتعلقة بالمليارديرات الروس بشكل جيد، إذ إن الكرملين بدأ - بعد نشر المجلة - العمل على إضعاف موقع لوجكوف ومجموعته، التي كانت دائماً مصدر إزعاج للسلطات. يبدو أن زوجة لوجكوف المليارديرة تسبّبت في تعقيد صراعه من أجل البقاء[32].

كان الحدث الممهِّد للانتخابات الروسية هو إجراء الانتخابات الرئاسية في الشيشان في 5 تشرين الأول عام 2003، التي أظهرت قدرة الكرملين في الحصول على النتائج التي يريدها. أدارت موسكو عمليتها بذكاء كي يُنتخَب مرشحها أحمد قاديروف، الذي أثبت على مدى عدة سنوات إخلاصه لبوتين وقدرته على الإمساك بالسلطة بيد من حديد. قام لاعبو الكرملين، بسرعة وبدون أي لباقة أو تقديم أي ذريعة، بحمل كل المرشحين الآخرين لرئاسة الشيشان على الانسحاب. عُرِض على أحدهم، وهو أصلان بيك أصلاخانوف، منصب مستشار بوتين

(عرض لم يستطع رفضه). فيما أُبعد آخر، مالك سيدولاييف، لفترة طويلة بواسطة المحاكم من أجل أخطاء تقنية في ترشيحه. ثم عملت موسكو على التخلّص من كل شخص لم ينسحب من تلقاء نفسه. لم يكن الكرملين يريد أية معارضة لقاديروف. كانت موسكو تحتاج لنصر ساحق، وهذا ما حصل، حيث انتخبت الشيشان قاديروف وأعطته نسبة 82.55 بالمائة من الناخبين؛ الأمر الذي أذهل المراقبين.

كانت نتيجة الانتخاب الشيشاني تمثّل عودة إلى أسلوب الاتحاد السوفياتي القديم الذي يقول بأن عدد الناخبين ليس مهماً بل المهم هو الأصوات المحصية. كانت موسكو تريد قاديروف لأنه كان ديكتاتورياً إلى أقصى الحدود. لعل بعض الشيشانيين أعطوه أصواتهم لأنهم سئموا من الحرب وكانوا يريدون السلام والاستقرار. وقاديروف كان الخيار الوحيد المطروح أمامهم. على الأقل، كان هذا الخيار شيشانياً، وجزء من الشيشانيين قبلوا به؛ ولو مكرهين. لكن مثل هذه الأغلبية التي حصل عليها قاديروف تثبت أن الانتخاب قد تمّ التلاعب به.

وهكذا بدأ تنفيذ سيناريو بوتين لشَشْننة النظام؛ أي نقل السلطة في الجمهورية بشكل تدريجي إلى شيشانيين موالين لموسكو. في تلك اللحظة، بدا أن ذلك السيناريو هو الطريقة الوحيدة لحل المشكلة، وبدا أنه كان ناجحاً. لكن مسرحية الدمى هذه، في واقع الأمر، كانت تنقصها الشرعية، الأمر الذي قوّض سيناريو الشَشْننة الذي أراد بوتين تنفيذه. كان الشيشانيون يريدون اختيار زعيمهم بأنفسهم، حتى لو كان مقدَّراً عليهم العيش في ظلّ روسيا.

بدا بوتين بأنه يثق في قاديروف. فعلى الرغم من اعتراضات جنرالاته، راهن الرئيس الروسي على "فقيه إسلامي سابق كان قد أعلن منذ مدة قريبة فقط الجهاد على روسيا. كان الجيش الروسي يكره قاديروف الديكتاتور، الذي تجاهلهم وطرحهم جانباً، مفضّلاً السعي لتحقيق خططه من خلال بوتين شخصياً. والمثير للاستغراب في الأمر هو أن قاديروف نجح في الحصول على المزيد من الحكم المستقل من موسكو، حيث أصبحت الشيشان أكثر استقلالية مما كانت عليه في عهد أصلان ماسخادوف. الكثير من الناس قالوا مستغربين، وهم ينظرون إلى التابع الجديد لموسكو في الشيشان: لماذا أشعلت الحكومة حربها الثانية على الشيشان إذا

كانت النتيجة ما تزال هي ذاتها؟ (كانت الشيشان تنسلخ عن روسيا). لكن رئيس الشيشان، هذه المرة، لم يكن كولونيلاً سوفياتياً سابقاً يمكن للمرء أن يتحدث معه بل أمير حرب يطمح إلى بناء نظام ديكتاتوري.

غير أن إمكانية وجود سلطة مطلقة في الشيشان كانت مجرد وهم. الكلّ كان يعرف بأن قاديروف كان محكوماً بالفشل. وهو نفسه كان يعرف ذلك. كان قاديروف مهدداً بالحرب مع روسيا، وكان مهدداً أكثر بمحاربة رفاقه القدامى بالذات. كانت محاولات اغتياله لا تتوقف، وقُتل فيها العشرات من أصدقائه المقربين وأقربائه الذين كانوا يعملون كحراس شخصيين له. لم يتمكّن الانفصاليون من أن يغفروا له خيانته، وهو الذي كان واحداً منهم، قبل أن يبدّل الأدوار وينضمّ إلى موسكو في العام 1999. لكنه كان رجلاً محظوظاً، فهو لم ينجح في الحفاظ على بقائه وحسب، بل حدَّ من نشاط الثوار الشيشانيين أيضاً. وقد فعل ذلك بطريقة بسيطة جداً: الثوار الذين تركوا الغابات ووعدوا بعدم مواصلة القتال ضمهم إلى صفوف حراسه الشخصيين، الذين بلغوا عدة آلاف من الرجال (من 3.000 إلى 5.000) وأصبحوا قوة يُحسَب حسابها. لكن رجال قاديروف بدأوا يتصرفون بطريقة أغضبت السكان المدنيين. ولن يمضي وقت طويل حتى يصبحوا مشكلة جديدة للسلطات الفدرالية نفسها.

إن الاستقرار في الشيشان، الذي كان يعتمد على زعيم واحد وعلى نظام ديكتاتوري بناه هذا الزعيم مستخدماً رجاله المقربين، لم يكن ثابتاً ومؤمَّناً. فقتال المقاومين كان ما يزال مستمراً في الشيشان، ولو على نحو أقل حدّة؛ والألغام الأرضية استمرت في استهداف القوات الفدرالية والمسؤولين الشيشانيين الموالين لموسكو؛ وأصبحت الأنشطة الإرهابية التي كان يقوم بها المتمردون الشيشانيون في روسيا روتيناً مألوفاً؛ وبقي ماسخادوف وشاميل باسييف، الزعيمان الانفصاليان، حرّين طليقين، الأمر الذي أثار الشكوك حول إرادة موسكو بالقضاء عليهما، أو حول الفساد الذي منع القوات الفدرالية من القيام بذلك. وعلاوة على ذلك، كان الشعب يكره القوات الروسية ويعتبرها قوة احتلال. وخاصة مع استمرار العنف الذي كان يُبديه الجنود اللاأخلاقيون تجاه المدنيين، مغذّين بذلك دوامة الكره المتبادل.

بدأت حملة الدوما الانتخابية، وكان الهجوم على يوكوس لا يزال مستمراً. في الواقع، كانت محاولة السيطرة على يوكوس جزءاً من الحملة. ففي بداية العام 2003، أظهرت استطلاعات الرأي بأن 14 بالمائة من الشعب الروسي كانوا يخطّطون للتصويت لحزب الكرملين "روسيا المتحدة"، وأن الشيوعيين يمكن أن يتوقّعوا 24 بالمائة. أي أن الكرملين يمكن أن يخسر، وهذا لم يكن مقبولاً بالنسبة له. تُعتبَر الانتخابات البرلمانية في روسيا مؤشراً إلى الطريقة التي سيسير وفقها الانتخاب الرئاسي. والصورة في ربيع العام 2003 لم تكن صورة جميلة ومشجعة بالنسبة للسلطات. من هنا، كانت حملة الكرملين ضد الطبقة المتنفذة وسيلة فعالة جداً لرفع معدلات شعبية "روسيا المتحدة" كانت شركة يوكوس تدعم الأحزاب الشيوعية والديمقراطية؛ أي يابلوكو واتحاد قوى الحق (SPS). لذا، فالهجوم على خودوركوفسكي ساهم في تشويه سمعة الأحزاب السياسية التي كان يدعمها بين الناس. بالنسبة لناخبي SPS – معظمهم كانوا ينتمون إلى الطبقة المتوسطة الجديدة – لم تكن العلاقة مع الطبقة المتنفذة مؤذية، لكن علاقة خودوركوفسكي مع الشيوعيين أثارت ردّة فعل سلبية جداً ضمن الناخبين.

أثّرت الحملة الانتخابية البرلمانية الجديدة، بعكس الحملات السابقة في روسيا، على طبيعة نصر بوتين. لكنها لم تستطع تغيير الوجهة العامة لتطور روسيا. لقد حدّدت انتخابات الدوما للعام 1993 – حدثت في نفس الوقت الذي أجري فيه الاستفتاء على الدستور – مصير الدعم الشعبي للنظام الجديد الذي شكّله يلتسين بعد حلّ البرلمان الموحود، وأصبحت عاملاً في صياغة مبادئ ذلك النظام. فيما كانت الانتخابات البرلمانية للعام 1995 نوعاً من المواجهة بين الكرملين والحزب الشيوعي، الذي فاز فيها فأسبغ على البرلمان صفة المعارضة. أما انتخابات الدوما للعام 1999 فقد كانت صراعاً على السلطة بين فئتين حاكمتين؛ مجموعة يلتسين ومجموعة لوجكوف وبريماكوف. وتلك الانتخابات هي التي مهّدت الظروف لوصول بوتين إلى السلطة. فلو خسر حزب روسيا المتحدة، الذي يدعمه بوتين، لاختار يلتسين شخصاً آخر خليفة له.

لكن انتخابات العام 2003 لم تعد قادرة على تحديد مصير النظام ومبادئه.

لكنها كان تستطيع إضعاف شرعية بوتين في فترته الرئاسية الثانية فيما لو خسر حزب روسيا المتحدة. لم يكن هناك أحد يشكّ في فوز بوتين بفترة ثانية، ولكن، هل كان سيفوز في الجولة الأولى من الانتخاب مكتسحاً كل المنافسين الآخرين، أم سيفوز بشكل متواضع في الجولة الثانية. بالطبع، كان الكرملين يريد فوزاً ساحقاً لروسيا المتحدة، لأنه سيُظهر دعم روسيا الكامل لرئيسها.

ما هي أهم المسائل بالنسبة للحملة الانتخابية الجديدة؟ المسألة الأولى تتعلّق بمن سيفوز بالنسبة الأكبر، روسيا المتحدة أم الحزب الشيوعي. في الواقع، لم يسبق لحزب السلطة أن حلّ أولاً في انتخابات الدوما[33]. المسألة الثانية، أي الأحزاب الليبرالية ستصل إلى البرلمان، هذا إن نجح أحدها في الوصول؟ والمسألة الثالثة، هل سيحاول الكرملين تغيير نظام الأحزاب؛ وإذا فعل، فهل سينجح في ذلك؟

قرّر الكرملين عدم تكرار الصيغة التي استُخدمت في العام 1999. في تلك الانتخابات، استفاد حزب السلطة من شعبية بوتين، رغم أنه لم يطرح برنامجاً خاصاً به. ومع أن روسيا المتحدة فعل الشيء ذاته في العام 2003. إلا أن الحزب هذه المرة استخدم موارده الإدارية، كما تُدعى، بشكل أكثر فعالية وصراحة. أي أنه تمتّع بدعم السلطات على كل المستويات، بالإضافة إلى حقّ استعمال القنوات التلفزيونية الحكومية الوطنية، التي أصبحت أكثر الأساليب تأثيراً في صياغة الرأي العام في روسيا. بيد أن حزب روسيا المتحدة لم يعد غرّاً عديم الخبرة، وهذا ما جعله يدرك بأنه كان بحاجة إلى حيلة جديدة لضمان نجاحه. كان بحاجة إلى عدو كي يثير عواطف الناخبين ويوحّدهم. إذا لم تكن تملك برنامجاً خاصاً بك وشعارات خاصة بك، فأنت بحاجة إلى ما يجمّع الناس ضد شيء آخر. في انتخابات عام 1999، قام الصحفيون المؤيدون للنظام بمهاجمة الحزب الشيوعي ولوجكوف وبريماكوف. وفي العام 2003، عاد الحزب الشيوعي ليكون العدو من جديد، لأنه كان ما يزال الحزب المعارض الأكبر. وكلما كانت الأصوات التي يحصل عليها اليسار أقل، كلما كان فوز روسيا المتحدة أكثر إقناعاً[34]. وهكذا، بدأ الصحفيون المقربون من النظام والسياسيون والبيروقراطيون بانتقاد الشيوعيين – العدو رقم واحد مرة أخرى – علناً.

كان الأمر يبدو وكأن الحزب الشيوعي وُجد فقط كي يصبح الصبي الـــذي يُجلَد - على أخطاء ارتكبها الآخرون - خلال الانتخابات وكي يضمن النصـــر للسلطات. لم يتساءل كثير من الناس لماذا بقي الحزب الشيوعي بعد ثلاثة عشـــر عاماً من سقوط الاتحاد السوفياتي، وهزيمة الشيوعية الحزب السياســـي الحقيقـــي الوحيد في روسيا، ولماذا كان يلقى الدعم من شريحة كبيرة إلى حدٍّ ما من المجتمع. هذه الحقيقة كانت تشير إلى مدى حقيقة فعالية النظام، لأن المعارضة انعكاس لهـــا دائماً؛ بعبارة أخرى، عندما لم يكن النظام قادراً على إيجاد حلّ لمشاكل المجتمـــع، وجد المحتاجون والضعفاء في الشيوعيين حماية لهم. ولكن، ثمة مؤشرات أخرى تدلّ على أن النظام كان هو الذي ينتج تلك المساحة المصطنعة من النشـــاط للحـــزب الشيوعي، الذي أظهر زعماؤه، وخاصة زيوغانوف، ضعفاً وخشية من المواجهة مع النظام. وهذا هو سبب عدم رغبة الكرملين، في تلك الفتـــرة، بالانهيـــار الكامـــل للشيوعيين، الذين أصبحوا بمثابة شريك التـــدريب في لعبـــة الملاكمـــة بالنسبـــة للسلطات.

هذه المرة يجب الاعتراف بأن الشيوعيين أعدّوا أنفسهم للهجوم عن طريـــق وضع ممثلي يوكوس في قوائمهم الحزبية. لكن ذلك كان بمثابة هدية للكرملين، فقد منح برامجه التلفزيونية السياسية موضوعاً رائعاً للحوار: كيف بـــاع الشـــيوعيون أنفسهم.

على أي حال، ثمة اتجاه آخر سلكه الكرملين تمثّل في تشكيل الجبهة الوطنيـــة اليسارية رودينا (الوطن الأم)، التي كانت تهدف إلى حرمان الحزب الشيوعي مـــن ناخبيه القوميين واليساريين. ووُضع السياسيان الطموحـــان ســـيرجي غلازيـــف ودميتري روغوزين على رأس تلك الجبهة. الأول كان يروق للناخبين اليســـاريين، والثاني بدأ يلعب دور جيرينوفسكي الجديد، مع نجاح ملحوظ[35].

أسفر انتخاب الدوما الذي جرى في 7 كانون الأول عن نصر مدوٍّ للنظـــام. للمرة الأولى، نجح الكرملين في ضمان فوز الحزب المؤيد له[36]. بلغ عدد المصوتين

55.75 بالمائة. حصلت روسيا المتحدة على 37.57 بالمائة؛ والحزب الشيوعي على 12.61 بالمائة؛ والحزب الديمقراطي الليبرالي (LDPR) على 11.45 بالمائة؛ ورودينا على 9.02 بالمائة. وكانت المرة الأولى التي فشل فيها الليبراليون والديمقراطيون في الدخول إلى الدوما، وفشلوا في تجاوز حاجز الخمسة بالمائة: يابلوكو حصل على 4.30 بالمائة، وSPS على 3.97 بالمائة[37]. وتوزعت مقاعد الدوما على النحو التالي: روسيا المتحدة 305 مقعداً، الحزب الشيوعي 51 مقاعد، الحزب الديمقراطي الليبرالي 36 مقعداً، رودينا 39 مقعداً، والنواب المستقلون 15 مقعداً.

خلصت بعثة منظمة PACE لمراقبة الانتخاب إلى نتيجة محزنة: "كانت الانتخابات حرّة، ولكن غير عادلة، والتحرك الروسي نحو الديمقراطية تباطأ إلى درجة كبيرة"[38]. قد يبدو هذا الاستنتاج متناقضاً، لكنه يعكس حقيقة الواقع الروسي. ففي هذه الانتخابات لم تضطر السلطات إلى بذل الكثير من الجهد من أجل ضمان فوز الحزب المؤيد للكرملين. نعم، لقد استخدمت الضغط و"الموارد الإدارية". ولكن بشكل عام، كان التلاعب والغش خلال الانتخابات وأثناء إحصاء الأصوات أقل من السابق. ولهذا السبب كانت حرة نسبياً. أما مسألة كونها غير عادلة فذلك يعود إلى أن مساحة التعبير المستقل كانت أضيق في السنوات الأخيرة، حيث احتكر حزب روسيا المتحدة التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى لنفسه، على عكس الأحزاب والحركات الأخرى المعارضة للنظام التي لم يُتَح لها وقتاً مساوياً للوقت الذي حصلت عليه روسيا المتحدة من أجل البث التلفزيوني والإذاعي. أما الجانب الذي يُظهر التحيّز في أبهى صوره فقد تمثّل في حصول روسيا المتحدة (كما في انتخاب العام 1999) على دعم الشخصية السياسية الأكثر نفوذاً في روسيا: الرئيس بوتين. لقد لعب دعم الرئيس دوراً كبيراً في تغيير فرص نجاح روسيا المتحدة؛ وضمن فوزه.

كان حزب روسيا المتحدة يعتمد على معدلات الرئيس منذ بداية الحملة. فهو لم يقاتل، ولم يشترك في المناظرات التلفزيونية، ولم يقدم برنامجه الانتخابي – لم يفعل أي شيء – وكأن لسان حاله يقول: "إذا كنتم تدعمون الرئيس، فعليكم أن تصوِّتوا لنا!" وكان الشعب الروسي يقرن الرئيس بالاستقرار والأمل بحياة أفضل.

ولهذا السبب، حوّل جزء كبير من الشعب، ممن كانوا يعلّقون آمالهم على الرئيس فقط، مساندتهم إلى الحزب الذي كان يدعمه.

ولكن، كي نكون منصفين، ثمة عوامل أخرى لعبت لصالح روسيا المتحدة، وخاصة ضعف الأحزاب الأخرى المشاركة في الانتخاب، وعدم قدرتها على تقديم زعماء جدد، وشعارات جديدة لاجتذاب الناخبين. كما أن "ثورة الكرملين على الطبقة المتنفذة" سمحت لكل من روسيا المتحدة ومستنسَخ الكرملين الجديد رودينا، إلى جانب عدد من الأحزاب الصغيرة المؤيدة للكرملين التي أُسست قبل فترة قصيرة من الانتخابات، بالمشاركة في الحرب على الطبقة المتنفذة. صحيح أن الأحزاب الصغيرة لم تكن ناجحة في الانتخاب - ولم يكن متوقعاً منها ذلك - إلا أنها نجحت في أخذ بعض الأصوات من الشيوعيين ومن يابلوكو، وفي إنتاج مظهر يشبه التعددية السياسية في البلد.

تبقى النتيجة الأكثر مأساوية للانتخابات هي هزيمة الأحزاب الليبرالية، التي فشلت في تخطي حاجز الخمسة بالمائة، وبذلك وجدت نفسها خارج الدوما، وخارج الأنشطة السياسية العامة، لأن الأنشطة السياسية العامة في روسيا ترتبط بالعمل مع مؤسسات السلطة. ومع أن الليبراليين والديمقراطيين كانا يأملان على الأقل في وصول أحد أحزابهما إلى الدوما، إلا أن أياً منها لم ينجح في ذلك.

في تحليل تلفزيوني حي للانتخاب على القناة الأولى، في 7 كانون الأول، أذكر أن العدوّين الأبديين، يافلينسكي زعيم يابلوكو، وتشوبايس زعيم SPS، جاءا إلى الاستوديو، بعد إعلان النتائج الأولية. كان يافلينسكي مبتهجاً بطريقة تدعو للاستغراب، بعكس تشوبايس الذي كان كئيباً وفاقداً غروره المعتاد. في ذلك البرنامج اتصل بوتين بيافلينسكي وهنّأه على فوزه. من الواضح أن الرئيس كان متأكداً من أن يابلوكو سيحصل على ما يكفي من الأصوات للدخول إلى الدوما. إضافة إلى ذلك، كان بوتين يريد على الأرجح أن يكون هناك حزبٌ ليبرالي صغير في الدوما وهو كان يفضّل يابلوكو، وإلا لماذا التقى مع يافلينسكي قبل الانتخابات مباشرة، مُظهراً دعمه ليابلوكو؟

لا بد أن الرئيس كان يشعر بأن وجود معارضة ديمقراطية لا تهدّد النظام

سيكون نافعاً. خلال الحملة الانتخابية، امتنع سياسيو يابلوكو، وخاصة يافلينسكي، عن مهاجمة بوتين، مما أوحى بأنهم كانوا مستعدين للدخول في حوار بنّاء مع الكرملين. وبالمقابل، حازف بوريس نيمتسوف، وهو أحد زعماء SPS، وهاجم الرئيس علناً عدة مرات. لقد اختلف الوضع عما كان عليه في انتخابات العام 1999. ففي ذلك الحين، يابلوكو هو الذي هاجم بوتين، بينما لعب SPS دور جزء من قاعدة بوتين؛ أما الآن نجد أن أحد أطراف SPS هو الذي ينتقد النظام، بينما يحاول يابلوكو عدم إثارة عداوة الرئيس. غير أن المعجزة لم تحدث، و لم يدخل يابلوكو إلى مجموعة الدوما الجديدة، بالرغم من أن بوتين مدّ يدّ للمساعدة إلى يافلينسكي.

لنفرض أن كلا الحزبين الليبراليين أو واحداً منهما كان في البرلمان، فماذا سيتغير؟ من غير المرجح أن يتمكن الليبراليون والديمقراطيون من إعاقة الأغلبية الساحقة للكرملين في الدوما. لكن أكثر ما يزعج في الأمر هو أن الليبراليين والديمقراطيين معاً لم يكونوا قادرين على توحيد قاعدتيهما الانتخابيتين، حيث حصل يابلوكو وSPS معاً على 8 بالمائة فقط من مجموع الأصوات في حين أن عدد الناخبين ذوي الاتجاهات الليبرالية في روسيا كان يبلغ من 15 إلى 29 بالمائة، وهي مجموعة كبيرة من الناس. وهكذا منحت مجموعة كبيرة من المجتمع من ذوي الميول الديمقراطية أصواتها إلى أحزاب أخرى أو أنها لم تنتخب على الإطلاق. وهذا يرجع، في الواقع، إلى خيبة أملهم من الأحزاب الديمقراطية-الليبرالية ومن ليبرالية التسعينيات، ولديهم سبب وجيه لخيبة أملهم تلك.

في الواقع، لم يكتفِ الحزبان الليبراليان بعدم التعاون بل بدأا يتنازعان فيما بينهما أيضاً. وهذا التنازع أدى إلى انحراف الوجهة الديمقراطية-الليبرالية للناخبين. كان SPS هو البادئ، عندما حاول سرقة ناخبي يابلوكو، و لم يتوقف عند هذا الحدّ، بل إن رغبة زعمائه في تشويه سمعة يابلوكو والتخلص منه اتخذت شكلاً قذراً ودنيئاً. بدلاً من توسيع الرقعة الديمقراطية، شرع حزب SPS عامداً بسلب الأصوات من حزب يُفترَض أنه كان قريباً منه إيديولوجياً[39].

على أي حال، كلا الحزبين لم ينجحا في تحديد دور خاص بهما في الوضع

السياسي الجديد. كانا يتمزقان بين الرغبة بمعارضة النظام، والحاجة للتعاون معه. فالذهاب بعيداً في المعارضة كان يمكن أن يجعل من استمرار الحوار مع المجتمع مستحيلاً، لأن ذلك كان سيحرمهما من التمويل اللازم، ومن الحق باستعمال التغطية التلفزيونية. وبدون تلك التغطية التلفزيونية، سينسى الناس حتى وجودهما. في روسيا، تترسخ المعتقدات السياسية بقدر ما تظهر على التلفزيون. وحالما يختفي أحد السياسيين أو الأحزاب من الشاشة حتى يختفي من الحياة الواقعية أيضاً.

لكن الجلوس على مقعدين - المعارضة والحوار مع النظام - جعل إمكانية البقاء بالنسبة للّيبراليين والديمقراطيين أكثر صعوبة في الواقع، لأنه أدى إلى حصول انشقاق في قاعدتيهما الانتخابيتين وإلى إرباك مؤيديهما. لم يستطع أنصار SPS، الموالي للنظام، أن يفهموا، أو يوافقوا على، موقف نيمتسوف الشديد في المعارضة. أما بالنسبة ليابلوكو، المعارض على الدوام، فإن إلتباس موقفه المعارض وتردّد قادته كانا أكثر تدميراً بالنسبة إليه. ولن يكون من قبيل المبالغة القول بأن يابلوكو دفع ثمن محاولته الدخول في حوار مع بوتين. ولكن، لو لم يكن هناك حوار، لما تمكّن يافلينسكي وفريقه من إيصال رسالتهم إلى الناس. على أي حال، كان بوتين يملك بعض الدعم ضمن أوساط ناخبي الأحزاب الليبرالية، لأنه كان يُعتبَر السياسي الوحيد القادر على إحداث تغييرات إيجابية في روسيا. باختصار، كانت الأحزاب الليبرالية واقعة في فخ لم تكن قادرة على الخلاص منه. وفي تلك الفترة على الأقل لم تكن ثمة إمكانية للخلاص مطلقاً.

أثناء الانتخابات، كان هناك أيضاً زيادة في الشعبوية (معاداة طبقة النخبة) مع نبرة ضمنية قومية أو شوفينية ممزوجة بالحنين إلى أمجاد القوة العظمى، ما أدى في نهاية المطاف إلى إعطاء المزيد من الأصوات إلى الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDPR) ورودينا. وهذه الزيادة كانت ناتجة عن الحملة التي قام بها الكرملين ضد الطبقة المتنفذة. في ذلك السياق، لا بد من ذكر النجاح غير المتوقع لرودينا الذي أوجده الكرملين. على أي حال، رغم أن النظام هو الذي بدأ في لعب ورقة الشعبوية، موقظاً مشاعر كانت كامنة في المجتمع، إلا أنه - حالما ظهرت - عاد إلى محاصرتها واحتوائها من جديد[40]. من الواضح أن الكرملين كان يخشى من أن

يستخدم أحد زعماء رودينا، وهو سيرجي غلازييف، الشعبوية لكي يصبح منافساً جديّاً في الانتخاب الرئاسي. وحتى لو لم يحصل ذلك في العام 2004، فإن بعض المراقبين لم يستبعدوا إمكانية أن يصبح الحزب الجديد تحت ظروف معينة قطباً للشعبوية في المستقبل، في انتخابات عاميّ 2007-2008. أما إذا كان ذلك ممكناً فالمستقبل كفيل بكشفه لنا.

في الواقع، كان يمكن لرودينا أن يكون مفاجأة غير سارة بالفعل للكرملين. فأولئك الذين صوّتوا للحزب المولود حديثاً كانوا - دون أن يدركوا ذلك ربما - معارضين للكرملين وبوتين. كانوا يعتبرون السياسة الرسمية ناعمة جداً وغير استبدادية بما يكفي، و لم يكونوا راضين عن التوجهات الغربية للرئيس. من الممكن حقاً، ولو أنه يبدو تناقضاً، أن يصبح رودينا، الذي أوجده الكرملين، حزباً معارضاً؛ قصة على طريقة فرانكشتاين - تنشئ وحشاً يدمرك في نهاية الأمر.

لكن مساحة المشاعر القومية والشعبوية والحنين للقوة العظمى في المجتمع، بالرغم من توسعها، تبقى محدودة إلى حدٍّ ما. فقد ازداد عدد المصوتين للأحزاب التي تتبنى هذه الأفكار بنسبة 4 بالمائة فقط من عام 1999 إلى عام 2003 (في 1999، حصل الحزب الشيوعي وLDPR معاً على نحو 30 بالمائة؛ وفي 2003، حصل الحزب الشيوعي وLDPR ورودينا معاً على نحو 34 بالمائة)[41]. روسيا إذن لم تكن قد أصبحت بعد أرض القومية والشعبوية والشوفينية. لكن اللّعب بهذه المشاعر يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحويل روسيا إلى بلد يحلم فيه جزء من الشعب وغالبية الطبقة الحاكمة بإعادة إحياء السلطة والمجد السابقين.

لقد أوجدت انتخابات الدوما للعام 2003 نظاماً حزبياً جديداً في روسيا، يتمركز فيه حزب روسيا المتحدة في المحور، والحزب الشيوعي على أحد جانبيه، والحزبين الشعبويين القوميين، LDPR ورودينا، على الجانب الآخر. وسيُطلَق على هذا النظام مؤقتاً اسم "النظام الحزبي المسيطر". ياله من خليط غريب: جهاز دولة يُدار تحت إشراف كل من روسيا المتحدة، والحزب الشيوعي الذي كان أحد مخلّفات النظام القديم، وحزبين شعبويين قوميين يرعاهما الكرملين. مثل هذه النظام يمكن أن يشوّه المجتمع لا أن يبنيه. ولكن السؤال هو، ماذا ستكون نتيجة هذا التشويه؟

بالطبع، كان الدوما الجديد أكثر تأييداً للكرملين من سابقه. فقد استلم حزب روسيا المتحدة مهمة توزيع اللجان وتنظيم العمل البرلماني، وبذلك لم يعد ثمة داعٍ لقلق الكرملين، لأنه كان يملك ضمانات كاملة بأن البرلمانيين الجدد سيصادقون على كل اقتراحاته التشريعية. غير أن هناك خطر من نوع آخر: غياب المراقبة الواعية والحريصة على السلطة التنفيذية، التي لم تعد تجد أي قيود مفروضة عليها.

ماذا يمكننا أن نقول عن العام 2003؟ بالنسبة لي شخصياً، أذكره على أنه عام الاعتياد على الشعور الشخصي بالعرضة للهجوم في كل الأوقات. وأنا أشير في ذلك إلى كل الأعمال الإرهابية التي أصبحت عنصراً دائماً في المشهد السياسي الروسي وفي حياة المواطنين العاديين. ففي شباط، انفجرت قنبلة في مترو موسكو راح ضحيتها 39 قتيلاً ومئات الجرحى. وفي أيار، انفجرت قنبلة في مبنى البرلمان في غروزني راح ضحيّتها 54 قتيلاً و300 جريح. وفي تموز، انفجرت قنبلة في مطار توشينو في موسكو في حفلة موسيقية راح ضحيّتها 15 قتيلاً و40 جريحاً. في تموز أيضاً، انفجرت قنبلة في داغستان أودت بحياة 3 قتلى و40 جريحاً. وفي أيلول، انفجرت قنبلتان في قطار داخلي يصل بين مدينتي كيسلوفودسك وميناني فودي راح ضحيّتها 5 قتلى و33 جريحاً. وفي كانون الأول، انفجرت قنبلة في قطار داخلي في مدينة إيسينتوكي أودت بحياة 42 قتيلاً وأكثر من 100 جريح. في كانون الأول أيضاً، انفجرت قنبلة قرب الفندق الوطني في موسكو راح ضحيّتها 6 قتلى. كل هذا يعني بأن المواطنين الروس العاديين لم يكونوا يشعرون بالأمان في محطات المترو، أو القطارات الداخلية، أو الملاعب، أو الشوارع. دعوني أضيف إلى هذه القائمة الحزينة الاغتيال المدفوع أجره للديمقراطي الشهير سيرجي يوشينكوف وفقدان الغواصة في بحر بارينتس. مع كل هذه الحوادث لا يمكننا أن نتذكر عام 2003 كعام سعيد وهادئ على الإطلاق.

ولكن، على الرغم من كل ذلك، يقول عالم الاجتماع يوري ليفادا بأن معظم الناس الذين شاركوا في الاستطلاع الذي أجراه اعتبروا العام 2003 أفضل من العام الذي سبقه. في ذلك الاستطلاع، وجد الشباب تحت سن 30 أنه أفضل من العام السابق. فيما وجده الأشخاص الذين تراوحت أعمارهم بين 30 و40 لا يختلف عن سابقه. أما الكهول فقد اعتبروه أسوأ من العام السابق. وكل الفئات العمرية كانت تشعر باليأس واللامبالاة. لكن الشباب وحدهم كانوا متفائلين وتوقعوا أن تتحسّن الأمور في العام 2004[42]. على أي حال، إن التفاؤل من مميزات الشباب. ولكن، دعونا لا ننسى أن ردّة فعل الشباب تكون أقوى وأشد من غيرهم عندما لا تتحقق آمالهم. أما الشجعان من الروس الذين كانوا يحاولون استعادة الأمل بمستقبل مستقر وأفضل حالاً فقد كانوا يشعرون بأن الأمة كانت على موعد مع المزيد من التجارب القاسية في العام 2004.

الفصل العاشر

روسيا تحصل على رئيس جديد:
بوتين مرة أخرى

كيف تفوز في انتخاب عن طريق تجاهله. طرد كاسيانوف الذي لا يمكن إغراقه.
الليبراليون أصيبوا بالشلل. بوتين يحصل على شرعيته الجديدة،
التي تبدو هشة مرة أخرى. موسكو تفكّر في علاقاتها مع الغرب.
روسيا والاتحاد الأوروبي: مواعدة بدون أمل بالزواج.

مشاعر مختلطة من السأم والأمل كانت تمثّل المشهد الخلفي للحملة الانتخابية الرئاسية للعام 2004. في تلك الانتخابات، لم يكن لدى الرئيس فلاديمير بوتين أي داعٍ يدفعه للقلق: روسيا، وإن لم تكن راضية تماماً، فهي على الأقل لم تكن تبحث عن زعماء جدد. كان الشيء الأهم بالنسبة لروسيا هو الاستمرار في المضي قدماً. لقد أظهرت انتخابات الدوما أن الأمة كانت تثق بالرئيس، وأنها كانت موافقة على استمرار إدارته. لم يكن هناك أية شكوك في أن بوتين سيربح في الجولة الأولى. وكما في العام 2000، قرّر بوتين عدم الاشتراك في الحملة الانتخابية؛ ببساطة لقد تجاهل الانتخابات. كان يتصرّف ليس كمرشح بل كرئيس حالي، واثق من فوزه بفترة ثانية، لأنه لم يكن هناك أي منافسين له.

كان تنظيم الكرملين لاستفتاء حول تمديد مدة الرئيس الحالي تصرفاً حكيماً نوعاً ما. في الواقع، لقد اكتسبت السلطات الروسية خبرة في تنظيم إجراءات قادرة

على إعطاء الشرعية للسلطة عبر وسائل ديمقراطية، وفي الوقت نفسه عبر استبعاد أي بديل أو تهديد لها. من جهة، قدَّم الكرملين بوتين كزعيم استطاع أن يضمن الاستقرار؛ مكرراً سيناريو العام 2000. ومن جهة أخرى، حافظ ببراعة على صورة بوتين غير مكتملة، تاركاً أشياء لم تُقال، وذلك كي يكون أيضاً "الرئيس الأمل"(1). وهكذا استمر الكرملين في استخدام عدّة وسائل في وقت واحد، الأمر الذي جعله يحظى بتأييد أولئك الذين يخافون من التغيير وأولئك الذين يريدونه.

كانت لعبة "فصامية" مؤدية إلى انفصام الهوية الوطنية، وشيوع مشاعر متضاربة، ونزعات متعارضة في المجتمع، وسعي متزامن وراء أهداف متعاكسة، دون ضمان تحقيق أي منها. لقد حاول الفريق المسؤول عن حملة بوتين أن يجعل الناس يشعرون بالثقة في المستقبل إذا ما بقي بوتين في الكرملين. لكنهم، في الوقت نفسه، ذكّروا الناس أيضاً بالمشكلات المستعصية على الحلّ، إيحاءً منهم بأن الزعيم لم يكن قادراً على استشراف كل شيء، وأن تحميله المسؤولية في كل الأشياء السلبية والأحلام غير المحققة أمر غير جائز. هذه السياسة، الموجّهة لتحقيق أغراض تكتيكية، أثارت عند الناس في نهاية المطاف مزيجاً من التفاؤل والتشاؤم، الثقة بالنفس والإحساس بالهشاشة، وهذا يمكن أن يولّد نتائج غير متوقعة في المستقبل. ولكن، من كان يأبه للمستقبل، ومن كان يفكر أبعد من سنة الانتخاب في موسكو؟

كان بإمكان بوتين التصرّف كما يحلو له. كان يمتلك ذخيرة من النوايا الطيبة والتأييد مكّنته من القيام بأي شيء. لقد أصبح رئيساً قادراً على مقاومة كل الضربات(2). وبحسب استطلاعات مركز ليفادا للرأي العام (الذي ظلّ يُعرَف بمركز VTsIOM حتى العام 2003) في شباط عام 2003، 95 بالمائة من ناخبي حزب روسيا المتحدة، و60 بالمائة من ناخبي يابلوكو، و66 بالمائة من الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDPR)، و64 بالمائة من ناخبي اتحاد قوى الحق (SPS)، و63 بالمائة من ناخبي حزب رودينا، و63 بالمائة من الشعب الروسي الذين لم يصوّتوا في الانتخابات البرلمانية كانوا مستعدين لإعطاء أصواتهم لبوتين في الانتخابات الرئاسية. وهذا أثبت أنه من العبث محاربة الرئيس الحالي.

غير أن الحياة السياسية الروسية لم تكن مضمونة وقابلة للتوقع بشكل كامل. في 24 شباط، قبل الانتخابات، قام بوتين بما لم يكن يتوقّعه أحد في ذلك الوقت: لقد قال حكومة كاسيانوف، وعيّن فيكتور خريستينكو رئيساً مؤقتاً لمجلس الوزراء. في الحقيقة، كانت إشاعة إقالته شائعة من قبل، ولكن، منطقياً، توقّع الكل أن يبقى إلى ما بعد الانتخابات، إلى حين تشكيل بوتين لحكومته الجديدة. على أي حال، لقد أحدث هذا القرار صدمة في المحيط السياسي. ولتهدئة المؤسسة السياسية المضطربة، التي كانت أشبه بخلية نحل أثيرت، ظهر الرئيس على التلفزيون، بهيئة متجهمة، وأعلن بشكل غير مقنع تماماً أن المقصود من تنحية رئيس الوزراء ربح الوقت في تشكيل الحكومة الجديدة، وتسهيل الطريق أمام متابعة الإصلاحات. ولكن، كان هناك شيء غير مشجع في هذا التصريح، وهو أن بوتين كان يقول للناس بأنه ليس هناك شك في إعادة انتخابه، وأنه أراد اتباع منهج جديد مع حكومة جديدة حتى قبل الانتخاب. غير أن الشعب الروسي، المتمرس سياسياً، لم يصدّق الرئيس ولا تفسيراته، وكأنه كان يقول لنفسه: "ثمة شيء مشبوه هنا"

وقد تأكدت شكوك الشعب الروسي حين تبيّن أن الرئيس لم يكن لديه مرشّح لرئاسة الحكومة. وهذا يعني أن التخلّص من كاسيانوف كان مدفوعاً من أسباب مختلفة تماماً. على أي حال، بعد مشاورات حامية وعدة أيام من التردّد، اقترح بوتين ميخائيل فرادكوف، الذي كان في ذلك الحين ممثل روسيا في الاتحاد الأوروبي، وهو مسؤول بيروقراطي نموذجي لم يكن يُعرَف عنه الكثير، باستثناء أنه كان يعرف كيف يحافظ على بقائه في مواقع ومسؤوليات مختلفة[3]. صُدم الجميع من جديد. وكان هناك شيء واحد مؤكد، وهو أن بوتين كان بحاجة إلى رئيس حكومة لا يمكن أن يشكّل تهديداً له في أي حال من الأحوال وأن يكون مديراً تنفيذياً جيداً. و لم يكن يُعرَف عن فرادكوف أنه كان إصلاحياً، وهو السبب المزعوم لاختياره. بل كان معروفاً بصفات أخرى؛ أنه لم يتهور أبداً بالقيام بمبادرات خاصة به وهذا ما أبقاه طافياً. إن تعيين فرادكوف كرئيس جديد للحكومة يمكن أن يعني بأن بوتين كان يهتمّ بالاستقرار أكثر من اهتمامه بالتحديث. ولكن، حتى لو لم تكن هذه الخطوة خطوة منظمة ومنهجية، وإنما مجرد

قرار دفعت الظروف الحالكة إلى اتخاذه، إلا أنه سيؤثر قطعاً على الأجندة المستقبلية للرئاسة.

وبدلاً من التحوّل السريع إلى الإصلاحات كما وعد بوتين، انغمست الطبقة السياسية في مناقشات لا نهاية لها حول الدوافع الخفية للتعيين. كانت العبثية الواضحة لتلك الخطوة مثيرة للدهشة إلى حدٍّ كبير، إذ كان يتوجّب على الدوما المصادقة على فرادكوف بشكل مؤقت، حتى موعد الانتخابات، ومن ثم سيعود بوتين إلى ترشيحه ثانية وعندها سيتوجّب على الدوما المصادقة على ترشيحه من جديد. هذا إذا كان بوتين ينوي الإبقاء على فرادكوف. ولكن، لماذا هذه الطريقة المستفزّة؟ التفسير الوحيد هو أن بوتين كان يخشى من شيء ما، فوجد نفسه مضطراً للتخلّص من كاسيانوف بسرعة[4].

ولكن، ما الذي يمكن أن يهدّد بوتين في الانتخاب الرئاسي؟ هل تلقى معلومات تفيد بأن الإبقاء على كاسيانوف خلال الانتخاب يمكن أن يكون خطيراً عليه؟ بدأ المحللون المحتارون في موسكو يطلقون تخميناتهم التي تقول بأن إقالة رئيس الحكومة كانت ناتجة عن مخاوف الكرملين من أن يكون عدد الناخبين منخفضاً الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إجراء انتخابات جديدة. وفي تلك الحالة، سيصبح رئيس الوزراء شخصية محورية، كما اعتقد البعض. ولكن، لم يكن هناك أي أساس جدي لهذا القلق، فعدد المقترعين كان يُتوَقّع بأن يكون عالياً، وبوتين كان سيفوز في الانتخاب؛ أولاً، لأنه كان يملك دعماً شعبياً؛ وثانياً، لأنه كان يسيطر على الطبقة السياسية. مع ذلك، لا يمكنني استبعاد أن يكون قد تمّ تحذير بوتين من هذا الاحتمال، مما دفعه إلى إخراج كاسيانوف من الساحة السياسية؛ تحسُّباً فقط. وهذا يعبّر عن انعدام إحساس الكرملين بالأمان وعن تكتيكاته الخرقاء إلى حدٍّ ما.

بقيت استقالة ميخائيل كاسيانوف غير المتوقعة لغزاً غامضاً، لأنه لم يتسرّب أي شيء - بعكس ما كان يحصل في سنوات يلتسين - عن الأسباب الحقيقية لذلك. كاسيانوف نفسه أدلى ببضعة تعليقات متحفظة جداً حول الأمر، وكان واضحاً تماماً أنه كان يحاول كبح غيظه. كل ما أوحى به هو أن إقالته كانت متناقضة مع ترتيباته السابقة مع الرئيس. وبعد فترة وجيزة من رحيله، اختفى من المشهد السياسي تماماً.

وهذا كان تأكيداً آخر على مدى سهولة فقدان مستقبلك السياسي في روسيا.

على أي حال، مهما كانت الدوافع وراء إقالة كاسيانوف، فإنها تعني بأن بوتين كان يرفض الماضي، حتى قبل الانتخابات. لقد تحمَّل رحال يلتسين طويلاً، وقرّر بأن الوقت قد حان للتخلص منهم. لكنه فعل ذلك بطريقة أدخلت روسيا في خضمّ أزمة سياسية حقيقية. وهذا التصرف غير العادي من رجل عُرف عنه حذره الشديد، وكرهه لخلط الأوراق، يجعلنا نخلص إلى الافتراضين التاليين: إما أن بوتين كان حساساً جداً فلم يتمكن من تحمُّل الإزعاج المتزايد من رئيس الحكومة، أو أنه كان يملك أسباباً جدّية دفعته للتخلص من كاسيانوف، وهذه الأسباب تتعلق بشيء يهدد – وإن كان مبالَغاً به – سلطته.

في تلك الأثناء، كانت روسيا تشهد ولادة حكومة فرادكوف الجديدة، و لم يتمّ ذلك دون ألم. قرّر الرئيس استغلال فرصة تشكيل مجلس الوزراء الجديد لإعادة هيكلة الحكومة، وهو أمر أُجِّل لوقت طويل بسبب مقاومة كاسيانوف. وهكذا أنشئت – بدلاً من الحكومة التقليدية المقسمة إلى وزراء متفرعين – بنية جديدة مؤلفة من ثلاث طبقات: وكالة خدمية وزارية فدرالية. وهذه البنية الجديدة كانت ممركزة بشكل صارم، حيث أصبح فرادكوف يملك نائباً واحداً فقط هو ألكسندر جوكوف، وخُفِّض عدد الوزراء المساعدين إلى اثنين لكل وزير. ولكن، كان واضحاً أنه لم يكن بإمكان رئيس الوزراء ولا الوزراء، المسؤولين عن وزارات أصبحت الآن هائلة الحجم، إدارة الإجراءات اليومية الاعتيادية، وأن بعض الامتيازات كان يجب أن تُمنَح إلى مستويات أخرى في الحكومة. راقب المحللون عملية الإصلاح الحكومي بارتياب، فهم كانوا يعرفون بأن توسيع الوزارات وتخفيض عدد الوزراء المساعدين، الذين كانوا يعالجون تطوّر العمل بشكل منتظم، سيؤدي إلى إبطاء، وحتى إيقاف، عملية صنع القرارات. وليس هذا فقط، بل إن الإصلاح الجديد أنتج بنية أكثر هشاشة من قبل، فقد حلّت 73 وزارة محلّ الوزارات الـ 52 السابقة.

في التركيبة الحكومية الجديدة، خسرت القوى اليلتسينية خسارة فادحة، حيث بقي عضوان فقط فيها، هما سيرجي شويغو، وزير الظروف الطارئة، وميخائيل زورابوف، الذي أصبح وزيراً للصحة والتنمية الاجتماعية. بينما احتفظ ليبراليا سان بطرسبورغ (جيرمان غريف وأليكسي كودرين) بمنصبيهما في الحكومة الجديدة. لكن غريف خسر نائبيه الإصلاحيين، دفوركوفيتش ودميتربيف. وكذلك الأمر بالنسبة لسيلوفيكي سان بطرسبورغ، لكنهم لم يتمكنوا من توسيع نفوذهم؛ بعكس ما كان متوقعاً.

على أي حال، كان الوقت ما يزال مبكراً للحكم على فعالية وقدرة الحكومة الجديدة على البقاء. ولكن، كان هناك مصدر متأصل للنزاع في الحكومة موجود بين رئيس الوزراء فرادكوف، ورئيس الإدارة دميتري كوزاك، الذي كان مقرَّباً من بوتين وكان يُفترَض به السيطرة على الحكومة وتقييد سلطة رئيسها. وهناك مصدر توتر حتمي آخر ضمن مجلس الوزراء يكمن في انعدام الانسجام في الذهنية ووجهات النظر بين ممثل النظام القديم، فرادكوف، بأسلوبه الحذر وآرائه المعادية لليبرالية، وبين التكنوقراطيّن الليبراليين، غريف وكودرين. كما أن العداوة المتبادلة بين كبار أعضاء الحكومة - بين كودرين وجوكوف، على سبيل المثال - وصراع المصالح المستمر كانا كفيلين بأن تصبح الحكومة الجديدة في القريب العاجل ساحة معركة لقتال داخلي عنيف. أما إذا كان بوتين سينجح في تلطيف الصراعات الجديدة وتهدئة التوتر الناشئ فذلك لم يكن واضحاً.

إن الهزيمة البرلمانية للحزب الشيوعي ويابلوكو كانت تعني بأنه لم يكن باستطاعة زعيميهما، زيوغانوف ويافلينسكي، منافسة بوتين على الرئاسة. لقد وجد بوتين ومدراء حملته الانتخابية أنفسهم في وضع غير متوقع، فهم لم يفكروا فيه عندما رتَّبوا المسرح السياسي وأضعفوا المنافسين، إذ لم يكن زعماء الأحزاب التي قُضي عليها مازوخيين بطبيعتهم، ولم تكن لديهم الرغبة في التعرّض للمذلة مرة ثانية من خلال الدخول في السباق الرئاسي ولعب دور الخصوم التدريبيين لبوتين.

ولهذا السبب - بعد تفكير وجيز - رفض كل من زيوغانوف وبافلينسكي الاشتراك في السباق الرئاسي. وبعد ذلك مباشرة، قرّر جيرينوفسكي، المرشح الدائم، الانسحاب ورشّح بدلاً منه - وكأنه كان يريد أن يجعل من الانتخاب أضحوكة - مرافقه الشخصي من LDPR، أوليغ ماليشكين، الرجل الضخم، القليل الكلام، ذو العضلات المفتولة والملامح التي تدلّ على بلادة الذهن. ثم ظهر مرشح آخر على الساحة، وهو شخص يُدعى ستيرليغوف كان يملك مؤسسات تُعنى بدفن الموتى. مسرحية هزلية تكتمل فصولها شيئاً فشيئاً، كان يمكن لها أن تقوّض جدية العملية الانتخابية، ومعها شرعية الولاية الرئاسية الثانية لبوتين.

وهناك أيضاً مشكلة أخرى، من الناحية النظرية على الأقل: خطر مقاطعة الانتخاب من قبل الناخبين الشيوعيين والديمقراطيين، مما يهدّد بتخفيض عدد المقترعين بشكل حاد. ووفقاً للدستور، إذا لم يبلغ عدد المقترعين 50 بالمائة، فإن الانتخابات الرئاسية ستُعاد.

واستمرت فصول المسرحية الهزلية مع ترشيح أحد حلفاء بوتين لنفسه، وهو الناطق باسم مجلس الاتحاد سيرجي ميرونوف، الذي أصبح مرشحاً، كما هو معلوم، لا لينافس بوتين بل ليدعمه! كان لدى بعض أعضاء الفريق الحاكم فكرة غريبة بحقّ عن العملية الانتخابية.

ولكن، عندما أدرك مخططو الكرملين حجم المشكلة التي كانت تواجههم، حاولوا إقناع بافلينسكي وزيوغانوف بالترشح. سرت إشاعة تقول بأنه عُرض على كل واحد منهما 25 مليون دولار من أجل حملتيهما الانتخابيتين، لكنهما رفضا. وأثبت بافلينسكي بأنه كان أشد صلابة من زيوغانوف فقاطع الانتخابات بشكل كامل. لكن الأخير استسلم (ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها تسوية مع النظام) وقدّم الحزب الشيوعي - كما وعد القادة الشيوعيون - مرشحاً بديلاً، هو نيكولاي خاريتونوف. لا بد أن الترشيح وحده جعل الكرملين يتنفس الصعداء، إذ إن اشتراك خاريتونوف أعطى العملية بعض الجدية على الأقل.

ولكن، بشكل إجمالي، لا يمكن أن تكون حملة العام 2004 قد أرضت الكرملين تماماً. إن الرغبة في تأمين الانتصار للرئيس الحالي، الذي كان سيفوز في

كل الأحوال، أرغمت النظام على تشويه سمعة الانتخابات من خلال ما قام به من تلاعب وحيل قذرة. والمرشحون الآخرون بدورهم تصرّفوا بطريقة أثارت الشكوك حول مصادر تمويلهم والغاية من اشتراكهم. كانت الحملة مليئة بالفضائح والقصص الغريبة: اختفاء إيفان ريبكين، وهو أحد المرشحين، الذي وُجد فجأة في أوكرانيا[5]؛ وغموض مصادر تمويل حملة إيرينا خاكامادا (قيل ألها كانت تحظى برعاية متزامنة من كل من الكرملين وبيريزوفسكي وليونيد نيفزلين، أحد مدراء يوكوس)؛ ومشاكل جمع التواقيع لصالح ترشيح سيرجي غلازييف. على أي حال، كان مقدراً على هذه الانتخابات منذ البداية بأن تكون فضائحية وعبثية، لأن بوتين لم يشترك في الحملة ولأن نتيجتها كانت محددة مسبقاً.

عندما بدأت الحملة الانتخابية الرئاسية، كانت الأحزاب الليبرالية تعيش حالة من الفوضى التامة، لألها لم تأخذ الوقت الكافي للتعافي من الهزيمة التي مُنيت بها في الانتخابات البرلمانية. فما الذي كان يجب فعله؟ نوقش هذا السؤال الروسي الأبدي في عدد لا يُحصى من الاجتماعات بين الليبراليين والديمقراطيين، والنتيجة كانت انقسام في الآراء: البعض أراد مقاطعة كاملة للانتخاب على أمل أن يجعل هذا الأمر انتخاب بوتين غير شرعي؛ واقترح آخرون عدم التصويت لأي شخص على سبيل الاحتجاج؛ فيما دعا البعض الآخر إلى التجمّع حول مرشح واحد من كل القوى الديمقراطية لضمان مكان مناسب للجانب الديمقراطي. وفي هذا الخصوص، أذكر أن مجموعة من الليبراليين في "مؤسسة الرسالة الليبرالية"، برئاسة يفغيني ياسين، اقترحوا على الحزبين الخاسرين – يابلوكو وSPS – أن يتبنيا فلاديمير ريجكوف كمرشح لهما، هذا الرجل الذي كان يمثّل الجيل الشاب من السياسيين، والذي أظهر في السنوات الأخيرة موقفاً ديمقراطياً واضحاً. وقد كان من صالح ريجكوف أنه لم يكن عضواً في أي حزب، وخاصة، بما أن هذه الأحزاب لم تكن على توافق مع بعضها البعض، إذ إن اعتماد شخص جديد يمكن أن يصبح نقطة إلتقاء لكل القوى الديمقراطية. على أي حال، كان هناك مرشحون آخرون غير حزبيين تمّ

اقتراحهم، وخاصة نيكولاي فيدوروف، رئيس تشوفاشيا، إلا أن الأحزاب الليبرالية لم توافق على أي واحد منهم. وقد تبيّن أن يابلوكو كان أكثر الرافضين لفكرة تبنّي مرشح مشترك، لأن المرشح الوحيد الذي يناسبه هو يافلينسكي.

عندما سقطت فكرة المرشح الواحد، قدّمت إيرينا خاكامادا، واحدة من زعماء SPS، نفسها كمرشحة، الأمر الذي أدهش الكثيرين، لأنها لم تحظَ بدعم يابلوكو، والأهم من ذلك أن حزبها ذاته لم يكن يدعمها. إلا أنها دخلت الصراع على الرغم من ذلك. وقد أثار ترشيحها لنفسها مشاعر متضاربة ضمن المجتمع الديمقراطي. فقد اعتبر البعض هذا الأمر خدعة من طرف الكرملين. في الواقع، إن مشاركة مرشح ديمقراطي كان يناسب الإدارة، لأن ذلك كان سيضفي على الانتخابات مظهر المنافسة. واعتبر آخرون أنها محاولة يائسة للبقاء في اللّعبة السياسية. بينما دعمها حزء صغير من المجتمع الديمقراطي، معتبراً مشاركتها وسيلة لنشر البرنامج الديمقراطي ولتوحيد جمهور الناخبين الليبراليين المنقسم والمرتبك. على أي حال، لقد أدارت خاكامادا حملتها بشجاعة وحيوية، إلا أنها لم تنجح في توحيد الطرف الديمقراطي من الطيف السياسي. وفي الواقع، لم يكن هناك أحد قادر على توحيد الليبراليين والديمقراطيين في تلك الفترة، حتى مع وجود التهديد بإرغامهم على الانضواء ضمن غيتو سياسي.

تضمّنت القائمة الأخيرة التي ظهرت في آذار عام 2004 ستة مرشحين مسجلين: بوتين، ماليشكين، ميرونوف، غلازييف، خاكامادا، وخاريتونوف. إن مشاركة المرشحين الثلاثة الأخيرين أعطى الانتخابات مظهر المنافسة. لكن كل واحد من المشاركين، باستثناء بوتين، كان يسعى وراء أهداف أخرى غير المنافسة، لأن نتيجة الانتخاب في روسيا أصبحت مؤكدة والأمّة كانت تعرف اسم الفائز مسبقاً. والفائز كان يعرف بأنه سيبقى في الكرملين على الأقل لمدة أربع سنوات أخرى.

لقد تقصّد بوتين عدم المشاركة في الحملة الانتخابية؛ فلم يشترك في المناظرات ولم ينحدر إلى مستوى إعطاء التفسيرات والتبريرات. ولم يُعرْ أي اهتمام للمنافسين الآخرين. في الواقع، هو لم يكن يكترث للانتخاب نفسه، حيث تابع القيام

بأنشطته الاعتيادية. وقد قال بوتين، مبرراً ذلك: "أعتقد بأنه من غير اللائق أن يقوم رئيس الدولة بالدعاية لنفسه!" لقد قدّمت روسيا للعملية الديمقراطية بضعة ابتكارات فريدة: تقديم زعماء أحزاب مرافقيهم الشخصيين كمرشحين بدلاً عنهم؛ دخول أنصار الرئيس إلى المنافسة كي لا يبقى وحيداً ويشعر بالملل؛ والرئيس يخوض غمار المنافسة من أجل إعادة انتخابه من دون المشاركة في الحملة. لكن الشعب كان قد سئم من الانتخابات التي لا تغيّر شيئاً، والانتخابات التي لا يتحكّم بها إلى درجة أنه أصبح لا يكترث بها. وبما أن أياً من المرشحين لم يكن يمثّل بديلاً عن بوتين، كانت روسيا مستعدة لتمنح الكرملين إلى الرئيس الحالي.

مع ذلك، كان بوتين مضطراً لوضع برنامجه للفترة الرئاسية الثانية، ولو من باب اللياقة. كان هناك بضعة أشخاص على الأقل في الكرملين يدركون الحاجة للخروج بفكرة ما للولاية الثانية. على أي حال، بعد تفكير طويل، أدلى الرئيس بخطاب أمام ممثليه، حدّد فيه الأولويات الأساسية في برنامجه للفترة الرئاسية الثانية. وما أثار دهشة الكثير من المراقبين أن خطابه كان ليبرالياً خالصاً. كان من الصعب التصديق بأن الرئيس، بعد بنائه نظامه الديكتاتوري والقضاء على الحياة السياسية العامة، أصبح فجأة يتكلم كليبرالي مقنع. وهنا ما قاله بوتين: "أنا متأكد من أن المجتمع المدني المتطور وحده القادر على ضمان استقرار الحريات الديمقراطية والحقوق الإنسانية والمدنية. وفي نهاية المطاف، وحده المواطن الحرّ هو الذي يستطيع ضمان النمو الاقتصادي وازدهار الدولة. باختصار، هذه هو ألف باء النجاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي"[6].

من الواضح أن خطاب الرئيس كان موجهاً لجمهور الليبراليين، الذين كانوا على خلاف معه، وموجهاً إلى الغرب أيضاً، الذي كان يزداد ارتياباً في الزعيم الروسي. كأن بوتين كان يقول إلى هذين الجمهورين: "أنا رجل متمدن. وما فعلته من قبل كان مجرد تقوية ضرورية للسلطة. والآن، أنا أنوي تطوير الحرية والاهتمام بالمجتمع". هنا، قد يتساءل سائل، بالطبع: بما أن روسيا لم تعد تملك تلفزيوناً مستقلاً، أو برلماناً مستقلاً، أو أحزاباً ليبرالية قابلة للحياة، مع من يخطط بوتين لتطوير الحريات السياسية؟

فاز بوتين بانتخاب 14 آذار عام 2004 كما كان متوقعاً. وهذا الانتخاب كان أكثر الانتخابات قابلية للتوقع بنتيجته في تاريخ روسيا الحديث: بلغ إجمالي المشاركين فيه 64.3 بالمائة من الناخبين، صوّت منهم 71.2 لصالح بوتين (48,900,000 شخص)[7]. ولكن، لم يكن لدى بوتين ما يدفعه إلى الإحساس بالسعادة الغامرة، لأن 34.06 بالمائة فقط من عدد السكان أعطوه أصواقم. إذاً، فهو كان بعيداً تماماً عن التأييد الساحق من الشعب الروسي، لكنه، في الوقت نفسه، كان يملك الأساس الكافي الذي يؤهّله لتبنّي أي سياسة مستقلة يريدها.

نشب حريق في النصب المعماري المجاور لجدار الكرملين، يُسمى مانيجي، أفسد على المنتصر سعادته في يوم الانتخاب. كان منظراً مهولاً ينبيء بكارثة بالطريقة التي ظهر فيها على التلفزيون، حيث وصلت ألسنة اللهب إلى السماء وبدت بأنها كانت ستبلغ أبراج الكرملين. الكثير من المشاهدين اعتبروا المنظر نذير شؤم. حتى إن أحد الأشخاص في الكرملين سارع إلى حظر إظهار النيران مع الكرملين كمشهد خلفي لها. هذه النيران الهائلة التي بقيت مشتعلة طوال الليل وسط موسكو دون أن يتمكن كل رجال الإطفاء في العاصمة من السيطرة عليها أضافت مسحة مُرّة إلى مشاعر الانتصار التي كانت تعمّ الكرملين.

إن الانتخابات البرلمانية والرئاسية والطريقة التي أُجريتا وفقها، زادت من خيبة أمل المراقبين الغربيين والليبراليين من حقيقة التطور في روسيا. "يبدو المسار المنحني للعقد الماضي واضحاً كل الوضوح؛ دور متنامي للدولة ودور متراجع للمجتمع في تقرير النتائج الانتخابية"، كتب مايكل ماكفول ونيكولاي بيتروف. "بعد أكثر من عقد على انهيار الاتحاد السوفياتي، ما تزال هيمنة الدولة على المجتمع شاملة"[8]. لقد تحوّلت الانتخابات في روسيا إلى آلية فعالة لإضفاء الشرعية على التمديد الذاتي الدائم للسلطة، ونجحت بشكل كامل تقريباً في القضاء على عنصر عدم قابلية التوقع فيها. لكن كل أولئك الذين اعتقدوا بأن الانتخابات، حتى بهذا الشكل، يمكن أن تبقى الآلية الممكنة الوحيدة لإعطاء الشرعية للسلطات سيكتشفون عاجلاً بأنهم كانوا مخطئين، إذ إن التطور المستقبلي للنظام ومنطق المركزة سيتطلبان محو كل المؤشرات الضعيفة الباقية الأخرى لعنصر عدم القابلية للتوقع.

بالنسبة لبوتين، كانت الانتخابات مهمة حقاً، حتى لو كانت نتيجتها مضمونة. فهذه المرة، اكتسب شرعيته الجديدة بشكل حقيقي و لم يستعرها من أحد، و لم يعد بعد الآن خليفة للقيصر السابق، الذي جلبه ونصّبه على العرش. وهكذا، بدأ بوتين رئاسته الثانية بدون أي إلتزامات للفريق الحاكم القديم. وفي هذا الشأن، خلص المراقبون المقربون إلى النظام، مثل أندرانيك ميغرانيان وفياتشيسلاف نيكونوف، إلى الاستنتاج التالي: "أصبح بوتين الآن يسيطر على كل أدوات السلطة ولديه الفرصة للتحرك باتجاه مزيد من التحديث".

لكن المراقبين الغربيين كانوا متشككين من هذا الأمر. "الأمور ليست بهذه البساطة"، حذّر غيرنوت إيرلر، الذي عينته الحكومة الألمانية من أجل تنسيق العلاقات الألمانية الروسية. "لقد تدهور الموقف الاجتماعي في روسيا من جراء هذه الانتخابات والانتخابات الأخرى"[9]. وفي سياق تفسيره لكون الأمور ليست بسيطة، ذكر إيرلر القضايا ذاتها: الشيشان، وحقوق الإنسان، وخودوركوفسكي. بعبارة أخرى، كان المراقبون الغربيون يريدون أن يقولوا للرئيس الروسي: "إننا لا نشعر بالسعادة بانتخابك". ولكن، لم يكن هذا حال زملاء بوتين من الرؤساء في مجموعة الثماني، الذين بدوا مرتاحين لفوز بوتين، وذلك لأنهم كانوا يعرفونه ويمكنهم العمل معه.

أما إلى أي مدى كان بوتين مستعداً للمضي في رئاسته الثانية، فهذا لم يكن معروفاً. لكن معرفة ذلك لم تأخذ وقتاً طويلاً.

إن الأحداث التي وقعت في النصف الأول من العام 2004 أرغمت موسكو على إعادة التفكير في علاقتها مع الغرب. فبعد عملية عسكرية باهرة، بدأ الأميركيون يغوصون في مستنقع العراق، مع تزايد المقاومة المحلية لوجودهم هناك. وقد جلبت هذه المشاكل التي كان الأميركيون يعانون منها سعادة غامرة من جانب القوميين والمركزيين الروس: "لقد قلنا لكم ذلك!" وللإنصاف، فإن نفس المشاعر كانت سائدة في باريس وبرلين أيضاً. لقد قدّمت وسائل الإعلام الروسية

معلومات تفصيلية وحية عن الفضائح في سجن أبو غريب وإساءات الجنود الأمريكيين للمساجين العراقيين. لكن النبرة الانتقادية للتقارير الإخبارية كانت تفوح منها رائحة النفاق، لأن المعاملة السيئة للمساجين - والتي كانت في العادة أشد وحشية - لطالما كانت هي المعيار في روسيا. ومن غير المرجح أن تكون معاملة الجنود الروس للشيشانيين، وخاصة السجناء من المتمردين الشيشانيين، تجري وفق معايير متمدنة ثابتة.

إن الإخفاقات الأمريكية في العراق، وظهور المزيد من الدلائل الهامة على موقفهم غير النبيل وغير الأخلاقي من السكان المحليين، كانتا بمثابة ضربة قاسية للمشاعر المؤيدة لأمريكا التي كان بعض الروس ما زالوا يملكونها، ولنظرة الروس للديمقراطية الغربية أيضاً. لقد فعلت صور الجنود المبتسمين - من الواضح أنهم كانوا سعداء بمواهبهم في الابتكار - أمام كومة من العراقيين العراة ما لم تتمكن من فعله الحملة الدعائية السوفياتية القديمة ولا خطاب جيرينوفسكي وروغوزين المعادي لأمريكا هذه الأيام. "كيف تكون هذه الإساءات أفضل من شيشاننا؟" تساءل مواطنون روس بسطاء وهم ينظرون إلى الصور المنشورة في الصحف الروسية. "الكثيرون من الناس في كل أنحاء العالم كانوا يؤمنون بأن القيادة الأمريكية ستجلب الحرية والرفاه للعالم، واحترام حقوق الإنسان وإشباع حاجات الناس"، كتب المحلل المناصر لأمريكا فيكتور كريمينوك. "الآن، أصبحت هناك شكوك حول قدرتهم على القيادة... لعل المشكلة تكمن في بوش وفريقه؟ ولكن، ماذا لو أن حب الأمريكيين لذاتهم وإيمانهم الأعمى بقدَرَهم قد ذهب بعيداً إلى درجة أنهم اعتقدوا أن أمريكا ينبغي أن تُعامَل أولاً ومن ثم تأتي بقية العالم الآخر؟"(10).

لقد أصبحت المأساة العراقية المستمرة والمصاعب الأمريكية هناك واحدة من أكثر الحجج شعبية للتقليديين الروس الذين كانوا يحاولون إثبات أن الحضارة الغربية لا تستطيع تكوين نظام عالمي أكثر سعادة وخيراً. ولكن، كانت هنالك أحداث أخرى أظهرت أن الأمريكيين وجدوا الأساليب المناسبة لمعالجة فضائحهم، وذلك من خلال الشفافية، والتحقيق العلني في سلوك الجيش، والنقاش العلني حول

أسباب وانعكاسات الحرب العراقية. بينما ما تزال القيادة الروسية وطبقتها السياسية تفضلان إخفاء الحقيقة حول وحشية وجرائم قواتها في القوقاز الشمالي، في محاولة سوفياتية نموذجية للحفاظ على هيبة الدولة[11].

لقد ساهمت أحداث العراق في تعميق خيبة أمل الشعب الروسي بأميركا. ففي أيار، 10 بالمائة فقط من المشتركين في أحد الاستطلاعات كانوا يعتقدون بأن الولايات المتحدة تلعب دوراً إيجابياً في العلاقات الدولية، فيما اعتبر 61 بالمائة أنها كانت تحاول فرض مشيئتها على العالم[12]. على أي حال، كانت هذه النتائج متوقعة لأن كل المحطات التلفزيونية الروسية جعلت من الوحشية والإخفاقات الأميركية موضوعاتها اليومية الرئيسة. بإمكان المرء أن يشعر بأن وسائل الإعلام الروسية كانت تحاول عن قصد توجيه إصبعها إلى الأميركيين من أجل دفع الأميركيين إلى نسيان انتهاكات حقوق الإنسان الروسية وورطتها في الشيشان. لقد أظهرت الحملة الدعائية الرسمية الروسية أن الكرملين كان يستخدم معاداة أميركا من أجل إزاحة الانتباه عن الحرب القوقازية.

كان المؤشر يتّجه نحو برودة جديدة في العلاقات الأميركية الروسية، ولم تكن المرة الأولى. ولكن، ثمة حقيقة أخرى تستحق التنويه: كان الكرملين يحاول تجنّب تسبيب مشاكل للولايات المتحدة في الساحة الدولية وفي العراق أيضاً. بعبارة أخرى، صحيح أن موسكو لم تفوّت الفرصة لاستغلال الشعارات المعادية لأميركا لأغراض داخلية، إلا أنها لم تكن مهتمة بهزيمة الولايات المتحدة في العراق أو حتى بإضعاف الدور العالمي لأميركا، خشية زعزعة الاستقرار في العالم.

لم تكن إذاً مشاعر الفرح والاشمئزاز هي المشاعر الوحيدة التي أثارتها المشاكل المتزايدة لأميركا في العراق، إذ إن البراغماتيين، بمن فيهم أولئك الموجودون في حاشية بوتين، كانوا قلقين من أن يمتدّ انعدام الاستقرار في العراق – فيما لو فشل الأميركيون في السيطرة عليه وغادروا أراضيه – إلى أفغانستان وباكستان، وهو ما يمكن أن يهدّد، عاجلاً أم آجلاً، استقرار القوقاز وآسيا الوسطى. عندئذ ستصبح

المشكلة على بعد رمية حجر من روسيا. لقد أدرك بوتين هذا التهديد. ولهذا السبب، أخبر الرئيس المراسلين الصحفيين في تامبوف، في 2 نيسان عام 2004، بأن ليس لروسيا مصلحة سياسية أو اقتصادية في هزيمة الولايات المتحدة في العراق. لعل ذلك ثبّط مشاعر الفرح لدى دعاة المركزية في روسيا نتيجة إخفاقات الولايات المتحدة في العراق. وعلاوة على ذلك، أعلنت موسكو بأنها مستعدة لدعم التحالف الأميركي البريطاني في العراق، ولكن فقط ضمن إطار الأمم المتحدة. وهكذا نجد أن بوتين وفريقه - بالرغم من تضاربهم حول موقفهم من الولايات المتحدة في ذلك الظرف - لم يكونا يريدان تقويض الجهود الأميركية في العراق، ولا انسحاب الجيش الأميركي منه.

ثم ظهر عامل آخر يبعث على القلق. لطالما حذر المراقبون الروس والغربيون من حتمية التوتر وحتى التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في الحيز الذي كان الاتحاد السوفياتي يشغله سابقاً، وهو ما كانت تعتبره موسكو مجال نفوذها. يبدو أن التوقع قد تحقق. لقد تحمّلت موسكو، بشق الأنفس، تواجد الأميركيين في المحيط السوفياتي، ولكنها، بعد تنامي قوتها وثقتها بنفسها، بدأت ترى في عودتها إلى تلك المنطقة شرطاً طبيعياً وضرورياً لاستعادة دورها الدولي. وكان هذا الاهتمام المتزايد من قبل روسيا في آسيا وأوروبا ناتجاً، في جزء منه على الأقل، عن خيبة أملها في علاقاتها مع الغرب وعن الانشقاق الحاصل في الغرب، الأمر الذي دفعها إلى إعادة تنشيط الدبلوماسية الروسية. لكن الأهم من ذلك هو حقيقة أن محاولة بوتين إعادة تأسيس الدولة التقليدية، والنظام المركزي تسبَّبت في إعادة إحياء غرائز القوة العظمى في مجال السياسة الخارجية: في روسيا، دائماً تسير مركزة السلطة مع توسيع النفوذ الدولي.

على عكس بعض التوقعات، لم تحاول روسيا إعادة إحياء رابطة الدول المستقلة (CIS)، التي ظلّت جثة سياسية لوقت طويل، بل حاولت إيجاد وسائل أكثر ليونة لاستعادة وجودها على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. وهذا كان يعني توسعاً اقتصادياً وضمان المصالح العسكرية والاستراتيجية في الجمهوريات السوفياتية السابقة، ولكن من خلال أساليب أكثر نعومة. كانت روسيا تسعى لاستعادة

وجودها في بيلاروسيا، وأوكرانيا، ومولدافيا، ودول آسيا الوسطى، والقوقاز. أما جمهوريات البلطيق، فهذه أخفت نفسها عن روسيا تحت مظلة الاتحـــاد الأوروبي والناتو، مما أثار مشاعر المرارة ضمن النخبة الروسية والجيش خصوصاً.

عاجلاً أم آجلاً، كانت روسيا ستحوّل أنظارها إلى جيرانها، الذين يربطها بهم ماضٍ مشترك، ومصالح اقتصادية، وأخرى أمنية. وعلاوة على ذلك، ثمة ما يقارب 25 مليون روسي يعيشون في تلك الدول المجاورة. حتى ذلـــك الوقـــت، كانـــت موسكو تستخدم هذه الحقيقة فقط من أجل الادعاء بمكانتها كقوة عظمـــى دون الاهتمام الفعلي بالروس المقيمين في الخارج. لكن الكرملين الآن أصبح يولي اهتماماً متزايداً بالمحيط الأوروبي والآسيوي. هل كان باستطاعة موسكو مساعدة الـــدول المستقلة الجديدة على التطور الديمقراطي والاقتصادي، أم كانت تعيقها؟ هل كانت موسكو قادرة على مساعدة دول مستقلة جديدة أخرى في حين أنها هي نفســـها كانت تعاني من مشاكل كثيرة في مسألة تحوّلها بالذات؟ إن الإجابة علـــى هـــذين السؤالين يمكن أن تظهر مدى تغيّر روسيا، ومدى بقائها على ما كانت عليه.

إن إنشاء قاعدة جوية في جمهورية قيرغيزيا بالقرب من القاعدة الأميركيـــة؛ والصراع مع أوكرانيا في مضيق كيرشينسكي للسيطرة على شبه جزيـــرة تـــوزلا؛ ومحاولة عرض صيغتها لتنظيم منطقة دينستر؛ والضغط على بيلاروسيا في قضية نقل الغاز الطبيعي الروسي؛ والدعم المقصود للقادة الانفصاليين في أبخازيا وأدجاريـــا؛ كل هذه ما هي إلا أمثلة قليلة على محاولات روسيا لضمان تواجـــدها في المحـــيط السوفياتي السابق. لكن نتائج وانعكاسات هذه المحـــاولات كانـــت ملتبســـة. في بيلاروسيا، بُرِّر ضغط الكرملين على الزعيم البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو على أساس أنه كان يهدف إلى حلّ مسألة نقل الغاز الروسي إلى أوروبا دون الاضطرار إلى الاستمرار في استرضاء مينسك. في حالات أخرى، لم تؤدِ محـــاولات روســـيا لتعزيز وجودها وإظهار عضلاتها إلا إلى تعقيد الأوضاع أكثر، كما فعلت عنـــدما حاولت التحايل على الهيئات الدوليـــة، وفـــرض حلّهـــا الخـــاص للصـــراع في ترانسدنيستريا[13].

كان النهج الذي اتّبعته موسكو بخصوص النـــزاعات في أبخازيا، وأوســـيتيا

الجنوبية، وناجورني كاراباخ، وترانسدنيستريا، التي خلّفها انهيار الاتحاد السوفياتي، اختباراً للسياسة الروسية في المحيط السوفياتي السابق. حتى ذلك الحين، كانت روسيا قد نجحت في تجميد هذه الصراعات. لكن حلّها كان يعني بأن موسكو يجب أن توقف دعمها للأنظمة التي نشأت في هذه المناطق غير المستقرة، وتعيد النظر في الولاءات السابقة، وتفكّر في طريقة لحلّ المشاكل المتعلقة بوحدة أراضي أرمينيا، ومولدافيا، وجورجيا، وأذربيجان. ففي أية لحظة، كان يمكن لهذه القنابل الموقوتة أن تنفجر، مثيرة نزاعات عسكرية إقليمية، مما سيشكل تهديداً أمنياً لكل من روسيا والعالم ككل. كي تتقدم موسكو باتجاه الحلّ كان عليها أن تدرك أن الوضع الراهن في تلك البقع الساخنة من الاتحاد السوفياتي السابق لا يمكن الحفاظ عليه إلى الأبد. وأنا أتفق مع مايكل ماكفول والمحللين الآخرين الذين نصحوا بتدويل المسألة واحتمال اشتراك قوات دولية لحفظ السلام، كواحدة من الخطوات الأولية، تحت رعاية الأمم الدولية[14].

لكن هذا التفكير يبقى محصوراً في إطار الرغبات والأماني. فخلال العام 2004، لم تكن موسكو مستعدة لأي نوع من الجهود الدولية في المحيط السوفياتي السابق. بل على العكس من ذلك تماماً، بدأ الكرملين بإظهار استياء علني من رغبة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أن يكون لهما وجود على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. كما كان وزير الخارجية الروسي قد سأل واشنطن باستمرار متى تنوي الولايات المتحدة سحب قواتها من رابطة الدول المستقلة (CIS). وأكثر ما كان يزعج موسكو هو تزايد النفوذ الأميركي في جورجيا، التي كانت علاقاتها مع الكرملين باردة، وأحياناً عدائية. كما تلقى تعيين ممثل خاص من الاتحاد الأوروبي إلى القوقاز الجنوبي قبولاً فاتراً من الكرملين. إن زيادة عدد أنصار أسلوب القوة العظمى في البرلمان الروسي الجديد - الذين طالبوا بتوسيع النفوذ الروسي في CIS - كانت تعني بأنه قد يكون هناك المزيد من التوتر في العلاقة بين روسيا والغرب[15]. كانت الطبقة السياسية الروسية ما تزال تعيش في عالم السياسة الواقعية البراغماتية، التي كانت تقسم العالم إلى مناطق من النفوذ. ولكن، ما كان ينقص موسكو هو الموارد الاقتصادية والعسكرية من أجل ضمان المصالح الروسية في

المناطق التي تعتبرها موسكو منطقة نفوذها الشرعية، وكذلك القدرة على ضمان استقرار وتطوّر هذه المناطق.

اعتبرت الولايات المتحدة محاولة روسيا لتعزيز تواجدها في الأراضي السوفياتية السابقة عودة إلى التقاليد التوسعية السابقة لروسيا. ولهذا السبب، أكّد مسؤولو وزارة الخارجية في أكثر من مناسبة على أن منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي لم تكن منطقة ذات مصالح روسية حصرية. على سبيل المثال، حدّد السفير الأميركي في روسيا، ألكسندر فيرشبو، الموقف الأميركي بشكل لا لبس فيه، في كانون الثاني من العام 2004: "نحن ندرك مصالح روسيا في هذه المناطق [مولدافيا، آسيا الوسطى، والقوقاز]، ونشعر بأنه ستكون لعلاقاتها الجيدة مع جيرانها تأثيرات إيجابية على الوضع. والولايات المتحدة أيضاً لها مصالحها في هذه المناطق، ولكنها لا تتطور على حساب مصالح روسيا، ونحن نأمل بأنها ستجلب الفائدة لكل الأطراف المعنية"[16]. لكن موسكو لم تكن تشعر على هذا النحو، حيث ردَّ ممثلوها الدبلوماسيون متسائلين كيف ستشعر واشنطن إذا ما حاولت موسكو توسيع وجودها في المكسيك. وهنا، يتساءل المرء، ما الذي يحكم الأسلوب الروسي؟ هل هي المصالح الاستراتيجية الحقيقية، رغم أنها لم تُحدَّد بشكل مناسب دائماً؛ أم رغبة لا تُقاوَم بأن تكون مساوية للولايات المتحدة وأن تتبع نفس النموذج من السياسة التي تطبقها واشنطن؟ ولكن، ثمة مشكلتان تعترضان الرغبة الروسية في لعب دورها الجيوسياسي، على طريقة الولايات المتحدة، في آسيا وأوروبا: أولاً، لم تكن كل الدول ترحّب بالوجود الروسي والهيمنة الروسية؛ وثانياً، هذه التوسّعية الجديدة لم تكن تساعد التحوّل الداخلي الروسي؛ بل على العكس من ذلك تماماً، كانت تدفع باتجاه دولة أكثر تقليدية وتثير مشاعر معادية للتحديث.

حاول المراقبون الروس مرة أخرى البحث عن تعاريف ملائمة أكثر لدور روسيا - أصبحوا الآن يتحدثون عن "تعدّد الاتجاهات" (للتفريق بينه وبين نظام "تعدّد الأقطاب" الذي طرحه بريماكوف) - بحيث يمكن أن يتّسع للتعاون مع الغرب؛ والتعاون مع الدول الأخرى، وخاصة الصين والهند؛ وإنشاء منطقة استراتيجية واقتصادية واحدة داخل أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. على أي

حال، تُعتبَر هذه المقاربة تطوراً إيجابياً بالنسبة لفكرة بريماكوف التي تقول بأن روسيا تمثّل مركز نظام دولي مغاير للغرب. لكن الطبيعة العملية لنظام "تعدّد الاتجاهات" كانت تفتقر إلى الوضوح، مما يجعله قابلاً لأن يصبح بسهولة أسطورة أخرى يمكن أن تلعب دور المعوِّض عن غياب تعريف واضح للمصالح القومية.

في سياق تحليله للتوجّه الجديد للسياسة الخارجية لروسيا، قدّم دمتري ترينين رؤيته لصيغة جديدة لسلوك روسيا في الساحة الدولية، دعاها "الانعزالية الجديدة" كتب ترينين: "لا ينظر قادة روسيا إلى المجتمع الغربي "كوطن مشترك" بقدر ما ينظرون إليه كمصدر للموارد من أجل التّحديث، هذا من جهة، وكمصدر للتحديات الجيوسياسية من جهة أخرى. إن التناقضات والنزاع في الفضاء السوفياتي السابق يمكن أن يلعبا دور النذير والدافع للسياسة الخارجية لموسكو"[17]. وبدوره، كان السفير الأميركي في روسيا في ذلك الحين، ألكسندر فورشبو، يفكر في هذه السياسات. "هناك الكثير من النقاط على شاشات الرادار، كما يقول منظمو حركة الطيران. لكننا لا نعرف إذا كان ممكناً رسم خطوط بينها. مع ذلك، فنحن نخشى بالفعل أن تكون هذه نزعة نحو انعزالية جديدة"، قال فورشبو في مقابلة له مع صحيفة نوفايا غازيتا، معتبراً النزعة الجديدة نزعة سلبية[18]. كما استنتج أندريه زاغورسكي وزملاؤه من دراستهم للنزعة ذاتها: "لدى مؤسسة السياسة الخارجية الروسية تصوّر خاطئ راسخ عن "الاكتفاء الذاتي"، إعادة إحياء مكانة البلد كدولة قوية بحيث لن تعود مضطرة، مع تقوية سلطتها الاقتصادية، إلى الاتفاق مع الدول الغربية"[19]. أما ما هو ارتباط "الانعزالية الجديدة" مع مقاربة "تعدّد الاتجاهات" فذلك لم يكن واضحاً في تلك اللحظة.

بدت روسيا – وكأنها كانت تريد أن تثبت افتراقها عن الغرب – بأنها تزداد انزعاجاً، وخيبة أمل من شركائها الغربيين: من الهيمنة الأميركية وفي نفس الوقت من التجاهل الأميركي لروسيا، ومن رغبة الأوروبيين في تعليم روسيا الديمقراطية والسلوك الحسن في الشيشان. كانت الطبقة السياسية الروسية –

مدفوعة من أشباح الماضي ومن مخاوفها الجديدة - تزداد ارتياباً من النوايا الغربية تجاه روسيا، متوقعة دائماً معايير مزدوجة أو محاولات خفية لتقويض وإضعاف وتطويق روسيا.

وفي نفس الوقت، الكثير من الناس في الغرب كانوا يخشون بالفعل - لدى مراقبتهم التطورات الروسية - من أن تصبح روسيا منافساً أو نداً. لكن ذلك كان مفهوماً على أي حال، فعلى الرغم من التغييرات الكبيرة في قيم روسيا ومواقفها، وعلى الرغم من مواهبها المدهشة في التكيّف، إلا أنها تبقى غريبة عن الغرب. من هنا، كان لا بد لبروز المجموعات القومية المركزية في روسيا من أن يزيد قلق وهواجس الغرب من نوايا هذا البلد المترامي الأطراف الذي عاش تاريخياً وقوّى نفسه من خلال التوسيع والعدوان. كانت روسيا تخيف الغرب من خلال قواها المحركة الذاتية وتناقضاتها، من خلال ماضيها وحاضرها المضطرب ومستقبلها الذي كان ما يزال غير قابل للتوقع به، وخاصة إذا كان الغرب لا يستطيع فهم حقيقة صراع هذه الدولة الغربية مع ذاتها ومع ماضيها.

بالطبع، يمكننا أن نفهم لماذا لم يتمكن السياسيون الغربيون، الذين حاولوا دائماً التوصّل إلى اتفاق مع روسيا وملاطفتها والتفكير في تناقضاتها، من إخفاء امتعاضهم وريبتهم من روسيا. الكثير من المراقبين والمحللين الغربيين أظهروا صراحةً خشيتهم من إعادة إحياء روسيا، التي اعتبروها تهديداً مباشراً للغرب، وطالبوا بإعاقة روسيا. ومثل هذه العودة إلى المواقف التي كانت سائدة أيام الحرب الباردة للغرب كانت بلا شك تغذّي المواقف المعادية للغرب في روسيا.

إن عدم ثقة الطبقة السياسية الروسية في الغرب كانت متوقعة بعد عقود من الغياب المذلّ للنفوذ الدولي، والافتقار إلى الموقف الرسمي الداخلي. وقد تعزّزت هذه الريبة مؤخراً من خلال خيبة الأمل الروسية من المرحلة السابقة من التعاون مع الغرب، الذي اعتبرته الطبقة السياسية الروسية غير ذي فاعلية وحتى بلا فائدة. إن التصميم الروسي الجديد وعودة الثقة، اللذين ولّدهما الاستقرار والنجاح الاقتصادي، عزّزا من المشاعر الفاترة تجاه العواصم الغربية. حيث أصبحت النخبة الروسية الآن تفكر على النحو التالي: "يمكننا أن نتطوّر دون انتظار المساعدة من

أحد. أصبحنا مستعدين للسباحة لوحدنا". حتى ممثلو الدوائر الليبرالية والديمقراطية، مثل يافلينسكي وخاكامادا، بدأوا بالتحدّث عن الحاجة لسياسة أكثر استقلالية لروسيا. كما انتقد بعض الليبراليين، الذين كانوا مناصرين للغرب في السابق، الغرب علناً: انتقدوا أميركا لسياستها التدخلية، وأوروبا لعدم تفهّم مشاكل روسيا.

باختصار، إن ظهور هذا الموقف الجديد المستاء من الغرب حتى ضمن الأوساط المؤيدة للغرب كان نتيجة لعدة ظروف: التناقضات ضمن المجتمع الغربي؛ خيبة الأمل من قدرة الغرب على مساعدة روسيا في تحوّلها؛ الحرب الأميركية في العراق؛ والاعتقاد بأن الدوائر الغربية المتنفذة لا ترغب برؤية روسيا أكثر قوة، وتفضّل بقاءها راكدة. في الواقع، كان هناك سوء فهم حقيقي ضمن الطبقة السياسية الروسية للمخاوف الأميركية الجديدة من روسيا؛ أي القلق الأميركي، الجمهوري والديمقراطي على حدٍّ سواء، من أن ضعف روسيا يمكن أن يزعزع استقرار الحيّز السوفياتي السابق وما وراءه. وفي هذا الشأن، كتب جيمس غولدغير ومايكل ماكفول: "بعكس التفكير السابق حول الاتحاد السوفياتي قبل عقد من الزمان، يُعتبر ضعف روسيا – أي أن تفقد روسيا قدرتها على فرض سيادتها داخل حدودها – بمثابة مشكلة للولايات المتحدة وتهديداً لها"[20]. لكن المؤسسة السياسية الروسية لم تكن تصدق هذه الآراء. على أي حال، مهما كانت دوافع وأسباب ريبة وانزعاج روسيا من الغرب، فإن الطبقة السياسية الروسية، بحلول نهاية الفترة الرئاسية الأولى لبوتين، كانت قد تخلّت عن إيمانها بالعمل لصالح الغير في السياسة الدولية من أجل إعادة إحياء روسيا.

فلاديمير بوتين نفسه حاول في العام 2003 وبداية العام 2004 اختيار سياسة متوسطة بين مركزية الطبقة السياسية الروسية، وبين استعداد جزء كبير من المجتمع الروسي للتوجّه نحو الغرب. من الواضح أنه لم يعد يرغب بدمج روسيا في منظومات المجتمع الغربي. لكنني أظنّ بأنه لم يكن يفكر بشكل جدي في الانعزال عن الغرب. أولاً، لأنه كان براغماتياً جداً وكان يدرك عواقب الانعزال على روسيا. وثانياً، لأن موقفه المؤيد للغرب كان جزءاً من شرعيته – لقد مُنِحَ أصوات

الكثير من الشعب بسبب توجّهاته الغربية. أعتقد أن الكرملين في تلك المرحلة كان يبحث عن صيغة "لشراكة انتقالية" لروسيا أو حتى "إلتزام انتقالي" أقل وضوحاً مع الغرب. ولكن، كان علينا أن نرى مدى اهتمام بوتين بتلك الصيغة، وإلى أي حدّ كان مستعداً لتوسيعها، وعلى ماذا كانت تستند. حتى ذلك الحين، كانت روسيا - رغم الخطاب المعادي للغرب ولغة القوة العظمى لطبقتها السياسية - سريعة بشكل مدهش في التكيّف مع إمكانياتها الجديدة وفي استهلال الحوار مع الغرب. في الحقيقة، كانت "ضربة بريشتينا" أثناء أزمة كوسوفو في العام 1999 الانحراف الوحيد عن هذه الصيغة في التكيّف. لكن التطورات الداخلية يمكن أن تدفع روسيا باتجاه المزيد من الانعزالية، بالرغم من نوايا بوتين.

إن الجدل حول العراق وخطر وجود صراع مصالح محتمل في الحيّز السوفياتي السابق كانا يقوّضان شراكة موسكو وواشنطن، تلك الشراكة تبدو أكثر هشاشة مع مرور الوقت، بالرغم من العلاقات الشخصية الدافئة بين زعيمي الدولتين. وهذا كان دليلاً على أن العلاقات المستندة إلى التوافق الشخصي ستبدأ عاجلاً أم آجلاً بالتفكّك إذا لم تُدعَّم بأجندة وأسس أكثر صلابة[21]. وإضافة إلى ذلك، فقد ظهر سبب جديد لتعميق الريبة المشتركة بين العاصمتين: إنها قضية خودوركوفسكي. من الواضح أن بوتين لم يتوقّع أن يؤثر اعتقال هذا الثري المتنفذ على علاقاته مع زملائه من الرؤساء، إلا أن الهجوم على يوكوس اعتُبر من قبل واشنطن وعواصم غربية أخرى بمثابة ضربة ليس فقط إلى الشركات التجارية الروسية بل إلى الملكيات الخاصة في روسيا.

من أجل أهدافه الدولية، كان البيت الأبيض مستعداً لغضّ النظر عن الشيشان، وعن القيود المفروضة على حقوق الإنسان في روسيا، ولكن، ثمة أمور لم يكن باستطاعة الزعماء الأميركيين تجاهلها، وخاصة انتهاك حقوق الملكية، التي تُعتبَر مؤسسة مقدسة في الغرب. على هذا النحو نظر الغرب إلى قضية يوكوس، ولهذا السبب، عندما فقد الرئيس الروسي صورته كليبرالي مؤيد لاقتصاد السوق،

بات التعامل معه أكثر صعوبة. إن السياسيين الأمركيين الذين كانوا يقولون، "حسناً، حتى لو لم يكن بوتين ديمقراطياً، فهو يبقى شريكنا في التحالف وهو مناصر للسوق"، وجدوا أنفسهم أمام معضلة حقيقية. لقد تبيّن أن بوتين لم يكن ليبرالياً مناصراً للسوق إلى ذلك الحدّ، ولا شريكاً بكل معنى الكلمة أيضاً[22]. "رغم أن بوتين حافظ على تكتّمه وسرّيته، بصفته عميل كي جي بي سابق، إلا أن أحداثاً كالاعتقال الوحشي للملياردير النفطي الروسي خودوركوفسكي والحجز على جزء من أسهم شركته "يوكوس - سيبنيفت" ساعدا على إعطاء صورة واضحة للرجل الذي خلَف يلتسين منذ نحو أربع سنوات"، كتب جيم هوغلاند في صحيفة الواشنطن بوست، معبّراً عن مشاعر الدوائر المتنفذة في واشنطن[23].

في خريف العام 2003، اتّهم السيناتور جون ماكين وعضو الكونغرس توم لانتوس روسيا بأنها "نظام استبدادي"، وطالبا بطردها من مجموعة الثماني. وبعد ذلك بفترة وجيزة، جاء لانتوس إلى موسكو، وعندما حاول زيارة الدوما للحوار مع أعضائه، لم يُسمَح له بالدخول. لم يكن النواب الروس يرغبون بالحوار مع منتقديهم. وهذا لم يكن بالطبع يساعد على تحسين العلاقة بين الدوما والكونغرس. فإذا كانت روسيا ما تزال تعقد الآمال على إبطال تعديل جاكسون - فانيك، يمكنها الآن أن تنسى الأمر، على الأقل في المستقبل المنظور.

في 26 كانون الثاني عام 2004، جاء كولن باول إلى موسكو. وقبل زيارته بيوم، نشرت صحيفة إزفيستيا، وهي إحدى الصحف القومية في روسيا، مقالة وجّه فيها وزير الخارجية الأمركي لأول مرة نقداً لاذعاً للسياسة الداخلية الروسية. فقد كتب باول "لقد جعلتنا بعض التطورات في الحياة السياسية الروسية والسياسة الخارجية نعيد حساباتنا من جديد. إن النظام الديمقراطي لروسيا، كما يبدو لنا، لم يحقّق بعد التوازن الضروري بين السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. والسلطة السياسية ما تزال غير ملتزمة بشكل كامل بالمعايير القانونية. كما أن الأطراف الأساسية في المجتمع المدني، مثل وسائل الإعلام الحرّة والأحزاب السياسية

المتطورة، ليست مستقلة ولا مستقرة حتى الآن. إننا قلقون من عدة أمور تتعلق بالسياسة الداخلية لروسيا في الشيشان بالإضافة إلى سياستها تجاه جوارها الذين كانوا ذات يوم جزءاً من الاتحاد السوفياتي"[24]، لم يسبق أن وجّه مسؤول رفيع المستوى في عهد بوش مثل هذا الانتقاد الشديد للسياسة الداخلية الروسية؛ الأمر الذي صدم الكرملين. على أي حال، ردّ الكرملين مظهراً امتعاضاً واضحاً من تصريح باول، آملاً فيما يبدو بأن ذلك لم يكن إلا مناورة انتخابية من طرف البيت الأبيض.

مما لا شك فيه أن انتقاد وزير الخارجية للكرملين كان بالفعل يستند إلى الحملة الانتخابية الأميركية، وإلى رغبة بوش في عدم إعطاء الديمقراطيين وروسيا ورقة ضده. من الواضح أن بوش وفريقه كانوا يتذكرون حملة "من ضيّع روسيا" التي شنّها الجمهوريون خلال صراعهم الانتخابي ضد آل غور؛ في ذلك الوقت، استغلّ الجمهوريون ببراعة تقارب كلينتون من يلتسين من أجل تقويض موقف الديمقراطيين خلال الحملة الانتخابية. ولم يكن بوش يريد أن يقع في نفس الفخ. وهكذا، من خلال انتقاد ميول بوتين الديكتاتورية، أصبح بإمكان فريق بوش أن يقول "أترون، نحن نرى كل عيوب بوتين ونخبره بما نفكر".

ولكن، حتى بدون المنطق السياسي العادي المتعلّق بالسنة التي يجري فيها الانتخاب، فقد أصبح من الصعب تفادي الاستنتاج بأن العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة – رغم محاولات موسكو وواشنطن لإعطاء انطباع بأن شراكتهما كانت ناجحة – كانت تبدو كفقوعة فارغة. إن التعاطف المشترك بين الزعيمين، والمهارات الزائفة لفريقيهما، والعمل المتواصل للفرق الدبلوماسية الهائلة من كلا الجانبين من المحيط التي كانت تدعم العلاقة الثنائية منذ فترة الحرب الباردة، كل ذلك لم يعد باستطاعته أن يخفي حقيقة أنه لم يكن هناك الكثير للتحدّث بشأنه. لقد تبيّن أن الشراكة لم تكن إلا جهداً مكلّفاً مضيّعاً للوقت لم ينتج عنه الكثير. وكما يقول الروس عن جهد كبير يفضي إلى نتائج قليلة: يمخض الفيل فيلد فأراً.

وهكذا عاد المحللون للمرة المائة إلى الحديث عن وجود أزمة في العلاقات الأميركية الروسية. إن التفوّه بشيء إيجابي عن هذه العلاقات لم يكن شائعاً لا في

موسكو ولا في واشنطن، وفي الحقيقة، كان ذلك يدلّ على قدرة تحليلية فقيرة. لقد أصبح الحديث عن هذه الأزمة لازمة مألوفة لكل من يكتب عن أميركا وروسيا. لكن ما يثير اهتمامي فعلاً هو شيء مختلف تماماً: لماذا تعود العلاقة إلى سابق عهدها بعد كل نوبة تراجع، مثل الزنبرك؟ إليكم تفسيري الشخصي لظاهرة الزنبرك هذه: ثمة اعتراف من كلا الجانبين بالتهديدات المشتركة، وفهم واقعي لعواقب أي مواجهة بينهما. وهناك أيضاً فهم للفوارق بين المعايير والقيم بين كلتا العاصمتين. إن الخوف من وجود أزمة بين الطرفين، ومن عواقب هذه الأزمة عليهما معاً له تأثير مهدّئ وملطّف على المؤسستين السياسيتين في كلا البلدين. ولكن، في الوقت ذاته، لا تلعب العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة دوراً مهماً في حلّ المشاكل الداخلية للبلدين. وهذا يعني بأن الولايات المتحدة وروسيا ليستا بحاجة ماسة إلى تعاون أكبر من أجل تطوّرهما المحلي، وأنه لا يوجد اتكال متبادل كبير على بعضهما البعض بحيث يخفّف من الضغط على أجندتيهما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

ولهذا السبب، نظرياً، لم تكن النخبة ولا الشعب في كل من روسيا والولايات المتحدة يشعران بأن هناك ضرورة حقيقية لبناء علاقات روسية أميركية متينة وثابتة، ولم يعد هناك المزيد من التوقعات المبالغ بها اليوم. ولكن، عليّ أن أعترف بأن هذا الافتقار إلى الحاجة الداخلية الجدية لعلاقات أكثر اتساعاً بين الطرفين قد يؤدي إلى مزيد من النفور بينهما. ولكن، كما أسلفت، إن الخوف من وقوع أزمة يخفّف من حجم هذا التهديد. من هنا، يمكننا أن نستنتج في نهاية الأمر، بشكل تقريبي، بأن عدم وجود أي شيء مادي يعني بأن لا شيء سينهار أو يتفكك، الأمر الذي يقلّص من خطر حصول أزمة. بينما كان التوتر، الأكثر خطورة، بين الولايات المتحدة وأوروبا، في الوقت الحالي على الأقل، يعود إلى التوقّعات الأميركية الكبيرة من حلفائها في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي.

الأمر نفسه يمكن أن يقال عن خيبة الأمل الدائمة من العلاقات بين الدوائر السياسية والاجتماعية الأوسع نطاقاً في روسيا والولايات المتحدة؛ لأنها تعود إلى الآمال المفرطة وغير المبررة في أغلب الأحيان(25). إذا نظرنا بشكل واقعي إلى

العلاقات بين العدوين السابقين، فإننا سنجد أن موسكو وواشنطن نجحتا إلى حدٍّ ما في تجنّب الكوارث، وحافظتا على حوار ناجح تماماً حتى مع غياب الثقة المتبادلة، وبوجود المهيّجات، والأمور المستفزة. وهذا صحيح بشكل خاص إذا تذكّرنا أنهما يتعاملان مع علاقة بين نظامين مختلفين تحافظ على استمرارها الإرادة السياسية لزعمائهما.

بحلول أوائل العام 2004، أصبحت العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي أكثر تعقيداً حتى من الشراكة الروسية مع الولايات المتحدة. فقط خلال العامين 2001-2002، ومما يدعو للاستغراب، كانت علاقات روسيا مع الناتو أكثر توتراً من علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. ولكن، سرعان ما تغيّر الوضع، فأصبحت العلاقة بين روسيا والناتو الذي كان ذات يوم مكروهاً أقرب إلى الاستقرار والهدوء، فيما بدت العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي قبل فترة قصيرة من توسيعه في العام 2004 أقرب إلى التوتر. بدأ الاتحاد الأوروبي وروسيا يواجهان مشاكل حتمية عندما أصبحا يسعيان وراء أهداف متناقضة: روسيا تحاول تقوية دولة تقليدية مع ما تحمله من مواصفات مميزة (التأكيد على الأرض والقوة العسكرية والسيادة)، والاتحاد الأوروبي يطوّر شكلاً جديداً من التكامل، مبطلاً كل عناصر الدولة التقليدية. وكما كتب دوف لينش، "روسيا دولة ذات سيادة، مع نظام سياسي واقتصادي وعسكري موحّد"، و"الاتحاد الأوروبي نموذج آخر مختلف كل الاختلاف". وعلاوة على ذلك، وفقاً للينش، "أصبحت روسيا محافظة متشدّدة في بعض مجالات الشؤون الدولية"، في حين أن الاتحاد الأوروبي "يقف على عتبة تطوير تقاليد جديدة في العلاقات الدولية، من بينها أفكار مثل 'التدخل الإنساني' و'السيادة المحدودة'" وأخيراً، "في حين أن السعي المتزامن للتوفيق بين القيم والمصالح قد لا يبدو متناقضاً بالنسبة لبروكسل، فإنه يبدو كذلك من وجهة النظر الروسية". وهذه الفوارق "جعلت من بناء شراكة استراتيجية حقيقية أمراً صعباً"(26).

كان لا بد لاختلاف توجهاتهما التطويرية أن يؤثر على المقاربة المختلفة لروسيا والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقيم الأساسية ومبادئ النظام العالمي. ولهذا السبب، وعلى الرغم من المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة، فإن التناقضات والاستياء المتبادل الناتج عن الفوارق البنيوية قد أصبحا أمراً حتمياً.

مثل هذا التغيّر الواضح في المشاعر يتناقض مع الوضع الذي كان سائداً قبل عدة سنوات فقط، عندما وافقت القمة الأوروبية الآسيوية على تطوير مفهوم "منطقة اقتصادية أوروبية مشتركة". ففي العام 2003، طوّرت قمّتا روما وسان بطرسبورغ فكرة إنشاء "أربع مناطق". منطقة اقتصادية مشتركة؛ منطقة مشتركة للأمن الخارجي؛ منطقة مشتركة للحرية والأمن والقانون؛ ومنطقة مشتركة للعلم، والتعليم، والثقافة.

لكن العلاقات بين موسكو وبروكسل ساءت أحوالها مع قدوم ربيع العام 2004. بدأ المجتمع الأوروبي يزداد إحباطاً من عدم قدرة روسيا، أو افتقارها للإرادة السياسية لتنفيذ اتفاقية الشراكة والتعاون الموقّعة في العام 1994. كانت مشاريع التكامل مع روسيا، بما فيها الحوار حول الطاقة، متوقفة. وكان قلق أوروبا يزداد من الميول الديكتاتورية في روسيا، ومن الحرب المستمرة في الشيشان، ومن تقليص الحقوق المدنية. كما زاد رفض روسيا للمصادقة على بروتوكول كيوتو من الطين بلة.

وكانت روسيا بدورها مستاءة من الخطاب المتعلّق بحقوق الإنسان، والمحاضرات المستمرة من أوروبا. كما أن البيروقراطية في بروكسل - بإصرارها العنيد على معايير معينة للتعاون مع روسيا لم تكن مقبولة بالنسبة لموسكو - كانت تمثّل حجر عثرة بالنسبة للحكومة الروسية. حيث استمرت بروكسل في مطالبتها بزيادات فورية في تعرفات الطاقة من روسيا، الأمر الذي يمكن، من وجهة نظر الخبراء الروس، أن يقوّض الاقتصاد الروسي. كما رفض الاتحاد الأوروبي تغيير موقفه بخصوص دخول روسيا في منظمة التجارة العالمية. وهذه المحاولة الإدارية للنّبش عن الأخطاء تسبّبت في خروج بوتين الهادئ عن طوره، حيث تكلّم بمصطلحات منتقدة عنيفة عن البيروقراطيين في بروكسل.

ثم اكتشفت موسكو فجأة بأن توسيع الاتحاد الأوروبي وضعها أمام تحديات جديدة لم تكن مستعدة لها. إحدى هذه التحديات كانت مسألة توسيع اتفاقية الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي لتضمّ أعضاء جدد من أوروبا الوسطى والشرقية. حيث إن ذلك التوسع يمكن أن يكلّف روسيا نحو 150 مليون دولار في العام الواحد، وفقاً لبعض المحللين. قدّمت موسكو إلى بروكسل ورقة مؤلفة من أربع عشرة نقطة، تطالب فيها بشكل أساسي بمراجعة شروط اتفاقيتها مع الاتحاد الأوروبي. وتضمّنت القائمة مطالبة بإعطاء امتيازات تجارية، وتسهيل نظام تأشيرات المرور[27]. ولم يكن ردّ بروكسل أقل شدة من موسكو - وذلك أمر مفهوم - لأن خططها لم تكن تتضمّن تغيير قواعدها ردّاً على مطالب أمة ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي.

إن التوبيخ المتبادل، والادعاءات المتبادلة المتزايدة جعلا روسيا تنظر إلى الاتحاد الأوروبي بعين ملؤها الترقب، متوقعة الأسوأ منه. وبدورها، غيّرت السلطات في بروكسل من لهجتها المهذبة السابقة مع روسيا وبدت بأنها ستغيّر سياسة التنازل إلى أخرى أكثر شدة وتصلباً. وهكذا جمّدت المفوضية الأوروبية تنفيذ الأفكار المتعلقة بالقرار الذي نشرته في بداية العام 2003 تحت عنوان "أوروبا أكثر اتساعاً"، وفيه اعتُبرت روسيا، إلى جانب الدول التي تقع على حدود الاتحاد الأوروبي، أمّة في "دائرة أصدقاء" الاتحاد الأوروبي. ففي 9 شباط عام 2004، صادقت المفوضية الأوروبية على قرار بعنوان "العلاقات مع الاتحاد الروسي"، الذي أظهر خيبة أمل الاتحاد الأوروبي من روسيا. أصرّ الاتحاد الأوروبي، قبل التفاوض مع روسيا، على وجوب موافقة الدول الأعضاء على "الخطوط الحمر" التي لا يمكن تجاوزها في المحادثات مع موسكو؛ أي التوصية للعواصم الأوروبية بعدم تقديم تنازلات لموسكو. وفي نفس الوقت، دعت وثائق أخرى، حُضّرت من قبل وكالات أوروبية رسمية، إلى الاستمرار في السياسة التي تهدف إلى اندماج روسيا، من خلال المناطق الأربع المذكورة أعلاه.

تُظهر التناقضات في مواقف الاتحاد الأوروبي وجود مقاربات مختلفة تجاه روسيا في بروكسل؛ إذ تبقى الرغبة باستئناف مشروع الاندماج بالرغم من كل

العقبات، إلى جانب مقاربة أخرى بدأت تسود، على الأقل في تلك المرحلة. يقول المؤيدون لهذه المقاربة الأخيرة بأن روسيا ليست لديها نية للقيام بتغييرات تسمح لها بالاندماج في منظومات الاتحاد الأوروبي. وهكذا، للمرة الأولى، نجد أن هناك دعوة مفتوحة ضمن المؤسسات الأوروبية لبناء علاقات مع روسيا على أساس المصالح، وليس على أساس الاندماج، واستعداد لجعل العلاقات مع روسيا أولوية لا تحتلّ المراتب العليا.

إن استياء المجتمع الأوروبي الواضح من روسيا كان نتيجة حتمية لإخفاق فكرة اندماج روسيا في المؤسسات الأوروبية، تلك الفكرة التي طوّرها الغرب في التسعينيات. وفقاً لهذه الفكرة، يمكن لروسيا أن تصبح عضواً في المؤسسات الغربية (مثل مجموعة الثماني) بالرغم من أنها لم تكن مؤهلة تماماً لذلك. في الحقيقة، إن العضوية في المجلس الأوروبي ومجموعة الثماني، إلى جانب أنشطة مجلس روسيا والناتو، كان لهما تأثير فعلي على التطورات الداخلية الروسية، إذ إن انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان واضطهاد وسائل الإعلام في روسيا كان يمكن أن يكونا أكثر قسوة لولا رغبة بوتين في أن يصبح عضواً في المجتمع الغربي ومؤسساته. لكن الطبقة السياسية الروسية أصبحت تعتقد بأن روسيا ينبغي أن تُمنَح معاملة خاصة، وأن باستطاعتها الاندماج في المجتمع الغربي والحفاظ في الوقت نفسه على دولتها التقليدية وقوانينها ومبادئها الداخلية الخاصة. وهذا ما أدى إلى تغيير الموقف الغربي تجاه المضي أبعد من ذلك في عملية دمج روسيا في شبكاتها المؤسساتية، حيث أصبح الغرب الآن يعتقد بأن على روسيا الإلتزام بمعايير المؤسسات الدولية أولاً، ومن ثم تُمنَح العضوية. وإذا ما توقفت روسيا عن الإلتزام بهذه المعايير فإن الطّرد ينبغي أن يُؤخَذ بعين الاعتبار[28].

لدى دراستهما أسباب خيبة الأمل المتبادلة للاتحاد الأوروبي وروسيا، وجد المحللان الروسيان، تيموفي بورداشيف وأركادي موشيز، أن الفوارق البنيوية بين هذه المواضيع الدولية كان لها تأثيرها على العلاقة. "لم تعد أوروبا تؤمن أنّه بإمكان روسيا أن تصبح جزءاً من مجموعة من الدول تجمعها قيم متشابهة" كان المجتمع الأوروبي يزداد اقتناعاً بأن "روسيا لم تكن قادرة على الاندماج وأنها ستبقى

شريكاً-منافساً خارج الفضاء الأوروبي"، وفقاً لبورداشيف وموشيز[29].

موسكو نفسها غذّت التشاؤم الأوروبي بخصوص اندماج روسيا، وذلك من خلال إشارتها الدائمة إلى مصالحها واحتياجاتها الخاصة، ومطالبتها بالحرية الكاملة في السياستين الداخلية والخارجية. باختصار، كانت موسكو تؤيّد شفهياً فقط فكرة الاندماج لكنها لم تكن مستعدة للتخلّي عن سيادتها من أجلها، ولهذا السبب استمرت في سياستها البراغماتية المستندة إلى مصالحها الخاصة.

وفي هذا الخصوص، إنني أتفق مع أندريه زاغورسكي، الذي قال بأن أحد الأسباب الرئيسة لإعلان التعاون مع أوروبا كان يعود إلى "تقدير موسكو المبالَغ به لدورها ونفوذها على الساحة الدولية" ومطالبها "ببناء علاقات مع الدول الغربية ومنظماتها المتنوعة الأطراف على أساس المساواة الكاملة"[30]. وليس بعيداً عن هذا الإطار، لقد نوّهت بيكا سوتيلا إلى "ميل روسيا للمطالبة بالمستحيل". وأضافت سوتيلا: "لعل روسيا كانت تعتقد فعلاً بأن مطالبتها بالمستحيل ستجلب لها على الأقل تنازلاً آخر في مكان آخر"[31].

المقصود بالمطالبة بالمستحيل، على سبيل المثال، إصرار روسيا على الحقّ بالاشتراك في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي دون أن تكون عضوة فيه، وهذا ما لم يكن باستطاعة الاتحاد السماح به. كان الأمر أشبه بدائرة مفرغة: كان تحقيق اندماج أكبر لروسيا في المجتمع الأوروبي يتطلّب انسجام التشريعات الروسية مع القاعدة المعيارية في بروكسل؛ أي ينبغي على روسيا أن تقبل بقواعد الاتحاد الأوروبي للّعبة. لكن هذا كان يعني بالنسبة لموسكو علاقات غير متكافئة، وروسيا لم تكن مستعدة للعب دور شريك ثانوي. وإضافة إلى ذلك، فإن قبول مبادئ أوروبية معينة يمكن أن يكون مدمراً بالنسبة لروسيا، التي كانت ما تزال في مستوى مختلف من التطوّر. ولم يكن الاتحاد الأوروبي بدوره مستعداً للسماح لدولة تملك معايير مختلفة في تطبيق القانون بأن تشترك في عملية صنع القرار. وهذا الوضع جعل من روسيا والاتحاد بين الحين والآخر خصمين - وخصمين لدودين - بدلاً من أن يجعلهما شريكين. ولم تكن هناك في الأفق طريقة للخروج من هذا التناقض. ولكن، هذا لا يعني بالطبع أن العلاقات الدبلوماسية بين موسكو والعواصم

الأوروبية الكبرى أصبحت متوترة. على الإطلاق! فالقادة الأوروبيون، من بينهم شرودر، وبيرلسكوني، وشيراك، وبلير سعوا لإقامة صداقات شخصية مع بوتين، تاركين للاتحاد الأوروبي وبروكسل لعب دور "الشرطي السيئ". إن وجود مستويين من العلاقات بين موسكو وأوروبا - أكثر دفئاً على المستوى الفردي وأكثر تشنّجاً على المستوى الجماعي - ترك لروسيا مساحة واسعة للمناورة. وكانت موسكو بالطبع تفضّل التعامل مع المستوى الأول.

والمثير للاهتمام في الأمر هو أن الروس استمروا في اعتقادهم بأن روسيا ينبغي أن تتابع تحركها تجاه أوروبا. ففي استطلاع للرأي أجري في كانون الثاني عام 2003، أعرب 57 بالمائة من المشتركين عن أملهم في انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوروبي. وفي تشرين الثاني عام 2003، كان 35 بالمائة من المشتركين يشعرون بأن على روسيا العمل لكي تصبح شريكاً مساوياً، و30 بالمائة كانوا يعتقدون بأن روسيا يجب أن تسعى لبناء علاقات مع الاتحاد بدون أن تصبح عضوة فيه. في حين أن 16 بالمائة فقط كانوا يعتقدون بأن لا فائدة تُرجَى من رغبة روسيا في أن تكون جزءاً من أوروبا[32]. إذاً، بالرغم من المشاكل على المستوى السياسي، فكان معظم الشعب الروسي لا يزال يعتقد بأن على روسيا أن تتقرّب أكثر إلى أوروبا، وهذه كانت حقيقة مشجّعة بالفعل.

أجري حفل تنصيب فلاديمير بوتين كرئيس لروسيا في 7 أيار عام 2004. في ذلك الحفل، بدا بوتين رجلاً جديداً. ففي حفل تنصيبه الأول في العام 2000، مشى الرئيس عبر أروقة الكرملين وصعد السلالم الطويلة بارتباك وحرج واضحين، وكان جلياً أنه كان يحاول إخفاء عصبيته. أما هذه المرة، فقد مشى بخطوات واثقة، وهو يتلفّت حوله، وينظر مباشرة في أعين الناس المحتشدين على جانبي الممر. كانت تعابيره هادئة وبعيدة الغور، وربما، ساخرة. أو لعلني تخيّلت ذلك فقط؟ كان الرئيس فلاديمير بوتين سيد الموقف. كان ينضح بالثقة بالنفس.

كان الاحتفال موجزاً ومؤثراً. أدلى الرئيس بخطابه وخرج إلى الشرفة الملكية

لاستعراض الموكب الاحتفالي. هذه المرة، كانت فرقة الخيالة مشتركة في الاستعراض. يمكنني أن أتصوّر مدى قلق المنظمين في ذلك الحفل. لقد جاءت الخيول من حديقة الحيوانات في "استوديوهات موسفيلم". وعندما بدأ الموكب استعراضه، حدث شيء غير متوقع. حيث قامت الخيول بالانحناء حالما بدأت الفرقة الموسيقية عزفها. يبدو أنها دُرِّبت على ذلك من أجل فيلم تاريخي. على أي حال، لم يكن الرئيس يحبّ المبالغة في هذه الأمور، إذ كان يفضّل احتفالاً بدون أبهة وبهرجة، حتى إنه رفض عدّة رموز ملكية كان قد جاء بها يلتسين. ولحسن الحظ، في اللحظة الحاسمة، لم تصرّ الخيول على الركوع.

وهكذا استعرض فلاديمير فلاديميروفيتش الموكب وشرع في رئاسته الثانية.

الفصل الحادي عشر

من الديكتاتورية النخبوية إلى الديكتاتورية البيروقراطية

البوتينية كاستمرارية وكرفض لليلتسينية. اقتصاد النمو بدون تطوّر.
المجال الاجتماعي: الانحلال يستمر. روسيا والغرب يبحثان عن شراكة لتقانية.
هل كان الرئيس يملك خياراً؟ مخاطر المبالغة في التبسيط. تقييم للقيادة السياسية.

أولئك الذين اعتقدوا أن فلاديمير بوتين لن يكون أكثر من خليفة ليلتسين، يدافع عن إرث يلتسين وخاصة موقع "عائلته" السياسية، كانو مخطئين. فقد أصبح بوتين في فترته الرئاسية الأولى خبيراً هاماً بالعملية الديالكتيكية (الجمع بين فكرتين متناقضتين في نظرية واحدة). فهو، من جهة، أظهر استمرارية للماضي، ليس فقط ماضي يلتسين بل ما قبله أيضاً، وحافظ على نموذج الحكم الذي لم يمتلك حتى غورباتشوف ويلتسين، اللذان تجرأا على تدمير الدولة والإمبراطورية، الشجاعة لإبطاله السلطة الفردية غير المجزّأة. ومن جهة أخرى، رفض اليلتسينية كأسلوب ومنهج للحكم. وبذلك أنشأ نظاماً سياسياً جديداً وبدأ دورة جديدة في تطوّر روسيا.

ماذا فعل الرئيس الروسي الثاني خلال فترة دامت بين عامي 1999-2003؟ لقد أخرج بوتين روسيا من المرحلة الثورية من خلال إنهاء تجربة يلتسين الفوضوية مع الديمقراطية والحريات. أما في الاقتصاد، فقد عزّز بوتين التوجّه نحو السوق،

لكنه في نهاية المطاف بدأ يميل إلى سياسة تدخّلية قوّضت إصلاحاته بالذات. وفي المجال الاجتماعي، حافظ بوتين على نظام سياسي مفكك أصبح مصدراً للتوتّر الاجتماعي. وعلى الساحة الدولية، حافظ بوتين على التوجّه الغربي لروسيا، لكنه أخفق في دمج روسيا في المجتمع الغربي، رغم أن ذلك لم يكن خطأه وحده.

لقد حاول بوتين أن يفعل المستحيل: الحفاظ على استمرارية تحوّل ناقص. لم يسبق أن تمكن أحد من جعل بناء ناقص متيناً وقابلاً للبقاء، مهما كان مدعوماً. لقد باشر خليفة يلتسين العمل في مشروعين متعارضين في وقت واحد (فيما يبدو، لم يكن يدرك تعارضهما): محاولة الحفاظ على حكم تقليدي، وبناء اقتصاد حديث في وقت واحد. وهذا التضارب أنتج تناقضات جديدة - لم تكن ظرفية بل بنيوية - بين الطبقة السياسية المحافظة، المهتمة بمصالحها الخاصة، وبين المجتمع الأكثر دينامية؛ بين المنهج المؤيد للغرب وبين النزعة المركزية؛ بين الاقتصاد الليبرالي والطبقة البيروقراطية المركزية؛ بين التطلّع للحرية ومحاولة كبتها؛ بين الاستقرار والحاجة للتغيير، أو الحاجة لإصلاح الآليات التي تطوّرت في عهد بوتين. إذاً، فالرئيس الروسي الثاني أنتج تناقضات ستحتاج إلى شخص آخر كي يحلّها. وإذا ما حاول أن يحلّها، فإنه سيضطر إلى تدمير الكثير مما بناه خلال رئاسته الأولى.

ولكن، دعونا من المستقبل الآن، ولنفكر في الماضي القريب. أنا أعرف أنه حتى هذه اللحظة ليست كل نتائج حكم بوتين واضحة. وليست كل النزعات التي برزت ستبقى؛ بعضها سيبقى، والبقية ستكون قصيرة الأمد. ولكن، أعتقد وأنا أكتب الآن، أي في خريف العام 2004، أن هناك ما يكفي من الدلائل لاستنتاج منطق ومعضلات فترة بوتين الرئاسية الأولى.

دعونا إذن نتبع طرقاً جديدة، بدءاً من السياسة بالطبع، التي تبقى القوة المحركة للتطوّر في روسيا، رغم أنه لم يبقَ الكثير من الحياة السياسية من رئاسة بوتين الأولى. في الواقع، يُعتبَر جفاف الحياة السياسية (إذا كنا نعني بها توليفة من المؤسسات المستقلّة وآليات التواصل بين النظام والمجتمع) من النتائج الهامة لحكم بوتين.

نجح فلاديمير بوتين – الجديد على الساحة السياسية الروسية – بأسلوب حذر وبشكل تدريجي، وبدون الدخول في مواجهة مع المجموعة الحاكمة السابقة، في إعادة بناء النظام السياسي الذي خلّفه يلتسين. ويمكننا أن نطلق على نظام يلتسين في مراحل تطوره الأخيرة تسمية "الديكتاتورية النخبوية"؛ أي سلطة فردية موجّهة بالدرجة الأولى نحو الحفاظ على مصالح الشركات التجارية الكبرى المقرّبة من يلتسين. والأمر نفسه ينطبق على المجموعات المتنفذة الأخرى في الطبقة الحاكمة – وخاصة التكنوقراطيين والبيروقراطيين – حيث كانت تسعى لخدمة مصالح طبقة النخبة[1].

لقد أنشأ بوتين نظاماً سياسياً شكّلت البيروقراطية فيه المصدر الأساسي للسلطة الديكتاتورية. حاول النظام تقليص مكانة وأهمية التكنوقراطيين والشركات الكبرى (وقد نجح في ذلك إلى حدٍّ كبير مع نهاية رئاسة بوتين الأولى). وهذا يمكّننا من أن نصف حكم بوتين، مؤقتاً، "بالنظام الديكتاتوري البيروقراطي"[2]. وهذا المفهوم ليس جديداً على أي حال، فقد استخدمه عدّة باحثين في السابق، من بينهم غويليرمو أودونيل، لوصف الأنظمة التي كانت قائمة في أميركا اللاتينية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تلك الأنظمة التي لعبت دوراً جوهرياً في تحديث الاقتصاد استناداً إلى الموارد الطبيعية. ولكن، ينبغي عدم التشديد كثيراً على التشابهات بين النظام الروسي والأنظمة الأميركية اللاتينية لأنها تنتمي إلى ظروف تاريخية مختلفة. لقد استعرت المفهوم كي ألقي الضوء على عنصرين أساسيين في النظام الروسي الحالي: الديكتاتورية واستغلال الزعيم للبيروقراطية. وهذا الجمع بين العنصرين هو الذي يميّز نظام بوتين عن نظام يلتسين.

للديكتاتورية الروسية مكوّن إصلاحي تحديثي، كما ظهر من خلال السياسة الخارجية لبوتين وليبراليته الاقتصادية. لكن القدرة التحديثية للنظام الروسي كانت أقل بكثير من تلك الخاصة بالأنظمة الديكتاتورية الأخرى، مثل تشيلي وكوريا الجنوبية. صحيح أن الأنظمة الأخيرة ضيّقت الديمقراطية وإمكانية القوى السياسية المستقلة في الوصول إلى السلطة، لكنها رسّخت، في الوقت نفسه، مبادئ قانونية كانت تشمل الجميع بما فيهم الدولة ومسؤوليها، مما جعلهم يضطرّون للانصياع

للقانون. وهذا ما سهّل عملية الانتقال إلى مجتمع يرتكز على القانون.

في روسيا، نرى العكس من ذلك: بناء دولة قوية تفضّل وضع قواعد رسمية تتغيّر باستمرار، بدلاً من اتباع القانون. إنما الصفقات التي تجري تحت الطاولة، والتي يغطيها النظام من خلال استخدام المحاكم ومكتب المدعي العام، اللذين يشتركان في تشكيل نظام لا يستند إلى القانون. وبذلك تكون الديكتاتورية البيروقراطية الروسية خالية تماماً من أي علامة من علامات بيروقراطية "ويبر" العقلانية، وغير قادرة على بناء نظام مؤسساتي[3].

من بين العوامل العديدة المؤثرة على ظهور النظام السياسي الجديد في روسيا، سأكتفي بذكر العوامل التالية: الدور الذي أوكله يلتسين إلى بوتين، والمنطق البنيوي الذي تشكّل في عهد يلتسين، ورؤية بوتين الخاصة، وطبيعة الفريق الذي جمعه، والمشاعر السائدة ضمن النخبة والشعب.

لقد أوكل يلتسين وشركته الحاكمة إلى بوتين دور عامل الاستقرار، الذي يُفترَض بواسطته أن يعزّز من مواقعهم بعد مغادرة يلتسين منصبه. لكن بوتين اضطرّ في نهاية المطاف، بغية الحفاظ على سلطته، إلى تبنّي منطق يناقض مصالح جماعة يلتسين التي كان يدين لها بوصوله إلى الحكم. وقد فعل ذلك بحذر وبشكل تدريجي، فدفع بالموالين ليلتسين خارج الدائرة وأعاد تنظيم قاعدة حكمه.

تأثّرت قيادة بوتين بنظرته إلى العالم كمؤمن بالسلطة المركزية، وكعضو سابق في أجهزة السلطة، وكمناصر للسوق في الوقت ذاته. حتى الآن، تُعتبَر "ديكتاتورية السوق" فلسفة بوتين الأساسية، فهو أعاد إحياء إصلاحات السوق التي توقّفت خلال عهد يلتسين، وفي الوقت نفسه، عمل على تقوية سلطته المركزية. إن عدم ثقة بوتين بالديمقراطية يمكن أن يصلح كتفسير لسبب اختياره لنظامه هذا. لا بد أنه كان يعتقد بأن المؤسسات الديمقراطية تقوّض الدولة الروسية، ولا يمكنها ضمان الإصلاح الاقتصادي – وهذا ليس بالاعتقاد النادر بين الزعماء ذوي التوجّهات التكنوقراطية.

على أي حال، ثمة دافع آخر وراء أساليب بوتين الديكتاتورية: كان بوتين بحاجة إلى بناء قاعدة دعم خاصة به. فهو لم يكن باستطاعته الاعتماد إلى الأبد على مجموعة يلتسين، التي شكّلت حاشيته في البداية. إن الطريقة الأسرع والأبسط للمحافظة على السلطة تكمن في وضع أشخاص موالين لك في المناصب الأساسية في الدولة. ولهذا السبب، بدأ بوتين، بما يملكه من خلفية وذهنية خاصتين به، إعادة بناء الهيكلية الإدارية، وذلك عن طريق جلب أشخاص من الأجهزة الأمنية[4].

لكن بوتين، كي نكون منصفين، لم يعتمد بشكل حصري على "السيلوفيكي"، حيث أدخل معه أيضاً تكنوقراطيين وبيروقراطيين براغماتيين، أصبحوا جزءاً موازياً للسيلوفيكي في الشبكة المعقّدة التي أنشأها. صحيح أن الأشخاص الذين جلبهم بوتين معه كانوا غير قادرين على تشكيل فريق متماسك، إلا أنهم كانوا بارعين في ألف باء البيروقراطية، وتمكّنوا في نهاية المطاف من طرد معظم رفاق يلتسين، إلا بضعة أفراد ممن بقي منهم (مثل فلاديسلاف سوركوف). لقد شكّلوا مجموعة بيروقراطية أقل شفافية وأكثر جموداً من ذي قبل - مشابهة للدولة السوفياتية - وغير قادرة على التعامل بمرونة مع المؤثرات الخارجية والظروف الطارئة. أما المجموعة الوحيدة التي كانت قادرة على الارتجال في رئاسة بوتين الأولى فهي الكتلة الاقتصادية في الحكومة، ممثلة بجيرمان غريف وزملائه. لكنهم سرعان ما أُرغموا على القبول بالقواعد البيروقراطية في محاولة منهم للحفاظ على بقائها في أروقة الكرملين.

شكّل نظام بوتين في مرحلة من الإحباط الشعبي من تذبذب وخداع يلتسين، اللذين يفسران إلى حدٍّ ما مساره المنحني. في العام 1999-2000 كانت الطبقة السياسية وجزء كبير من الشعب يريدان زعيماً قوياً، ويتوقان للنظام والاستقرار. حتى الليبراليون كانوا مستعدين للتضحية بعملية الدمقرطة غير المنظمة والفوضوية التي كانت تُستغَلّ من قبل الطبقة الحاكمة كغطاء لمصالحها الشركاتية.

كل هذه العوامل دفعت بوتين في اتجاه أكثر ديكتاتورية بالمقارنة مع حكم يلتسين. تشير الفترة الرئاسية الأولى لبوتين إلى استحالة ترسيخ مؤسسات ديمقراطية وحريات سياسية لم تُبنَ على أسس قانونية. طالما أن المجتمع والنظام لا يتفقان حول

إعادة هيكلة السلطة على أساس القانون، فإن النـزعة الاحتكارية الشركاتية ستشوّه أو تمتصّ الدافع الديمقراطي الضعيف. وبذلك يكون بوتين، عن طريق تقوية هذه النـزعة، قد أعطى الدافع لتكوين ديكتاتورية جديدة.

ولكن، في نفس الوقت، سيكون من السذاجة اعتبار الديكتاتورية النـزعة الأساسية في تطوّر روسيا في مرحلة ما بعد يلتسين. إذ إن تقليص الحريات السياسية في عهد بوتين حدث في وقت متزامن مع تنامي البيروقراطية. وهكذا بدأ المسؤولون الذين دُفعوا خارج دائرة السلطة في عهد يلتسين بواسطة الشركات الكبرى، وعانوا من التشظّي والإرباك طوال فترة التسعينيات، بالتجمّع حول الزعيم الجديد. ومع نهاية الفترة الرئاسية الأولى لبوتين، بدأ الوضع الذي كان موجوداً قبل سقوط الشيوعية يعود من جديد بشكل تدريجي: الزعيم في القمة، وتحته البيروقراطية، قاعدته الداعمة التي تحاول في الوقت نفسه أن تكون لاعباً أساسياً.

وهنا أيضاً من الصعب إيجاد نـزعة وحيدة. لأن الشركات الكبرى، التي أصبحت الآن خارج الدائرة الداخلية، كانت ما تزال تحتفظ، حتى في عهد بوتين، بقدرتها على التأثير في النظام. ولكن، كان عليها التحوّل من الضغط المباشر، إلى إنفاق النقود على المجموعات اللوبية (مجموعات الضغط) من أجل تأمين مصالحها. فبدلاً من الذهاب إلى مكاتب الوزراء وفتح الأبواب بأقدامهم، وبدلاً من رشوة نواب الدوما بشكل علني فاضح، أصبحت "الطبقة المتنفذة" الآن مضطرة للتحرّك بحذر أكبر، من خلال وسطاء. وهكذا، عاد التقليد الروسي القديم من جديد، التقليد الذي يقول بأن "المكتب" أكثر أهمية من "النقود"؛ الأمر الذي عزّز من تقليد ارتباط السلطة برأس المال.

إضافة إلى ذلك، بدأت الطبقة البيروقراطية الجديدة التي تشكّلت حول الرئيس بتطوير مؤسساتها التجارية الخاصة. إنه تكرار لما كان يحصل في سنوات يلتسين، عندما كان البيروقراطيون يعيّنون نواباً من أجل خصخصة ملكيات الدولة، وهؤلاء النواب كانوا بدورهم مخوّلين لتنفيذ مصالح الطبقة البيروقراطية. والآن، بعد أن تمّت خصخصة القطع الأفضل من ملكيات الدولة، لم يعد بالإمكان إرضاء شهية الطبقة

البيروقراطية الجديدة و"الطبقة المتنفذة" الجديدة إلا من خلال إعادة توزيع الملكيات الخاصة. وفي هذا الخصوص، كانت قضية يوكوس اختباراً هاماً، لأنها كانت ستكشف ما إذا كانت السلطات مستعدة لعملية إعادة توزيع واسعة أو أنها كانت تتعامل مع مجرّد قضية "جريمة وعقاب". على أي حال، كان هناك شيء واحد مؤكد: ستحاول "الطبقة المتنفذة" الجديدة، الأكثر خبرة وحكمة، عاجلاً أم آجلاً التخلّص من سيطرة الموظفين المخلصين، كما حصل في عهد يلتسين. من هنا، كان يتوجّب على الرئيس الجديد للكرملين أن يقرّر كيف سيسيطر على الشركات الكبرى؛ من خلال ثورة جديدة لمكافحة الطبقة المتنفذة، أم من خلال سن قوانين تنظّم الشركات التجارية وعلاقتها مع النظام؟

إن سياسة استعادة الأملاك التي اتبعتها الطبقة البيروقراطية في عهد بوتين أصبحت أيضاً تقيّد سلطته الشخصية. وليست هي وحدها التي كانت تقيّد سلطته، إذ إن هناك عوامل مقيّدة أخرى، منها المصالح الإقليمية المحلية ومصالح السيلوفيكي، وازدياد استقلالية المجتمع عن الدولة، والعفوية الباقية للتطوّر، وضعف أدوات تطبيق القانون وفسادها. وإضافة إلى ذلك، فإن وجود الشركات التجارية ومصالحها التي كانت ما تزال قوية حدّتا من قدرة بوتين على المناورة. بعبارة أخرى، خلال فترته الرئاسية الأولى، بدا بوتين بأنه زعيم قوي، لكن قوته وسلطته الواسعة حجّمتا بواسطة الكثير من القوى المحركة المؤثرة. وفي بعض الحالات والمحالات، كان بوتين أكثر تقييداً في حركته من يلتسين، الذي كان يُعتبَر زعيماً ضعيفاً بحق.

هناك ميل لتفسير التحوّل الديكتاتوري في عهد بوتين بأنه تشويه للنظام الروسي الذي تكوّن في عهد يلتسين. في الحقيقة، إننا أمام نتيجة منطقية لليلتسينية، وعاقبة حتمية لتفكك الآليات الديمقراطية غير الناضجة. وبما أن النظام الجديد كان مضطراً للتخلّص من الماضي من أجل فرض نفسه، بدأت البوتينية برفض اليلتسينية كعقلية، وكنموذج للحكم، وكتوازن للقوى. وفي هذا الخصوص، كان ستيفين

كوتكين محقاً حين كتب عن "إساءة فهم حقبة التسعينيات، حين سادت الفوضى بدلاً من الحكم المؤسساتي للقانون" وأن المحمة الديكتاتورية في روسيا لا يمكن عزوها فقط إلى بوتين[5]. دعوني هنا أؤكد على هذه النقطة: لم يكن نظام بوتين فقط تجسيداً لأفكاره المتعلقة بالسلطة، وإنما كان ردّة فعل على ماضي يلتسين الذي كانت روسيا تحاول التخلّص منه. أما عن محاولة النخبة الروسية للبروز من خلال العودة إلى الماضي، فثمة من يقول بأن ذلك كان ناتجاً عن عدم قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة.

رغم أن التطورات السياسية في عهد بوتين حصلت على تقديرات مختلطة في روسيا والعالم الخارجي - من التقديرات الجيدة إلى أشد الانتقادات قسوة - إلا أن التطوّر الاقتصادي الروسي لقي صدىً إيجابياً بشكل عام. عندما استلم بوتين مقاليد السلطة، كانت روسيا تعيش أزمة اقتصادية خانقة: تضخم، وانخفاض في الإنتاج، وأزمة في الميزانية، ودين أجنبي لا يُحتمَل، واستثمار ضئيل. وفي نهاية الفترة الرئاسية الأولى لبوتين، حيّرت روسيا المتشائمين من خلال تعاملها الناجح مع مشاكلها الاقتصادية الكبيرة، وتحقيقها لنمو اقتصادي ثابت[6]. لقد تمكّنت روسيا من موازنة الميزانية، وزادت من احتياطاتها في البنك المركزي، وخفّضت الدين الأجنبي، ورفعت مستوى إنفاق المستهلك. كان التعافي الاقتصادي منذ الانهيار المالي للعام 1998 أسرع وأكثر قدرة على البقاء مما اعتقد معظم المراقبين، إلى جانب أنه كان شاملاً نسبياً، إذ إن معظم القطاعات الصناعية الأساسية، وقطاع البناء، والخدمات قد نمت بقوة[7].

للمرة الأولى في روسيا، لم يكن النمو الاقتصادي معتمداً فقط على أسعار النفط. فبحسب دراسة أجرتها مؤسسة التعاون الاقتصادي والتطوّر (OECD)، كان الاقتصاد الروسي سينمو بقوة حتى لو كانت أسعار النفط متوسطة[8]. وهكذا، أصبح هناك أمل في أن تتخلّص روسيا من "إدمانها" على النفط. لكن OECD نفسها ومصادر أخرى (البنك الدولي وغوسكومستات الروسية) كشفتا

أن الاقتصاد الروسي كان ما يزال غير متنوع[9]. وذلك يعني أنه بالرغم من النزعات الاقتصادية الإيجابية، إلا أن الاقتصاد الروسي على المدى البعيد سيستمر في اعتماده الكبير على قطاعات تصدير الموارد الطبيعية. وهذا يعني بدوره أن روسيا كانت عرضة لصدمات خارجية، وخطر "المرض الألماني"، وأمراض مؤسساتية أخرى، وبشكل خاص الاحتكار والفساد.

كان ذلك النمو الاقتصادي الرائع، بشكل أساسي، نمواً يمتلك خاصية التحدّد. وهذا ما حذّر منه يغور غايدار "النمو المتحدّد يكون في البداية مفاجأة سارة لطبقة النخبة، لكنه بعد ذلك يتحوّل إلى مشكلة: لا يمكن الحفاظ على المعدل، لذا فإنه يبدأ بالانخفاض"[10]. إن الإصلاحات التي كانت ستضمن النموّ الاقتصادي على أساس الصناعات التكنولوجية المتطوّرة لم تكن قد اكتملت، وبعضها (مثل الإصلاح المصرفي) لم يبدأ أساساً. فمع قدوم العام 2004، كانت موجة الإصلاح التي استهلّها بوتين في العامين 2000–2001 قد بدأت تنحسر. "إن النمو الاقتصادي الملحوظ في السنوات الأربع الأخيرة الذي حلّ محل عقود من الأزمات الاقتصادية لم يؤدِ إلى تحديث الاقتصاد وإنما إلى انفجار استهلاكي لشعب سئم من صعوبات العقود السابقة"، هذا ما كتبه ليونيد غريغوريف[11]. كان الوضع في نهاية رئاسة بوتين الأولى يشبه الرفاه الاستهلاكي الذي سبّبته أسعار النفط المرتفعة في السبعينيات من القرن الماضي في عهد بريجنيف. وهذا التشبيه أثار التشاؤم لدى الكثير من الناس، لأنهم كانوا ما يزالون يتذكّرون ماذا حصل بعد انخفاض أسعار النفط؛ أي أزمة اقتصادية خانقة وانهيار الاتحاد السوفياتي.

خلال رئاسة بوتين الأولى، باتت العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق المزيد من التحوّل الاقتصادي واضحة. العقبة الأولى كانت عقبة نفسية، فمن الصعب القيام بإصلاحات صعبة في حالة من الاستقرار وفي ظلّ تجارة خارجية مربحة. فهذا "يؤدي إلى الرغبة بالدخول في مجال القرارات الشعبوية"، هذا ما حذّر منه فلاديمير ماو[12]. لقد أدّت الأسعار المرتفعة للنفط إلى ارتفاع معدل صرف الروبل، وتركيز

الرأسمال في قطاع الموارد الطبيعية، واستهلاك عوائد تصدير النفط والغاز. وكان لتدفق الدولارات النفطية تأثيرات مطمئنة بأن الثروة ستستمر إلى ما لا نهاية، وخاصة في ظلّ استمرار التوتر في الشرق الأوسط، والعراق، واحتياج العالم للنفط الروسي. لكن الحظ السعيد يمكن أن ينتهي بشكل غير متوقع، وروسيا لم تكن مستعدة لتلك المرحلة الواقعية.

أما العقبة الثانية التي كانت تواجه الإصلاحات الاقتصادية فقد كانت متجذّرة في الصفات البنيوية الفريدة للاقتصاد الروسي: من بينها الصفقات المشبوهة التي كانت تتمّ في كثير من المجالات الاقتصادية، وحقوق الملكية غير المضمونة، والمستوى غير الكافي من التحديث الاقتصادي، وانعدام التكافؤ الاقتصادي بين المناطق، والوضع المضطرب في علاقات الميزانية بين المركز والمناطق[13]. لقد ذكر يفغيني ياسين بأن أحد الأسباب البنيوية لعدم فعالية الاقتصاد تكمن في الحفاظ على القطاع اللاإنتاجي، الذي يتضمّن التعليم، والرعاية الصحية، والثقافة، والقوات المسلحة، والإسكان. وما لم يتمّ إصلاح هذا القطاع، بحسب ياسين، فلن يكون الاقتصاد قادراً على التطوّر بشكل فعال[14].

ثمة عائق آخر وحده أوليغ فيوجين، رئيس "الخدمة الفدرالية للأسواق المالية": إنه يتمثل بالحقيقة التي تقول بأن الاقتصاد الروسي مبني على مبدء الاحتكارات الجماعية، التي أبعدت المنافسة البنّاءة[15]. لقد استمرت الدولة في دعم هذه البنية، وهذا دليل على العلاقة الحميمة بين الحكومة والشركات الاحتكارية (الخاصة والحكومية، مثل غازبروم). هذا الانصهار بين الدولة والشركات التجارية يمثّل العقبة الثالثة التي كانت تقف أمام الإصلاح الاقتصادي.

أما العقبة الرابعة والأكثر صعوبة من بين العقبات، فهي العقبة السياسية: إنه نظام السلطة المركزة نفسه الذي كان يعمل من أجل إرضاء مصالح الطبقة البيروقراطية، التي كانت تريد الحفاظ على اقتصاد الموارد الطبيعية، وعلى العوائد التي يجلبها[16]. وفي هذا الشأن، قال أندريه أسلاند، بالرغم من تفاؤله بخصوص الأداء الاقتصادي الروسي، بأن سعي بوتين لمركزة السلطة قد يضعف القوة الدافعة لأي نمو اقتصادي جديد. وفي هذا السياق كتب أسلاند "بما أن توازن القوة بين

أجهزة السيلوفيكي والشركات التجارية الكبرى قد استُبدل بسلطة مركزة طُبِّقت من خلال تحالف بين نفس أجهزة السيلوفيكي والشركات الحكومية الكبرى، فمن الصعوبة بمكان أن نعتقد أن مثل هذه المصالح الخاصة المصانة يمكن أن تدعم إصلاحات تسرِّع من إضعافها"[17].

أما العقبة الخامسة فتتمثّل بتعقّد الإصلاحات الاقتصادية نتيجة غياب إجماع في الطبقة السياسية الروسية حول نموذج التطور الاقتصادي. لقد كان المجتمع الروسي يدرك أن السوق هو الشكل الأمثل للاقتصاد الروسي، لكن النقاش المستمر كان حول نوع السوق الذي تحتاجه روسيا. وقد تركّزت المناقشات حول ثلاثة نماذج: النموذج الشعبوي اليساري (سيطرة الدولة على الاقتصاد)، المرتكز على إيديولوجية مركزية وأولويات القطاعات الاقتصادية؛ نموذج المجموعات المتنفذة، أي سيطرة المجموعات الصناعية المالية الكبرى؛ والنموذج الليبرالي (المؤسساتي)، استناداً إلى تحفيز نشاط الشركات الخاصة. وعلاوة على ذلك، لقد أدّى غياب الاتفاق على النموذج الاقتصادي إلى غياب الوضوح فيما يختصّ بالوجهة الاستراتيجية للتطوّر الاقتصادي. وبناءً على ما تقدم لم يتوقّف الجدال حول القطاعات التي يجب استثمار الأموال فيها. لقد أصرّ البعض على أن الأموال ينبغي أن تذهب إلى قطاع الموارد الطبيعية. بينما اعترض البعض، قائلين: "لا، ينبغي أن نستثمرها في الصناعات المعالجة وصناعة الآلات". وهناك من أصرّ على أن التطوّر التكنولوجي، وخاصة في مجال الطيران والاتصالات اللاسلكية، هو الخيار الصحيح.

حلّ العام 2004 ولم تصل الحكومة الروسية أو الشركات الروسية إلى اتفاق حول حجم التنظيم الحكومي، أو كيف ينبغي أن تكون العلاقة بين الدولة ومجتمع الأعمال. كان هناك جانبان متعارضان ضمن الحكومة: حاول الجانب الأول، بوتيرة كانت تضعف شيئاً فشيئاً، تكوين ركائز مؤسساتية من أجل استقرار الصناعات الكبرى، فيما أبدى الجانب الآخر رغبة بتسريع إعادة توزيع العوائد والملكيات بوسائل شعبوية (من خلال استخدام العوائد من القطاعات المعدّة للتصدير) والعودة إلى سياسة التصنيع[18].

حتى الصناعيون ذوو التوجهات الليبرالية لم يكونوا متفقين حول الأولويات الأساسية للتطوير الاقتصادي. فقد أراد بعض الصناعيين تحقيق النمو الاقتصادي، وساندوا السياسات الحكومية في هذا المجال[19]. وفي هذا الشأن، قال فيكتور بولتيروفيتش: "عندما تُطبّق الإصلاحات، سيصبح 'الإيجار الاقتصادي' ممكناً، والصراع حوله... سيجعل الجميع ينسون أمر الإنتاج". ولهذا السبب، يضيف بولتيروفيتش، على روسيا أن تركز على النمو الاقتصادي الذي يمكنه أن ينتج الظروف المناسبة لتطوير المؤسسات الاقتصادية في المستقبل"[20]. كما كان بولتيروفيتش وأنصاره يشعرون بأن الدولة ينبغي ألا تترك الاقتصاد، لأنها الوحيدة القادرة على إصلاحه. وبالمقابل، أكد ياسين وأنصاره على أن القطاع اللاإنتاجي ينبغي تحريره من سيطرة الدولة بشكل فوري، حتى لو أدى ذلك إلى انخفاض موقت في النمو الاقتصادي، وأن تدخل الدول في النمو الاقتصادي ينبغي تقليصه أيضاً[21].

وهذا التناقض كان موجوداً في مبادرات بوتين. فقد باشر الرئيس العمل على إصلاحات إدارية كان أحدها يهدف إلى تقليص بيروقراطية الاقتصاد - أي تحرير التجارة من إشراف الطبقة البيروقراطية - في حين أن قضية يوكوس أظهرت شيئاً آخر تماماً، وهو رغبة الدولة في السيطرة على الشركات التجارة الكبرى. وفي هذا الخصوص، كتب فيليب هانسون، متأملاً في عواقب قصة يوكوس على الاقتصاد الروسي: "تشير الأحداث التي وقعت منذ منتصف العام 2003 إلى أن السياسة الاقتصادية "ليبرالية إلى درجة محددة". من الواضح أن القيادة ترغب بالحفاظ على قدرتها على التدخل الجزئي على الأقل في بعض القطاعات الاقتصادية. وهي تسعى للقيام بذلك عن طريق الحفاظ على فجوة واسعة بين القوانين الرسمية وغير الرسمية، بحيث تكون أفعال الدولة غير مقيدة بواسطة نظام قانوني مستقل. الكثير من المحللين، بمن فيهم أنا شخصياً، يجدون هذه السياسات الاقتصادية الجديدة (أو المكتشَفة حديثاً) التي يتبعها بوتين مخيبة للآمال[22].

لقد خلص غريغوري يافلينسكي من تحليله للاقتصاد الروسي في نهاية رئاسة بوتين الأولى إلى القول: "إذا لم يتم تغيير الوضع بشكل جذري، فإننا سنتجه حتماً

إلى تحقيق نمو بدون تطور، وبدون تحول اجتماعي، وبدون إمكانيات بعيدة المدى. وهذا هي الحالة المثلى؛ لأننا نتوقع، في الحالة الأسوأ، ركوداً اقتصادياً وأزمات جديدة"[23].

بفضل النمو الاقتصادي، نجحت السلطات في تخفيف حدة الأزمة الاجتماعية العميقة التي برزت في التسعينيات. حيث بدأت الحكومة بدفع الأجور والرواتب التقاعدية بشكل منتظم، وهو تغيير إيجابي بالمقارنة مع حقبة يلتسين التي كانت تعاني من تخلف مزمن عن دفع الأجور والرواتب التقاعدية. وبحلول العام 2004، أصبحت الأجور الحقيقية (الأجور قياساً إلى قوتها الشرائية) والدخل الحقيقي (الدخل بعد حسم الضرائب منه) أعلى من أعلى ذروة بلغتها قبل الأزمة. فقد ازدادت الأجور الحقيقية بنسبة 25 بالمائة، وبلغ متوسط الأجر 210 دولار في الشهر في بداية العام 2004، وازداد الدخل الحقيقي بنسبة 12 بالمائة[24]. وانخفض معدل البطالة من 13 بالمائة في العام 1998 إلى 8 بالمائة في العام 2004 (أي إلى 5.7 مليون شخص). وهكذا، للمرة الأولى خلال فترة التحول بعد انهيار الشيوعية، تحسنت معايير المعيشة للمواطنين الروس إجمالاً – وليس فقط الأثرياء منهم – إلى حدٍّ كبير.

مع ذلك، بقيت الفوارق هائلة بين الأقاليم والمناطق المحلية، بالنسبة للمداخيل الحقيقية والبطالة. والفجوة بين الأثرياء والفقراء كانت تزداد اتساعاً، حيث كان معدل مدخول العشرة بالمائة الأكثر غنىً يفوق معدل العشرة بالمائة الأكثر فقراً بمضاعف العدد 15.2 في حزيران 2004. وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور شريحة كبيرة من الناس – تضمنت شباناً وعائلات مع أطفالها وآباء عازبين – تعيش تحت مستوى الفقر وبدون أمل بتحسين مستويات معيشتها[25].

خلال الفترة الرئاسية الأولى لبوتين، تجاهلت الحكومة السياسة الاجتماعية بشكل واضح، لأنها كانت مشغولة بالتصدّي للقضايا السياسية، وتقوية الدولة، والتعامل مع الاستقرار الاقتصادي[26]. بشكل إجمالي، لم تكن هناك تحوّلات

ملموسة في السياسة الاجتماعية للدولة، أو حتى نية لوضع تصوّر حول السياسة الاجتماعية. من المؤكد أن الرئيس وإدارته كانا يريدان تخفيض معدل الفقر، ولكن عبر محاولات متقطعة لسدّ الثغرات، وعبر الآليات القديمة في إعادة التوزيع. وفي هذا الخصوص، اعترف يفغيني كونتماخر، وهو مسؤول حكومي عن التنمية الاجتماعية، بأن "الحكومة رفضت ببساطة تنفيذ العديد من الإلتزامات الأساسية المتعلقة بالأمن الاجتماعي للسكان"[27]. رغم أن النظام يقرّ بفكرة "الدولة الاجتماعية" في الدستور، إلا أنه لم يدعمها بالموارد. وللحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، استمرت السلطات في استخدام الآليات السوفياتية فيما يختصّ بالأمن الاجتماعي. ولكن، بدون موارد، كان مقدراً على هذه الآليات أن تثير توترات اجتماعية[28]. لقد فشلت الإدارة في توزيع المسؤولية الاجتماعية على مستويات منفصلة من السلطة. واستمر توزيع الموارد الاجتماعية بطرق لم تكن عادلة دائماً، و لم توجّه المساعدة إلى أولئك الذين يحتاجون إليها فعلاً[29].

إن عدم القدرة على تطبيق سياسات اجتماعية أكثر فاعلية، والإبقاء على اعتماد الشعب على الدولة، كان يعود إلى رغبة الطبقة البيروقراطية في الاحتفاظ بإدارة النظام الاجتماعي لنفسها، الأمر الذي عزّز من الفساد والسرقة. لقد كانت الدولة هي العامل الأساسي في المجال الاجتماعي، فلم تستفد من المؤسسات غير الحكومية في هذا الخصوص. وعلاوة على ذلك، لم تسمح مركزة السلطة بتعزيز دور الحكم الذاتي المحلي في القضايا الاجتماعية (مثل الإسكان). كما لم يتمّ ابتكار حوافز ضريبية أو حوافز أخرى من أجل جلب الشركات التجارية للعمل في مجال التنمية الاجتماعية. حيث اقتصر دور الشركات الروسية على الأعمال الخيرية، وهذا لم يكن كافياً لتغيير الحالة المؤلمة للخدمات الاجتماعية.

ونتيجة لكل ذلك، فقدت الدولة السيطرة على الإجراءات في بعض قطاعات الخدمة الاجتماعية، وخاصة في قطاع الصحة والقطاع الديموغرافي، حيث بدا الانحطاط في هذين القطاعين بأنه يكاد يتعذّر معالجته، فعلى ما يبدو، لم يكن للنمو الاقتصادي أي تأثير على هذين القطاعين. ودعوني هنا أذكر بضع حقائق تكشف المشاكل المأساوية التي تواجه روسيا: لقد استمر عدد السكان بالانخفاض (من 149

مليون نسمة في العام 1991 إلى 144 مليون في العام 2003)، الأمر الذي أثار مسألة ما إذا كانت روسيا قادرة على السيطرة على مساحتها الجغرافية بعد خمسين سنة من الآن. في العام 2003، من أصل كل 1000 مولود كان يموت 173 طفلاً[30]. وبين العام 1997 و2002، انخفض معدل عمر الذكور ثلاث سنوات، والإناث سنة واحدة. واستمرت معدلات الوفيات بالازدياد. لقد أشارت التكهنات المتفائلة بأن عدد سكان روسيا في العام 2050 سيهبط إلى 102 مليون نسمة، بينما أشارت التكهنات المتشائمة إلى أن العدد سيصبح 77 مليوناً.

ولم يكن وضع الرعاية الصحية أقل إثارة للقلق. ففي العام 2004، ثلث الشعب الروسي فقط كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاء، و40 بالمائة منهم كانوا يمرضون بشكل متكرّر، و30 بالمائة كانوا يعانون من أمراض مزمنة. ثلثا الأطفال الروس كانوا مرضى، وهذا كان يشكّل تهديداً بظهور جيل معتل. والأمراض التي كان يُعتقد بأنها استُئصلت من الاتحاد السوفياتي، مثل السل، عادت إلى الانتشار ثانية. كما أن روسيا الآن باتت على حافة تفشي وباء مرض نقص المناعة المكتسبة، الأيدز، فيها[31]. إن استمرار مشاكل الصحة والوفيات يشير، أولاً، إلى استمرار غياب سياسة حكومية خاصة بالرعاية الاجتماعية. والسبب الثاني لتدهور الحالة الصحية يعود إلى الظروف المعيشية السيئة التي يعيشها القسم الأعظم من السكان المحرومين. كان الإنفاق العام على الصحة خلال عهد يلتسين يبلغ نحو 4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفع خلال الفترة الرئاسية الأولى لبوتين ليصل إلى مستوى 6.5 بالمائة وهو مستقر على هذا المستوى الآن، وهذا مستوى منخفض جداً بالنسبة لحلّ المشاكل الموجودة وإعادة بناء نظام الرعاية الصحية.

على أي حال، ثمة مشاكل خطيرة أخرى تؤثّر على الوضع الاجتماعي الإنساني في روسيا على المدى القصير، منها على سبيل المثال، اليتامى من الأطفال، أو الأطفال الذي يملكون آباء لكنهم لا يهتمّون بهم. مع قدوم العام 2004، كان في روسيا قرابة 3 ملايين يتيم؛ أي أكثر من عدد يتامى الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية. هذا هو الثمن الذي يدفعه المجتمع بعد سنوات من التخبّط، وانهيار الدولة، وانحطاط القيم الأسرية. يعيش مئات الآلاف من الأطفال المشردين

في الشوارع، حيث يصبحون مواد للجريمة المتنامية وتعاطي المخدرات. كما أن مئات الآلاف من الأطفال المعاقين الذين يعيشون في مساكن تملكها الحكومة، و لم يتلقوا أي نوع من التعليم، سينتهي بهم الأمر إلى العيش على إعانة الدولة، التي لم تكن مستعدة لذلك. وهناك أيضاً مشكلة الهجرة التي يضطرّ إليها الملايين من العاطلين عن العمل. وهذه القائمة المؤلمة يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية تقريباً.

إن التغييرات الإيجابية القليلة التي حصلت في رئاسة بوتين الأولى لا تبدّل الصورة العامة لتهدُّم أعمدة المجتمع. ومرة أخرى، أبدت السلطات عدم اكتراثها، معتقدة، فيما يبدو، بأن صبر الشعب الروسي لا حدود له. على أي حال، أن ترفض الدولة زيادة الإنفاق على الصحة والرعاية الاجتماعية - مفضلة زيادة ميزانيات الدفاع والأجهزة الخاصة والموظفين الموالين - أمر عادي، إذ إن الأهم من ذلك هو أنها لم تقدّم ما يحفّز الناس لمساعدة أنفسهم، وخاصة عن طريق إطلاق الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة[33]. بعبارة أخرى، لم تكن الدولة تقدّم أي نوع من الأسماك للناس، كما أنها لم تقدّم لهم صنارات الصيد حتى يتمكّنوا بواسطتها من إلتقاطها بأنفسهم.

بالمقارنة مع الصورة المأساوية للقطاع الاجتماعي، يمكن اعتبار السياسة الخارجية في الفترة الرئاسية الأولى لبوتين ناجحة. لقد عزّز الرئيس الروسي الثاني المكانة الدولية لروسيا، وأعاد إحياء وجودها على الساحة الدولية. وهو لم يفعل ذلك من خلال التهديد بالقوة العسكرية بل من خلال ضبط النفس والبراغماتية. لقد حاول بوتين القيام بما لم يستطع يلتسين فعله: فقد حاول بوتين تحويل السياسة الخارجية إلى أداة لتحقيق الأهداف الداخلية، ولتحقيق الانسجام بين طموحات السياسة الخارجية لروسيا وبين إمكانياتها. وقد سجّل في هذا المجال عدة نجاحات.

حدّد بوتين بوضوح أولويات روسيا في السياسة الخارجية. فقد أكّد بوتين على أهمية العلاقات مع رابطة الدول المستقلة (CIS). و لم يؤيّده في هذه السياسة أنصار القوة العظمى لروسيا فقط بل الدوائر الليبرالية الديمقراطية أيضاً، ولو

لأسباب مختلفة. لكنّ الكرملين لم يُجب أبداً على هذا السؤال الأساسي: هل كان يحاول تأسيس مجموعة جديدة من الدول برئاسة روسيا، على أرض الاتحاد السوفياتي السابق، على غرار المجتمع الغربي؛ أم أنه يسعى لتسهيل حركة روسيا والدول الأخرى المستقلة حديثاً باتجاه الغرب؟ بعبارة أخرى، هل تحاول روسيا تجميد الحالة الانتقالية لدول CIS واستغلال تحالفها مع هذه الدول من أجل تعزيز دورها كقوة عظمى، أم أنها تحاول دفع تحوّلها من خلال تقريب هذه الدول إلى الغرب؟

حتى هذه اللحظة، إن التكامل ضمن أراضي الاتحاد السوفياتي السابق لا يملك إمكانية التحوّل؛ أي أن CIS لم تدفع أعضاءها باتجاه تطوير قواعد أكثر فاعلية للّعبة في المجال السياسي والاقتصادي. في بعض المجالات - الأمن والتجارة - قد يكون التكامل جوهرياً بالنسبة لبعض الدول من أجل تحقيق أهداف معينة، ولكنه غالباً ما يكون على حساب مصالح أعضاء آخرين في الحلف. في الواقع، يمكن للتكامل أن يكتسب أهمية إصلاحية فقط إذا نظر أعضاؤه - في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي السابق على الأقل - إليه على أنه إطار من أجل تكاملهم الجماعي مع الغرب. ولكن، حتى الآن، يبدو أن كل دولة من الدول المشاركة تطوّر علاقاتها الأحادية الخاصة مع الاتحاد الأوروبي ومع الغرب عموماً، وهذا ما جعل كل التحالفات ضمن منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي تبدو ضعيفة، أي مجرد مواعدة قصيرة الأمد، وليست حتى زيجات مصلحة.

في المرحلة الأخيرة من رئاسة بوتين الأولى، بدأت مظاهر جديدة من العلاقات بين روسيا وأوروبا بالتجسّد. في العام 2001-2002، كان الحديث عن الاندماج في المجتمع الأوروبي حديث النخبة في موسكو. حتى إن الكثير من المراقبين الروس، والأوروبيين، والأميركيين بدأوا في صياغة أفكار مثل "تحوّل روسيا من خلال الاندماج" أو "الاندماج عبر التحوّل". وعلى سبيل المثال، أكّد المشاركون في المشروع الدولي "التحوّل والتكامل في القرن الواحد والعشرين"، برعاية مؤسسة كارنيجي في نيويورك: "إن تحوّل واندماج روسيا لا يصبّ في مصلحة روسيا فقط، إذ إننا نعتقد، بالرغم من كل التوترات التي تؤثر على العلاقات الأميركية

الأوروبية الروسية، بأن الوقت قد حان بالنسبة لروسيا، وأوروبا، وأميركا كي تدرك بأن مصالحها جميعاً تفرض عليها التعاون. وإننا نؤكد بأنه، كما أن أوروبا وأميركا يمكنهما مساعدة روسيا في تحوّلها الديمقراطي، فإن روسيا أيضاً يمكنها مساعدة أوروبا في انقسامها المتنامي شرقاً وغرباً، كما يمكن لكل من روسيا وأوروبا مساعدة أميركا في تخفيف حدّة نـزعتها لاتباع سياسات أحادية"[34]. أنا متأكدة تقريباً من أن بوتين نفسه، في وقت من الأوقات، نظر بعين الجدية إلى خطة اندماج روسيا، محاولاً سبر الآراء حول إمكانية دخوله إلى الناتو والاتحاد الأوروبي والحصول إن لم يكن على حقّ الفيتو، فعلى الأقل على نفوذ في عملية صنع القرار في هاتين المنظمتين. ولكن، في نهاية رئاسته الأولى، كان واضحاً أن روسيا لم تكن مستعدة لاندماج مباشر في الاتحاد الأوروبي.

على أي حال، أوروبا أيضاً لم تكن مستعدة لضمّ روسيا. فالبيروقراطيون الأوروبيون، على الأغلب، لم يكونوا يفكّرون، وربما لم يكونوا يملكون الوقت للتفكير، في أشكال أكثر فعالية للشراكة مع روسيا. فقد كانوا مشغولين مسبقاً بضمّ أوروبا الوسطى والشرقية. أضف إلى ذلك أن الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي لم يكونوا بدورهم مستعدين لدعم اندماج روسيا في الاتحاد، بل إنهم كانوا يحاولون، من خلال انضمامهم إليه، إيجاد ضمانات أمنية تحميهم من إعادة إحياء طموحات الإمبراطورية السوفياتية السابقة المجاورة.

مع نهاية الفترة الرئاسية الأولى لبوتين، برزت الحاجة لإيجاد تصوّر جديد للعلاقة الروسية الأميركية. لقد كان مزاج موسكو يعكس عدم استعداد روسيا لأن تكون شريكاً أقل شأناً من أميركا، وأن تكتفي بالسير وراءها بشكل أعمى. مع أن السنوات الأولى من إدارة بوتين أعطت الانطباع بأن روسيا، عملياً، قد توافق مكرهة على المبادرات الأميركية أو أنها ستُرغَم على قبولها، وذلك لعدم امتلاكها للموارد أو لعدم إمكانية الرفض. إلى أن حصل الانقسام الجدي الأول بين واشنطن وموسكو بسبب رفض روسيا لدعم العملية العسكرية في العراق. يبدو أن لعب

دور الشريك الأقل شأناً كان له حدود بالنسبة لبوتين. فهو كان يستطيع القيام به طالما أنه لا يهدّد بالتسبب بإحداث مقاومة ضمن رفاقه بالذات وقاعدته السياسية. حتى أن الموالين المخلصين له كانوا قد بدأوا يتذمرون من لعبه دور الخاضع لواشنطن.

كان الرئيس الروسي يملك على الأقل أربعة نماذج مختلفة للعلاقة مع الولايات المتحدة. النموذج الأول هو أن يكون الخطاب أكثر عدائية دون اتخاذ أي فعل يمكن أن يضرّ بالعلاقات مع واشنطن. والثاني هو اتخاذ موقف قوي من المصالح الأميركية، وخاصة في منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي، حتى لو كان ذلك يهدّد بحدوث نزاع مفتوح مع الولايات المتحدة. والثالث هو التحرّك باتجاه إقامة حوار بناء مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني القبول بدور الشريك الأقل شأناً، نظراً للفارق في الوزن بين البلدين. والنموذج الرابع هو تبنّي سياسة أكثر انعزالية عبر إبعاد روسيا لنفسها عن الحالات التي لا تملك فيها الموارد التي تؤهّلها للتعاون مع الولايات المتحدة كندٍّ، والتحاور فقط عندما تكون موسكو قادرة على الدّفع باتجاه الاعتراف بمصالحها. وهذا النموذج الرابع كان يشبه، إلى حدٍّ ما، السياسة الصينية.

لم يكن بوتين مستعداً لزيادة حدّة العلاقات مع أميركا. لكنه في الوقت نفسه لم يكن يرى سبباً حقيقياً لتوسيع الشراكة. والأمر الذي كان يؤثّر على تطور سياسة بوتين كان يكمن في استمرار انعدام التوازن في الإمكانيات بين البلدين، وهو ما كان يزعج الطبقة السياسية الروسية، وذلك يعود إلى أن الحنين إلى القوة العظمى كان ما يزال موجوداً في أذهان النخبة الروسية، ويعود كذلك إلى هيمنة السياسات الأميركية وطريقة واشنطن في تنفيذها. لم تكن روسيا – التي كانت ما تزال تتوقّع امتلاك، إن لم يكن نفوذاً عالمياً، فعلى الأقل نفوذاً إقليمياً – قادرة على القبول طواعية بقيادة أميركا، وخاصة ذلك النوع من القيادة التي تتبدّى من خلال القوة العسكرية. وفي الوقت ذاته، لم تكن روسيا مستعدة بعد للحوار كندٍّ مع الولايات المتحدة. وهذا الوضع مهّد الطريق لبروز صيغة من الشراكة الانتقائية (أو الإلتزام الانتقائي) بين البلدين. لكن هذه الصيغة كانت بحاجة للتنقيح والتطوير.

في تلك الأثناء، بدأت الطبقة السياسية في روسيا تشعر بالثقة بالنفس، وبدأت تعتقد بأن روسيا، في تعاملها مع الولايات المتحدة، ينبغي أن تنطلق من موقع القوة، لأن هذا هو الأمر الوحيد الذي تحترمه أميركا. وما يدعو للأسف أن السياسة الخارجية المعتمدة على القوة للإدارة الأميركية هي التي أعطت الدافع لهذا الاعتقاد. ولهذا السبب، كان السياسيون الروس، حتى المعتدلون منهم، يبحثون عن سبل تمكّنهم من موازنة الفرق في القوة في علاقات روسيا مع الولايات المتحدة[35]. بعبارة أخرى، لقد عزّز المحافظون الأميركيون الجدد من قوة المحافظين الروس. والأخيرون كانوا ما يزالون يحلمون بعودة عناصر نظام القطبين. ورغم أن نظرة بوتين للعلاقات الروسية الأميركية كانت أكثر واقعية بكثير من نظرة المحافظين الجدد المحليين، إلا أنه لم يصبّ الماء البارد على أحلامهم.

بشكل عام، إذا نظرنا إلى موقع روسيا في الساحة الدولية خلال الفترة الرئاسية الأولى لبوتين، فإننا سنرى أن روسيا كانت موجودة في الفلك الغربي - لارتباطها مع الغرب بعدّة مصالح مشتركة - لكنها في الوقت نفسه بقيت خارج النظام الغربي وخارج عملية صنع القرارات فيه. لقد كانت العلاقات بين روسيا والغرب مرتكزة على الشراكة في بعض المجالات، وعلى التعاون في مجالات أخرى، استناداً إلى المصالح المشتركة وليس إلى القيم. وفي مجالات أخرى، كانت العلاقات تشير إلى وجود تناقض ومواجهة، وإن لم يكونا ظاهرين. بكلمات أخرى، كان الغرب وروسيا حليفين وخصمين محتملين في الوقت نفسه.

لقد أثار هذا الوضع الفريد الأمل والقلق في آن واحد. كان التفاؤل ناشئاً من حقيقة أن نظام العلاقات بين روسيا والغرب كان قابلاً للتبدّل، وأن مصالحهما المشتركة يمكن أن تشكّل في النهاية دافعاً لدمج روسيا في النظام الغربي أكثر. أما القلق فقد كان ناتجاً من حقيقة أن الوضع الوسطي لروسيا كان يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، حتى أنه يمكن أن يمتدّ ليصل إلى حدّ انعزال روسيا أو يتجه إلى المزيد من العدائية. على أي حال، إن الحفاظ على قيم مختلفة في المجتمع الروسي، وغياب الإجماع حول القضايا المتعلّقة بالمصلحة القومية ضمن روسيا جعلا من تحرّك بوتين

نحو الغرب غير ثابت. كما أن افتقار الغرب لاستراتيجية واضحة حول اندماج روسيا قد ساهم أيضاً في تعقيد الأمر أكثر بالنسبة لسياسة بوتين المؤيّدة للغرب، والخيار المستقبلي لروسيا.

كان بوتين محقاً في سعيه للتخلّص من نظام رأسمالية الطبقة الحاكمة الذي ظهر في عهد يلتسين عندما استلم مقاليد الحكم. ولفعل ذلك، كانت أمامه ثلاثة سبل نظرية. أولاً، البدء بإعادة هيكلة النظام القديم والتحرّك باتجاه الديمقراطية الليبرالية. ثانياً، التحرّك باتجاه المزيد من استبدادية السوق مع دعم من الشعب، وتجاوز الطبقة البيروقراطية. وثالثاً، اختيار الرأسمالية البيروقراطية مع دعم الموظفين الموالين. ولحسن الحظ، كان النظام الذي تكوّن في عهد يلتسين متعدّد الاتجاهات؛ أي كانت هنالك إمكانية للتحرّك في عدّة اتجاهات. وبوتين اختار السبيل الثالث.

هل كان بإمكان التطوّر في عهد بوتين أن يسير في اتجاه الديمقراطية الليبرالية؟ لنتخيل أن بوتين بدأ حكمه بقطع الحبال التي تربطه بعائلة يلتسين والشروع في بناء مؤسسات مستقلة، مبعداً نفسه عن الطبقة المتنفذة، ومعززاً من قوة وسائل الإعلام المستقلة (المستقلة عن الطبقة المتنفذة أيضاً). هل كان ذلك ممكناً في ظلّ وضع كان الشعب فيه محبطاً من الحريات السياسية وتوّاقاً للاستقرار، وكانت الطبقة السياسية لا تريد إلا الحفاظ على الوضع الراهن، وكان الديمقراطيون ضعفاء ويتنازعون فيما بينهم حول أمور تافهة؟ هل كان باستطاعة بوتين البدء "بيريسترويكا" خاصة به في حين أنه كان وحيداً في الكرملين بين أناس كانوا يعتبرونه دميتهم؟

كي يحاول بوتين - يحاول فقط - الخروج من المَلَكية المنتخَبة، كان بحاجة إلى الأمور التالية: وجود ديمقراطيين ليبراليين متنفذين يمكنهم مساندته؛ وجود رغبة حقيقية عند الناس في تحقيق الديمقراطية المؤسساتية (أي، الضغط من الأسفل)؛ وإدراك الطبقة السياسية للحاجة لإصلاح بنيوي. بيد أن الليبراليين الروس أنفسهم أيّدوا نظام "اليد القوية"، آملين على ما يبدو في أن الزعيم الديكتاتوري يمكن أن يشكّل ضمانة لتحقيق تحوّل في السوق. في الواقع، هذه الآمال نفسها هي التي

دفعت التكنوقراطيين في حكومة يلتسين للبدء في بناء نظام السوق، مستغلين حكم يلتسين الفردي كدعامة لهم.

إذاً، عندما جاء بوتين إلى السلطة، لم يكن هنالك من محفّزات تدفعه باتجاه الديمقراطية الليبرالية. في البداية، عند تسلّمه السلطة، ربما كان اتخاذ هذه الوجهة بمثابة انتحار بالنسبة إليه. لكنه كان يستطيع البدء بتفكيك الدولة التقليدية، أو على الأقل إزالة عناصرها الأكثر قدماً، عندما حصل على دعم الشعب. صحيح أنه لم يكن ممكناً بالنسبة لبوتين أن يقلب النظام القديم برمّته، إلا أنه على الأقل كان يستطيع البدء بإحداث ثغرة بنيوية، يمكن لها أن تسهّل عملية بناء دولة جديدة. وعلى سبيل المثال، كان باستطاعته اختيار حكومة من الأغلبية البرلمانية، مسؤولة أمام الدوما، وبالتالي مسؤولة أمام الناخبين. وكان يمكن لهذا أن يكون بداية الخروج من نظام روسيا، الذي لا يتمتع بأي نوع من المسؤولية، لأن الأحزاب فيه لا تستطيع التأثير في السياسة، فهي لا تملك أي فرصة لتشكيل الحكومة أو حتى مراقبتها؛ ولأن البرلمان يقرّ قوانين دون أن يُحاسَب على نوعيتها، ولأنه لا يشكّل الحكومة أيضاً. ومع أن الرئيس هو الذي يشكّل الحكومة، إلا أنه يتجنّب أن يكون مسؤولاً عنها. إن هذا النظام يرعى اللامسؤولية وينتجها.

لكن الإرادة السياسية كانت ضرورية لتحقيق مثل هذا التغيير. كان الأمر أسهل بكثير بالنسبة لغورباتشوف، الذي بدأ بتحطيم الدور القيادي للحزب الشيوعي في وقت من الحماسة الشعبية المتنامية، وظهور أقلية إصلاحية ضمن الحزب. والأهم من ذلك هو أن الاقتصاد المخطّط كان قد بدأ ينهار حتى قبل حكم غورباتشوف. بينما وجد بوتين نفسه في الكرملين في وضع مختلف تماماً. كان المجتمع قد سئم من إعادة البناء، وغالبية النخبة لم تكن تريد المزيد من التغييرات، وأسعار النفط المرتفعة جعلت البلد يجلس ولا يفعل شيئاً. ومع ذلك، فأنا أعتقد بأن الشعب كان سيدعم بناء نظام أكثر مسؤولية، نظام يدعم حكم القانون بدلاً من حكم زعيم بمفرده. ففي أواخر العام 2000 وبداية العام 2001، كان لدى الرئيس القوة الكافية لمحاولة تغيير منطق الحكم التقليدي الروسي، حيث أظهرت استطلاعات الرأي بأن 45 إلى 47 بالمائة من الشعب الروسي كانوا

سيدعمون التغيير الذي سيقوم به بوتين لو أنه إلتجأ إلى الشعب مباشرة، متجاوزاً جهاز الدولة، ودعا لإقامة مؤسسات مستقلة. كان الشعب سيدعم التغيير، خاصة إذا جاء من قبل الرئيس، الذي يحظى بثقتهم.

لكن بوتين لم يستفد من الفرصة السانحة. واختار النموذج الأسهل بالنسبة إليه، فلقد اختار الطبقة البيروقراطية كحليف أساسي له. بل إنه عزّز من نموذج الحكم التقليدي الذي ابتعد عنه يلتسين. هل كان بذلك يحمي عنقه؟ ربما. لكنني أعتقد بأن خياره يرجع إلى الافتقار إلى الإيمان لا إلى الافتقار إلى الشجاعة، إذ لا بد أنه لم يكن يؤمن بأن روسيا كانت مستعدة للتّحديث بدون التمسّك بالديكتاتورية.

قد يقول المشكّكون بأن بوتين لم يكن حتى يشعر بوجود أي خيار. بالنسبة لرجل كي جي بي سابق، كان هناك سيناريو واحد فقط: الإطباق على الحريات. على أي حال، أنا أحاول أن أتجنّب أن أكون مطلقة في أحكامي، وأعتقد بأننا يجب ألا نبخس قدر بوتين عبر إنكار قدرته على التفكير والشك. بوتين ليس شخصية مستقيمة بلا تذبذبات داخلية، مثل سابقيْه اللذين بدأا الإصلاح في روسيا. وثمّة برهان بسيط على ذلك: لقد تأرجح، وما زال، بشأن السياسة الخارجية، والأجندة الاقتصادية، واختيار الأشخاص الذين سيضمّهم إلى فريقه. معظم قراراته كانت متّسمة بالتناقض والشكوك. في الواقع، إنه يتبع خطى يلتسين في هذا الأمر. أعتقد أن بوتين يدرك طبيعة الخيارات المطروحة أمامه، ولكنه، حتى بعد أن يتّخذ خياره، يتردّد بشأن تنفيذه.

أي حاكم لبلد مضطرب ومستنفذ، يتمزّق باستمرار بين خيارات متناقضة، ويتطوّر من خلال "التجربة والخطأ"، يجب أن يكون شخصاً معقّداً. وبحسب العبارة الدقيقة للمؤرخ الروسي يوري بيفوفاروف، يجب أن يكون كاهناً ومارتن لوثر في شخص واحد: معارض للتغيير، ومصلح تقليدي وغربي. وهذا السياسي يجب أن يدير أحد وجهيه إلى الشعب لبعض الوقت، ومن ثم يدير له الآخر، وهكذا دواليك[36]. ينبغي عليه إما أن يكون ذا شخصية متعدّدة الوجوه، أو أن يعرف كيف يلعب أدواراً مختلفة، الأمر الذي يتطلّب مهارة من نوع خاص. إن

إدارة بلد غير منظّم مثل روسيا تتطلب براعة وقدرة إبداعية أكبر مما تتطلبه إدارة بلد غربي هادئ، ومدروس، وملتزم بالقانون، حيث يكون فيه الزعيم الضعيف مدعوماً بمؤسسات مستقلة أو بمجتمع منظم.

أنا لا أنكر أن بوتين يملك طبيعة أكثر تناقضاً من غورباتشوف ويلتسين، رغم أنه أقل باعاً منهما من الناحية السياسية. فقط تأمّل معي: ترك بوتين الكي جي بي ليعمل لصالح واحد من أكثر الليبراليين إبداعاً في التاريخ السوفياتي، أناتولي سوبتشاك، وفي الوقت نفسه قطع روابطه بوكالته ورفض التجسّس على رئيسه الجديد. يا له من تحوّل! إنني لا أشك بأن بوتين يعاني من اضطراب داخلي دائم وحتى أنه بحاجة لاتخاذ قرارات أكثر اضطرارية من سابقَيْه، لأنه لا يملك الوقت الكافي للنجاح في مسعاه للجمع بين التقليدية والتّحديث في المجتمع وفيه شخصياً. كان غورباتشوف ويلتسين يملكان نعمة التّخبط في التردّد، حيث كانا يتخذان خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء. لكن بوتين يعيش في وضع أصبح فيه الاستمرار في الغموض والإلتباس أكثر صعوبة، لأن المجتمع يريد أن يعرف على الأقل في أي طريق يسير. ولهذا السبب، يستمر بوتين بلعب أدوار متنافرة ويؤيّد التغيير والوضع الراهن في آن واحد - وهو ما ساعده ذات يوم في الحفاظ على الاستقرار - في حين أن الناس أصبحوا الآن يريدون منه المزيد من الوضوح والتحديد. في الحقيقة، إنها لعبة خطرة بالنسبة لأي سياسي.

إن التساؤل حول ما كان ممكناً وما لم يكن ممكناً في روسيا في المرحلة ما بين عامي 1999-2004 ليس تساؤلاً نظرياً فقط، إذ إن الجواب عليه سيمكّننا من إعطاء تكهّن أكثر دقة حول المسار المستقبلي لروسيا. يعتقد بعض الباحثين الروس والغربيين بأن النظام الديكتاتوري التقليديّ محتّم على روسيا. خذ على سبيل المثال ريتشارد بايبس، الخبير الروسي القديم، الذي لا يرى إلا الألوان القاتمة هناك. ففي مقالته "رحلة من الحرية"، يحاول تبيان أن روسيا ليست مستعدة للوجود كدولة ديمقراطية ليبرالية[37]. وكدليل على ما يقول، يستشهد بايبس بالاستطلاعات

الاجتماعية التي يُفترَض بأنها تؤكّد بأن الشعب الروسي لا يحب الملكية الخاصة، وأنه يرتاب من الغرب، ويحاول تكوين هوية جديدة تجمع بين القيصرية، والشيوعية، والستالينية[38]. في الواقع، يبدو أن الحياة الواقعية نفسها، وليس الاستطلاعات فقط، تثبت بأن روسيا - بعد فترة التحرّر التي شهدتها في التسعينيات تعود إلى الماضي، سياسياً على الأقل.

هل يعني هذا أن بايبس المتشائم محق؟ بالتأكيد لا. ففي الواقع، إن صورة المشاعر الشعبية للمجتمع الروسي أشد تعقيداً بكثير، والعديد من استطلاعات الرأي لا تستكشف دوافع هذه المشاعر. والأمر كله يعتمد على الأسئلة التي تُطرَح. فإذا سألت جمهوراً روسيا "هل تريد لروسيا أن تكون قوة عظمى؟" فإن الغالبية الساحقة سيجيبون بنعم، لأن الروس لا يعرفون ماذا يعني العيش في دولة صغيرة ذات نفوذ محدود. ولكنك إذا سألتهم "هل أنتم مستعدون لدفع الثمن كي تصبح روسيا قوة عظمى؟" فستحصل على جواب مختلف تماماً؛ 10 إلى 24 بالمائة فقط يمكن أن يكونوا مستعدين للتضحية بمستوى معيشتهم مقابل عظمة بلدهم. وإذا سألت الروس عن موقفهم من الاتحاد السوفياتي، فإن مجرّد ذكر الاتحاد السوفياتي سيثير الحنين فيهم، لأن الكثيرين منهم أمضوا شبابهم فيه، لكن نفس نسبة الـ 10 إلى 24 بالمائة فقط، أو ربما أقل منها، سترغب في العودة إلى الاتحاد السوفياتي.

وفقاً للاستطلاعات التي أجراها إيغور كليامكين وتاتيانا كوتكوفيتش، 7 بالمائة من الشعب الروسي ما زالت تؤيّد المبادئ الأساسية "للنظام الروسي" - هيمنة الدولة على الفرد، والرعاية الأبوية الحكومية، والانعزال القومي - و22 بالمائة تؤيّد اثنين من هذه العلامات المميزة الخاصة بالنظام القديم. ويشكّل الكهول وذوو المستويات الثقافية المتدنية معظم هؤلاء. أما مؤيدو خيار الحداثة وما بعد الحداثة، الذين يدعمون الحرية الفردية، والاستقلال، وانفتاح البلد فهم يشكّلون 33 بالمائة من عدد السكان، فيما يُبدي 37 بالمائة من الشعب استعدادهم لدعم المشروع التحديثي[39].

لن أذهب بعيداً وأجعل المجتمع الروسي مثالياً إلى هذا الحدّ. فروسيا لم تكن يوماً دولة ديمقراطية، وليست معتادة على التنظيم الذاتي والمراقبة الذاتية، ولم تتعلّم

بعد كيف تعتبر نفسها دولة مواطنين. وهي ما تزال قابلة بسهولة للانحراف عن الوضع السوي. بيد أن الشعب الروسي غير المعتاد على الحرية السياسية والمؤسسات المستقلة اختار لنفسه قيماً جديداً بسرعة كبيرة. ويمكننا تلمّس القيم التحديثية السائدة في المجتمع الروسي في قبوله بالملكية الخاصة، وحرية الإعلام والمعارضة... إلخ. بشكل عام، تبلغ نسبة مجمل المشتركين الذين اختاروا الجواب التحديثي على القضايا الأساسية في المجتمع وبنيته 60 بالمائة، فيما بلغت نسبة المحافظين نصف هذه النسبة.

وهكذا، قبِل الروس مبدأ الملكية الخاصة ومنحوها الشرعية. ومع ذلك، فهم يرتابون في الخصخصة، رغم أنها أمر طبيعي، متخوفين من الجانب اللصوصي العملي فيها. لكن المهم في الأمر هو أن غالبية الروس معارضون للتأميم الإجباري. فبحسب استطلاعات للرأي أجريت في العام 2004 كجزء من مشروع اجتماعي روسي ألماني مشترك، تبيّن أن نسبة 45.5 بالمائة من الشعب الروسي إيجابية تجاه التجارة الخاصة (الملكية الخاصة) وفي الوقت نفسه سلبية تجاه "الأثرياء المتنفذين". أي أن رفض "المتنفذين" في روسيا لا يعني العداء تجاه المشاريع التجارية الخاصة بشكل عام. وقد وافق 77.2 من المشتركين في تلك الاستطلاعات على ضرورة إعادة توزيع عوائد الموارد الطبيعية بشكل يصبّ في صالح المجتمع، لكن 75.3 بالمائة كانوا يعتقدون بأن الدولة يجب أن تلتزم بصرامة بالقانون في النزاعات مع الشركات التجارية[40].

تمتلك غالبية الشعب الروسي رؤية صحية تماماً لدور المجموعات النخبوية المتنوعة في التطوير الروسي. حيث يعتبر الروس "طبقة المتنفذين" أقل شراً من الطبقة البيروقراطية. تمثّل "الطبقة المتنفذة" عقبة أمام سعي روسيا للتخلّص من أزمتها بالنسبة لخمسة وثلاثين بالمائة من الروس، بينما يشكّل الموظفون الحكوميون 62 بالمائة، أي الضعف تقريباً[41].

بشكل عام، لم يعد الشعب الروسي – رغم التصريحات الكثيرة بعكس ذلك – مواطنين في أمّة إمبريالية تسعى إلى البقاء من خلال إخضاع دول أخرى، ولم يعودوا مستعدين لدعم مكانة روسيا كقوة عظمى مهما كان الثمن: يرى ويريد

24 بالمائة فقط من الشعب الروسي روسيا "دولة عسكرية قوية، تكون فيها مصالح الدولة هي العليا"، في حين يريد 76 بالمائة العيش في دولة أخرى، دولة "مريحة، ومناسبة للعيش، تكون فيها مصالح الناس ورفاهيتهم هي العليا"[(42)].

والروس لا يريدون المواجهة مع الغرب، أقل من 20 بالمائة يشعرون بالعداء تجاه المجتمع الغربي، ويعود ذلك غالباً إلى تأثير السلطات. وغالبيتهم يعارضون التمديد التلقائي لحكم بوتين، بالرغم من أنهم يعطونه معدلات قبول جيدة[(43)]. ومع أنهم يثقون بالرئيس، إلا أنهم لا يثقون بالنظام، الذي فقد قداسته في نظرهم[(44)]. وعلى الرغم من تملّق الطبقة السياسية ومداهنة الصحافة الرسمية، إلا أن الشعب الروسي بشكل عام لا يشعر بالخضوع للرئيس[(45)].

مع ذلك، فالروس ما زالوا لا يعرفون كيف يعيشون في دولة ديمقراطية ليبرالية. لكن روسيا اليوم مختلفة في الجوهر عما كانت عليه منذ مائة سنة، عندما كانت الغالبية العظمى معادية بشكل مطلق للقيم الليبرالية. وحدهم الذين كانوا مستعدين للقبول بقواعد جديدة للّعبة هم الذين استطاعوا، في استفتاء أجري في العام 1993، دعم سياسة يلتسين الاقتصادية بعد بضع سنوات من الفقر المدقع الذي جلبته لهم عملية التحوّل، وهم الذين استطاعوا أيضاً دعم إصلاحات بوتين الاقتصادية، بعد الأزمة المالية لعام 1998 التي دمّرت حياتهم مرة أخرى. وحدهم الذين يحلمون بحلّ متمدن يمكنهم الحفاظ على هدوئهم وصبرهم عند المواجهة مع السلطات غير القادرة على تلبية حاجاتهم. يمكن للدولة التقليدية إما أن تبدأ باقتحام قصور الطبقة الحاكمة والطبقة البيروقراطية، أو تنتخب جيرينوفسكي أو ليبيد أو زيوغانوف رئيساً. لكن روسيا لم تنتخب أبداً متطرفاً، أو قومياً، أو جنرالاً ذا تطلعات ديكتاتورية، أو شيوعياً.

إن المشاعر القومية وحتى الفاشية المتنامية بين بعض الفئات الاجتماعية في روسيا مثيرة للقلق، بقدر ما هي مثيرة للقلق مظاهر التعصّب والخوف من الغرباء في بعض الشرائح، وخاصة الشباب. ولكن، في ظلّ الظروف الصعبة التي يتطوّر فيها المجتمع الروسي، وصعوبة تحوّل قوة عظمى وإمبراطورية في وقت واحد، لا يمكننا إلا أن نصاب بالدهشة لكون التطرّف ما يزال ظاهرة هامشية في روسيا،

بالرغم من أن السلطات نفسها تغذّيه وتفكّر فيه. فعلى سبيل المثال، في آذار من العام 2004، 3 بالمائة فقط من عدد السكان أعربوا عن تفهّمهم لنشاط العنصريين المتوحشين، الذين يُدعَون بحليقي الرؤوس[46].

ولكن، إذا كان هناك القليل من العوائق، المتعلقة بالذهنية السياسية، تقف في طريق التوجّه نحو القيم الليبرالية، فلماذا - قد يتساءل سائل - لم يصوِّت المجتمع الروسي لليبراليين والديمقراطيين في الانتخابات الأخيرة؟ والجواب: لأنه كان خائب الأمل من الحزبيْن الفعليين - اتحاد قوى الحق ويابلوكو - ولأنه لم يكن يثق في قدرة هذين الحزبين على تقديم برنامج إصلاحات مقنع لروسيا. في الانتخابات الأخيرة، لم يرفض الناس الديمقراطية الليبرالية، وإنما لم يكونوا، ببساطة، يؤيدون الليبراليين والديمقراطيين الذين لا يوحون بالثقة[47].

معظم المشاعر المحافظة في المجتمع الروسي خلال سنوات بوتين كانت في جوهرها ردّة فعل على إدارة يلتسين؛ الفوضى، والتردد، والفساد، وانحلال الطبقة السياسية التي وصلت إلى السلطة تحت شعارات ديمقراطية. ولا أستبعد أن يردّ أي مجتمع معتاد على الديمقراطية على هذه الظواهر بنفس الطريقة، أي أن يرغب بحكم أكثر قوة.

على أي حال، ثمة أسباب أخرى لعدم قيام الشعب الروسي بمزيد من الجهود من أجل مساندة المشروع التحديثي بشكل فعال أهمها غياب معارضة ديمقراطية جديدة، وحقيقة أن بوتين - مثل يلتسين - يؤيد بالكلام فقط القيم الليبرالية. بالطبع، هناك أيضاً ظهور الرفاهية على جزء من المجتمع، الأمر الذي أعطى تصوراً خاطئاً بأن ديكتاتورية السوق ستكون قادرة على تحقيق الاستقرار بعد مرحلة من التطوّر التغييري. ولكن، عندما سيدرك الناس بأن الحلّ لمشاكلهم سيتطلّب تغيير النظام، فإن صورة المستنقع السياسي الروسي قد تتغيّر بشكل مفاجئ.

إنني أعترف بأن جزءاً من الشعب قد يصبح فاعلاً في الأحزاب الوطنية اليسارية بأسرع من إلتفاف المجتمع حول مشروع التحوّل. وأول مظهر من مظاهر التوحّد قد يتبدّى من خلال موجة احتجاج عاطفية يمكن أن تحضّر لها قوىً معينة

في الطبقة الحاكمة. لكن التوحّد حول برنامج إصلاحي لا يتطلّب عواطف بل جهوداً فكرية وتنظيمية أكثر تعقيداً.

ولكن، من الأهمية بمكان التأكيد على أن مشكلة روسيا الأساسية لا تكمن في المجتمع بل في الطبقة الحاكمة. وهنا قد نواجه مشكلة معينة في التطوّر الروسي، وهي أن الطبقة الحاكمة اليوم أكثر رجعية من المجتمع نفسه، الأمر الذي يرغمنا على إعادة النظر في الافتراض القديم الذي يقول بأن كل مجتمع يحصل على الحكومة التي يستحقها. قبل ثورة العام 1917، كان جزء من الطبقة السياسية والاقتصادية الروسية بدون أدنى شك أكثر تقدمية وتطوراً من الشعب والمجتمع بشكل عام، الذي كان مجتمعاً زراعياً متخلفاً. ولكن، في سياق التحديث الشيوعي، أدّت عمليات التطهير المتنوعة والتغييرات في الطواقم السياسية إلى تشكّل طبقة حاكمة خاضعة لا تملك روح المبادرة ولا تهتم إلا ببقائها الشخصي. وفي نفس الوقت، خلال المرحلة السوفياتية، أو على الأقل في جزء كبير منها، بدأ المجتمع بتحرير نفسه من النماذج الاعتيادية وأصبح أكثر تقبّلاً للتغيير من النخبة الحاكمة. في روسيا، كان المجتمع والطبقة الحاكمة يسيران، وما زالا، في اتجاهين مختلفين. غالبية الشعب الروسي ترفض أن تعامل كأداة بيد الحكومة تلعب بها كيفما تشاء، مثل قطيع غبي لا مخيلة له. لقد تجاوز الشعب الروسي القديم، مع أنه لم يحتجّ عليه حتى الآن، وذلك لأن الشعب لا يعرف كيف ينظّم نفسه.

بعد سقوط الشيوعية، أصبح الروس مستعدين للتقدّم نحو نظام جديد. لكن الطبقة الحاكمة لم تكن كذلك للأسف[48]. لم تتعلّم النخبة أبداً كيف تحكم هذا المجتمع بأسلوب جديد، وهذه النخبة نفسها هي التي تتمسك بالأساطير القديمة المتعلقة "بالطريق الخاص" لروسيا وبالناس الذين لم ينضجوا بعد كي يستحقوا الديمقراطية وبالتالي فهم ما زالوا في طور التحديث. وما يدعو للأسف حقاً هو أن هذه الأساطير يؤمن بها بعض الباحثين، الذين يفضّلون رؤية الواقع الروسي بمنظار ثابت وغير قابل للتغيير، أو أنهم معتادون على اعتبار روسيا خصماً أبدياً للحضارة الغربية. من الصعب عليهم التخلي عن النمط المريح والتبسيطي الذي يعفيهم من التعامل مع الواقع الروسي المعقّد والمحيّر.

على أي حال، ما زال المجتمع الروسي يتأرجح يمنة ويساراً. هذا المجتمع لا يعرف أين يتجه، لكنه في الوقت نفسه يُظهر ثباتاً مدهشاً وحتى براغماتية أيضاً. فعلى الرغم من كل التغيّرات الجيدة والسيئة التي حدثت في التسعينيات، تمكّن المجتمع الروسي من تفادي كل السيناريوهات الكارثية التي توقع لها المراقبون. وهذه الحقيقة تعبّر عن الحسّ السليم للشعب، أكثر من الحسّ السليم للنخبة السياسية والاقتصادية. لقد نجح الروس بشكل فردي في تحرير أنفسهم من الدولة، والكثيرون منهم الآن يعتمدون على أنفسهم وليس على الدولة (45 بالمائة من الروس لا يعتمدون بشكل مباشر على الدولة). بشكل عام، لم يعد المواطن الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي يحمل وعياً تقليدياً أو إيماناً بالجماعية الاشتراكية. وهذا المواطن أصبح يعتمد على نفسه وأصدقائه وأقربائه، مع أنه لم يتحرر بشكل كامل من عقدة رعاية الدولة[49].

بالطبع، إن إنتاج روح مدنيّة جديدة في روسيا مهمة شاقة، وخاصة عندما تكون الطبقة المثقفة عائقاً بدلاً من أن تكون مساعدة. إذ إن معظم المثقفين الروس اليوم يفضلون الوقوف إلى جانب الطبقة الحاكمة ويؤيّدون سياستها في تحقيق الاستقرار وفق الطريقة القديمة. ولكن، دعونا لا ننسى أن المجتمع الروسي خلال العقد الماضي فقط تقبّل مبادئ نمط جديد من الحياة استغرقت أمم غيره وقتاً أطول بكثير لبلوغ تلك المرحلة. من هنا، إذا انزلقت روسيا أكثر نحو الديكتاتورية، فإن ذلك سيحصل بالرغم من أمنيات الأغلبية، ولأنه لم يقدِّم أحد إلى الناس بديلاً ديمقراطياً ليبرالياً مقنعاً (لم يكن هناك أحد أساساً ليقدّم هذا البديل)[50].

بما أن القيادة هي المؤسسة الرئيسة - بل الوحيدة، في الواقع - في روسيا، فمن المناسب مناقشة مدى فعاليتها خلال الفترة الرئاسية الأولى لبوتين. ويمكننا في تقييمنا هذا استخدام عدة معايير؛ كيف أنجز بوتين الدور الذي أوكله إليه يلتسين؟ وهل بلغ الأهداف التي أعلن عنها وبأي ثمن؟ وإلى أي حدّ نقل روسيا نحو مجتمع صناعي مستقر؟

إذا كان المعيار هو دوره كعامل استقرار، فقد أنجز بوتين دوره بحلول العام 2004 بنجاح باهر. لقد جلب بالفعل الاستقرار إلى روسيا وحصل على الدعم لسياساته من الغالبية الساحقة من الشعب الروسي. وإذا نظرنا إلى غايته المعلنة المتعلقة بتحديث روسيا، فهنالك ما يدعونا إلى إعطائه تقييماً إيجابياً أيضاً: تحقّقت مؤشرات اقتصادية قومية جيدة خلال رئاسته.

ما هي كلفة سياسات بوتين؟ لقد أثبت الرئيس بأنه حقّق أهدافه بدون إنفاق طاقة زائدة، ومن خلال الحصول على دعم الطبقة السياسية والشعب. في حين أن يلتسين تسبّب بإحداث مشاكل من خلال إسقاط حكومات والتسبب بنزاعات. لم يكن بوتين يحبّ تغيير الموظفين ويتجنّب المواجهات. وإذا لم يتمكّن من الحصول على ما يريد، فإنه لا يلجأ إلى الضغط الجماعي، وإنما ينتج أثراً من التهديد عن طريق إطلاق تحذير ما. على سبيل المثال، إذا قرّر الكرملين التخلّص من حاكم غير مناسب، فسيبدأ مكتب المدعي العام بالتحقيق في أنشطته، وهذا كافٍ لجعله يتخلّى عن الترشح لإعادة انتخابه. في قضية يوكوس، وضع المدعي العام خودوركوفسكي في السجن، وبذلك حلّ مشكلة الشركات التجارية الكبرى ككل، دون اللجوء إلى الاعتقالات الجماعية. في عهد بوتين، أجاد النظام فنّ التهديد عبر مكتب المدعي العام، الذي تبيّن بأنه أداة إدارية فعالة.

أثبت بوتين أنه رجل تكتيكي قادر على المناورة، ولا يتسبّب بالمشاكل. من هنا، إذا إلتزمنا بهذه المعايير، فإن هذا الرئيس الروسي يستحقّ درجات إيجابية كزعيم يحافظ على روسيا مستقرة بكلفة متوسطة.

ولكن، إلى أي حدّ هذا الاستقرار مضمون؟ إن النظام المبني على مبدأ التقييد يمكن أن يعمل بشكل جيد فقط في بنية تبعية لا أخطاء فيها. وذلك يتحقّق من خلال الخوف والعنف. فإذا كانت آلية الإكراه ضعيفة، فإن مبدأ التقييد يعمل بشكل سيئ. إن مجرد تقصير صغير يمكن أن يسبّب انعداماً في التوازن، لأن كل العناصر مرتبطة بعضها البعض عمودياً. ولهذا السبب، يمكن التعويض عن العناصر المقصّرة بجلب أخرى غيرها. صحيح أن عيوب حكم الرجل الواحد غير واضحة - حتى الآن - إلا أن هذا النظام من الحكم من غير المرجح أن يكون فعالاً في أوقات الأزمات.

إن تصفية وسائل الإعلام المستقلة، وتدمير المعارضة تركا النظام بدون أي تفاعل مع المجتمع، مما يعني بأنه لن يستطيع فهم الأحداث بالشكل المناسب. ولهذا السبب، ذُهل الرئيس عندما طار فوق غروزني في ربيع عام 2004 وشاهد المدينة المدمّرة بأم عينيه. وذُهل أيضاً من حجم الهجوم الإرهابي في مدينة نازران في حزيران عام 2004، حيث قال في لحظة من الاضطراب، "إنه مخالف تماماً لما أُخبرت به"[51]. من الواضح أنه سيصاب بالدهشة أكثر من مرّة في المستقبل، لأنه بدون مصادر بديلة للمعلومات، قد لا يعرف ماذا يحصل في الحياة الواقعية للبلد. وسينتج عن انقطاع هذه المعلومات، بالتأكيد، قرارات خاطئة.

إن الهدوء السياسي الروسي أيضاً مضلّل، لأن جزءاً كبيراً منه غير حقيقي؛ استقرار زائف، ديمقراطية زائفة، سلطة زائفة، ومسؤولية زائفة. هذا التزييف هو طريقة لحلّ التناقضات البنوية بين الديكتاتورية والديمقراطية. إذاً، واستناداً إلى هذا التحليل، يمكننا القول بأن القيادة نفسها، تلك المؤسسة السياسية المسيطرة الأساسية في روسيا، زائفة أيضاً.

ليس ثمة ما يريح في حقيقة أن كلّ الهيكليات التي تنظّم المجتمع الروسي تعتمد على استطلاعات شعبية الرئيس. بمعنى أن أي هبوط في معدل شعبيته يهدّد استقرار النظام برمته: معدل شعبية حزب روسيا المتحدة سيسقط على الفور، لارتباطه بمعدل الرئيس؛ والحكومة ستبدأ بالاهتزاز، والحكام التابعون للرئيس سيصبحون معرضين للسقوط. إن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعتمدان بشكل مباشر على معدلات شعبية الرئيس. هذا هو الجواب على السؤال: هل أصبحت روسيا أكثر استقراراً في عهد بوتين؟ إن الديكتاتورية البيروقراطية التي تعيد إنتاج اقتصاد مرتكز على الموارد الطبيعية، وتوجّه المجتمع نحو الحفاظ البدائي على البقاء، لا يمكنها أن تضمن موارد داخلية للتطوّر، التي لا تستطيع بدونها روسيا مواجهة تحدّيات عصر ما بعد الثورة الصناعية. وهذا هو الجواب على السؤال: هل روسيا في طريقها لتصبح دولة عصرية؟

يُظهر لنا تطوّر نظام بوتين قصور التخطيط السياسي - الذي أصبح الحكم الروسي يحبذه - وعواقبه. قد يظنّ أحدهم بأنه بوجود موارد إدارية كبيرة يمكنه إنجاز أي خطة، مثل تكوين الأحزاب وحلّها، وبناء مجتمعه المدني الخاص، والسيطرة على البرلمان. هذه التجارب الخطيرة والمثيرة للاهتمام ابتدأها بوريس بوريزوفسكي، الذي أسّس حزباً للسلطة - الوحدة - في بضعة أسابيع في العام 1999. ثم أصبح هذا الحزب التابع للكرملين قوة مسيطرة في البرلمان الجديد. وبعد ذلك، سار جيل جديد من التقنيين في الكرملين على خطاه، وبدأوا بتكوين واقع افتراضي دون التفكير في العواقب.

ولكن، بعد انتخابات الدوما في كانون الأول من العام 2003، أصبح واضحاً أن الكرملين لا يمكنه دائماً التحكّم في نتائج تجاربه. أين هي الضمانة بأن يتمكن الكرملين من إدارة "هرم السلطة" الذي بناه؟ إلى متى يستطيع النظام الإبقاء على الشركات التجارية والنخب الإقليمية المرعوبة والمقموعة قيد السيطرة؟ إلى أي حدّ يعكس خضوع نخب اليوم وموافقتهم على سياسات الكرملين؟ من الصعوبة بمكان دائماً السيطرة على ما هو زائف، لأن السيطرة نفسها يمكن أن تتحوّل عاجلاً أم آجلاً إلى سيطرة زائفة. ماذا سيحدث عندئذ، وأي قوى ستبرز على الساحة السياسية، ومن سيستفيد من النظام الديكتاتوري الذي بناه بوتين؟

من خلال تأمين حكمه، أصبح بوتين في رئاسته الثانية - نظرياً - أكثر تحرراً من إلتزاماته السابقة وأكثر حرية في التصرّف. لكنني استنتجت بأن التحرّر من النظام الذي شيّده قد يكون في واقع الأمر أصعب عليه، لأن ذلك النظام أصبح الآن يعيش حياته الخاصة. والتاريخ لديه الكثير من الأمثلة عن زعماء أصبحوا أسرى للقواعد التي أرسوها.

إن تطوّر روسيا الجديدة - انتقالها من ديكتاتورية يلتسين النخبوية إلى ديكتاتورية بوتين البيروقراطية - يمكن تفسيره من خلال الطبيعة الدائرية الحتمية

للتطوّر: كل عملية تغيير تعقبها عملية "استعادة"[52]. بالفعل، فالدوائر توجد دائماً في التطوّر التحوّلي، لأن كل ثورة تنفد من الطاقة وعندئذ تبرز الحاجة لفترة من التوقف. والسؤال يتعلق فقط بطبيعة ذلك التوقف: هل هو من أجل تأمين التطوّر أم من أجل العودة إلى الماضي؟ في الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية، حصل الاستقرار على قاعدة ديمقراطية ليبرالية، نتيجة لانضمامها إلى المجتمع الأوروبي. بينما كان التحوّل في معظم الدول المستقلة الحديثة على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق يسير في الاتجاه الآخر، نحو أنظمة ديكتاتورية، وبعضها كانت ذات طابع إقطاعي. أما روسيا، فقد نجحت في تجنّب العودة إلى الماضي السوفياتي أو الملكي، فتكوّن فيها نظام، بحسب تعبير ليون أرون الرائع، "خليط، مزيج"، نظام هجين يتضمّن سلطة فردية، وليبرالية اقتصادية، وتوجّه غربي في السياسة الخارجية.

لقد حاول بوتين تحديث روسيا على طريقة بطرس الأكبر، أي عن طريق التبعية والإخضاع. لكنه لم يدرك بعد أن ما فعله أسلافه مع مجتمع روسي قديم من غير المرجّح أن يحدث مع الأمّة الروسية الجديدة، التي فقد فيها معظم الشعب إيمانهم بالدولة التقليدية. إن الصراع بين الوسيلة (الديكتاتورية) والغاية (التحديث) كان مخفياً عن الأنظار طوال المرحلة التي امتدّت ما بين عامي 1999-2004، لأن أسعار النفط المرتفعة أمّنت نمواً اقتصادياً واستقراراً في البلد. وهذا أنتج انطباعاً بأن تحديث بوتين الديكتاتوري كان فعالاً. و لم يكن الصراع بين السلطة التقليدية والحاجات الجديدة مفهوماً لا من المجتمع ولا من النظام؛ فلقد كان صراعاً ضبابياً غامضاً. ولكن، بإمكان هذا الصراع أن يعود إلى السطح في أية لحظة، وخاصة إذا هبطت أسعار النفط، وعندئذ سيتوجّب إيجاد حلّ لهذا الصراع. وليس هناك سوى حلين وحيدين له: التخلّي عن الديكتاتورية البيروقراطية أو التخلّي عن التحديث.

وهذا قد يتسبّب في مشكلة معقدة: للتخلّي عن الديكتاتورية البيروقراطية، سيتوجّب على الرئيس استخدام ديكتاتوريته (إرادته ووسائل ضغطه) من أجل وضع حدّ لها. وهذا ما حصل مع شارل ديغول الذي استخدم سلطته الشخصية

من أجل تحديث فرنسا، وإيجاد هيكليات ديمقراطية أكثر عملية. لكن روسيا لا تملك سياسيين من هذه الطينة، يمكنهم استخدام سلطتهم الشخصية من أجل وضع حدود لها. بيد أنني لست متأكدة تماماً من هذه النقطة، فمثل هؤلاء السياسيين يولدهم التاريخ وحاجة الشعب.

إن سجلّ إدارة بوتين، كما هو سجل إدارتي غورباتشوف ويلتسين، يجعلنا نفكر في الدور الذي يلعبه الزعيم في التاريخ السياسي لروسيا. لماذا جعلت النقطة الأخيرة تدور حول الزعيم؟ لأنه في مجتمع يكون فيه الزعيم هو المؤسسة السياسية الأكثر أهمية، وغالباً الوحيدة، فهو (الزعيم) الذي يقرّر وجهة حركة المجتمع. وإذا أردت التبسيط، فسأخلص إلى ما يلي: *كان غورباتشوف إصلاحياً، فلقد حاول إصلاح نظام غير قابل للإصلاح. ويلتسين كان إصلاحياً حاول بناء رأسمالية نخبوية فعّالة يمكنها أن تكون أي شيء إلا أن تكون فعّالة. وبوتين أصبح عامل استقرار ومحدِّثاً في نظام لا يمكن استقراره أو تحديثه.*

هل مجرد كون المهمة مستحيلة يجعل من محاولة تحقيقها فشلاً أو خطأ قاتلاً؟ لا، أعتقد بأننا نتعامل مع عملية أكثر تعقيداً. إذا كان المجتمع لا يملك إمكانية، أو يملك إمكانية ضئيلة، للإصلاح، وإذا كانت النخبة لا تملك رؤية للتقدم، فإن مجرد محاولة سلوك طريق، وإن كان بلا أفق، تُعتبَر شكلاً من أشكال التطوّر. لقد شهدت روسيا في عهدي غورباتشوف ويلتسين إخفاقات ثورة البيريسترويكا وما بعد البيريسترويكا ووصلت إلى إدراك أن المرء لا يستطيع إصلاح ما ينبغي تفكيكه وأن المرء لا يمكنه ضمان الحرية بدون استقرار. وفي عهد بوتين، تعيش روسيا تجربة أخرى، ستُظهر ما إذا كان بالإمكان تحديث المجتمع بدون حرية.

هذا المنهج ينتج أوهاماً جديدة. ولهذا السبب، أنتجت الفترة الرئاسية الأولى لبوتين انطباعاً بأن الديكتاتورية البيروقراطية يمكنها أن تحلّ المشاكل. على أي حال، إذا تمكّنت رئاسته الثانية من تبديد هذا الوهم، فستكون هذه

هي مساهمته في تحوّل روسيا. نعم، قد يكون إخفاق بوتين في تحديثه الديكتاتوري أكثر فائدة لروسيا من نجاحه. لأن النجاح سيعمل فقط على إطالة مدّة الوهم، وسيبقى مجرد حلّ مؤقت. وعاجلاً أم آجلاً، سيأتي زعيم جديد سيضطر إلى إثبات أن روسيا سلكت طريقاً مسدوداً وسيكون بحاجة إلى إيجاد طريق آخر للخروج.

لكن السؤال هو: هل باستطاعة فلاديمير بوتين نفسه أن يرى بأن روسيا بحاجة للتخلّي عن نظام لا أفق له؟ إن فترته الرئاسية الثانية ستقدّم لنا الجواب. وعلى أي حال، لن ننتظر وقتاً طويلاً لنعرف ذلك.

أجندة جديدة
وخيبات أمل جديدة

روسيا تريد الديمقراطية. الداروينية الاجتماعية للسلطة. خودوركوفسكي يتأسف.
الليبرالية ضد المحافظة الجديدة. الشيشان: جريمة القتل الشعائرية لقاديروف.
هل بقيت هناك أحزاب في روسيا؟ التحدي الاقتصادي لبوتين. الأزمة المصرفية.
سياسة روسيا الخارجية: محاولة من خلال "واقعية جديدة". مأساة بيسلان وعاقبتها.

مزوداً بدعم كبير من الانتخابات الرئاسية الثانية، كان باستطاعة فلاديمير بوتين صياغة أولوياته بالشكل الذي يريد، دون إزعاج من أحد. في تلك الأثناء، بدأت المؤسسة السياسية الروسية بتخمين ما سيقوم به الرئيس في ولايته الثانية. قال البعض بأنه سيعيد إحياء إصلاحات السوق. فيما شعر آخرون بأن روسيا حقّقت أقصى حدٍّ ممكن من الإصلاح، وأنها كانت بحاجة إلى بعض الوقت لهضم ما قامت به في العقد السابق. ولكن، كان هناك شيء مؤكد واحد فيما كان سيحدث على الساحة السياسية، وهو تعزيز الديكتاتورية البيروقراطية.

لم يعد الكرملين يخفي خططه الهادفة لبناء دولة الحزب الواحد، وكان يحضّر لتغيير النظام الانتخابي المختلط إلى نظام نسبي، مناقشاً إلغاء الانتخابات الحاكمية (المتعلقة بانتخاب الحكام). كما استمر النظام في تدمير بقايا الاستقلال الأخيرة في وسائل الإعلام[1]. كان جنائنيّو الكرملين، مسلحين بمقصاتهم، يراقبون بإمعان

الحقل السياسي الموجود أمامهم، وهم على أتمّ الاستعداد للانقضاض على أي أعشاب شاذة تهدّد بتخريب المنظر السياسي الذي زرعوه.

من الواضح تماماً أن السلطات اعتقدت بأن روسيا كانت تتوقّع تعزيز الحكم الفردي. لكنها كانت مخطئة، لأن المشاعر العامة كانت قد تغيرت في بداية الولاية الثانية لبوتين، ونسبة الناس الذين كانوا يتوقّعون من الرئيس توسيع الديمقراطية ارتفعت إلى حدٍّ كبير. ففي آذار من العام 2000، كان 35 بالمائة من الشعب الروسي يتوقّعون ذلك من الرئيس، وفي نيسان من العام 2004، أصبحت النسبة 55 بالمائة. في الولاية الثانية لبوتين، أصبحت الديمقراطية مطلب الشعب الأساسي. في العام 2000، نصف الشعب الروسي تقريباً (47 بالمائة) كان يشعر بالحاجة لمعارضة سياسية، مقابل 24 بالمائة كانوا يخالفونهم الرأي. وبحلول العام 2004، ارتفعت نسبة أولئك الذين يعتقدون بضرورة وجود المعارضة إلى 61 بالمائة، فيما انخفضت نسبة الذين يعتقدون العكس إلى 17 بالمائة[2].

كل شيء كان يشير إلى أن الدعم الشعبي للرئيس لم يكن يعني دعماً للحكم الديكتاتوري. وهنا، يمكننا عزو استمرار دعم بوتين بالرغم من أن الشعب كان يريد المزيد من الديمقراطية إلى سببين: أولاً، لم يرَ الروس أي زعيم آخر يمكنه أن يحميهم من الديكتاتورية (لم يكن الناس يعتقدون بأن بوتين قادر على تأسيس ديكتاتورية - في العام 2000، 10 بالمائة فقط كانوا يعتقدون بأنه قادر على ذلك، وفي العام 2004، أصبحت النسبة 9 بالمائة) وثانياً، لأنهم كانوا يأملون بأن بوتين سيعيد إحياء المؤسسات الديمقراطية.

إذاً فالهجوم على المؤسسات الديمقراطية حدث بالرغم من مشاعر غالبية الشعب الروسي. لكن هذه المشاعر الديمقراطية لم تصل إلى حدّ الرغبة بتغيير النظام. وهذا مفهوم أيضاً، لأنه لم تكن هناك قوى في المجتمع تستطيع تكوين بنية سياسية قادرة على ضمان الحرية والاستقرار في وقت واحد. لكن التوق المتنامي إلى المؤسسات المستقلة والمعارضة كان يعني بأن النظام أصبح يمتلك أجندتين متعارضتين وأن صدامهما أصبح محتوماً، سواء أكان ذلك عاجلاً أم آجلاً.

لقد أشار خطاب بوتين السنوي أمام مجلس الاتحاد في 27 أيار عام 2004 إلى أولويات ولايته الثانية، التي وقع اختياره عليها بعد مشاورات طويلة. كرّر الرئيس نفس السياسة التي وضعها في خطاب العام السابق فيما يتعلّق بمكافحة الفقر ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بحلول العام 2010، سياسة قوبلت بتعليقات متشكّكة من الشعب. لكنه حرّر نفسه من عبء مسؤولية تحقيق الأهداف من خلال تحديد الموعد النهائي بعد نهاية ولايته الرئاسية الثانية. أما النقطة الأكثر أهمية في الخطاب فهي استعداد بوتين للبدء بالإصلاحات المؤلمة التي كان يؤجّلها. بالفعل، كان هناك شعور بأن بوتين قرّر تخفيض المساعدات الاجتماعية، لكنه لم يشأ قول ذلك صراحة.

وكانت هنالك أيضاً مفاجآت غير سارة بالنسبة للّيبراليين وذوي التوجّهات الغربية. حيث تكلّم بوتين بحدة عن المنظمات غير الحكومية، وخاصة تلك المموّلة من قبل مؤسسات أجنبية، متهماً إياها "بخدمة مجموعات مشبوهة ومصالح تجارية". كانت هذه نفحة أخرى من المواقف السوفياتية القديمة تجاه مجموعات حقوق الإنسان والمؤسسات الغربية، مع اختلاف وحيد فقط، وهو أنه لم يتهمها بالتجسّس.

في أيار عام 2004، صادق البرلمان على تعيين ميخائيل فرادكوف رئيساً للوزراء لدورة ثانية. انضمّ مستنسَخ الكرملين، حزب رودينا، إلى الحزب الشيوعي وصوّت ضد ترشيح فرادكوف. وهكذا، انبثقت معارضة جديدة في الدوما، تعارض الحكومة وفي نفس الوقت تساند الرئيس الذي شكّل الحكومة، وذلك تبعاً لخطة ابتدعها الكرملين تهدف إلى إحداث انطباع بوجود التعدّدية في روسيا.

انتقد دمتري روغوزين، زعيم رودينا، الحكومة بحماس شديد. قال مهدداً الحكومة من منصة الدوما "ثمة توربيد جاهز مصوّب على سفينتكم". كان برنامج روغوزين يتضمّن ثلاثة "لاءات": لا للّيبرالية، لا للغرب، ولا للطبقة المتنفذة. ولم يتوانَ عن الانحدار إلى مستوى الاستفزاز الوقح. في الحقيقة، لقد بدا القومي

المتعصب المحترف فلاديمير جيرينوفسكي محترماً إلى حدٍّ كبير بالمقارنة مع الوطني اليساري الجديد.

عندما بدأ الناس يرون أن الكرملين بدا وكأنه ينظر بحنو إلى الوطنيين اليساريين، كل من كان يملك ولو قدراً ضئيلاً من الطموح، ممن لم يجدوا مكاناً لهم في الحياة السياسية، هرع إلى تلك الزاوية على الفور. كانت ردّة فعل الكرملين تجاه تلك الحركة المتصاعدة في مطبخ الوطنية والشعبوية هادئة تماماً. أكد المنحازون للكرملين "كل شيء تحت السيطرة". لكنها كانت لعبة خطرة، وخاصة قبل مرحلة قصيرة من الإصلاحات الاجتماعية التي خطّط لها الرئيس.

في تلك الأثناء، سرّع بوتين وتيرة الإصلاحات الإدارية المتوقّفة، الأمر الذي أثار معارضة كبيرة من الطبقة الحاكمة لم يُثرها أي إصلاح آخر، وذلك لأنها ببساطة كانت تهدّد بتقويض مواقعهم القيادية في الطبقة البيروقراطية من خلال إعادة تنظيم الدولة. وكان الهدف الأساسي للإصلاح هو إخضاع النظام المتحكّم بالإدارة إلى متطلبات السوق وتأسيس معايير جديدة للفعالية. بدأ بوتين إصلاحه بحذر. ففي البداية، استهل جيرمان غريف وفريقه المرحلة الأولى من الإصلاح "بتخفيف سيطرة البيروقراطية" على الاقتصاد (1999-2002)، فحدّا من تحكّم الدولة بالتجارة. لكنهما لم يحقّقا الكثير في هذا المجال.

وبدأت المرحلة الثانية من الإصلاح الإداري في العام 2003-2004 وتضمّنت إعادة تقييم وظائف مؤسسات السلطة التنفيذية والقضاء على التشابه والتكرار. وجدت اللجنة المكلّفة، برئاسة نائب رئيس الوزراء السابق بوريس أليشين، 800 ألف وظيفة حكومية زائدة وحاولت تخفيض العبء الإداري بنسبة 30 بالمائة. ولكن، هذه المرة، اضطر الكرملين للتدخل، تحت ضغط من المصالح الشركاتية، محوّلاً وظائف الدولة الزائدة إلى "مؤسسات ذات إدارة ذاتية"، وهي في الواقع ليست إلا مجموعات بيروقراطية تجارية.

تمثّلت الخطوة الثانية من الإصلاح في تقسيم المجالات الإدارية بين مستويات

السلطة، رابطة الإنفاقات بإمكانيات الريع في كل مستوى من مستويات الإدارة (سُمِّيت "بقوانين كوزاك" نسبة إلى دمتري كوزاك، نائب رئيس الإدارة الرئاسية). وبذلك، تشكّلت بنية جديدة للحكومة: مؤسسة وزارية - فدرالية خدمية - فدرالية. وبعد ذلك سنَّ الكرملين قانون "الخدمة المدنية الحكومية"، الذي يُفترَض بأنه سيكون القاعدة لتشكيل طبقة إدارية روسية جديدة[3].

كان واضعو الإصلاح الإداري يأملون بأنه سيؤسّس لعملية إدارية أكثر شفافية، ويؤدي إلى تخفيض ضغط المصالح البيروقراطية والفرعية[4]. في الحقيقة، إن القوانين الجديدة يمكن أن تؤدي بالفعل إلى الحدّ من سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتأسيس عملية توظيفية تنافسية على مناصب في السلطة التنفيذية، وتغيير دوافع الموظفين الحكوميين. لكن الإصلاح لم يحلّ مشكلة صراعات المصالح في بنى الإدارة؛ على سبيل المثال، بين مصالح المسؤول ومصالحه التجارية. إضافة إلى وجود أثر جانبي غير محسوب يتمثّل في زيادة الوظائف الرقابية في كل فروع الاقتصاد. ولم تُحَلّ كذلك مشكلة صراعات المصالح ضمن الوزارات المستقلة. على أي حال، كانت النتيجة الملموسة الوحيدة لذلك الإصلاح زيادة رواتب المسؤولين - حدث ذلك في العام 2004 - وقُدِّمت هذه الخطوة على أنها طريقة لمحاربة الفساد[5].

حتى أن المراقبين الموالين للكرملين بدأوا بالإفصاح علناً عن تشكّكهم في الإصلاح الإداري، حيث قال أركادي فولسكي، رئيس الاتحاد الروسي للصناعيين والمقاولين، بأسلوب مبتكر: "ينبغي على مديرة الماخور أن تغيّر الفتيات، وليس الأسرّة". بيد أن فولسكي كان مخطئاً. لا ينبغي أن يُنفَّذ الإصلاح من قبل المديرة - أي المسؤولين - بل من قبل مؤسسة عامة مستقلة. لكن الرئيس أوكل لجهاز الدولة مهمة إصلاح نفسه.

وفي نهاية المطاف، انتقل الكرملين إلى إصلاحات أشد حساسية يمكن لها أن تغيّر الظروف المعيشية للناس على المدى البعيد: إصلاح الميزانية ومجموعة من الإصلاحات الاجتماعية التي تتضمّن عشرات من القوانين الجديدة التي تنظّم كل

جوانب الحياة الاجتماعية. لقد بدأ الرئيس بوتين، وعلى غير ما توقّع الكثيرون، باتخاذ خطوات تنطوي على المجازفة، حيث فعل ما لم يتجرأ على فعله غورباتشوف ويلتسين: كان يجازف برفض مبدأ رعاية الدولة وإعادة هيكلة الوظائف الاجتماعية للدولة استجابة لمتطلبات السوق.

وبذلك، كان بوتين يقوم بثورة لا تقل أهمية عن الخصخصة في زمنها. في العام 2003، صادق الدوما على قانون يتعلّق بالحكم الذاتي المحلي، وعلى قانون حول تنظيم هيئات للسلطة في المقاطعات غيّر بنية العلاقات بين المركز والمقاطعات. وفي صيف العام 2004، قرّر الكرملين سنّ مجموعة من القوانين تعيد تحديد المسؤولية الاجتماعية للدولة. أما القرار الأسوأ بالنسبة للمجتمع فهو استبدال المساعدات الاجتماعية العينية بالتعويض المالي[6]. فمن الناحية العملية، كان هذا القرار يعني تصفية حوالى ثلث الإلتزامات الموجودة للدولة، التي كانت تموّل نصفها فقط. وفي الوقت عينه، تحويل جزء من الإلتزامات إلى المقاطعات (بقيت السلطات الفدرالية تهتمّ بأربعة عشر مليون منتفع من الإعانة الحكومية، وتمّ نقل 19 مليون إلى المقاطعات)[7].

كان ازدياد المعرفة القانونية للمواطنين من العوامل التي سرّعت إقرار المجموعة الجديدة من القوانين. حيث بدأ الناس بمقاضاة السلطات والفوز بما منحهم إياه القانون؛ أي السكن للجنود المتقاعدين، إعانة الأطفال، مبلغ إضافي للخدمة في ساحة المعركة... إلخ. وكانت الحكومة مضطرة لدفع كل الأضرار التي تمّ كسبها في تلك الدعاوى القضائية، التي بلغت عشرات الآلاف من الروبلات[8].

لقد آن الأوان منذ وقت طويل لترسيخ علاقات السوق في المجال الاجتماعي. وكان الوقت قد حان بالنسبة للدولة لكي تضع حداً لنفاقها فيما يتعلق بقبول مسؤوليات لم تكن تنوي إيفاءها. إن تعامل الدولة مع نظام المساعدات الاجتماعية، الباقي من المرحلة السوفياتية، لم يكن يجري على أساس الحاجة الفردية، ولم يكن عادلاً في كل الحالات، وكان بحاجة للإصلاح[9]. وإضافة إلى ذلك، فإن التخلي عن المساعدات فتح الباب أمام إصلاح الضمان الصحي والاجتماعي، وإصلاح قطاع الإسكان.

لقد حاولت السلطات تنفيذ هذه الإصلاحات بهدوء، آملة بأن الشعب لن يفهم ما كانت تفعله. حدثت "الثورة الاجتماعية" في الصيف، عندما كان المواطنون في إجازاتهم ولا يتابعون السياسة. لكن الدفع باتجاه سنّ قوانين تغيّر العلاقة بين الدولة والمجتمع بدون حوار مع المجتمع كان أشبه بوضع قنبلة موقوتة. فبعد سنة من ذلك، عندما وُضعت هذه القوانين قيد التنفيذ، استنتج الناس بأنهم خُدعوا.

و لم تكن المشكلة تكمن في طريقة تنفيذ الإصلاح الاجتماعي فقط بل في محتواه أيضاً، حيث كان النظام يحاول تحرير نفسه من العبء الاجتماعي من خلال تحويل معظمه إلى المقاطعات. ولكنه، في نفس الوقت، كان يخفّض المصادر الضريبية في المقاطعات، وكذلك المساعدة التي كانت تتلقاها من الميزانية الفدرالية. وهكذا أصبحت المقاطعات مسؤولة عن رعاية الناس المخوّلين بالمساعدات الاجتماعية، وعن دفع رواتب 7 ملايين شخص[10]. لكن المقاطعات لم تكن تملك العوائد الكافية لتنفيذ هذه الإلتزامات. لقد كتب ميخائيل زادورنوف "أسند إلى المقاطعات مجموعة من الإلتزامات الجديدة دون توفير مصادر ضريبية إضافية لها، بل على العكس من ذلك، لقد أُرغمت على المساهمة في الميزانية الفدرالية بـ 1.5 بالمائة من ضريبة الدخل، ودفعات مقابل موارد الغابات وضريبة المياه. وبذلك، يمكننا أن نتوقّع توتراً اجتماعياً في أربعين مقاطعة تتلقى معونات من الدولة"[11]. بحلول نهاية العام 2004، اكتشفت الحكومة بأنها كانت تعاني من عجز مقداره 57 مليون دولار في دفع التعويض المالي للمساعدات العينية.

المخوّلون بالحصول على الإعانات الحكومية في المناطق الريفية، الذين لم يستفيدوا من إعاناتهم أبداً، ربحوا لأنهم حصلوا على إضافات على أجورهم ورواتبهم التقاعدية بلغت من 11 إلى 45 دولاراً في الشهر. لكن المخولين الاستفادة من تلك الإعانات في المدن خسروا، وخسروا بشدة[12]. وبموجب ذلك سيحصل فقط ثلث العشرة ملايين محتاج، بمن فيهم المحاربون القدامى والمعاقون، على تعويضات كاملة على إعاناتهم. وفوق ذلك، كانت الدولة تخطّط أيضاً لتخفيض الدعم للتعليم، حيث لم تعد تكفل التسجيل المجاني في الكليات المناطقية. كما أُلغي

قانون دعم الشركات التجارية الصغيرة، وكذلك القوانين التي تحمي سكن المواطنين. أما الشيء الوحيد الذي قرّر الكرملين الإبقاء عليه فهو المساعدات الخاصة بتكلفة السكن، فالكثير من المواطنين الروس لم يكونوا قادرين على دفع إيجار سكنهم بالكامل.

عندما كان الدوما يقرّ القانون الخاص "بتحديث" المساعدات الاجتماعية، كان المبنى مطوّقاً بمجموعات من القوات المسلحة. كانت تلك هي المرة الأولى منذ أمد طويل التي احتاج فيها النواب لحماية من الجماهير الغاضبة، التي هتفت بشعارات مناهضة لبوتين. قاوم اتحاد النقابات المستقلة الإصلاحات الاجتماعية وبدأ بحشد الناس. ثم بدأ الحكام بالإفصاح عن انتقادهم للإصلاحات. حتى أن بعض الأعضاء البارزين في حزب روسيا المتحدة ثاروا على الأمر، من بينهم نائب الناطق باسم الحزب جورجي بوس، الذي قال: "استراتيجية الحكومة صحيحة، لكن تنفيذها خاطئ من البداية حتى النهاية"[13].

كان الإصلاح أشبه بدلو من الماء البارد بالنسبة للشعب، لأن المساعدات الاجتماعية كانت تعوّض إلى حدٍّ ما أجوره ورواتبه التقاعدية الزهيدة. وكانت المساعدات بالنسبة للكثير من الناس تمنحهم مكانة اعتبارية (مثل الاستخدام المجاني لوسائل النقل في المدن للمحاربين القدامى). من بين أولئك المشتركين في أحد الاستطلاعات، 61 بالمائة كانوا يشعرون بأن الدولة من خلال استبدال المساعدات بالتعويضات المالية كانت توفّر المال على حساب الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع (29 بالمائة فقط كانوا يعتقدون بأن ذلك يهدف إلى تحسين نصيب تلك الشرائح، و10 بالمائة لم يكن لهم رأي)[14]. كالعادة، كانت السلطات "تحلّ" مشكلة ما من خلال إصلاح اجتماعي دون التفكير في تأثيره على الظروف المعيشية للمواطنين الأكثر فقراً. وفي هذا السياق كتب إيفان بريوبراجينسكي "هذه سياسة جديدة تهدف إلى تخفيض تكاليف الميزانية على حساب المواطنين الأشد فقراً"[15].

كانت الحكومة تتخلّص من التزامات باقية من زمن الاشتراكية. لكن الرأسمالية، التي كانت الحكومة تدفع المجتمع نحوها، كانت مبنية على مبدأ "انقذ نفسك". لم تكن السلطات تعمل على إيجاد ظروف مناسبة للناس كي يهتموا

بأنفسهم من خلال مبادرات خاصة. وهكذا، بدأ المواطنون يتساءلون لماذا تمّت التضحية بالفقراء دوناً عن بقية شرائح المجتمع. لماذا لم يبدأ الإصلاح بالإساءات الفاضحة للطبقة البيروقراطية، و"الثقوب السوداء" في الميزانية الفدرالية، والسرقة الهائلة للمساعدة المخصصة للشيشان؟ وأخيراً، لم يستطع الناس إلا أن يتساءلوا: لماذا بدأت الحكومة بالتخلّص من المساعدات الاجتماعية في وقت كانت فيه روسيا تتمتّع بتدفّق أموال النفط؟

وفي نفس الوقت، كان الكرملين يوسّع من الامتيازات الاجتماعية لمسؤولي الحكومة مطبقاً المبادئ الداروينية على المجتمع. كان المتقاعد العادي يحصل شهرياً على مساعدة اجتماعية قيمتها 1.100 روبل (حوالى 38 دولاراً)، والوزير الفدرالي 85.000 روبل (3.000 دولار)، والإداري الحكومي العادي 42.640 روبلاً (1.487 دولاراً)[16]. وهكذا، يبدو جلياً أن الإصلاحات الاجتماعية التي شرّع لها الكرملين ستعمل حتماً على توسيع الهوّة الهائلة مسبقاً بين الأغنياء والفقراء.

بالطبع، كان المراقبون مهتمين بالسؤال التالي: ما هي احتمالات حدوث توتّر اجتماعي؟ كانت الغالبية العظمى من الشعب الروسي قلقة من الإصلاحات، إذ إن الناس كانوا يشعرون بأنها لا تلبي احتياجاتهم[17]. لكنهم، مع ذلك، لم يكونوا مستعدين للاحتجاج في العام 2004، حيث قال 56 بالمائة من مجموع المشتركين في أحد الاستطلاعات بأن "الحياة صعبة، ولكن ممكنة"، في حين اعتبر 20 بالمائة منهم بأن الوضع كان كارثياً، بينما كان العشرون بالمائة الباقون يعتبرون بأن الوضع مقبول إلى حدٍّ ما. كما ارتفع مؤشر عدم الرغبة في الاحتجاج من 63 بالمائة في العام 2003، إلى 67 بالمائة في 2004. في حين أن 21 أو 22 بالمائة فقط من المشتركين كانوا مستعدين للانضمام إلى الاحتجاجات، و19 بالمائة فقط كانوا يعتقدون بأن الاحتجاجات الجماهيرية مرجّحة[18].

بيد أن هذه اللامبالاة الشعبية كانت مضلّلة. فمع استمرار الإصلاحات الاجتماعية غير الشعبية - وخاصة، عندما ستبدأ الإصلاحات المتعلقة بخدمات

الإسكان - يمكننا أن نتوقع ازدياداً في الاحتجاج. والأكثر قابلية للاحتجاج هـم أولئك الذين ينتمون إلى فئات ليست فقيرة إلى الدرجة التي تؤهّلها للحصول علـى المساعدات والتعويضات المالية، أي الشـرائح الـدنيا والمتوسـطة مـن الطبقـة الوسطى[19]. وإضافة إلى ذلك، فإن احتجاجات بعض الطبقات الاجتماعية علـى التحوّل إلى قوى السوق يمكن أن تزيد من حدّة استياء شرائح أخرى مـن عـدم تحقيق آمالها بالديمقراطية.

هل شعر الفريق الحاكم بالتوتر الاجتماعي المتنامي؟ بلا شك. ولذلك قـرّر الفريق بأن الطريقة الأمثل لمعالجة الإصلاحات غير الشعبية تكمن في السيطرة على المجتمع بشكل كامل، وفي نفس الوقت فتح قنوات لتنفيس غضب المحـتجّين. و لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تكون فيها السلطات أسيرة الـوهم القائـل بـأن الاحتجاجات يمكن السيطرة عليها، وليس هذا فقط بل إنها تستطيع الاستفادة من هذه الاحتجاجات لخدمة أغراضها الخاصة.

بدأ الكرملين العمل بشكل جاد من أجل اجتثاث جذور الاضطراب المحتمـل قبل حدوثه. فكوّن أجنحة يمينية ويسارية ضمن حزب روسيا المتحدة، وشوّه سمعة الحزب الشيوعي، وعزّز من احتذاب رودينا للناخبين اليساريين، وشـكّل أحزابـاً مروّضة للتأثير على الناخبين الفاعلين، وسيطر على النقابات، وهذه كلها مجرد أمثلة قليلة على الجهود التي بذلها. ودعونا نضيف رسم صورة العدو الأول والأخير، أي الطبقة المتنفذة، كوسيلة لتحويل الاستياء إلى أماكن لا تهدّد النظام.

ولكن، للإدارة دائماً حدودها. فمن المستحيل بالنسبة للنظـام بعثـرة كـل أشكال الاحتجاج الاجتماعي ضد أفعالها. حيث تتشكّل دائماً أشكال جديدة من العصيان - مثل إضرابات الجياع - يصعب التحكّم بها. وهناك كذلك الحركـات المتطرفة التي تظهر بين الشباب، التي يمكن أن تمثّل الشرارة لاضـطرابات أوسـع. و"اليسار الجديد" الذي خرج إلى شوارع موسكو كان خير دليل على إمكانية مثل هذا السيناريو. وثمة مصدر آخر للقلق، إنهم القادة الذين صنعهم النظام، والـذين يمكن أن يتخلصوا من سيطرته، ويقودوا موجة جديدة محتملة مـن الاحتجـاج، مهددين النظام نفسه.

إن نظام الحكم المبني على أساس آلية السير الناقل، الذي يكون فعالاً في الظروف المستقرة، غير قابل للسيطرة في أوقات الأزمات ويميل إلى الردّ بعنف على الاحتجاج الشعبي، الذي سيزيده عنفاً. صحيح أن منابع القلق والاضطراب في المجتمع المتشظي لم تكن تشكّل تهديداً جدّياً للكرملين في تلك المرحلة، والسلطات كان بإمكانها أن تنام بهدوء وسكينة، إلا أن المستقبل غير مضمون، إذ قد يحدث أي شيء يفسد عليها ذلك النوم. بعبارة أخرى، بعد أن دمّر الفريق الحاكم الآليات القديمة للاستقرار الاجتماعي دون التفكير في آليات جديدة، أعطى بذلك القوة الدافعة لتحوّلات بنيوية مستقبلية في سلوك المجتمع.

عندما كانت روسيا تعيد انتخاب زعمائها، كان ميخائيل خودوركوفسكي ما يزال قابعاً في سجنه. اعتقد الكثيرون بأن رئيس يوكوس سيُطلَق سراحه بعد الانتخابات، وأن قضية يوكوس ستنتهي بهدوء. لكن هذا لم يحصل. فقد قرّر الكرملين تغيير أسلوبه والسعي للحصول على الشركة النفطية الهائلة، وهذا يعني تغيير مالكيها وإدارتها. من هنا، فالمصالح السياسية التي سادت في بداية قضية يوكوس استُكملت الآن بدوافع اقتصادية.

كان خودوركوفسكي قد أصابه الإرهاق من المقاومة وبدأ يسعى للتسوية مع النظام. وهذا ما ظهر في رسالتيه المليئتين بالندم اللتين بعث بهما إلى الرئيس. يحبّ السجناء الروس إرسال الرسائل إلى السلطات العليا، فقد بعث في السابق زعيما الحزب الشيوعي كامينيف وزينوفيف رسائل مشابهة إلى ستالين بعد أن أمر بسجنهما، وهذا التشابه يضيف مسحة من اليأس والحزن إلى الوضع الحالي. إليكم النقطتان الأساسيتان اللتان تضمنتهما رسالة خودوركوفسكي التي بعث بها من السجن: الليبراليون هم المسؤولون عن إخفاقات التحوّل الروسي وإذا لم يثبتوا براءتهم أمام المجتمع، فعليهم أن يغادروا المسرح السياسي؛ الرئيس هو السلطة الوحيدة وعلى المرء أن يتوافق معه. لقد كتب رئيس يوكوس بتواضع ذليل "الرئيس هو المؤسسة التي تضمن وحدة واستقرار الأمة... وتاريخ البلد يعلّمنا أن السلطة

الفاسدة أسوأ من عدمها"[20]، من الواضح أن السجن علّمه أن "يتـذكّر" كيـف يكون مرناً. وعلى أي حال، ليس هناك ما يثير الاستغراب، إذ سبق وحطّمت السجون الروسية رجالاً أفضل منه.

في رسالته، كان خودركوفسكي يريد أن يقول: "إنني أتخلى عن طموحاتي السياسية. دعني أخرج واغفر لي"[22]. لكن بوتين لم يردّ على الرسالتين النادمتين، وقضية يوكوس اكتسبت زخماً جديداً. كان النظام يريد من خودوركوفسكي أكثر من الأسف والندم؛ كان يريد أملاك أكبر شركة للنفط في روسيا.

لم تأتِ الرسائل بالحرية إلى رئيس يوكوس، لكنها أثارت جدلاً محموماً حول مصير الليبرالية في روسيا بين الليبراليين "القدامى" من جيل يلتسين، بما فيهم غايدار، وتشوبايس، ونيمتسوف. أعلن الليبراليون بأنه ليس لديهم ما يدعوهم للأسف. وهذا ما صرّح به تشوبايس في مقابلة له مع صحيفة الفاينانشال تايمز، حيث قال بسخرية: "دعوا خودوركوفسكي يندم على خطاياه، أما أنا فسأعالج خطاياي بنفسي"[23].

نشر ييغور غايدار ردّه على خودوركوفسكي، مؤكداً عدم موافقته على أن الليبراليين يتحملون مسؤولية كل الإخفاقات، رغم أنه شخصياً لم يكن يحاول التملّص من المسؤولية عن تطوّر البلد. لكن الأخطاء المحددة التي ارتكبها الليبراليون في الحكومة لم تكن تعني، بحسب غايدار، انهيار الليبرالية في روسيا، وأنا أتفق معه في هذا الأمر بالكامل. ورداً على أولئك الذين استنتجوا بأن الليبرالية كانت تعيش مراحلها الأخيرة، قال غايدار: "هذا لن يحدث!"[24].

بدا تفاؤل غايدار فيما يتعلّق بمصير الليبرالية بأنه غير واقعي. فالوضع في روسيا كان يتطوّر في الاتجاه المعاكس تماماً. وكل الذين كانوا يأملون في البقاء في الساحة السياسية غسلوا أيديهم من الأفكار الليبرالية حتى، لا سمح الله، لا يُنظَر إليهم على أنهم ينتمون إلى معسكر الفاشلين. أن تكون ليبرالياً في روسيا في العام 2004 كان يعني أنه مقدّر عليك البقاء معزولاً في غيتو سياسي. كما بدأت

الصحافة الرسمية، المقربة إلى الكرملين، والأحزاب وزعماؤها بمضايقة كل من لم يتخلَّ عن صلاته بالليبراليين. وهكذا، أصبح الليبراليون مسؤولين عن كل الأشياء السيئة التي حدثت في روسيا. لكن ما يثير الاستغراب فعلاً هو أن الهجوم على الليبرالية حدث في الوقت الذي كان فيه الرئيس يجدّد إصلاحاته الليبرالية. وهذا دليل إضافي على مدى تشابك وتعقُّد الواقع السياسي الروسي وكيف أنه لا ينسجم مع الأفكار المتطابقة.

غير أن خودوركوفسكي كان محقاً على الأقل في أمر واحد: كانت هناك أزمة في الليبرالية الروسية. مضى على وجود الليبراليين في الحكومة أكثر من عشر سنوات ولم ينجحوا في القيام بإصلاحات تدعم الديمقراطية في روسيا، وتحسّن من الظروف المعيشية للمواطنين العاديين. وتحت شعار الليبرالية التي روّج لها "ليبراليو الليموزين"، كما دعتهم الصحافة، ترسّخت الرأسمالية النخبوية في البلد، الأمر الذي أدى إلى انحلال المجتمع.

وفي هذا السياق، يبرز السؤال التالي: هل كان أولئك الذين اقتصروا في توجهاتهم على التحوّلات الاقتصادية ونسوا كل ما يتعلق بالمؤسسات الديمقراطية ليبراليين أساساً؟ هل كانوا ليبراليين عندما اعتمدوا، مثل تشوبايس، ديكتاتورية زعيم الكرملين؟ وإضافة إلى ذلك، دعونا لا ننسَ أن التكنوقراطيين الذي أتوا إلى الحكم مع يلتسين لم يحصلوا على سلطة كاملة أبداً. وأن حكومة غايدار دامت سنة واحدة فقط. عبارة أخرى، بعد سقوط الشيوعية، كانت روسيا ما تزال تُدار بواسطة نخبة سوفياتية تعلّمت كيف تتفوّه بشعارات ليبرالية. من هنا، يمكننا أن نخلص إلى القول بأن روسيا لم تتبع يوماً سياسة ليبرالية بكل ما في الكلمة من معنى، بل استغلت اسمها لتمويه مصالح الطبقة الحاكمة. ولهذا السبب، كان طبيعياً أن يرفض المجتمع "الليبرالية الروسية" هذه.

ترافقت الهجمات الحادة على الليبراليين مع ظهور بدعة روسية جديدة؛ هذه المرة، محافظة جديدة. لطالما وُجدت النزعة المحافظة في روسيا، لكنها كانت إما

قومية الطابع أو شيوعية، أو بعبارة أخرى، إيديولوجية العودة إلى الأزمنة السوفياتية وما قبل السوفياتية. أما مبتكرو هذه المحافظة الجديدة الموالون للكرملين فقد حاولوا تبرير الحاجة للحفاظ على الوضع الراهن[25].

وإليكم حججهم الرئيسة: قال المبررون، معتبرين انتقاد النظام محاولة ساذجة للوصول إلى الكمال. أولاً، الديمقراطية المثالية مستحيلة. ثانياً، تطوّر الديمقراطية تطوّر تدريجي دائماً، مشيرين إلى وجود العبودية في القرن الأول من الديمقراطية في أميركا. ثالثاً، لا يوجد بديل ديمقراطي ليبرالي للنظام الروسي. كما أكّد المحافظون الجدد على أن روسيا مهدّدة من قبل بديل قومي أو شيوعي.

كانت المحافظة الجديدة في روسيا نوعاً من الموالاة للنظام بالنسبة للطبقة السياسية. والمحافظون الجدد كانوا يصرّون على ذلك مهما كان الزعيم: النظام على حق وكل البدائل أكثر سوءاً. قالوا ذلك في عهد يلتسين وكرّروه في عهد بوتين.

رغم أنها تبدو براغماتية ظاهرياً، إلا أن المحافظة الجديدة الروسية، في واقع الأمر، تشوّه الواقع وتعيق الابتكار. كانت محافظة تهدف إلى التحديث من خلال العودة إلى الدولة التقليدية. وكان بإمكانها بسهولة أن تكون قاعدة للعودة إلى الديكتاتورية، طالما أن "النظام كان دائماً على حق"، وأن كل ما كان موجوداً منطقي. كان المحافظون الجدد - سواء أكان ذلك مقصوداً أم لم يكن - يؤجلون مسألة متابعة تحوّل روسيا، مركزين اهتمام المجتمع والطبقة السياسية على أمر واحد فقط هو القبول المذعن لما هو موجود. وعلى هذا الأساس، كان من المستحيل بالنسبة لهؤلاء المحافظين الجدد أن يصبحوا - في تجسّدهم التالي - ديمقراطيين اجتماعيين أو ليبراليين. إنها ليست سوى قصة قديمة عن الصراع على البقاء في بلاط القيصر بأي ثمن.

وبدأ الفصل الثاني من المسرحية التي تُدعى يوكوس. في حزيران عام 2004، طالب وزير الضرائب بأن تدفع الشركة 3.4 مليار دولار كضرائب وغرامات سابقة من العام 2000. ثم تلقّت يوكوس ضربة أخرى من الخلف جاءت من

رومان أبراموفيتش، الذي فسخ اندماجه مع يوكوس وحاول الاستفادة من محنتها. اهتزّ السوق الروسي بقوة. فخرج بوتين عن صمته بشأن قضية يوكوس، في محاولة منه لتهدئة الأمور، وأعلن في أوائل حزيران بأن "الحكومة لم تكن مهتمة بإفلاس يوكوس". وعلى الفور، رفع تصريحه هذا أسعار أسهم يوكوس، وأعطى الأمل بأن الرئيس كان ينوي الحفاظ على الشركة. بيد أن الهجمات على يوكوس بدأت من جديد، بعد بضعة أيام فقط من ذلك. فأرسل وزير الضرائب فاتورة ضخمة أخرى، هذه المرة للضرائب التي لم تُدفَع في العام 2001؛ أي 3.4 مليار دولار أيضاً. كانت مهزلة فاضحة، لأن الشركة لم تكن تستطيع دفع ديونها وممتلكاتها مجمَّدة. ثم تكرّرت هذه الأمور عدّة مرات أخرى. وبفضل التقلّبات المفاجئة في أسعار أسهم يوكوس، ربح بعض الأشخاص أموالاً طائلة.

استمر مجلس إدارة يوكوس وخودروكوفسكي في محاولة الوصول إلى اتفاق مع الكرملين. حتى أنهما طلبا من شخص خبير واسع النفوذ، فيكتور جيرشتشينكو، رئيس سابق للبنك المركزي، بأن يتولى رئاسة مجلس إدارة الشركة. ثم طلبا من رئيس الوزراء الكندي السابق جان كريتيان التوسّط لهما مع الكرملين. لكن يوكوس كانت مخطئة في ظنها بأنها تستطيع التفاوض مع الكرملين، الذي طلب رضوخاً كاملاً لشروطه.

واستمر تفتيش مكاتب يوكوس، مصحوباً بقوات خاصة، كوسيلة للمزيد من الضغط على يوكوس. وانخفض رأسمال الشركة - الذي كان منذ وقت قريب يبلغ 40 مليار دولار - إلى 16 مليار دولار بحلول صيف العام 2004. وإلى جانب يوكوس، بدأ السوق الروسي يشهد انخفاضاً في نشاطه الاقتصادي؛ ففي ربيع العام 2004، خسر السوق الروسي نحو 30 بالمائة، أي مليارات الدولارات. وبدأ المستثمرون بالهرب من البلد. بينما حافظت الحكومة على هدوئها، وكأن شيئاً لم يكن.

أخيراً، في تموز بدأت محاكمة خودوركوفسكي وشريكه بلاتون ليبيديف[26]. قام خودوركوفسكي بخطوة أخرى تجاه السلطات وعرض تقديم 44 بالمائة من الأسهم التي يملكها في الشركة للبيع بغية دفع ديون الشركة. لكن السلطات

تجاهلت عرضه. سخر الصحفيون من الأمر وقالوا بأن يوكوس ستصبح شفافة إلى درجة أنها ستختفي كلياً. وفي هذا الخصوص، ذكر بروس ميسامور، المسؤول المالي في الشركة، بأن "تصرفات الحكومة الروسية دفعت الشركة الروسية الأكثر موثوقية إلى حافة فقدان القدرة على دفع ديونها وربما إلى حافة الإفلاس"[27]. وبذلك بدا أن تحويل ملكية وإدارة الشركة إلى ممثلين عن الحكومة أمراً محتوماً. والسؤال هو كيف سيتمّ ذلك، من خلال إفلاس الشركة أم من خلال شيء آخر. ونتيجة لذلك، أظهر القادرون على الشراء اهتمامهم بالأمر، حيث بدأ بعض المستثمرين الغربيين بزيارة موسكو بشكل متكرّر، بانتظار الفرصة المناسبة للحصول على قطعة من إمبراطورية يوكوس. يبدو أن محنة شركة النفط الروسية لم تثبط من عزيمة كل الأوساط الاقتصادية الغربية، حيث أبدت على الأقل بعض الشركات النفطية الغربية الكبرى استعدادها للاستثمار في بيئة خطرة من الناحية السياسية، دون أن يفزعها انعدام الضمانة في البلد.

في نهاية تموز العام 2004، قرّرت الحكومة بيع ياغانسكنيفتغاز - الشركة الأساسية في يوكوس، التي كانت تنتج 60 بالمائة من النفط الإجمالي للشركة - من أجل تسوية الديون الضريبية. لولا هذه الشركة، لكانت يوكوس في ورطة حقيقية. والآن أصبح السؤال هو، من سيحصل على بقايا إمبراطورية خودوركوفسكي النفطية؟ لم يكن ثمة شك بأنها ستذهب إلى مؤسسات قريبة من الكرملين. في تلك الأثناء، قرّرت السلطات الروسية استئجار شركة غربية، هي دريسدنر كلينوورت واسيرتسن، من أجل تقييم الممتلكات الأساسية ليوكوس، ومن أجل إنتاج انطباع لدى الناس بعدم تحيّزها. لكن هذه كانت إشارة واضحة إلى رغبة بوتين بالحفاظ على المظاهر، التي لم تعد تغش أحداً أصلاً.

على أي حال، يتبيّن لنا من خلال طريقة سير الأحداث بأنه لم يكن هناك اتفاق ضمن يوكوس وكذلك ضمن الحكومة حول كيفية التصرف. فبعد زجّ خودوركوفسكي في السجن، فقدت الشركة توازنها، لأن كل شيء في الشركة كان يعتمد على رئيسها، الذي أسّسها وفق أسلوب حكم الرجل الواحد. وهذا ما فجّر النزاعات والتناقضات ضمن مجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمدراء

حول كيفية الاستمرار[28]. لقد سببت الشركة المقطوعة الرأس عدة مراكز للنفوذ، وفقدت القدرة على المقاومة. لكن النظام أيضاً لم يكن يملك خطة لما سيفعله مع هذه الشركة القابضة. صحيح أن الكرملين كان هو من أعطى الأمر - وذلك واضح - بالهجوم على خودوركوفسكي، إلا أن تفاصيل الحملة على يوكوس لم تكن منسّقة. فبعض الأعضاء في الحكومة حاولوا استغلال المشكلة الضريبية من أجل إرغام خودوركوفسكي على إطاعة قواعد الكرملين. وكان البعض الآخر، إلى جانب شركائهم الشركاتيين، يلهث وراء أملاك الشركة. بينما كان آخرون يحلمون بتأميمها. نفس الاضطراب الذي كان موجوداً ضمن يوكوس كان موجوداً ضمن الحكومة[29]. إن غياب التنسيق بشأن يوكوس، ووجود مواقف متباينة اتجاهها داخل الكرملين دفعا بالمراقبين إلى الاستنتاج بأن الرئيس فقد سيطرته على حاشيته[30]. لكن الأمر لم يكن على هذا النحو. كان بوتين متردداً حول مسألة أي مجموعة في حاشيته ينبغي أن تحصل على الجائزة؛ أي السيطرة على امبراطورية خودوركوفسكي السابقة.

في تلك الأثناء، أكّد تعيين إيغور سيتشين، حليف بوتين الوثيق، رئيساً لمجلس إدارة شركة روزنيفت الحكومية بأن رفاق بوتين كانوا قد بدأوا تحويل نفوذهم السياسي إلى نفوذ اقتصادي. كان فريق بوتين يسعى للسيطرة على "المقدرات الاستراتيجية"، لأن الدولة، من وجهة نظر أعضاء الفريق، هي الوحيدة القادرة على التحكّم بالموارد الطبيعية، المصدر الأساسي لميزانية الدولة. ولكن، كان هناك دافع آخر أيضاً: أن يضمنوا لأنفسهم موقعاً مفيداً في الصراع على السلطة في الانتخابات التالية[31]. بالطبع، كان الهدف هو السيطرة على الموارد الطبيعية التي تمثّل أساس الاقتصاد الروسي. يبدو أن القاعدة القديمة للتطوّر الروسي لم تتغير: لطالما ترافق تغيير مواقع النخبة في روسيا مع إعادة توزيع الأملاك. لم يعتمد فريق بوتين على هذه القاعدة في ولايته الأولى، وعلى ما يبدو كان مستعجلاً لتحقيق هدفه هذه المرة. لقد كتب أحد الصحفيين "كلهم كانوا يضعون نصب أعينهم التحوّل إلى الأعمال التجارية الخاصة، والسؤال الأهم هو ما إذا كانت روسيا ستشهد ظهور أي نخب جديدة قبل العام 2008"[32]. وعلاوة على ذلك، كانت

هناك إشارات أخرى تدلّ على أن التحضيرات كانت تسير على قدم وساق من أجل جولة جديدة من الخصخصة. فقد وافقت الحكومة على بيع حصة الدولة في شركة لوكويل، وتمّت أخيراً المصادقة على قرار خصخصة شركة إيروفلوت. كان المسؤولون الجدد مستعدين لكي يصبحوا متنفذين جدد، ويوكوس كانت واسطتهم الأساسية لتحقيق ذلك.

لقد أظهرت المسرحية التي دارت حول إمبراطورية خودوركوفسكي بأن السلطات كانت تعاني من صعوبات في إعادة توزيع الأملاك، ولقد كانت ما تزال تبحث عن طرق لتبرير ذلك. على أي حال، حتى صيف العام 2004، لم يكن بوتين قد قرّر بعد كيف سيتمّ تنفيذ السيطرة على يوكوس؛ بأن يجعلها شركة نفط وغاز حكومية قابضة جديدة تنوي غازبروم تكوينها، أو شركة شبه حكومية، أو شركة خاصة ولكن موالية للنظام؟ ولم يكن مؤكداً أية مجموعة في الفريق الحاكم ستفوز في المعركة على الموارد الطبيعية الاستراتيجية. لكن المؤكد في الأمر هو أن الصراع حول يوكوس، وحول إعادة توزيع الأملاك في المستقبل قد قسّم حاشية بوتين. كانت يوكوس ساحة المعركة التي ستقرّر التوازن المقبل للقوى السياسية، والعلاقات بين النظام والشركات التجارية.

إن تطهير الساحة النخبوية الروسية لم يكن يعني أن السلطات الفدرالية ستعامل المستثمرين الأجانب بنفس الأسلوب. أظهر بوتين اهتمامه بالاستثمار الأجنبي وبدا بأنه - في بعض الحالات - يفضّل التعامل مع الشركات الأجنبية، التي لم تكن لديها طموحات سياسية. كان هناك شرط واحد لكي تعمل الشركات الأجنبية بأمان في روسيا: عليها أن تحصل على موافقة الرئيس على الصفقة[33].

يبدو أن خودوركوفسكي نفسه أدرك بأنه فقد يوكوس. والآن، أصبح مصيره الشخصي في خطر. في تصريحه أمام المحكمة، وعد خودوركوفسكي: "سأثبت بأن التّهم لا أساس لها من الصحة" ولكن، لم يعد هناك أحد يهتمّ بأدلته.

في 4 تموز من العام 2004، بعد تأجيلات كثيرة، اجتمع بوتين أخيراً مع ممثلين عن الشركات الكبرى. كان هذا اللقاء مختلفاً بشكل ملفت للنظر عن اللقاءات السابقة التي جمعت بين الرئيس وكبار الأثرياء. ففي السابق، كان هؤلاء يجلسون حول مائدة مستديرة كبيرة في واحدة من أكثر القاعات فخامة في الكرملين ويتبادلون النكات. وكان بوتين يدور عليهم ويصافح كل واحد منهم يداً بيد، مظهراً احترامه لهم. وكان يصغي لهم بانتباه وحتى يسمح لهم بمجادلته. لكن بوتين هذه المرّة، بعد عقوبة خودوركوفسكي العلنية، اتخذ أسلوباً مختلفاً. جُمع الأثرياء في غرفة متواضعة وتُركوا ينتظرون. وعندما دخل الرئيس، لم ينظر إلى أي منهم وجلس في منتصف أحد جوانب طاولة مستطيلة مقابل رجال الأعمال الصامتين المصطفّين في الجانب الآخر. بدأ بوتين الاجتماع بتهذيب ولكن ببرود، محدقاً في محاوريه. وأمام نظرته المتفرسة التي لا تطرف، أصابهم الضعف والتردّد. بالأمس القريب فقط، كان هؤلاء هم الأكثر نفوذاً في روسيا، والآن يبدون كأطفال في المدرسة سُمح لهم بالدخول إلى غرفة استراحة المدرسين[34]. إن شكل وأسلوب الاجتماع قُصد منهما إظهار أن الرئيس تنازل وقبِل استقبالهم من أجل إعطائهم اقتراحاته، التي بدت مثل الأوامر.

أثار اللقاء شكوكاً بأن الكرملين كان ما يزال مهتماً بسياسة التنسيق مع الشركات التجارية، أي أنه كان يتعامل مع المنظمات التجارية كشركاء أساسيين في النظام[35]. في المراحل الأولى من رئاسة بوتين، كانت الحكومة تدعم المنظمات التجارية؛ وخاصة الاتحاد الروسي للصناعيين والمقاولين، الذي كان يرضي الكرملين لأنه كان يسيطر على الشركات التجارية، وفي نفس الوقت كان مفيداً للشركات لأنه كان يمثّل قناة للتواصل مع النظام[36]. ولكن، سرعان ما تبيّن أن الكرملين استبدل أسلوب الحوار بأسلوب الفرض والأمر. ولم تكن المنظمات التجارية، بسبب تناقضاتها الداخلية وتنوع مصالحها، قادرة على لعب دور الشريك الصغير للنظام بشكل جيد.

وفي الوقت نفسه، أوضح الفريق الحاكم بجلاء أن مبدأ المسافة المتساوية، الذي أرساه بوتين في السابق كنموذج لسلوك الشركات التجارية، لم يعد مناسباً. وعلى

هذا الأساس، وضع سيرجي ستيباشين، رئيس غرفة تدقيق الحسابات، أسلوباً جديداً لسلوك رجال الأعمال؛ فأصبح رجل الأعمال "الصالح" لا يتجنّب السياسة ويدفع الضرائب فقط، بل يشارك في المشاريع الاجتماعية للدولة[37]. وهكذا، اندفع كل رجال الأعمال الكبار للبحث عن "مشاريع اجتماعية مسؤولة" كي تتركهم السلطات وشأنهم ويحبهم الشعب أكثر، فخرجوا بأفكار خيرية، مثل مساعدة دور اليتامى وبناء مجمعات رياضية. وكانت هذه المقترحات تجمعها صفة مميزة واحدة: كان التمويل – غالباً – يأتي من صندوق الشركة، وليس من الأملاك الشخصية لرجال الأعمال.

على أي حال، لم يكن بوتين قد حدّد موقفه بشكل نهائي تجاه الشركات التجارية. كان واضحاً عدم حبه للأثرياء المتنفذين، لكنه كان يدرك بأنهم القوة المحركة للاقتصاد الروسي. ولم يقرّر بعد ما إذا كان سيجعل من قضية يوكوس المعيار أم الاستثناء. فإذا كانت تلك القضية تمثّل بداية لممارسة تقليدية، فمن سيكون الضحية التالية بين "المتنفذين"؟ وهل ستقف السياسة التدخّلية عند حدّ الموارد الطبيعية أم أنها ستتوسع إلى مجالات اقتصادية أخرى؟ صحيح أن بوتين استمر في وجهته الليبرالية، إلا أن قضية يوكوس أوجدت شكلاً جديداً من المنطق سيكون من الصعب إيقافه.

ولم يقرّر بوتين كيف سيتعامل مع الخصخصة: ما إذا كان سيجعلها شرعية بشكل كامل؛ مرغماً الأثرياء على دفع بعض الضرائب على الأملاك التي حصلوا عليها بثمن بخس، ومعيداً التفكير في مشاريع الخصخصة الأكثر إثارة للريبة؛ أو إذا كان سيحافظ على غموض موقفه من الخصخصة، مبقياً الأثرياء "المتنفذين" معتمدين بشكل كامل على إرادة النظام. لقد كان متردداً.

وما يؤكد حيرته وتردّده هو التقرير الذي أعدته غرفة تدقيق الحسابات في حزيران عام 2004 حول 140 قضية خصخصة. جاءت نتائج تحقيق الغرفة مخيبة لآمال أولئك المتعطشين للدماء. أولاً، استنتج المحاسبون بأن الدولة خسرت 1.6

مليار دولار فقط من الخصخصة، في حين أن شركة سيبنيفت التي يملكها أبراموفيتش وحدها خسرت من قيمتها 1.5 مليار دولار. كان واضحاً أن المحاسبين يقلّلون من قيمة خسارة الدولة من الخصخصة. ثانياً، قال المحاسبون بأن الأشخاص المذنبين في قضايا خصخصة غير شرعية، في 89 بالمائة من الحالات، كانوا مسؤولين حكوميين وليسوا رجال أعمال. وهذا الاستنتاج قوّض ثورة الكرملين على الطبقة المتنفذة من أساسها. لم يكن الرئيس، فيما يبدو، مستعداً للقيام بإجراءات واسعة النطاق ضد الأثرياء، على الأقل في صيف العام 2004. لكنه، مع ذلك، لم يكن مستعجلاً لوضع حدّ للماضي المضطرب.

في تلك الأثناء، طالب رئيس غرفة تدقيق الحسابات، ستيباشين، باتخاذ إجراءات حاسمة ضد "المتنفذين"، كان منها استعادة ممتلكاتهم. وقد هاجم ستيباشين أبراموفيتش بشكل خاص، لكن بوتين لو وافق على التحقيق مع أقرب أصدقاء عائلة يلتسين، لوجدت غرفة التدقيق نفسها خارج اللّعبة. على أي حال، فبوتين لم يمنح ستيباشين الحرية المطلقة. كان بوتين ما يزال يفكّر (أسلوبه المعتاد). لكن غموض موقفه هذا وسّع المجال أمام إجراءات البيروقراطيين الفاسدين الذين ابتزّوا الشركات التجارية الروسية، فهربت من البلد وأخذت أموالها معها بعد أن فقدت ثقتها في المستقبل[38].

تسبّبت سياسات الكرملين تجاه الشركات التجارية الكبرى خلال العام 2004 بالصداع للمراقبين. فالدولة، من جهة، زادت من سيطرتها على الاقتصاد، حيث استعادت غازبروم الأملاك التي سبق لها أن باعتها. وأعلن رئيس غازبروم، ألكسي ميلر، عن تكوين شركة غازبرومنيفت، التي ستدير الموارد الطبيعية الاستراتيجية. وأوقفت الدولة خطة تشوبايس لإعادة هيكلة شركة الكهرباء الروسية RAO UES. وفوق كل ذلك، كانت تحاول علناً السيطرة على يوكوس. ولكن، من جهة أخرى، وافق بوتين شخصياً على بيع جزء من أسهم الدولة في شركة لوكويل لشركة مستثمرة أميركية، هي كونوكوفيليبس. كما تمّ نشر قائمة بالشركات التجارية المملوكة من قبل الدولة التي تعرضها الحكومة للبيع، بما فيها أسهم سفيازينفيست وأيروفلوت، الأمر الذي يثبت استمرارية عملية الخصخصة. هذه

السياسة المتناقضة أنتجت انطباعاً بعدم وجود تنسيق في الإدارة فيما يتعلق بقواعد اللّعبة. وهكذا استمر الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد وفي الحق في الملكية الخاصة.

أما كيف سترّد الشركات التجارية على الوضع الجديد، فهذا لم يتقرّر بعد. في ذلك الوقت، حاول المتنفذون الذين لم يكونوا يشعرون بالأمان مهادنة السلطة التنفيذية، وإثبات ولائهم للنظام وكل أعضائه. وهذا لم يزدْ إلا من اتكال "المتنفذين" على السلطة؛ مع كون الفساد هو النتيجة الحتمية لهذا النوع من العلاقة. والمرء هنا لا يمكنه استبعاد الخيار الذي قد تتخذه الشركات التجارية الروسية في سعيها للأمان، وهو التحوّل إلى الأجهزة الأمنية لحمايتها، وعقد تحالف جديد وخطير بين المال والإكراه. وهذا التحالف قد يتخذ اتجاهين مختلفين: ضد المشاعر الشعبوية في المجتمع، وفي الوقت نفسه ضد زعيم إصلاحي قد يحاول تطبيق قواعد أكثر شفافية للّعبة، رافضاً الصفقات القديمة بين جهاز الدولة والمال. وبهذه الطريقة ستجعل الشركات التجارية من نفسها أكثر اعتماداً على القوة والبيروقراطية، وستصبح أقل حصانة. أما الطريقة الأخرى، فهي أن تحرّر نفسها من الخطيئة الأصلية المتصلة بمولدها في التسعينيات، وتربط نفسها بأجندة إصلاحية، وتتقدّم باتجاه المجتمع المدني، وتبني علاقة جديدة مع السلطة. وفي هذا الخصوص، كان ستيفين سيستانوفيتش محقاً عندما بيّن بأن مستقبل التعددية السياسية في روسيا سيعتمد قبل كل شيء على الخيارات التي تتخذها الشركات التجارية الروسية. لقد أوضح سيستانوفيتش "من بين كل القوى المحتملة في الحياة السياسية الروسية، يملك 'المال' القاعدة المادية الأقوى والشكوك الأكبر بخصوص شرعيته. أما كيف سيحلّ هذه المعضلة، فهذا سيخبرنا ما إذا كان النظام السياسي الروسي قد اكتسب شكله 'النهائي' ما بعد السوفياتي أم لا". وأنا لا يمكنني إلا أن أوافق على هذا الكلام[39].

في 9 أيار من العام 2004، اغتيل الرئيس الشيشاني أحمد قاديروف، في عملية مدبرة. كانت هنالك 17 محاولة سابقة لقتله. ولكن، هذه المرة نجحت، حيث

انفجرت قنبلة وُضعت تحت المقاعد في ملعب كان يحضر فيه عرضاً احتفالياً على شرف انتصار الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية. لقد قتل الانفصاليون رجلاً محسوباً على موسكو في عيد وطني روسي، يوم يُعد مصدر فخر للأمّة. وبذلك، أراد الانفصاليون أن يجعلوا من هذا اليوم مصدر ذل لروسيا.

لم يكن هذا القتيل رجلاً عادياً أبداً. فبعد أن أعلن الجهاد على روسيا، في العام 1995، داعياً المسلمين لقتل الروس أينما وُجدوا! والذي قال ذات مرة، "هناك مليون شيشاني، و150 مليون روسي. فإذا قتل كل شيشاني 150 روسياً، فسننتصر"، يُمنَح المجاهد السابق بعد وفاته، في العام 2004، وسام بطل روسيا. في بعض الأحيان، بدا الأمر وكأن بوتين كان يثق به أكثر مما يثق في جنرالاته بالذات. فقد سلّم قاديروف، بدلاً من حاشيته، مهمة الإشراف على المساعدة المالية التي كانت تتلقاها الشيشان. ومن هذا المنطلق، يُعتَبر مقتل قاديروف ضربة مباشرة لبوتين وسياسته، شَشْنَنة الجمهورية.

لم يكن قاديروف محبوباً. صحيح أنه كان مرهوب الجانب، إلا أنه كان محترماً. ولهذا السبب، سلّم القادة العسكريون الشيشانيون أنفسهم له ووثقوا في كلمته. وإضافة إلى ذلك، فقد نجح في جلب العديد منهم من موسكو، ودافع عن استقلال الشيشان، ومنع الحرب الأهلية من الانتشار. ولكن، بعد رحيل قاديروف، أصبح هناك خطر في أن تتحوّل المقاومة الشيشانية إلى حركة جماهيرية مرة أخرى.

كانت موسكو بحاجة لإجراء انتخابات جديدة وإيجاد خليفة لقاديروف مستعد للعب دور المتهور. لكن موت صنيع موسكو الصلب حطّم كل الأوهام بقدرة أي شخص على تهدئة الأوضاع في الشيشان. مازلت أذكر تقريراً إخبارياً تلفزيونياً نُقل من الكرملين عندما استقبل بوتين ابن قاديروف، رامزان، رئيس حراسه الشخصيين. كان مجيء رامزان إلى الكرملين عاجلاً إلى درجة أنه لم يملك الوقت الكافي لتغيير ثيابه. إن المنظر الذي جمع الشاب غير الأنيق - الذي بدا كلص شوارع ببذلته الرياضية المجعدة - مع بوتين الشاحب والمرتبك في غرف الكرملين المظلمة كان أكثر إثارة للقلق من أي تعليق: كان واضحاً أن الفريق الحاكم لم يكن يعرف ماذا سيفعل مع الشيشان وشعبه.

كانت الحلول لمشكلة الشيشان تنهال على بوتين من كل الجوانب. لكن معظم الضغط جاء من السيلوفيكي، التي دفعت باتجاه إقامة حكم رئاسي مباشر في الشيشان. وفي هذه الحالة، ستسيطر الأجهزة الأمنية على المساعدة المالية الآتية من موسكو. لكن بوتين قاوم الضغط، وراهن مرة أخرى على الشيشنة، داعماً علو ألخانوف (41 عاماً)، وزير داخلية الشيشان وواحد من جماعة قاديروف، كمرشح لرئاسة الشيشان.

في غضون ذلك، وجّه الانفصاليون ضربة أخرى، منفذين غارة على أراضي إنغوشيتيا، في تكرار لسيناريو الهجوم على بوديونوفسكا قبل تسع سنوات. وفي ليلة 21 حزيران (يوم رمزي آخر بالنسبة لروسيا، ذكرى الغزو النازي للاتحاد السوفياتي)، دخلت وحدة كبيرة من الجنود مدينة نازران وعدّة مدن إنغوشية أخرى. سار "المجاهدون" في الشوارع علناً مردّدين "الله أكبر!" وقاد الهجوم شامل باسيف، الذي وجد متسعاً من الوقت لتسجيل مقابلته التلفزيونية في مستودع للأسلحة تمّ الاستيلاء عليه. عندما سمع رجال الأمن صوت إطلاق النار، هرعوا إلى المكان، فوقعوا في الفخ الذي نصبه لهم المتمردون الذين كان العديد منهم يرتدون الزي العسكري الروسي. وما إن انتهت العملية حتى تسلّل المنفذون إلى الغابة واختفوا فيها. بعضهم عاد إلى هويته السابقة كمدني مسالم. وقُتل نتيجة الهجوم 80 رجل أمن والكثير من المدنيين. وهكذا، أُخذت القوات الفدرالية على حين غرّة مرة ثانية.

من سخرية الأقدار، أن وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف، كان في ذلك الوقت في أقصى شرق روسيا، يشرف على تدريبات لكيفيّة محاربة الإرهابيين. كانت المناورات ناجحة، لكن القتال الحقيقي مع الإرهابيين لم يكن كذلك. طار الرئيس إلى نازران على الفور وجال على المناطق التي وقعت فيها المذبحة. كان يدرك بأن هجوم باسيف الأخير كان بمثابة هزيمة شخصية له، لكنه لم يكن قادراً، فيما يبدو، على تغيير سياسته في الشيشان، على الأقل في الوقت الحاضر.

مع ذلك، فبوتين كان مرغماً على الردّ على الفشل، وردَّ وفق الأسلوب التقليدي للكرملين: طرد القادة العسكريين المسؤولين عن الشيشان، بمن فيهم

رئيس هيئة الأركان القوي، الجنرال أناتولي كفاشنين[40]. وبذلك اتّبع بوتين نفس النهج الذي اتّبعه يلتسين، الذي كان يغيّر الأشخاص المسؤولين عن الشيشان مراراً وتكراراً، بدلاً من تغيير سياسته.

بالرغم من أن الشيشان لم يكن يسمح لروسيا بنسيان وجوده، إلا أن النخبة الحاكمة الروسية كانت تعرف القليل عما كان يحدث في القوقاز الشمالي. كان الواقع الشيشاني يتسبّب بصدمة كل السياسيين الذين يروه عن قرب. وهذا ما حصل مع غريف الذي ذهب إلى هناك للمرة الأولى مع بوتين في أيار من العام 2004، حيث قال مستغرباً: "لا يبدو الوضع بهذا الشكل الكارثي على التلفزيون". وعندما صادفت سيارته فجوة على الطريق الرئيسي في غروزني، قال: "أعطِ الأوامر بترميم كل هذه الفجوات على الفور". لم يكن يعرف بأن اللّغم الأرضي التالي سيحدث فجوات أخرى في الطريق المرمَّم.

يظهر أن النظام الروسي كان يقوم بكل ما من شأنه جعل الشيشان أكثر حقداً على روسيا. ففي نيسان عام 2004، برّأت المحاكم الروسية أربعة ضباط في سبيتسانز كانوا قد أعدموا أربعة مدنيين شيشانيين. وفي حزيران برّأت محكمة الاستئناف ضابطين روسيين قتلوا ثلاثة عمال بناء شيشانيين لأنهم كانوا مثيرين للارتياب. تلك المحاكم كانت تولّد المزيد من "الأرامل السود" الشيشانيّات، اللواتي كنّ يأتين إلى موسكو وهن يرتدين الأحزمة الناسفة، ويفجّرن أنفسهن بين المارّة الأبرياء.

حُدِّد موعد الانتخابات الرئاسية التالية في الشيشان في 29 آب عام 2004. ولكن، قبل فتح صناديق الاقتراع بوقت قصير، هاجم نحو 300 متمرّد عدداً من مراكز الشرطة في غروزني. لقد فاجأ الهجوم القوات الفدرالية وقوات الأمن الشيشانية الموالية لموسكو، وأوقع فيهما العشرات من القتلى، من بينهم مدنيون، وهذه كانت رسالة تحذير أرسلها الانفصاليون إلى موسكو والموالين لها قبل الانتخابات. وبعد عدّة أيام من الانتخابات الرئاسية الشيشانية، تعرّضت روسيا لهجوم إرهابي آخر، حيث تمّ تفجير رحلتين جويتين داخليتين في وقت واحد قُتل فيهما 90 شخصاً، وبدت العملية وكأنها محاولة لتقديم "9/11" روسية. وعلى أثر

ذلك، خوفاً من وقوع هجمات إرهابية أخرى، أمر المسؤولون الأمنيون الأميركيون الطائرات العسكرية بمرافقة الرحلات الروسية الداخلة إلى المدن الأميركية.

غير أن هذه الهجمات الرهيبة لم تغيّر من المخطط السياسي المقرَّر للشيشان؛ فلقد انتُخب علو ألخانوف، كما هو متوقّع، فائزاً بحوالى 47 بالمائة من الأصوات. لقد تعلّمت موسكو والجماعات الموالية لها في الشيشان كيف تضمنان حصيلة الانتخاب. لكن مرشح الكرملين، ألخانوف، رحل مدان مسبقاً، مثل سلَفه، ما لم يتمكن من وضع حدّ لحتمية المأساة الشيشانية، التي تصيب أولئك الذين يحاربون روسيا وأولئك الذين يخدمونها. في هذه المرحلة من المجازر الشيشانية التي لا تنتهي، بدت شَشْننة العملية السياسية – أي نقل السلطة بشكل تدريجي إلى شيشانيين موالين للكرملين – بأنها الحلّ الممكن الوحيد، أو على الأقل الحلّ الواقعي الوحيد. لكن هذا الخيار، وفقاً لأناتول ليفنين، يمكن أن ينجح فقط إذا توفّرت شروط عددة، أي إذا أُجريت مع الشَشْننة عملية تحديث وبناء دولة[41].

المحزن في الأمر أن دوّامة العنف واليأس الشريرة لم تتوقف. كان السيناريو الأمثل هو أن ينجح ألخانوف على الأقل في تضييق دائرة الحرب، والبدء بشكل تدريجي في إعادة بناء البنية التحتية الشيشانية المنهارة. لكن السيناريو الأسوأ لم يكن مستبعداً بالكامل أيضاً؛ إذ قد يفشل ألخانوف في السيطرة على الوضع، وقد يؤدي الحكم الوحشي لجماعة قاديروف إلى إثارة المزيد من الإرهاب وإراقة الدماء. والأسوأ من ذلك هو أن ينضمّ الانفصاليون الشيشانيون إلى شبكات القاعدة، وأن تتحوّل الجمهورية الانفصالية إلى ملاذ للإرهاب الدولي، وكانت هنالك مؤشرات على بدء تطوّر الإسلام المعتدل والمتسامح في الشيشان في هذا الاتجاه[42]. وهذا بدوره سيثير ردّة فعل روسية أكثر وحشية، وهذه المرة بدعم من المجتمع الروسي.

والآن، دعونا نلقي نظرة إلى جانب آخر من الحياة السياسية الروسية: الأحزاب. أُصيب النظام الحزبي في روسيا بالشلّل بعد الانتخابات. في البداية، بدت

فكرة الكرملين بتكوين حزب منضبط ليكون أداة لتنفيذ السياسة الروسية بأنها فكرة ناجحة. فقد لعب حزب روسيا المتحدة دوراً ناجحاً في المصادقة على كل القرارات التي اتخذها السلطة التنفيذية. إلا أن الحزب لم يكن يملك قاعدة انتخابية مستقرة أو إيديولوجية محددة وواضحة. وإضافة إلى ذلك، فمن خلال استخدام نواب روسيا المتحدة في صياغة قرارات لا تحظى بالشعبية، كان النظام يضعف من موقع حزبه بالذات. ومن هذا المنطلق، فمن المحتمل أن يضطرّ الكرملين للتّفكير بشأن تكوين أداة جديدة للتأثير قبل الانتخابات التالية.

غير أن صورة الأحزاب الأخرى كانت أكثر تثبيطاً للهمم. عقد الليبراليون والشيوعيون مؤتمريهما الحزبيين في حزيران وتموز من العام 2004، وهناك ظهر بوضوح أن النظام الحزبي الباقي من عهد يلتسين كان على حافة الانهيار، إذ إن الصراع بين الليبراليين والشيوعيين، الذين دعموا الحياة السياسية في التسعينيات، لم يؤدِ إلى استنزاف طاقة هذا النظام وحسب، بل أدّى إلى استنزاف الحزبين الأساسيين في تلك الحقبة.

لكن هذا لا ينطبق على يابلوكو، الذي عقد مؤتمره في 3 تموز عام 2004. ففي ذلك المؤتمر، حاول المخلصون للحزب - بالرغم من الهزيمة القاسية التي أرغمت حزبهم على الخروج من الحياة السياسية والدخول في حالة من اليأس - إيجاد طريقة محترمة للحفاظ على الذات. للمرة الأولى، ظهرت مجموعة معارضة ضمن الحزب، لكن يافلينسكي تصرّف بحكمة، فبدلاً من دفعهم إلى خارج الحزب، أكّد بأن وجودهم يعكس قابلية الحزب للاستمرار.

كان يابلوكو يعقد مؤتمره في أوقات اجتماعية صعبة. لم يكن ثمة شكّ بأنه كان سيلجأ إلى فلسفته الليبرالية الاجتماعية. ولكن، ما لم يكن واضحاً هو قدرته على التعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية التي ستنعكس عليها نتائج هذه الفلسفة. في الواقع، كان أعضاء يابلوكو يعرفون بأن ظهور مشاعر السخط في المجتمع كان حتمياً، ولهذا السبب بدأوا بالاستعداد لها، محاولين التحرك باتجاه موقف أكثر معارضة للكرملين. لكن ازدواجية موقفهم بقيت على حالها. وقد ظهر ذلك من خلال تعيين أحد الأعضاء القياديين في الحزب، إيغور أرتيمييف، رئيساً للخدمة

الفدرالية لمكافحة الاحتكار، إذ أصبح بذلك جزءاً من الحكومة. وهذا الوضع كان يشبه ازدواجية اتحاد قوى الحق (SPS)، حيث كان بعض قادته يهاجمون النظام رغم أن تشوبايس كان جزءاً منه.

أظهر مؤتمر SPS الذي انعقد في 26 حزيران عام 2004 شلل الحزب الكامل. حتى أن مجرد تمكّن الحزب من جمع ما يكفي من الناس لعقد مؤتمره كان مثار استغراب الكثيرين. كان الحدث الأساسي في المؤتمر يدور حول محاولات قادته منع المؤتمر من انتخاب زعيم للحزب. وهذه بدعة أخرى أُضيفت إلى البدع الأخرى التي تنفرد بها روسيا: عادةً، تتصارع الأطراف من أجل منصب زعيم الحزب، في حين أننا نجد قادة SPS يحاولون إثبات أنه من الأفضل عدم فعل ذلك. على أي حال، لقد نجحوا بصعوبة في إقناع ممثلي الحزب بتأجيل الانتخابات، لكنهم اتفقوا على تنظيم انتخابات أولية ضمن الأعضاء والناخبين المشابهين لهم في العقلية من أجل انتخاب زعيم للحزب لاحقاً. وكان الافتقار إلى الزعيم يعني بأن الحزب لن يكون قادراً على تحديد سياسته أو موقفه من النظام. في الحقيقة، كان الأمر كله يعتمد على تشوبايس، الزعيم الحقيقي والممول الأساسي للحزب، الذي لم يكن قد قرّر بعد دوره في الحياة السياسية. ولكن، مع تبنّي الجناح اليميني في حزب روسيا المتحدة لأفكار SPS الليبرالية، لم يبقَ للأخير مكان في الحياة السياسية.

تشير بيانات استطلاعات الرأي إلى أن الروس، بعد انتخابات 2003-2004، كانوا ما يزالون محبطين من الحزبين الليبراليين الديمقراطيين الموجودين. ففي استطلاع للرأي أُجري في شباط عام 2004، وافق 24 بالمائة على أن يابلوكو وSPS قد "انتهيا، ولكن هناك احتمال بظهور حزب ديمقراطي جديد سيفوز بالدعم المناسب"، في حين ذكر 19 بالمائة بأن "هذين الحزبين سيتّحدان ويستردّان مكانيهما المناسبين في البلد في ظرف عدة سنوات". ومن الجدير بالذكر أن 10 بالمائة فقط من المشتركين قالوا بأن "الديمقراطية غريبة عن النموذج الروسي للحياة السياسية"، و6 بالمائة قالوا بأن "الديمقراطية والديمقراطيين في روسيا قد انتهيا". فيما لم يكن 28 بالمائة يعرفون إذا كانت هنالك فرص لنجاح الديمقراطية في روسيا[43].

يمكننا ملاحظة أن الكثير من المشتركين كان يجدون بأن الديمقراطية لا أمل لها

في روسيا. فيما كان ربع المشتركين تقريباً يأملون بظهور حزب ديمقراطي جديد، لكنهم لم يكونوا يعتقدون بأن أملهم سيتحقّق في القريب العاجل[44]. خلال العام 2004، حدثت ثلاث محاولات هامة لتكوين منتديات ديمقراطية جديدة: لجنة الخيار الحر-2008، بقيادة بطل العالم السابق في الشطرنج غاري كاسباروف؛ و"خيارنا" بقيادة إيرينا خاكامادا؛ ونادي الحوار الديمقراطي "الخيار الديمقراطي"، الذي أسّسه عضوان مستقلان في الدوما، ميخائيل زادورنوف وفلاديمير ريجكوف. صحيح أن هذه المنتديات الصغيرة من المثقفين لم تكن تملك أملاً جدياً في التحوّل إلى أحزاب شعبية، إلا أنها على الأقل ساعدت في الإبقاء على الجمر مشتعلاً تحت رماد ما تبقى من الآمال الديمقراطية للتسعينيات.

وماذا عن الشيوعيين؟ لقد عُقد مؤتمرهم (في الحقيقة، لم يكن مؤتمراً واحداً، بل مؤتمران، حيث عقد منشقّون في الحزب مؤتمراً خاصاً بهم) في 3 تموز عام 2004، وكان مهزلة حقيقية. جرى مؤتمر رفاق زيوغانوف في الظلام، لأن بعض المسيئين المجهولين قطعوا التيار الكهربائي عن المبنى. وقد شكّلت المشاهد السريالية التالية مادة للسخرية بالنسبة لأعداء الحزب الشيوعي: زيوغانوف يقرأ خطابه على ضوء المصابيح، الظلال المضحكة الملقاة على الجدران لأعضاء اللجنة التنفيذية، أعضاء الحزب التعساء يتجولون في الممرات بحثاً عن المراحيض.

أما بالنسبة للشيوعيين المنشقين، فقد عقدوا مؤتمرهم بشكل مريح على ظهر إحدى السفن وانتخبوا زعيماً جديداً، وهو حاكم مقاطعة إيفانوفو، فلاديمير تيخونوف. سرت إشاعات تقول بأن الانشقاق في صفوف الحزب الشيوعي كان بتخطيط من الكرملين. في الحقيقة، ليس هناك شك بأن انحلال الحزب كان يناسب النظام، الذي كان يخشى من أن يكتسب الحزب الشيوعي طاقة جديدة مع تنامي التوتر الاجتماعي.

لكن الحدث الأكثر مدعاة للسخرية وقع بعد مؤتمري الشيوعيين المتنافسين. دعا بوتين كلاً من الزعيمين المتنافسين وسألهما – وكأن شيئاً غريباً لم يحدث – عن سير الأمور في الحزب (إما أن الرئيس كان يملك حسّاً غريباً بالدعابة، أو أنه لم يكن مطّلعاً بشكل كامل على التفاصيل التقنية "لعملية مكافحة زيوغانوف").

اشتكى زيوغانوف لبوتين من إدارته وأجهزته الأمنية، متهماً إياها بمحاولة تفكيك الحزب الشيوعي. يالها من نكتة طريفة بالفعل: زعيم معارض يطلب من النظام مساعدته في الحفاظ على حزبه!

في النهاية، أخمد زيوغانوف النار المشتعلة في الحزب واستأنف سيطرته على أتباعه. لكن هذا الحزب لم يعد الحزب الشيوعي الذي هدّد في السابق يلتسين، وكان حتى وقت قريب جداً يسيطر على الدوما. حتى الناخبون التقليديون للحزب - المتقاعدون - بدأوا بالتحوّل إلى روسيا المتحدة. صحيح أن الحزب الشيوعي كان ما يزال يسيطر على 12.7 بالمائة من الناخبين وأن الوقت كان ما يزال مبكراً لإسقاطه من الحسابات، إلا أن الشيوعيين، إذا أرادوا استعادة ولو جزء من نفوذهم السابق، كانوا بحاجة لتغيير زيوغانوف، والتحرّك باتجاه معارضة أشد للنظام.

أما بالنسبة للحزبين الشعبويين القوميين، الحزب الديمقراطي الليبرالي ورودينا، فقد كان الأول يمتلك 5 إلى 6 بالمائة من الناخبين، والثاني من 3 إلى 4 بالمائة. ولإيقاف التقلّص في دعم حزبهم، حاول قادة رودينا استخدام الشعارات الشعبوية، واتباع سياسة ديمقراطية اجتماعية، بغية اجتذاب مؤيدي الحزب الشيوعي ويابلوكو.

يبدو أن الرئيس الروسي لم يكن لديه ما يدفعه للقلق بشأن السياسة الداخلية، إذ أصبح من السهولة بمكان الآن السيطرة على الحياة السياسية الروسية. وإلى أن يأتي العام 2006 (العام الذي يمكننا أن نتوقع بأنه سيشهد صراعاً حقيقياً على السلطة) كان باستطاعة الكرملين التلاعب بالمشهد السياسي دون بذل الكثير من الجهد. لقد تفككت البنية السياسية التي وُجدت في زمن يلتسين، وتحوّل أبطالها إلى أشباح ما زالت تطوف حول الساحة السياسية، لكنها فقدت أهميتها بالنسبة للطبقة السياسية والاقتصادية الجديدة. أما التطوّرات الحاسمة فهي التطورات التي كانت تحدث في المجال الاقتصادي. ولكن، خلف الصورة الوردية للنمو الاقتصادي النشيط الذي تحسده أية دولة صناعية، كانت هنالك مؤشرات مقلقة تبدأ بالظهور.

لقد تبيّن أن الانطباع الأولي عن حكومة ميخائيل فرادكوف - بأنها لم تكن تمثّل فريقاً متجانساً، وأنها كانت تحتوي في داخلها على مصادر للتوتر - كان صحيحاً، حيث أثار وضع الخطة التمهيدية لميزانية العام 2005 انشقاقاً واضحاً في الحكومة. وأصبح واضحاً أن رئيس الحكومة والوزراء الليبراليين فيها كانوا يملكون أجندة وقيماً مختلفة، وأنه كان مقدّراً عليهم أن يواجهوا صراعات داخل الحكومة. وقد أظهر سلوكهم خلال العام 2004 بأن أحداً منهم لم يكن مستعداً للتراجع والبحث عن تسوية، الأمر الذي جعل من إمكانية صياغة سياسة موحدة للحكومة أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً. وإضافة إلى ذلك، فقد لعبت الأنا دورها أيضاً، حيث لم يكن فرادكوف راضياً عن لعبه دور "رئيس وزراء تقني"، لأنه كان مضطراً للمصادقة على السياسات التي ترسمها الوزارات الأساسية؛ وأولها وزارة التنمية الاقتصادية، برئاسة جيرمان غريف، المفضل بالنسبة لبوتين. لم يكن فرادكوف مستعداً لتحجيم سيطرة الدولة ودعم المبادرات التي يريدها غريف.

بدا مسار الحكومة المستقبلي بأنه سيكون أشبه بلعبة شدّ حبل متواصلة وسلسلة من التذبذبات. وللدفاع عن مواقفهم، قد يلجأ الوزراء إلى الرئيس، وعندها قد يضطر للعب دور الحكَم واتخاذ القرارات النهائية، وهو ما لم يكن يحبه. وفي تلك الحالة، سيكون الرئيس - وليس رئيس الحكومة أو الوزراء - هو المسؤول عن أجندة الحكومة، وأثناء ذلك، سيعتمد أعضاء الحكومة تكتيك "انتظر وانظر ماذا سيحدث". على أي حال، لعله كان الخيار الأمثل بالنسبة للحكومة التي لم تكن تملك فرصة لها إلا سنتين، قبل العام 2006، عندما ستبدأ الحملة الجديدة وتهيمن مسألة الخلافة على أذهان الناس.

في تلك الأثناء، في صيف وخريف العام 2004، كان فرادكوف يتحرّك في اتجاهين متعاكسين. لقد ذكر مسألة إصلاح شركة غازبروم، وفي نفس الوقت، أكّد على ضرورة تعزيز دور الدولة في أنشطتها. كما أوقف عملية إصلاح شركة الطاقة RAO UES، لكنه سرعان ما أعلن بأن خطة إصلاحها قد أرجئت وأنه شخصياً سيعمل على دفعها قدماً (1).

بعد خيبة أملهما من أفعال فرادكوف، قام جيرمان غريف والكسي كودرين

بما سيجعلانه نمطاً سائداً للسلوك في المستقبل، فلقد ذهبا لرؤية الرئيس في سوتشي، حيث كان يقضي عطلته، واشتكيا إليه. إن القشة الأخيرة التي أرغمتهما على اتخاذ خطوة رافضة، والمخاطرة بالتسبب بفضيحة علنية تمثّلت في إصرار رئيس الوزراء على أن تكون نسبة نموّ الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005: 7.5 بالمائة. بالطبع، رفض غريف وكودرين متحججين بأن مثل هذه النسبة العالية كانت مستحيلة بدون إصلاح صناعات الطاقة والغاز، والنقل، والخدمات الاجتماعية، وخدمات الإسكان. ردّ رئيس الحكومة بالقول بأنه كان يقترح "إصلاحات واقعية، وليس إصلاحات من أجل الإصلاحات" يبدو جلياً كيف كان رئيس الحكومة ينظر إلى أفكار العضوين الليبراليين في حكومته. ولدى حديثه عن دور وزير التنمية الاقتصادية، تخلّى رئيس الحكومة عن حذره الاعتيادي وتكلّم بقسوة للمرة الأولى، قائلاً بأن مهمة غريف الرئيسة هي "إحداث التوترات مع الوزراء". وهنا يبدو جلياً أيضاً كم هي مهمة بوتين صعبة في الحفاظ على هذه الحكومة موحدة كفريق واحد.

في المجال الاقتصادي، كانت المهمة التي يواجهها بوتين في ولايته الثانية تتمثّل في حلّ، أو على الأقل تخفيف حدّة، مشكلة اعتماد روسيا على الموارد الطبيعية. وهذه المهمة كانت في طريقها لتصبح التحدّي الأصعب بالنسبة إليه. كانت العواقب السلبية للاعتماد على الموارد الطبيعية واضحة تماماً: استمرار السعي للاحتكار، وزيادة الفساد، وانعدام التساوي في المداخيل؛ كلها كانت كفيلة بتقويض أي أداء بعيد المدى[45].

كانت القيادة الروسية تواجه مجموعة بنيوية جدية من التحدّيات، والأكثر أهمية فيها كان الإصلاح الإداري، الذي سيزيد من مسؤولية المحاكم ومن فعالية الطبقة البيروقراطية. كان بوتين يدرك التحدّي، لكنه - نظراً لجهوده البطيئة في إصلاح الطبقة البيروقراطية - على ما يبدو، لم يكن مستعداً لإنتاج أعداء له في جهازه الحكومي. والتحدّي الذي لا يقلّ أهمية عن التحدي السابق يتمثّل في إعادة هيكلة الشركات الاحتكارية التي تسيطر عليها الدولة في قطاعات الغاز الطبيعي، والكهرباء، والإسكان من أجل تأسيس هيكليات تسمح بالمنافسة. كانت هذه هي

الاختبارات الحقيقية التي يواجهها الرئيس وفريقه، والتي ستحدّد في نهاية المطاف أي نوع من المهام كان بوتين يريد تحقيقه في ولايته الأخيرة.

ومن الأولويات الرئيسة الأخرى كان الإصلاح المصرفي، وتحسين ظروف الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم سياسة مالية أكثر فعالية، الأمر الذي كان يعني زيادة الأعباء على قطاع الموارد الطبيعية وتخفيضها على قطاعات الاقتصاد الأخرى. كل هذه الأولويات تقريباً كانت موجودة مسبقاً على أجندة ولاية بوتين الأولى. لكن فشل الحكومة في تنفيذها يمكن عزوه إلى حقيقة أن بوتين مضطراً لإحكام قبضته على السلطة. ولكن، لم يعد له أي عذر الآن، ففي ولايته الثانية، أصبح يمسك بكل أدوات السلطة التي يريدها، ولذلك فقد كان أمامه خياران: إما أن يدفع باتجاه الإصلاحات البنيوية أو أن يعترف بأنه، في حال لم يفعل ذلك، يملك أفكاراً أخرى في ذهنه أو أنه لم يستطع التغلب على العقبات، وأهمها المصالح الخاصة. إذا كان بوتين يريد الشروع في إصلاح بنيوي بحق، فإن حكومة فرادكوف ليست بالأداة المثالية لتحقيق ذلك.

بالمقارنة مع الفوضى التي تميّزت بها الجبهة الداخلية، بدت السياسة الخارجية الروسية أكثر تنظيماً. عندما قرّر بوتين بوجوب انتهاء الأزمة في العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوروبي، فعل ما كان يجب عليه فعله. وتمّ التعامل مع النقاط الرئيسة في النزاع وكأنه لم يكن هناك أي استياء مشترك وصل إلى حدّ إعطاء إنذارات نهائية. ففي 27 نيسان عام 2004، وقّعت روسيا والاتحاد الأوروبي، في لوكسمبورغ، اتفاقاً يحلّ مشكلة انسداد عبور البضائع بين الجزء الأساسي من أرض روسيا وكالينينغراد. واتفق الجانبان على زيادة الكمية المحددة للصادرات الروسية من الفولاذ إلى البلدان الأوروبية، وتخفيض التعرفات الجمركية على السلع. كما تعهّد الاتحاد الأوروبي بالإشراف على وضع الأقليات القومية في جمهوريات البلطيق. وهذا يعني بأن خسائر روسيا من توسع الاتحاد الأوروبي ستكون في حدودها الدنيا، وأن بإمكان روسيا ضمان مصالحها بدون هيستيريا أو تهديدات.

وخلال القمة الروسية الأوروبية الثالثة عشر التي انعقدت في موسكو في 21 أيار عام 2004، تمّ التأكيد على سياسة بوتين الهادفة إلى تسوية العلاقة بين موسكو وبروكسل. في تلك القمة، وقّع الجانبان بروتوكولاً يقضي بأن يدعم الاتحاد الأوروبي رغبة روسيا في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO). وهكذا أصبح الهدف الذي أراد بوتين تحقيقه منذ مدة طويلة أكثر واقعية من ذي قبل[46]. إذ عندما ستساند بروكسل روسيا، فلن يكون بمقدور الولايات المتحدة والصين منع دخول روسيا إلى WTO إلى الأبد. لقد تطلّب الأمر من روسيا وبروكسل ستة أعوام كاملة حتى تصلا إلى هذه النتيجة؛ بعد جدالات ونقاشات وأكواب لا تُحصى من القهوة. لم ينم الوفدان حتى وقّعا الاتفاق. وقد عمل غريف وباسكال لامي، المفوض التجاري الأوروبي، طوال الليل على تسوية كل التفاصيل. وفي نهاية الأمر، وافقت بروكسل على دعم موسكو في المفاوضات من أجل الانضمام إلى WTO مقابل وعد موسكو بالمصادقة على بروتوكول كيوتو. وتحت ضغط من بوتين، تخلّى الاتحاد الأوروبي عن "الإنذار الأحمر بخصوص الغاز"؛ أي المطالبة برفع أسعار الغاز في روسيا فوراً، وتصفية شركة غازبروم الاحتكارية، وضمان بناء خطوط أنابيب خاصة لنقل الغاز. ووافقت روسيا على رفع أسعار الغاز المحلي بشكل تدريجي.

عند توقيع البروتوكول بعد انتهاء المفاوضات بين روسيا والاتحاد الأوروبي، إلتفت بوتين، الذي لم يستطع إخفاء ابتسامته المعبرة عن الرضا عما تحقّق، إلى رومانو برودي، رئيس المفوضية الأوروبية، وقال بمشاعر ودية رائعة، "رومانو، شكراً جزيلاً لك". كان برودي على وشك البكاء، فتعانقا، وصفّق الحاضرون.

منذ توسيع الاتحاد الأوروبي في 1 أيار عام 2004، بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والاتحاد أكثر من نصف حجم التبادلات التجارية الروسية الإجمالية. تغطي روسيا أكثر من ربع احتياجات الاتحاد من الطاقة. وهذا يُظهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين روسيا والاتحاد، الأمر الذي لا يتوافر في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة. لكن روسيا والاتحاد كانا بحاجة لحلّ العديد من القضايا العملية المتعلقة بالسيطرة على الحدود، والجريمة، والهجرة غير الشرعية، وإزالة

الرسوم على الصادرات، وموازنة أسعار حاملات الطاقة. أما بالنسبة لمدى سرعة حلّ هذه القضايا، فذلك يعتمد على مدى سرعة روسيا والاتحاد الأوروبي في إيجاد صيغة للشراكة تنسجم مع هذا الوضع.

ولكن، ليس كل شيء في السياسة الخارجية الروسية يسير بهذه الطريقة السلسلة. وعلاقات روسيا مع جورجيا، التي لطالما كانت تشكّل قضية حساسة بالنسبة لروسيا، خير مثال على ذلك، إذ إنها أصبحت مصدر توتر جدي. فبعد تولّي ميخائيل ساكاشفيلي رئاسة الجمهورية، حاولت تبليسي استعادة وحدة أراضي الدولة، التي فقدتها في التسعينيات. لكن نجاح الرئيس الجورجي الجديد كان يعتمد على روسيا، التي كانت تدعم الحركات الانفصالية في أبخازيا، وأوسيتيا الجنوبية، وتؤيّد استقلال أدجاريا وكلها أجزاء أساسية من جورجيا.

بدأت تبليسي محاولة ضمّ الأراضي الجورجية في أدجاريا - كان زعيمها، أصلان أباشيدزي، يملك صلات وثيقة مع روسيا - بالتعاون، في البداية، مع مجموعة محافظ موسكو يوري لوجكوف. معظم المراقبين كانوا متأكدين من أن بوتين، في حال وقوع نزاع بين زعيم أدجاريا وساكاشفيلي، سيدعم الحليف القديم لموسكو. ولكن، بعد مرحلة من الانتظار، أرسل الزعيم الروسي رئيس المجلس الأمني، إيغور إيفانوف، إلى باتومي، عاصمة أدجاريا. وهناك، قدّم إيفانوف اقتراحاً مقنعاً باللجوء السياسي لأباشيدزي لم يكن الأخير يجرؤ على رفضه. وتلك كانت الخطوة الحاسمة التي تجنّبت وقوع إراقة للدماء في الجمهورية الانفصالية، وسمحت لساكاشفيلي باستعادة السيطرة على أدجاريا.

كما كان الحال مع الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في القمة التي جمعت موسكو مع بروكسل، أظهرت التسوية السلمية لمشكلة أدجاريا استعداد بوتين لاتخاذ خطوات لا تؤيدها الطبقة السياسية الروسية. وقد عملت موسكو مع واشنطن، التي منعت ساكاشفيلي من الإقدام على أي فعل متهور، من أجل حلّ النزاع الأدجاري. ولكن، لم تكن المشاعر الإيثارية هي التي دفعت موسكو للتسوية مع

تبليسي. فالجيش الروسي كان يريد خدمة بالمقابل من جورجيا: اتفاقٌ على توسيع القواعد الروسية في الأراضي الجورجية[47]، الأمر الذي كانت ترفضه جورجيا، مظهرة صراحة نيّتها لطرد الروس من كامل أراضيها. كان بوتين يحاول عدم زيادة حدّة التوتر في القوقاز، لأنه لم يكن يريد تعريض علاقاته مع الغرب للخطر، وخاصة مع الولايات المتحدة. لكنه بالكاد استطاع إخفاء مشاعره الحادة تجاه تبليسي.

قرر ساكاشفيلي، مدفوعاً من نجاحه السريع في أدجاريا، متابعة نجاحه من خلال محاولة استعادة سيطرة تبليسي على أوسيتيا الجنوبية. لكن الوضع هنا كان أكثر تعقيداً. فالأوسيتيون الذين يتذكرون محاولات جورجيا لاستعادة الأراضي الأوسيتية بالقوة، لم يرغبوا بالعودة إلى جورجيا. كانوا يفضلون البقاء تحت حماية روسيا، وهذا مفهوم لأن أوسيتيا الجنوبية كانت تعيش على تجارتها مع روسيا، وعلى الرواتب التقاعدية، والإعانات التي تدفعها روسيا.

حرّك الجورجيون نافدو الصبر الصراع الساكن، الأمر الذي عبّأ على الفور قادة أوسيتيا الجنوبية. كان الرهان كبيراً بالنسبة لساكاشفيلي، إذ إن مستقبله السياسي برمّته كان يعتمد على هذا الأمر، وهزيمته في الصراع على استعادة أوسيتيا الجنوبية قد تشكّل ضربة قاسية لرئاسته. في الواقع، كانت أوسيتيا الجنوبية مجرد خطوة نحو الفوز بجائزة حقيقية: أبخازيا المنفصلة. بيد أن التطورات اللاحقة كانت تعتمد على موقف بوتين، وهذا ما اعترف به ساكاشفيلي شخصياً، حين قال: "أخبرني بوتين بأنه سيسمح لنا بالتدخل في أدجاريا، لكنه لن يسمح لنا بفعل الشيء ذاته في أبخازيا"[47]. ولهذا السبب، كان عليه التفاوض مع موسكو.

ازدادت حدّة التوتر بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية في صيف العام 2004، وبدا الصراع العسكري وشيكاً. ووصل المتطوعون إلى أوسيتيا الجنوبية (معظمهم أبخازيون ومن القوقاز الروس). عندئذ، أية حركة طائشة كان يمكن أن تكون الشرارة التي تشعل المنطقة بأسرها، فمن غير المحتمل أن تقف أوسيتيا الشمالية على الحياد عند حدوث صراع مسلح بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية. وهذا ما ستفعله كاراتشيفو تشيركيسيا، وأديجيا، والشيشان - كلها أجزاء من روسيا - إذا ما

حاولت جورجيا استعادة أبخازيا. ومع ذلك، تبادل الجورجيون والأوسيتيون الجنوبيون بالفعل إطلاق النار على بعضهما البعض وحدثت أول إراقة للدماء. كان هذا اختباراً لقدرة موسكو على إيجاد حلّ سلمي، واختباراً آخر لبعد نظر بوتين وبرودة أعصابه.

لكن بوتين لم يكن قد حدّد بعد أهدافه في القوقاز. لا بد أن بوتين، بصفته سياسياً براغماتياً، كان يدرك حاجة روسيا لأن تكون جورجيا مستقرة. ولهذا السبب، كان يجب حلّ مشكلة وحدة أراضيها. في الحقيقة، لم يكن باستطاعة موسكو الاستمرار في سياسة المعايير المزدوجة إلى ما لا نهاية: من جهة تحاول بسط سيادتها على الشيشان المتمردة؛ ومن جهة أخرى، تدعم الانفصال في الجمهوريات الجورجية المجتزأة. ولكن، من الواضح أن الدوائر السياسية والعسكرية الروسية كانت قد قطعت وعوداً لمساعدة الانفصاليين في الجمهوريات غير المحددة هويتها. وهنالك أيضاً فئات معينة في روسيا تملك مصالح تجارية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، اللتين تحولتا إلى ممرات للتهريب. وإضافة إلى ذلك، فبوتين كان مرغماً على أن يضع في حسبانه معارضة الطبقة السياسية القوية لتوجّه جورجيا المناصر للغرب. ثم جاءت قلة صبر القيادة الجورجية الجديدة وعدوانيتها لتصبّ الزيت على النار. وبالمقابل، من الواضح أن بوتين كان يريد تجنّب نشوب صراع قوقازي جديد. وعلاوة على ذلك، فموسكو لم يكن بوسعها تجنّب حقيقة أن غالبية الشعب الروسي كانت تؤيّد موقفاً محايداً من جانب روسيا في الصراع بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية: 36 بالمائة من المشتركين في أحد الاستطلاعات كانوا يؤيدون الحياد الروسي، و29 بالمائة كانوا يعتقدون بأن روسيا يجب أن تلعب دور الوسيط، فيما أبدى 6 بالمائة فقط تأييدهم للدعم العسكري للانفصاليين[49].

كان الأمر بالنسبة لساكاشفيلي أكثر سهولة مما كان بالنسبة لبوتين، فهو كان يعرف ماذا يريد. أما بوتين، فقد ورث مشاكل لم تفكر فيها روسيا منذ وقت طويل. "يمكننا أن نتعامل مع بعضنا البعض"، قال ساكاشفيلي بعد اجتماع له مع بوتين. في الحقيقة، لقد آن الأوان لمعرفة إلى أي حدّ سيكون تعاملهما جيداً مع

بعضهما البعض. ولكن، حتى لو تمكّنا من إيجاد لغة مشتركة، فقد كانا مرغمان على جعل سياستيهما منسجمتان مع مشاعر النخب الروسية والجورجية.

عند هذه النقطة من القصة، ينبغي عليّ أن أعود إلى الظاهرة التي أصبحت لغزاً بالنسبة للمراقبين: "الصيف الروسي "الحار". في البلدان الطبيعية، يكون الصيف وقتاً للاسترخاء والاستجمام. ولكن ليس في روسيا، ففي كل صيف، كان يحدث فيها شيء ما. وهذه السنة، التي كانت فيها أسعار النفط مرتفعة، حدثت أزمة مصرفية جديدة، للمرة الثالثة خلال أربعة عشر عاماً. ونتيجة لذلك، هجم المودعون الخائفون على ماكينات صرف النقود الآلية من أجل سحب أموالهم. وتوقّفت المتاجر عن قبول بطاقات الاعتماد. كما امتدّ الذعر ليصل إلى البنوك التي توقّفت عن إعطاء الناس أموالهم، ورفضت تلبية إلتزاماتها مع البنوك الأخرى. كانت روسيا بحق فريدة من نوعها بحصول مثل هذه الأزمة فيها وسط موشرات اقتصادية رائعة.

إليكم ما حدث. طلب البنك المركزي استعادة رخصة أحد البنوك المتوسطة الحجم، وهو سوبديزنيسبانك، لاشتباهه بأنه كان يغسل الأموال (لم يكن الاشتباه من دون أساس). لكن أسلوب البنك المركزي الأخرق في مقاربته للمشكلة أصاب المودعين فيه بالذعر. وعلى الفور، سرت إشاعة تقول بوجود قائمة من البنوك التي سيتمّ إغلاقها، الأمر الذي أصاب المودعين في البنوك الأخرى بالهلع. ثم وصل الأمر إلى أكبر 20 بنكاً في روسيا، بما فيهم غوتابانك وألفابانك، اللذين دفعا 200 مليون دولار للمودعين خلال بضعة أيام.

صحيح أن البنوك التي لم تكن مستعدة للتحوّل إلى الشفافية، لقد كانت مسوولة، لكن المسوولية الأساسية في الأزمة كانت تقع على عاتق إدارة البنك المركزي ومديرها التنفيذي الأول سيرجي إيغناتييف، الذي لم يتمكن من السيطرة على الوضع في الوقت المناسب. كان يتوجّب على البنك المركزي أن يحلّ مشكلة المصارف غير المموّلة بشكل جيد منذ وقت طويل، لكنه سمح للوضع المضطرب

بالتطور[50]. ويعود سبب عدم قدرة البنك المركزي على اتخاذ قرار حاسم إلى دوره المتناقض في السوق الروسية، فهو المشرف والمنظم للنظام المصرفي، وفي نفس الوقت إنه مالك الحصة الكبرى في سبيربانك، أكبر بنك في روسيا.

على أي حال، لقد انتهت الأزمة المصرفية بنفس السرعة التي ابتدأت بها. حيث عمد البنك المركزي إلى تخفيض المتطلبات الاحتياطية مرتين، وأصدر فاتورة تضمن ودائع تصل إلى 100,000 روبل (3,400 دولار)، واشترى بنك فنيشتورغبانك بنك غوتابانك. حتى أن الرئيس نفسه تدخّل في الأمر وهدّأ من روع المودعين. وهكذا هدأت العاصفة - ولكن ليس من دون ضحايا. فالبنوك الخاصة الروسية ستكون مضطرة، من جديد، لإعادة كسب ثقة زبائنها. لكن البنوك الصغيرة والمتوسطة، بالطبع، كانت الأكثر تضرّراً مما حدث. أما الرابحون، فهم البنوك الحكومية والمؤسسات المالية التي لها روابط مع الدولة، بالإضافة إلى فروع البنوك الغربية الشهيرة.

لقد أظهرت الأزمة المصرفية الحاجة إلى إصلاح القطاع المصرفي وتطهير البنوك المشبوهة. لكن ذلك يتطلّب إرادة سياسية من القيادة الروسية، وتصميماً من البنك المركزي.

لنعد الآن إلى السياسة الخارجية من جديد. في 12 تموز عام 2004، إلتقى بوتين بالسفراء الروس الذين تمّ استدعاؤهم إلى موسكو من كل أنحاء العالم. كان اجتماعاً روتينياً، لكنه، في نفس الوقت، كان اجتماعاً رمزياً. في العادة يقوم الرئيس في مثل هذه الاجتماعات بتكرار مبادئ السياسة الخارجية الروسية، لكنه هذه المرة، قدّم العناصر الخمسة الرئيسة في استراتيجية السياسة الخارجية التي صاغها خلال ولايته الأولى. دعونا نتلوها بالترتيب الذي تلاه الرئيس: أولاً، يجب على السياسة الخارجية أن تصبح وسيلة لتحديث البلد. ثانياً، إن العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً الواقعة على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق تمثّل أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية. ثالثاً، تبقى علاقات روسيا مع أوروبا "أولوية

تقليدية"، وردّ الرئيس على المناصرين لفكرة القوة العظمى بتأكيده على أنه "ليس هناك بدائل للتعاون مع الاتحاد الأوروبي والناتو". رابعاً، نوّه بوتين إلى الحاجة إلى الشراكة مع الولايات المتحدة. خامساً، البدء بالتعاون مع الدول الواقعة على الساحل الآسيوي من المحيط الهادي من أجل تطوير سيبيريا.

أصبحت السياسة الخارجية في عهد بوتين أكثر تحديداً. لقد تخلّى الكرملين عن المعضلتين اللتين كانتا تحيّرانه: الغرب أم الشرق؟ الحلف الأطلسي أم الاتحاد الأوروبي؟ و لم تتخلَّ روسيا فقط عن الادعاءات بحقها في لعب دور أحد القطبين في العلاقات الدولية، وإنما تخلّت أيضاً عن الرغبة في أن تصبح جسراً بين أوروبا وآسيا. "تخفيض التكاليف"، "الواقعية الجديدة"، "سياسة متعددة الاتجاهات"، كانت هذه هي المفاهيم التي تسيِّر السياسة الروسية. ومن الناحية العملية، كانت المفردات الجديدة في السياسة الخارجية تعني رغبة الكرملين في جعل السياسة الخارجية تنسجم مع السياسة الداخلية[51].

في الحقيقة، كانت صيغة بوتين متعدّدة الاتجاهات تعني أشياء أخرى أيضاً: أولاً، تراجعاً عن اندماج روسيا في المجتمع الأوروبي في المدى القريب؛ ثانياً، علاقة أكثر واقعية بين الطموحات والموارد المحدودة؛ ثالثاً، عدم الرغبة بالمواجهة مع الغرب؛ ورابعاً، محاولة لضمان دور مهيمن لروسيا على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن من خلال أساليب أكثر مرونة. عرّف بعض المراقبين صيغة بوتين بأنها محاولة لإيجاد "طريق ثالث" في العلاقات الدولية، طريق لا يسعى للاندماج مع الغرب، ولكنه في الوقت نفسه لا يسعى للمواجهة معه[52]. أعتقد بأنه كان يفكر في "شراكة انتقائية" مع المجتمع الغربي والحفاظ، في الوقت نفسه، على مبادئ روسيا فيما يتعلق بالاستقرار. "معاً ولكن منفصلين" قد يكون الشعار المناسب لمحاولة بوتين في تلك المرحلة. كان مبتكرو هذه السياسة يشعرون بأن روسيا، بهذا النهج، يمكن أن تتعاون مع بعض الدول، وتبعد نفسها عن دول أخرى أو تعارضها، اعتماداً على مدى انسجام تلك الدول مع مصالحها. كتب دمتري ترينين، محللاً سياسة بوتين الخارجية: "بعد تغلبها على أزمة هويتها، تقدّم روسيا نفسها كلاعب دولي مستقل، مبعدة نفسها عن الغرب. وأفضل ما يمكننا أن نقوله

عن هذا الأمر هو أنها محاولة للعب دور قوة عظمى تحت ظروف معاصرة جديدة". بينما وصف أندرو كوتشينز الصيغة الجديدة لدور روسيا الدولي بأنه تفاعل أكبر، بدلاً من التكامل، مع الغرب[53].

كانت الفلسفة المتعدّدة الاتجاهات بالنسبة لروسيا تمثّل طريقة للتكيّف مع واقعها الجيوسياسي الجديد في وقت كان تحوّلها الداخلي ما يزال ناقصاً. من المحتمل أن تقرّب سياسة "معاً ولكن منفصلين" - وهي موجهة نحو التعاون مع الغرب في عدّة قضايا اقتصادية وأمنية حساسة - روسيا أكثر من الحضارة الليبرالية، ولكن، من المحتمل أيضاً أن تزيد من الشك المتبادل بين الطرفين. على أي حال، من غير المرجح أن يكون المجتمع الغربي مهتماً بتشجيع نهضة روسيا طالما أنها تحافظ على نظام من القيم غريب بالنسبة للغرب.

خلال الفترة نفسها، بدأت روسيا تسعى بجدية لتحقيق مكانة لها كقوة عظمى إقليمية. ولكن، هذه المرة، أراد بوتين تمويه الجوانب الإمبريالية، التي كانت تقلق جيران روسيا والغرب. يجدر بنا في هذا الخصوص أن نذكر اجتماع قادة رابطة الدول المستقلة (CIS)، الذي ترأسه بوتين في 19 تموز عام 2004 في موسكو، حيث انتقد الرئيس الروسي، للمرة الأولى، السياسات الروسية تجاه CIS، قائلاً: "من الخطأ أن نظنّ بأن روسيا تملك نوعاً من الاحتكار على الأنشطة في هذا الحيز"[54]. لقد أكّد الرئيس الروسي على ما يلي: أولاً، أنه لم يكن مهتماً بتكوين دولة عظمى في CIS. وثانياً، أنه كان يخطّط لتعزيز المصالح الروسية في المنطقة باستخدام أساليب السوق. من الواضح أنه كان يريد إيجاد رابط جديد بين المصالح الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية. لكن الكرملين لم يكن سيتخلى عن استغلال الوسائل الاقتصادية من أجل تأمين الوجود العسكري الروسي في المنطقة. وخير مثال على هذا الأمر التعاون العسكري المتجدّد بين روسيا وأوزبكستان مقابل الاستثمارات الروسية في قطاع الغاز والنفط الأوزبكي.

ويتجلّى بحث روسيا عن طرق لاستعادة نفوذها في منطقة ما بعد الاتحاد

السوفياتي من خلال تكوين أشكال متعدّدة ومتنوعة من التعاون الاقتصادي والعسكري مع جيرانها[55]. لكن كثرة هذه الأشكال من التعاون بالذات كانت دليلاً على عدم فعاليتها. بالفعل، كانت بعض الاتحادات فارغة من الداخل بسبب تنافر مصالح أعضائها. كان هناك أمر واحد يجمعهم، وهو أنهم لم يكونوا يستطيعون الجلوس على طاولة واحدة مع بلدان متطوّرة من الناحية الصناعية، وهذه الحقيقة أضفت على المشاريع التكاملية في تلك المنطقة طابع العجز. لم تكن روسيا مستعدة لأن تكون الواهبة لكل جيرانها، وهذا ما ألغى رغبة هؤلاء بالتكامل؛ إذ كانوا يفضلون إقامة علاقات ثنائية، بدلاً من ذلك.

بالرغم من براغماتية بوتين، لم يكن الكرملين قادراً على تحرير نفسه من الذهنية السوفياتية. الحفاظ على القواعد العسكرية الروسية في جورجيا ضد رغبات تبليسي؛ ودعم القوى الانفصالية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية؛ ومحاولة التأثير على الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا في العام 2004؛ كل هذه الأمور كانت دليلاً واضحاً على سعي روسيا للمحافظة على الهيمنة الروسية، الأمر الذي يناقض تأكيد بوتين على تخفيف نفقات السياسة الخارجية. كان ما يزال هناك مناصرون متنفذون لفكرة القوة العظمى داخل المؤسسة السياسية والعسكرية الروسية، ولم يكن هناك أمل في تغيير طريقة تفكيرهم على المدى القريب. صحيح أنهم لم يعودوا يحدّدون وجهة السياسة الخارجية، إلا أنهم كانوا قادرين على تعقيد مهمة إعادة تقييم دور روسيا في العالم. إن تأثير التقليديين على السياستين الخارجية والأمنية كان ممكناً لأن البراغماتيين والليبراليين في الكرملين لم يكونوا يملكون رؤية لدور دولي جديد لروسيا يلبي احتياجات تطورها، وفي نفس الوقت لا يذلّ الأمة، التي اعتادت على التفكير بأسلوب عالمي.

إذاً كيف كانت العلاقات تتطوّر بين روسيا وشريكتها الأساسية، الولايات المتحدة؟ في نهاية حزيران عام 2004، حصل أمر أظهر موقف الكرملين من الإدارة الأميركية. عندما بدأت الجلسة الأخيرة للجنة الأميركية التي كانت تحقق في

أحداث 9/11، ذكرت وكالة الأخبار الرسمية، إنترفاكس، بأن "المخابرات الروسية علمت في بداية العام 2002 بأن قوات عراقية خاصة كانت تخطّط لعمل إرهابي على أراضي الولايات المتحدة... أعطينا هذه المعلومات عدة مرات إلى شركائنا الأميركيين شفهياً وكتابة في خريف العام 2002". لكن هذا التقرير لم يحز على القدر الكافي من الاهتمام، ولهذا السبب، بوتين نفسه قال في مؤتمر صحفي في عاصمة كازاخستان، أستانا: "في الواقع، بعد أحداث 11 أيلول وقبل بدء العمليات في العسكرية في العراق، تلقّت الاستخبارات الروسية مراراً معلومات من هذا النوع وأعطتها لزميلتها الأميركية" كما نوّه إلى أن الرئيس بوش شكر شخصياً أحد مدراء وكالات الاستخبارات الروسية على المعلومات.

يمكن النظر إلى هذا التصريح على أنه دعمٌ لصديق بوتين بوش عندما كان يواجه مشاكل حول العملية العسكرية في العراق ومبرراتها. لكن السؤال هو: إذا كانت هنالك حقائق تتعلّق بالخطر الذي يمثّله صدام حسين، لماذا إذن لم يُذكَر هذا الأمر خلال المباحثات حول موضوع العراق في مجلس الأمن ولماذا صوّتت روسيا ضد العملية العسكرية في العراق؟ لتخفيف حدّة التناقضات في تصريحه، قال بوتين بأن موقف روسيا الرافض للحرب في العراق لم يتغيّر. "ثمة إجراءات معترَف عليها في القانون الدولي لاستخدام القوة في الشؤون الدولية، وتلك الإجراءات لم تُلاحَظ في تلك الحالة"، أكّد الرئيس الروسي[56]. ورداً على تصريح بوتين، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية بأنها لا تعلم شيئاً عن الوقائع التي ذكرها الزعيم الروسي. حتى كولن باول لم يعلم بهذا الأمر. ومع ذلك، كان الأميركيون يسعون بكل جهدهم لإيجاد أقل تأكيد على وجود تهديد من قبل نظام صدام. إنها قصة غريبة جداً.

ماذا تخبرنا هذه القصة؟ تخبرنا بأن بوتين استغلّ الفرصة ودعم بوش في السباق الرئاسي؛ وسيقوم بذلك في عدّة مناسبات أخرى. وتُظهر لنا تفضيل موسكو التقليدي للرؤساء الجمهوريين وخشيتها من الرؤساء الديمقراطيين. كما تبيّن بأن الشراكة مع الولايات المتحدة كانت هامة بشكل استثنائي بالنسبة لبوتين. وتخبرنا أيضاً بأن بوتين كان يحاول إيصال رسالة إلى حلفائه في محيط ما بعد الاتحاد السوفياتي: "أنا أملك علاقات خاصة مع أميركا. إننا مقربون من واشنطن. أما

أنتم، فلا تتجرأوا وتحلموا بإقامة علاقات مستقلة مع الأمريكيين. عليكم أن تتعاملوا مع موسكو كوسيط". على الأقل، إن توقيت تصريح بوتين والجو الذي جرى فيه يدفعاننا لتفسيره على هذا النحو.

لكن هذا التعبير عن الشراكة جرى بطريقة حيّرت الأمريكيين. وهذا النوع من المناورات كان يمكن أن يضع موسكو في موقف حرج لو أن بوش خسر الانتخاب.

كانت روسيا تتّجه نحو آب جديد، الشهر الذي غالباً ما كان يجلب معه المآسي والكوارث للروس. وآب عام 2004 جاء ليؤكّد أسوأ التوقعات؛ كان شهراً سيئاً بحقّ بالنسبة للشعب الروسي. لقد هزّت الأعمال الإرهابية البلد واحداً تلو الآخر. حيث شنّت العصابات هجمات جديدة على العاصمة الشيشانية، غروزني، كانت حصيلتها عشرات القتلى والجرحى في صفوف القوات الفدرالية وأولئك الموالين لموسكو من الشيشانيين. وأتبع تلك الهجمات إسقاط الطائرتين المليئتين بالمسافرين، وتفجير في محطة أنفاق موسكو حصد معه أيضاً العشرات من الضحايا. وأخيراً، جاء كابوس بيسلان: استولت مجموعة من الإرهابيين، معظمهم من الشيشانيين والإنغوشيين، على مدرسة في مدينة في أوسيتيا الشمالية، واحتجزت ما يزيد عن 1.200 طفل مع آبائهم كرهائن. وانتهت العملية بمقتل عدد كبير من الأشخاص بالقنابل والرصاص، فلقد قُتل أكثر من 300 شخص، معظمهم من الأطفال، لكن الحصيلة النهائية للقتلى ما تزال غير معروفة حتى الآن وربما تبلغ 500 أو 600 شخص. كانت أسوأ كارثة احتجاز رهائن في العالم؛ أعلن مسؤوليته عنها شامل باسييف، الزعيم الأشد تطرفاً بين الانفصاليين الشيشانيين.

راقب العالم بفزع الفظائع غير المسبوقة التي طالت الأبرياء من المدنيين. وأثبت "النظام الهرمي الرئاسي" لبوتين بأنه عاجز عن التعامل مع أزمة الرهائن. فقد وصل مسؤولان مقرّبان من الرئيس – نيكولاي باتروشيف، رئيس الخدمة الأمنية الفدرالية، ورشيد نورغالييف مدير وزارة الداخلية – سراً إلى أوسيتيا لكنهما لم

يأتيا إلى موقع الحدث. كما كان رئيس أوسيتيا الشمالية، ألكسندر دزاسوهوف، المعيَّن من قبل الكرملين، قريباً من المكان لكنه كان ينتظر الأوامر من موسكو، ورفض عرض الإرهابيين بالقدوم إلى المدرسة والتفاوض معهم. واختبأ رئيس إنغوشيتيا المجاورة، الجنرال مراد زيازيكوف، وقطع الاتصال الهاتفي. بوتين نفسه احتار فيما سيفعل إلى أن وقع الأسوأ. وبدلاً من التفكير في طريقة لإنقاذ المواطنين الأبرياء، كذب المسؤولون بشكل معيب بخصوص كل شيء: عدد الرهائن، وعدد الضحايا، وعدد الإرهابيين، وقومياتهم[57].

وتجمَّد القوقاز الشمالي خوفاً من مأساة إضافية. وبدأ الأوسيتيون - بعد انتظارهم دون جدوى محاكمة رسمية لأولئك الذين خطَّطوا لكارثة بيسلان - استعدادهم للانتقام، حيث قال أحد المواطنين هناك: "نحن سننتقم. ستكون هناك حرب دموية!" أتسع الغضب بين الأوسيتيين من الإنغوشيتيين والشيشانيين المجاورين، لأن العديد من المختطفين كانوا من هذين الشعبين. وللعداوة بين الأوسيتيين والإنغوشيين جذور عميقة بعد الصدامات الطويلة التي حدثت في التسعينيات. كما بدا خطر انتقال الصراع إلى الجمهوريات القوقازية الأخرى، بما فيها داغستان المتعددة القوميات، محتوماً. باختصار، كان بوتين يواجه تحدِّيات جسيمة في القوقاز الشمالي.

لقد أثبتت مأساة بيسلان مرة أخرى أن النظام الرئاسي الفردي في روسيا عاجز عن معالجة أية أزمة، وأنه يصاب بالشلل عندما تكون هناك حاجة إلى تفاعل احترافي وكفاءة. وهذا ناتج عن مركزة السلطة التي تولِّد اللامسؤولية من أعلى مستويات السلطة إلى أسفلها: المسؤولون المحليّون ينتظرون الأوامر من الأعلى، وأولئك الموجودون في الكرملين، بدورهم، ليسوا مستعجلين لتحمّل المسؤولية. لقد أكّدت الأحداث التي وقعت في بلدة قوقازية صغيرة ما كان واضحاً منذ وقت طويل، وهو أن المسؤولين المحليين المعيَّنين من الكرملين لا يملكون النفوذ ولا الاحترام من قبل مواطنيهم. أما رسلان أوشيف - رئيس إنغوشيتيا السابق الذي أخرجته موسكو من السلطة بسبب سلكوه المستقل - فقد كان هو من قابل الإرهابيين واستطاع تحرير 30 رهينة (معظمهم من الرضَّع)، في الوقت الذي كان فيه الموالون للكرملين في مخابئهم.

في 13 أيلول، بعد المذبحة، ظهر بوتين أخيراً على الهواء. بدا مهزوزاً وشاحباً. كان عليه أن يقرّر ماذا ينبغي عليه أن يفعل، بعد أن تعرّضت قدرته على القيادة لاختبار قاس. كان باستطاعته استغلال مأساة بيسلان كدافع لإعادة التفكير في سياسته في الشيشان، ولطلب الغفران من شعبه. كان يمكن للمأساة القومية أن تصبح لحظة مناسبة بالنسبة له لإعادة بناء قيادته للأمة على قاعدة جديدة. لكنه ظلّ على موقفه. لم يكن الرئيس يبحث عن الغفران، بل كان يبحث عن أشخاص ليحمّلهم مسؤولية إخفاقه. وفوق ذلك، رفض أي انتقاد لسياسته في الشيشان، وكأن لسان حاله يقول: إن مسألة بيسلان تتعلّق بالإرهاب الدولي ولا تتعلق بنتائج سياستي.

أكد بوتين "إننا أمام هجوم مباشر من الإرهاب الدولي ضد روسيا". ثم أضاف بأن مأساة بيسلان أظهرت "أننا ضعفاء وأن الضعفاء يتعرّضون للضرب". ولهذا السبب، ينبغي أن تكون روسيا من الآن فصاعداً أكثر قوة. وذلك يعني شيئاً واحداً: استمرار الحرب الشيشانية. وتضمّن خطاب بوتين إلى الأمّة أيضاً عبارة جوهرية، أذهلت كل أصدقائه (شركائه) في الغرب: "بعض الأشخاص يريدون سلبنا قطعة لذيذة من فطيرتنا، وهناك آخرون يساعدونهم. يساعدونهم في ترسيخ الاعتقاد بأن روسيا - بصفتها واحدة من الدول النووية الرئيسة في العالم - ما تزال تمثّل تهديداً لبعض الناس. ولهذا السبب، يجب إزالة هذا التهديد". كان بوتين غامضاً بخصوص هوية أعداء روسيا أولئك. لكن المسؤولين عن حملة الكرملين الدعائية سرعان ما سيوضّحون من كان يقصد الرئيس.

وقال بوتين أيضاً بأنه لن يكون هناك تحقيق علني في الأحداث؛ تماماً كما لم يكن هناك تحقيق علني في حادثة المسرح في موسكو في تشرين الأول عام 2002، ومأساة الغواصة كورسك. استمرت السلطات الروسية - محاولةً إنقاذ هيبة الدولة - في الإبقاء على حقيقة خلفية هذه الكوارث الوطنية الروسية طيّ الكتمان. يبدو أن الحقيقة كانت صادمة إلى درجة أنها كانت ستغيّر موقف الشعب الروسي من نظامه.

في 26 أيلول، توجّه بوتين إلى الأمّة معلناً عن خططه السياسية الجديدة، في

سياق ردّه على الهجمات الإرهابية. أعلن بوتين بأنه سيتخلّص من انتخابات الحكام، ويقدم نظاماً نسبياً لانتخابات الدوما. لقد أعطت مذبحة بيسلان عذراً ملائماً للكرملين للبدء بعملية تقوية طويلة الأمد لهرمية السلطة التنفيذية. ووفقاً للإصلاحات المقترحة، لن يعتمد الحكام بعد الآن على ناخبيهم، وسيدينون بالولاء فقط إلى موسكو. وهذه ليست نهاية خطط الكرملين، فقد قُدِّم مشروع قانون يضع المحاكم تحت إشراف السلطة التنفيذية، ونوقشت مسألة توسيع المقاطعات. كل هذه التغييرات معاً كانت بمثابة إصلاح شامل للاتحاد الروسي.

بيد أن هذه الإصلاحات تسبّبت بإضعاف الدستور الروسي، لأنه عندما يُزال مدماك دستوري واحد، فسيصبح البناء الدستوري برمته مهزوزاً. ولكن، من يكترث للدستور عندما يكون فريق النخبة الحاكمة بحاجة لتحقيق أهدافه التي تفوق الدستور أهمية؛ أي إعادة توزيع الموارد، وإدامة سلطته بشكل ذاتي. في 13 تشرين الأول، حاول بوتين أن يطمْئن الصحفيين الأجانب: "إننا سنسعى بكل الوسائل لإقامة نظام سياسي وبناء علاقات بين الدولة والمجتمع بحيث يعززان من بنية الديمقراطية". يا لهذا الفهم الغريب للديمقراطية!

وبعد ذلك بفترة قصيرة، أعطى نائب رئيس الإدارة الرئاسية فلاديسلاف سوركوف - الخبير الذي ساعد يلتسين من قبل وبقي ليساعد زعيم الكرملين الجديد - مقابلة حول ما بدا أنه تصوّر الكرملين لنهج جديد[58]. كان هذا التصوّر أشبه بأفكار ستالينية محدَّثة، حيث كرّر سوركوف بأن القوى الغربية كانت تشكّل غطاء للإرهابيين الذين يهاجمون روسيا من أجل "إطعام الحيوان المفترس لحم شخص آخر". كما وصف مؤيدي الغرب وشركاءهم داخل روسيا "بالطابور الخامس" الذي يتضمّن "ليبراليين مزيفين ونازيين حقيقيين. إنهم يكرهون ما يسمونها روسيا بوتين، مما يعني في الواقع بأنهم يكرهون روسيا ذاتها"، قال موضحاً. وهكذا، اضطرت روسيا للاستماع إلى أغنية منسية حول العدو الذي أصبح عند البوابة: العدو موجود في كل مكان، الأعداء هم كل أولئك الذين يملكون موقفاً سياسياً مختلفاً.

لا يمكن للمرء أن يصدّق أنه بعد 20 عاماً من العفوية والحرية النسبية، يقرّر

الكرملين القيام بهذه الانعطافة. كنت أقول لنفسي: "هذا إما حلم سيئ أو مزاح سخيف. غداً سنستيقظ وسيتلاشى كل شيء". لكن شيئاً لم يتلاشَ. فالواقع الجديد كان هناك، وكان مظلماً ومرعباً. وهكذا، بدأ البحث عن أعداء روسيا، داخل البلد وخارجها، وأصبح الحديث عن مؤامرة عالمية الوجبة الأساسية في اليوم بالنسبة للمجتمع السياسي. والليبراليون والديمقراطيون الباقون، الذين اعتقدوا بأنهم يستطيعون الانتظار في الغيتو الذي تُرك لهم في ولاية بوتين الأولى، أصبحوا الآن أكثر تشاؤماً بخصوص فرص بقائهم.

وظلّ العدو الأساسي هو الولايات المتحدة وكل من يتصل بالأميركيين. في الواقع، إن اختيارهم للعدو الأساسي يمكن تفسيره بسهولة: لم تكن الطبقة السياسية الروسية تستطيع الاعتراف بهزيمتها من قبل الشيشانيين. فالعدو ينبغي أن يكون كبيراً بحق؛ الولايات المتحدة والعالم بأسره خارج روسيا. بدا الأمر وكأن جولة جديدة من الحرب الباردة كانت على وشك الانطلاق.

على أي حال، فالمواطنون الروس العاديون لم يكونوا يعتقدون بأن السلطات ستوقف الإرهاب. حيث قال 93 بالمائة من المشتركين بأحد الاستطلاعات بأن وقوع هجمات جديدة أمر مرجح، و67 بالمائة قالوا بأن القادة الروس لا يمكنهم حماية الشعب الروسي منها. وكان 36 بالمائة يعتقدون بأن ردّ القيادة الروسية على الهجمات أظهر "صرامة وعزماً"، بينما قال 40 بالمائة بأن الردّ أظهر بأن القادة كانوا غير متأكدين من كيفية محاربة الإرهاب[59]. وكان لانعدام الإحساس بالأمن - كما حصل بعد انفجارات الأبنية السكنية في العام 1999 - أثره على الشعب الروسي، الذي أصبح يرتاب في العالم الخارجي، حيث أعرب 68 بالمائة من المشتركين في استطلاع أجري في تشرين الأول عام 2004 عن اقتناعهم بأن روسيا كانت محاطة بالأعداء؛ فيما قال 25 بالمائة بأن العدو الرئيسي هو الولايات المتحدة؛ وقال 7 بالمائة بأن التهديد يأتي من الدول العربية والجماعات الإسلامية؛ وقال 7 بالمائة بأنه يأتي من الشيشان[60]. وذلك أمر طبيعي تماماً، لأن الشعب المحبط وغير الآمن الواقع تحت تأثير الحملة الإعلامية الرسمية بدأ يبحث عن وصفة قديمة.

وبعكس التوقعات، التي جاءت بعد فقدانه بعض النقاط، لقد منح الناس ثقتهم لبوتين مرة أخرى الذي أثبت صورته كزعيم مقاوم للصدمات. وعلى الرغم من أن الناس لم يكونوا يتّفقون معه، إلا أنهم لم يتحوّلوا عنه. حيث أبدى ثلث المشتركين في أحد الاستطلاعات معارضتهم لتشديد الإجراءات من قبل بوتين، إلا أن هذه المعارضة لم تؤثّر على ثقتهم فيه: 73 بالمائة كانوا ما يزالون يثقون فيه، ومن بينهم 21 بالمائة كانوا يثقون فيه بشكل مطلق، و52 بالمائة كانوا أقرب إلى الثقة فيه؛ بينما كان 25 بالمائة فقط لا يثقون فيه؛ منهم 7 بالمائة لم يكونوا يثقون فيه مطلقاً. إن الافتقار إلى البدائل والخوف من وقوع الأسوأ ما زالا يثبتان بأنهما قاعدة دعمه الأكثر ثباتاً وتحمّلاً. من جهة أخرى، أبدت غالبية الشعب دعمها لفكرة تعيين الحكام في المقاطعات؛ 55 بالمائة من المشتركين كانوا يؤيّدون مركزة السلطة التي يقوم بها بوتين. لكن 36 بالمائة من الروس كانوا لا يتفقون مع الرئيس بخصوص نهجه، وهذا يدلّ على أن البلد كان منقسماً[61].

للمرة الأولى، أحسّ المجتمع الغربي بالخطر الحقيقي، واتّهم بوتين باتباع سياسة ديكتاتورية. لكن انتقاد بوتين - مما يدعو للسخرية - أدى إلى توحيد المحافظين والليبراليين، المناصرين السابقين للديمقراطية في روسيا وأولئك الذين لم يؤمنوا يوماً بنجاحها. إن مقارنة بريجينسكي لبوتين بموسوليني مجرد مثال واحد على كيفية تعامل وسائل الإعلام الغربية مع بوتين. ولكن، بالرغم من الانتقاد المتنامي لديكتاتورية بوتين في وسائل الإعلام الغربية والمجتمع الغربي عموماً، إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات الودية بين الزعيم الروسي والقادة الغربيين. كان السياسيون الغربيون على استعداد لمسامحة بوتين على سلوكه غير الديمقراطي طالما بقي مسيطراً على الوضع في روسيا، وطالما بقي حليفاً للغرب في الحرب على الإرهاب.

سمح بوتين للمسؤولين عن الدعاية بالقيام بحملة ضد المنشقّين وتغذية هيستيريا معاداة الأميركيين. لكنه من جهته كان حذراً، وترك لنفسه خيار اتباع سياسة أكثر اعتدالاً. لقد أوجد انطباعاً بأنه ما يزال على إلتزامه مع الغرب، بالرغم من أن الكرملين كان يحاول تعبئة روسيا من خلال خطاب معادٍ للغرب. إذاً، فهو ما يزال يجلس على كرسيين، محاولاً تقسيم القيم والمصالح. حتى أنه

اتخذ خطوات لتلطيف الأجواء، حيث مهّد الطريق أمام طرح أسهم غـازبروم للبيع، وهو ما كان يتوق إليه المستثمرون الغربيون منذ وقت طويل؛ ووقّع على بروتوكول كيوتو من أجل تخفيض الانبعاثات الحرارية. توحي سياسة العصا والجزرة هذه بأن موسكو تودّ الحفاظ على علاقات بنّاءة مع الغرب. لكن هذا لم ينجح في تهدئة الغرب على الإطلاق. وكان ستروب تالبوت بالتأكيد من بين أولئك القلقين. فقد حذّر تالبوت "إذا كنا قد تعلّمنا شيئاً ما من القرن العشرين، فهو أن طبيعة النظام الداخلي لروسيا هو الذي يحدّد سلوكها الخارجي. فروسيا التي تحكم شعبها بالقوة والديكتاتورية، من المؤكد أنها، عاجلاً أم آجلاً، ستعمل على إكراه جيرانها وتجعل من نفسها واحدة من مشكلات العالم بدلاً من أن تكون مساهمة في حلها"[62].

إن الأحداث التي صبغت بداية ولاية بوتين الثانية باللون الداكن جعلت حتى أشد المتفائلين عناداً يشعرون بالقلق. اغتيال قاديروف، والحاجة لانتخابات رئاسية جديدة في الشيشان؛ الأزمة المصرفية؛ الإصلاح الاجتماعي الذي سبب استياء الشعب؛ التوتر مع جورجيا؛ وأخيراً تصعيد العمليات الإرهابية؛ كل هذه الأشياء كانت أكثر من كافية لإثارة قلق جدي. صحيح أن شيئاً لم يكن يهدّد سلطة بوتين في ذلك الوقت، ولكن، كان هناك سؤالان منطقيان بحاجة للإجابة: هل كانت قوته الكامنة قادرة على الاستمرار طوال ولايته الثانية، وما هي التهديدات الأكثر خطورة بالنسبة لقيادته؟

بدأ بوتين ولايته الثانية بإظهار أنه كان يدرك مهمته جيداً، وأنه كان مستعداً لتحقيقها. وأنا أعني بهذا، قبل كل شيء، قراره بتصفية روح الشراكة في الدولة. لكن الطريقة التي اختارها لحلّ المشاكل الاجتماعية يمكن أن تثير احتجاجاً اجتماعياً، وتضعف قاعدة دعمه السياسية في الوقت الذي كان فيه الفريق الحاكم يبحث عن ضمانات لبقائه بعد العام 2008.

كان بوتين محقاً في شروعه بإصلاح إداري. لكنه عندما سلّم مهمة إعادة

هيكلة الدولة إلى مسؤوليه، جعل من إصلاحه إصلاحاً مزيفاً. وكان محقاً في محاولته ترويض الطموحات السياسية والمصالح الذاتية للشركات التجارية الكبرى. لكنه عبر إخضاع الشركات إلى الطبقة البيروقراطية، كان يشوّه السوق، الذي أراد تطويره. وكان محقاً أيضاً في تخفيف طموحات روسيا باستعادة مكانتها كقوة عظمى. لكن أمله في أن تؤسّس روسيا شراكة مع الغرب وفي نفس الوقت تحافظ على دولتها التقليدية كان وهماً آخر. بكلمات أخرى، في كل مرة كانت السلطات تحاول تطوير أجندة تحديثية، كان النظام الذي شكّلته بنفسها يقف حائلاً دون تحقيق مساعيها.

وهذه ليست التناقضات الروسية الوحيدة، على أي حال. فمن خلال التوجّه نحو المزيد من المركزية، حقّق بوتين بعض الانتصارات التكتيكية عبر استعادة السيطرة الكاملة على المقاطعات. لكنه، من الناحية الاستراتيجية، أضعف قيادته وأضعف شرعيتها؛ لأنه من الآن فصاعداً سيكون مسؤولاً عن كل الإخفاقات التي يُمنى بها المعيَّنون من قبَله في المقاطعات. وعاجلاً أم آجلاً، سيصل إلى النهاية ذاتها التي وصل إليها يلتسين: "سلطة شاملة عاجزة"؛ وهي النتيجة الحتمية لكل سلطة فردية ديكتاتورية. من هنا، فإن التهديدين الأساسيين المحدقين بروسيا خلال ولاية بوتين الثانية هما: دولة ضعيفة، ونظام سياسي ضعيف سيحاولان ادعاء القوة والصلابة.

على أي حال، كانت ولاية بوتين الثانية في بدايتها، والحياة يمكن أن تسلك العديد من المنعطفات غير المتوقعة. أثناء كتابتي هذه السطور، لم تكن هناك أية قوى في روسيا يمكنها تقديم استراتيجية بديلة. ولهذا السبب، كانت روسيا مضطرّة لاتباع أسلوب التجربة والخطأ، مجربةً ونابذةً أسلوباً تلو الآخر. لعلّ بوتين كان مقدَّراً له أن يكون الزعيم الذي سيثبت بأن روسيا قد استنفذت كل أنماطها التقليدية في الحياة، والسلطة، والفكر كي يأتي الزعيم التالي ويتّخذ استراتيجية مختلفة.

في العام 2004، كان هناك أمر آخر مثير للقلق: بدا الرئيس في أغلب الأوقات وكأنه فقد حيويته السابقة. كان أشبه برجل نفذت منه طاقته قبل الوصول إلى خط النهاية، وأصبح يتحرّك بشكل ميكانيكي، بدون الرغبة في الفوز. كانت عيناه غارقتين في محجريهما. لعل ذلك كان ناتجاً عن استنفاد قوته الروحية، أو فقدانه لتوازنه، أو بجرد تعب مؤقت سيتغلب عليه. وإذا تغلّب عليه، فمن أجل أي غاية؟ هذا ما سنراه.

على أي حال، كان ما يزال هناك الكثير من الغموض؛ ليس في سياسة الكرملين، التي اكتسبت منطقاً محدداً، بل في نتيجتها التي يمكن أن تكون مختلفة عما تتوقّعه السلطات. وفي هذا الخصوص، يمكن للنكتة السياسية الشعبية التي تشيع في موسكو أن تصف بدقة بالغة مشاعر المواطنين الروس وملاحظاتهم في تلك اللحظة: "قال رجل مريض أخذته سيارة إسعاف: إلى أين تأخذونني؟ أجاب الدكتور: إلى مستودع الجثث. ولكنني لم أمت بعد. فأجابه الطبيب: ونحن لم نصل إلى هناك بعد". إذاً، فروسيا "لم تصل إلى هناك بعد"، والكثير من الأمور يمكن أن تحدث قبل نهاية ولاية بوتين الثانية.

الفصل الثالث عشر

القصة غير المنتهية لروسيا

الغرب – الوسيلة والغاية. الصفقة الفاوستية.

هل ستكون روسيا قادرة على التخلي عن "النظام الروسي"؟ لعل روسيا.

إن القارئ الذي يتابع كل الظروف الجيدة والسيئة التي رافقت عملية تحوُّل روسيا، قد يعتريه الارتباك من المسار المتعرّج للتطورات الروسية، ويثير لديه التساؤل: في أي اتجاه ستتحرك روسيا في نهاية المطاف – نحو نظام فردي أكثر صرامة، أم نحو الإبقاء على نظامها الديكتاتوري البيروقراطي الهجين، والبدء – بعد فهم عوائق هذا النظام – ببناء مؤسسات ديمقراطية فعالة، مستندة هذه المرة إلى حكم القانون، وليس إلى حريات سياسية غير منظمة؟ من الصعب على أي شخص أن يجيب على هذا السؤال الآن. بالفعل، فبعد ولاية بوتين الأولى، أصبحت فرص الحفاظ على بعض الحريات السياسية – على الأقل – قليلة جداً. وعلاوة على ذلك، كيف يمكن لهذه المؤسسات والآليات أن تكون ديمقراطية إذا كانت غايتها الأساسية هي أن تكون واجهة لنظام غير ديمقراطي؟ ومع ذلك، وبالرغم من التطوّرات الباعثة على الاكتئاب التي شهدتها روسيا في عامي 2003–2004، فما زال الوقت مبكراً جداً لدفن الديمقراطية الليبرالية في هذا البلد.

ما زال المجتمع الروسي يتخبّط وينتظر. بعض الروس يبحثون عن الهدوء

والسكينة في السلطة الفردية، ولهذا السبب فهم يوافقون على السلطة المركزية المفرطة لبوتين. ولكن، في نفس الوقت، إن قابلية الروس للتقدّم إلى الأمام دون الإلتفاف إلى الوراء تتعزّز بشكل تدريجي. لقد تطلّب الأمر منهم عشرين عاماً - بدءاً من بيريسترويكا غورباتشوف في العام 1985 - للتخلّي عن عدد قليل جداً من التقاليد، وأنماط الحياة، وذهنية اعتادوا عليها؛ أي ما كان يشكّل "النظام الروسي"، القالب الذي كان يجسّد روسيا. نعم، عشرون عاماً، زمن طويل بالنسبة لحياة الإنسان، لكنه مرحلة قصيرة في التاريخ، مجرد ومضة. على أي حال، ليس واضحاً بعد كم سيستغرق البلد كي يتخلّص من البقايا الأخيرة للنظام القديم، وما هو الثمن الذي سيدفعه من أجل تحرّره نهائياً من الديكتاتورية، ومحاولات لعب دور القوة العظمى والسعي "للفرادة".

لقد نبذ الشعب الروسي مع بداية القرن الجديد، كما آمل، الادعاءات بكون روسيا قطباً ذا حضارة مختلفة. ولكن، إذا كان هذا البلد سيتحرّك باتجاه الغرب، فسيكون عليه معرفة الأشكال التي يمكن أن يتخذها ذلك التحرّك، والمسالك التي يمكن أن يتبعها. ينبغي على الروس أن يحموا أنفسهم من أوهام جديدة وتطلعات غير منطقية، وأن يتعلّموا كيف يتعاملوا مع الإحباطات والآلام الحتمية. وأخيراً ينبغي على الروس أن يتغلّبوا على الإغراء الأساسي الجديد المتعلّق باتباع ما يبدو أنه الطريق الأسهل: تقليد السوق والديمقراطية في جوانبهما السطحية، والمحافظة في العمق على علاقات الراعي والزبون، وحكم الأقلية، والحكم بدون محاسبة.

إن التحالف الذي عقدته روسيا مع الغرب في العام 2001 يتضمّن ليس فقط إمكانية التطوّر إلى شراكة حقيقية وإلى اندماج روسيا في الغرب، بل يتضمّن أيضاً تهديداً باغتراب روسي جديد. صحيح أنه من المستبعد أن ترجع روسيا إلى عدائها السابق تجاه الحضارة الغربية، إذا ما حصلت إساءات فهم جديدة وصراعات في المصالح مع الغرب، إلا أنها قد تصاب باليأس وعدم الرضا عن أي شخص وأي شيء؛ بما فيها روسيا نفسها.

حتى الآن، اتخذ التحالف بين روسيا والغرب شكل الصفقة الفاوستية (أي على حساب القيم). وجوهر هذه الصفقة بسيط جداً: الغرب يضمّ روسيا إليه من أجل تنفيذ بعض من مصالحه الجيوسياسية - الحرب على الإرهاب، تعزيز الأجندة الأمنية، تعزيز الحوار حول الطاقة - وفي نفس الوقت يغمض عينيه عن مدى بُعد روسيا عن أن تكون دولة ديمقراطية ليبرالية. وعلاوة على ذلك، يستمر الغرب في النظر إلى قيادة روسيا باعتبارها الضمانة الأساسية لعلاقاتها الدافئة مع الغرب، فيصادق بذلك على الحكم الروسي من خلال السلطة الفردية. وبدورها، تحلّ روسيا مشكلة الموارد الخارجية من أجل مسألة تحديثها، وتحتفظ في الوقت نفسه بالقواعد القديمة للّعبة في الداخل.

للصفقة "الفاوستية" مؤيدوها بين كل من أولئك الذين يعتبرون روسيا مجرد حليف في السعي لتحقيق أهداف معينة؛ وأولئك الذين ما زالوا يعتبرون روسيا بلداً عدوانياً، يمثّل تجسيداً للشر؛ وأولئك الذين يفضّلون أن تبقى روسيا في موقعها الحالي على الحدود الخارجية للحضارة الغربية، كستار يفصل الغرب عن الصين. وفي روسيا، بالمقابل، تحظى الصفقة الفاوستية بتأييد أنصار الديكتاتورية و"فرادة" روسيا. بعبارة أخرى، إن الشراكة الحالية بين روسيا والغرب تساعد في الحفاظ على الديكتاتورية البيروقراطية في روسيا.

إن ضمّ روسيا إلى الفلك الغربي على قاعدة وجود بعض المصالح الجيوسياسية المتبادلة ما هو إلا اندماج ظرفي ومؤقت. أما الشيء الوحيد الذي يمكن أن يضمن تحقيق اندماج حقيقي لروسيا في المجتمع الغربي، فهو وجود قيم مشتركة بين الطرفين. وعلى هذا الأساس، سيتوجّب على روسيا أن تتبنّى بالكامل المبادئ الديمقراطية الليبرالية، وتنبذ أي محاولة لتفصيل المؤسسات الديمقراطية وفقاً لاحتياجات السلطة الفردية والدولة البيروقراطية. عندئذ فقط يمكن لروسيا أن تعقد "شراكة بنّاءة" مع الغرب.

في البداية، ستكون تلك الشراكة غير متكافئة حتماً، وخاصة في المجال الاقتصادي. والتحدّي الجدي الذي تواجهه روسيا هو التخلي عن فكرة التوازن العسكري مع الولايات المتحدة، والاعتراف بإمكانياتها المحدودة الحالية، وتحويل

مواردها لكي تصبَّ في بناء مجتمع غني؛ هذه المرة، لإرضاء شعبها، وليس غرورها. إن التخلّي عن طموحاتها العالمية الآن لا يستثني إمكانية بروز روسيا في المستقبل كقوة إقليمية مزدهرة اقتصادياً، وربما كقوة عالمية أيضاً. ولكن، من أجل مستقبلها بالذات، سيتوجّب على روسيا - والغرب - أن تنهي لعبة التزييف والتقليد، المخزية لكل المشتركين فيها، والمدمرة لروسيا.

هل الشعب الروسي مستعد لنبذ المحاولات الساعية للجمع ما بين المتناقضات: التوجّه إلى الغرب مع طموحات القوة العظمى على الطريقة السوفياتية، الديمقراطية مع السلطة الفردية، السوق مع الدور المنظّم للبيروقراطية؟ هل هو مستعد لنبذ فكرة القوة العظمى المستندة إلى القوة العسكرية؟ إن البيانات المذكورة في هذا الكتاب توحي بأن الكثير من الشعب الروسي أصبح في نهاية التسعينيات ناضجاً بما يكفي كي يرغب بالاندماج مع نظام ذي قيم ليبرالية.

لكن الكثيرين في الطبقة السياسية ليسوا مستعدين للتخلّي عن سعيهم للسيطرة، ونبذ الحقوق الوراثية، وترك الشبكات المشبوهة، والتغلّب على حنينهم للماضي الإمبريالي. أولئك الذين يعتبرون أنفسهم نخبة المجتمع يخافون من التخلّي عن مفاتيح التحكم، لأنهم لم يعتادوا على العيش في مجتمع حرّ. إنهم يرتعبون من المنافسة ويخافون من شعبهم ومن أي بدائل. وهم يعتمدون على الشرطة، والأجهزة الأمنية، والجيش، وجهاز الدولة لأنهم يعتبرونها شبكة أمنهم وضمانة بقائهم. إن عجزهم، وثقافتهم الضعيفة، وقلة خبرتهم، وافتقارهم للعيش في بيئة من الحوار والتوافق، كل هذا يدفعهم لتدمير كل منافسيهم المحتملين. الطبقة السياسية في روسيا، المهووسة بالحفاظ على الذات، هي التي تحاول إعادة إحياء العناصر القديمة في اللاوعي الشعبي، وتعزيز الشك في الغرب، والخوف من الانفتاح، والحنين للماضي المفقود. إن القوة العظمى والاستبدادية هما القلعتان الأخيرتان لأولئك الذين لا يعرفون كيف يعيشون، ويحكمون وفق أسلوب جديد. وكلّما فقدت الطبقة السياسية الروسية سيطرتها على التطورات،

كلما ازداد شعورها بالعجز وتمسّكها بالدولة التقليدية، وأدواتها الإكراه أو التهديد بالإكراه.

في خريف العام 2001، أرغم بوتين الطبقة الحاكمة على قبول تحوّله نحو الغرب. فما كان من النخبة الجبانة والانتهازية إلا أن اتّبعت الزعيم صاغرة، كما هي العادة في روسيا. من هنا، إذا أراد بوتين أن يرفع الخيار الرئاسي إلى مستوى القرارات الحقيقة، فسيكون بحاجة إلى طبقة إدارية جديدة، طبقة قادرة على التحرّر من مواقفها السطحية وخضوعها، والتفكير في أولويات العصر التنافسي الجديد.

في الوضع الحالي، ليست هنالك إمكانية لتحقيق خيار الكرملين بالتحوّل إلى الغرب بشكل كامل، لأنه لم يصبح غاية إيديولوجية بالنسبة لروسيا ولا أولوية بالنسبة لنخبتها. وعلاوة على ذلك، فالزعيم لم يتجاوز الصفقة الفاوستية بعد. وهو ما يزال المحدِّث الروسي الكلاسيكي، الذي يعمل ضمن حدود الثالوث المقدس: الحكم الفردي، الموارد الغربية، واقتصاد السوق. إن الرئيس الروسي والنخب الروسية يأملان بالانضمام إلى الغرب وفق شروطهما الخاصة؛ أي مع الحفاظ على "النظام الروسي". في الحقيقة، عشرون سنة ليست فترة زمنية كافية كي يعتاد المرء على تقليد آخر؛ كي يحيا، ويعمل، ويسير بدون قيد. البعض تعلّم كيف يقوم بذلك، لكن البعض الآخر ما يزال خائفاً أو كارهاً.

لم يقرّر الغرب بعد مدى حاجته لروسيا. فالحكومات الغربية ليست مستعدة حتى الآن لإدماج روسيا في منطقتها. وهذا مفهوم، لأن أحداً لا يعرف ماذا ستستفيد الحضارة الغربية من ضمّ عملاق ضعيف (حالياً)، بكل تناقضاته وادعاءاته، وماضيه الملتبس، ورغباته التي ما تزال غامضة، وطموحاته الواسعة، وقدراته الهائلة المترافقة مع بقايا موروثات سوفياتية، وما قبل السوفياتية.

نعم، هناك إدراك – وخاصة في أوروبا – بأن القضايا الجوهرية التي تواجه العالم لا يمكن حلّها بدون روسيا. لكن أوروبا الآن تسير في اتجاهها الخاص، وتعمل على ابتكار سياسة من نوع جديد – من خلال صياغة حكم انتقالي،

وتصفية بعض وظائف الدولة - الأمّة، وإزالة الحدود بين الدول. بينما ما تزال روسيا تعمل على بناء دولة تقليدية، وتحاول مرة أخرى حصر المجتمع المدني ضمن نطاق محكم. إنني أتعجب كيف يمكن للحداثة الروسية وما بعد الحداثة الأوروبية أن تتعايشا. لأنه من غير الواقعي أن نتوقّع اندماج كيانين يمتلكان وجهات نظر مختلفة جذرياً حول طبيعة التطوّر المستقبلي نفسها.

وإضافة إلى ذلك، فالقوى السياسية، على نطاق واسع، في الغرب غير متعاطفة مع روسيا في الوقت الحالي. فالليبراليون الغربيون مستاؤون من الطموحات العالمية لروسيا، ومن حربها في الشيشان، ومن تعدّي الكرملين على التعدّدية والحرية. أما بالنسبة للمحافظين الغربيين، فهم مستعدون لإشراك روسيا في الحوار، ولكن فقط ضمن إطار السياسة الواقعية، متجنبين ذكر المشاكل الداخلية الروسية، ومعتبرين روسيا دولة غربية فطرياً، وغير قابلة للتغيير.

حتى أولئك الغربيون الذين يساندون تبنّي روسيا لم يحسموا أمرهم فيما إذا كان يجب الانتظار حتى تنهي روسيا تحوّلها إلى دولة ديمقراطية، أم البدء في عملية الاندماج دون انتظار نتائج التحوّل الروسي. إن الدوائر السياسية الغربية متردّدة بشأن هذا الأمر، والكثير منها توصّلت إلى استنتاج أنه من الأفضل الانتظار؛ فأوروبا ما تزال تعمل على إدماج ألمانيا الشرقية ضمن ألمانيا الغربية، وما تزال بحاجة لضمّ أوروبا الشرقية والوسطى ودول البلطيق؛ وليس هناك وقت لتحمّل أعباء جديدة وليس هناك أموال. والدول الديمقراطية الليبرالية خارج أوروبا تملك دافعاً أقل منها للتفكير في ارتباط طويل الأمد مع روسيا.

لكن روسيا لا تستطيع تحويل نفسها إلا إذا كانت جزءاً من الحوار. وقد تصبح الحوافز من العالم الخارجي عاملاً هاماً وضرورياً للتغيير. ولا يجب النظر إلى اندماج روسيا في مجموعة الدول الصناعية على أنه يعني بالضرورة شراكتها في الناتو أو الاتحاد الأوروبي. فالاندماج عملية من عدّة مراحل، وهنالك عدّة أشكال ممكنة من التعاون؛ تعاون في مجالات محددة بدقة، تكيّف، اعتماد متبادل، اشتراك من خلال الانتساب، علاقات ثنائية متينة. في الحقيقة، أن تطمح روسيا إلى شراكة كاملة مع المؤسسات الدولية الغربية يمكن أن يجلب خيبات أمل جديدة لكلا

الطرفين، وخاصة إذا كانت روسيا غير قادرة، أو غير مستعدة لتلبية متطلبات تلك الشراكة، وإذا استمرت في سعيها لتحقيق "مكانتها الخاصة"

حتى الآن، تريد روسيا أن تبدو بمظهر المتمدّنة في عيني العالم من خلال محاولة إعادة تكوين النظام المؤسساتي الغربي بالكامل في روسيا، باستثناء الأشياء التي لا تحبها، وهي الأشياء الهامة في الواقع: قواعد محددة للّعبة السياسية ونتائج غير مؤكدة. فما تريده النخب السياسية الروسية في الواقع هو العكس تماماً: قواعد غير محددة للّعبة، ونتائج مؤكدة تضمن بقاءها في السلطة. وليس فقط بوتين وفريقه، بل جزء من المجتمع الروسي أيضاً، ما زال يعتقد بأن الديمقراطية التي تديرها "من الأعلى" مجموعة صغيرة من الناس هي النموذج الأمثل، وربما الوحيد، للحكم؛ على الأقل في هذه المرحلة.

وعلى المدى البعيد، إن النظام المبني على غياب البدائل، وعلى التوقّعات القليلة، وعلى أسعار النفط المرتفعة، لا بد أن يكون نظاماً مضراً. كل اللاعبين السياسيين الروس يعتمدون على ولائهم للزعيم، الذي يعتمد على معدلات دعم الشعب له. ودعونا هنا نتخيّل ماذا يمكن أن يحصل فيما لو انخفضت معدلات الرئيس: سيهتز النظام بأكمله وربما سينهار. إن النظام المبني على الصفقات التي تتمّ في الظلّ وحكم الرجل الواحد أكثر ضعفاً من النظام المبني على أساس متين من المؤسسات القوية والفاعلة. ما زال ينبغي على روسيا أن تصل إلى هذا الاستنتاج، وهذا هو التحدّي الأساسي الذي تواجهه.

قد تكون توليفة الحكم الفردي والليبرالية الاقتصادية ملائمة تماماً لدفع بلد زراعي على طريق التصنيع، ولكن، لمواجهة تحدّيات عصر ما بعد الثورة الصناعية، والتحرّك باتجاه التكنولوجيا المتطورة، ثمة حاجة لنظام من نوع آخر، نظام يفسح المجال للمبادرات الاجتماعية الخاصة، والحكم الذاتي المحلي، والحرية الشخصية.

الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات ما تزال تتراكم. كيف يمكن للحوار مع الغرب أن يعيش مع الرغبة بإحكام السيطرة على المجتمع، وحرمانه من الحريات التي اعتاد عليها في سنوات يلتسين؟ كيف يمكن لموسكو أن تخرج من الحرب الشيشانية وترسّخ الاستقرار في القوقاز الشمالي؟ كيف يمكن للكرملين أن يمنع الاستقرار من التحوّل إلى ركود؟ كيف يمكن للسلطات معالجة الأزمات الاجتماعية؟ وكيف يمكن للروس أن يحقّقوا تقدماً جديداً دون الوقوع في الفوضى والتفكّك؟ أسئلة، أسئلة، أسئلة فائقة الصعوبة...

حتى الآن، إن السياسة التي يتّبعها الكرملين لا تقوم إلا بصنع الأفخاخ لروسيا وللرئاسة، وهذه الأفخاخ قد تكون كارثية على النظام الحالي. فهي من جهة تسمح بالنمو الطبيعي، ولو البطيء، للطبقة المتوسطة، الجيل الروسي الجديد المستعد للعيش والتنافس في العالم الحديث، ومن جهة أخرى، تحكم الخناق على الحريات السياسية. وعاجلاً أم آجلاً، لن يكون بالإمكان تجنّب وقوع الصراع بين الفئات الاجتماعية الجديدة التي تناضل من أجل تحقيق الديمقراطية البرلمانية، والحكم الذاتي المحلي، والحريات، وإلغاء مركزية السلطة، وبين أولئك الذين يدعمون النظام الحالي المكوّن من البيروقراطية، ووزارات السلطة، والطبقة الحاكمة.

من الصعب أن نتكهّن بالشكل الذي سيتّخذه هذا الصراع - ضغط من الأسفل، أم إصلاح تدريجي من الأعلى، أم توليفة من الاثنين - وكيف سينتهي. لكن المهم في الموضوع هو حلّ الصراع بدون إراقة دماء، أو حدوث اضطراب اجتماعي كبير. ولا يقل أهمية عن ذلك تجنّب نمو طبقات قومية هامشية، وهو أمر - كما اكتشفت أوروبا القديمة - يمكن أن يحدث حتى في الدول الديمقراطية الناضجة والمستقرة. وهذه ستكون مهمة بوتين في ولايته الثانية، أو من الأرجح أنها ستكون مهمة الزعيم التالي. على أي حال، إن تغيير آليات الحكم الروسي تحدٍّ لا مفر منه.

للزعيم الروسي تأثيره على مستقبل روسيا، بل إنه في بعض الأحيان يصنع هذا المستقبل، مع أنه غالباً ما يكون مرغماً على اتخاذ بعض المواقف، أو يضطر إلى

قيادة نظامه من الخلف. فهل الرئيس الروسي قادر على إدراك أن الحكم الذي أسّسه لن يسمح له بتحقيق هدفه المتمثّل بتأسيس اقتصاد سوق عصري ودولة حديثة؟ وإذا كان مؤسس الديكتاتورية البيروقراطية يدرك ذلك، فهل هو مستعد لإعادة هيكلة حكمه وفقاً لذلك؟

في بداية ولايته الثانية، واجه بوتين المعضلة التالية: هل يحافظ على دوره كعامل استقرار للرأسمالية الفاسدة ولبلد قُدِّر له أن يعيش في غرفة انتظار الحضارة الغربية، أو يصبح عامل تغيير ويبدأ بناء نظام جديد، يسمح لروسيا بأن تتحوّل إلى دولة ديمقراطية ليبرالية متطوّرة، وتدخل العالم الصناعي كندٍّ جدير بالاحترام. اختيار الطريق الأول سيعني استمراراً للتزييف، والتقليد، وبناء واجهات سياسية على طريقة "قرى بوتمكين"، الهواية الاعتيادية للزعماء الروس والطبقة السياسية الروسية. إنه سيعني حياة من الادعاء: السلطات تدّعي بأنها تحكم، والشعب يدّعي بأن يطيع. وسيعني أيضاً انحطاطاً بطيئاً دون أن تُتاح لروسية الفرصة للوقوف على قدميها. أما السيناريو الأكثر قتامة بالنسبة للبلد في حال اختيارها لهذا الطريق، فهو الانحلال البطيء، والذي قد لا يكون ظاهراً للعيان على الدوام، لكنه في نهاية المطاف سيؤدّي إلى تحطيم إرادة الشعب، وتحطيم روح المغامرة لدى الروس، وتحطيم الشجاعة السياسية والفكرية لديهم، والذي سيعني أيضاً التخبّط والفوضى لسنوات وعقود. هذا هو ثمن المحافظة على استقرار الواقع الروسي الحالي.

بالنسبة لبوتين شخصياً، قد ينتهي الطريق الأول إلى تكرار قصة يلتسين – أي "خصخصة" الزعيم والنظام من قبل عصبة من المتآمرين في الكرملين. وليس هو فقط، أي زعيم في روسيا محكوم بالفشل إذا لم يملك مؤسسات قوية تسانده. لكن المصير الشخصي للزعيم في سياق التاريخ، إذا ما أصبح أسيراً لحاشيته أو ظروفه، ليس مهماً أو حتى مثيراً للاهتمام. فهو سيُذكَر فقط على هامش التاريخ؛ فهو الزعيم الذي أضاع فرصته.

أما الطريق الممكن الثاني بالنسبة للرئيس بوتين – إصلاح النظام – فسيكون أكثر مجازفة، وبدون ضمانة بالنجاح، ومع إمكانية أن يكسر رقبته. لأنه إذا لم تُدَر عجلة القيادة السياسية بحذر، فقد ينتهي الإصلاح كما انتهت الغورباتشينية، أي

فقدان الزعيم لسيطرته على السلطة والأحداث. غير أن كسر رقبة الزعيم أثناء قيامه بمهمة تاريخية ليست النهاية الأسوأ بالنسبة إليه، بل إنها لشرف له. وبوتين كان يملك فرصة كبيرة، وكان يمكن أن يحقّق ما لم يحقّقه أي زعيم روسي أو سوفياتي من قبل، لو أنه قرّر فتح نوافذ النظام، ونجح في عبور طبقة الجليد الرقيقة دون الوقوع فيها. كان بإمكانه الشروع في بناء نظام حكم مسؤول يرتكز ليس على السلطة الألوهية المجسّدة في الزعيم بل على حكم القانون. ذلك كان يمكن أن يكون فصلاً جديداً في التاريخ الروسي. إن التغلّب على الذات وإيجاد دوافع جديدة وغاية جديدة كافيان تماماً لجعل أية أمّة عظيمة وأي زعيم يستحقّان التذكّر. لكن بوتين اختار الطريق الأول، مفضلاً السير مع التقاليد. لم يسبق أن قام شخص ما في التاريخ السياسي بمثل هذا الشيء المتناقض: أن يكوّن نظاماً ديكتاتورياً فقط كي يدمّره.

لعلنا نطلب المستحيل من فلاديمير المحدَّث. إننا نلومه على حكمه الفردي وسعيه للسيطرة على مصير البلد. ولكن، في نفس الوقت، لم يسبق أن قدّمت قوىً متنفذة في المجتمع الروسي المساعدة الكافية لقيام نظام ديمقراطي جديد بالكامل. الليبراليون أنفسهم يدعمون الملَكية المنتخَبة، فما بالنا نتوقع من زعيم ديكتاتوري أن يؤسّس الديمقراطية "من الأعلى"، وأن يتخلّى طوعاً عن السلطة إلى المؤسسات في المجتمع الروسي، التي تبدو غارقة في نوم عميق.

لكن القيادة تفترض وجود رؤيا وقدرة على النظر إلى المستقبل. إن الغاية من الحصول على السلطة هي نقلها للآخرين، وإلا فإنها لن تكون قيادة، بل جشعاً للسلطة. إن حكم الفرد في روسيا هو رمز من رموز الماضي عاد إلى الظهور ثانية، وقد حان الوقت للتخلّص منه بهدوء. فإذا تمكّن أي زعيم روسي، في مرحلة ما، من فهم هذا الأمر وامتلك الشجاعة لحلّ هذه المشكلة، فإنه سيدخل التاريخ الروسي باعتباره الزعيم الذي حوّل روسيا.

ما تزال القيادة هي المؤسسة الأساسية في روسيا. ولكن، عاجلاً أم آجلاً، سيضطر الشعب الروسي لتقرير مصير بلده بنفسه. إن هذا الصبر، والمحافظة على التقاليد، والخمول التي يتّصف بها المجتمع مثيرة للاستغراب إلى درجة يبدو معها صعب التغيير أو التحوّل أو الإصلاح. لقد سنحت للشعب الروسي الكثير من الفرص لتقوية نفسه، وطرد الحشرات البيروقراطية المحيطة به، والاندفاع في موجة من العنف والدمار على الطريقة الروسية، أي بدون تمييز ومع إراقة الدماء. لكن روسيا، في عهد يلتسين ولاحقاً في عهد بوتين - رغم ألها أصبحت أكثر إحباطاً وتعاسة - تجنّبت الوصول إلى هذه الدرجة من الهيستيريا والجنون وما زالت تتجنّب الأسوأ. والآن أصبح هناك أمل في أن يتحقّق الإصلاح الأكثر أهمية بالنسبة لروسيا - أي تغيير الديكتاتورية، وتقسيم السلطة إلى أجزاء مؤسساتية - بدون إراقة أي دماء.

يمكن لروسيا أن تقول وداعاً لتاريخها المأساوي، وللأثر البنيوي الباقي من ذلك التاريخ، إذا ما اجتمعت عدة عوامل: الضغط من المجتمع، وإدراك الطبقة السياسية بأن الحكم من خلال السلطة الفردية ولامسؤولية النخبة خطر على بقائها، وإدراك الزعيم بأن فصل السلطات، والسماح بالمشاركة في السلطة سيجعلان من حكمه أكثر استقراراً.

لقد أظهر التاريخ في عهدي يلتسين وبوتين بأنه خلال فترة التحوّلات التاريخية، ينبغي النظر إلى الكثير من الأشياء بمنظار جديد. فالشيء الذي يبدو عقبة خلال التطوّر الطبيعي قد يتبيّن بأنه نعمة عندما يكوّن مجتمعاً انتقالياً في خضمّ بحثه عن هوية جديدة. ولهذا السبب، ما يزال حدوث اتحاد كامل بين المجتمع والحكم في روسيا مستحيلاً. والواقع اليوم، بما فيه النظام الديكتاتوري البيروقراطي، لا يمكن اعتباره قالباً اسمنتياً واحداً، وبذلك فإن التحرّك باتجاه أكثر إيجابية ما يزال ممكناً. إن المرضى الذين يتعافون من مرض خطير معرّضون لنكسات بين الحين والآخر.

إن الصراعات والنزاعات التي أُعيد إحياؤها في روسيا بالرغم من محاولات الكرملين للسيطرة على كل شيء جيدة أكثر مما هي سيئة. فالنزاعات دليل على أن البلد ما يزال حياً، والمصالح تتشكّل خلال النزاعات. إن الصراع لا يسمح للنظام بالتصلّب. والعامل الأكثر إيجابية من الصراع هو العفوية الموجودة في الشعب وتنامي استقلاليته: خلال أحد الاستطلاعات، قال 45 بالمائة من الشعب الروسي بأن الدولة ليس لها أي دور على الإطلاق في حياتهم.

بالطبع، أن يسير المجتمع والدولة في مسارين متوازيين غير مفيد لهما معاً، لكن المفيد هو خروج الناس من ظلّ وحش الدولة والعيش باستقلالية. ولن يطول الوقت حتى يتمكّنوا من بناء شكل جديد من الدولة يخدم مصالحهم الخاصة. وفي غضون ذلك، ما تزال روسيا تحتفظ بنوع من العفوية والعناد يسمحان للمجتمع بالتنفس. عندما أرى جهاز الدولة يحاول السيطرة على حياتنا مرة أخرى، أفكر في نفسي وأقول: كلما ازدادت العفوية، كلما كان أفضل لنا؛ في الوقت الحالي على الأقل.

في المحصلة، ما سيحدث في العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة سيعتمد على الجيل الذي سيحلّ محل الشرائح الأخيرة من النخبة السوفياتية. ومن هم الناس الذين سيحتلون المشهد السياسي في العام 2008 أو 2012؟ إنهم الناس الذين نشأوا في عهود غورباتشوف، ويلتسين، وبوتين. نحن نعلم بأنهم لا يهتمون بالإيديولوجيا، وأنهم لا يتذكرون تاريخ الديكتاتورية الروسية جيداً، وأنهم متحرّرون؛ وأحياناً إلى حدٍّ زائد. والعديد منهم متشككون، أو يبدون كمتشككين.

لكن الأهم من ذلك كله هو أنهم ليسوا جبناء؛ إنهم لم يعرفوا الخوف أبداً. لم تعد غرائز العبيد موجودة فيهم. وهذه ظاهرة جديدة تماماً في روسيا؛ ستكون نخبتها المستقبلية متحرّرة من العقد والمخاوف التي أثقلت كاهل الطبقات

الحاكمة في البلد منذ قرون. مع ذلك، ليس واضحاً بعد كيف ينظرون إلى مستقبل روسيا. فإذا كان بوتين سيوجد لهم الفرص من أجل تعليمهم، ويعطيهم الفرصة لتحمّل مسؤولية أفعالهم، فهذه ستكون واحدة من مساهماته في تطوّر البلد.

في الوقت الحالي وفي السنوات القليلة القادمة، ستشهد الحياة السياسية الروسية معارك القصور، في المستويات العليا والدنيا. ستكون هناك محاولات من جانب الطبقة السياسية لتأسيس نظام سياسي يناسب احتياجاتها من أجل ضمان مستقبل لنفسها في وضع غير مستقر. وستكون روسيا مضطرة لدفع ثمن تدريب قادتها وفرقهم مرات ومرات. وسيتوجّب على روسيا أن تحلّ مشكلة أخرى: انتقالٌ سلمي وشرعي للسلطة من فلاديمير بوتين إلى خلَفه المنتخَب ديمقراطياً؛ وليس المعين هذه المرة.

وسيتوجّب على الروس أيضاً ألا يسقطوا، بل أن ينهضوا بعد كل مرّة يسقطون فيها. وسيتوجّب على روسيا والغرب العمل على علاقتهما ومن غير المحتمل أنهما سيتجنّبان الشكوك والاستياءات المتبادلة. فالاقتصاد الروسي ما يزال غير مستقر، ومعرّض للهزات لأنه أصبح مرتبطاً بالاقتصاد العالمي ولأنه ما يزال غير منظم.

لسوء الحظ، لا يمكننا أن نستبعد احتمال حدوث محنة أخرى في روسيا؛ مع استبدادية أكثر قساوة. إذ من غير الواضح كيف سيتصرف أولئك الذين يحكمون البلد إذا ما وقعت أزمة ما أو عند محاولتهم التشبث بسلطتهم. ماذا لو قرروا - بدافع من شعورهم باليأس والانحشار في الزاوية - بأن الطريقة الوحيدة لحلّ المشاكل هي اللجوء إلى العنف وقلب الطاولة؟ إن نتيجة هذه التجربة واضحة مسبقاً: إنها ستفشل لأن السلطات لا تملك القوة لإرجاع المجتمع إلى القفص، ولأن المجتمع أصبح أكثر اعتياداً على العيش بحرية، ولو أنها حرية محدودة.

وهكذا وصلنا إلى نهاية احترازاتنا. "هل هذا كل شيء؟" قد يسأل القارئ، الذي تُرك مع أسئلة بدون أجوبة. إن الأشخاص الذين اعتادوا على الوضوح وعدم الالتباس سيشعرون بالارتباك. هل روسيا دولة ديمقراطية أم ديكتاتورية؟ ومن هو بوتين؛ فارس نبيل أم شيطان شرير؟ في الواقع، ما تزال روسيا عصية على الأجوبة الواضحة. إن هذه الدولة ستكون هجينة لفترة طويلة من الزمن. وكلا المتشائمين والمتفائلين سيجدون الحجج التي تدعم وجهة نظرهما حول روسيا. وكلاهما سيكونان على صواب، وفي نفس الوقت على خطأ.

وماذا عن الأمل؟ هل سيكون هناك المزيد من خيبات الأمل المخبأة، كما كان الحال دائماً في روسيا؟ إن الأمر يعتمد على طريقة تفكيرنا. أنا أعتقد اليوم بأن روسيا، بالرغم من كل نكساتها وآلامها وفضائحها المتعبة، ليست فقط تحافظ على بقائها واستمراريتها، بل إنها تتحرّك. ومع أنها تعرج، إلا أنها تتحرّك... وأعتقد بأنها تتحرّك نحو المستقبل.

المراجع

الفصل الأول

1. Russia's oligarchs are the country's biggest businessmen. Their influence over state officials, often gained through blatant corruption, has allowed them to establish and advance their business empires, while degrading government power. The leading oligarchs of the Yeltsin era were Boris Berezovsky, Vladimir Potanin, Petr Aven, Mikhail Khodorkovsky, Mikhail Fridman, Alexander Smolensky, and Vladimir Gusinsky, known as the "seven bankers." In 1996, that group played a major role in Yeltsin's reelection to a second term as president. Its members were rewarded with extensive property (mainly in the field of natural resources) for which they paid almost nothing, in a deal that came to be known as "loans for shares." Under Putin, new oligarchs have emerged, among them Alexei Mordashov, head of the metallurgy conglomerate Severstal, Oleg Deripaska, who privatized Russia's aluminum industry, and Sergei Pugachev, a Saint Petersburg banker who allegedly was close to Putin's team. See Paul Klebnikov, *Godfather of the Kremlin: Boris Berezovsky and the Looting of Russia* (New York: Harcourt Brace, 2000), and David E. Hoffman, *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia* (New York: Public Affairs, 2002).

2. Thomas E. Graham, *Russia's Decline and Uncertain Recovery* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2002), p. 26.

3. Lebed was killed in a helicopter crash on April 27, 2002. The first person who attempted to play the role of Russian Pinochet tragically departed from the political scene. Lebed was a well-known author of aphorisms. A couple of them: "Pinochet—this is a Chilean problem. . To be exact it is not a problem—this is Chilean luck"; "You can't change horses while crossing the river, but you should change the assholes."

4. Primakov could not stand independent journalists and was suspicious of the press in general. But at the same time, in the dark days for Russia's independent television station NTV and later TV-6, he was one of the few politicians who was not afraid to come to the station and be interviewed by opposition journalists. Later, in 2002,

Primakov helped the team of independent journalists from the old NTV to build a new private channel TVS, becoming a member of its board.

5. Boris Yeltsin, *Prezidentskii marafon* [Presidential marathon] (Moscow: AKT, 2000), p. 246.

6. The president pushed Korzhakov out of his entourage on the eve of the 1996 elections. Korzhakov later wrote his memoirs, *Dawn to Sunset* (Moscow: Interbook, 1997), which revealed unflattering facts about Yeltsin and his family—unverifiable, whether true or not.

7. Roman Abramovich had at a certain point in his entrepreneurial career been under investigation on suspicion of embezzlement. Voloshin, Berezovsky's right-hand man, managed the structures which, so the newspapers said, siphoned funds out of pyramid schemes that had been created by Berezovsky.

8. Former deputy secretary of state Strobe Talbott drew my attention to a certain logic in Yeltsin's appointments as prime minister: young—old—young—old (Gaidar, Chernomyrdin, Kiriyenko, Primakov, Stepashin). Apparently, age had meaning for Yeltsin when he was thinking about breakthrough versus stabilization. For breakthroughs, he sought out young prime ministers; when he thought about stabilization, he turned to middle-aged politicians. Putin, however, did not fit entirely this logic.

9. Subsequently, Stepashin grew close to Putin and was appointed head of the Accounting Chamber. From this post, he initiated an attack on the oligarchs, obviously not without the president's knowledge, turning over materials on the machinations of the big businessmen to the prosecutor general's office.

10. The journalist Sergei Dorenko, a friend of Berezovsky's and one who was privy to much information, described the search process this way: "The name [Putin] was first thought of by Yumashev. It was supported strongly by Voloshin. Putin was received and they came to an agreement. Putin resisted for a long time and expressed unwillingness to be involved in this adventuristic undertaking. He was persuaded." S. Dorenko, "Statista Putina smenit general Shamanov" [Moderate Putin will be replaced by general Shamanov], *Moskovskaya pravda*, March 24, 2001. In turn, Berezovsky later declared more than once that it had been his idea to make Putin Yeltsin's successor.

11. Prosecutor general Skuratov was videotaped relaxing with prostitutes and then blackmailed. He refused to retire voluntarily and tried to prove that Yeltsin was firing him because he was investigating wrongdoing at the Kremlin. Putin unambiguously took Yeltsin's side in the matter, and his agency, the Federal Security Service (FSB), was active in coming up with compromising materials that hurt Skuratov. Later it became clear that some evidence against Skuratov had been forged.

12. The August 19, 1999, *New York Times* carried an article by Raymond Bonner and Timothy O'Brien, "Bank Activity Elicits Suspicion of Ties with Russian Organized Crime." According to Bonner and O'Brien, nearly $4.2 billion from Russia had

passed through Bank of New York accounts in New York City in the course of a year, and the transfers, they said, could be part of money-laundering operations of Russian criminals. Rumors spread alleging that the entire International Monetary Fund tranche given to Russia before the financial collapse of 1998 had been privatized by Russian bureaucrats and oligarchs and transferred to the West through the Bank of New York.

13. Russian officials instantly sprang to the defense of their own. The minister of foreign affairs, Igor Ivanov, declared, "We have no need to justify ourselves, and as for Russia's good name, we have it" (*Rossiiskii delovoi monitor*, September 4, 1999).

14. Mabetex is a construction firm that participated in the restoration of the Kremlin and was also involved in highly publicized corruption scandals with people from the Yeltsin circle, primarily Pavel Borodin, who headed the office of the president's affairs and was personally close to Yeltsin. The Italian newspaper *Corriere della Sera* of August 25, 1999, contained an exposé listing credit cards slips signed by Yeltsin and his daughters that were allegedly found during a police raid on the Mabetex offices in Lugano, Switzerland. The article alleged that Mabetex paid the bills on the Yeltsin family credit cards.

15. Rumors spread that right before the invasion Berezovsky allegedly met in France with Shamil Basayev, one of the Chechen separatist leaders who led the attack by the Chechen separatists on Dagestan, and Alexander Voloshin, the head of Yeltsin's presidential staff. Basayev is one of the most famous of the Chechen warlords, long suspected of having ties to the Russian secret services. See "Vnimanie, snimayu" [Attention, Camera!], *Profil'*, November 27, 2000, pp. 18–20.

16. Human rights activist Sergei Kovalev spoke about this openly, as did Chechen president Aslan Maskhadov, who, by the way, separated himself from the actions of the fighters who attacked Dagestan. In his interview with the Spanish newspaper *La Guardia*, Maskhadov said the following: "As for Dagestan, I can declare with full responsibility that Berezovsky, Voloshin, Magomedov [chair of the State Council of Dagestan], and Putin all knew. We absolutely did not need either Dagestan or the conquest of alien territory. It was all programmed by Moscow. Dagestan was an excuse for war." Cited from *Kommersant-Daily*, February 8, 2000.

17. One of the most suspicious episodes of this drama took place in Ryazan', where officers of the FSB were caught planting gexogen, an explosive used in the explosions in Moscow, in the cellar of the apartment house. The head of the FSB, Nikolai Patrushev, later declared that his people were taking part in "an exercise" (!). The Kremlin prevented any further investigation into what had happened in Ryazan'. See Pavel Voloshin, "Geksogen. FSB. Ryazan," *Novaya gazeta*, March 13–16, 2000.

18. In March 2002, Berezovsky, who had moved to London, organized the screening of a film he had commissioned from French journalists, which attempted to prove that the 1999 apartment building explosions were the work of the Russian security agen-

cies. The Kremlin responded by accusing Berezovsky of being mixed up in the Chechen separatists' invasion of Dagestan. This looked clumsy: If Moscow had proof of Berezovsky's involvement in the invasion of Dagestan, he should have been brought to justice long before. But the question raised in the film financed by Berezovsky and entitled "Assault on Russia" has never been answered.

19. "Zheleznyi Putin" [Iron Putin], *Kommersant-Daily*, March 10, 2000.

الفصل الثاني

1. The upper house of the parliament—the Federation Council—is formed from the representatives of the regions appointed by the regional authorities.

2. Putin showed support for the SPS in his characteristically restrained manner: He received Sergei Kiriyenko, one of the party's leaders, in the Kremlin and heard him out attentively in front of the television cameras, looking benignly at the thick program of the party that Kiriyenko had placed on a table for him. In farewell, Putin smiled and promised to study the program. That was all. But the very fact of the meeting was interpreted by the leaders of the SPS—and not only them—as a gesture of support from Putin, who did not contradict that interpretation.

3. After the parliamentary elections, Primakov became the leader of the Fatherland and All-Russia faction in the Duma. But he was obviously bored by parliamentary work. After lengthy negotiations with the Kremlin, he was appointed head of the Chamber of Commerce. He had requested the post of speaker of the Federation Council, the upper chamber of the parliament, but Putin gave that to his man from Saint Petersburg, Sergei Mironov.

4. Anatoly Chubais, who was in charge of the SPS election headquarters, described the party's election results as "a complete revolution in the political structure of Russia." On another occasion, he trumpeted: "SPS is tomorrow's power." As usual, he exaggerated.

5. Soon after, Sergei Kiriyenko, who accepted the post of presidential representative in Putin's new superpresidential regime, confirmed the evolutionary tendencies of the leaders of the SPS movement, whose aim was to have at any cost an official post that would give them the opportunity to engage in business. Chubais was already a state oligarch, having become under Yeltsin the director of RAO UES (Unified Electricity System), a "natural monopoly" that managed all of Russia's electricity.

6. According to a VTsIOM poll conducted January 6–10, 2000, 51 percent of Russians expressed satisfaction with Yeltsin's retirement, 27 percent surprise, 11 percent delight, 7 percent confusion, 4 percent each anxiety and regret, and 1 percent outrage; 12 percent had no particular feelings about it, and 1 percent had no opinion.

7. Notably, Yeltsin spoke about resigning even sooner and handing over power to Putin before the parliamentary elections. That might suggest that the ruling Family had already made its decision about the successor. It also suggests that the Kremlin was not very worried about the results of the Duma election, apparently feeling that they could control them. But obviously the failure of the pro-Kremlin movements to get a majority of votes in December 1999 could have led to corrections in the "succession plans."

8. In September 1999, according to VTsIOM, the desire to see Yeltsin retire predominated among Russians. Thus, 65 percent of those polled felt that it would be better for Yeltsin to retire and for new elections to be held, 21 percent felt that Yeltsin should stay on to the end of his term but not get involved in the work of the government, 5 percent felt that Yeltsin should keep all his powers to the end of his term, and 9 percent had no opinion.

9. See the analysis of Yeltsin's rule in Leon Aron, *Yeltsin: A Revolutionary Life* (New York: Saint Martin's Press, 2000); Peter Reddaway and Dmitri Glinsky, *The Tragedy of Russian Reforms* (Washington, D.C.: U.S. Peace Institute, 2001); Michael McFaul, *Russia's Unfinished Revolution* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2000); George Breslauer, *Gorbachev and Yeltsin as Leaders* (New York: Cambridge University Press, 2002); and Lilia Shevtsova, *Yeltsin: Myths and Reality* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), which is also available in a Russian edition, *Rezhim Borisa El'tsina* (a Carnegie Moscow Center publication; Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999).

10. I remember, in a film about Yeltsin shown in 2000, that Yeltsin's daughter Tatyana is watching former Soviet president Mikhail Gorbachev on television and says to her father, "How Gorbachev has aged!" Yet at that time, Yeltsin was a total ruin in comparison with the dynamic, youthful, still attractive Gorby.

11. Guillermo O'Donnell, "Delegative Democracy," *Journal of Democracy*, vol. 5, no. 1 (January 1994), pp. 59–62.

الفصل الثالث

1. Putin celebrated the New Year as acting president in notable fashion—he and his wife flew to war-torn Chechnya. It was yet another demonstration of his new, mobile leadership style.

2. *Moskovskie novosti*, January 5, 2000.

3. Oligarch Boris Berezovsky said, "Putin is a man who could guarantee the succession of power," explaining that he defined succession as "not allowing a redistribution of property." *Kommersant-Daily*, November 27, 1999.

4. *Nezavisimaya gazeta*, December 30, 1999.

5. *Izvestija*, February 25, 2000.

6. Lev Gudkov and Boris Dubin, "Vse edino: Rossiiskomu obshchestvu stalo zhit' khuzhe, stalo zhit' skuchnee" [All the same: The Russian government began to live worse and its life became more boring], *Itogi*, January 23, 2001.

7. Thus, in April 2000, only 2 percent of those polled felt that positive changes could be expected right after the election, 10 percent felt that such changes would happen after six months, 20 percent after a year, and 22 percent in two to three years; 20 percent felt it would take more than three years, 12 percent doubted there would be such changes under this president, and 14 percent had no opinion. VTsIOM, www.polit.ru, April 14, 2000.

8. VTsIOM, www.polit.ru, March 7, 2000.

9. VTsIOM, www.polit.ru, April 14, 2000.

10. Putin worked for Borodin for a time in the Office of the President's Affairs. After his election, he recommended Borodin for secretary of the Russian–Belarusian Union—a diplomatic position that gave him immunity. By making this recommendation, Putin was demonstrating his gratitude.

11. *Obshchaya gazeta*, February 9, 2000.

12. VTsIOM, www.polit.ru, November 2000.

13. Kasyanov was supported by 325 deputies—a record. The most influential prime minister before him, Yevgeny Primakov, got 317 votes.

14. Putin named as head of the Central Okrug Georgy Poltavchenko, lieutenant general of the tax police and Putin's close friend. The head of the North-West Okrug was to be Victor Cherkesov, an FSB comrade of Putin's in Saint Petersburg and the first deputy director of the FSB. Sergei Kiriyenko, a leader of the SPS faction and former prime minister, was named head of the Povolzhye Okrug. For the Siberian Okrug, Putin tapped Leonid Drachevsky, minister of affairs of the Commonwealth of Independent States. The head named for the North-Caucasus Okrug was General Victor Kazantsev, previously responsible for operations of the "antiterrorist operation" in the Northern Caucasus. The head of the Ural Okrug was to be Lieutenant General Petr Latyshev, deputy minister of internal affairs. For the Far East Okrug, the head was to be General Konstantin Pulikovsky, commander of federal forces in Chechnya in the first Chechen war. On Putin's Federation reform, see Eugene Huskey, "Center–Periphery Struggle: Putin's Reforms," in Archie Brown and Lilia Shevtsova, eds., *Gorbachev, Yeltsin, and Putin: Political Leadership in Transition* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2001).

15. The first law gave the president the right to demand that the regional bosses obey the laws of the Russian Federation and to punish them by suspending the powers of the

law-breaking governors and replacing them with temporary leaders. Another law gave the same powers to the governors vis-à-vis local leaders. The third law covered new principles for the formation of the Federation Council, among them that governors and heads of local legislatures could no longer preside in the upper chamber and no longer had immunity from prosecution for criminal or administrative wrongdoing. The Federation Council would consist of regional representatives proposed by the regional authorities.

16. Writing in *Kommersant-Daily* on May 20, 2000, Ilya Bulavinov, Nikolai Vardul, and Azer Mursaliev declared, "There is yet another revolution in Russia. And once again from above. Of course, it is not clear whether it will achieve its goals. After all, not only are the disadvantages of the former administration still here, but new ones have appeared."

17. By 2002, the presidential representatives in the *okrugs* had basically fulfilled their positive role—thanks to the pressure on the governors, they had helped bring local laws in line with the Russian Constitution. But then they became an obstacle in the relations between the regions and the center, increasing its bureaucratization. Putin seemed to realize that, but he did not know what to do with his representatives.

18. Chubais's role in this period was contradictory. While trying to curtail Berezovsky and Gusinsky, he continued to support the oligarch Vladimir Potanin, who was close to the liberals at that time.

19. "Diktatura razrushit stranu: Obshchestvu est' chto teryat'" [Society has a lot to lose], *Obshchaya gazeta*, May 25–31, 2000.

الفصل الرابع

1. I observed this unequal battle close up—in 2000, I was a member of the Public Board of NTV, a consultative organ of the television network, headed by former USSR president Mikhail Gorbachev. The board included several well-known democrats of the first wave: Yuri Afanasyev and Yuri Ryzhov; writer Alexander Gelman; the editor of *Obshchaya gazeta*, Yegor Yakovlev; the editor of *Novaya gazeta*, Dmitry Muratov; and Mikhail Fedotov, a former press minister in the Yeltsin government. The Public Board tried to organize support for the persecuted journalists.

2. The results of another poll conducted by the VTsIOM in July 2002 are worth mentioning. In that survey, 39 percent were attracted to Putin because he was energetic and strong-willed, 19 percent thought he could bring order to the country, 9 percent thought that he was a leader who could lead others, 6 percent considered him an experienced politician, and 5 percent thought him a far-seeing politician. The rest selected other qualities in Putin—that outwardly he was nice, that he understood the

needs of ordinary people, and so on. When the same respondents were asked what they didn't like about Putin, 29 percent of them said that he had ties to the Yeltsin entourage, 12 percent that he had no clear policies, and 10 percent that his actions in Chechnya were solely to boost his popularity. Forty-three percent of respondents could not identify what they did not like about the new president.

3. Berezovsky, attempting to appear to be a defender of democracy, began subsidizing nongovernmental and human rights organizations. He even bailed out the Andrei Sakharov Foundation, named for one of the best-known Soviet dissidents, which was in a perilous financial state. Sakharov's widow, the human rights activist Yelena Bonner, accepted the money, albeit after some vacillation, thereby legitimating Berezovsky's new role.

4. But the intriguer remained faithful to intrigue—in his numerous speeches in that period, Berezovsky left open the possibility of rapprochement with Putin, if the president only called him. Berezovsky always said that there was no alternative to Putin in the presidential elections and that he would support him again.

5. After fleeing to London, Berezovsky created his party, Liberal Russia, which was joined by the well-known liberals and former members of the SPS Sergei Yushenkov and Victor Pokhmelkin. The oligarch took his place among the leadership of the party, which he financed. In April 2002, Berezovsky published "Manifesto of Russian Liberalism," one of the most eloquent attempts to set a liberal agenda for Russia. The former oligarch seemed to understand better than many other liberal politicians what Russia needed to resume its liberal reforms. Boris Berezovsky, "Manifesto of Russian Liberalism," *Nezavisimaya gazeta*, April 11, 2002. In October 2002, Berezovsky was expelled from his own party after trying to make friends with nationalists and communists.

6. *Kommersant-Vlast*, August 20, 2000.

7. When Russians learned from a note found with one of the bodies that some of the crew had remained alive for a time after the accident, 40 percent of those polled expressed outrage at the authorities, 25 percent expressed grief over the deaths, 16 percent said that the people had been lied to, 11 percent expressed sadness, 6 percent expressed no feelings, and 2 percent could not define their reaction to the event.

8. At that time, the Kremlin administration began examining the possibility of ending gubernatorial elections. The idea was fully consonant with the logic of the president's pragmatic authoritarianism, which was built on the lower echelons' dependence on the leader and not on the voters. Besides which, the people in the Kremlin were tired of expending energy and money supporting their candidates in the regions.

9. The president's political engineers began work on new electoral legislation. It proposed introducing proportional elections—following the model the Duma had created—in all the regional parliaments by 2003. That would change the political land-

scape in the regions, strengthening the center's control, because, in accordance with the law on parties, regional parties were in fact liquidated. The new laws on parties and on elections were supposed to be a new step in political reform that would establish the role of the Kremlin "party of power" (first it was Unity, later United Russia) and make it the ruling party.

10. In the fall of 2002, the pro-Kremlin party United Russia suggested that the threshold required for the political party to get representation in the Duma be raised from 5 to 7 percent (at the beginning, a 12.5 percent threshold was suggested). It was one more step toward a party system fully controlled from above that would keep the ruling team from having any unpleasant surprises.

11. The "Pristina dash" by Russian parachutists in 1999 during the Kosovo crisis (the purpose of the "dash" was to force NATO to guarantee for Russia a separate sector of responsibility in Kosovo) was organized by the head of the General Staff, Anatoly Kvashnin, and his deputy, Leonid Ivashov, without the knowledge of minister of defense Igor Sergeyev and most likely also without Yeltsin's knowledge. It could have created a real conflict between Russia and NATO.

12. Unbelievable but true: In 2001, almost a million Russian service members continued to guard "mobilization resources" in case of global war; that is, they worked as warehouse guards. The warehouses they protected held enough old-style military topcoats to dress the entire male population of draft age.

13. Thus, in the course of the military reform initiated by Putin, the salary of officers went up by 300 to 500 rubles ($100 to $160), which would hardly have satisfied them.

14. Oleg Odnikolenko, "Skol'ko stoi profi" [How much do professionals cost], *Itogi*, January 22, 2002.

15. Every Russian man of age 18–27 years is required to serve two years in the military. But most get deferments for higher education and other reasons or exemptions for poor health. Others avoid the call-up by paying bribes or just fleeing.

16. In the heat of the 1996 reelection campaign, Yeltsin had pledged to form a fully contract military by 2000. But his promise was quickly disavowed by top officials, who said that such a project was too expensive.

الفصل الخامس

1. On the second Chechen war, see Gail W. Lapidus, "Putin's War on Terrorism: Lessons from Chechnya," *Post-Soviet Affairs*, vol. 18, no. 1 (January–March 2002), pp. 41–49; Anna Politkovskaya, *A Dirty War: A Russian Reporter in Chechnya* (London: Harvill Press, 2002); and Alexei Malashenko and Dmitri Trenin, *Vremia Juga: Rossiia v*

Chechnie—Chechnya v Rossii [The time of the South: Russia in Chechnya—Chechnya in Russia] (a Carnegie Moscow Center publication; Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2002).

2. And only 17 percent felt that Russia was obligated to compensate Chechnya for war damages, while 73 percent were against it, feeling that Russia had enough of its own problems without the Chechens. Yuri Levada, "Rossiyane ustali ot voiny" [Russians are tired of war], *Obshchaya gazeta*, August 17–23, 2000.
3. Politkovskaya, *A Dirty War*, p. 21.
4. Ruslan Khasbulatov, "Situatsiya v Chechenskoi respublike" [The situation in the Chechen Republic], *Nezavisimaya gazeta*, December 29, 2000.
5. Quite a few Russians in the army, including officers, entered into a deal with Chechen units to sell Chechen oil illegally or to sell arms to the separatists Russia was fighting.
6. In April 2000, 60 percent spoke out in support of military action in Chechnya, but by October the figure was down to 44 percent. In April, 21 percent supported the idea of negotiations with Chechnya, whereas in October it was 47 percent. Yuri Levada, "Chto schitaem po oseni" [What we think in autumn], *NG–Stsenarii*, November 15, 2000.
7. In November, an International Monetary Fund mission came to Moscow and found the economic situation in the country so good that it concluded that Russia did not need new credits and could pay the Paris Club. This was a blow to the government, which had been counting on International Monetary Fund loans.
8. The price of Russian exports rose as much as 38 percent, while the cost of imports fell 14 percent. The index of industrial growth, compared with the same period in 1999, rose 9.6 percent. The growth in oil production continued. Real incomes rose 9.5 percent in ten months compared with the same period the year before. But they did not reach the 80 percent level of pre-crisis 1997. *Vedomosti*, November 27, 2000.
9. *Niezavisimaja gazeta*, November 17, 2000.
10. Polls showed that only 39 percent of Russians supported reinstating the Soviet anthem. The rest preferred other options, including the current anthem with music by Ivan Glinka (20 percent). *Vedomosti*, December 9, 2000.
11 *Komsomolskaya pravda*, December 8, 2000. Yeltsin spoke after Anatoly Chubais drove out to the dacha where Yeltsin was living like a hermit and persuaded him to protest the return to the Soviet symbols. It was obvious that Yeltsin was sincerely upset by Putin's decision to reinstate the old symbols.
12. The only possible path for Russia is to conclude a long-term strategic alliance with Asia, said Alexander Dugin, one of the ideologues of Eurasianism, a form of Russian nationalism. Available at www.strana.ru, November 14, 2000.
13. Strobe Talbott, *The Russia Hand, A Memoir of Presidential Diplomacy* (New York:

Random House, 2002).

14. Thomas Graham and Arnold Horelick, *U.S.–Russian Relations at the Turn of the Century*, Report of the U.S. and Russia Working Groups (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2001), p. 9.

15. Talbott, *The Russia Hand*, p. 4.

16. Jim Hoagland, "From Russia with Chutzpah, or How to Alienate a Partner," *International Herald Tribune*, November 23, 2000.

17. U.S. assistance to Russia was significant, but not as large as the Russian leadership expected. Between 1992 and 1999, the United States provided Russia with $7.67 billion in economic assistance (the European Union between 1991 and 2000 provided Russia with $2.28 billion). In addition, Russia got $8.89 billion in commercial financing and insurance from the U.S. government, of the $18.01 billion provided to the newly independent states. In 1999, Washington provided $905 million in official assistance to Russia. (The European Union provided $144 million, including Germany's contribution of $82 million.) Russia became the second largest recipient of American aid, after Israel. Esther Brimmer, Benjamin Schreer, and Christian Tuschoff, *Contemporary Perspectives on European Security*, German Issues No. 27 (Washington, D.C.: American Institute for Contemporary Studies, Johns Hopkins University, 2002). In the 1990s, the United States became the largest outside investor in the Russian economy, accounting for 30 percent of all foreign investments.

18. Yuri Levada, "2000 god—razocharovaniya i nadezhdy" [The year 2000—disappointments and hopes], *Moskovskie novosti*, December 26, 1999–January 2, 2000.

19. *Kommersant-Vlast'*, December 26, 2000.

الفصل السادس

1. According to polls, only 15 percent of Russians at that moment wanted Russia to take "the path of European civilization common to the modern world," 18 percent wanted to return to the path followed by the USSR, 60 percent preferred Russia's "own special path," and 7 percent had no opinion. Lev Gudkov and Boris Dubin, "Rossiiskomu obshchestvu stalo zhit' khuzhe, stalo zhit' skuchnee" [Life is worse and less merry for Russian society], *Itogi*, January 23, 2001, p. 14.

2. Gudkov and Dubin, "Rossiiskomu obshchestvu stalo zhit' khuzhe," p. 14.

3. Alexander Tsipko, "Smozhet li Putin pereigrat' Gusinskogo?" [Will Putin be able to outplay Gusinsky?], *Nezavisimaya gazeta*, February 20, 2001, and Vitaly Tretyakov, "Bolshaya stat'ya o Putine i Rossii" [Big article on Putin and Russia], *Nezavisimaya gazeta*, January 31, 2001.

4. Gudkov and Dubin, "Rossiiskomu obshchestvu stalo zhit' khuzhe."

5. At the peak of the crisis with NTV in March 2001, 35 percent of those polled across the country expressed outrage over the events (in Moscow it was much higher—55 percent). In April, three-quarters of Muscovites said they trusted NTV. Almost half those polled in this period thought that the conflict surrounding NTV had been created because of the authorities' desire to liquidate independent television. Another 33 percent were blaming the company. Yuri Levada, "Vlast' sil'na no bespomoshchna" [The regime strong but helpless], *Moskovskie novosti*, April 10–16, 2001.

6. Part of the team from the old NTV, headed by Yevgeny Kiselev, moved to a different channel, TV-6, which by an irony of fate was owned by Boris Berezovsky. This is the drama of the Russian mass media—there were no alternative publicly financed outlets, and media that wanted to be independent of the state had to bow down to the oligarchs.

7. The former teams of *Itogi* and *Segodnya* soon began to publish the new journals *Ezhenedel'ny zhurnal* and *Djelovaya khronika*. But those journals had no previous popularity.

8. In 2002, the Kremlin began discussing the idea of forming the government on the basis of the dominant party, United Russia.

9. A number of active members of the Union of Right Forces (SPS), among them Sergei Yushenkov and Victor Pokhmelkin, created the new Liberal Party, in opposition to the Kremlin, with the active support of oligarch Boris Berezovsky.

10. Vitaly Tretyakov, "Putin, Chubais i SPS" [Putin, Chubais, and the SPS], *Nezavisimaya gazeta*, May 23, 2001.

الفصل السابع

1. Now three disciplinary warnings were enough to get a judge fired. The mechanism for holding judges criminally liable was simplified. Ordinary judges and their tenures depended on the chairmen of courts, who were appointed by the executive branch.

2. In Europe, small and medium-sized businesses accounted for 70 percent of gross domestic product, whereas in Russia, they accounted for only 10 percent. *Novye izvestiya*, December 21, 2001.

3. The Putinists were also known as the Northern Alliance, a reference to Afghanistan's Northern Alliance and to the fact that these people had come with Putin from Saint Petersburg, Russia's "northern capital." The Putinists of that period included Nikolai Patrushev, director of the FSB; his deputy, Nikolai Zaostrovtsev; Igor Sechin and Victor Ivanov of the presidential staff; and Victor Cherkesov and Georgy

Poltavchenko, presidential representatives in the *okrugs* (new regional jurisdictions).

4. The leader of the Yeltsinites was first head of the presidential staff Alexander Voloshin. Prime Minister Mikhail Kasyanov was part of the group. They were soon joined by former privatization tsar Anatoly Chubais, who would for some time be the new inspiration of the old Yeltsin circle. Several oligarchs, such as Oleg Deripaska and Roman Abramovich, were part of the circle as well.

5. On United States–Russia relations under Bush and Putin, see Angela Stent and Lilia Shevtsova, "America, Russia and Europe: A Realignment?" *Survival*, vol. 44, no. 4 (Winter 2002–2003).

6. Other administration officials were less restrained. The secretary of defense, Donald Rumsfeld, said openly, "Russia is an active proliferator. It has been providing countries with assistance in these areas in a way that complicates the problem for the U.S. and Western Europe." And the deputy secretary of defense, Paul Wolfowitz, was even more frank: "These people seem to be willing to sell anything to anyone for money. I recall Lenin's phrase that the capitalists will sell the very rope from which we will hang them."

7. Right after the terrorist attacks on the United States, 52 percent of Russians polled expressed their support for Americans. A majority of 54 percent, however, thought Russia should remain neutral and not take part in the response to September 11; only 28 percent said Russia should give the West moral support, and 30 percent supported participation in United States–organized military operations aimed at terrorists.

8. Figures in this paragraph and the next are taken from "Rossiia v poiskakh strategicheskoi positsii" [Russia in search of a strategic position], posted on www.liberal.ru, October 2002.

9. "Rossiia v poiskakh."

10. At least a partial flare-up in the Russian public occurred during the Winter Olympic Games in Salt Lake City in February 2002, when the Russians began to lose. Some Russian media outlets tied these losses to a "conspiracy against Russia" with a bias toward the United States. Even Putin did not avoid outrage over "nonobjective judges."

11. Patrick E. Tyler, "In Spat on NATO and Russia, Powell Fends Off Rumsfeld," *New York Times*, December 8, 2001.

12. According to Public Opinion Foundation polls, 43 percent of Russians had negative feelings about the U.S. withdrawal from the ABM Treaty, 31 percent were indifferent, and 8 percent were positive (18 percent had no opinion). And 42 percent of those polled felt that Putin had to take action in response (only 28 percent felt that he should not). Posted on www.fom.ru, December 27, 2001.

13. Rodric Braithwaite, *Across the Moscow River: The World Turned Upside Down* (New

Haven, Conn.: Yale University Press, 2002), pp. 338–39.

14. Yuri Levada and Leonid Sledov, "Obshchestvenno-politicheskaia situatsiia v dekabre 2001" [The sociopolitical situation in December 2001], VTsIOM, December 27, 2001.

الفصل الثامن

1. Putin's constant vacillation increased the frustration of the liberal-minded people in Russia who had strongly endorsed his pro-Western shift. See Andrei Piontkovsky, "My Putin," *Novaya gazeta*, October 10, 2002.

2. Putin proved that he was consequential—he did not forgive and he did not forget his personal enemies as his predecessor sometimes had done. At that time, the president's chief enemy was Boris Berezovsky, who was waging his own vendetta against Putin and who continued to be the owner of TV-6. Having no possibility of reaching Berezovsky in the United Kingdom, where the oligarch found political asylum in 2000, the Kremlin cracked down on TV-6. But even without Berezovsky, independent television in Russia had no future.

3. *Moskovskie novosti*, January 8–21, 2002.

4. *Financial Times*, February 10, 2002.

5. Andrew Kuchins, *Summit with Substance: Creating Payoffs in an Unequal Partnership*, Carnegie Endowment Policy Brief 16 (May 2002).

6. In the spring of 2002, the United States withdrew from its steel agreement with Russia, increasing its tariffs, which was a painful blow to Russian producers: It cost Russian producers up to $600 million annually. Moscow reciprocated with a ban on American poultry—"Bush chicken legs" (as Russians called American chickens imported into Russia beginning during George H. W. Bush's presidency)—that affected American farmers in 32 states and cost American producers $800 million a year. In the end, the United States made exemptions on steel imports for its European allies. Those exemptions did not, however, extend to Russia. Meanwhile, Russia lifted its ban on American poultry.

7. *Nezavisimaya gazeta*, April 8, 2002.

8. Leon Fuerth, "On Russia, Think Big," *Washington Post*, May 1, 2002. Katrina Vanden Heuvel and Stephen Cohen criticized Washington policy for "treating Russia not as a real partner but as a helper when it suits U.S. purposes." Katrina Vanden Heuvel and Stephen Cohen, "U.S. Takes Russia for Granted at Its Peril," *Los Angeles Times*, May 1, 2002.

9. Robert Legvold, "Russia's Unformed Foreign Policy," *Foreign Affairs*, vol. 80, no. 5

(2001), p. 72. On United States–Russia relations after September 11, 2001, see Robert Legvold, "U.S.–Russian Relations Ten Months after September 11," paper presented at the 27th Conference of the Aspen Institute, U.S.–Russia Relations: A New Framework (Washington, D.C., August 15–21, 2002).

10. See *Current History*, October 2002, available at www.currenthistory.com.

11. Thomas Graham, *Russia's Decline and Uncertain Recovery* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2002), p. 84.

12. Stephen Kotkin, *Armageddon Averted: The Soviet Collapse, 1970–2000* (New York: Oxford University Press, 2001).

13. On issues of order in Russia, see Richard Rose and Neil Munro, *Elections without Order: Russia's Challenge to Vladimir Putin* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

14. *Vedomosti*, April 23, 2002.

الفصل التاسع

1. The Russian government retained other influential members of the Yeltsin group: Mikhail Lesin, head of the Ministry of Press and Information; Mikhail Zurabov, head of the Pension fund; Sergei Shoigu, minister of emergency situations; Vladimir Rushailo, head of the Security Council; and numerous less significant figures.

2. Mikhail Kasyanov made no efforts to flex his political muscles. He was too busy, according to his closest subordinates, with his own business. But he clearly would not have minded taking the most prestigious post in the land if it were offered to him and if all the dirty work needed to obtain it were done for him. What politician would mind it?

3. Address to the Federal Assembly of the Russian Federation, May 16, 2003. Available at www.kremlin.ru.

4. Russian observers expressed serious doubts about how things would develop after Saddam was removed. "No one doubts that the US is capable of destroying the Iraqi army in a few weeks," wrote Alexei Arbatov. "The problem is elsewhere: what is to be done after the operation is completed?" Alexei Arbatov, "Irakskii krizis: moment istiny" [The Iraq crisis: the moment of truth], www.politcom.ru.

5. VTsIOM, January 24–27, 2003.

6. Andrei Piontkovsky wrote: "The confrontation with America for the sake of confrontation and showing 'toughness' is not in the national interests of the Russian Federation. . . . For Russia, with its presently limited resources and the specter of security threats to the South and East, the properly phrased question is: how best to use

the potential of the only superpower in the world [i.e., the United States] to solve the problems of our own security." A. Piontkovsky, "Lovushka dlia prezidenta" [Trap for the President], *Novaya gazeta*, March 13, 2003.

7. L. Ivashov, "SShA terpiat politicheskoe porazhenie" [The USA is suffering a political defeat], *Nezavisimaya gazeta*, March 25, 2003.

8. Alexei Pushkov, "Printsipy—eto te zhe interesy" [Principles are just interests], *Nezavisimaya gazeta*, March 21, 2003.

9. *Le Figaro*, March 26, 2003.

10. Stephen Sestanovich, "Restoring US–Russia Harmony," *New York Times*, May 31, 2003. In turn, Dmitri Trenin wrote, "The events in Iraq could easily have led to a break between Moscow and Washington, but it did not happen. George Bush, apparently, decided that his relations with Putin were worth saving." D. Trenin, "Russian-American Relations Two Years after September 11," Briefing, Carnegie Moscow Center, August 2003.

11. Angela Stent, "Washington, Berlin and Moscow: New Alignment after Iraq?" *National Interest*, vol. 2, no. 29, July 23, 2003.

12. Leon Aron, *Russia, America, Iraq* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 2003). Available at www.AEI.org/publications.

13. Pushkov, "Printsipy."

14. In 1993, both companies won a tender to develop the oil fields of Sakhalin-3 and even began investing in the development. But despite Putin's promises to settle the question positively with legal rights to the development, the Russian government decided to hold a new tender, annulling the results of the 1993 competition.

15. Angela Stent, "How Close an Embrace with Moscow?" *World Policy Journal*, vol. 20, no. 4 (Winter 2003–2004), pp. 76–77.

16. Sestanovich, "Restoring US–Russia Harmony."

17. FOM (Public Opinion Foundation), www.fom.ru.

18. During Desert Storm, Mikhail Gorbachev sent his emissary Yevgeny Primakov, who knew the Iraqi leader well, to Baghdad to help Saddam. This time, Putin sent Primakov to Baghdad right before the start of military action to persuade Saddam to give up power.

19. One of the warnings of the coming "anti-oligarch revolution" was the May 2003 report of the so-called Council on National Strategy, a Kremlin-created group of analysts. The report tried to show that Russia was in danger of an "oligarchic revolt," whose ideologue was allegedly Khodorkovsky and whose aim was the transformation of Russia into a parliamentary republic, controlled by big business. The revolt was to take place during the 2004 Duma elections, when a government headed by

Khodorkovsky would be formed. "An Oligarchic Revolt Is Planned in Russia." Report of the Council on National Strategy, available at www.apn.ru.

20. Putin's attitude toward Khodorkovsky became plain at the meeting between the president and the oligarchs on February 19, 2003, when Khodorkovsky expressed his doubts about the purity of Rosneft's acquisition of Servernaya Neft for $600 million. Putin responded by asking Khodorkovsky how YUKOS had obtained its super reserves. "The ball is in your court," the president announced, staring at Khodorkovsky unblinkingly and with such hostility that Khodorkovsky grew pale.

21. While in Washington, Khodorkovsky discussed the possibility of his going into politics with representatives of the American elite, and that fact was clearly no secret from the Kremlin. Visits to Washington have hastened the fall of important Russians in the past: Prime Minister Chernomyrdin lost his post because Washington began to see him as a pretender to the presidency.

22. At one point, Voloshin's circle tried to raise public concern and foment outrage against Putin's *siloviki*, hoping to stop the president from his anti-oligarchic move. But the attempt failed. Gleb Pavlovsky, an adviser to the administration close to Voloshin, had written a letter denouncing the Saint Petersburg group of *siloviki*—Sechin, Ivanov, and Pugachev—for trying to create their own power center in the Kremlin. See *Vedomosti*, September 8, 2003. But later Pavlovsky changed his position. Only the flexible survive in Russian politics.

23. Otto Latsis, "Zagryaznenie atmosfery" [Pollution of the environment], *Russkii Kur'er*, August 8, 2003.

24. *Vlast' i biznes: Leto 2003* (Moscow: Liberal'naya Missiia Foundation, 2003), p. 67.

25. In July, the members of the Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs, the union of the oligarchs, wrote Putin a letter in which the tycoons stated that the main cause of their problems was the law and order agencies and demanded an end to the campaign "unleashed in the country by those forces who are threatened by stability." The initiator of the letter was Anatoly Chubais, who understood perfectly well that as soon as Putin's Praetorian Guard was through with the oligarchs, it would be his turn, as one of the most independent politicians and state "oligarch." The president did not like their letter, and the oligarchs wrote a second one, which was much milder and asked the regime to make a "civil contract" with them, in which the regime would pledge not to reconsider the results of privatization and business would guarantee to pay taxes. The president ignored this letter, too. And the courts kept the YUKOS managers in prison.

26. *I remember my conversation with several major oligarchs, who were incensed by* Khodorkovsky's behavior. In their opinion, he had endangered them all with his political ideas and attempts to wrest control of the Duma. They were afraid that the attack on big business would continue and they would all feel the blows. "He's gone

overboard," was the general reaction of Russian business. There wasn't a hint of sympathy for Khodorkovsky.

27. See www.liberal.ru.

28. See Marshall Goldman, *The Piratization of Russia: Russian Reform Goes Awry* (London: Routledge, 2003), on the character of Russian privatization.

29. *Vlast' i Biznes*, p. 31.

30. One of the most active proponents of this idea was Sergei Glazyev, from whom the concept of natural rent was borrowed by various political forces.

31. In his article "Liberalism: Without Democracy It Won't Work," Yegor Gaidar wrote, "The argument is that it's time to redistribute the assets, since they have become much more valuable. Naturally, redistribute it for the benefit of the people, even though in fact such attempts always end with redistribution for the benefit of the elite close to the regime." *Vedomosti*, April 16, 2004.

32. In June 2004, Paul Khlebnikov, editor-in-chief of *Forbes Russia*, was murdered in Moscow while returning home after work. Few people doubted that it was a contract killing. If so, looking into the pockets of hundreds of oligarchs, what Khlebnikov was doing, was really like walking in a minefield. Russian oligarchs still did not feel themselves secure and that means that privatization and with it Russian stability were not secure as well.

33. In 1993, the pro-Kremlin Russia's Choice got 15.5 percent, coming in behind the Liberal Democratic Party (22.9 percent). In 1995, Democratic Choice of Russia did not make it over the 5 percent barrier, getting 3.9 percent of the votes. The pro-Kremlin Our Home Is Russia came in fifth, with 10.1 percent. In the 1999 election, Our Home Is Russia got 1.2 percent, while the new pro-Kremlin party United Russia was second with 23.3 percent to the Communists' 24.3 percent.

34. Dmitrii Kamyshev, "Kremlya Palata," *Kommersant-Vlast'*, December 1–7, 2003.

35. VTsIOM polls in November 2003 showed that 26.2 percent would vote for United Russia, 19.6 percent for the Communist Party, 5.5 percent for SPS, 5.4 percent for Yabloko, 5.3 percent for LDPR, and 4.1 percent for Rodina.

36. See the analysis of the election results: Igor Bunin, Alexei Zudin, Boris Makarenko, and Alexei Makarkin, "Do i posle 7 dekabrya: razvitie politicheskoi situatsii v Rossii" [Before and after 7 December: development of the political situation in Russia], available at www.politcom.ru.

37. The Party of Pensioners and the Agrarian Party both got more than 3 percent—3.09 and 3.64 percent, respectively.

38. *Nezavisimaya gazeta*, December 11, 2003.

39. A member of the presidential administration noted in a conversation with me about

SPS and Yabloko: "We did not bother them. They couldn't stay afloat on their own." Yes, the Kremlin did not actually try to drown them. But the Kremlin created conditions in which swimming was very difficult.

40. It seems that the Kremlin spin doctors thought that their child Rodina would get 4 to 5 percent of the vote at best. But once Rodina got more, it began making demands. The Kremlin had no intention of satisfying the clone's demands, and it began turning off the oxygen supply, primarily of the most uncontrollable and ambitious Rodina leaders, Sergei Glazyev, who had presidential aspirations. Soon after the election, the pro-Kremlin part of Rodina, which was headed by Rogozin, got rid of Glazyev.

41. This fact was noted by Leon Aron, "The Duma Election," American Institute for Public Policy Research, Winter 2004, available at www.wei.org.

42. Yuri Levada, "2003—Events and People," *Moskovskie novosti*, no. 49, 2003.

الفصل العاشر

1. I. Bunin, A. Zudin, B. Makarenko, and A. Makarkin, "Prezident poslednіego sroka: politicheskaya situatsiia v Rossii posle prezidentskikh vyborov" [The president of the last term: the political situation in Russia after the presidential elections], available at www.politcom.ru.

2. According to FOM (the Public Opinion Foundation, a survey institution close to the Kremlin), in February 2003 Putin would get 74 percent of the vote; Glazyev, 7 percent; Kharitonov, 6 percent; Khakamada, 5 percent; Mironov, 2 percent; Malyshkin, 1 percent; and Rybkin, 1 percent. Available at www.fom.ru.

3. Fradkov had worked at different jobs in USSR embassies, had been deputy minister and then minister of foreign economic relations in the Russian government, minister of trade, and director of the federal tax police.

4. According to the Levada Center, the popularity of Kasyanov's government was growing. The approval rating grew from 46 percent in February 2003 to 50 percent in 2004. Available at www.levada.ru.

5. The nomination of Ivan Rybkin and the business of his disappearance before registering as a presidential candidate were apparently related to the attempts of Boris Berezovsky, who was financing Rybkin, to discredit the election. In the end, after becoming the center of the scandal, Rybkin decided not to run.

6. Putin's speech to his representatives, *Izvestiya*, February 13, 2004.

7. Communist candidate Kharitonov got 13.7 percent (9.4 million votes); Glazyev, 4.1 percent (2.8 million); Khakamada, 3.8 percent (2.6 million); Malyshkin, 2 percent (1.39 million); and Mironov, 0.76 percent (588,000).

8. Michael McFaul and Nikolai Petrov, "What the Elections Tell Us," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 3 (July 2004), p. 29.
9. Gernot Erler, "Kak vospitat' 'khoroshuyu vlast'" [How to bring up a 'good regime'], *Nezavisimaya gazeta, Dipkur'er*, April 5, 2004.
10. Viktor Kremenuk, "Sovrashchenie sverkhderzhavy: Skandal vokrug pytok v Irake vysvetil opasnuyu transformatsiyu amerikanskogo obshchestva" [Seduction of a superpower: the scandal around torture in Iraq exposes a dangerous transformation of American society], *Nezavisimaya gazeta*, May 19, 2004.
11. The soft punishment of the Russian colonel Budanov, who had killed a Chechen girl and was caught red-handed, was only one of numerous cases that demonstrated the selective ways of the Russian court system.
12. VTsIOM poll, Interfax, May 14, 2004.
13. I have in mind the attempt of Dmitri Kozak, the deputy chief of the presidential administration, to push through his proposal to solve the Transdnistria conflict, which overruled the agreements reached with the mediation of the Organization for Cooperation and Security in Europe. After some vacillation, Kishinau rejected Kozak's plan, much to the embarrassment of the Kremlin. See the comments by Stephen Pfifer in *Rossija v global'noi politike* [Russia in global politics], vol. 2, no. 2, March–April, 2004, p. 116.
14. Michel McFaul, "Reengaging Russia: A New Agenda," *Current History*, vol. 103, no. 675, October, 2004, p. 312.
15. Ariel Cohen said in this context: "The fact that nationalists will exert considerable influence in the Russian legislature appears to sharply reduce the chances of a softening of Russian policy [in the post-Soviet space]." Ariel Cohen, "US Officials Warily Monitor Russian Policy Debate on Caucasus," available at http://eurasianet.org.
16. Alexander Vershbow, "Putin stavit kontrol' i poryadok vyshe svobody i ekonomicheskogo rosta" [Putin prefers control and order over freedom and economic growth], *Kommersant-Vlast'*, January 12, 2004.
17. D. Trenin, "Rossiia vkhodit v 'novy izolyatsionism'" [Russia is entering a 'new isolationism'], *Nezavisimaya gazeta*, December 8, 2003.
18. *Novaya gazeta*, June 28–30, 2004.
19. L. Grigoryev, A. Zagorsky, and M. Urnov, *Vtoroi srok prezidentskogo pravleniia V. Putina: dilemmy rossiiskoi politiki* [Putin's second term: dilemmas in Russian politics] (Moscow, Prava Czeloveka, 2004), p. 62.
20. James M. Goldgeier and Michael A. McFaul, *Power and Purpose: U.S. Policy toward Russia After the Cold War* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2003), p. 111.
21. Angela Stent and Lilia Shevtsova, "America, Russia and Europe: A Realignment?" *Survival*, vol. 44, no. 4 (Winter 2002–2003), pp. 121–34.

22. My personal meetings with Western politicians confirmed that Khodorkovsky was that last straw that made them change their minds about Putin. They weren't planning to refuse to deal with the Kremlin. But their resentment regarding the Russian leader and his team had increased, which could have political repercussions later. "We don't trust him anymore," said recent allies of the Russian president.

23. Jim Hoagland, "A Payoff for Putin," *Washington Post*, November 6, 2003.

24. Colin Powell, "Partnerskie otnosheniya: rabota prodolzhaetsya" [Partner relations: work continues], *Izvestiya*, January 26, 2004.

25. I confess that until recently I too had unjustified hopes for a more profound content in the Russian–American relationship. I saw every downturn in the relations as a harbinger of something incurable and dramatic.

26. Dov Lynch, "Russia Faces Europe," *Chaillot Papers* (Institute for Security Studies, European Union), no. 60 (May 2003), pp. 78–79.

27. But then, and not for the first time—as, for instance, in the negotiations over the Kaliningrad enclave—after issuing an ultimatum, Russia made concessions and compromised with Brussels.

28. Michael McFaul writes: "For instance, if Putin continues to roll back democracy and increase the state's role in running the economy, Russia's standing in the G-8 should be reviewed." McFaul, "Reengaging Russia," p. 312.

29. T. Bordachev and A. Moshes, "Rossiia: konets evropeizatsii?" [Russia: the end of Europeanization?], *Rosiia v global'noi politike*, vol. 2, no. 2, March–April 2004, p. 110.

30. L. Grigoryev, A. Zagorsky, M. Urnov, *Vtoroi srok prezidentskogo pravleniya V. Putina: Dilemmy rossiiskoi politiki* (Moscow: Prava Czeloveka), p. 78.

31. Pekka Sutela, *The Russian Market Economy* (Helsinki: Kikimora Publications, 2003), pp. 257–58.

32. Poll, available at www.VTsIOM.ru.

الفصل الحادي عشر

1. The metaphor "elected monarchy" (or "elected autocracy") that I used earlier in the book to describe Yeltsin's rule continues to reflect the content of that rule, accenting the contradictions between personified power and the elective method of legitimizing it. The concept of "oligarchic authoritarianism" has to reflect the direction of the evolution of the political regime under the first Russian president and its nature during the final stage of Yeltsin's presidency (1995–1999).

2. There were numerous attempts to define Russian political reality through the con-

cept of limited democracy, that is, "democracy with adjectives." Examples are Michael McFaul's "electoral democracy," Fareed Zakariah's "illiberal democracy," and Andranik Migranyan's attempt to define it as a plebiscite or "delegated democracy." These definitions allowed us to believe that there was democracy in Russia, but either not full or deformed. The deformation needed to be corrected, certain aspects of the democracy had to be strengthened, and then we could hope for Russia's movement toward total democracy. Evolution of Russian power under Putin has proved that this rule needs different categorization. Timothy Colton and Michael McFaul, *Popular Choice and Managed Democracy: The Russian Elections 1999 and 2000* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 2003); Fareed Zakariah, "The Rise of Illiberal Democracy," *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 6, November–December, 1997, pp. 22–23; Andranik Migranyan, *Chto takoje Putinism?* [What does Putinism mean?] (Moscow: Yedinstvo vo imia Rossii, 2004).

3. Of the definitions of the new Russian political regime, I find productive Michael Mann's "semi-authoritarian incorporation," which means limited civil society and pluralism but not polyarchy. Richard Sakwa developed the idea further, offering the useful option: "semi-authoritarian bureaucratic incorporation." Talk at Chatham House, "Putin's Second Term," March 2004.

4. Nikolai Petrov shows how Putin created the administrative construction in the center and the region by using people from the power structures to control personnel policy and implement orders from the center. Petrov calls it "grassroots activity." Nikolai Petrov, "Federal'naya reforma i kadry" [Federal reform and personnel], Briefing at the Carnegie Moscow Center, April–May 2004, www.carnegie.ru. Olga Kryshtanovkaya also wrote about the massive influx of people from the special services, especially from the former KGB, to the administration. Anatoly Kostyukov, "Vlast' tsveta khaki" [Khaki-colored power], interview with O. Kryshtanovskaya in *Nezavisimaya gazeta*, August 19, 2003.

5. Stephen Kotkin, "What Is to Be Done?" *Financial Times*, March 6, 2004.

6. The real gross domestic product (GDP) grew 7.3 percent in 2003, and 8 percent in the first quarter of 2004. The federal fiscal budget ran a surplus of 3 percent in 2004. Fewer than six years after the 1998 default, currency reserves increased tenfold, reaching $88 billion in March 2004. Inflation declined from 84 percent in 1998 to 12 percent in 2003. Export-oriented industries grew 7.8 percent and domestic manufacturing 5.6 percent in 2003. The share of investment in GDP increased to 21 percent in 2003 (from 19 percent in 2002). Foreign direct investment (FDI) increased 70 percent in 2003. Still, it amounted to $4 billion. Cumulative FDI since 1991 amounted to $21 billion. Personal spending grew 8–9 percent on the average, or 38 percent in four years.

7. For the first time after the economic decline of the 1990s, the fuel, nonferrous metals, and forestry resources sectors accounted for almost 70 percent of industrial growth

in 2000–2003, with the oil sector alone accounting for about 45 percent. In 2003, there was relatively strong growth in some parts of the food sector and a strong pick-up of growth in machine building. Organization for Economic Cooperation and Development, OECD *Economic Surveys: Russian Federation* (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development, 2004).

8. In 2003, Russian GDP growth achieved a rate of 7.3 percent and with stabilized oil prices at $19 per barrel for the Urals, the growth would have been about 6.2 percent. OECD *Economic Surveys: Russian Federation.*

9. The resource-exporting sectors in 2004 accounted for 80 percent of Russian exports. The main investments continued to be in the oil and gas sector, totaling 21–22 percent of all investments (only 3 percent went into machine building).

10. Yegor Gaidar, "Ekonomicheskii rost i chelovecheskii factor" [Economic growth and the human factor], *Nezavisimaya gazeta*, April 30, 2003.

11. L. Grigoryev, A. Zagorsky, and M. Urnov, *Vtoroi srok prezidentskogo pravleniia V. Putina: dilemmy rossiiskoi politiki* [Putin's second term: dilemmas in Russian politics] (Moscow, Prava Cheloveka, 2004), p. 28.

12. V. Mau, "Okna rosta i prioritety ekonomiki" [The windows of growth and economic priorities], *Rossiia v global'noi politike*, vol. 2, no. 2 (March–April 2004), p. 56.

13. Pekka Sutela, *The Russian Market Economy* (Helsinki: Kikimora Publications, 2003), pp. 227–29.

14. Y. Yasin, "Strukturnye reformy ili ekonomicheskii rost?" [Structural reforms or economic growth?], available at www.liberal.ru.

15. "Quasi-state monopolies predominate in the energy and banking spheres," said Oleg Vyugin. "In such an economic structure, competition does occur. But its goal is control over the shares and satisfying the interests of the monopolists, not the production of any goods." "Makroekonomicheskaya situatsiia k nachalu 2003 g" [The macroeconomic situation in early 2003], Liberal Mission Foundation, www.liberal.ru.

16. "The reforms are blocked not by the resistance of the people but the rule itself," Vyugin said in despair.

17. Anders Åslund, "Russia's Economic Transformation under Putin," *Eurasian Geography and Economics*, vol. 45, no. 6 (September 2004), p. 417.

18. V. Mau, "Okna rosta i prioritety economiki," pp. 56–59.

19. Within the government, the most active proponent of economic growth was presidential adviser Andrei Illarionov.

20. Victor Polterovich, "Makroekonomicheskaya situatsiia k nachalu 2003 g," available at www.liberal.ru.

21. If the path of structural reform is taken, Yasin maintained, economic growth in

2005–2007 would fall to 2–3 percent. But by 2008–2010, it would go back up to 5 percent and perhaps higher.

22. Philip Hanson, "Putin and Russia's Economic Transformation," *Eurasian Geography and Economics*, vol. 45, no. 6 (September 2004), p. 425.

23. Grigory Yavlinsky, *Periferiinyi kapitalizm* (Moscow: Epicenter and Integral-Inform, 2003), p. 68.

24. In 2003, real household incomes, which by 1999 had plummeted to 49 percent of their 1990 level, recovered to 61 percent. Average annual income growth from 2000 to 2003 was 11.3 percent. The number of people living below the poverty line decreased from 37 percent in 1999 to 25 percent in 2003 and 20.4 percent in 2004.

25. Organization for Economic Cooperation and Development, *OECD Economic Surveys: Russian Federation*.

26. Mikhail Dmitriev, Gref's first deputy, explained the reasons that social reforms did not get off the ground during Putin's first term: "We did not have the resources. . We met with an overbureacratized process of taking decisions and an insufficient priority for social reform in key players." Besides which, even Gref's team, burdened with day-to-day paperwork, did not have time for "formulating policy," according to Dmitriev. *Profil'*, May 18, 2004.

27. Yevgeny Gontmakher, "Sotsial'naya politika v Rossii: evolutsiia 90-x gg i novyi start" [Social policy in Russia: evolution of the 1990s and a new start], *Pro et Contra*, Summer 2001, pp. 1–11.

28. See Vadim Radaev, "Kto pomozhet rabotayushchem bednym?" [Who will help the working poor?], *Pro et Contra*, Summer 2001; and Tatyana Maleva and Sergei Vasin, "Invalidy v Rossii—uzel starykh i novykh problem" [Invalids in Russia—the knot of old and new problems], *Pro et Contra*, Summer 2001.

29. As a result, there were situations in which the minimum pension was three times greater than the minimum wage; and when the neediest were left without the support of the state, while aid went to the less-needy.

30. Although the death rate (14 per 1,000 people in 2003) is still higher than the birthrate (10 per 1,000), the birthrate has slightly grown since 1999. Life expectancy for men in 2004 was still only 62 years, and for women 68 years. Russia faces the problem of a declining workforce starting in 2005.

31. Before 1999, Russia had only a few thousand HIV-positive people; in 2004, official statistics put the number at 280,000 and unofficial statistics at about 1 million.

32. In 2004, the number of illegal migrants in Russia was close to 5 million people, who had no status and were in dire straits.

33. The 2004 budget allotted 2.68 percent of the gross national product (2.34 percent in 1999) for national defense, 2 percent (1.28 percent in 1999) for law enforcement, 0.76

percent (0.52 percent in 1999) for education, 0.30 percent (0.025 percent in 1999) for health, and 1.05 percent (1.04 percent in 1999) for social policies.

34. *Russia's Engagement with the West: Transformation and Integration in the Twenty-First Century*, edited by Alexander Motyl, Blair Ruble, and Lilia Shevtsova (Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 2004), p. 12.

35. See D. Trenin, "Realpolitik Moskvy," *Nezavisimaya gazeta*, February 9, 2004.

36. Yuri Pivovarov, "Russkaya politicheskaya kul'tura," *Pro et Contra*, Summer 2002, p. 38.

37. There is another form of simplification, the optimistic version. An example is "A Normal Country," by Andrei Shleifer and Daniel Treisman, *Foreign Affairs*, March–April 2004, which attempted to define Russia as a "a normal middle-income country" with a commensurate level of democracy. It is true that the level of economic development and well-being influences the quality of democracy, and that the problems that Russia had been experiencing are characteristic of many other transitional societies. But the question is how to understand "normal." Concluding that Russia is "normal" may justify a rejection of democracy. For if everything is going normally, as it is everywhere for everyone, there is no need for concern; democracy will come when income levels rise. This understanding of "normal" deprives society of stimuli for transformation. Incidentally, in an unexpected way, the adherents of such "normalcy" in Russia come to the same conclusion as the adherents of Russia's "special path," who maintain that Russia is not ready for democracy.

38. Richard Pipes, "Flight from Freedom," *Foreign Affairs*, May–June 2004.

39. T. Kutkovets and I. Klyamkin, "Normal'nye lyudi v nenormal'noi strane" [Normal people in an abnormal country], *Moskovskie novosti*, July 12–17, 2003.

40. *The Economic Elite of Russia in the Mirror of Public Opinion: Analytical Report* (Moscow: IKSI and Friedrich Ebert Foundation, 2004).

41. *Economic Elite of Russia*.

42. Kutkovets and Klyamkin, "Normal'nye lyudi."

43. Starting with 2000, 65–67 percent of Russian respondents were constantly against extending of Putin's rule. Data are from www.levada.ru.

44. Of the respondents, 29 percent trusted the president's administration; 14 percent, the government; 12 percent, the city administration; 6 percent, the Federation Council; and 5 percent, the State Duma. Data are from www.fom.ru.

45. The number of Russians who bought busts or portraits of the president has grown from 9 percent (2001) to 11 percent (2004). But 81 percent had no such desire. Only 15 percent thought that distributing pictures of Putin increased his authority, and 29 percent thought that this "invites mockery and puts the president in a bad light." Most of Putin's fans were young people, 18–24 years of age, with a high school education. Putinomania was a provincial youth fad. Young people from small towns wore T-shirts

with Putin's picture the way young people once wore Che Guevara T-shirts.

46. Research by the Public Opinion Foundation, known as FOM, available at http://bd.fom.ru. At the present time in Russia, according to Ministry of the Interior data, there are approximately 15,000 members of skinhead gangs, with about 2,500 in Moscow and the Moscow region. *Nezavisimaya gazeta*, April 2, 2003.

47. Yet the majority of Russians are sure that sooner or later they will live in a democracy. In 2003, 23 percent of respondents believed that Russia would be a democracy in 15–20 years; 13 percent, in 20–50 years; 10 percent, that it already was a democracy; 9 percent, that it would be one in 5 years; and 8 percent, that it would take more than 50 years. Only 18 percent thought that Russia would never be a democracy. Levada Center polls, available at www.levada.ru.

48. It is noteworthy that Russians know the value of their elites—48.9 percent feel that the interests of the population and the elites do not coincide (and only 4 percent believe that they do); *Economic Elite of Russia*.

49. Mikhail Afanasyev, "Nevynosimaya slabost' gosudarstva" [The unbearable weakness of the state], *Otechestvennye zapiski*, no. 2 (2004), p. 226.

50. See chapter 12 on the striving for democratization at the start of Putin's second term.

51. German Gref, after a trip to war-torn Chechnya, offered remarks in the same vein: "Chechnya looks like the set of a Hollywood blockbuster." It seems the authorities don't know how bad things are in a region they are constantly dealing with!

52. See Leon Aron, "The Putin Restoration," available at www.aei.org.

الفصل الثاني عشر

1. Savik Shuster's talk show "Freedom of Speech" and Leonid Parfenov's "Last Night" were canceled by NTV in the summer of 2004.

2. Polls by Levada Center, May 2004; see www.levada.ru.

3. See Olga Anchishkina, "Burokratiia nachinaet, no . . . vyigryvaet li?" [The bureaucracy starts, but . . . is it winning?], *Otechestvennye zapiski*, summer 2004. Vitaly Kurennoi, "V poiskakh dostoinstv: smysl i logika administrativnoi reformy" [In search of merit: the meaning and logic of administrative reform], *Otechestvennye zapiski*, summer 2004.

4. One of the intended results was supposed to be a reduction in personnel. In 2004, there were 593,000 people working in Russia's federal organs and 217,400 in the regional ones. The reforms were supposed to reduce the number by 10 to 15 percent.

5. A U.S. senator is paid approximately 5 to 6 times more than the average American. After the salary raise, a Russian minister receives $43,600 a year; that is, his pay is 17

times more than the average annual salary in Russia ($2,500).

6. The decision was to replace benefits with financial compensation ranging from $5.10 to $53 a month, and $6 billion was budgeted for that in 2005.
7. Starting in 2005, the federal budget no longer was responsible for the salaries of the staffs of state-financed institutions, including teachers and doctors. Their salaries and pensions were to come out of regional budgets.
8. Mikhail Zadornov, "My riskuem sozdat' v Rossii 'Garlemy'" [We risk creating 'Harlems' in Russia], *Novaya gazeta*, July 12–14, 2004.
9. There were 156 kinds of benefits and aid that covered 236 categories of the population, or almost 97.9 million people (68 percent of Russia's population).
10. Municipal governments were getting 7 percent of the organizations—including day care centers, schools, clinics, and sanitariums—that had been in the federal budget. In view of the impoverished state of many regions, it was clear that all these institutions would be shut down.
11. M. Zadornov, "Budzhet nazval 'krainikh'" [The budget has named the 'marginalized'], *Moskovskie novosti*, June 18–24, 2004.
12. According to a survey, 38 percent of those polled had free public transport, 33 percent had reduction in rent, 21 percent did not pay their full telephone bill, and 91 percent had benefits for health care. Those people definitely were losing as a result of social reform.
13. *Nezavisimaya gazeta*, August 4, 2004.
14. Polls by the Levada Center, www.levada.ru.
15. Ivan Preobrazhensky, "Budzhet protiv budzhetnikov" [Budget against those subsidized by the budget], *Profil*, May 24, 2004.
16. *Novaya gazeta*, July 12–14, 2004.
17. Thus, in 2004, 57 percent felt that pension reform was not in their interest (24 percent thought that it was), and 64 percent felt that communal reforms would simply lead to higher prices (26 percent believed that it would improve the quality of communal services). Levada Center, www.levada.ru.
18. *Moskovskie novosti*, June 18–24, 2004.
19. See I. Bunin, A. Zudin, B. Makarenko, and A. Makarkin, "Novaya real'nost': osnovnye napravleniia razvitiia politicheskoi situatsii v 2004–2008 gg" [The new reality: basic directions of development of the political situation in 2004–2008], available at www.politcom.ru.
20. M. Khodorkovsky, "Krizis liberalizma v Rossii" [The crisis of liberalism in Russia], *Vedomosti*, March 29, 2004.

21. Another major stockholder of YUKOS, Leonid Nevzlin, who found asylum in Israel, had only a few months earlier still been ready to fight the regime and financed Irina Khakamada's presidential bid. He also wrote a letter to *Izvestia*, in which he announced that he was leaving the political struggle.

22. *Vremya novostei*, April 15, 2004.

23. *Financial Times*, April 16, 2004.

24. *Vedomosti*, April 16, 2004.

25. Neoconservative slogans were presented with the greatest clarity by Vyacheslav Nikonov, the ideologist of United Russia. They were reiterated in a more popular form by the film director Andrei Konchalovsky, who liked to say, "Russia is not ready for democracy and never will be."

26. Only 28 percent of those polled thought that Khodorkovsky's trial was objective and dispassionate, 49 percent thought it was not, and 23 percent had no opinion. Levada Center, *Moskovskie novosti*, June 4–10, 2004.

27. Delovye Novosti, *Kommersant-Vlast'*, July 6, 2004.

28. A reflection of these contradictions was this statement by Gerashchenko: "Inside the company and beyond it, both in Russia and abroad, there are groups of influence interested in prolonged conflict with the state in order to solve their personal mercantile interests." *Nezavisimaya gazeta*, July 15, 2004.

29. Dmitri Butrin, "Kogda v mogil'shchikakh soglas'ia net" [When the grave diggers disagree], *Kommersant-Vlast'*, July 26, 2004.

30. Yulya Latynina, "Konets okhoty" [End of the hunt], *Novaya gazeta*, July 26–28, 2004.

31. Soon, other Putin allies joined the boards of major natural resource companies: Vladislav Surkov was installed on the board of TransNeftProduct, the monopoly producer of pipeline hardware. Yevgeny Shkolov, another deputy head of presidential administration, was named to the board of Transneft, which controls Russian pipelines.

32. Denis Yermakov, "Non Free Fall," *Yezhenedelny Zhurnal*, August 29, 2004.

33. Before the YUKOS debacle started, Putin had approved the formation of TNK-BP. At the height of the hunt on YUKOS, Putin approved the sale of 7.59 percent of LukOil shares to U.S. ConocoPhillips.

34. Clouds were gathering over some of the "oligarchs." This time, there was talk of possible problems for Vladimir Potanin, the head of Norilsk Nikel, and Victor Vekselberg, the head of Sual-Holding.

35. I have in mind such organizations as the Union of Industrialists and Entrepreneurs, the Chamber of Commerce, Business Russia, and Opora (the Association of Entrepreneurial Organizations of Russia).

36. This tendency led scholars to speak of the appearance in Russia of a "neocorporative model." See Alexei Zudin, "Neokorporativism v Rossii" [Neocorporativism in Russia], *Pro et Contra*, vol. 6, no. 4, Fall 2001.

37. *Nezavisimaya gazeta*, April 21, 2004.

38. In 2003, until Khodorkovsky was arrested—that is, until the third quarter 2003—there was a net inflow of capital into Russia totaling $3.9 billion. In the third quarter of 2003, the outflow of capital reached $7.7 billion. The trend was continuing in 2004. According to the Central Bank estimates, $5.1 billion was taken from Russia in the first six months of 2004. Economic development minister German Gref made an admission that the net outflow of capital from Russia in 2004 will reach $12 billion. *Kommersant-Vlast'*, August 6, 2004.

39. Stephen Sestanovich, "Force, Money and Pluralism," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 3 (July 2004), pp. 41–42.

40. Actually, this time it also solved a long-standing problem: Kvashnin was an obstacle to army reform and had big ambitions. The new chief of staff is General Yuri Baluevsky, a man capable of strategic thinking and devoid of political goals.

41. Anatol Lieven, presentation at the Carnegie Endowment for International Peace, September 2, 2004.

42. Russian society continued to be split on Chechnya issue. A total of 55 percent of respondents said that the situation would not change after the presidential elections, 28 percent of those polled said the elections would help to improve the situation (and 8 percent said that situation would only worsen), 44 percent of those polled did not support the Kremlin's policy in Chechnya, and 41 percent said they supported it. The number of those supporting it has increased over the past two years. www.romir.ru, August 27, 2004.

43. Polls carried by the Analytical Service VTsIOM-A and can be found at www.levada.ru. After March 2004, the center was reformed as the Yuri Levada Analytical Center.

44. Yuri Levada, "What the Polls Tell Us," *Journal of Democracy*, vol.15, no. 3 (July 2004), pp. 50–51.

45. See Organization for Economic Cooperation and Development, *Economic Surveys: Russian Federation* (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development, 2004), p. 51.

46. Half of Russian citizens—50 percent—felt that joining the WTO was in Russia's interests, 21 percent felt that it was contrary to its interests, and 29 percent had no opinion. Levada-Center, *Moskovskie novosti*, May 28–June 3, 2004.

47. Russia was supposed to withdraw its troops from Georgia and the Transdniester region in accordance with agreements made at the 1999 Istanbul summit of the

Organization for Cooperation and Security in Europe.

48. Arkady Ostrovsky, "How to Be a Founding Father," *Financial Times*, July 7, 2004.

49. www.wciom.ru, July 28, 2004.

50. Some observers in Moscow were convinced, however, that the banking crisis in the summer of 2004 was created both to clear the bank arena of unclean banks and to redistribute financial resources in favor of the state banks.

51. Sergei Medvedev was right when he wrote: "For the first time in Russian history, national interest is not linked to sheer power and territorial control, but rather to domestic reform." Sergei Medvedev, "Russia at the End of Modernity: Foreign Policy, Security, Identity," *Russia and the West at the Millennium*, ed. Sergei Medvedev, Alexander Konovalov, and Sergei Oznobishchev (Garmisch-Partenkirchen: George Marshall European Center for Security Studies, 2004), p. 511.

52. Richard Sakwa, talk at Chatham House, "Putin's Second Term," London, March 2004.

53. Dmitri Trenin, "Identichnost' i integratsiia: Rossiia i Zapad v 21 veke" [Identity and integration: Russia and the West in the 21st century], *Pro et Contra*, vol. 8, no. 3 (2004), p. 15.

54. *Kommersant-Vlast'*, July 20, 2004.

55. At the start of Putin's second term, the following integration associations that included Russia were active on the territory of the CIS: the Shanghai Organization of Cooperation, the Eurasian Economic Community, the Organization of Agreement on Collective Security, and the Single Economic Space.

56. *Kommersant-Vlast'*, June 21, 2004.

57. Masha Lipman, "Putin's Burden," *Washington Post*, September 9, 2004.

58. *Komsomol'skaya Pravda*, September 29, 2004.

59. www.levada.ru, October, 2004.

60. Data from www.moscownews.com.

61. From www.levada.ru.

62. Strobe Talbott, "The Strains of Putin's Clampdown," *Financial Times*, September 27, 2004.

منتدى اقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com

CARNEGIE ENDOWMENT for International Peace
الدار العربية للعلوم ـ ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

كتـــاب من إصــدارات مؤســســة كارنيـجي

روسيا بوتين

قيل في إطراء الطبعة الأولى من هذا الكتاب:

«**روسيا بوتين** كتاب عميق جداً وشيق للغاية. وهو يأتي في الوقت المناسب أيضاً لأن روسيا تواجه خيارات جديدة فيما يتعلق بمستقبلها. وأنا متأكد من أن أفكار وآراء مراقب ذكي ومهتم من أمثال ليليا شيفتسوفا ستلقى تجاوباً حاراً من القراء».

– ميخائيل غورباتشيف

«نجح كتاب ليليا شيفتسوفا في إلقاء الضوء على مكائد السلطة المعقدة في موسكو وفي تقديم تحليل قيّم للتوترات والمعضلات التي ستشكل إرث الأجيال التالية من الزعماء في روسيا».

– هنري كيسنجر

نبـذة عن المؤلفـة

ليليا شيفتسوفا عضو بارز في البرنامج الروسي والأوربي الآسيوي في مؤسسة كارنيجي إندوميت للسلام العالمي Carnegie Endowment. تؤدي عملها من مكاتب كارنيجي في كل من واشنطن العاصمة وموسكو. وهي واحدة من ألمع المحللين السياسيين في روسيا، وصحافية بارزة، ومعلقة سياسية دائمة في الشبكات التلفزيونية والإذاعية العالمية. ألفت شيفتسوفا ستة كتب، من بينها «روسيا يلتسين: الخرافات والحقيقة» وشاركت في إعداد كتاب «غورباتشيف، يلتسين، وبوتين: القيادة السياسية في الفترة الانتقالية لروسيا».

ISBN 9953-29-235-3
9789953292359
الدار العربية للعلوم ـ ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com
ص. ب. 5574-13 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (961-1+) فاكس: 786230 (961-1+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

جميع كتبنا متوفرة على شبكة الإنترنت
نيل وفرات.كوم www.neelwafurat.com